الدكتور خليل حسين

قضايا عربية معاصرة

القومية والوحدة - الثورات - أزمات الأنظمة
الصراع العربي الإسرائيلي ومفاوضاته

قدم له

الدكتور محمد الجزولي
رئيس الجامعة اللبنانية سابقاً



منشورات الحلبي الحقوقية

قضايا عربية معاصرة

القومية والوحدة - الثورات - أزمات الأنظمة

الصراع العربي - الإسرائيلي ومفاوضاته

الدكتور خليل حسين

قضايا عربية معاصرة

القومية والوحدة - الثورات - أزمات الأنظمة

الصراع العربي - الإسرائيلي ومفاوضاته

قدم له

الدكتور محمد المجذوب

رئيس الجامعة اللبنانية سابقاً

منشورات الحلبي الحقوقية

منشورات الحلبي الحقوقية

AL - HALABI
LEGAL - PUBLICATIONS

ISBN 978-614-401-277-2

9 786144 012772

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
2012 ©

All rights reserved

تنضيد وإخراج

MECA
P.O. BOX 113-5096 BEIRUT - LEBANON
Tel. & Fax 961-1-362370, **Cellular** 961-3-918120
E - mail meca@cyberia.net.lb

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع اول: بناية الزبن – شارع القنطاري
قرب تلفزيون أخبارية المستقبل
هاتف: 364561 (1-961+)
هاتف خليوي: 640821 - 640544 (3-961+)
فرع ثانٍ: سوديكو سكوير
هاتف: 612632 (1-961+)
فاكس: 612633 (1-961+)
ص.ب. 11/0475 **بيروت ـ لبنان**
E - mail elhalabi@terra.net.lb
www.halabi-lp.com

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل – سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها – دون إذن خطي من الناشر.

ان جميع ما ورد في هذا الكتاب من ابحاث فقهية وآراء وتعليقات وقرارات قضائية وخلاصاتها، هي من عمل المؤلف ويتحمل وحده مسؤوليتها ولا يتحمل الناشر أية مسؤولية لهذه الجهة. كما ان الناشر غير مسؤول عن الأخطاء المادية التي قد ترد في هذا المؤلف ولا عن الآراء المقدمة في هذا الإطار.

All rights reserved ©

AL - HALABI Legal Publications

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الإهداء

إلى كل المؤمنين بقضايا امتنا العربية

شهداء ومناضلين

تقديم

الدكتور محمد المجذوب
رئيس الجامعة اللبنانية سابقاً

يتميز الباحثون في العلوم السياسية، إلى جانب اهتمامهم بالتقميش والتجميع والعرض، بنزعة التعليل والتحليل، ومحاولة الربط بين الأحداث، والتعرّف إلى المسبّبات، واستنتاج الدروس والعِبر. وتلك ميزة تلازم زميلنا الدكتور خليل حسين، صاحب المجلّدين عن التاريخ السياسي لأقطار الوطن العربي، وعن القضايا والمشكلات والهموم وعوامل التغيير والصراع في هذا الوطن.

فالوطن العربي كان قبل نهاية الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من خضوعه للإمبراطورية العثمانية، شبه موحّد، تراثياً وجغرافياً واجتماعياً. غير أن عوامل التفكيك والتشتيت والتجزئة عمّته بعد ذلك وفرّقته وباعدت بين أقطاره.

وإذا كانت القيادات والزعامات العربية تتحمل قسطاً من المسؤولية المترتّبة على هذا التخلف أو الانحطاط أو التقهقر المزري، فإن أصحاب الحملات والمؤامرات والأحقاد والأطماع الاستعمارية الغربية تتحمل معظم الأقساط الباقية. فالغرب الاستعماري الذي

فوجئ بوصول الجيش العثماني إلى أسوار مدينة ڤيينا، وبتمدّد العرب في الأندلس بجامعاتهم ومراكزهم العلمية ومبادئهم وتعاليمهم الروحية والإنسانية، تناسى ثمار الرسالة الحضارية التي حملها العرب إليه لتكون مدماكاً وحافزاً لنهضته وتطوره، وقرر الانتقام ممّن أحسن إليه ونقل إليه علوم الدنيا آنذاك. وكانت نتيجة نكران الجميل سلسلة من الحروب الصليبية الغاشمة، وحملات طرد وتعذيب وإبادة في الأندلس، ومحاولات تدمير وتشويه وتسفيه للمبادئ والقيم واللغة العربية.

وكانت الحرب العالمية الأولى الفرصة المناسبة للإفصاح عن المكنون والمضمر من الأحقاد، وإنجاز ما استُعصي على الغرب، من قبل، من احتلال وهيمنة ونهب للثروات. وتمثل كل ذلك في وعد بلفور، واتفاقيات سايكس - بيكو، وتعزيز نظام الحماية والوصاية، وفرض نظام الانتداب. وكلها، في النهاية، أنظمة مستمدة من أحشاء الاستعمار والإذلال.

ودراسة الزميل الدكتور خليل حسين تشير، إلى المؤامرة الكبرى التي شنّها الغرب الاستعماري على الأمة العربية، والتي أثمرت تجزئة وانقسامات وخلافات ومنازعات بين الأقطار العربية. وكان هذا العرب، كلما لاحت في الأفق بارقة أمل في تحقيق وحدة عربية، شاملة أو جزئية أو مرحلية، يتصدّى لها بكل ما يملك من قوة للحؤول دون قيامها. ولعلَّ التفسير المبسّط لهذا الموقف أو التصرف الغربي إزاء كل محاولة أو مبادرة وحدوية عربية يكمن في فكرة واحدة، هي الخوف أو الهلع من وحدة العرب.

والحقيقة أن فكرة قيام اتحاد يضم الأقطار العربية في إطار تنظيم فدرالي سياسي واحد ليست سوى رغبة تتجاوب مع طموح

العرب، وترتبط بفكرة التلاحم الطبيعي والعضوي والقومي الذي يجب أن يسود بين دول تعيش في وطن مشترك، وتنتمي إلى قومية واحدة، وتتحدث لغة واحدة، وتملك تراثاً فكرياً وحضارياً وروحياً مشتركاً، وتتقاسم مصالح مشتركة، وتواجه مصيراً وعقبات وأخطاراً مشتركة.

والوحدة العربية، كمشروع وهدف، تعرّضت لحملات من التجريح أو التنكيل أو الإحباط تستهدف التشكيك في إمكان تحقيقها. غير أن الشعب في كل الأقطار العربية لم يتخلَّ يوماً، على الرغم من المؤامرات والتجارب المريرة، عن هذا الأمل المرتجى، ولم يتوقف يوماً عن المطالبة بإنجازه. والعواطف الجياشة التي يُبديها، في كل المناسبات والأزمات وإزاء الحركات والتيارات والأغنيات والأناشيد القومية (ومنها نشيد «بلاد العرب أوطاني»، وأغنية «الحلم العربي») شاهد إثبات على مشاعره وآماله وتطلعاته الصادقة.

وتطلّع الشعب أو المواطن العربي إلى الوحدة ينطلق من عدة مفاهيم أو حقائق تُمثّل في وجدانه القومي مكاسب وفوائد من شأنه مساعدته على استعادة الأمجاد، وإثبات الذات، ومواكبة التطورات العلمية والحضارية والتقدمية في العالم، والإسهام في ضخّ المزيد من الروحانيات والأخلاقيات والقيم السامية في العلاقات والمعاملات الدولية. ويتجلّى كل ذلك في أمور عدة، أهمها:

1 - إن كل قطر عربي عاجز، بمفرده، ولو ملك الثروات الطائلة والكفايات الهائلة، عن مواجهة الأخطار والصعوبات الداخلية والخارجية، وتحقيق التنمية الكاملة والشاملة، والاستفادة من العقول المبدعة والاختراعات المتلاحقة.

2 - إن البعث الحضاري للأمة العربية، في عصر الدول والتكتلات والأطماع العملاقة، لا يمكن أن يتم ويُؤتي أُكله إلاَّ بالوحدة، فقوى الغرب، المتمثّلة بتجمعاته الإقليمية الواسعة، تسعى دائماً لإجهاض كل نهضة عربية ووأد كل وحدة عربية، لأنها تدرك أن الوحدة تعني قيام دولة عربية قادرة، بما تملك من كثافة سكانية وطاقات إبداعية وثروات طبيعية ومواقع إستراتيجية وتراث فكري وحضاري، على تطوير قدراتها وتجنيد طاقاتها وتعزيز مكانتها وتغيير موازين القوى في العالم.

3 - إن الوحدة ليست عودة إلى ذكريات الماضي المجيد، وليست عملاً نضالياً مرحلياً، وليست مجرد تعاون بين الأقطار العربية في بعض الميادين، وإنما هي عمل ثوري يُعبّر الأوضاع والعقليات ويتفاعل مع هدف ثوري آخر، هو الانخراط في عالم الديمقراطية التي تهدف إلى تركيز السلطة في يد الشعب، وضمان الحقوق والحريات للجميع دون أي تفرقة أو تمييز، واعتبار أن الديمقراطية لم تعد ذات مضمون سياسي فقط، بل أصبحت أيضاً ذات مضمون اقتصادي واجتماعي وثقافي.

4 - إن الوحدة ليست تحرّراً مادياً أو اقتصادياً فقط، وإنما هي أيضاً تحرر نفسي وأخلاقي، وانطلاق حضاري وإبداعي مناقض لآفة التجزئة وما أفرزته من عقليات متحجرة وعلاقات متوترة وأوضاع سياسية واجتماعية متخلّفة.

5 - إن الوحدة ليست، في النهاية، وحدة الدول العربية فقط، وإنما هي في الدرجة الأولى وحدة المواطنين العرب في

هذه الدول، الذين يرغبون في التواصل والتعاون والمشاركة في رسم السياسة واستشراف المستقبل وحماية الوجود والعزة والشرف، والتصدي مجتمعين للمخاطر التي تتعرض لها أمتهم.

6 - إن التجارب علّمت الشعب العربي عدم الإصرار على تحقيق الوحدة الفوريّة الشاملة، لأن الظروف والأوضاع والرواسب التي خلفتها عصور الانحطاط والقهر ورعتها قوى الاستعمار، لم تعد تسمح إلاَّ بوحدة على مراحل وفي إطار اتحادي (فدرالي).

7 - إن الوحدة، في الظروف القاسية التي تمر بها الأمة العربية، أصبحت ضرورةً تاريخيةً وانتفاضةً مصيريةً، فإستراتيجية المستعمرين كانت تهدف دوماً إلى منع قيام أية وحدة عربية، لأن هذه الوحدة، إن تحقّقت، ستكون ثورة مزدوجةً: ثورة في الوجود العربي من شأنه إيجاد الحلول الجذرية لمعظم التناقضات المحلية أو الطائفية أو العرقية التي تعرقل تقدمه، وثورةً على أطماع القوى الاستعمارية والصهيونية، من شأنها قلب موازين القوى في العالم، والإسهام في تغيير الواقع العربي المتردي، محلياً ودولياً.

وتحدث زميلنا في دراسته عن الحرب الأهلية التي اكتوى لبنان بنارها مدة خمس عشرة سنة، والتي أذهلت العالم بفجورها وأهوالها، والتي انتهت بتوقيع وثيقة الطائف وتوقّف العمليات الحربية. ويمكننا، في هذه المناسبة، إبداء بعض الملاحظات السريعة:

1 - إن وثيقة الطائف لم تأتِ بحل نهائي للأزمة الكبرى

التي عصفت بالبلاد، بل كانت تسويةً سياسيةً تتضمن إطاراً عاماً أو مدخلاً صالحاً للبحث السلمي في الحل النهائي. ومع ذلك فإن البعض يخشى أن تشكّل الوثيقة هدنةً توفّر لمن أضناهم التقاتل فرصةً لالتقاط الأنفاس والإعداد لجولات دموية أخرى. والخشية نابعة من أن النظام السياسي في لبنان قائم على توازنات في الحكم ولا ينطوي على قواعد وآليات وضوابط، ثابتة ومحددة، تسمح بإقامة دولة ترتكز على مؤسسات وأجهزة وشخصيات عادلة ونزيهة.

2 - إن الوثيقة صيغة لا تخلو من بصمات أو خلفيات طائفية. بل إن البعض يرى فيها عملية تكريس دستوري للوضع الطائفي في لبنان. وسئل أحد الزعماء السياسيين يوماً عن رأيه في وثيقة الطائف فأجاب بسرعة بأنها تكرّس الطائفية أكثر من ميثاق العام 1943. وصحيح أن الوثيقة تضمنت وعداً بإلغاء الطائفية السياسية بعد فترة غير محددة من الزمن، وبعد نجاح خطة مرحلية غير واضحة المعالم والنتائج، إلاَّ أنها ناقضت نفسها عندما دعت إلى استحداث مؤسسة كبرى (مجلس الشيوخ) تتمثل فيها جميع العائلات الروحية (أي الطوائف) وتنحصر صلاحياتها في القضايا المصيرية (دون إيراد تحديد لهذه القضايا).

3 - إن الوثيقة لم تحظَ بالتأييد الكامل من كل الأطراف. لقد كانت منذ البداية موضع اعتراض أو تحفّظ ما لبث أن انقلب إلى موضع شكوى وتذمّر على صعيد التطبيق والممارسة. فهناك فئات تكتفي، عند تحليلها لها، بالمآخذ

والسلبيات وهناك فئات أخرى تُجري مقارنةً بين المكتوب والمطلوب، فتُقرّ بأهمية الصيغ والنصوص المكتوبة، ولكنها ترى أن أهميتها لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن تُعادل أهمية الوفاق النابع من القلب، والمرتكز على حسن النيّة وإرادة العيش المشترك والدائم والخالي من العصبية الطائفية. وفي رأيها أن السوابق في مجال الوفاق الوطني لا توحي بالثقة والاطمئنان.

4 - إن الوثيقة لم تُرضِ طموح الأجيال الصاعدة. فمتطلبات القوى الشابة في كل مجتمع لا تنسجم، غالباً أو بالضرورة، مع تطلعات الأجيال الماضية أو الهرمة. إن لكل جيل همومه وآماله وآفاقه. والصيغ التي يضعها ساسةً لم يكونوا في ماضيهم على مستوى المسؤولية تأتي بعيدةً وغريبةً عن تطلعات الشباب، وحافلةً بالمصالح الشخصية. ولهذا لم يكن من المستغرب وقوف القوى الشابة الواعية من وثيقة الطائف، أو من أي وثيقة أخرى مماثلة، موقف الرافض، أو موقف اللامبالي على الأقل.

إن الشاب اللبناني عانى من شتّى ضروب الإهمال والحرمان، وخصوصاً خلال الحرب الأهلية وهو يعيش اليوم في عصر التحوّلات السريعة والعميقة والمتلاحقة، وفي خضمّ القلق النفسي والوجودي الرهيب الذي أصبح سمةً من سمات العصر، وهو يسمع ويشاهد ما يجري في مختلف أقطار الدنيا من انتفاضات وثورات ضد القهر والظلم، ومن مظاهرات صاخبة تطالب بالمزيد من الحقوق والحريات والضمانات الاجتماعية (وما يجري حالياً في بعض الأقطار العربية من انتفاضات واحتجاجات ثورية يثبت ذلك).

ثم إن المجتمع الذي يتحرك فيه شباب اليوم ليس سوى مجتمع مضطرب، حافل بالتناقضات والتحديات والمآسي، ويتناوب على حكمه جيلٌ بعد جيل من الزعامات التي لا تريد أن تتطور، ولا تسمح للأجيال الشابة بأن تتطور. فكيف بعد ذلك، نريد من هذه الأجيال أن تُبارك صيغةً وفاقيةً تحدّ من طموحها وتُعَزّم أحلامها؟ وإذا كانت الحرب الأهلية قد اتّسمت (أو أريد لها أن تتسم) بطابع طائفي، فلماذا تبدو فترة ما بعد الحرب عاجزةً عن إنقاذ نفسها من هذه الآفة والاتجاه نحو الهموم والمعضلات الاجتماعية والأخطار الخارجية، ما دام الجميع يعترفون بأن الصراع الاجتماعي والخطر الخارجي أخطر من أيّ صراع سياسي؟.

وتحدث الزميل أيضاً في دراسته القيمة عن القضايا العربية المعاصرة. وأهم قضية فيها هي قضية الصراع العربي - الإسرائيلي ومحاولات إجراء مفاوضات مع العدو الإسرائيلي بغرض الاعتراف به ومساومته على إنشاء دولة فلسطينية مصغّرة بحدود العام 1967، أي على جزءٍ يسيرٍ من أرض فلسطين.

نحن نعتقد أنها مناورة أو حيلة أو خدعة مدبّرة للوصول إلى إنهاء القضية الفلسطينية والاعتراف الواضح والصريح بالكيان الصهيوني، أي التخلّي الكامل عن الأجزاء المتبقية من فلسطين التي اغتصبها ذلك الكيان بالتواطؤ والعنف والمجازر والتشريد.

وهنا يُطرح تساؤل: هل يحقّ لأية دولة أو منظمة أو حكومة أو جماعة عربية الإقدام، بإرادتها المنفردة، على مثل هذا التصرف؟.

إن الصراع القائم بين العرب، أصحاب الحق الطبيعي في الأرض الفلسطينية كلها، وبين الإسرائيليين المغتصبين لجزء عزيز

من هذه الأرض، ليس نزاعاً عادياً بين دولة ودولة، أو بين أنظمة عربية وكيان إسرائيلي. إنه صراع قومي تمثل الأمة العربية، بتاريخها الطويل وتراثها الحضاري وثقلها البشري وثرواتها الطائلة، الطرفَ الأصيل والأوحد فيه.

وعندما تكون الأمة العربية بأسرها هي الطرف الأصيل في هذا الصراع المتعلق بمصيرها القومي، فإن كل محاولة لإدخال أي تعديل على أساس هذا الصراع أو مساره يجب أن تتم برضاها الكامل. وهذا يعني أن ليس في وسع أي زعيم أو حاكم أو نظام عربي، مهما يقلّ شأنه وتتكدّس إنجازاته وتضحياته، أن يتصرّف بمصير أية قضية قومية دون الرجوع إلى الأمة.

إن الأمة العربية، وليس الحكام وحدهم، هي التي رفضته منذ البداية وحتى الآن، زرع الوجود الصهيوني في قلب الوطن العربي. إن هذه الأمة، وليست الأنظمة السياسية وحدها، هي التي رفضت الهزيمة والاستسلام، وضحّت بالشباب والثروات، وتحمّلت بصبر أيوب في أيام الشدائد، ورضيت بالصمود في أحلك الساعات إن هذه الأمة الواحدة، ضميراً ومصيراً، وليست دولها المتعددة، هي التي فرضت، في مؤتمر الخرطوم الشهير للعام 1967، شعار اللاءات الثلاث بعدم الاعتراف. ولهذا فإن التخلّي عن هذا الشعار القومي الثابت لا يُمكن أن يتمّ (إذا قُدّر له أن يتم) إلاَّ بمحض إرادتها.

إن التخلّي عن جزء من أرض الأمة ليس عملاً من اختصاص الحكام، إنه من صميم صلاحيات الأمة. والتخلّي لا يصبح عملاً مشروعاً ومقبولاً إلاَّ عندما توافق عليه الأمة بمحض إرادتها وكامل وعيها القومي، ولهذا فإن كل اعتراف بحق الصهيونيين في احتلال

أرض عربية هو خروج على إرادة الأمة.

إن الأمم أو الشعوب تُستفتى عادةً لتقرير أمور في غاية البساطة، كتغيير السير من اليمين إلى اليسار، أو إجراء تعديل في مادة دستورية، أو إدخال تغييرات طفيفة على تقسيمات إدارية. وإذا كان الأمر كذلك، أفلا يحق للأمة التي اغتُصبت جزء عزيز من أرضها أن تُفصح، في استفتاء ديمقراطي حرّ، عن رأيها في دعوة البعض إلى الاعتراف بعدوها والتخلّي له عن جزء من أرضها؟.

في العام 1972. تحدث المناضل القومي المرحوم فايز صايغ عن موضوع التنازل فكتب يقول: «إن سلطة التنازل عن أي أرض عربية لا يملكها أي شعب عربي، أو أي جيل من أجيال الأمة العربية. بل إن الشعب الفلسطيني لا يملك سلطة التنازل عن أرض فلسطين (ناهيك عن أيّ أرض عربية)، لأن أرض كل قطر في الوطن العربي هي ملك الأمة العربية جمعاء، على امتداد أجيالها مدى التاريخ، وبالتالي ان ادعاء أي قطر عربي، بحق مقايضة مصير جزء من الأرض العربية بمصير جزء آخر إنما هو اعتداء على تراث الأمة العربية جمعاء، وعلى حقوق أجيالها المتعاقبة في كامل التراب العربي، فضلاً عن كونه اعتداءً على حقوق أبناء الجزء المتنازل عنه».

وعندما زار الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، إسرائيل في العام 1977، وأعلن اعترافه بالعدو القومي للعرب، أذاع قادة فصائل الثورة الفلسطينية وثيقةً تضمنت، **أولاً** مناهضة جميع الحلول الاستسلامية الصهيونية الرجعية، **وثانياً** رفض قراريٍ مجلس الأمن 242 و338، وجميع قرارات المؤتمرات الدولية التي تقوم على أساس هذين القرارين. **وثالثاً** التركيز على حق إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية

المحتلة، دون صلح أو تفاوض أو اعتراف.

إن الإصرار الدائم لبعض العرب، أنظمةً وباحثين، على اللجوء إلى المنظمة العالمية (الأمم المتحدة) للبحث في أروقتها ودهاليزها عن حلّ عادل لقضايانا القومية، وفي طليعتها القضية الفلسطينية دليل واضح على أننا لا نريد أن نتعظ ونعتبر ونقتنع بأن القرارات الصادرة عن هذه المنظمة ليست سوى توصيات عابرة وعاجزة كلياً عن حلّ أيّ صراع قومي ومصيري، وبأن حسم كل صراع يتوقّف، أولاً وأخيراً، على مدى ما يملكه الطرف الراغب في الحسم والحل من إرادة وعزم وقوة.

لقد أصدرت الأمم المتحدة، حتى الآن، عدداً هائلاً من القرارات المتعلقة بقضية فلسطين، فبقيت كلها تقريباً حبراً على ورق. ولم يحدث يوماً أن تمكن قرار دولي من فرض حلّ عادل. فالمقاومة الصامدة الحافلة بالإيمان كانت وما زالت أصدق أنباءً من أي قرار دولي، ولو صدر بالإجماع.

والدرس الذي تعلّمته الجماهير العربية، بعد كل تجاربها المريرة مع أجهزة الأمم المتحدة، هو أن القوانين والأحكام والقرارات والاجتهادات الدولية عاجزة كل العجز، في عالم يسوده منطق القوة والهيمنة ومعيار النفاق والتحيّز، عن تحقيق أي شرط من شروط الحق والعدالة.

ألم تتجاوز الجمعية العامة صلاحياتها الميثاقية في العام 1947 عندما اتخذت قراراً بتقسيم فلسطين؟ فماذا كانت النتيجة؟،

ألم تتحمس تلك الجمعية في العام 1948 وتصدر قراراً بعودة اللاجئين والتعويض عليهم؟ فماذا حلّ بهذا القرار؟،

ألم يتخذ مجلس الأمن بالإجماع في العام 1967 القرار 242؟ فماذا كان مصير هذا القرار بعد أكثر من أربعة عقود؟.

ألم تتخاذل الجمعية العامة وتتراجع في العام 1991 عندما أقدمت، لأول مرة في تاريخها، على اتخاذ قرار، دون حيثيات أو ذكرٍ للمبررات، بإلغاء قرار سابق صادر عنها في العام 1975، ينصّ على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري؟ فماذا كان موقف الدول الكبرى والصغرى. وخصوصاً الدول العربية، من هذا التصرّف المشين والتلاعب المزاجي بالقرارات الدولية؟.

ألم تتبنَ الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة في العام 2004، الفتوى التي صدرت بطلب منها عن محكمة العدل الدولية، وأوصت بوجوب هدم الجدار العنصري الفاصل في فلسطين باعتباره عملاً مخالفاً لأحكام القانون الدولي؟ فماذا كان موقف الأمم المتحدة من إسرائيل (العضو الوحيد فيها الذي قُبلت عضويته بشروط) بعد أن رفضت الاستجابة واستمرت في ارتكاب المخالفة؟،

إن الاعتماد على العوامل الخارجية أو المساعدات الدولية أو المتغيرات المفاجئة لا يحسم وحده أمراً ولا يحل مشكلة. واللجوء إلى الأمم المتحدة، في الظروف والأوضاع الدولية الراهنة، دليل عجز وفقدان ثقة بالنفس، فليس بوسع هذه المنظمة، إن حسُنت النيات، إلاَّ القيام بمحاولة التوفيق بين الأطراف المتنازعة. والتوفيق، إن تمَّ برضانا، لن يعني إلاَّ التسوية. والتسوية ليست حلاً عادلاً للمعضلات القومية والحقوق الثابتة.

والحق في المجالات الدولية لا يتحقق إلاَّ من خلال النضال والصمود والانتصار. والعدالة لا تخرج من زنزانتها الدولية إلاَّ على

رؤوس الحراب. وإذا كنا نعتقد أن قرارات الأمم المتحدة هي التي كرّست وجود إسرائيل وأضفت عليها الشرعية، فنحن واهمون. إن إسرائيل وُجدت بإرادة الإمبريالية العالمية ومساندتها المستمرة لخدمة مصالحها. وبين إسرائيل وهذه الإمبريالية، المجسّدة اليوم بالولايات المتحدة، ارتباط عضوي ومصير مشترك. ولنتذكّر دائماً أن الشعب الفلسطيني قد استمدَّ شرعيته من كفاحه المسلح ومناصرة الشعوب المحبة للسلام والعدالة، لا من قرارات المنظمات الدولية. وحرية الجزائر المستقلة وُلدت في ساحة المعركة وليس فوق منابر الهيئات الدولية. والفيتناميون الذين حاربوا، دون كللٍ أو مللٍ، لمدة ثلاثين سنة، عمالقة الإمبريالية والطغيان في العصر الحديث لم يشعروا يوماً بأدنى حاجةٍ إلى تكريس شرعية حقوقهم وكفاحهم عن طريق الأمم المتحدة.

إن الصراع القائم بيننا وبين الصهيونيين وأسيادهم هو، في الحقيقة والواقع، صراع مصير ووجود لا يمكن أن ينتهي، إذا تصفّحنا كتاب التاريخ، إلاَّ بهزيمة إحدى القوتين المتصارعتين، قد يهدأ الصراع حيناً، كما جرى في الحروب الصليبية، لالتقاط الأنفاس وإعادة النظر في المخططات. وقد تتخللّه هدنات ونكسات، وقد يتنكّر له بعض المسؤولين العرب فيتخاذلون وينسحبون من دائرة الصراع. ولكن جذوة الصراع ستبقى ملتهبة ما دام هناك كيان عنصري غريب في أرضنا يهدد وجودنا الحضاري بالخطر، وما دام هناك عربي واحد قادر على التصدّي ومؤمن بحق أمته في العيش بكرامة.

يستسهل البعض بسذاجة عملية الاعتراف والصلح مع الكيان الصهيوني، ويعتبرها مسألة شكلية وموقتة باستطاعة العرب أن يتجاهلوها ويتعايشوا معها إلى أن يصبحوا قادرين على إزالة

إسرائيل من الوجود.

إن هذا التفكير مجرد وهم خادع، **أولاً** لأن إصرارنا حتى الآن على رفض الاعتراف بإسرائيل هو العنصر الشرعي والقانوني والمعنوي الوحيد المتبقي لنا للدفاع عن حقنا والكفاح من أجله. **وثانياً** لأن توقيع معاهدة صلح مع إسرائيل سيُسفر عن ظهور وثيقة دولية مكتوبة تطلع عليها دول العالم. وهذه الدول ليست على استعداد في المستقبل لتقبّل مبرّراتنا إذا ما عنّ لنا أن نُخلّ بالتزاماتنا الدولية. ثم أنه ليس من الشهامة والفروسية في شيء أن نعترف اليوم بحق إسرائيل في الوجود بيننا وفوق أرضنا ثم نتنكّر غداً لهذا الاعتراف، معلنين ندمنا على ما بدر منّا.

إن أجدادنا مروا بظروف مشابهة، ولكنهم لم يفرطوا في حق ولم يتخاذلوا أمام الصعاب. لقد اضطروا أحياناً إلى الجلاء عن أرضٍ، ولكنهم لم يفكروا أبداً في توقيع وثيقة رسمية تُثبت تنازلهم عن حقهم في الأرض. والمؤرخون يروون عن آخر الملوك العرب في الأندلس أنه، بعد هزيمته واستسلامه، رفض التوقيع على وثيقة يعلن بموجبها تخلّي سلالته العربية عن كلّ حق لها في هذه البلاد. لقد أبى، في الحقيقة، أن يتنازل عن حق ليس من صلاحياته التصرف به. ولعل فكرة الاحتكام إلى الأجيال القادمة والاعتماد عليها في استرداد ما قصرّ جيله في الاحتفاظ به هي التي خامرته عندما فضّل عدم إلزام بني قومه بوثيقة مصيريّة ترهن مستقبلهم.

ومن ناحية ثانية، وكما كتب المرحوم الدكتور هشام شرابي، فإن «مصير الشعوب لا تقرره العلاقات وموازين القوى الآنية، بل القوى الموضوعية وجدلية التاريخ على مراحل زمنية معيّنة. إن حجم إسرائيل في حقيقته الموضوعية أصغر بكثير ممَّا يبدو في هذه

اللحظة العابرة. وما يحدّد هذا الحجم ليس العلاقات الخارجية، ولا التقنيّة المتفوقة مؤقتاً، بل الموارد البشرية والمادية والمحيط الذي توجد فيه».

... والمواضيع التي تطرق إليها الزميل الكريم في المجلدين من كتابه أكثر وأشمل من المسائل التي اخترناها وألقينا نظرة عجلى عليها. ولا يسعنا، بعد الإطلاع على الكتاب، إلاَّ أن نُثني على الجهود الحميدة التي بذلها من أجل إعداد كتاب يشتمل، ولو باختصار أحياناً، على التطور السياسي الذي مرَّ به الوطن العربي. وعلى القضايا العربية المعاصرة والملحة التي تؤرق جفون العرب وتهدد وجودهم ومستقبلهم بالخطر في حال تهاونوا أو قصّروا في إيجاد الحلول الحاسمة والعادلة.

ومرة أخرى نُوجّه إلى زميلنا تحية إكبار لحرصه الدائم على معالجة القضايا العربية والدولية بموضوعية وتجرّد، وبأسلوب يتّسم بالمرونة والبساطة. وكل ذلك من أجل تقديم معلومات، واستخراج عبر، وخدمة قضايا الوطن، والدفاع عن الحقوق والحريات في كل بلد. ورجاؤنا أن يستمر في هذا النهج القويم والسليم لإغناء المكتبة العربية بالمزيد من الدراسات الفكرية المفيدة.

بيروت: 2001/8/11

مقدمة

لم تعان امة في التاريخ المعاصر ما عانته الأمة العربية. فرزحت تحت استعمار عثماني أربعة قرون من الزمن، كانت بمثابة الدهور الطويلة التي أثقلت هممها. فغاصت في أتون الصراعات والنزاعات والفرقة. أيقظتها فكرة القومية العربية للخروج من وضع مزر تتخبط به لكنها لم توفق حتى الآن.

لكن التاريخ أيضا لم يرحمها، فوقع معظم المناطق العربية تحت انتداب فرنسي - بريطاني، بعدما شرعن تمزيقها وتفتيتها. فكانت موجة ثورات الاستقلال الثانية، بعدما فشلت الأولى إبان الحكم العثماني. استقل بعض المناطق العربية وشكلت بنيان دول، فيما ظل البعض تحت الاحتلال أو الوصاية كالجزائر وبعض الإمارات والمشيخات الخليجية.

ظن بعض العرب ان جامعة الدول العربية ستكون ملاذاً آمناً للوحدة. فتحوّلت منذ البداية مرتعاً للتعاون بدل الوحدة.وزاد الشرخ والانقسام فيما بعد للعديد من الأسباب الذاتية والموضوعية المتعلقة

بكل قطر عربي.

كانت النكبة الأولى عام 1948 بخسارة فلسطين، وتلاها نكبات ونكسات كثيرة في إطار الصراع مع إسرائيل. بُنيت أنظمة عربية على قواعد وأسس متباينة شكلاً وموضوعاً ومواقف.لكن بمجملها اجتمعت على بنى متخلفة متحكمة ومتسلطة. غابت قضايا حقوق الإنسان وفي طليعتها قضايا الحرية والديموقراطية، وحل مكانها الاستبداد والقهر. ظهرت وسائل التمسك بالسلطة وغاب تداولها. تغنى العرب بقوميتهم العربية، وحل مكانها الحذر والخوف من أقليات فرضت عليها عنوة، واستغلها الخارج أفضل استغلال.

لم نجد نحن العرب حلاً للكثير من قضايانا، ووقفنا وراء خلفية المؤامرة رغم صحتها، لكن لم نفعل شيئاً يذكر لمواجهتها، بل اعتبرناها أمراً مقضياً، فاستسلمنا لواقعنا وغرقنا في سيل مشاكلنا.

حكمتنا أنظمة لم تعرف الرحمة يوماً، فكانت مجتمعاتنا عرضة للمذلة والقهر من الداخل والخارج، فاجأتنا ثورات شبابية لا أحد يعرف حتى الآن من حركها والى أين ستصل.

باختصار،غرقنا وغرقت معنا قضايانا، وبتنا نتلمس دروب الخلاص وكأنها ضرباً من الخيال، فما العمل؟ باختصار أيضاً، إن أمة تختزن معالم الحضارة والثروة والامكانات البشرية، لن تعجز يوما عن إعادة صياغة تاريخها والعمل على بنيان دولتها القادرة – العادلة.

كان هذا المؤلف المتواضع،لبنة متواضعة لسد ثغرات في واقعنا المعاصر. عالجنا فيه التاريخ السياسي لوطننا العربي محاولين

تلمس هذا التاريخ وان كان بمعظمه لم يرض مجتمعاتنا، علَّ وعسى الاتعاظ من المآزق التي أوقعنا بها.

نأمل من خلال هذا المؤلف الأكاديمي، ان نكون قد القينا الضوء على كنه مشاكلنا، وأسباب تفاقمها. كما نأمل من خلال بعض الرؤى والمقترحات ان نسهم في حل بعضها، آملين ان نقتضي نحن العرب بتجارب كثير من الأمم التي سبقتنا في وحدتها وبناء دولتها الفاعلة بين دول وأمم شعوب الأرض.

أخيراً، أتوجه بالشكر والامتنان الكبيرين، لاستاذنا الدكتور محمد المجذوب، السبّاق في رعايته لنا علمياً وأكاديمياً. ويستحضرني اليوم بعد مضي ربع قرن من الزمن، موقف لا زال ينبض في مشاعري وفكري وعقلي، عندما استمزجت رأيه بموضوع أطروحة الدكتوراه حول نظام الحياد في القانون الدولي ومدى مناسبته للبنان، كان جوابه حازماً وحاسماً، نظام الحياد لا يناسب لبنان بالنظر للعديد من الاعتبارات، وأبرزها عدم قدرته في الابتعاد عن قضايا امتنا العربية. لا زالت وصيته ماثلة في ذهني، ولا زلت أسمع منه، عن نشيد «بلاد العرب أوطاني».

خليل حسين

بيروت: 2011/8/17

الباب الأول

الفصل الأول: القومية العربية.

الفصل الثاني: جامعة الدول العربية من الوحدة الى التعاون.

الفصل الأول

القومية العربية

القسم الأول

الجذور التاريخية للقومية العربية

يمكن العودة بالبدايات الأولى للوعي العربي بأنفسهم كجماعة متميزة عن غيرها من الأمم والشعوب، خلال القرنين السابقين على ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي. فعلى الرغم من توزّع سكان شبه الجزيرة العربية إلى قبائل متصارعة، إلاّ أن تهديد جيرانهم الأقوياء من ثلاث جهات، جعلهم يشعرون بالروابط المشتركة التي تجمعهم، ويتضامنون في رد محاولات الغزو من الجيران: الإمبراطورية الحبشية من الجنوب، والإمبراطورية الرومانية البيزنطية من الشمال والغرب، والإمبراطورية الساسانية الفارسية من الشرق، وكانت أطراف شبه الجزيرة العربية، ما قبل الإسلام، أكثر استقراراً

وتحضراً من قلب الجزيرة، ذلك بفضل تواصلها وتفاعلها مع بيئة أكثر علماً وقوة ومدنية، ونشأت فيها ممالك وإمارات عربية صغيرة، لكنها مستقرة نسبياً. وكانت هذه الممالك مثل المناذرة على الحدود بين فارس وشرق شبه الجزيرة العربية، والغساسنة بين بيزنطة وشمال شبه الجزيرة العربية، وحمير وسبأ بين جنوب غرب شبه الجزيرة العربية والحبشة، بمثابة خطوط الدفاع الأولى في مواجهة الإمبراطوريات المجاورة. وفي حالة هزيمة إحدى هذه الإمارات، كان النظام الاجتماعي سرعان ما يرتد إلى فوضى قبلية وعشائرية، شأنها في ذلك شأن الحياة في قلب شبه الجزيرة العربية. وفي هذا السياق الذي يغلب عليه القبلية والفوضى والتشتت والصراع، بدأت البذور الأولى للوعي «بالعروبة». ويعود نمو هذه الأفكار للعديد من الأسباب من بينها:

1 - الشعور بالأخطار الخارجية المشتركة، إذ كان ثمة العديد من القوى غير الضعيفة تحيط بالبيئة التي تواجدت فيها القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية، مما أدى نوع من شد اللحمة في محاولة للحفاظ على البيئة التي تتواجد فيها.

2 - توحيد اللهجات القبلية المتنوعة؛ فقد ظهرت لهجتان أو ثلاثة، كان لها الغلبة على بقية اللهجات، إمّا لأن القبائل التي تتحدث بها كانت هي الأقوى والأكبر؛ أو لأن بعض أبنائها تولوا تحويلها إلى لغة مكتوبة. وروَّج هذه اللهجات المكتوبة تدوين الأشعار بها؛ بما في ذلك أشهر القصائد، التي عُرفت بعد ذلك «بالمعلقات». وأصبحت اللهجة القرشية، المكية المكتوبة أحد القواسم اللغوية المشتركة بين معظم قبائل شبه الجزيرة العربية. بخاصة

ان القرآن الكريم انزل بهذه اللغة، وبذلك أصبحت هي اللغة العربية المعتمدة، وأصبحت العمود الفقري للهوية العربية حتى وقتنا الحاضر. وأصبح تعريف العربي هو الإنسان الذي يتحدث اللغة العربية كلغة «أم»[1].

3 - كانت قوافل التجارة بين الشام واليمن، ومصر والعراق، تصادف بلداناً وأقواماً مختلفين. وكان التجار العرب، بصرف النظر عن قبائلهم، يشعرون بالألفة مع العرب الآخرين، على طول امتداد طرق القوافل. وكانت حياة «البداوة»، وحياة «التجارة» على ما بينهما من فروق، تساعد العربي على اكتشاف اللمسات المشتركة في أسلوب الحياة، والثقافة فيمن سيعرفون فيما بعد باسم «العرب».

4 - الحج إلى مكة، حيث توجد «الكعبة»، التي أحاطها أهلها بهالة من التقديس والتعظيم، باعتبارها بيت إبراهيم عليه السلام. وفيها مارس عرب ما قبل الإسلام دياناتهم الوثنية، التي اقترب بعضها من الديانتين اليهودية والمسيحية. فعلى الرغم من عبادتهم للأصنام، إلاّ أنها كانت ترمز إلى آلهة محلية قبلية، وكان يتوسطها إله مشترك أكبر، يسمى «اللات» وهو اسم محرف عن اسم «الله» تقدسه كل قبائل غرب شبه الجزيرة العربية، واليه يحجون في الكعبة بمكة. وكان هذا الإله المشترك، والحج إلى بيت «الله» الحرام، أحد عوامل الوعي المشترك بين

(1) تواكب مع توحيد اللهجات، ما طرأ على شبه الجزيرة العربية من محاولات للنهوض السياسي، استعداداً لدفع الخطر الخارجي، أو في أعقاب معارك مع مصادر هذا الخطر شرقاً (الفرس)، وغرباً (بيزنطة)، وجنوباً (الحبشة). من ذلك تأسيس مملكة كنده، في أعقاب انتصار العرب على الفرس، في معركة «ذي قار».

قبائل شبه الجزيرة العربية «بعروبتها»[1].

مع الإسلام، نشر عرب شبه الجزيرة العربية لغتهم، خلال القرون الثلاثة التالية، وبذلك شهدت المنطقة الممتدة من العراق إلى المغرب الأقصى أكبر عمليتين شهدهما العالم القديم إلى ذلك الوقت، وهما عملية «الأسلمة» و التعريب: أي تعلم الشعوب للغة العرب، باعتبارها لغة القرآن، وشعائر الإسلام، مما أدى إلى ارتفاع شأن العروبة والاعتزاز بها.

وما كان «للأسلمة» و«التعريب» أن يتما بالسرعة والعمق، اللذين حدثا بهما، إلاّ من خلال التفاعل والتزاوج بين عرب الجزيرة وسكان البلاد التي فتحوها، وخاصة في العراق والشام ومصر والمغرب. وساعد على هذا التفاعل والتزاوج القيم، التي أتت وتعمقت مع الدين الجديد، الذي ناهض التمييز العرقي، حيث لا فضل لعربي على أعجمي إلاّ بالتقوى. وكذلك صلات نسب وقرابة بعيدة بين عرب الجزيرة وسكان تلك البلدان[2]

(1) هذا الوعي «بالعروبة» ظل وعياً هلامياً غامضاً، لم يدفع العرب إلى الوحدة، أو إقامة دولة محددة إلى أن ظهر النبي محمد، صلى الله عليه وسلم (570 – 632م)، وظهر الإسلام، كخاتم الرسالات السماوية. وأعطى الدين الجديد، للقبائل العربية المتناحرة، عروة وثقى مكنتهم من الارتقاء بحياتهم الجماعية، وحمل الرسالة إلى كل بقاع الأرض المعروفة وقت ذاك. وفي غضون قرن واحد، من ظهور الدين الجديد، كان عرب شبه الجزيرة العربية قد شيدوا أكبر إمبراطوريات التاريخ، التي امتدت من سور الصين شرقاً إلى جبال البرانس، على الحدود الإيبيرية – الفرنسية غرباً.

(2) فمن الثابت تاريخياً، أن شبه الجزيرة العربية كانت دائماً منطقة طاردة للسكان، نتيجة شح مواردها الطبيعية، مقارنة بالأقاليم المجاورة: بلاد الرافدين، والهلال الخصيب، ووادي النيل. وخلال القرون السبعة السابقة لظهور الإسلام تدفقت موجات هجرة متتالية من الجزيرة إلى تلك البلدان. ويقول المؤرخ فيليب، حتي: إن أولى هذه الموجات توجهت إلى وادي النيل؛ بينما توجهت ثانيتهما إلى بلاد الرافدين؛ والثالثة إلى بلاد الشام (الهلال الخصيب)؛ والرابعة إلى الحبشة. وقد سجل علماء اللغة العربية أن لغات تلك البلدان قد تفرعت جميعاً من جذور سامية – حامية، وهو الأمر الذي سهل عملية التعريب.

ومع اكتمال عمليات «الأسلمة» و«التعريب» و«التفاعل» و«التزاوج»، بزغت ثقافة تأليفية ثرية: أساسها ومجراها الرئيسي العربية من الجزيرة وروافدها، من كل البلدان المفتوحة، من الهند إلى الأندلس، مروراً بفارس والعراق والشام ومصر والمغرب. لذلك كانت «الثقافة العربية - الإسلامية مع القرن العاشر الميلادي، قد أصبحت الثقافة الرائدة في العالم. وأصبحت اللغة العربية لغة العلوم والفنون والآداب. ومنها وإليها تُرجمت أمهات الكتب والمراجع، ووفد إلى بلادها طلاب العلم، من كل مكان خارج العالم العربي - الإسلامي، ممَّا أعطى العرب إحساساً إضافياً بذواتهم وقدراتهم وإنجازاتهم.

ومع ذلك لم يخل الأمر من تحديات معاكسة للعرب والعروبة. ومن أهم هذه التحديات، الحركة التي عرفتها الدولة العباسية، المعروفة «بالشعوبية». حيث نشأت في أوائل الدولة العباسية، بين الشعوب المغلوبة، لاسيما الفرس. وكانت الحركة تقاوم الاعتداد العربي والهيمنة العربية على مقدرات المجتمع والدولة، في الإمبراطورية الإسلامية. وبدأت الحركة بداية مشروعة تطالب بإعمال نصوص الإسلام في التسوية بين جميع المسلمين، بصرف النظر عن أصولهم وأجناسهم. لكنها سرعان ما تحوّلت إلى السخرية من العرب من ادعاءاتهم بالتفوق العقلي والأدبي وخاصة في الشعر. ثم سرعان ما بدأت تُحقِّر من شأن العرب، وتتهمهم بالبداوة والخشونة والتخلف. وفي المقابل بدأت كل فئة من فئات الحركة الشعوبية، تظهر مآثرها وأفضالها ومفاخرها قبل الإسلام وبعده.

وكان تأثير الشعوبية في الوعي القومي لدى العرب في البداية سلبياً وإيجابياً على المدى البعيد. فقد أجبرت الشعوبية العرب على الدفاع أو رد الفعل المضاد، وفي هذا الصدد، عمقت الوعي

الجماعي للذات العربية ومآثرها، وخاصة في حمل لواء الإسلام في قرونه الأولى، وفي أن الله، سبحانه وتعالى، اختار «العربية» لينزل بها قرآنه الكريم، فضلاً عن أن الرسول، ﷺ، الذي جاء بالرسالة كان نبياً عربياً.

والخلاصة أنه مع القرن الثاني عشر الميلادي، اكتملت كل المقومات «الموضوعية» للقومية العربية: لغة واحدة، وثقافة واحدة، ودين للأغلبية العظمى، وأنظمة اجتماعية واحدة أو متقاربة، ووعي جماعي مشترك بالعروبة، والاعتزاز بها.

ولولا أن الإمبراطورية العربية - الإسلامية، ككل الإمبراطوريات التي سبقتها، أو لحقتها، دخلت دور التفكك والانحلال، بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر، لكانت القومية العربية قد ظهرت، بالمعنى الحديث، الذي ظهرت به في أوروبا بعد ذلك بقرن واحد، أي ابتداء من القرن السادس عشر. ومن ثم كان لا بد للقومية العربية أن تنتظر أربعة قرون أخرى، إلى القرن التاسع عشر، على الأقل، قبل أن تعلن عن نفسها كحركة فكرية سياسية ذات مشروع توحيدي.

القسم الثاني

ظهور القومية العربية

يمثل القرن التاسع عشر بروز «القومية العربية»، بالمعنى الحديث لمصطلح «القومية»، أي المعرفة والشعور والحركة بين جماعة من الناس، بأنهم أمة متميزة ومختلفة عن غيرها من الأمم. والمعرفة

والشعور والحركة هي عناصر «ذاتية». فإذا كان العرب قد اكتسبوا كل المقومات الموضوعية «للأمة»، في القرون الميلادية العشرة الأولى، فإن المكمل الوظيفي وهو «القومية» أي المعرفة والشعور والحركة لم يتحقق إلاّ بعد ذلك بتسعة قرون.

أمّا لماذا لم تتحقق العناصر الذاتية قبل ذلك كما حدث في أوروبا، مثلاً، منذ القرن السادس عشر، واستمرت طوال القرون الثلاثة التالية؟ فمرد ذلك أن الرابطة السياسية الأساسية في البلدان العربية كانت هي الرابطة الدينية، أي أن الدين كان المعيار الذي يحدد «المواطنة» أو العضوية في الجماعة السياسية. فالأمة في هذا السياق، هي جماعة المؤمنين بالدين نفسه، ومن ثم فعليهم الطاعة لأمير المؤمنين، ما داموا قد بايعوه خليفة أو سلطاناً أو أميراً. صحيح أن «البيعة»، بعد الخلفاء الراشدين، أصبحت بيعة صورية أو شكلية. وصحيح أنها، ابتداء من العصر الأموي كانت السلطة تؤخذ بالقوة، ثم تورَّث لأبناء الأسرة ذاتها. ولكن كان ثمة حرص على الإجراءات الشكلية في أخذ «البيعة» حتى تكتمل الشرعية، ويُنادى باسم الخليفة، أو أمير المؤمنين أو السلطان أو الملك على المنابر في المساجد، أثناء صلوات الجمعة والأعياد؛ وتُسك العملة باسمه؛ ويتقدم عماله وجنده بفرض الضرائب والمكوس وتحصيلها؛ وفرض الأمن والنظام وإقامة العدل.

وبما أن أساس الجامعة السياسية هي الدين آنذاك، فاستمرارها لأكثر من عشرة قرون يعني أمرين: الأول، أن العرب كان يمكن أن يدينوا بالولاء والطاعة لخليفة أو سلطان أو ملك غير عربي، ما دام مسلماً وما دامت البيعة قد تمت له، حتى ولو كانت بيعة شكلية. والثاني، أن في ديار الإسلام لم يتمتع المواطنون أو الرعايا العرب غير المسلمين بكل الحقوق التي كان يتمتع بها المسلمون.

وليس صعباً إدراك الاتساق المنطقي في هذين الأمرين. فما دام الدين هو أساس الجامعة السياسية، فإن العرب كانوا يقبلون حاكماً غير عربي مادام مسلماً؛ وكذلك لم يكن للعرب، غير المسلمين كل الحقوق المقررة للمسلمين، ولعل إحدى صور التفرقة في هذه المعاملة، كانت الضريبة الخاصة على غير المسلمين، في ديار المسلمين، وهي المعروفة بالجزية. صحيح كان ثمة مبرر شرعي، للجزية، وخاصة في بداية الدولة الإسلامية، وهي تُجمع مقابل إعفائهم من واجب الجهاد، الذي كان فرض عين على كل مسلم قادر. ولأن الجهاد كان واجباً دينياً شرعياً، فلم يكن غير المسلمين مطالبين به للدفاع عن المسلمين.

وللإنصاف، كانت الرابطة الدينية أساس المجتمع السياسي، في معظم البلدان والمناطق غير الإسلامية كذلك، إلى أن برزت القومية بمعناها الحديث، وأصبح «الوطن» أو «الوطنية» هو الجامعة السياسية. ولم يكن سهلاً على العرب أن يستبدلوا الرابطة الدينية برابطة «وطنية»، كأساس أول للعضوية في المجتمع السياسي.

أمّا القومية، أو الوطنية، فقد جعلت أساس الجامعة السياسية وحدة الأرض، واللغة، وأسلوب العيش، والمشاركة في الثقافة عينها حتى ولو اختلفت الأديان، أو الألوان بين البشر. ولا يعني ذلك بالطبع أن «الدين»، وفي حالة العرب، هو الإسلام وهو دين الأغلبية، ليس له دور أو مكانة. فالشاهد، في الحالة العربية، أن الإسلام هو ثقافة الجميع مسلمين ومسيحيين، قبل أن يكون ديانة الأغلبية.

وقد مر العرب بمراحل متتالية قبل أن يتخلوا عن الرابطة الدينية، كأساس للاجتماع السياسي. فإلى القرن التاسع عشر، كان معظم العرب يعيشون في بلدان تدين للسلطان العثماني، بالولاء

والطاعة، بصفته خليفة للمسلمين. ولكن بدأت بلدان وشعوب عربية تتمرد على هذا الخضوع للسلطان للعديد من الأسباب من بينها:

أولاً: فساد الحكم

كانت مظاهر الانحلال والفساد في قمة الإمبراطورية العثمانية، في تزايد مستمر. ووصلت إلى حالة حرجة، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ففي عام واحد (1876)، تغيّر السلطان ثلاث مرات: حيث أُطيح بالسلطان عبد العزيز في شهر أيار/مايو، وحل محله السلطان مراد الخامس، وأُطيح بالأخير، في شهر آب/أغسطس من العام ذاته، ليخلفه السلطان عبد الحميد الثاني. لقد كانت دسائس القصر على أشدها. وكان الأخوة يقتلون أو يسجنون بعضهم بعضاً، في سباق محموم نحو السلطة والثروة، وحياة الجواري والنساء، بينما تسير شؤون الإمبراطورية من سيء إلى أسوأ. ولم يتوقف التدهور والانحلال، طوال حكم السلطان عبد الحميد، الذي امتد أكثر من ثلاثين عاماً (1876 - 1909). فعلى الرغم من بدايته الواعدة، إلاّ أن الفساد والانحلال امتدا في جسد الإمبراطورية الهزيلة.

ثانياً: ضعف حماية المناطق الإسلامية

شهد القرن التاسع عشر سلسلة من هزائم الدولة العثمانية، على أيدي الدول الأوروبية. كما شهد غزوات واحتلالاً لأراضي المسلمين من هذه الدولة الأوروبية أو تلك، دون استعداد أو قدرة لدى الدولة العثمانية على رد الغزاة. وبدأ هذا الاختراق الأوروبي تحت مسميات مختلفة، بالحملة الفرنسية على مصر (1798)، ثم

احتلال الجزائر (1830)، ثم تونس (1879)، ثم مصر (1881)، ثم بقية البلدان العربية، في أوائل القرن العشرين.

ثالثاً : تمرد الأتراك على سلاطينهم

لم يكن بعض العرب وحدهم الذين تمردوا على السلطنة العثمانية طوال القرن التاسع عشر بسبب انحلالها الأخلاقي أو ضعفها العسكري في مواجهة الغرب، وإنما امتد التململ ثم التمرد إلى الأتراك أنفسهم على السلطان. وأخذ هذا التململ، في البداية شكل حركة سلمية أطلقت على نفسها اسم «تركيا الفتاة»، أواخر القرن التاسع عشر. وحينما تولى الشاب السلطان عبد الحميد، السلطة (1877) أملت الحركة خيراً في إصلاح وتطوير شؤون الإمبراطورية. ولكن سرعان ما خاب أملهم، حيث كان عبد الحميد كغيره من سلاطين آل عثمان، أكثر اهتماماً بتكريس سلطته المطلقة من أي إصلاحات كانت تحتاجها الإمبراطورية، التي كانت تطالب بها حركة «تركيا الفتاة»، ومعها الشباب العربي من رعايا السلطنة. وعاد التمرد إلى صفوف الحركة والشد والجذب بينهم وبين الباب العالي. وبدأ أعضاء تركيا الفتاة يظهرون العداء لفكرة «الخلافة» ذاتها، سواء كان يتولاها آل عثمان أو غيرهم باعتبار أن الدولة الدينية في رأيهم، هي أهم أسباب تخلف «الأمة الطورانية» أي أن مع نهاية القرن التاسع عشر، بدأت تظهر أفكار جديدة ومضادة لكل من مؤسسة الخلافة والدولة الدينية، ولفكرة الإمبراطورية التي تضم أجناساً وأمماً مختلفة. ومن هنا كان اسم «تركيا الفتاة» نفسه يوحي باستبعاد غير الأتراك من حركتهم الثورية. إضافة إلى ذلك ففي لحظات الوفاق بين أعضاء تركيا الفتاة والسلطان، وتوليهم مناصب حكام الولايات العثمانية العربية، أظهر أعضاء الحركة تعصباً شديداً ضد العرب، وكانت ممارساتهم الاستبدادية القمعية غير مسبوقة.

ومثال ذلك ممارسات جمال باشا والي سوريا الذي أصبحت مشانقه، في دمشق مضرب الأمثال. والخلاصة، في ذلك هي أن تبرّم الأتراك أنفسهم بفكرة الخلافة والدولة الدينية من ناحية، وتأكيدهم على تميز واستعلاء العرق «الطوراني - التركي» على بقية الشعوب في الإمبراطورية من ناحية أخرى، أدى بالشباب العربي المثقف تدريجياً إلى تأكيد عروبتهم وبلورة فكرة القومية العربية.

رابعاً: المؤثرات الثقافية الفكرية الغربية

كان من العوامل الحاسمة في بلورة الفكرة القومية العربية، الاحتكاك الثقافي والفكري بين الشرق والغرب. وقد بدأ ذلك في المشرق العربي، جزئياً من خلال البعثات التبشيرية في لبنان وسوريا، وبشكل أكبر، مع قدوم الحملة الفرنسية، بقيادة نابليون إلى مصر (1798)؛ ومنها إلى بلاد الشام. فقد أتى مع الحملة عدد كبير من المفكرين والعلماء الفرنسيين، ومعهم أول مطبعة حديثة عرفها الشرق، ونشروا مفاهيم وأفكار عصر التنوير الأوروبي، والثورة الفرنسية (1789) ومبادئهما، مثل الحرية والمساواة، والإخاء والعدالة والمواطنة والوطنية، والقومية وحقوق الإنسان. وأهم من ذلك، رأى الواعون من العرب وأدركوا، أن هذه المفاهيم والأفكار والمبادئ تكوّن معاً حزمة واحدة متسقة، وأنها كانت وراء تقدم الغرب؛ وكان غيابها وراء تخلف المسلمين. واستمر الاحتكاك والتفاعل مع أوروبا عموماً وفرنسا خصوصاً، طوال القرن التاسع عشر، من خلال البعثات التي أرسلها محمد علي (والي مصر)، وتلك التي أرسلها داود باشا (والي العراق)، وخير الدين التونسي (الوزير الأول في تونس) فيما بعد إلى أوروبا. فضلاً عن تأثير الكلية البروتستنتية السورية التي أصبحت الجامعة الأمريكية في بيروت فيما بعد، والتي أُنشأت في ستينيات القرن التاسع عشر،

وعمقت التأثير الغربي الليبرالي الحقوقي والقومي، في عقول الأجيال العربية الجديدة من أبناء الأعيان والتجار. أي أن الشباب العربي الأكثر تعليماً ووعياً، قد تشرب الأفكار التحررية الحديثة، سواء من خلال الدراسة في أوروبا أو من خلال المدارس، والكليات الجامعية الحديثة في أراضي الوطن. وكان يتابع باهتمام ما يحدث ليس في الدول القومية (Nation-States) الناشئة في أواخر القرن التاسع عشر، مثل ألمانيا وإيطاليا وحدها وإنما في مقر الخلافة ذاته.

خامساً: المواطنة الحديثة

كان لهذه العوامل الأربعة الرئيسة، وغيرها من عوامل ثانوية آثار تراكمية، طوال القرن التاسع عشر، أهمها:

1 - زعزعة الرابطة الدينية كأساس للمواطنة والجامعة السياسية، وشرعية نظام الحكم.

2 - التبلور التدريجي لفكرة القومية العربية بالمعنى الحديث لمصطلح القومية.

3 - الاستقلال التدريجي لما هو وطني أو قومي، عما هو ديني أو إسلامي، من دون أن يخالفه أو يتناقض معه بالضرورة.

ربما بالغ بعض المعلقين الفرنسيين في الدور القومي العربي، الذي قام به إبراهيم باشا، ابن محمد علي والي مصر. ولكنه هو أول من ساوى بين جميع المواطنين في بلاد الشام، بصرف النظر عن الدين، وأرغم الجميع على الاعتراف بحقوق غير المسلمين في

الوظائف المختلفة في دوائر الحكومة. وأصدر هذا القائد الشاب، الذي كان يفخر بمصريته وعروبته، على الرغم من انحداره من أصول ألبانية، منشوراً ذائع الصيت عام 1839 أقر فيه بالمساواة الكاملة بين أفراد كل الطوائف أمام القانون. وأهم من إصدار القرار كان حزم إبراهيم باشا في تطبيقه. ولم يتردد في استعمال القوة مع مسلمي دمشق وصفد، الذين اعترضوا على تغيير حالة مواطنيهم «الذميين»، وأرغمهم على قبول النظام الجديد.

وبصرف النظر عن وعي، أو قصد إبراهيم باشا بهذه الإجراءات الإصلاحية، إلاّ أنها كانت إحدى البذور المهمة في نشأة الفكرة القومية، والحماس لها، وخاصة بين مسيحيي المشرق العربي. كما أن الإجراءات ذاتها، مهّدت وشجعت على افتتاح الكليات الجامعية الأمريكية للبنات (1830) وللبنين (1866)، وجامعة القديس يوسف (1874). وتزعمت هذه المؤسسات العلمية الثلاثة، حركة التحديث الفكري والاجتماعي، ونشرت أفكار التقدم والحرية والمساواة، مما مهد لفكرة القومية العربية بمعناها الحديث. وواكب هذه النهضة التعليمية التنويرية إنشاء الصحف العربية، التي بدأت «بالوقائع» في مصر (1828)، وتلتها، بعد ثلاثين سنة، في سوريا، جريدة «حديقة الأخبار» (1858)، ومجلة «الجنان» في بيروت (1870). وتولَّت هذه الأخيرة اختيار شعار له رنين خاص، وهو «حب الوطن من الإيمان». وكان مفهوم «الوطن» نفسه جديداً في اللغة السياسية العربية. كان رئيس تحرير «الجنان» هو بطرس البستاني، الذي لعب أدواراً متعددة، في عملية البعث القومي العربي. فقد بدأ الرجل، عام 1876، نشر أول موسوعة عربية، وأصدر منها، في حياته، المجلدات الستة الأولى.

القسم الثالث

نهضة القومية العربية

رغم الشكوك المتزايدة في مؤسسة «السلطنة»، التي حوَّلها عبد الحميد الثاني إلى خلافة، أملاً في إنقاذها وإنقاذ آل عثمان، ومع السخط العربي المتزايد على السلطان، وكذلك على أعضاء الأحزاب التركية الجديدة، مثل «الاتحاد والترقي» و«تركيا الفتاة»، إلاّ أن القوى السياسية العربية الصاعدة، لم تفقد الأمل في إصلاح الإمبراطورية. ولذلك كان نضالها طوال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، يدور حول الحكم الذاتي للأقاليم العربية وإصلاح أحوال الخلافة. أي أن الفصل أو الاستقلال بين ما هو «ديني - إسلامي» وما هو «وطني - قومي» كان مسألة غامضة وغير واضحة لدى العديد من القوى السياسية العربية الصاعدة. فالقيادات الفكرية المرموقة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مثل عرابي، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ومصطفى كامل، لم يطالبوا بالاستقلال التام عن «الخلافة». وإنما طالبوا بإصلاحها، من خلال دستور وبرلمان منتخب وبالحكم الذاتي للأقاليم العربية. وربما كان هذا التأرجح راجعاً إلى حداثة التميّز، بين «الديني»، و«القومي» أو «الوطني»، وكذلك بسبب التحدي القائم، من الاحتلال الأجنبي للبلدان العربية. فالجزائر ومصر وتونس والسودان كانت قد اُحتلت قبل نهاية القرن. وكانت المنافسة على أشدها، بين الدول الأوروبية، لاحتلال المغرب وموريتانيا وسبتة ومليلة وليبيا وبلدان المشرق العربي، في أوائل القرن العشرين.

حسمت بعض القوى العربية الجديدة خلال الأعوام 1900-1914، أمرها، وبدأت تنادي بالاستقلال التام عن الخلافة العثمانية. حتى أولئك الذين ظلت فكرة الخلافة تروق لهم لمشاعر دينية مثل رشيد رضا، وعبد الرحمن الكواكبي، من تلاميذ الأفغاني، ومحمد عبده، فإنهم طالبوا بأن تكون الخلافة الإسلامية للعرب. وكان عبد الرحمن الكواكبي الأكثر وضوحاً وصراحة في ذلك. ففي كل ما كتب، وأهمها «في طبائع الاستبداد»، عزا الكواكبي التأخر العربي - الإسلامي لإفلات قيادة الأمة الإسلامية من يد العرب، إلى العجم والأتراك. وفي رأيه، ورأي جيله من تلاميذ الأفغاني وعبده، أن هؤلاء لم يفهموا الإسلام كنظام حضاري - ثقافي واجتماعي، يقوم على الشورى، قبل أن يكون نظاماً يعتمد على السلطة المستبدة.

أولاً: إحياء الأمة العربية

صدر كتاب «إحياء الأمة العربية» لأول مرة عام 1905. وفيه دعا مؤلفه نجيب عازوري، إلى انفصال العرب عن الدولة العثمانية، وتكوين مملكة عربية خاصة بهم، باعتبارهم أمة واحدة تملك كل مقومات الأمة التي تحدث عنها المفكرون والفلاسفة الأوروبيون، مثل أرنست رينان (Ernest Renan)، في كتابه الشهير «ما هي الأمة؟» (Qu'est que c'est une natione?) الصادر عام 1882، والذي كان له تأثير في الجيل الأول من القوميين العرب. فتعريف رينان للقومية «كمشاعر مشتركة، تصدر عن ذاكرة جماعية واحدة، وتتوجه لأمال واحدة»، وجدت صدى لدى الطلاب والمفكرين العرب، وخاصة أن رينان، اعتبر اللغة والثقافة هي الأساس والحدود الحقيقية للقومية، وأكَّد أن الآداب والأغاني والأشعار المكتوبة، باللغة ذاتها، هي التي

تنشئ وحدة المشاعر والوجدان والذاكرة الجمعية للأمة[1].

كانت مثل هذه الكتابات من جهة والتعسف التركي السائد في ذلك الوقت من جهة أخرى، وراء نشوء عدد من الجمعيات العربية السرية في بيروت والقاهرة، وباريس أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، مثل «العربية الفتاة» و«القحطانية الفتاة»، وحركة بعث، وإحياء التراث العربي واللغة العربية، والمطالبة بجعلها لغة التخاطب الرسمي في الولايات العربية داخل الإمبراطورية العثمانية في المشرق. ولكن الجمعيات السرية العربية لم تتحول إلى حركة سياسية حتى العقد الثاني من القرن العشرين.

ومع ذلك فكتاب نجيب عازوري، بما سبقه من مقدمات، وما تلاه من تحركات للشباب العربي سواء في الشام أو العراق أو المدن الأوروبية، حيث كانوا يدرسون، كان يمثل روافد لهذا النهر الجديد الذي يشق طريقه ببطء، وصعوبة، في الواقع العربي

(1) يبدو أن العديد من المفكرين، والكتاب الفرنسيين، قد تبنوا نظرة رينان الرومانسية للقومية، وبدأوا يبشرون بميلاد قوميات بالمعنى نفسه في الشرق، وخاصة في العالم العربي. من ذلك ما كتبه أحدهم عن أن إبراهيم باشا، ابن محمد علي، قد صرَّح لمستشاريه الفرنسيين: «أنه على الرغم من مولده خارج مصر، إلاّ أنه قضى حياته كلها في مصر، وشرب من نيلها، وتدفأ بشمسها، وتعلم لغتها وثقافتها العربية، وأنه يشعر أنه مصري عربي، وليس ألبانياً أو عثمانياً، وأنه سوف يتوقف بفتوحاته حيث يتوقف اللسان العربي، وان هدفه هو تأسيس دولة عربية خالصة، لإعطاء العنصر العربي جنسيته، ووجوده السياسي من جديد. كذلك كان فرنسي آخر، هو الذي كتب، وتكهن، بميلاد القومية العربية في عام 1884، أي بعد ظهور كتاب أرنست رينان (ما هي الأمة؟) بعامين فقط. لقد كان هو الرحالة الفرنسي، دينيس دي ريفور، الذي كتب بعد جولة طويلة في البلاد العربية: «في كل مكان ذهبت وجدت مشاعر مشتعلة بالكراهية للأتراك، وإن فكرة العمل العربي المشترك للتخلص من نيرهم البغيض، تختمر يوماً بعد يوم، وإن حركة عربية على وشك الانبثاق في الأفق، وإن الجنس الذي طال استبعاده وإذلاله، على وشك أن يأخذ مكانه اللائق في تحديد مقدرات الإسلام».

المتخلف والمقهور. ردد نجيب عازوري، في كتابه، جميع المقولات الأساسية التي تثبت وحدة الأمة العربية وجدارتها بأن يكون لها دولة مستقلة. واقترح عازوري لهذه الدولة حدوداً تمتد من جبال طوروس شمالاً، والعراق شرقاً وقناة السويس غرباً، وبحر العرب جنوباً. أي أن المشروع المقترح كان يضم ما أصبح فيما بعد، يعرف بالعراق وسوريا وفلسطين والأردن والسعودية واليمن وبلدان الخليج (الكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان). ولم يدخل، في خارطة نجيب عازوري، كل من وادي النيل (مصر والسودان) أو المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى). ومرد ذلك إلى عدم رغبة نجيب عازوري، ومن كان يمثلهم في ذلك الوقت، في استعداء بريطانيا (التي كانت تحتل مصر والسودان)، أو فرنسا (التي كانت تحتل المغرب العربي). ومع ذلك فقد كان جزءاً من المشروع الذي اقترحه عازوري أن تكون هذه الدولة العربية الجديدة مملكة يحكمها أحد أفراد الأسرة المالكة المصرية، من سلالة محمد علي باشا الكبير.

ناقش الشباب العربي في أوروبا الأفكار الواردة في كتاب نجيب عازوري، وتبنّوا معظمها في المؤتمر القومي العربي الأول، الذي عقدته في باريس، جمعية «العربية الفتاة» وغيرها من الجمعيات العربية عام 1913، ورأسه اللبناني عبد الحميد الزهراوي. ووصلت أصداء المؤتمر إلى بلدان المشرق، وتلقفها مجموعة من الشباب والرجال الذين كانوا قد أسسوا جمعيات سرية قومية. وبدأوا يروجون لهذه الأفكار بين الأعيان والأمراء العرب. وكان أكثر هؤلاء تهيؤاً لاستقبال الفكرة والعمل بمقتضاها الشريف حسين بن علي، والي مكة؛ الذي عاد للتو من إستانبول إلى مكة عام 1909 بعد خمسة عشر عاماً من الحجز التحفظي عليه بأمر من السلطان عبد الحميد.

وفي الوقت ذاته، كان عدد من المفكرين الشاميين قد استقروا في القاهرة، أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وأسسوا العديد من المجلات والصحف. وكان أشهر هؤلاء كل من: سليمان البستاني (ابن الرائد التربوي القومي بطرس البستاني)؛ وخليل اليازجي (ابن ناصيف اليازجي، أحد رواد مجددي التراث العربي في بيروت؛ والأخوان سليم وبشارة تقلا، مؤسسا صحيفة الأهرام، وكان من بين إصداراتهم «مرآة الشرق»، التي بدأها خليل اليازجي (1882)؛ و«الراوي» التي أسسها خليل زينية (1888)؛ و«الهلال» التي أسسها جورجي زيدان (1892)؛ و«الكنانة» التي أصدرها شاكر شقير (1897)؛ و«البيان» التي أصدرها إبراهيم اليازجي (1897)، وهو الذي أصدر «الضياء»، كذلك في العام الذي يليه (1898). كما أصدر الشاعر خليل مطران «المجلة المصرية» (1899). وأصدر محمد كرد علي «المقتبس» (1905)، وأصدر أنطون الجميل مجلة «الزهور» (1910)؛ والتي عملت، مثل الهلال، على أن تكون همزة وصل، بين الكتاب والمبدعين العرب، من كل الأقطار. بدأ يظهر تأثير هذا الوجود الفكري المكثف للمثقفين العرب الشاميين، والمتحمسين للفكرة القومية، تدريجياً على الساحة المصرية، ابتداء من عام 1910، حيث شهدت صفحات الأهرام، والمقطم (فارس نمر) و«المنار» (رشيد رضا) سجالات حول القومية العربية، وحول عروبة مصر. ومن الذين لمعت أسماؤهم، في هذه السجالات، السياسي المفكر السوري، رفيق العظم، الذي كان قد لجأ إلى القاهرة، هرباً من تعسّف حكومة «الاتحاد والترقي»، التي ظهرت أكثر استبداداً من عهد السلطان عبد الحميد.

إلا ان هذه المقدمات القومية في مصر، لم تؤت نتائج سريعة. وكان لا بد لها أن تنتظر جيلاً آخر بعد حصول مصر على استقلالها الاسمي في العشرينيات.

ثانياً: من القحطانية إلى العهد

خلق الاحتلال البريطاني لمصر (1882) قوى متعارضة ومتناقضة، حيال السلطان. فمن ناحية، عاد المصريون يستنفرون علاقاتهم الاسمية والرمزية بدار «الخلافة» في استنبول، على أمل دعمها ضد الاحتلال البريطاني. ومن ناحية ثانية كان هناك نفور شديد من انحلال وفساد واستبداد السلطان وحاشيته. ومن جراء هذه القوى المتضادة، لعبت مصر والمصريون أدواراً معقدة خلال الثلث قرن الأخير من حياة الإمبراطورية العثمانية:ذلك للعديد من الأسباب من بينها:

1 - كانت مصر ملجأ للكثير من المثقفين والتجار الشاميين الهاربين من التعسف العثماني، سواء كان ذلك في ظل الخديوي إسماعيل (1860 - 1879)، أو بعد الاحتلال البريطاني (1882). وقد رحب بهم الخديوي في سعيه لتحسين وتحديث الأحوال المصرية. وأسهموا في النهضة الفكرية، والصحفية البازغة، منذ أوائل القرن. وضمن ذلك تأسيس صحيفة الأهرام (عائلة تقلا)، ودار الهلال (عائلة زيدان)، والمقطم، وغيرها. وكان أبرز من وفدوا إلى مصر في تلك الفترة من أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، كل من رشيد رضا، وعبد الرحمن الكواكبي، ومحي الدين الخطيب، الذين تتلمذوا على كل من: جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده. وشجع البريطانيون هؤلاء الشاميين وغيرهم، على مناوئة الإمبراطورية العثمانية، خاصة حينما اشتد تقاربها مع ألمانيا، وبدأ هذا التقارب يهدد المصالح البريطانية في الخليج، وطريق الملاحة إلى الهند، مع إنشاء سكة حديد

«خط الشرق السريع». وفي مصر، سُمح لمعظم الجمعيات العربية السرية، التي تكوّنت في بيروت أو دمشق أو باريس، أن يكون لها مقرات أو فروع في القاهرة والإسكندرية. ويذكر الكاتب البريطاني بيتر مانسفيلد أنه في القاهرة تم التخطيط «للثورة العربية الكبرى»، التي قادها الشريف حسين، أمير مكة عام 1916. ومن القاهرة، كانت تأتيه الإمدادات، والمراسلات مع كبار المسؤولين البريطانيين، وعلى رأسهم وزير الخارجية مكماهون وضابط اتصال المخابرات البريطانية لورانس.

2 - كما انخرط عدد من الشباب المصري المتحمس للتخلص من البريطانيين، وإصلاح وإنقاذ دار الخلافة في الجيوش العثمانية. وكان ضمن هؤلاء الضابط عزيز المصري. أثناء تدريبه، وخدمته، واختلاطه بزملائه، من الضباط العرب، وكان معظمهم من العراقيين (مثل رشيد عالي الكيلاني، ونوري السعيد، وجميل المدفعي)، وأعضاء جمعية تركيا الفتاة ولجنة الاتحاد والترقي. وكان عزيز المصري، وعدد من الضباط العرب، في الجيش العثماني قد أسسوا جمعية «القحطانية الفتاة» السرية، بهدف النضال من أجل الإصلاح السياسي الدستوري في الإمبراطورية، واللامركزية أو الحكم الذاتي للأقاليم العربية. ولكن بعد سنوات من المحاولات مع الزملاء، من جمعية تركيا الفتاة، ومن لجنة الاتحاد والترقي، من جمعية الإخاء العربي - العثماني، اتضح لعزيز المصري، وزملائه العرب، في القحطانية الفتاة، أن هؤلاء أكثر شوفينية، وتعصباً لتركيتهم، وللعنصرية الطورانية،

منهم إلى الحرص على الإصلاح الشامل، الذي ينطوي على المساواة، ليس بين العرب والأتراك فحسب، ولكن كذلك بين المسلمين، وغير المسلمين. لذلك قرر عزيز المصري وزملاؤه التخلي عن اسم القحطانية الفتاة وبرنامجها، وتأسيس جمعية سرية أخرى، أطلقوا عليها اسم «العهد»؛ وكانت مناهضة تماماً للأتراك، وتطالب باستقلال العرب عن الإمبراطورية العثمانية وعن القوى الأجنبية الأوروبية، على حد سواء.

وفي شباط/فبراير 1914، قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بأشهر (تموز/يوليو 1914). قبضت السلطات العثمانية على عزيز المصري، ولفقت له تهمة العمالة لإيطاليا، وبيع إقليم «برقة» الليبي لهم؛ وقدمته للمحاكمة السرية، وحكمت عليه بالإعدام. ولكن قبيل تنفيذ الحكم، تسرب الخبر، فخرجت المظاهرات، وحركات الاحتجاج ضد الأتراك في العديد من المدن العربية. وانتهزت بريطانيا الفرصة، وأرادت أن تظهر تعاطفها مع الرأي العام العربي، فوجهت بدورها احتجاجاً شديد اللهجة إلى تركيا. وأدى ذلك في النهاية إلى إلغاء حكم الإعدام، والإفراج عن عزيز المصري. لقد كانت بريطانيا تستعد فعلاً للحرب العالمية الأولى؛ وكانت تدرك أن الإمبراطورية العثمانية ستقف إلى جانب ألمانيا والنمسا، في المعسكر المعادي لها. لذلك كانت تتودد للعرب في المشرق وشبه الجزيرة العربية، اللذين بقيا إلى حين ضمن دائرة النفوذ العثماني المباشر، والقريب جداً من قناة السويس. كانت بريطانيا تريد فعلاً من عرب المشرق أن يثوروا على تركيا، ويحرروا بلادهم من الاحتلال العثماني. وجاءت حادثة الضابط عزيز المصري لتقدم فرصة التودد هذه، التي انتهزتها بريطانيا بلا تردد.

ثالثاً: الثورة العربية الكبرى

رغم نصيحة السلطان عبد الحميد لحكومة تركيا الفتاة، التي أجبر على تشكيلها، فقد سمحت الحكومة الجديدة للشريف حسين، وأولاده الأربعة (علي وفيصل وعبد الله وزيد) بمغادرة استنبول، والعودة إلى ديارهم في مكة بعد خمسة عشر عاماً. واستأنف الشريف حسين موقعه كأمير للحجاز. ومع بداية عام 1914، كانت نذر حرب كبرى متعددة الأطراف تتزايد في الأفق، وتسارعت كل الأطراف تستعد لها بالعتاد، والتحالفات المحلية، والإقليمية، والدولية. وفي تلك السنوات كانت المصالح أساساً، وليس الأيديولوجيات هي التي تحكم تحركات الدول والقوى السياسية.

كان واضحاً أن تركيا تميل إلى جانب ألمانيا، في أي صراع دولي مرتقب، فقد كان التعاون بينهما قد دخل عقده الثاني. وكان الإنكليز، الذين يحكمون بلداناً إسلامية عديدة يتوجسون، ليس من هذا الاحتمال فقط، ولكن من إعلان السلطان «للجهاد الإسلامي» ضد أعدائه، بما فيهم بريطانيا، التي ستكون بالضرورة في المعسكر المعادي (أي ضد ألمانيا وتركيا). ونصح خبراء بريطانيا من المستشرقين، أن تركز على الشريف حسين في مكة، وتستقطبه إلى جانبها، كحليف، في أي حرب ضد تركيا. وفي هذه الحالة، سواء كان «الجهاد» مسألة واردة من عدمه، فان مجرد شق الصف الإسلامي سيكون كفيلاً بتحاشي أي استقطاب ديني في الصراع المرتقب. وهذا ما أخذت به الحكومة البريطانية فعلاً؛ ولم تضيِّع أي وقت.

وشهدت الشهور العشرة، السابقة على نشوب الحرب، اتصالات مكثفة بين الشريف حسين وأولاده من ناحية، واللورد كيتشنر، المندوب

السامي البريطاني في القاهرة، ثم خليفته في المنصب، السير هنري مكماهون، وكبار ضباط الاستخبارات البريطانية وعلى رأسهم لورانس. وعلى الرغم من عدم توقيع معاهدة صريحة محددة المواد والبنود، إلاّ أن المراسلات المكتوبة والمحفوظة، أوضحت، بما لا يترك مجالاً للشك، أن بريطانيا وعدت الشريف حسين بتأييد مطالب العرب في دولة مستقلة. وفي خطاب الشريف حسين الأول إلى مكماهون، اقترح أن تضم هذه الدولة «سورية ولبنان والأردن والعراق وكل الجزيرة العربية، ما عدا عدن»، التي أدرك الشريف حسين أنها ميناء إستراتيجي مهم لبريطانيا، يديره المندوب السامي البريطاني من بومباي بالهند، وليس من القاهرة. وعلى الرغم من حدوث خلاف فيما بعد على «فلسطين»، التي تصور الشريف حسين أنها جزء من جنوب سورية، حيث لم تكن وحدة إدارية مستقلة، في الإمبراطورية العثمانية؛ إلاّ أن مكماهون لم يعترض على هذا التحديد صراحة أو ضمناً. وكل ما هنالك، أنه طلب، في المراسلة التالية لخطاب الشريف حسين، «أن يسعى العرب لبريطانيا وحدها من أجل المشورة، ولا يستعينون، في الدولة الجديدة، بأي مستشارين أو خبراء من أي دولة أوربية أخرى، لاستكمال الأنظمة الإدارية المطلوبة.

وتمت هذه المراسلات الخطية، بين شهري تموز/يوليو 1915 وكانون الثاني/يناير 1916؛ أي قبل ما سيحدث، فيما بعد، من وراء الشريف حسين، والحركة العربية القومية، وهو الاتفاق الإنكليزي الفرنسي المعروف باسم «سايكس - بيكو»، في أيار/مايو 1916، الذي يرتب اقتسام مناطق النفوذ بينهما، في الأقاليم العربية المشرقية بعد هزيمة تركيا وقبل عام وعشرة أشهر، من وعد بلفور للحركة الصهيونية في تشرين الأول/نوفمبر 1917.

لم يكن التحالف بين الشريف حسين وبريطانيا مؤكداً. فأولاد

الشريف حسين أنفسهم، كانوا منقسمين بين مؤيد لبريطانيا (فيصل وعبدالله) ومؤيد لتركيا، لاعتبارات دينية وثقافية، (علي وزيد). ولكن تركيا سهلت حسم هذا التردد، حينما أقبل جمال باشا، حاكم سوريا القوي، وأحد الأقطاب الثلاثة الكبار، في لجنة الوحدة والترقي، على استخدام أساليب البطش الوحشية، ضد احتجاجات سياسية، من جانب الجماعات السياسية العربية في بلاد الشام، وفر المئات من بطشه إلى مصر أو مكة أو بلاد الغرب، بعد أن سجن الآلاف، وأعدم العشرات شنقاً، في ميادين دمشق وبيروت، حتى يرهب الجميع. وفي آب/أغسطس عام 1915، أعدم جمال باشا أحد عشر زعيماً محلياً ثم في كانون الثاني/يناير 1916، أعدم واحد وعشرين آخرين. وعُرف الرجل باسم «جمال باشا الجزار».

طلبت الوفود من عرب الشام، من الشريف حسين، قيادة الحركة العربية القومية للتحرر من الاستبداد التركي. انطلاقاً من ادراك القوميون العرب للأهمية الرمزية لقيادة شخص مثل الشريف حسين، الذي ينحدر من البيت النبوي الهاشمي؛ والذي تدفع قيادته لهم أي شبهة يمكن أن يلصقها «السلطان - الخليفة» بهم، كعُصاة مارقين (كما فعل مع عرابي وثورته عام 1882، مثلاً). وكل ما طلبه المثقفون العرب من الشريف حسين، الذي لا بد أن يكون قد لمَّح لهم بمفاوضاته مع الإنكليز هو أن يأخذ حذره، وأن يحصل على أكبر قدر ممكن من المزايا، وأن يؤكد ذلك مع بريطانيا كتابة.

وهكذا أصبح المسرح معداً تماماً للشريف حسين: وعود بريطانيا بالمساعدة أثناء الثورة، وبعد انتهاء الحرب؛ وعقد لواء القيادة له من الجمعيات والقوى العربية في الشمال، وخاصة سوريا وزيادة الكراهية الشعبية لتركيا ولكل ما هو تركي على الأقل في بلاد الشام.

استدعى الشريف حسين أولاده إلى مكة، من تلك الأماكن، التي كان يمكن أن تطولهم فيها أيادي الأتراك، وعبأ مؤيديه من القبائل والقوات المحدودة، ذات التدريب الحديث، وأعلن «الثورة»، في العاشر من حزيران/يونيو 1916. وبدأت الثورة، رمزياً، بإطلاق النار على الثكنات العسكرية التركية في مكة، ومحاصرة الجنود الأتراك فيها فاستسلموا؛ وأُنزل العلم العثماني، ورُفع علم الثورة. وانتقلت قوات الثورة بقيادة أولاد الشريف حسين، إلى جدة، والمدينة، وبقية مدن الحجاز. ولكن ظلت قوات ومعاقل تركية، في الشمال (سوريا وفلسطين والأردن)، وفي الجنوب (عسير وتهامة). وكان يمكن للأتراك أن يشنوا هجوماً مضاداًمن الشمال والجنوب، خاصة وأن سكة حديد الحجاز، التي كانت قد استكملت، وبدأ تسيير القطارات عليها، بالفعل، منذ عدة سنوات، كان يمكن أن تسهل هذا الأمر. ومن ثم كان أحد الأعمال الدرامية للثورة نسف القطارات التي كانت تحمل قوات وإمدادات لبعض المواقع المحاصرة، بامتداد الساحل وسكة حديد الحجاز. وزحف الثوار شمالاً، فاحتلوا مدينة العقبة أقصى جنوب فلسطين ومخرجها بحرياً إلى البحر الأحمر (يوليو 1917). وسار بعدها، بعدة أشهر، الجنرال أرنولد أللينبي بجيشه، من مصر، عبر سيناء، حيث دخل القدس (9 كانون الأول/ ديسمبر 1917)، ثم دمشق (1 تشرين الأول/أكتوبر 1918) وهناك رتب لورنس أن يدخل فيصل بقواته أولاً، لينعقد له لواء النصر والتأييد من السكان أولاً، وقبل ظهور القوات الأجنبية. وفعلاً، بدخول فيصل، أُعلنت له البيعة ملكاً على سوريا، رغم احتجاجات فرنسا، التي كانت قد اتفقت مع بريطانيا، على أن تكون سورية من نصيبها .

نجحت الثورة العربية الكبرى، وتم اقتلاع الأتراك من شبه

الجزيرة العربية. لقد كانت المساعدات التي قدمتها الثورة العربية الكبرى لبريطانيا وحلفائها إستراتيجية وجليلة. وما كان لبريطانيا أن تحقق ما حققته من نصر وهيمنة في المنطقة إلاّ بسبب هذه الثورة. فقد أدت إلى شل تحركات ثلاثين ألف جندي تركي على امتداد الطريق الحديدي من عمان للمدينة المنورة.

أعاقت القوات الألمانية – التركية، المتمركزة في سورية، الاتصال بالحامية التركية في اليمن، والسيطرة على الجانب الشرقي من البحر الأحمر، وتهديد خطوط الملاحة الإمبراطورية للحلفاء عبر قناة السويس. وكان يمكن للأمر أن يزداد سوءاً، بالنسبة للحلفاء، لو استطاعت القوات الألمانية، من اليمن، أن تتواصل مع القوات الألمانية، التي كانت متمركزة في شرق أفريقيا في ذلك الوقت. وما كانت جيوش اللينبي لتستطيع العبور من مصر، والقناة، إلى سيناء إلى فلسطين وسورية، لولا تأمين قوات الثورة العربية الكبرى للعقبة، والشواطئ الجنوبية لخليجها، فضلاً عن الساحل الشرقي للبحر الأحمر.

ولا يقل عن هذه المزايا الإستراتيجية، التي حققتها الثورة العربية الكبرى، للحلفاء، المزايا المعنوية. فقد كان تحالف الهاشميين، مع بريطانيا، هو المضاد المعنوي الحاسم لأي استقطاب ديني لا تُحمد عقباه؛ والذي كان هاجساً حقيقياً، لدى كل صناع القرار البريطانيين.

لقد مثلت الثورة في عام 1916 – 1918 تلاقى خيوط عديدة كان كل منها يُنسج منفرداً، في هذا الجزء أو ذاك، من المشرق العربي، أو على أيدي عرب، يعيشون خارج وطنهم في الغرب: من دمشق وبيروت والقاهرة إلى مكة والمدينة وجدة، ومن باريس ولندن

واستنبول إلى بغداد والعقبة.

كما إن قيادة الهاشميين لتلك الثورة، أضفى عليها طابعاً «عربياً - مسلماً»، وهو أمر حرص عليه رواد «الفكرة القومية» من آل البستاني وآل تقلا، وآل زيدان، ونجيب عازوري. فقد كانوا جميعاً مسيحيين، وكان من السهل، قبل دخول الهاشميين إلى الحلبة، أن تثار الشبهات حول الدعوة القومية العربية، وأن تُلصق بها تهمة أنها «علمانية» - «مسيحية» أو «غربية».

إن تفصيل الدور الحاسم، الذي قامت به الثورة العربية الكبرى، وما سبقه، أو واكبه من عهود ووعود بريطانية بتأييد استقلال ووحدة المشرق، يعتبر شرطا ضروريا لتقدير عمق خيبة الأمل والغضب، الذي شعر به القوميون العرب، بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها. فقد تكشفت الاتفاقات والوعود السرية التي عقدتها بريطانيا مع قوى أخرى، من وراء ظهر القوميين العرب والقيادة الهاشمية وعلى حسابهم. وأهمها اتفاقية «سايكس - بيكو» مع فرنسا، ووعد بلفور للحركة الصهيونية[1].

(1) وعدت بريطانيا، التي لم تكن تملك، أو تحتل بعد، أي بلدان أو أراض في المشرق، وفرنسا بأن تطلق يدها في سوريا ولبنان، ما عدا جنوب سورية، وهي فلسطين، في مقابل ألاّ تعارض فرنسا إطلاق يد بريطانيا في العراق وفلسطين وشرق الأردن. كما وعدت الحركة الصهيونية، ممثلة في اللورد البريطاني روتشيلد، بأن تساعد اليهود على «تأسيس وطن قومي في فلسطين، من دون أن يترتب على ذلك الافتئات، على حقوق الجماعات غير اليهودية، في فلسطين». وقد صدر الوعدان بعد أيار/مايو 1916، وتشرين الثاني/نوفمبر 1917، على التوالي، أي بعد أكثر من عامين وستة أشهر تقريباً، من الاتفاق بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون. والمهم أن هذه المرحلة من مراحل القومية العربية، قد بدأت بآمال كبار، وبُذلت فيها تضحيات جسام، ولكنها انتهت باحباطات عميقة لأبنائها، خاصة في المشرق العربي.

القسم الرابع

هزائم القومية العربية وانتصاراتها

أصبح الوطن العربي مع نهاية الحرب العالمية الأولى باستثناء المملكة العربية السعودية واليمن تحت الاحتلال أو الحماية الأجنبية. فيما كان جزء كبير منه محتلاً قبلاً وهو: الجزائر، وتونس، والمغرب وتحتلها فرنسا؛ موريتانيا وسبتة ومليلة، وتحتلها أسبانيا؛ وليبيا وتحتلها إيطاليا؛ ومصر والسودان وعدن تحتلها بريطانيا. وما حدث في الحرب العالمية الأولى هو أن بقية الوطن العربي في المشرق، والذي ظل إلى عام 1918 جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، الذي وقع بدوره في براثن الاحتلال الإنكليزي والفرنسي.

أولاً: خيبة الأمل

وقف العرب إلى جانب الحلفاء ضد السلطنة العثمانية، وانتصر الجانب الذي تحالفوا معه. وانتظر العرب مكاسب النصر ولكن خاب أملهم، ووجدوا أنفسهم تحت وصاية أو استعمار شركاء أو حلفاء الأمس. لقد سميت بلادهم في وثائق الحلفاء فجأة، لا «الوطن العربي» أو «البلاد العربية»، وإنما «أراضي الأعداء المحتلة» (Occupied Enemy Territories. OET)! والمفارقة الغريبة أن تركيا التي هُزمت، في الحرب الأولى، خرجت وهي أحسن حظاً من العرب، الذين كانوا في كفة الحلفاء المنتصرين.

وبإكمال الهيمنة الغربية على شؤون المشرق، تدهورت أحلام القوميين العرب من الوحدة العربية والاستقلال والدستور، للأمة

العربية بأسرها، إلى أحلام ونضالات قطرية بهدف «التحرير الوطني»، أي استقلال الاقطار من نير الاحتلال الغربي الجديد. فقد أدت ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى تجزئة المشرق العربي، فأصبح هناك خمسة أقطار جديدة، هي: سوريا، ولبنان، وفلسطين، وشرق الأردن، والعراق. إلى جانب شبه الجزيرة العربية واليمن، والمشيخات العربية على ساحلي بحر العرب، والخليج العربي. وكانت جميعاً تحت الهيمنة البريطانية المباشرة أو غير المباشرة.

حاولت بريطانيا التعويض على أبناء الشريف حسين، عن نكسها لوعودها، فحاولت تعيين فيصل ملكاً على سوريا، فلما رفضت فرنسا عينته ملكاً على العراق. واقتطعت بريطانيا أجزاء من شرق فلسطين، وجنوب سوريا، وشمال شبه الجزيرة العربية، وأنشأت منها كياناً سياسياً جديداً، أسمته «شرق الأردن»، وعينت أحد أبناء الشريف حسين وهو عبد الله، أميراً على الكيان الجديد. وأصبح كل من العراق والأردن يحكمها اسمياً أسرة مالكة عربية، تحت الانتداب البريطاني. أما فلسطين، فقد وضعت مباشرة تحت الانتداب البريطاني. وعينت لذلك أحد اليهود البريطانيين، وهو السير هربرت صامويل، ليكون أول مندوب سامي لها في فلسطين؛ وكانت مهمته الأولى تنفيذ وعد بلفور، أي تسهيل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين؛ رغم أنه طبقاً لإحصاء سلطات الانتداب نفسها عام 1920، لم يتجاوز عددهم مائة ألف من إجمالي السكان البالغ عددهم ثمانمائة ألف نسمة.

أمّا فرنسا، التي كانت تهيمن على أقصى الجناح الغربي، للوطن العربي، منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، فقد أصبحت بعد الحرب تهيمن على الجناح الشرقي لهذا الوطن، ممثلاً بسوريا

الكبرى. وكان أول ما فعلته الحليفتان الاستعماريتان الاتفاق على فصل الجزء الذي وعدت به بريطانيا الحركة الصهيونية والهاشميين، وهو جنوب سوريا الكبرى؛ الذي أصبح فيما بعد فلسطين وشرق الأردن، ولكن ما تبقى من سوريا الكبرى، جزأته فرنسا مرة أخرى، إلى أربعة كيانات، وهي لبنان، وسوريا، وجبل الدروز، وجبل العلويين. وباستثناء الكيان اللبناني، فقد رفضت الكيانات الثلاثة الأخرى أن تكون بلداناً، أو أقطاراً مستقلة عن بعضها البعض. حتى الكيان اللبناني كما حددته فرنسا، كان يضم أغلبية مسيحية قبلت هذا الترتيب على أمل أن يكون لها الهيمنة السياسية؛ ولم تقبله الأقلية المسلمة في لبنان عقوداً عدة كما لم يقبله السوريون.

ثانياً: التأسيس للصراعات

ما فعلته فرنسا وبريطانيا باختصار، وضع بيئة الصراعات الدموية في المشرق العربي. فالتكوينات البشرية والعرقية والدينية والطائفية المتنوعة والمتناقضة، في هذه الكيانات الجديدة، كان من شأنها أن تخلق صراعات داخلية طويلة الأمد. وقد حدث الشيء نفسه مع فرنسا في لبنان، أعقاب الانتصار الكبير، في الحرب العالمية الأولى، حيث أعلن القوميون العرب فيصل ملكاً على سوريا الكبرى، بما فيها لبنان وفلسطين وعلى العراق، ورفض هؤلاء القوميون اتفاقيات سايكس - بيكو، ووعد بلفور، ونظام الانتداب. وحدث ذلك في مؤتمر نظمه حزب جديد للقوميين العرب في دمشق، هو حزب الاستقلال العربي، في خريف 1919. وهنا توجست بريطانيا وفرنسا معاً من مغبة الحماس القومي العربي، خاصة أن بريطانيا كانت قد واجهت ثورة شعبية عارمة، في مصر، قبل ذلك بعدة أشهر. واستدعت الدولتان الملك فيصل إلى باريس على عجل في تشرين الثاني/نوفمبر 1919؛ حيث اجتمع فيصل

مع الرئيس الفرنسي كليمنصو، ووصلا معاً إلى حل وسط، يترك بمقتضاه كلاً من لبنان والساحل الممتد من اللاذقية إلى صور تحت السيطرة الفرنسية، بينما يكون الداخل السوري تحت سيطرة الملك فيصل؛ وعلى أن تكون فرنسا هي القوة الخارجية الوحيدة التي تقدم المعونة والمشورة للسلطة في الداخل السوري. وحينما وصلت أخبار هذه الاتفاقية إلى شباب حزب الاستقلال العربي (أعضاء جمعية العربية الفتاة، وكوادر الثورة العربية الكبرى سابقاً) رفضوا، وأعدوا لمؤتمر كبير عُقد في دمشق في آذار/مارس 1920، وأكدوا قراراتهم السابقة مع شجب وإدانة لكل من فرنسا وبريطانيا معاً.

مرة أخرى كان رد الفعل البريطاني - الفرنسي سريعاً، فقد رفضت الدولتان الاعتراف بقرارات المؤتمر العربي في دمشق؛ ودعتا المجلس الأعلى لعصبة الأمم، الذي اجتمع وأصدر قراره في سان ريمو في 5 أيار/مايو 1920، الذي قضى بتقسيم سورية الكبرى إلى دولتين: لبنان وسورية، ووضعهما تحت الانتداب الفرنسي صراحة؛ وكذلك وضع فلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني. وأخذت فرنسا هذا القرار، كذريعة للتدخل العسكري السريع في سورية. وقد قدم الشباب العربي هذا العذر، بهجومهم على حامية حدودية فرنسية، على الحدود الإدارية، بين جبل لبنان وسورية. وعندها أرسل الجنرال الفرنسي غورو، قائد حامية بيروت، إنذاراً إلى السلطات العربية، في سورية بالقبول غير المشروط لقرارات عصبة الأمم، وقبول الاحتلال العسكري الفرنسي لمدينة حلب والمدن الرئيسية الأخرى في الداخل السوري. وعلى الرغم من أن فيصل نجح، في إقناع المؤتمر القومي العربي بقبول الإنذار الفرنسي إلاّ أن الجنرال غورو قرر الزحف على سوريا، حيث وصل بحشوده ودباباته وطائراته، إلى ضواحي دمشق في 24 تموز/يوليو، ثم استولى عليها

في 25 تموز/يوليو، بعد معركة دامية وغير متكافئة مع القوات العربية. وكانت المفارقة المأسوية هي أن معظم قوات الجنرال الفرنسي غورو كانت من عرب شمال أفريقيا، ومن مسلمي السنغال الذين جندتهم فرنسا للخدمة في قواتها الضاربة وراء البحار.

وكان من القرارات المبكرة، لسلطة الاحتلال الفرنسية، تغيير الحدود الإدارية للبنان ومضاعفة حجمه ثلاث مرات، بقرار إداري في 31 آب/أغسطس 1920، أي بعد معركة دمشق بشهر واحد. وبمقتضى هذا القرار الإداري، أُضيف إلى جبل لبنان مدن طرابلس شمالاً، وصيدا وصور جنوباً، وسهل البقاع شرقاً. وعلى الرغم من أن غالبية السكان، في لبنان الكبير، كانت مسيحية، إلاّ أنها كانت أغلبية طفيفة للغاية. وبمعدل مواليد المسلمين العالية، كانت المسألة مجرد وقت، قبل أن يصبح المسلمون أغلبية في لبنان. وهو ما حدث في ستينيات القرن الماضي، وأدى إلى صراع أهلي مسلح من أجل إعادة توزيع السلطة، والثروة بين الطوائف، دام حوالي خمسة عشر عاماً (1975 - 1990).

وهذا ما حدث في العراق كذلك، الذي تنازعته الصراعات الطائفية المسلحة، وخاصة بين الأكراد والسلطة المركزية، من بداية ستينيات القرن الماضي إلى أواخره. أمّا الصراع، في فلسطين، فقد بدأ بين اليهود الصهاينة الوافدين، وعرب فلسطين الأصليين، في فترة ما بين الحربين. لكنه تحول إلى صراع عربي - إسرائيلي إقليمي - دولي، طوال النصف الثاني من القرن العشرين، أي بعد إعلان قيام دولة إسرائيل على أشلاء فلسطين عام 1948.

ثالثاً: عروبة مصر

توزّعت الطاقة القومية خلال الربع قرن التالي، بين نضالات

قطرية وطنية، متشوقة للحصول على استقلال وطني قطري؛ وبين التأصيل والتنظير لفكرة القومية العربية؛ انفجرت ثورة 1919 في مصر، وحصلت مصر على استقلال منقوص، في 28 شباط/فبراير 1922، ثم أصدرت دستوراً ليبرالياً، سمح بتعدد الأحزاب وحكومات منتخبة في ظل النظام الملكي والنفوذ الإنكليزي، الذي توارى عن الأنظار، ولكنه ظل يحرك الأمور عن بعد ويضبطها لصالحه. ولم يفت ذلك على المصريين حكاماً ومحكومين. لذلك واصلوا الكفاح بهدف استكمال الاستقلال التام. ومثلت معاهدة 1936 محطة أخرى، نحو هذه الغاية. وكان على المحطة التالية أن تنتظر نشوب، وانتهاء الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، وإلغاء هذه المعاهدة، من طرف واحد عام 1951، هو حكومة وفدية منتخبة بأغلبية شعبية. وشن الشباب الوطني المتحمس حرب عصابات، ضد القواعد البريطانية، في قناة السويس. وغرقت مصر باضطرابات اجتماعية وسياسية وإقليمية وقلاقل داخلية، كان أهمها حريق القاهرة (26 كانون الثاني/يناير 1952)، واستقالة وزارة حزب الوفد، وتبدل الوزارات ثلاث مرات، خلال الشهور الستة التالية، وحدوث انقلاب عسكري في 23 تموز/يوليو 1952، سرعان ما تطور إلى «ثورة» أجبرت الملك فاروق،، على التنازل عن العرش (26 تموز/يوليو 1952). ولم يكتمل عام على الثورة، إلاّ وكان النظام الملكي قد أُلغي، وأعلنت مصر «جمهورية» لأول مرة في تاريخها.

ظل الرأي العام المصري مشغولاً، أساساً، بقضيته المباشرة، وهي التخلص من الاحتلال البريطاني. أمّا زعماؤه السياسيون، الذين لمعوا في النصف الأول من القرن العشرين، مثل: مصطفى كامل، ومحمد فريد، وسعد زغلول، ومصطفى النحاس، فلم تكن العروبة أو القومية العربية، أو الوحدة العربية، شاغلهم الشاغل.

وينطبق الشيء نفسه، على كبار المفكرين المصريين، خلال الحقبة نفسها: محمد عبده، ومحمد حسنين هيكل، وأحمد لطفي السيد، وطه حسين، وسلامة موسى.

بدأت هذه الصورة تتغير، تدريجياً، بعد معاهدة 1936، فالجيل الثاني من أبناء حزب الوفد الجماهيري، أظهر اهتماماً متزايداً بالقضايا العربية. وقام أحد النجوم الصاعدين في الحزب، وهو مكرم عبيد باشا، بزيارة طويلة لبلدان المشرق العربي، فلسطين وسوريا ولبنان. واكتشف مكرم عبيد عمق الروابط الثقافية والدينية، وعاد إلى مصر يبشر بالأقطار العربية. ولحقه في ذلك آخرون. كذلك تنبهت البرجوازية المصرية الصاعدة، ممثلة في مجموعة شركات بنك مصر، التي أسسها طلعت حرب باشا، إلى أن الوطن العربي يمثل عمقاً اقتصادياً وتجارياً مهما لمصر، فتأسست فروع لبنك مصر، في معظم مدن المشرق. ثم تكثف الوعي المصري بالعروبة أثناء الحرب العالمية الثانية مع تدفق الأخبار والمعلومات، عن الحركة الصهيونية ومخططاتها لاغتصاب فلسطين. ثم قفز الوعي المصري بالعروبة، قفزة نوعية كبرى، باحتضان مصر المشروع البريطاني لتأسيس الجامعة العربية، بل وبدا الأمر «طبيعياً» أن يجمع العرب على أن تكون القاهرة هي مقر الجامعة المرتقبة، والتي تأسست فعلاً في عام 1945.

رابعاً: استقلال المشرق العربي

على الرغم من أن الوعي العربي كان سباقا، في بلدان المشرق العربي، إلاّ أنها شُغلت كذلك، مثل مصر، بقضية استقلالها القطري خلال فترة ما بين الحربين (1918 - 1939). وهي فلسطين، الأردن، العراق؛ وسورية ولبنان.

كان العراق هو أول بلدان المشرق حصولاً على استقلاله الاسمي، بمقتضى معاهدة، وقعتها الحكومة البريطانية، مع حكومة الملك فيصل عام 1930؛ بالشروط نفسها التي تُبقي بريطانيا متحكمة في مقاليد الأمور العراقية. وكان الحرص البريطاني على النفوذ في مصر هو «قناة السويس». أمّا في العراق، فقد كان الأساس النفط الذي تدفق بكميات هائلة من حقول الموصل وكركوك، والسليمانية (شمال العراق). ومرة أخرى كان على العراق أن يواصل نضاله، من أجل استكمال مسيرة الاستقلال، الأمر الذي لم يتم إلاّ بعد انقلاب عسكري في عام 1958، مشابه لذلك الذي وقع في مصر عام 1952.

ضم العراق، شأنه شأن عدد من الكيانات القطرية، التي صنع الاستعمار حدودها، خليطاً اجتماعياً وثقافياً، وعرقياً ودينياً غير متجانس. فالاستعمار البريطاني في حالة العراق لم يراع في تخطيط الحدود وإدماج واستبعاد، الجماعات، الداخلة في تكوين كل قطر، إلاّ مصالحه فقط. فقد كونته بريطانيا بحدوده، عشية الانتداب من ثلاث ولايات عثمانية سابقة، كانت كل منها وحدة إدارية قائمة بذاتها وهي الموصل في الشمال، وبغداد في الوسط، والبصرة في الجنوب. كانت بريطانيا تريد الشمال بهدف النفط؛ وتريد الجنوب (البصرة)، كميناء على الخليج، لشحنه، وكمرتكز إستراتيجي لحماية «المحميات»، و«المشيخات» العربية المتصالحة معها. ولم تكن بالضرورة تريد الوسط (بغداد ومناطق العشائر والقبائل المحيطة بها). وعلى الرغم من أن الشمال كانت تقطنه أغلبية كردية، غير عربية، وكانت جزءاً من كيان كردي أكبر، يمتد بشرياً وجغرافياً في كل من تركيا وإيران. وكان الجنوب تقطنه أغلبية شيعية، ذات امتدادات بشرية في إيران والبحرين وشمال

شرق شبه الجزيرة العربية. لم تراع بريطانيا كل اعتبارات ذلك التنوع. وأخمدت، بالقوة، كل محاولات الاحتجاج على فرض «الهوية العراقية» الجديدة على بشر لم يشعروا بها تلقائياً، أو يتم تعليمهم وإعدادهم لها.

وبهذا السياق استقل لبنان عام 1943، وسوريا عام 1946. وكانا أول جمهوريتين في الوطن العربي. وجاء نظام الحكم فيهما على شاكلة الدولة الاستعمارية التي كانت مهيمنة عليهما، وهي فرنسا (الجمهورية). مع العلم بأن هاتين الدولتين كانتا في الأصل إقليماً واحداً، ومعهما فلسطين وشمال الأردن. وكان يطلق على هذا الإقليم تاريخياً اسم «بلاد الشام»، وعاصمته دمشق. وهو الإقليم نفسه، الذي كان يطلق عليه، إلى الحرب العالمية الأولى، اسم «سوريا الكبرى». وقد كانت بلاد الشام، أو سوريا الكبرى، هي الموطن الأصلي لفكرة القومية العربية، كفكرة وكحركة سياسية.

ويُعد ظهور ونمو القومية العربية، بمعناها الحديث، في بلدان لم تكن في الأصل «عربية»، دليل على أن مفهوم «العروبة» ليس إرثياً أو عرقياً وإنما مفهوم «لغوي - ثقافي - حضاري» مكتسب أساساً. بل أن غلبة غير المسلمين في لبنان (50% أو أكثر وقت الاستقلال) ووجودهم بنسبة كبيرة في سورية (حوالي 25%)، وبروز بعض المفكرين المسيحيين كمتحدثين ومنظرين ودعاة للقومية العربية هو دليل على أن العروبة والإسلام ليسا شيئاً واحداً، وإن كان أغلبية العرب يدينون بالإسلام. والمهم هو أن مواطني «سوريا الصغرى» أثناء الاستقلال لم ينسوا أن بلدهم، الذي حصل على استقلاله من فرنسا، هو أصغر مما كان، عندما احتلته فرنسا كدولة استعمارية غازية (1920). وهو أصغر كثيراً من الدولة العربية القومية الكبرى، التي كانوا يحلمون بها، قبل الحرب العالمية الأولى، وخلال الثورة

العربية الكبرى (1916 - 1918) ضد الدولة العثمانية. ومن ثم حرصت الدساتير السورية المتتالية، على تأكيد عروبة سورية وأنها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن هدفها إنجاز وحدة هذه الأمة. وقد سارت على نهجها معظم الدساتير العربية منذ الخمسينيات.

وعلى الرغم من الانتداب الفرنسي، وقبضته على السلطة العليا في البلاد، إلاّ أن كل من سورية ولبنان مارسا حياة دستورية، شاركت فيها القوى السياسية والأحزاب المحلية. فسوريا شهدت ما لا يقل عن عشرة إعلانات دستورية، بين عامي 1921 و1946 بما في ذلك تلك، التي صدرت لتنظيم الحياة السياسية، في كل من جبل العلويين وجبل الدروز. وعلى الرغم من أن هذه الإعلانات الدستورية كانت تصدر عن سلطة الانتداب، إلاّ أن القوى المحلية أخذتها مأخذ الجد، وسمحت على الرغم من انتقاص الاستقلال والسيادة، بتنشئة طبقة سياسية ليبرالية مدربة. وكانت هي الطبقة، التي قادت المرحلة الأخيرة من النضال، ضد سلطات الانتداب نفسها، إلى أن حصلت كل من سورية ولبنان على استقلالهما. ومن الأسماء التي لمعت، في هذا الصدد في سورية، سلطان باشا الأطرش، ومحمود أبو فخر، وجميل مردم، وفارس الخوري، وشكري القوتلي، وخالد العظم. كما لمع في لبنان خلال الفترة ما بين الحربين، أسماء مثل رياض الصلح، وبشارة الخوري، وحميد فرنجية، وعبدالله اليافي، ومجيد أرسلان، وصائب سلام، وكمال جنبلاط، وكميل شمعون.

كما أن السوريين أحبطوا الكثير من محاولات التجزئة، باستثناء فصل لبنان والأردن وفلسطين، فقد كانت هناك مخططات صدرت بها إعلانات دستورية بإنشاء أربعة كيانات إضافية وهي: دولة العلويين، وعاصمتها اللاذقية؛ ودولة الدروز، وعاصمتها دير الزور؛

ودولة حلب، وعاصمتها حلب، ودولة دمشق وعاصمتها دمشق. وكان هذا التقسيم إلى دويلات يتم على أساس عرقي - طائفي. ولكن مواطني هذه المناطق أنفسهم هم الذين رفضوها، وفضلوا أن يكونوا محافظات، ضمن كيان سوري عربي موحد، مع بداية الأربعينيات.

كما استقل الأردن على مراحل، مثله مثل بقية دول المشرق العربي. فقد فُرض عليه نظام الانتداب الرسمي بصك من عصبة الأمم، في 16 أيلول/سبتمبر 1922. وهو صك مشابه لصك فلسطين. بل إن هذا الأخير صدر أولاً، في 24 تموز/يوليو 1922، وشمل شرق الأردن ضمن حدود فلسطين. لذلك سارعت بريطانيا، حينما قررت ترضية أبناء الشريف حسين، بعد حنثها بعهودها، وتنصيب ثاني أبنائه، عبدالله بن الحسين، أميراً حاكماً على الضفة الشرقية لنهر الأردن، بطلب رسمي لعصبة الأمم بإخراج تلك المنطقة، واستثنائها من صك الانتداب على فلسطين[1].

أمّا فلسطين، وهي الكيان القطري الخامس الذي استحدثته ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى، التي هندستها بريطانيا

(1) كانت صكوك الانتداب تعطي دولة الانتداب كل الحقوق السيادية، على البلد الواقع تحت انتدابها، مقابل أن تقوم الدولة المنتدبة بإعداد هذا البلد للاستقلال، في مدة زمنية معقولة. وكان المندوب السامي، لدولة الانتداب، هو الحاكم الفعلي وصاحب السلطة الأعلى في البلد. حتى مع وجود ملك أو أمير أو رئيس جمهورية، أو رئيس وزراء، أو برلمان. وقد كان للمندوب السامي البريطاني، في الأردن، نفوذ غير عادي، على الرغم من كفاءة الأمير عبد الله، وذكائه الشديد لعدم وجود تقاليد الدولة في شرق الأردن، ولحداثة ولادة الكيان، ولشح موارده، واعتماده شبه الكلي على معونة بريطانية سنوية. وكان مطلوباً بناء كل مؤسسات الكيان، وخلق رابطة، بين أجزائه، تضفي عليه الحد الأدنى من الهوية القطرية الوطنية المتميزة، التي كان يفتقدها تماماً. وبدأت هذه العملية، بمساعدة دولة الانتداب، بناء الجيش، والذي سُمي في البداية بالفيلق العربي من بقايا القوات التي حاربت مع الأمير فيصل والأمير عبد الله، ضد الأتراك، في الثورة العربية الكبرى.

وحلفاؤها المنتصرون، وخاصة فرنسا (سايكس - بيكو)، نص صك الانتداب الخاص بها، والذي صدر عن عصبة الأمم، في 19 آب/ أغسطس 1922 على ما يلي: «أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح، الذي صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917، وصادقت عليه دول الحلفاء، بأن يُنشأ في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي، مع البيان الجلي ألاّ يترتب على ذلك شيء، يضير الحقوق المدنية والدينية، التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن، ولا الحقوق والمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

ويبدو أن الحركة الصهيونية لم تكن تثق في بريطانيا بما فيه الكفاية؛ أو أن بريطانيا نفسها أرادت صكاً دولياً يبرئ ذمتها أمام أصدقائها من العرب، فعملت الحركة الصهيونية وبريطانيا، على أن يحتوي صك الانتداب كل ما يريده اليهود، عموماً والحركة الصهيونية خصوصاً من ذلك الفقرات التالية في قرار عصبة الأمم:

وتسرد وثيقة الانتداب الشروط في 28 مادة، ما كان للحركة الصهيونية أن تحلم بأفضل منها، ويكفي على سبيل المثال، فقرات ثلاث أو أربع من هذه المواد:

1 - المادة الأولى: «تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي، كما جاء في ديباجة هذا الصك... ».

2 - المادة الرابعة: «يُعترف بوكالة يهودية مناسبة، كهيئة عمومية مناسبة، لتنصح وتعاون، في إدارة فلسطين

اقتصادياً واجتماعياً، وغير ذلك مما يمس إنشاء الوطن القومي اليهودي، ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وتساعد، وتشارك، في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً. ويُعترف بأن الجمعية الصهيونية هي هذه الوكالة المنصوص عليها فيما تقدم، ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها، وتأليفها، يجعلانها صالحة، ولائقة لهذا الغرض. وعلى الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير، بعد استشارة الحكومة البريطانية، للحصول على معونة جميع اليهود، الذين يرغبون في إنشاء الوطن القومي اليهودي».

3 - المادة السادسة: «على حكومة فلسطين (سلطة الانتداب).. أن تسهل هجرة اليهود (إلى فلسطين)، في أحوال مناسبة، وتنشط بمساعدة الوكالة اليهودية، المشار إليها في المادة 4، استقرار اليهود في الأراضي الزراعية، بما فيها الأراضي المشاع، والأراضي البور، غير المطلوبة للأعمال العمومية».

4 - المادة السابعة: «يتعين على حكومة فلسطين أن تسن قانوناً، للجنسية يتضمن نصوصاً بتسهيل حصول اليهود، الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم، على المواطنة الفلسطينية».

وبهذه النصوص من المنظمة الدولية، وبقوة الانتداب من بريطانيا العظمى، كسبت الحركة الصهيونية ثلثي معركة اغتصاب فلسطين، قبل اكتمال هذا الاغتصاب، وإعلان إسرائيل بثلاثين عاماً تقريباً. وجاء زعم اضطهاد اليهود في ألمانيا النازية، في فترة ما بين

الحربين ليضيف إلى قوة الإلحاح الصهيوني، التعاطف الدولي مع اليهود لبناء وطن قومي يهودي، وفي التأريخ للقومية العربية، ربما كان اغتصاب فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية أعنف وأعمق من الضربة، التي تلقتها بعد الحرب العالمية الأولى.

القسم الخامس

ضمور القومية العربية

عندما غزا العراق الكويت في آب/أغسطس 1990 أعقبه حرب دولية على العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت، في كانون الثاني/يناير 1991، ففي أزمة الخليج قاتل العرب عرباً آخرين؛ ووقف عرب مع أجانب في مواجهة عرب آخرين. فالمشاعر التي حركت السلوك السياسي للدول والشعوب والأفراد، كانت «المصالح» وليست «المبادئ». فالمصالح هي التي حركت الرئيس العراقي صدام حسين لاحتلال الكويت. والمصالح هي التي حركت الولايات المتحدة الأمريكية لإرسال قوات ضخمة، إلى الخليج لتحرير الكويت. ومقولة «المصالح»، كأساس دائم في العلاقات الدولية ليس بالشيء الجديد. ولكن الجديد في القرنين الأخيرين هو أن «المشاعر القومية» أو «النزعات الأيديولوجية» بدأت تتنافس مع المصالح المادية – الإستراتيجية كأسس بديلة للسلوك السياسي والعلاقات الدولية.

أولاً: بداية التمزق العربي

على الرغم من أن حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 شهدت أداءً

عربياً متميزا في مواجهة إسرائيل والغرب، إلاّ أن الأسبوع الأخير من الحرب احتوى بذور التباين، ثم التمزق العربي، في العقدين التاليين. من ذلك، أن الأداء العسكري على الجبهتين المصرية والسورية، كان متفاوتاً. فبينما استردت إسرائيل زمام المبادرة العسكرية على الجبهتين، إلاّ أنها نجحت في أن تعيد الأمور إلى ما كانت عليه تماماً قبل 6 تشرين الأول/أكتوبر، على الجبهة السورية؛ بينما فشلت في ذلك على الجبهة المصرية. وأثارت المحادثات الثنائية لفصل القوات، على الجبهتين المصرية والسورية خلافات مكتومة ثم علنية بين مصر وسوريا. فقد كان الرأي السوري هو عدم توقيع أي اتفاقات منفردة مع إسرائيل، بينما كانت مصر حريصة على إنهاء فصل القوات في أسرع وقت، تخفيفاً على حصار الجيش المصري الثالث، في جنوب الضفة الشرقية للقناة. كذلك كانت إسرائيل حريصة على سرعة فصل القوات حتى تخفف عن الجيب الإسرائيلي المحاصر، بين الدفرسوار والسويس، على الجانب الغربي من القناة. مثل هذه الظروف لم تكن قائمة على الجبهة السورية التي عادت فيها قوات الطرفين إلى ما كانت عليه قبل بداية الحرب. ويبدو أن ما كانت ترغب فيه سوريا من محادثات فصل القوات، هو الحصول على شريط أرضي إضافي من أراضيها المحتلة، وخاصة حول مدينة «القنيطرة» ولو كان كرمز لإنجاز شيء محسوس جراء الحرب. المهم أن فصل القوات على الجبهة المصرية تقدم بسرعة ووُقِّعت اتفاقية في 18 كانون الثاني/يناير 1974 ولكنها تأخرت بالنسبة للجبهة السورية لستة أشهر (5 حزيران/يونيو 1974).

كما ظهر خلاف عربي آخر بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، في شأن من يتحدث باسم الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، والتي كانت الأردن قد ضمتها عام 1948/1949،

وسقطت في أيدي القوات الإسرائيلية عام 1967. وعلى الرغم من أن تلك الأراضي، أو الجبهة الأردنية - الإسرائيلية لم تشهد معارك عسكرية في تشرين الأول/أكتوبر 1973، مثلما حدث على الجبهتين المصرية والسورية، إلاّ أنه كان ثمة اهتمام عالمي متزايد بمعالجة القضية الفلسطينية، والتي كانت أساس مشكلة الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي. وتمثل ذلك في قرار دعوة ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، لأول مرة، لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1974. وكان العاهل السعودي الملك فيصل، عندما انعقد مؤتمر القمة العربية في الرباط، قبل ذلك بثلاثة أسابيع (أكتوبر 1974)، أقترح ألاّ يكون العرب أقل اعترافاً من الأمم المتحدة بقيادة عرفات ومنظمة التحرير لتمثيل، والتحدث، باسم الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من معارضة الأردن لذلك، إلاّ أنها وافقت على مضض.

كما فقد العالم العربي بعد ذلك بأشهر، العاهل السعودي، الملك فيصل، الذي اغتيل في الرياض، ومثَّل ذلك خسارة فادحة، فقد كان الرجل يتمتع باحترام كبير على الساحة القومية. وهو الذي قاد معركة استخدام النفط في حرب أكتوبر. كما أنه كان عنصر التوفيق والتصالح الدائم، منذ عام 1967، على الساحة العربية عموماً وبين مصر وسورية خصوصاً.

هكذا مع منتصف عام 1975، وعلى الرغم من زيارة الرئيس نيكسون للمنطقة، لأول مرة (حزيران/يونيو 1974)، والدبلوماسية المكوكية لهنري كيسنجر، خلال الفترة نفسها، وهما اعتراف رمزي بالقوة العربية الصاعدة، بدأت الانشقاقات العربية تتسع، ويفقد العرب تدريجياً تلك الروح التي سادت في حرب أكتوبر 1973.

ثانياً: الحرب الأهلية اللبنانية

انفجرت حرب أهلية في لبنان في صيف عام 1975 إثر اشتباك مسلح، بين بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، وبعض قوات حزب الكتائب اللبناني (الماروني النزعة) وبسبب التركيبة الطائفية المعقدة في لبنان، فقد انتصر المسلمون للطرف الفلسطيني، في مواجهة حزب الكتائب (الماروني المسيحي). واتسع نطاق الاشتباكات، وامتدت لعدة سنوات. وعلى الرغم من محاولات وسطاء الجامعة العربية وقف إطلاق النار، عدة مرات، في الأشهر الأولى للحرب، إلاّ أن محاولات الثأر المتبادل، وزيادة التدخل الأجنبي لنصرة هذا الجانب أو ذلك، أدى إلى تفاقم الأوضاع باضطراد.

وفي العام الثاني لهذا القتال في لبنان، عُقدت قمة عربية مصغرة في الرياض، ثم قمة أخرى في القاهرة، شاركت فيها سوريا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، ومنظمة التحرير. وتقرر فيها تشكيل قوات ردع عربية، باسم الجامعة العربية، لتفصل بين الفرق المتحاربة. وعلى الرغم من مشاركة عدة دول عربية في هذه القوات، إلاّ أن أغلبيتها كانت سورية. وكان الجانب المسيحي في البداية، مرحباً بهذا التدخل العربي عموماً، والسوري خصوصاً، لأن كفة الجانب الإسلامي اللبناني والفلسطيني، كانتا تميلان إلى الرجحان بسرعة. ولم تكن سوريا آنذاك على وفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، لذلك جاء إرسال قوات سورية إلى لبنان، كما لو كان محاولة تحجيم للفصائل الفلسطينية.

أصبحت القوات السورية التي أصبحت، مع منتصف 1977 القوة الحقيقية المهيمنة في لبنان، الأمر الذي لم يرق لحزب الكتائب، ولكثير من المسيحيين اللبنانيين، الذين شعروا كما لو أن

محاولات الهيمنة الفلسطينية الضمنية في السابق، قد تحولت إلى واقع هيمنة سورية فعلية في اللاحق، وبدأت مقاومة صامتة، من معظم الطوائف المسيحية للوجود السوري في لبنان، ثم تحولت هذه المقاومة الصامتة، إلى مقاومة علنية، وظهرت في صور اشتباكات مسلحة، بين ميليشيات حزبي الكتائب والأحرار (المسيحيين) والقوات السورية. وتغير، بالتالي موقف الأحزاب اللبنانية الإسلامية وبعض الفلسطينيين، الذين كانوا قد استاءوا من التدخل السوري في البداية. فأصبحوا أكثر قبولاً لقوات الردع العربية (السورية)، ما دامت تقلم أظافر القوى اللبنانية المارونية (الكتائب والأحرار). وهكذا تغيرت التحالفات على الساحة اللبنانية عدة مرات. كما أخذت صور المعارك طابعاً طائفياً.

في أجواء هذا الصراع الحاد، انقلب معظم المسيحيين اللبنانيين على كل ما هو قومي عربي. وذهب البعض منهم إلى إنكار هويته العربية، وبدأوا في استدعاء هويات أخرى مثل «الفينيقية»، و«البحر المتوسط». وعلى الرغم من أن أجداد هذه العناصر نفسها هم الذين أحيوا وبشروا بالقومية العربية، في القرن التاسع عشر. ولم يكن مستغرباً في هذا المناخ أن تلعب أصابع إسرائيل، مستغلة الأوضاع إلى أقصى حد. فبالنسبة لها كان أي إضعاف، أو إنهاك لكل من سوريا والمقاومة الفلسطينية هدفاً مرغوباً. وقد وجدت نفسها على اتفاق في الهدف، مع القوى المارونية اللبنانية. فتعاونا ونسقا سراً في البداية ثم علناً في النهاية. ومع ربيع وصيف 1982، كانت إسرائيل مستعدة للتدخل في الحرب الأهلية نهاراً جهاراً، إلى جانب القوات اللبنانية (المارونية المشتركة، من ميليشيات حزبي الكتائب والأحرار). واجتاحت قوات إسرائيل بالفعل جنوب لبنان. وتقدمت صوب العاصمة بيروت، وحاصرتها لمدة شهرين، حتى أجبرت المقاومة

الفلسطينية على الخروج من بيروت. ومكنت مرشحاً كتائبياً مارونياً هو بشير الجميل من الفوز بانتخابات الرئاسة اللبنانية.

وفي الوقت الذي كانت القوات الإسرائيلية تجتاح الجنوب اللبناني، وتحاصر بيروت، وتتعاون مع ميليشيات حزب الكتائب اللبناني، في محاولة الفتك بقوات المقاومة الفلسطينية، وحلفائها من ميليشيات لبنانية معارضة، تدخل سلاح الطيران السوري بهدف التصدي للطيران الإسرائيلي، فوق الأرض اللبنانية بداية الاجتياح، لكنه مُنى بخسائر كبيرة نتيجة الفرق الشاسع، لا في الشجاعة أو المهارة، وإنما في درجة التقدم التكنولوجي للمقاتلات على الجانبين. فقد كانت إسرائيل تحارب في الجو بأحدث ما أنتجته الولايات المتحدة الأمريكية من طائرات (أف 15 وأف 16).

لقد أسهمت الحرب الأهلية اللبنانية بكل مراحلها وتبدل تحالفاتها، في تقويض مفاهيم ومشاعر وممارسات حركة القومية العربية. فبداية انقلب معظم المسيحيين اللبنانيين الموارنة على مفاهيم العروبة والقومية العربية، على الرغم من أن بعضاً من أجدادهم كان لهم دور مشهود، في بعث الفكر القومي العربي، في القرن التاسع عشر. كما أن زعامة العقيد معمر القذافي في ليبيا، اتبعت الأساليب الميكيافيلية مع خصومها سواء من الليبيين، أو غير الليبيين. ومن ذلك اختفاء الزعيم الشيعي اللبناني، الإمام موسى الصدر، في ظروف مريبة، أثناء زيارة لليبيا عام 1979. فضلاً عن تحالف بعض اللبنانيين علناً، مع إسرائيل، ضد الفلسطينيين، والسوريين، ولبنانيين آخرين؛ منتهكين بذلك أحد المقدسات العربية، وهو عدم الاتصال بالعدو الإسرائيلي، ناهيك عن التعاون أو التحالف معه ضد «أشقاء» عرب آخرين. كما كان سلوك أنور السادات، سبباً في تعليق عضوية مصر بالجامعة العربية، ونقل مقرها من مصر،

وقطع معظم الدول العربية للعلاقات الدبلوماسية معها، بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل (تشرين الثاني/نوفمبر 1977)، وتوقيع اتفاقيتي كامب دافيد معها (1978)، ثم معاهدة سلام مصرية إسرائيلية (1979).

ثالثاً: الصراع على الصحراء الغربية

في أقصى الطرف الغربي من الوطن العربي، نشأ صراع مسلح على رقعة صحراوية، تعرف «بالساقية الحمراء»، محصورة بين المغرب والجزائر وموريتانيا. وكانت المملكة المغربية تدعي إنها جزء مكمل لترابها الوطني، وكانت أسبانيا قد اغتصبتها بالقوة المسلحة وبالتواطؤ مع فرنسا، التي كانت قد احتلت المغرب (1906)، ووضعته تحت حمايتها. وحينما جلت أسبانيا عنها في عام 1976، زحفت عليها الجماهير المغربية فيما سمي باسم «المسيرة الخضراء» وتبعتها قوات نظامية مغربية. ولكن الجزائر المناوئة والمنافسة للمغرب على القيادة الإقليمية، أعلنت عدم اعترافها بسيادة المغرب على تلك البقعة الصحراوية. أكثر من ذلك، دعمت الجزائر حركة محلية من سكان الصحراء، سمت نفسها بحركة التحرير الصحراوية «البوليساريو»، أعلنت المقاومة المسلحة ضد «الاحتلال المغربي». ودخلت موريتانيا لعدة سنوات، في البداية، إلى جانب الجزائر والبوليساريو، ضد المغرب في هذه القضية.

أصبحت قضية الصحراء مثل الحرب الأهلية اللبنانية، استنزافاً دائماً لموارد الأقطار العربية الثلاثة، ولمفاهيم القومية العربية كذلك. فصراع الأخوة، والدماء المسفوكة فيها أوحى للكثيرين، داخل وخارج الوطن العربي، أن الأنظمة العربية الحاكمة لا تعير الاعتبارات القومية أي احترام وأنها في نهاية المطاف، لا تهتم إلاّ بالمصالح

القطرية الخاصة. ولا يزال الصراع حول الصحراء مستمراً، وإن كانت موريتانيا قد انسحبت منه، أواخر السبعينيات، وانشغلت عنه الجزائر بمشكلاتها الداخلية، في أوائل التسعينيات. ودخلت الأمم المتحدة حكماً في تسوية الصراع بين المغرب وجبهة البوليساريو، بعد أن عجزت الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية عن تسويته.

رابعاً: الصراع اليمني - اليمني

إلى جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، حيث شطرا اليمن، الذي كان شماله قد شهد ثورة ضد النظام الملكي الحاكم (1962)؛ وشهد جنوبه ثورة مسلحة ضد الاستعمار البريطاني، وفاز باستقلاله عام 1967. وعلى الرغم من ادعاءات النظامين الحاكمين في شطري اليمن، بأنهما «ثوريان»، «وقوميان»، «ووحدويان»، إلاّ أنهما لم يتوحدا، بل أدهى من ذلك، بدأت تدب بينهما الخلافات، الأمر الذي كان كثيراً ما يتم احتوائه، بتوقيع اتفاق «مصالحة» و«وحدة»، بين الطرفين! وفي كل مرة حدث ذلك، سرعان ما كانت تهب الخلافات من جديد، ويزيد التوتر، وفي مرتين، من هذه المرات، تطور التوتر إلى نزاع حدودي مسلح، استخدمت فيه كل الأسلحة في عامي 1976، ثم في عام 1978. وكانت الجامعة العربية ومصر والكويت كثيراً ما تتدخل للوساطة بين الشطرين، وتوقف القتال.

لقد زاد الصراع اليمني – اليمني يأس الرأي العام العربي، من تحقيق الوحدة العربية، فشطرا اليمن هما الأقرب إلى بعضهما، من أي أقطار عربية أخرى. وشعبهما يريدان الوحدة، وقيادتا الشطرين تعلنان التزامها وسعيهما نحو الوحدة، ومع ذلك فلا وحدة بين الشطرين، فكيف لبقية أقطار الوطن العربي الأقل تقارباً، والأقل

تجانساً، أن تحقق مثل هذه الوحدة؟

في عام 1990 تم توحيد الشطرين فعلاً، وبعد ذلك بأربع سنوات نشبت حرب أهلية بين الشمال والجنوب مجدداً، وانتصر فيها الشمال. وما زال الشطران موحدين تحت سيطرة المنتصر الشمالي.

خامساً: اتفاقية كامب ديفيد

فاجأ الرئيس المصري أنور السادات في مجلس الشعب المصري في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1977 العالم، حين أعلن في خطاب افتتاحه للدورة الجديدة، أنه يسعى للسلام بكل السبل، وأنه في سبيل ذلك، مستعد للذهاب إلى أي مكان في العالم، وأن إسرائيل «قد تندهش حينما تسمعني أمامكم أقول أنني مستعد أن آتي إلى عقر ديارهم، إلى الكنيست نفسه لأتحدث إليهم ...». وقد استجاب له، على الفور مناحم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني المتشدد، بتوجيه الدعوة إلى السادات لزيارة إسرائيل في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، وقبلها الرئيس السادات في اليوم التالي، وتمت الزيارة فعلاً في 19 الشهر ذاته، وألقى السادات خطاباً تاريخياً في الكنيست أمام تلفزيونات العالم، وسط دهشة الجميع، وذهول العالم العربي. وتلت تلك الزيارة محادثات سلام أدت في البداية إلى اتفاقيتي كامب دافيد (17 أيلول/سبتمبر 1978)، ثم إلى معاهدة سلام مصرية - إسرائيلية (26 آذار/مارس 1979). وبمقتضى هذه المبادرة وما تلاها من اتفاقيات، انسحبت إسرائيل من بقية سيناء، مقابل اعتراف بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب بينهما، وتبادل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية.

أدت مفاجأة السادات إلى انقسام شعبي وحكومي عربي عميق. فمعظم العرب لم يوافقوا على مبادرته، ولا على ما ترتب عليها من اتفاقيات. وعَدّها كثيرون منهم صلحاً منفرداً، من شأنه إضعاف الوطن العربي عموماً، والفلسطينيين خصوصاً، في مواجهة إسرائيل. وبلغ الغضب الرسمي العربي ذروته في القمة العربية، التي عُقدت في بغداد (2 - 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1978)، وحاولت ثني السادات عن المضي في مساره؛ ولما رفض العروض العربية بالمساعدة المالية مقابل التوقف، قرر الرؤساء العرب في بغداد، قطع علاقاتهم الدبلوماسية بمصر، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية. وبدأت سنوات القطيعة العربية، التي استمرت عشر سنوات.

كان هذا الحدث عاملاً إضافياً، من العوامل العديدة، التي أصابت دعوة القومية العربية في مقتل. فبغياب مصر الرسمية من المحافل العربية بدأ الوطن العربي، كما لو فقد عصبه الذي يقنن حركته. وقد حاولت عدة دول أن تشغل هذا الدور، بديلاً لمصر في قيادة أو ريادة النظام الإقليمي العربي، ولكن نجاح كل منها كان محدوداً للغاية، إن لم يكن منعدماً. فالخلاف العراقي - السوري ظل قائما، على الرغم من أن النظامين ينتميان إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد تصالحا، لعدة أسابيع، بعد زيارة السادات للقدس، وتوقيع اتفاقيتي كامب دافيد، والى أن انعقدت القمة العربية في بغداد، والتي ذهب إليها الرئيس السوري حافظ الأسد، وصافح فيها البعثي العراقي الآخر الرئيس صدام حسين المضيف للمؤتمر. ولكن هذا التصالح الوقتي ضد السادات سرعان ما انتهى، وعاد النظامان إلى سابق عهدهما من الشك والريبة.

يشار إلى ان خلال الحملات الإعلامية المتبادلة، بين الرئيس

السادات وإعلامه، من ناحية، والعرب المعارضين له، ولاتفاقيات كامب دافيد من ناحية أخرى، حدث ما يمكن وصفه بارتداد مصري حول الذات. بل وخروج أدباء مصريين مرموقين، مثل توفيق الحكيم ونجيب محفوظ، والدكتور حسين فوزي، والدكتور لويس عوض، يشيدون بمصريتهم، ويرددون مقولات حول انتماء مصر لثقافات البحر المتوسط، أكثر من انتمائها للثقافة العربية، والثقافات الشرقية والأفريقية.

سادساً: جنوب السودان والدروس المستفادة

منذ قرن تقريبا هب العرب باحثين عن وحدة حلموا بها للتخلص من حكم العثمانيين، وما لبثوا ان وقعوا تحت احتلال بريطاني وفرنسي جديد وان سميَّ انتداباً، فبدلاً من الوحدة قُسمت البلدان العربية وفقا لمعايير حملت بذور التجزئة والتفتيت ولو بعد حين. لعبت السياسات الدولية فيهم عقوداً وكرّست انقساماً يصعب رأبه، فكانت مشاريع الانفصال تغزو مجتمعاتهم ومعتقداتهم، حتى وصل الأمر بهم إلى الاعتقاد بأن مسيرات الانفصال حلاً لمشاكل مزمنة لم يعد بالإمكان احتوائها أو التغاضي عنها. وانتهى الأمر بهم إلى التسليم بانفصال جنوب السودان حلاً نموذجياً لصراعات استمرت عقوداً.

اليوم حمل جنوب السودان الرقم 193 بين الدول المستقلة والمنضمة إلى الأمم المتحدة. وربما ثمة الكثير من الأسباب التي دعت شعبه إلى الاحتفال بالانفصال باعتباره نصراً موصوفاً، ذلك للعديد من الأسباب التي يمكن تبريرها من بعض جوانبها، لكن التدقيق في باطن الأمور يظهر ان ثمة تحديات كثيرة تنتظر الدولة طرية العود كما باقي البلدان العربية الأخرى.

فبعيداً عن نظرية المؤامرة ومتفرعاتها، ثمة العديد من العيوب التي رافقت معتقداتنا وتفكيرنا وسلوكنا السياسي في التعاطي مع أزماتنا العربية البينية أو القطرية الداخلية. صحيح ان فكرة الوحدة العربية وإيديولوجيتها، كانت يوماً حلماً عظيماً وربما لا زالت كذلك عند البعض من مفكرينا، لكننا لم نقف يوماً لنتأمل أين أصبحنا وماذا حل بنا؟ وما هي أسباب مشاكلنا وكيف السبيل إلى حلها؟.

من بين المشاكل الكبرى التي لم نجد حلا لها في إطار قوميتنا العربية، مشاكل الأقليات بيننا. بل أن هروب حكامنا من أزماتهم وحتى من شرعية سلطتهم، الهروب إلى الأمام عبر لصق الأزمات بكل أقلية هنا أو هناك في بلداننا العربية المترامية وما أكثرها تنوعاً وتعدداً. علماً أننا لا نسوق الاتهام جزافاً ونعفي بعض الأقليات من مسؤولياتها في تضخيم بعض جوانب أزماتها في المحيط التي تتواجد فيه.

فمشكلة السودان ليست وحدها، فثمة البربر والامازيغ في المغرب العربي،، كذلك الأكراد في المشرق العربي، كما ثمة شماعة المسيحيين في كل مكان يتواجدون فيه شرقاً وغرباً ووسطاً. باختصار غرق العرب على حجمهم الكبير بأعداد لا تشكل ثقلاً عددياً، فكان عبء المشكلة أكبر وأعظم في ظل تجاهل المشكلة، بل السعي لاستثمار قضاياهم في حل المشاكل العربية البينية تارة، وحل أزمات الأنظمة تارة أخرى.

لكن المشكلة ليست هنا فقط، بل المشكلة القادمة هي أسوأ وأفظع، ثمة حراك عربي تحت مسميات وشعارات متشابهة ظاهراً، ومتناقضة أو متباينة ضمناً؛ لكن ما يجمعها كم كبير من جهل المستقبل. ورغم أحقية الكثير من مطالبات هذا الحراك العربي،

ثمة ذهاب نحو المجهول، أقله استغلال مشاكل هذه الأقليات في مزيد من عمليات التفتيت والتجزئة.

يكاد لا يخلو أي بلد عربي من مشكلة أقلوية، ذات طابع أو مضمون عرقي - إتني أو ديني - مذهبي. تجتمع معظمها على سلوك باطني انفصالي الهوى ظنا ان آخر الدواء الكي. وما يساعد على تعزيز هذا السلوك تغذيته موضوعياً وترسيخه ذاتياً، في ظل معطيات داخلية مساعدة وخارجية داعمة.

اليوم السودان، وغداً ستكر السبحة بغير اتجاه عربي، حراك عربي عارم لا أفق له سوى المطالبة بإسقاط الأنظمة، وفي ظل عدم تكافؤ موازين القوى بين الأنظمة والقوى المعارضة تنساب الأزمات باتجاه الانفصال والتقسيم والتفتيت، باعتباره حلاً بعدما وصل الأمر بالشعوب إلى نوع من اليأس والتسليم بقضاء كان امراً مقضياً، عله يجلب بعض الاطمئنان على الغد المجهول التي غرقت به دهوراً لا عقوداً.

اليوم نحن العرب علينا واجب التفكير ملياً لكي نبقى موقعا ودوراً بين الشعوب لا رقماً يضاف بين الأمم والدول. علينا الاعتراف بفشل تطبيق الكثير من الآليات التي اعتقدناها يوماً حلاً لأزماتنا ومشاكلنا، علينا الاعتراف بوجوب ابتداع أفكار خلاقة لكي لا نعود ونقع في أتون مصائبنا. جميع بلداننا العربية باتت اليوم مهيأة للانفصال اذا استمر الضغط بها وعليها، وحينها لا ينفع لا الندم ولا الوقوف على أطلال أمجادنا الغابرة التي تغنينا بها كثيراً.

قوميتنا ووحدتنا العربية أمراً واقعاً علينا التمسك بهما والعمل للوصول إليهما، لكن علينا أيضاً البحث عن تقديم الحلول للكثير

من مشاكلنا الداخلية باعتبارها سبباً رئيساً لضمورنا بين الأمم والشعوب. ثمة واجب البحث عن أزمة الأقليات في محيطنا كي لا تتكرر تجربة السودان ودروسها ربما غير المستفادة عربيا.

إن التعاطي مع تلك المشاكل بخفة، ستوصلنا إلى فوضى عارمة لإعادة إنتاج أنظمة جديدة كما يدعي البعض. وفي مطلق الأحوال ثمة بلدان عربية كثيرة تنتظر دورها وربما لن تبدل تبديلاً. عندها وعندها فقط يمكن القول ان لا تجارب السودان ولا غيره من البلدان العربية ستكون مستفادة، بل ان حفلات التفتيت والتجزئة ستتكرر في غير بلد عربي.

القسم السادس

رؤى واستنتاجات

كان القرن العشرين قرن القومية العربية، بالنسبة لهذا الجزء من العالم. ويمكن القول عموماً، أن هذه الملاحظة متسقة مع التاريخ العالمي. فقد كان القرن كله بالفعل، هو قرن قوميات الجنوب أو العالم الثالث، والتي كانت سبباً، ونتيجة لحركات التحرر الوطني من الاستعمار. فإذا كان القرنان الثامن عشر والتاسع عشر هما قرني «القومية»، في أوروبا والأمريكتين، فان القرن العشرين كان قرن القومية في أسيا وأفريقيا.

لكن مفهوم وحركة القومية العربية قد ظهرا وتطورا بشكل غير

متوازن، وشوهت مسيرتهما كثيرٌ من العوامل الخارجية والداخلية. ويمكن القول أن المشرق العربي، أي بلاد الشام أو الهلال الخصيب، كان هو الذي بادر بالمفهوم، وقاد حركته، في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وفي تلك الحقبة، اقتصر النطاق المفهومي والبشري للأمة العربية، على المشرق العربي. وفي الربع الوسيط للقرن، تبنت مصر المفهوم وقادت حركته، ووسعت نطاقه الجغرافي والبشري. وفي الربع الأخير للقرن، وتحديداً بعد حرب أكتوبر، أصبحت منطقة الخليج هي التي تتوسط مسرح الأحداث العربية - القومية سلباً وإيجاباً.

ومن المفارقات الواضحة، في مشهد الضمور القومي، أي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، أنه مع تضاؤل العمل الوحدوي على الأرض، تنامى الاهتمام الفكري والبحث العلمي حول الموضوع. فقد نشأت عشرات المراكز والمعاهد، والمنتديات، وتنظيمات المجتمع المدني، والصحف والفضائيات المعنية بالشأن القومي.

أولاً: العقيدة القومية

وجدت الأمة العربية منذ أواخر القرن السابع الميلادي بفعل انتشار الدين الإسلامي واللغة العربية، وهجرة واستيطان عدد كبير من القبائل العربية في الرقعة التي تمتد من الخليج إلى المحيط، واندماجهم وتزاوجهم مع أهل البلاد التي دخلت الإسلام. وكانت القرون الثلاثة التالية تكريساً لهذه العملية التاريخية الحضارية الهائلة. أي أنه، بحلول القرن الحادي عشر، كانت الأمة العربية ليست موجودة وحسب، وإنما كذلك متبلورة ثقافياً واجتماعياً ووجدانياً، كأية أمة أخرى، بالمعنى العلمي للكلمة. وقد استمرت بهذا التكامل والتبلور طيلة القرون العشرة الماضية.

لكن من الناحية المفهومية، ثمة فارق بين الوجود الموضوعي للأمة، من ناحية، والدعوة القومية، من ناحية أخرى. فالقومية تعني إدراك أبناء الأمة لتميزهم الحضاري عن غيرهم من الأمم، وتعني شعوراً وجدانياً بالانتماء لهذا الكيان المتميز، وتعني رغبة في أن يتحول هذا الإدراك وهذا الشعور إلى تعبير سياسي يجسم آمالهم في الاستقلال وتقرير المصير وفي حياة أفضل.

إن القومية العربية بهذا المعنى، مفهوم حديث يعود إلى القرن التاسع عشر. قبل ذلك كانت الهوية الدينية ممثلة في الإسلام، هي الهوية الغالبة، وهي التي تجمعهم مع أمم أخرى مسلمة، حتى وإن كانت غير عربية وتجعلهم يعيشون، ويتعايشون، في كنف إمبراطورية إسلامية. لقد كان بروز هويتهم الحضارية الأخرى، ممثلة في العروبة، نتيجة قوى وعوامل هيكلية ودولية وثقافية متشابكة. فالإمبراطورية الإسلامية، كان النفوذ الأول فيها في البداية للعرب، ثم انتقل إلى الفرس، ثم إلى الأتراك، وحين ظهرت الدعوة القومية العربية الحديثة كان الأتراك ما زالوا في مقعد القيادة، ممثلين في سلاطين آل عثمان. ولكن الوطن العربي، غرباً ووسطاً، كان قد سقط في براثن الهيمنة الاستعمارية الغربية. ولم تستطع الإمبراطورية العثمانية، وهي في النزع الأخير، أن تدفع هذه الهجمة الاستعمارية عن أطراف ووسط الوطن العربي. لأن المشرق العربي، الذي ظل تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية إلى أوائل هذا القرن، تعرض وبتصاعد مستمر، لمزيد من التسلط والاضطهاد وسوء الإدارة والفساد التركي. وكانت تهب، على أجزاء الوطن العربي، رياح ثقافية، وتيارات فكرية، جديدة، طوال القرن التاسع عشر، وتحمل في طياتها الليبرالية مفاهيم مستحدثة عن الحرية والديمقراطية والتقدم والعلم و«القومية».

لقد تفاعلت هذه القوى جميعاً: ضعف وتهالك الإمبراطورية العثمانية، والهجمة الاستعمارية، والتسلط التركي، والتيارات الفكرية الجديدة، لتخلق المناخ الملائم لدعوة القومية العربية. وقد تمحورت هذه الدعوة حول هدفي استقلال الوطن العربي، وتجميع أجزائه في دولة واحدة. والتاريخ الحديث للدعوة القومية، وما واكبها، من حركات سياسية، طوال قرن من الزمان مكتوب ومتاح لكل من يبغي معرفة المزيد عنها.

تنطوي الدعوة القومية على التبشير بفكرة. والفكرة، في هذه الحالة، هي إدراك وجود وطن عربي متميز، تعيش فيه أمة واحدة يحس أبناؤها بوحدة الانتماء، ويؤمنون بشرعية مطلب التعبير السياسي عن آمال هذه الأمة في الوحدة والاستقلال والتحرر. وكأية دعوة تبشيرية جديدة، فإن الإيمان بها بدأ بجماعات صغيرة، ثم انتشر في المشرق الشمالي، ثم إلى بقية ربوع الوطن العربي جنوباً وغرباً. وقد أعطت التنظيمات والأحزاب القومية، كما أعطى الرئيس جمال عبد الناصر لهذه الدعوة، التي بدأت قرناً من الزمان قبل وصوله إلى السلطة، دفعة قوية، نقلتها من دوائر النخبات السياسية والفكرية إلى مستوى جماهير الشارع العربي من بغداد إلى الدار البيضاء.

ثانياً: الوحدة العربية

إذا كانت العقيدة القومية قد تبلورت، خلال سنوات القرن العشرين، فإن هذا التبلور على مستوى الإيمان، والشعور بالانتماء، صاحبه عدة انتكاسات في مجال الإنجاز السياسي، سواء في توحيد أقطار الأمة أو في إدارة معاركها، مع أعدائها الخارجيين.

ومع ذلك يظل أمل الوحدة العربية قوياً، بين الأغلبية العظمى. ولكن هذا المطلب في الوحدة يتصف حاليا بكثير من الواقعية والعقلانية. فثمة إدراك متزايد بين الرأي العام للصعوبات، التي تكتنف تحقيق هذا المطلب. وتتجلى واقعية الأمل العربي في الوحدة في عدة مظاهر، منها استبعاد إمكانية تحقق وحدة عربية شاملة في المدى القصير، وترجيح إمكانية الوحدة الشاملة في الأمدين المتوسط والبعيد. ومع ذلك يتوقع حدوث وحدات جزئية، تضم قطرين عربيين أو أكثر في المدى القصير. وترجيح مثل هذه الوحدات الجزئية يرتكز أساساً على الجوار وقرب المسافة السياسية.

لم تعد الوحدة العربية، بالنسبة للغالبية العظمى، مجرد اعتبار رومانسي رمزي عاطفي، وإن كان هذا الاعتبار ما يزال موجوداً. لكن الجديد الرؤية الواضحة، لارتباط أمل الوحدة بالمصالح والاعتبارات العملية. فالرأي العام العربي يدرك الوحدة، كسبيل للقوة والمنعة ضد محاولات الهيمنة الأجنبية، وكوسيلة لخدمة كل قطر، ولخدمة الفرد، ولخدمة أبنائه في المستقبل، مادياً ومعنوياً.

ثالثاً: الإسلام والقومية والوحدة العربية

الإسلام، كدين وحضارة، كان الركيزة الأساسية في انبثاق الأمة العربية، التي تعيش شعوبها في الرقعة الممتدة من الخليج إلى المحيط. ولكن تعريف من هو العربي اليوم هو تعريف ثقافي - حضاري، في المقام الأول، وليس تعريفاً دينياً. فالعربي هو كل من يتحدث العربية لساناً ويتبناها ثقافة، ويستشعرها وجداناً، وبالتالي، يحس بالانتماء إلى كيان بشري متميز هو الأمة العربية. وبين العرب، ومن زعماء الحركة القومية، من هم غير مسلمين. أي أن الدين ليس شرطاً للعرب أو العروبة. وقد حاولت الحركة

القومية، في بداياتها أن تؤكد الهوية الحضارية الثقافية العلمانية للقومية العربية فوق أية هوية أخرى. وكان ذلك ضرورياً ووظيفياً، في تلك الفترة التي كان الصراع فيها ضد الأتراك الذين كانوا مسلمين، ويتسلطون على العرب باسم الخلافة الإسلامية. وعلى الرغم من انتهاء تلك الحقبة، وسقوط الخلافة وانفصال العرب عن الإمبراطورية العثمانية، إلاّ أن تأكيد الهوية الحضارية العلمانية للعروبة استمر بين الرعيل الثاني والثالث، من قادة الفكر القومي العربي. وفي الواقع أن أحداً من دعاة القومية العربية، لم ينكر الدور الأساسي للإسلام، في نشأة الأمة العربية، كما لم يعادِ أحد منهم الإسلام، أو يتطاول عليه باسم القومية العربية. كل ما هنالك هو تأكيد هوية أخرى، ودفعها إلى السطح وهي الهوية الثقافية الحضارية كرابط وجامع بين العرب مسلمين وغير مسلمين.

هذا الطرح العلماني للقومية العربية، الذي روَّج له المفكرون القوميون، ودعاة العمل الوحدوي ظل وقفاً على النخبات المتعلمة. ولكن الجماهير العريضة، وخاصة من الفلاحين، والعمال، والبدو، لم تمارس هذه الرياضة المفهومية، في التمييز بين هويتها الحضارية الثقافية، وهويتها الدينية الإسلامية. بالنسبة لمعظم هذه الجماهير هما شيء واحد لا ينفصل. لذلك فهي تستجيب لنداء العروبة، ولنداء الإسلام كدين وكعروبة. ويحدث ذلك أكثر ما يحدث في أقطار الشمال الأفريقي، التي لا يوجد فيها سوى مسلمين بشكل عام.

وبصرف النظر عن العلاقة الجدلية بين الدين الاسلامي والقومية العربية ثمة ملاحظات مهمة ينبغي التوكيد عليها ومنها:

1 - ليس ثمة تعارض، أو تناقض أساسي، بين الدين الإسلامي، والقومية العربية. وأية محاولة لإبراز مفاضلات وهمية

بين الهوية الدينية، والهوية القومية، ستؤدي إلى الدخول في دوائر مفرغة يضيع معها كثير من الجهد والطاقة، ولن يستفيد منها إلاّ أعداء الإسلام، وأعداء العروبة.

2 - إذا كانت القومية العربية بداية قد ركزت على الهوية الحضارية لكي تعمق خط المعركة، مع التسلط العثماني، الذي ادعى الحديث باسم الإسلام، فإن هذه المعركة قد انتهت. ولم يعد ثمة من يتسلط على العرب باسم الإسلام، والذين يتسلطون على الشعوب العربية خاصة والإسلامية عامة، هم أساساً من خارج المنطقة أي قوى الهيمنة الأجنبية.

3 - يركز الدين الإسلامي، على الأصالة والعدالة والتقدم، ويذكي المقاومة ضد الاستغلال الداخلي، وضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية، وبذلك يصبح قوة في أيدي الشعوب. وكل ما يدعو إليه الإسلام يتطابق مع دعوة القومية العربية الحديثة.

4 - إن الذي يزعج قوى الهيمنة الأجنبية هو أية حركة سياسية، ترفع شعار الاستقلال والتحرر والعدالة، سواء كانت هذه الحركة ذات أداء قومي، أو ذات أداء إسلامي. فالغرب كان يحرص ويشجع أية حركة إسلامية، أو حلفاً إسلامياً، يعادي التقدم. وحدث ذلك خلال الخمسينيات (حلف بغداد)، والستينيات (الحلف الإسلامي). فهذا النوع من الإسلام لا يمثل خطراً عليه، بل بالعكس يمثل تكريساً لأهدافه ومصالحه. أمّا أن تقوم حركة سياسية إسلامية ثورية، فهو يناصبها العداء، ويحاول القضاء عليها، منذ

البداية. والشيء نفسه، بالنسبة لأي تجمع عربي. فالغرب، ممثلاً في بريطانيا، هو الذي شجع قيام الجامعة العربية، في الأربعينيات. أما أن تقوم حركة قومية عربية تحررية فسيسارع إلى تطويقها وضربها عند أول فرصة.

5 - إن المساحة المشتركة بين الثورة الإسلامية والثورة القومية العربية متطابقة، فكلاهما يعادي الاستعمار، والصهيونية، والعنصرية، وكلاهما ينشد العدالة والمساواة والتحرر. ما يعني أنه مطلوب من قادة الفكر القومي، والعمل الوحدوي العربي، أن يعيدوا فتح ملف الدين الإسلامي. ويدركوا أنه بالنسبة لأغلبية الجماهير العربية تتداخل الهويتان القومية، والدينية تداخلاً مكثفاً يجعل منها في واقع الأمر هوية واحدة. وإنه لا في الإمكان، ولا من المصلحة الفصل بينهما تعسفياً.

6 - كما تضع المساحة المشتركة نفسها، بين الثورة الإسلامية والثورة القومية، على عاتق المفكرين المسلمين مهمة مماثلة. فعليهم إعادة فتح ملف القومية العربية، وادراك ان لا تناقض بين الهوية الدينية والهوية القومية، وأن ليس في الإمكان وليس من مصلحة الإسلام أن يضغط على أتباعه للمفاضلة الوهمية بينهما، كما أن على المفكرين المسلمين مهمة أخرى، وهي توسيع الرقعة الكبيرة بحيث تصبح تطابقاً. وأهم من ذلك أن ينبروا لصياغات جديدة، حول مسألة المواطنة والأقليات العربية غير المسلمة. فلا يكفي أن تعيش هذه الأقليات، في أمان في دار الإسلام، ولكن لا بد أن تشعر وجداناً وتمارس عملاً ما ينطوي عليه مبدأ العدالة وعدم الإجحاف في الحقوق والواجبات.

الفصل الثاني

جامعة الدول العربية من الوحدة الى التعاون

القسم الأول

محاولات الوحدة العربية

أولاً: العرب في التاريخ

غريب المفارقات ما عاشته المنطقة العربية قروناً طويلة من الفُرقة والتشتت، رغم أنَّ واقع المنطقة، كان يدعوها إلى الوحدة والتكتل؛ فشعوبها تكوّن أمّة واحدة، تشكَّلت عبر التاريخ، وتضمها رقعة جغرافية واحدة، متكاملة، وتجمعها أواصر اللغة والثقافة والتاريخ والحضارة والتطلعات، والآمال الواحدة.

وقد تبلورت هذه الأمّة على هذا النحو المتجانس، منذ القرن السابع الميلادي، حينما تمكّن العرب، وهم ينشرون الإسلام، من

توحيد هذه المنطقة، من طريق الثقافة العربية الإسلامية، التي تُحلق بجناحَين: أولهما العقيدة وهو الإسلام، وثانيهما اللسان وهو اللغة العربية. بهذا المعنى، أشار الله في كتابه الكريم: ﴿**إن أنزلناه بلسان عربي مبين**﴾. فسادت اللغة العربية، لغة القرآن، بدلاً من اللغات الأخرى المتعدِّدة، وهيمنت الثقافة العربية المتجانسة على الثقافات القديمة المتفرقة. وهكذا، تحوّل العرب، منذ القرن السابع الميلادي، من قبائل متفرقة، تقطن في الجزيرة العربية، وعدد قليل منها، يعيش في سورية وبلاد ما بين النهرين، إلى أمّة واحدة، يجمع بين أهلها صفات شتى.

غير أنَّ شعوب هذه الأمّة الواحدة، لم تنعَم بالوحدة المركزية، والتماسك السياسي، إلاّ لثلاثة قرون فقط، ثم بدأت تراودها النزعات الانفصالية اللامركزية.

وقد واجهت الأمّة العربية في بداية ظهورها، الكتلتَين السياسيتَين العظميَين، الفرس والروم وانتصرت عليهما. بيد أنَّ الوهن، عرف طريقه إليها، منذ أواخر العصر الأموي. وما لبث، مع بداية عصر الفرس والترك، منذ القرن العاشر الميلادي، أن دَبَّ في وحدتها السياسية. ويُعَدّ فرار عبد الرحمن الداخل (صقر قريش)، وهو حفيد الخليفة الأموي، هشام بن عبد الملك، من مذبحة العباسيين إلى الأندلس عام 750، ليكوّن هناك دولة أموية، مركزها قرطبة ومبايعة مسلمي الأندلس وشمالي أفريقيا له بالخلافة، إيذاناً بهذه الفُرقة. وسرعان ما شهد شمالي أفريقيا انبثاق خلافة أخرى، هي الخلافة الفاطمية، التي اتخذت مصر مركزاً لها. وإذا بمراكز السلطات السياسية في الأمّة العربية شتى، ووحدتها السياسية أشتات. وظلَّ انحسار سلطان الخلافة العباسية، حتى قضى عليها المغول بُعَيد منتصف القرن الثالث عشر، على إثر احتلال العراق والشام؛ ولم يحُل دون تردّيها

نجاح مصر في صدِّ غارات المغول عليها وعلى الشام بعد ذلك.

كما واجهت الأمّة العربية محنة أكبر وأقصى، تمثلت في الحروب الصليبية، التي شنّها الاستعمار الأوروبي للسيطرة على المنطقة العربية. ومع أنَّ هذه الحروب انتهت باندحار الصليبيين بعد مقاومة عربية عنيفة، إلاّ أنَّ البلاد العربية، عادت وتمزّقت واحتضنها العثمانيون في الإمبراطورية العثمانية الكبرى لمدة أربعة قرون كاملة. ولمَّا كان هَمُّ الدّولة العثمانية الأوّلُ التوّسُّعَ غرباً وشمالاً، لم تُولِ البلاد العربية عنايتها الكبرى، إلا فيما يتعلق بحماية ديار الإسلام المقدسة، فبسطت نفوذها على بلاد الشام وغرب الجزيرة العربية بوصفها الطرق المؤدِّية إلى الحرمين الشريفين. فعانى عرب الشام والجزيرة العربية من قدر كبير من الجهل والتخلف خلال فترة ركود وضَعْف في الدولة العثمانية، ما تسبب في تململُ العرب الذين يرون أنفسهم مادة الإسلام وأحفاد نَبيِّه، فدبّت فيهم نخوة العروبة وآمالها بالتحرّر، التي شجعتها بريطانيا، نكاية وتربصاً بالدولة العثمانية، فزحفت قوات الشريف حسين إلى سورية، نصيرة للحلفاء على الدولة العثمانية، في مقابل وعود من الحلفاء بالاعتراف باستقلال العرب بعد الحرب. ابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر، فاستولت فرنسا على الجزائر وتونس والمغرب، وانفردت إيطاليا بليبيا، واحتلت إنكلترا مصر، ومدّت نفوذها إلى عدن ومناطق الخليج العربي.

وما إن وضعت الحرب أوزارها، حتى نكث الحلفاء وعودهم، فنفذوا ما كانوا قد أعدّوه قبْل الحرب. إذا قرّروا في «سان ريمو» وضع كلٍّ من سورية ولبنان، تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين وشرق الأردن، تحت الانتداب البريطاني. بل اعترفوا لليهود بحق تأسيس وطن قومي لهم في فلسطين. وهكذا انتهى

الأمر بالاستعمار، إلى بسط نفوذه على كامل البلاد العربية؛ علماً أن نفوذ بريطانيا، كان قد تسلَّل إلى اليمن، قبْل الحرب وتكرّس بعدها.

وخلال فترة ما بين الحربَين، الأولى والثانية، لم تتوان الشعوب العربية عن مقاومة الاستعمار. فشهدت كلٌّ من العراق وسورية ولبنان وفلسطين والمغرب ومصر، انتفاضات وطنية، وثورات نادت بالاستقلال. وحققت هذه الحركات قدراً من النجاح، فتأتّى وجْه من الاستقلال السياسي لبعض البلاد العربية.

وواكب حركات المقاومة العربية المتصاعدة ضد الاستعمار، وعيٌ يدعو إلى الوحدة العربية، متوخّياً توحيد الدول العربية الناشئة، تمهيداً لتخلصها التام من السيطرة الاستعمارية والتبعية الأجنبية ومساعدة سائر الشعوب العربية الأخرى على نيل استقلالها، والتخلص من التبعية.

لامست الدعوة إلى الوحدة العربية رغبة قويَّة لدى الدول العربية المستقلة. انبثقت منها الدعوة إلى كيان وحدوي يجمعها، ويساعد الشعوب العربية، التي ما برحت مستعمرة، على نيل استقلالها. فكانت فكرة جامعة الدول العربية.

كشفت الحرب العالمية الثانية، عن الأهمية الاقتصادية البالغة للمنطقة العربية، الزاخرة باحتياطي نفطي ضخم، يتجاوز ثلثَي الاحتياطي العالمي. إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لقناة السويس، في نقل هذا النفط، خاصة أنَّ الحاجة إليه، كانت قد تضاعفت بسبب الحرب. فضلاً عن الأهمية الإستراتيجية للقناة بل للمنطقة، المستمدة من الموقع الجغرافي، والتي تجلت على أثر

احتدام المعارك فيها، بعد سقوط معظم دول القارة الأوروبية في قبضة الألمان، مع بداية الحرب. ومن ثمّ، تأكدت وحدة المنطقة العربية، الاقتصادية والإستراتيجية، فضلاً عن وحدتها الجغرافية[1]. أدركت القوى الاستعمارية هذا الواقع وسعت إلى استغلاله أسوأ استغلال، فحرصت خلال الحرب وعشية انتهائها، على الاحتفاظ بسيطرتها على المنطقة، في مواجَهة الخطر الجديد الزاحف إليها (الولايات المتحدة). والحيلولة دون بسط نفوذها عليها. ولذلك، كان قرارها، أن تمدَّ سيطرتها إلى كل المنطقة، بوصفها ضماناً ضرورياً لتأمين هذه السيطرة.

ولئن كانت الحرب كلها مصائب، فإنها لم تخلُ من فائدة للبلاد العربية، التي ظهرت فيها الحركات الاستقلالية. فاشتدت مقاومة الاستعمار البريطاني، في كلٍّ من مصر والعراق. ونشطت مقاومة الاستعمار الفرنسي، في كلٍّ من سورية ولبنان. بل حاول بعض فصائل المقاومة التعاون مع الألمان، لنيل مساعدتهم على التخلص من الاستعمار، مثلما حدث في كل من مصر والعراق. وهلّل الألمان لهذه المبادرة، وأبدوا تشجيعهم لذلك.

وما لبثت الأخطار أن حاقت بالمنطقة وشعوبها، بسبب الهجرة الصهيونية الجماعية، التي سمحت بها الحكومة البريطانية، إلى فلسطين، تنفيذاً لفكرة الدولة الصهيونية. بيد أنَّ تلك الأخطار ساعدت، كذلك، على تزايد الاهتمام العربي بضرورة جمع الصفوف، لمواجهة الخطر الصهيوني القادم، والخلاص من السيطرة الاستعمارية مصدر هذا الخطر.

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع خليل حسين، الجغرافيا السياسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، الباب الخامس.

وإزاء الضغط، النازي والفاشي، المتزايد على الدول الاستعمارية الغربية، أثناء الحرب، خاصة بعد أن تمكَّن النازيون، في بدايتها، من اجتياح أوروبا بسهولة. وحيال النفوذ الأمريكي المتزايد، الذي سعى إلى فرض سيطرته على المنطقة كلها - عمدت الدول الاستعمارية الغربية، خاصة بريطانيا، إلى محاولة التخفيف من حدّة العداء العربي تجاهها، بل عملت على كسب الدول العربية إلى جانبها. فأعلنت، عن تعاطفها مع دعوات الاستقلال، التي نادى بها بعض الدول العربية، وترحيبها بأي عمل في اتجاه الوحدة العربية[1].

ثانياً: مشاورات الوحدة

تلقفت الحكومات العربية التصريحات البريطانية. فدعا مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر، في تموز/يونيو 1942، كلاً من جميل مردم، رئيس وزراء سوريا، والشيخ بشارة الخوري، رئيس الكتلة الدستورية في لبنان، الذي أصبح رئيساً للجمهورية فيما بعد، إلى زيارة مصر لتبادل الرأي في بعض الشؤون العربية.

(1) صدر هذا التصريح على لسان وزير خارجية بريطانيا، أنتوني إيدن، في 29 أيار/مايو 1941، حين قال: «لقد خطا العالَم العربي خطوات واسعة في طريق الرقيّ. وهو يطمح، الآن، إلى تحقيق نوع من الوحدة، يجعل منه عالَماً متماسكاً. ويرجو أن تساعده بريطانيا العظمى على بلوغ هذا الهدف. ويسرني أن أعلن، باسم حكومة صاحبة الجلالة، ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة، واستعدادها لمساعدة القائمين بها، حالَما تتأتى لها الأدلة على تأييد الرأي العام العربي لها». وبعد أقلّ من عامين، كرر وزير الخارجية البريطاني، مضمون تصريحه السابق، حينما سأله عضو في مجلس العموم البريطاني، مستفسراً إن كانت هناك تدابير، تتخذ لزيادة التعاون السياسي بين البلدان العربية في الشرق الأوسط، بهدف إنشاء حلف عربي، آخر الأمر. وكان رد وزير خارجية بريطانيا: «إن الحكومة البريطانية، تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب، لتعزيز الوحدة، الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، بينهم. ولكن الجليّ أن الخطوة الأولى، لتحقيق أي مشروع، لا بدّ أن تأتي من جانب العرب أنفسهم؛ والذي أعرفه، أنه لم يوضع، حتى الآن، مشروع كهذا. أما إذا وضع، فإنه سينال استحساناً عاماً».

وفي مباحثاتهم، تناولوا الموقف بين سورية ولبنان، وسُبُل التعاون بين البلاد العربية، وإنشاء جامعة عربية لتوثيق الروابط بينها. وكانت تلك المرة الأولى، التي تثار فيها فكرة الجامعة، بمثل هذا الوضوح[1].

1 - المشاورات العراقية - المصرية (31 حزيران/يوليو إلى 6 آب/أغسطس 1943)

نتيجة للتنسيق السياسي العراقي - البريطاني، سارع نوري

(1) لم تعِر الحكومات العربية هذه الفكرة اهتمامها. ولكنها رأت في تصريح وزير الخارجية البريطاني، في مجلس العموم، ضوءاً أخضر، لبدء سلسلة من الاتصالات، الثنائية والجماعية، وتنسيق المشاورات، في شأن دراسة فكرة إقامة تنظيم عربي واحد، يجمع شمل الدول العربية كلها، ويسمح بدرجة أكبر من التنسيق بينها، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، ويدعم تعاونها في كل هذه الميادين. أمّا مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر، فبادر، بعد أقلّ من شهر على تصريح وزير الخارجية البريطاني، إلى إلقاء بيان، في مجلس الشيوخ المصري، في 29 آذار/مارس، جاء فيه: «إنني معني، من قديم، بأحوال الأمّة العربية، والمعاونة على تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال، سواء في ذلك أكنت في الحكم أم خارج الحكم. وقد خطوت خطوات واسعة، صادفها التوفيق. فاتجه الحكم، في بعض الأقطار العربية، الاتجاه الشعبي الصحيح. ومنذ أعلن إيدن تصريحه، فكرت طويلاً، ورأيت أن الطريق المثالي، الذي يمكن به التوصل إلى غاية مُرضية، هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية. وانتهيت من دراستي، إلى أنه يحسُن بالحكومة المصرية، أن تبادر باتخاذ خطوات في هذا السبيل. فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة في ما ترمي إليه من آمال، كلٌّ على حدَة. ثم تبذل الجهود للتوفيق بين آرائها، ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. ثم تدعوهم بعد ذلك إلى مصر معاً، في اجتماع ودّي لهذا الغرض، حتى نبدأ السعي للوحدة العربية، بجبهة متحدة بالفعل. فإذا تم التفاهم، أو كاد، وجب أن يعقد مؤتمر، لإكمال بحث الموضوع، واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض، التي تنشدها الأمّة العربية». وفي الوقت نفسه، صرح الأمير عبد الله، في الأردن، بأن العرب، سوف ينتهزون الفرصة، حالاً، للدعوة إلى مؤتمر عربي عام. وهكذا، وافق تصريح الأمير عبد الله تصريح رئيس وزراء مصر، مصطفى النحاس. ويؤكد كثير من الدراسات حول نشأة جامعة الدول العربية، رغبة كامنة عامة لدى الحكومات العربية الأخرى، في هذا الشأن.

السعيد، رئيس الوفد العراقي، باستبعاد فكرة اتحاد البلاد العربية في إطار حكومة مركزية، واقترح أن يتم التعاون العربي بإحدى الطريقتين:

أ - تكوين اتحاد له جمعية عامة تمثل الدول الأعضاء فيها بنسبة عدد سكانها ولجنة تنفيذية مسؤولة أمام الجمعية العامة، تتولى معالجة الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ب - تكوين اتحاد تكون قراراته ملزمة لمن يقبل بها من الدول الأعضاء، وتتساوى الدول الأعضاء فيه في عدد المندوبين الذين يمثلونها.

2 - المشاورات الأردنية - المصرية (28 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 1943)

رأس الوفد الأردني **توفيق أبو الهدى**، رئيس الوزراء، ومصطفى النحاس، عن الجانب المصري، وتناولت المشاورات بحث مشروع وحدة سورية الكبرى، وموضوع الوحدة العربية. وحاول أبو الهدى أن يبين للنحاس موافقة بريطانيا على المشروع. أمّا في مجال التعاون العربي، فقد وافق الرئيس الأردني على مقترحات نوري السعيد في هذا الصدد.

3 - المشاورات السورية - المصرية (26 تشرين أول/أكتوبر إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1943)

بدأ «النحاس باشا» المشاورات مع رئيس الوزراء السوري، سعدالله الجابري، بعرض مشروع وحدة سوريا الكبرى. وتناول العقبات التي

تعترض تحقيقه، ثم انتقل إلى موضوع الوحدة العربية، مستبعداً مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، تاركاً الباب مفتوحاً للبحث عن صيغة للتعاون العربي وعن آلياته، تقبل بهما جميع الدول الأعضاء.

وعبَّر رئيس الوفد السوري بإسهاب عن تجزئة بلاد الشام مؤكداً أنها كانت وليدة اتفاقات ومصالح أجنبية سرّية وعلنية فُرضت على أهل البلاد بالقوة. ولكنه عاد وأكَّد استحالة توحيد الأقطار الشامية الأربعة بسبب اختلاف تطورها السياسي، وتنوّع أنظمة الحكم فيها، ووجود الأقلية المارونية في لبنان، والأقلية اليهودية في فلسطين. ورحّب بالتعاون العربي في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بين مصر والشام والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن.

4 - المشاورات السعودية - المصرية (26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1943)

دارت المشاورات بين **يوسف ياسين** و**مصطفى النحاس**، واتسّم الموقف السعودي بالتحفّظ والحذر. وعارض رئيس الجانب السعودي مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب، وأعرب عن رغبته في تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي بين الدول العربية. أمّا التعاون في الميادين الاقتصادية والثقافية، فأبدى عدم معارضة بلاده له.

5 - المشاورات اللبنانية - المصرية (كانون الثاني/يناير 1944)

حدَّد وفد لبنان موقفه من مشاوراته مع النحاس ببيان مكتوب

قدَّمه **رياض الصلح**، رئيس الوزراء. وتضمّن البيان ثلاثة عوامل وراء رغبة لبنان في التعاون العربي وهي: ضعف المؤثرات الأجنبية التي كانت تسيطر عليه في عهد الانتداب. تفهّم الدول العربية لموقفه المتحفظ من الوحدة العربية، واعترافها بكيانه المستقل وحدوده الحالية. وفهم لبنان لضرورات التعاون مع الأقطار العربية المجاورة.

6 - المشاورات اليمنية - المصرية (شباط/فبراير 1944)

تباحث وفد اليمن في القاهرة، مع مصطفى النحاس حول موضوع الوحدة العربية، ولم يرد في محاضر مشاورات الوحدة سوى تلخيص لهذه المباحثات، تتضمن ترحيب اليمن بفكرة التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلاد العربية، على أن تحتفظ كل دولة بكامل سيادتها وحقوقها، على أن يكون هذا التعاون قائماً على أساس المساواة بين جميع الدول في الحقوق والمصالح المتبادلة. وأسفرت المشاورات والمباحثات السياسية التمهيدية بين الوفود العربية ومصر، إلى ظهور اتجاهات رئيسية ثلاث هي:

أ - الأول دعا إلى وحدة سوريا الكبرى بزعامة الأمير «عبدالله بن الحسين»، وبدعم من نوري السعيد، الذي رأى في الوحدة خطوة نحو وحدة الهلال الخصيب.

ب - الثاني دعا إلى قيام دولة موحدة تشمل أقطار الهلال الخصيب بزعامة العراق.

ج - الثالث دعا إلى وحدة أو اتحاد اشمل واكبر بحيث يضم مصر والسعودية واليمن بالإضافة إلى أقطار الهلال

الخصيب، واختلف أصحاب هذا الاتجاه وانقسموا إلى فريقين: فريق ينادي باتحاد فيدرالي أو كونفدرالي بين هذه الدول، أو نوع من الاتحاد له سلطة عليا تفرض إرادتها على الدول الأعضاء. وفريق آخر ينادي بصيغة اتحادية تجمع الدول العربية وتدعم التعاون بينها في مختلف الميادين، شرط أن تحافظ كل دولة على استقلالها وسيادتها.

القسم الثاني

نشأة جامعة الدول العربية

انتهت المشاورات العربية، مع بداية عام 1944. وكانت الحرب العالمية الثانية على وشك الانتهاء بانتصار الحلفاء الذين سيطرت جيوشهم على كامل الوطن العربي، وبعد هزيمة قوات المحور في المغرب العربي. سعى الحلفاء لإعادة اقتسام العالم في مؤتمرات طهران والدار البيضاء ويالطا. وكانت الصيغة الدولية المقبولة لتغطية مناطق النفوذ، أن تنشأ منظمات إقليمية تحت مظلة الأمم المتحدة وتتعاون معها في حفظ السلام والأمن العالميَيْن. وكان الرأي العام العربي، بأحزابه وصحفه ومنظماته، يضغط في اتجاه قيام وحدة عربية حقيقية. وتبوأت مصر مقاماً خاصاً في نفوس العرب بعد المشاورات الأولية التي أجراها مصطفي النحاس مع وفود الدول العربية.

أولاً: اللجنة التحضيرية وبروتوكول الإسكندرية

في تلك الأجواء وجَّه رئيس وزراء مصر، مصطفى النحاس، في 2 تموز/يوليو 1941، الدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية، للمؤتمر العربي العام، التي ستتولى صوغ المشروعات لتحقيق الوحدة العربية.

اجتمعت اللجنة التحضيرية بالإسكندرية، في 25 أيلول/سبتمبر 1944، بحضور مندوبين عن مصر وسورية ولبنان والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن وعن عرب فلسطين، وعقدت ثماني جلسات متوالية.

استبعد المجتمعون، منذ البداية، فكرة الحكومة المركزية ومشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب، بعد مناقشات مطوَّلة. وانحصر النقاش في اقتراح **نوري السعيد**، بتكوين مجلس اتحاد، له سلطة تنفيذية، أو تكوين مجلس اتحاد لا تنفذ قراراته إلاّ الدول التي توافق عليها.

وشرح نجيب الهلالي، من الوفد المصري، الرأي بهاتين الصيغتين من التعاون فقال: «إن هناك من يفضل الصورة الثانية على الصورة الأولى، وهؤلاء يبنون رأيهم على أنَّ في الصورة الأولى افتئاتاً على سيادة الدولة التي لا تقبل القرارات، لأنها ترغم على اتخاذ خطوة لا ترضيها. وأن الإجماع منعقد على تكوين هيئة للأمم العربية، والخلاف هو هل يكون رأي هذه الهيئة ملزماً أو غير ملزم؟. فإذا اجتمعت مثلاً سبع دول، خمس منها توافق على رأي والدولتان الأخريان لا تخالفا هذا الرأي لأنه ضار بهما، فهل يجب أن تلزم

هاتان الدولتان بتنفيذ القرار أم لا ؟». وتدخل مصطفى النحاس، فأكّد أنَّ فكرة اتحاد عربي له سلطة تنفيذية وقراراته ملزمة أمر يستبعده الجميع للأسباب نفسها، التي أدت إلى استبعاد فكرة الحكومة المركزية. وأنه لا يبقى بعد ذلك إلاّ الرأي القائل بتكوين اتحاد، لا تكون قراراته ملزمة، إلاّ لمن يقبلها.

وتبيَّن من المناقشات أنَّ لدى الوفد المصري مشروعاً متكاملاً عن الجامعة العربية، وأنَّ الدبلوماسيين والخبراء المصريين يتجهون في صيغهم نحو إنشاء منظمة إقليمية تقوم على أساس التعاون والتنسيق، لا على أساس الالتزام بخط سياسي قومي عربي. وأعطى الوفد هذه المنظمة اسم «الجامعة العربية»، لتكون مقبولة لدى الرأي العام العربي المتعطش للوحدة. وأثارت كلمة «جامعة» جدلاً طويلاً بين الوفود العربية.

وترجع هذه التسمية التي تحملها المنظمة إلى الاقتراح الذي تقدمت به مصر إلى اللجنة التحضيرية في 2 تشرين الأول/أكتوبر 1944، تدعو فيه إلى: «تأليف جامعة الدول العربية من الدول التي تقبل الأفضل لها». وكانت هناك عدة اقتراحات أخرى قُدمت إلى اللجنة التحضيرية، مثل اقتراح سوري بتسميتها «التحالف العربي»، وآخر عراقي بتسميتها «الاتحاد العربي». أمّا الوفد المصري فقد رأى أنَّ اسم «الجامعة العربية» أكثر ملائمة للتنظيم العربي لأسباب متعددة، منها:

1 - يتفق هذا الاسم مع المصطلحات اللغوية والسياسية العربية، لأن كلمة «الجامعة» تفيد الرأي أو النظام، الذي يربط بين الأفراد والجماعات. ولأنها في الشريعة الإسلامية تعني جماعة المؤمنين، وقد يقابل اصطلاح

الأمة. وتفيد كذلك الاتفاق[1].

2 - كما أنَّ هذا الاسم يتميز بإزالة الغموض وسوء الفهم المتولِّدين عن كل من اسم (التحالف) و(الاتحاد). فالاسم الأول يعني الاقتصار على الروابط العارضة، الأمر الذي لا يتفق مع حقيقة العلاقات العربية التي ترجع إلى عدة قرون، فالأمر إذن لا يتعلق بالبحث عن إنشاء هذه الروابط، ولكن يتعلق بإنشاء جهاز دائم يرعى هذه الروابط ويدعمها. أمّا الاسم الثاني (الاتحاد) فلا يتفق مع حقيقة الروابط والعلاقات المراد صياغة ميثاق المنظمة على أساسها. ولا تعبر عن حقيقة الاختصاص راغبة في التنازل عن أي من مظاهر سيادتها السياسية والاقتصادية لهذه المنظمة.

وأخيراً وافق المجتمعون على اسم الجامعة بعد تنقيحه من «الجامعة العربية» إلى «جامعة الدول العربية»، وأصدر ممثلو الحكومات العربية، الذين حضروا اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالإسكندرية، في نهاية هذه الاجتماعات، بروتوكولاً، عرف باسم «بروتوكول الإسكندرية»، يسجل اتفاقهم على إنشاء «جامعة للدول العربية».

حدثت مناقشات عامة داخل اللجنة التحضيرية حول الصيغة التي قدمها مصطفى النحاس، ونوقشت صلاحيات مجلس الجامعة، واتفق في النهاية أن يتضمن ميثاق الجامعة العربية النقاط التالية:

---

(1) وأيضاً فإن العرب - كما قال نجيب الهلالي، عضو الوفد المصري، وهو يشرح أسباب تفضيله لاسم الجامعة - يستعملون كلمة جامعة لأداء معاني الارتباط الوثيق، فيقولون (الصلاة جامعة)، (اجتماع الناس حول من يحمل اللواء)، (ويد الله مع الجماعة) ... الخ.

1 - الاعتراف بسيادة واستقلال الدول الأعضاء بحدودها القائمة فعلاً.

2 - الاعتراف بالمساواة التامة بين الدول الأعضاء كبيرها وصغيرها.

3 - الاعتراف لكل دولة بحق إبرام المعاهدات والاتفاقات مع غيرها من الدول العربية أو غير العربية بشرط ألا تتعارض مع أحكام وميثاق الجامعة.

4 - ليس ثمَّة إلزام واضح لإتباع سياسة خارجية موحدة.

5 - عدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات والخلافات التي قد تنشب بين الدول الأعضاء، وتشمل القوة فرض القيود الاقتصادية أو حشد الجيوش على الحدود.

6 - يقوم مجلس الجامعة بالوساطة بين الدول الأعضاء بناء على طلبها.

وقد تحفّظت المملكة العربية السعودية واليمن على التعاون السياسي بين الدول العربية. وانتهى الأمر إلى تشكيل لجنة فرعية للصياغة، تأخذ في الحسبان الملاحظات التي أبدتها الوفود العربية، وقد اعتمدت لجنة الصياغة المشروع المصري، من دون إدخال أي تعديلات جوهرية عليه، سوى إضافة عبارة واحدة وهي: «لا يجوز في أي حال إتباع سياسة خارجية تضرُّ بسياسة جامعة الدول العربية أو أي دولة منها».

ووافق المجتمعون على قبول اقتراح مقدم من الوفد السوري،

بإصدار تصريح يتضمن اعتراف الدول العربية باستقلال لبنان بحدوده الراهنة، وقدّم الوفد المصري بياناً متكاملاً عن القضية الفلسطينية، بعد انتهاء مندوب عرب فلسطين، موسى العلمي، من عرضه لتطور القضية الفلسطينية. وأشتمل البيان المصري على دعوة الحكومة البريطانية إلى تنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض البريطاني عام 1939.

وقّع البروتوكول رؤساء الوفود العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية، في 7 تشرين أول/أكتوبر 1944، بإدارة جامعة فاروق الأول بالإسكندرية (جامعة الإسكندرية حالياً). ولم يتخلف عن التوقيع سوى وفدي المملكة العربية السعودية واليمن، (لعرض القرارات المذكورة على الملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى حميد الدين). وقد وقّعت المملكة العربية السعودية البروتوكول في 3 كانون الثاني/يناير 1945، تلتها اليمن في 5 شباط/فبراير من العام نفسه. ولم يعترض على ما جاء في هذه الوثائق سوى لبنان. فعند مناقشتها في اجتماع ضم رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، اعترض رئيس الجمهورية على الفقرة القائلة «بأنه لا يجوز في أية حال إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها». وتقرَّر أن يطلب الوفد اللبناني في اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية حذف هذه العبارة عند صوغ الميثاق النهائي.

والواقع أنَّ بروتوكول الإسكندرية كان مجرد بيان بالمبادئ التي ستنشأ عليها الجامعة، وتعبيراً صادقاً عن الحد الأدنى للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الذي يمكن للدول العربية مجتمعة على اختلاف نظمها السياسية واتجاهاتها أن تقبل به.

ثانياً: اللجنة الفرعية ومشروع الميثاق

على الرغم من التعديلات الوزارية التي طرأت على حكومات بعض الدول العربية الموقعة على بروتوكول الإسكندرية، فقد استمرت الجهود العربية المبذولة لتنفيذ ما أوصى به ذلك البروتوكول، وبخاصة ما يتعلق بإعداد النظام الأساسي لجامعة الدول العربية، الذي أقر البروتوكول تكوينه، أو ما عرف فيما بعد بميثاق الجامعة.

أنهت اللجنة السياسية الفرعية، التي أوصى بروتوكول الإسكندرية بتشكيلها بوزارة الخارجية المصرية، اجتماعاتها في الإسكندرية في 3 آذار/مارس سنة 1945، بعد أن عقدت ست عشرة جلسة، لإعداد النظام الأساسي للجامعة ولائحة عمل مجلسها.

وقد اشترك في أعمال هذه اللجنة التحضيرية للميثاق مندوبو الدول العربية الموقعة على بروتوكول الإسكندرية، وكذلك، مندوبا المملكة العربية السعودية واليمن.

وكانت المشكلة الوحيدة، التي اعترضت تشكيل اللجنة، اشتراك مندوب الأحزاب الفلسطينية في الأعمال التحضيرية. إذ أثار اشتراكه اعتراض بعض الأعضاء في اللجنة وعلى الخصوص مندوب لبنان. فقد رأي لبنان أنَّ عدم استقلال فلسطين يحول دون إسهام مندوب عنها في أعمال اللجنة الفرعية السياسية المؤلفة من مندوبين عن الدول العربية المستقلة، وكان هذا هو السبب الأساسي والوحيد لاعتراض لبنان على اشتراك مندوب فلسطين في أعمال اللجنة. وكان يؤيد هذا الرأي جميل مردم، وزير خارجية سورية وقتئذ. وانتهى الأمر بعد مناقشات واسعة إلى دعوة موسى العلمي، مندوب الأحزاب الفلسطينية الوطنية، إلى حضور جلسات اللجنة

التحضيرية للميثاق، بصفة مراقب، له حق الاشتراك في المناقشات دون حق الاقتراح والتصويت على القرارات. كنوع من التوفيق بين الآراء المؤيدة والمعارضة لاشتراكه في اللجنة، وآخذاً في الاعتبار القرار الخاص الذي تضمَّنه بروتوكول الإسكندرية، بخصوص قضية فلسطين.

وفي الجلسة الأولى للجنة الفرعية السياسية، عُرض عليها مشروعان لميثاق جامعة الدول العربية. **الأول:** قدَّمه الوفد العراقي باسم «**نوري السعيد**» رئيس وزراء العراق. **والثاني:** قدَّمه الوفد اللبناني باسم «هنري فرعون» وزير خارجية لبنان ورئيس وفدها. وإلى جانب هذين المشروعين تقدَّم الوفد السعودي ببعض المقترحات المكملة لهما.

وكان أمام أعضاء اللجنة الفرعية السياسية، «بروتوكول الإسكندرية»، والمبادئ التي أُقرت، وهي المبادئ التي وافق عليها ممثلو الحكومات العربية بالإسكندرية.

أمّا المشاريع والمقترحات الأخرى، فلقد جاءت مكمِّلة للبروتوكول، وبخاصة أنَّ البروتوكول كان قد حدَّد بوضوح ودقة طبيعة المبادئ، التي تقوم عليها جامعة الدول العربية، عندما لم يأخذ بفكرة أن تكون جامعة الدول العربية بمثابة سلطة أعلى من الدول الأعضاء، وأكد على أنَّ هذه الجامعة المقترحة تقوم على: «التعاون الاختياري بين الدول العربية الأعضاء لها، وعلى المساواة بينها، وتضمن احترام الاستقلال وسيادة الدول الأعضاء التي تنضم إليها».

وبعد ستة عشر اجتماعاً، أنهت اللجنة أعمالها، في 3 آذار/

مارس 1945، بعد أن أعدّت مشروعاً كاملاً لميثاق جامعة الدول العربية، وأصدرت اللجنة بياناً أعلنت فيه: «إن ممثلي الدول العربية المستقلة، وُفِّقوا إلى وضع مواد المشروع وتهيئتها لتعرض على اللجنة التحضيرية، التي تنظر فيها وتقرّها في اجتماعها في 17 آذار/مارس، على أن يعقبه اجتماع المؤتمر العربي، الذي يرجع إليه حق إقراره ميثاقاً لجامعة الدول العربية».

وفي قصر الزعفران، في القاهرة، اجتمعت اللجنة التحضيرية، في 17 آذار/مارس 1945، لإقرار ميثاق جامعة الدول العربية في صيغته النهائية. وقد راجعت اللجنة التحضيرية مشروع اللجنة الفرعية السياسية على هدى الاقتراحات والصياغات، لإخراج الميثاق وثيقة دولية وقانونية كاملة. وانتهت اللجنة التحضيرية من إعداد الميثاق، بعد إجراء بعض التنقيح على مشروع اللجنة الفرعية، في جلستها الثانية، في 19آذار/مارس 1945.

وجاء الميثاق نتيجة اقتراحات وملاحظات جميع أعضاء الوفود العربية المشتركة في الاجتماعات التحضيرية، سواء اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية، أو اللجنة التحضيرية العامة. وقد تألف **ميثاق الجامعة** من ديباجة وعشرين مادة، وثلاثة ملاحق خاصة.

1 - **الملحق الأول:** خاص بفلسطين. ويعلن فيه مجلس الجامعة توليه أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله حتى يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، نظراً إلى أنَّ وجود هذا البلد (فلسطين) واستقلاله الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى. وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة

لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة.

2 - **الملحق الثاني:** خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة. وفيه تحث الدول الأعضاء بالجامعة مجلسها على التعاون مع الدول غير الأعضاء، إلى أبعد مدى مستطاع، والعمل على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب.

3 - **الملحق الثالث:** فهو خاص بتعيين أول أمين عام للجامعة، وهو عبد الرحمن عزام، الوزير المفوض بوزارة الخارجية المصرية، لمدة سنتين.

وتضمَّنت المواد العشرون لميثاق الجامعة الأحكام الخاصة بالعضوية وأجهزة الجامعة، ومقرّها وحصانتها، وتعديل الميثاق. وقد عهد الميثاق إلى مجلس الجامعة، وضع النظم الداخلية الخاصة به وباللجان والأمانة العامة[1]. وبعد إقرار اللجنة التحضيرية لميثاق جامعة الدول العربية في صورته النهائية بثلاثة أيام فقط، وفي 22

(1) فقد أعد الأمين العام مشاريع تلك النظم، بعد أن استمد أحكامها من نظم عصبة الأمم وعرضها على المجلس. وقد أنشأ مجلس الجامعة، فعلاً، في دور انعقاده الثاني، من 31 تشرين أول/أكتوبر إلى 14 كانون أول/ديسمبر 1945، لجنة لمراجعة هذه المشروعات. وأعيد تشكيلها، مرة أخرى، في دور الاجتماع العادي الثالث، جلسة 25 آذار/مارس 1946، ليُمثل فيها جميع دول الجامعة. وانتهى الأمر بأن وافق المجلس على هذه المشروعات، بعد إدخال ما رُئِيَ إدخاله عليها من تعديلات، وأقرّ نظامه الداخلي، والنظام الداخلي للجان، في دورته العادية الثالثة بجلسته الخامسة المنعقدة في أول نيسان/إبريل 1946، ولائحة شؤون الموظفين، بالدورة نفسها في جلستها الحادية عشرة المنعقدة في 13 نيسان/إبريل 1946.

آذار/مارس 1945، اجتمع المؤتمر العربي العام بقصر الزعفران، في القاهرة، برئاسة محمود فهمي النقراشي، رئيس الوزراء المصري، ووقع مندوبو الوفود العربية باستثناء ممثلي المملكة العربية السعودية واليمن، ميثاق جامعة الدول العربية، الذي يُعدّ وثيقة ميلادها[1].

القسم الثالث

أهداف جامعة الدول العربية ومبادئها

تعتبر جامعة الدول العربية منظمة سياسية إقليمية. فهي منظمة سياسية، لطبيعة المبادئ والأهداف، التي أخذ بها ميثاقها، والغرض الأساس الذي أنشئت من أجله، والذي جعلها أداة للتعاون بين الدول العربية الأعضاء المنضمَّة لها. وهي أداة لدعم الروابط

(1) حضر جلسة التوقيع ممثل الأحزاب الفلسطينية، ولكنه لم يوقع الميثاق. وقد وقعت المملكة العربية السعودية فيما بعد النسخة الأصلية المؤرخة في 22 آذار/مارس 1945. أمّا اليمن، فقد وقعت صورة طبق الأصل من الميثاق في 5 أيار/مايو 1945، وكان التوقيع في صنعاء عاصمة المملكة اليمنية. وقبل أن ينتهي عام على توقيع الميثاق بالقاهرة، كانت حكومات الدول العربية قد انتهت من التصديق عليه، وإيداع وثائق تصديقه في الأمانة العامة بالترتيب التالي: شرق الأردن في 10 نيسان/إبريل 1945، ومصر في 12 نيسان/إبريل 1945، والمملكة العربية السعودية في 16 نيسان/إبريل 1945، والعراق في 25 نيسان/إبريل 1945، ولبنان في 16 أيار/مايو 1945، واليمن في 5 أيار/مايو 1945، وسورية في 9 شباط/فبراير 1946. وهكذا، أصبح الميثاق نافذ المفعول ابتداء من 11 مايو 1945، وهو اليوم السادس عشر بعد إيداع العراق (رابع دولة) وثائق تصديقها عليه بالأمانة العامة للجامعة. وذلك وفقاً لما جاء في المادة العشرين من الميثاق. غير أن مجلس الجامعة أصدر قراراً في 30 آذار/مارس 1946، بأن يكون يوم 22 آذار/مارس من كل عام، وهو يوم توقيع الميثاق، يوماً قومياً يوم الجامعة ويوصى البلاد العربية بالاحتفال به بالطريقة التي تراها كل منها.

التاريخية المختلفة، التي تربط هذه الدول بعضها ببعضها الأخر، آخذاً في الاعتبار احترام سيادة الدول العربية الأعضاء فيها.

وهذه الأداة للتعاون بين البلاد العربية التي وافق ممثلوها على إنشائها عام 1945، هي أداة اختيارية للتعاون، ويصبح التعاون باستخدامها ممكناً في القضايا التي يجمع عليها الأعضاء، ومتعذراً فيما عدا ذلك، لأن جامعة الدول العربية لا تتمتع بسلطة إلزامية فوق الأعضاء، وإنما هي بمثابة رابطة اتحادية اختيارية، لا تنتقص من سياسات الدول الأعضاء واستقلالها ويجتمع في رحابها شمل البلاد العربية المختلفة.

غير أنَّ هذه السمة الاختيارية للرابطة أو للتعاون، الذي تبتغيه بين أعضائها، لا ينتقص من الصفة السياسية للجامعة، وهي التي تتمثل في مبادئها وأهدافها. وهي مبادئ وأهداف أقرّها ميثاق جامعة الدول العربية. وأشير إليها في بروتوكول الإسكندرية.

كما أنَّ هذه الجامعة العربية تُعد أيضاً منظمة إقليمية، باعتبارها لا تضم غير دول من مجموعة إقليمية واحدة من العالم، هي المجموعة العربية: مثلها في ذلك مثل العديد من المنظمات والهيئات الإقليمية، التي تكوّنت في العالم نتيجة لتزايد الاتجاه العالمي نحو التكتّل والاندماج.

ورغم أنَّ مفهوم المنظمة الإقليمية لم يتضح فعلياً، أو يستقر في صورة محدَّدة في الفقه الدولي، إلا بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة، عندما أشار في الفصل الثامن من ميثاقها إلى هذا المفهوم. ومع ذلك، فإنَّ ثمَّة فريقاً كبيراً من الباحثين والدارسين قد أقرَّ بأنَّ جامعة الدول العربية منظمة إقليمية، لانطباق شروط التنظيم

الدولي الإقليمي، التي يحددها ميثاق الأمم المتحدة عليها. فهذه الشروط تتركز في أن يكون هدف المنظمة الإقليمية هو (المحافظة على السلم والتعاون الإقليمي والاجتماعي)، وأن يتوافر لها (عنصر التنظيم الداخلي) باعتبارها منظمة دائمة، وأن تكون عضويتها مفتوحة لمجموعة من الدول، التي تربط بينها الوحدة الجغرافية، والتعاون المؤسس على الجوار، ووحدة المصالح والأهداف، بصورة تحملها على التفكير في الدفاع عن مصيرها المشترك في صورة المحافظة على السلم والأمن في المنطقة التي توجد فيها هذه الدول، وتقوية أواصر التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بينها. من هنا صارت جامعة الدول العربية منظمة إقليمية بمفهوم ميثاق منظمة الأمم المتحدة. ويؤكد ذلك النظر في أهداف ومبادئ الجامعة، التي لا تخرج عن المبادئ والأهداف، التي يحددها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية.

أولاً: أهداف الجامعة

أنشئت جامعة الدول العربية، بهدف الدفاع عن مصالح الدول العربية الأعضاء بها من ناحية، وللدفاع عن مصالح كل المجتمع العربي من ناحية أخرى، وهذا هو الجوهر الأساسي لأهداف المنظمة العربية، أو الغرض الأساسي من بين مختلف أغراضها، والذي تتفرع عنه بقية الأهداف والأغراض الأخرى.

ويمكن لنا أن نتبيّن أهداف الجامعة من نصوص وثائقها: فالوثيقة الأولى - وهي بروتوكول الإسكندرية - تنص على أن: «تكون مهمة مجلس الجامعة مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات، وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها، وخططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها

وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة، وللنظر بشكل عام في شؤون البلاد العربية ومصالحها». وتنص أيضاً في موضع آخر: «ويتوسط المجلس في الخلاف، الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أي دولة أخرى لها أو غيرها». ومعنى ذلك أنه قد حدَّد أهدافاً للجامعة تدور حول ما يلي:

1 - توثيق الصلات بين البلاد العربية الأعضاء في الجامعة، ودعم التعاون في مختلف المجالات بينها، والاهتمام بالتنسيق بين خططها السياسية.

2 - صيانة استقلال وسيادة هذه الدول الأعضاء ودفع أي اعتداء عليها.

3 - المحافظة على السلام والأمن في المنطقة العربية، وتصفية كل خلاف قد يؤدي إلى وقوع حرب بين الدول العربية الأعضاء بها أو حتى غير الأعضاء.

4 - النظر بشكل عام في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

أما الوثيقة الثانية للجامعة العربية - وهي الميثاق - فتشير بوضوح أكثر إلى أهداف الجامعة وأغراضها.

ومقدمة هذا الميثاق تُجْمل هذه الأهداف في: «العمل على دعم الروابط بين الدول العربية، وتوطيدها، وتوجيه جهود تلك البلاد إلى ما فيه خير البلاد قاطبة، وصلاح أحوالها، وتأمين مستقبلها، وتحقيق أمانيها وآمالها».

ثم تأتي المادة الثانية من الميثاق وتحدِّد هذه الأهداف مفصلة،

وتميزها في نوعين من الأهداف أو الأغراض:

1 - **الأغـراض السيـاسيـة:** وهـي التـي تحـددهـا الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الجامعة، وتنص على: «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية».

2 - **الأغـراض غير السياسية:** وهـي متنوعة، وتحددها أيضاً المادة الثانية في فقرتها الثانية، التي تنص على: «كذلك من أغراضها - أي الجامعة العربية - تعاون الدول المشتركة فيما بينها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية:

أ - الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري، والجمارك، والعمل، وأمور الزراعة والصناعة.

ب - شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

ج - الشؤون الثقافية.

د - شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

هـ - الشؤون الاجتماعية.

و - الشؤون الصحية.

وقد نصَّ الميثاق أيضاً في مادته الرابعة على أنَّ: «تؤلف لكل من هذه الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة، تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون، ومداه، وصياغتها في شكل مشروعات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة». أي أن هذه اللجان تشكل وتعمل تحت إشراف مجلس الجامعة وبمعاونة الأمانة العامة. وعموماً، فإنه يمكن من خلال بروتوكول الإسكندرية وميثاق جامعة الدول العربية، تمييز أهداف جامعة الدول العربية إلى: السعي نحو تحقيق مزيد من الوحدة بين الدول العربية الأعضاء بها وغير الأعضاء. وصيانة استقلال الدول الأعضاء. المحافظة على السلام والأمن العربي. وتحقيق التعاون العربي وتوطيده في شتى المجالات السياسية وغير السياسية (اقتصادية - اجتماعية - ثقافية...). والتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية. والنظر بصفة عامة في شؤون ومصالح المجتمع العربي. وتتضح أهداف جامعة الدول العربية من نصوص وثائقها في الآتي:

(1) تحقيق الوحدة بين الدول العربية

كانت الدعوة إلى إقامة نوع من الوحدة أو الاتحاد بين الدول العربية أوثق من مجرد هيئة أو تنظيم للتعاون الاختياري بينها، وهو أحد الاتجاهات الأساسية، التي برزت أثناء المباحثات التمهيدية الثنائية، والأعمال التحضيرية، التي تلتها وساهمت في التحضير والإعداد لإنشاء الجامعة العربية.

فقد طالب فريق من الحكومات العربية في هذه المباحثات التمهيدية، والأعمال التحضيرية، بإقامة شكل من الوحدة، أو الاتحاد بين الدول العربية، يتميّز بوجود حكومة أو سلطة مركزية يمكنها

فرض إرادتها على الدول العربية الأعضاء بها، وتوحيد سياساتها في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، سواء كان هذا الشكل الوحدوي المرغوب فيه اتحاداً فيدرالياً يزداد فيه شأن ونفوذ هذه السلطة المركزية، أو مجرد اتحاد كونفدرالي يقل فيه شأن هذه السلطة، ولكن لا ينفي وجودها.

وبرغم أنه كان لأصحاب هذا الاتجاه أسبابهم الخاصة، التي تفسِّر حماستهم لهذا النوع من الوحدة. فهذه الوحدة تنسجم عمليا مع الروابط التاريخية، والصلات الجغرافية، التي تتشارك فيها هذه الدول، إلا أنَّ أغلبية الحكومات العربية، فضّلت إنشاء الجامعة بهذه الصورة، التي قامت عليها فعلاً، لأنها لم توافق على التنازل عن سيادتها واستقلالها لأية سلطة مركزية عربية تقوم فوقها. لذلك انتهت المباحثات إلى الموافقة على هيئة للتعاون الاختياري بين الدول العربية.

ولقد تمَّ التعبير عن هذا الهدف في أول وثيقة للجامعة، وهو بروتوكول الإسكندرية في البند الثالث منه، «تدعيم الروابط العربية في المستقبل». ولقد طرأت على جامعة الدول العربية منذ إنشائها تطورات جاءت لتؤكد هذا الهدف بوصفه أحد أهدافها، وكان جوهر هذه التطورات هو تقوية الروابط القانونية، التي تربط دول الجامعة، وبصفة خاصة في شؤون الدفاع والاقتصاد[1].

(1) ففي عام 1950، وَقَّعَتْ خمس دول أعضاء في الجامعة، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لدول الجامعة. وانضمت لها فيما بعد عدة دول أخرى. وبعدها أبرمت عدة اتفاقات لدعم التعاون ولتحقيق مزيد من التنسيق بين الدول الأعضاء، ومن هذه الاتفاقات: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري. التعريفة الجمركية الموحدة. إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي. اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

(2) استقلال الدولة الأعضاء

ورد هذا الهدف في المادة الثانية من مقدمة الميثاق. والغرض منه، تنسيق المواقف، والسياسات العربية، أمام المشكلات الدولية، والمجتمع الدولي وتعاونها وتضامنها داخل الجامعة وخارجها، حتى يؤدي إلى دعم استقلالها في مواجهة الأطماع الأجنبية.

غير أنَّ هذا الهدف كان له في ذهن الحكومات العربية، التي أنشأت هذه الجامعة، معنى مزدوج: فمن جانب، كان الهدف يعني صيانة استقلال الدول الأعضاء بالجامعة من أي محاولة استعمارية للنيل من هذا الاستقلال، سواء كانت هذه المحاولة مجرد تدخل في شؤونها الداخلية، أو وصلت إلى درجة العدوان العسكري السافر.

ولقد كانت الدول العربية الأعضاء بالجامعة في حاجة لوضوح مثل هذا الهدف للتنظيم، الذي وافقت على إنشائه، فهي عند إنشاء الجامعة كانت وما برحت تسعى لاستكمال مقومات استقلالها، وتحاول أن تتخلص من مختلف مظاهر سيطرة التبعية الأجنبية، بمختلف صورها، السياسية والاقتصادية، ولذلك، كان هذا الهدف ماثلاً في الأذهان بوصفه أحد الأهداف السياسية للجامعة عند إنشائها.

ومن جانب آخر، كان الهدف يعني ألاّ ترتب عضوية التنظيم العربي الوليد أي التزامات، من شأنها أن تنتقص من سيادة واستقلال هذه الدول العربية الأعضاء به.

وهذا ما جعل عدداً من ممثلي الحكومات العربية يرفضون فكرة أن تستبدل جامعة الدول العربية بشكل وحدوي آخر تكون له سلطة مركزية تفرض إرادتها على الدول الأعضاء بها، باعتباره أمر

من شأنه الانتقاص من سيادة الدول الأعضاء واستقلالها. ولذلك، رفضت أثناء المباحثات الثنائية والأعمال التحضيرية للجامعة إنشاء اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي بين الدول العربية. وانتهى الأمر إلى إنشاء رابطة للتعاون الاختياري بين الدول وهي جامعة الدول العربية، تقوم على أساس المحافظة الكاملة على سيادة أعضائها. بل عندما استقر الأمر على تكوين هذه الهيئة للتعاون الاختياري بين الدول العربية الأعضاء، كان ثمَّة اهتمام واضح من فريق من ممثلي الحكومات العربية وقتها واستمر بعدها، بألاّ يرد في النظام الأساسي لهذه الهيئة أي نص قد ينتقص من سيادة الدول الأعضاء[1].

ومن هنا جاءت قرارات الجامعة، نتيجة لغلبة هذا الاتجاه أثناء مناقشات التأسيس، لا تلزم إلاّ الدول التي توافق عليها فقط، ولا تصبح لها قوة تنفيذية إلاّ إذا اتخذت الدول، التي توافق عليها، الإجراءات التشريعية أو الدستورية اللازمة لتنفيذها.

كما اهتم الفريق الذي لا يريد للجامعة أية قوة إلزامية إجبارية، برفض فكرة التحكيم الإجباري خوفاً من أن يرتّب ذلك على الدول الأعضاء أي التزامات لا توافق عليها، وهو ما ينتقص من سيادتها واستقلالها. ولم تفلح في ذلك الأمر اعتراضات الفريق الآخر، وعلى رأسه مصر، كما لم تفلح حتى الآن المحاولات المتكررة لتعديل ميثاق الجامعة، التي تطالب بفكرة إضافة التحكيم الإجباري وجعله واحداً

(1) لذلك اهتم هذا الفريق – وعلى رأسه نوري السعيد، رئيس وزراء العراق وقتها – بالدفاع عن قاعدة الإجماع في التصويت على القرارات داخل مجلس الجامعة ولجانها المختلفة، والرفض أيضاً لقاعدة الأغلبية، حتى عندما تطرق الأمر إلى مسألة (رد الاعتداء الخارجي)، لم يتخل هذا الفريق عن حماسته لقاعدة الإجماع، وحماسته ضد قاعدة الأغلبية، خشية أن تلتزم أي دولة عضو من أعضاء الجامعة بأي قرارات للجامعة لا توافق هي عليها، أو بالأصح تضطر لذلك.

من الاختصاصات لجامعة الدول العربية، لفض المنازعات، التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء بها[1].

وكان وراء ذلك كله اهتمام واضح بأن تكون جامعة الدول العربية بمثابة هيئة للتعاون الاختياري بين الدول الأعضاء بها، تقوم بتقوية الروابط الوثيقة ودعم التعاون بينها في مختلف المجالات، على أساس (احترام سيادة هذه الدول واستقلالها) كما نصَّ ميثاق الجامعة نفسه. لذا، كان هدف الجامعة، الذي يدور حول صيانة استقلال الدول الأعضاء بها كالتالي:

I - صيانة استقلال الدول الأعضاء في مواجهة أي محاولة استعمارية أو خارجية للنيل من هذا الاستقلال.

II - صيانة هذا الاستقلال والسيادة داخل الجامعة نفسها وفي مواجهتها، حتى لا يصير لهذه الجامعة سلطة تفرض إرادتها على هذه الدول.

(3) حفظ الأمن والسلم العربيين

فرضت المادتان الخامسة والسادسة، على الدول الأعضاء في الجامعة، عدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات الناشئة بينها، وأوجبت اللجوء إلى مجلس الجامعة، لعرض النزاع، وفض الخلاف القائم بينها إمّا بالتحكيم أو بالوساطة. لذا، فرض ميثاق الجامعة على الدول الأعضاء، بعض الواجبات وأهما:

1 - عدم لجوء الدول العربية، الأعضاء بالجامعة، إلى القوة

(1) راجع بهذا الصدد خليل حسين، إصلاح الجامعة العربية، مقابلة صحفية منشورة في محلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 132.

لفض المنازعات، التي تنشأ بينها. وعلى الرغم من أنَّ ميثاق الجامعة سابق في إبرامه على ميثاق هيئة الأمم المتحدة، فإنه لم يخرج على الحكم نفسه، الذي أخذ به فيما بعد ميثاق المنظمة الدولية. وكان ميثاق الجامعة العربية يتماشى في ذلك مع إدراك الأخطار، التي برزت في المجتمع الدولي آنذاك، والتي نادت بنبذ وتحريم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات أياً كان سببها، خاصة أنَّ المجتمع الدولي كان خارجاً من حرب طاحنة شملت أغلب أجزائه، ومعظم دوله، وخلفت لشعوبه دماراً رهيباً.

2 - أن يقوم المجلس بالتدخل في كل خلاف يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وأخرى عضو فيها أو غيره، للتوفيق بينهما، والوصول إلى نوع من التسوية السلمية. غير أنَّ هذا التدخل ظلَّ محكوماً بعدة ضوابط، تبدأ بضرورة لجوء الأطراف المتنازعة إلى الجامعة، وتنتهي بأن قرارات المجلس في حالة الوساطة لا تتصف بالإلزام. بمعنى أنه في حالة نزاع ينشأ بين دول الجامعة، أو بين دولة من دولها وأخرى خارجها، لا يحق لمجلس الجامعة التدخّل بالوساطة والتوفيق بينها إلاّ إذا طلبت هذه الدول نفسها ذلك من مجلس الجامعة، كما أنَّ قرارات المجلس في حالة الوساطة، حتى إذا طلبت منه الأطراف المتنازعة التدخل، ليست ملزمة لهذه الأطراف إلاّ إذا وافقت عليها. أي أنَّ قبول قرارات المجلس في حالة الوساطة هو شرط تنفيذ هذه القرارات من قبل الأطراف المتنازعة.

3 - احترام كل دولة من الدول الأعضاء نظم الحكم القائمة في دول الجامعة الأخرى، واعتباره حقا من حقوقها، والتعهد بعدم القيام بأي عمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها. فإن إباحة تدخل أي عضو في الجامعة في الشؤون الداخلية للأعضاء الآخرين يتناقض مع إمكانية المحافظة على السلام والأمن العربيين. ولأهمية هذا الواجب أفرد ميثاق الجامعة مادة كاملة خاصة به، هي المادة الثامنة منه، والخلاصة أنَّ ميثاق الجامعة العربية عدّ (المحافظة على الأمن والسلام العربيين) أحد أهداف الجامعة. لذلك، اهتم بوضع نظام الأمن وقمع العدوان لتحقيق هذا الهدف، غير أنه قام على الفكرة نفسها، وهي فكرة (التعاون الاختياري)، أي أنه كان نظاماً اختيارياً للأمن وقمع العدوان، ويتضح ذلك عندما لم يحدّد هذا النظام مدلول أو مفهوم العدوان وترك المسألة تقديرية لمجلس الجامعة، وعندما لم يحدد التدابير، التي يمكن أن تتخذ لقمع العدوان، ولم ينشئ الأداة المنفذة له، تُرك الأمر هنا أيضاً لمجلس الجامعة يتصرف في كل حالة على حدة. كما أنه، في البداية، لا يتدخل إلاّ بالإجماع إذا لجأت إليه الدولة التي وقع عليها العدوان. وإذا تدخل لا يصدر قراراته إلاّ بالإجماع. وهي، أخيراً، قرارات ليست ملزمة ولا نافذة، ولكن تنفيذها مرهون بقبول الأطراف المتنازعة أساساً[1].

(1) وقد حدث نوع من التعديل لذلك النظام فيما بعد بقيام معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في حزيران/يونيو 1950، إذ قررت تلك المعاهدة اتخاذ تدابير ووسائل - بما في ذلك القوة المسلحة - لرد أي اعتداء يقع على دولة من الدول الأعضاء، كما أُخذ في تلك المعاهدة بقاعدة الأغلبية (أغلبية الثلثين)، إلاّ أنها تركت الاختصاص النهائي في حفظ السلام لمجلس الأمن، كما نصت على ذلك المادة الحادية عشر منها.

(4) تحقيق التعاون العربي وتوطيده

أفرد ميثاق الجامعة المادة الثانية، التي تنص على أن «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها». وبالإضافة إلى المجال السياسي حدّدت المادة الثانية عدة مجالات أخرى مختلفة للتعاون بين الدول العربية الأعضاء بالجامعة هي بترتيب ذكرها: «الشؤون الاقتصادية، وشؤون المواصلات، وشؤون الثقافة، وشؤون الجنسية والجوازات، والشؤون الاجتماعية، والشؤون الصحية».

ونصّت المادة الرابعة من الميثاق على «إنشاء لجنة فنية خاصة لكل من هذه الشؤون تمثل الدول المشتركة في الجامعة، تتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة».

يُستخلص من ذلك، أنَّ الميثاق لم يكتف فقط بالإشارة إلى ضرورة التعاون العربي، إنما حدد بالتفصيل أوجه هذا التعاون تأكيداً لأهميته، وميّز بين التعاون السياسي، والتعاون في المجالات الأخرى.

كما اهتم أيضاً بإيضاح وتحديد جوهر التعاون السياسي وقَصْرِه على التنسيق بين الخطط السياسية الخارجية للدول العربية، بينما ترك الأوضاع السياسية الداخلية من شأن كل منها، واهتم بالنص في مادته السابعة على أنَّ «قرارات مجلس الجامعة تنفذ في كل دولة وفقا لنظمها السياسية»، بل وحَظّرَ على أية دولة أخرى من الدول الأعضاء في الجامعة، التدخل لتغيير هذه الأوضاع

بأية صورة.

واهتم الميثاق أيضاً بسرد مجالات التعاون الأخرى بالتفصيل في مادته الثانية. وقرَّر في مادته الرابعة أيضاً إنشاء لجان لتنظيم التعاون العربي في هذه المجالات.

ولم يقتصر اهتمام ميثاق جامعة الدول العربية، عند إنشائها، على تنمية التعاون بين الدول الأعضاء فيها فقط، لكنه أهتم أيضاً بتنمية التعاون بين شعوب البلاد العربية التي لم تستقل بعد، ولم تتمكن من الانضمام إليها، خاصة أنها اعتبرت نفسها كما جاء في مقدمة ميثاقها، رمزاً لوحدة العالم العربي بأجمعه، واستجابة للرأي العام في جميع الأقطار العربية.

لذا، نصَّ الميثاق في مادته الثانية على، واجب النظر في شؤون المجتمع العربي كله ورعاية مصالحه، وأصبح هذا الواجب هدفاً من أهداف الجامعة، وهذا النص يتحدد معناه في الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في الجامعة، الذي جعل من واجبات الجامعة، رعاية أماني الدول غير الأعضاء بها، والعمل على تحقيق هذه الأماني، وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب. وأماني هذه الدول كانت نيل الاستقلال. فقد كان استمرار الاحتلال والسيطرة الاستعمارية المفروضة عليها بمثابة تهديد لاستقلال الدول الأخرى التي تمكّنت من الحصول على هذا الاستقلال، وبمثابة انتقاص من قدر الوحدة العربية. وبعد أن انضمت هذه الدول إلى الجامعة العربية، على إثر إعلان استقلالها السياسي، كان من الضروري أن يتضاعف اهتمام الجامعة بالتعاون معها .

(5) التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية

جاء في المادة الثالثة من الميثاق، أنَّ من مهمّات مجلس الجامعة «تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية، التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية».

وعلى الرغم من أنَّ الجامعة قد ولدت قبل إنشاء هيئة الأمم المتحدة ببضعة شهور، إلاّ أنَّ ميثاقها اهتم بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية، التي قد تنشأ في المستقبل كأحد الأهداف للجامعة. لذلك، اهتم ميثاقها بإقرار التعاون معها، عندما يتم إنشاؤها، والتعاون مع غيرها من المنظمات العالمية، التي قد تنشأ هي الأخرى فيما بعد بغرض كفالة الأمن والسلام في العالم.

وقد أبرمت الجامعة لهذا الغرض اتفاقاً مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية (اليونيسكو) في 26 تشرين الثاني/نوفمبر1957، وثلاث اتفاقيات أخرى لاحقة، في عامي 1961 و1963، وكذلك اتفاقاً مع منظمة العمل الدولية في 26 أيار/مايو 1958، واتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة في 30 أيار/مايو 1960، واتفاقية مع منظمة الصحة العالمية في 22 آب/أغسطس 1961، واتفاقاً مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في 23 شباط/فبراير 1961، واتفاقاً مع اتحاد البريد العالمي في 4 أيلول/سبتمبر 1961، كما عقدت الجامعة اتفاقاً مع منظمة الأمم المتحدة في عام 1961، عن طريق تبادل الرسائل بين أمين عام المنظمة، وأمين عام الجامعة، في شأن تنظيم الاتصال بين الجانبين للتشاور والعمل المشترك وتبادل المعلومات والوثائق بقصد تنمية التعاون بينهما في مختلف المجالات.

وعقدت الجامعة، كذلك، اتفاقاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1970، للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، كما تتبادل الجامعة التمثيل مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

(6) شؤون المجتمع العربي ومصالحه

عندما أنشأت الجامعة العربية لم تضم غير سبع دول عربية، وهي الدول العربية المستقلة وقتها، بينما بقيت الأقطار العربية الأخرى خارج نطاقها ولا تتمتع بعضويتها لأنها لم تكن قد حصلت على استقلالها السياسي بعد. لذلك كان من البديهي أن تهتم الجامعة عند إنشائها بشعوب هذه البلاد، التي لم تستقل بعد، ولم تتمكن من الانضمام إليها، لأنها - كما سبق أن ورد في ميثاقها تعتبر نفسها، رمزاً لوحدة العالم العربي بأجمعه.

والآن وبعد أن انضمت هذه الدول إلى الجامعة العربية بالفعل على أثر إعلان استقلالها السياسي، لم يعد لهذا الهدف، نفس المعنى السابق. وإنما صار معناه: «رعاية أماني الدول الأعضاء بالجامعة العربية والعمل على تحقيق هذه الأماني وتأمين مستقبلها».

ثانياً: مبادئ الجامعة

لم تصدر حكومات الدول، التي وافقت على إنشاء جامعة الدول العربية، إعلان مبادئ يتصدر ميثاقها، ويتضمن المبادئ، التي تعمل وفقاً لها الدول المشتركة في الجامعة، وتباشر الجامعة نشاطها، واختصاصاتها على أساسها، وذلك على غرار ما اسَتهلّتْ به الأمم المتحدة ميثاقها بالديباجة أو المقدمة، التي ذكرت فيها المبادئ، التي تهتدي بها الهيئة وأعضاؤها في سعيها لتحقيق أهداف وأغراض

الأمم المتحدة.

إلاّ أنَّ عدم وجود تصريح في صيغة نظرية في مستهل ميثاق الجامعة، لا يعني انتفاء وجود المبادئ، التي تستلهمها الجامعة العربية في ممارستها ومباشرة اختصاصاتها، كأي تنظيم إقليمي أو دولي. والجامعة العربية مثلها مثل أي تنظيم دولي لها من المبادئ مثل ما لها من أهداف أو أغراض تسعى لتحقيقها.

وإذا كان ميثاق الجامعة لم يتصدره إعلان بالمبادئ، فقد تضمنت ديباجة الميثاق والمواد (5) و (6) و(8)، المبادئ، التي تقوم عليها جامعة الدول العربية، وهي كما يلي: الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة. المساواة القانونية بين الدول الأعضاء. عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء الداخلية. فض المنازعات بالطرق السلمية. المساعدة المتبادلة.

1 - الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة

لم يذكر هذا المبدأ صراحة في الميثاق، حيث أعلن قيام جامعة الدول العربية قبل إنشاء الأمم المتحدة، ولذلك كان من البديهي أن يكتفي الميثاق بتوجيه عام حثَّ فيه الدول الأعضاء على التعاون مع أي هيئات دولية قد تُقام مستقبلاً، وتسعى لحفظ الأمن والسلام الدوليين، خاصة أنَّ مشاورات إنشاء الأمم المتحدة كانت دائرة أثناء إعلان قيام الجامعة العربية، وجاء هذا التوجيه في المادة الثالثة، التي تنص على: «تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية، التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية».

بيد أنه يمكن استخلاص هذا المبدأ الذي لم يذكر صراحة في

ميثاق الجامعة، من خلال نشاط الجامعة وممارساتها لاختصاصاتها، ومن خلال تطور علاقاتها بالمنظمة الدولية أيضاً.

فبعد خمس سنوات من إعلان قيام جامعة الدول العربية، يتم تدارك هذا النقص في ميثاقها بخصوص «مبدأ الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة» بالإشارة الواضحة إليه في نصوص معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، التي وقعتها الدول العربية الأعضاء بالجامعة في عام 1950.

فهذه المعاهدة تقول في مقدمتها: «إنَّ الدول العربية قد وافقت على عقد هذه المعاهدة، استجابة لرغبة شعوبها - أي شعوب الجامعة - في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقا لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافها».

كما تأتي المادة الثانية منها لتنص على: «وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء، وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات».

ويتزايد وضوح معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في إعلان التزام الدول العربية أو دول الجامعة الموقعة على هذه المعاهدة بمبادئ الأمم المتحدة، عندما تذكر المادة الحادية عشرة أنه: «ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة، أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسؤوليات، التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام

والأمن الدولي».

وهكذا، جاء الإعلان لهذا المبدأ واضحاً، ثم كانت تطورات العلاقة بين الجامعة العربية والمنظمة الدولية، تأكيداً عملياً لهذا الإعلان النظري. فلقد دأب الأمين العام للجامعة العربية باستمرار منذ توقيع هذه المعاهدة على الاشتراك شخصيا في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان ذلك إثر تكليف من الجمعية العمومية للأمين العام للأمم المتحدة بدعوة الأمين العام للجامعة العربية لحضور دوراتها في عام 1950.

كما اهتمت الجامعة العربية بالاحتفاظ بتمثيل دائم لها لدى الأمم المتحدة. وامتد هذا الاهتمام أيضاً ليشمل المشاورات والمعلومات والوثائق والتمثيل ووسائل الاتصال، ولذلك قامت الجامعة بإنشاء مكتب اتصال برئاسة الأمين المساعد للجامعة للشؤون السياسية، وعضوية سائر مديري الإدارات، التي تتكون منها الأمانة العامة للجامعة، وهدف هذا المكتب هو تنظيم الاتصال بين المنظمة الدولية والجامعة العربية والإشراف عليه.

2 - المساواة القانونية بين الدول الأعضاء

جامعة الدول العربية منظمة إقليمية، ذات طابع سياسي وشخصية قانونية مستقلة، تضم دولاً مستقلة، ذات سيادة متساوية، قائمة على أساس التعاون الاختياري، وليست سلطة سياسية لها اختصاصات تعلو حكومات الدول الأعضاء.

لذلك، فإن كل الدول الأعضاء تتمتع في مجلس الجامعة ولجانها وفروعها بحقوق متساوية، ولكل منها صوت واحد، ورئاسة مجلس الجامعة حق لكل دولة عضو، تمارسه بالتناوب مع غيرها.

وقد نصّت الفقرة الأولى، في بروتوكول الإسكندرية على أن: «يكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية، تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة».

أمّا الميثاق فنصَّ بوضوح في مادته الثالثة على أن: «يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة فيها، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها». ويتمثل هذا المبدأ في عدة أمور منها:

أ - جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أعضاء في هيئاتها العاملة، سواء كان مجلس الجامعة أو لجانها المتخصصة.

ب - لكل دولة عضو في الجامعة صوت واحد مهما كبر شأنها أو كثر عدد ممثليها، سواء كان ذلك بالنسبة إلى مجلس، أو اللجان الفنية المتخصصة. كما نصّ النظام الداخلي في مادته السادسة، على أن: «لكل دولة عضو في الجامعة، أن تمثل بمندوب واحد أو أكثر، في كل لجنة، ويكون لها صوت واحد».

ت - جميع أصوات الأعضاء في الجامعة متساوية، ولها نفس الأهمية. ويظهر ذلك بوضوح في المسائل، التي وافق ميثاق الجامعة على اتخاذ قرارات فيها بالأغلبية وليس بالإجماع، مثلما يحدث في حالات إقرار ميزانية الجامعة وشؤون الموظفين، وتقرير فض أدوار الاجتماع وغيرها. فلم يمنح النظام الأساسي للجامعة أي حق لدولة أو أخرى للاعتراض على هذه القرارات. ولذلك، نلاحظ

خلو الميثاق من ذكر أي نص مخالف لمثل هذه المساواة في أهمية الأصوات. وفي هذا الشأن، تختلف الجامعة العربية عن هيئة الأمم المتحدة، التي مَيَّزَتْ الدول الكبرى على الدول الصغرى، عندما أعطت الأولى مزايا وحقوقاً لا تتمتع بها الأخيرة، مثل حق الاعتراض، على أي قرار يتخذه مجلس الأمن.

ث - رئاسة مجلس الجامعة حق لكل دولة عضو فيه، تتولاه بالتناوب، وهذا ما تنص عليه المادة الخامسة عشرة من الميثاق بوضوح: «ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل دور انعقاد عادي». وهذا تأكيد لمبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية. ولم يفرّق الميثاق في هذا الأمر بين دولة صغيرة وأخرى كبيرة، أو دولة مؤسسة للجامعة وأخرى انضمت فيما بعد إتمام مرحلة التأسيس.

كل هذه الحقائق السابقة لا تؤكد قيام جامعة الدول العربية على مبدأ المساواة القانونية بين الأعضاء فقط، بجانب المبادئ الأخرى، وإنما تقوم بترجمة هذا المبدأ عملياً.

3 - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء

تنص المادة الثامنة من الميثاق على أن: «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بألاّ تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام». وهكذا ترجمت هذا المبدأ، في واجبين أساسيين، يجب أن تلتزم بهما الدول الأعضاء جميعها وهما:

أ - وجوب احترام كل دولة عضو في الجامعة نظام الحكم القائم في بقية الدول الأعضاء فيها، باعتبار نظام الحكم حقاً من حقوق هذه الدول. وهذا الاحترام يعني أن تمتنع كل دولة عن الازدراء بنظم الحكم في بقية الدول الأعضاء، وعن التهجم على هذه النظم.

ب - التعهد بعدم القيام بأي عمل يستهدف الإطاحة بهذه النظم أو محاولة تغييرها. والميثاق لم يُحَرِّمْ العمل العسكري وحده، الذي يأخذ شكل الاعتداء، ولكنه حرَّم أي عمل يهدف إلى الإطاحة بهذه النظم، أو بأي منها، سواءً كان هذا العمل عدواناً عسكرياً أو تدبيرا لانقلابات عسكرية أو اقتصر العمل على مجرد التحريض السياسي والإعلامي، فكل هذه الأعمال حَظرت المادة الثامنة من الميثاق القيام بها عندما نصّت على: «أي عمل». وهذا المبدأ الذي تقوم عليه جامعة الدول العربية يعود إلى طبيعة الجامعة نفسها، باعتبارها منظمة للتعاون الاختياري بين الدول العربية المنظمة لها، وليست سلطة سياسية فوق هذه الدول، تستطيع أن تفرض نظماً معينة على البلاد العربية الأعضاء بها، أو على الأقل لها من الصلاحيات ما يمكّنها من القيام بإجراءات تعديل لهذه النظم السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية المعمول بها في هذه البلاد.

4 - فض المنازعات العربية بالطرق السلمية

لمَّا كان أحد أهداف الجامعة العربية المحافظة على الأمن والسلام في المنطقة العربية، كان من الطبيعي أن يكون أحد المبادئ،

التي تقوم عليها الجامعة وتلتزم بها، مبدأ فض المنازعات بين البلاد العربية الأعضاء فيها بالطرق السلمية، خاصة أنَّ تنمية التعاون بين هذه البلاد - وهو أحد أهداف الجامعة أيضاً - لا يستقيم تحقيقه مع استعمال القوة في فضِّ المنازعات التي تنشأ بينها، بل يعرقل مثل هذا التعاون المنشود، إن لم يقفل الباب أمام أي صور من هذا التعاون.

وهذا المبدأ الذي أخذت به الجامعة العربية ورد في أكثر من وثيقة من وثائقها. فالوثيقة الأولى للجامعة وهي بروتوكول الإسكندرية، تحذِّر بوضوح من استعمال القوة في فضِّ المنازعات بين الدول الأعضاء، وتذكر في القسم الأول منها: «لا يجوز على أي حال اللجوء إلى القوة لفضِّ المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها».

ويكرّر ميثاق الجامعة، بعد ذلك، هذا التحذير بوضوح في المادة الخامسة منه، التي تنص على أنه: «لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة. فإذا نشب خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة، أو سيادتها، أو سلامة أرضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذاً أو ملزماً».

ولقد جاء التزام الجامعة العربية بهذا المبدأ استجابة لرغبة دولية عارمة، كانت قد بدأت تستقر في وجدان العالم، أساسها نبذ الحروب وكراهية استعمال القوة في تسوية الخلافات والمنازعات السياسية بين الدول.

لم تكتفِ الجامعة العربية بتحذير أعضائها من اللجوء إلى القوة في تسوية نزاعاتهم وخلافاتهم، بل قرنت هذا التحذير بتقديم عدة وسائل لهم تعينهم على تسوية هذه المنازعات سلمياً. وأهم هذه الوسائل كان التحكيم والوساطة. فالمادة الخامسة، التي تتضمن تحذير الأعضاء بالجامعة بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات، تطرح أيضاً إمكانية توسّط الجامعة في أي خلاف يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أيّة دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما.

كما نصّت المادة السادسة من الميثاق على حق مجلس الجامعة في اتخاذ التدابير اللازمة لدفع الاعتداء، الذي يقع على دولة من أعضاء الجامعة أو يخشى وقوعه. وكذلك فإنَّ ميثاق الجامعة قد أَقرَّ إمكانية إجراء أي تعديلات عليه بموافقة ثلثي دول الجامعة، واعتبر أنَّ أهم أغراض التعديل، التي يجب أن يهتم بها هؤلاء الأعضاء في تقديره ثلاثة، واحد منها إنشاء محكمة عدل عربية، تضطلع بمهمة التحكيم الإجباري بدلاً من التحكيم الاختياري يُعدُّ واحداً من اختصاصات الجامعة.

إنَّ التزام الجامعة العربية منذ إنشائها بهذا المبدأ، أمر واضح وفقا للتالي:

أ - إنَّ أحد أهداف الجامعة العربية المحافظة على الأمن والسلام في المنطقة العربية. ولن تنجح الجامعة في تحقيق ذلك إلاّ إذا اعتمدت مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء بها، وجعله واحداً من المبادئ التي تقوم عليها. أمّا فض المنازعات بالقوة فهو أمر يتناقض مع هذا الهدف.

ب - إنَّ من أهداف الجامعة العربية، تنمية التعاون بين البلاد العربية الأعضاء بها. وأحد الشروط الأساسية، اللازم توافرها لتنمية هذا التعاون، ألاّ تلجأ هذه الدول إلى فضِّ منازعاتها بالقوة، وأن تتولى تسوية هذه المنازعات بالطرق السلمية فقط. فليست هناك إمكانية وجود تعاون ولا تنمية هذا التعاون بين دول متحاربة، أو قد تلجأ إلى الحرب لتسوية منازعاتها.

ج - إنَّ من أهداف الجامعة العربية، تحقيق مزيد من الوحدة العربية بين البلاد العربية، داخل وخارج الجامعة، ولجوء الدول العربية إلى فض منازعاتها بالقوة من شأنه تكوين الفُرقة والانقسام بين الدول العربية. أمّا التزامها بفض منازعاتها بالطرق السلمية فسوف يؤدي إلى زيادة إمكانية نجاح الجامعة العربية في تحقيق بعض أهدافها.

لكل هذه الأسباب، يُعدُّ مبدأ فضِّ المنازعات بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى القوة في فضها، أحد مبادئ الجامعة التي قامت عليها.

5 - المساعدة المتبادلة

لمَّا كان أحد أهداف الجامعة العربية: «صيانة استقلال الدول العربية الأعضاء بالجامعة والمحافظة على سيادتها ضد كل اعتداء»، فمن الضروري أن تقوم الجامعة على مبدأ المساعدة المتبادلة ضمن المبادئ الأخرى.

ومن الصعب تصور إمكانية نجاح الجامعة العربية في تحقيق هدف صيانة استقلال أعضائها، من دون أن تتضمن مبادئها هذا

المبدأ، لأنه يعني التزام الجامعة بتقديم كل عون لأية دولة عربية يقع عليها عدوان خارجي، واتخاذ كافة التدابير الممكنة، السياسية أو الاقتصادية، أو العسكرية لدفع هذا الاعتداء.

أفرد الميثاق مادة كاملة للحديث عن ذلك بالتفصيل، تنص على أنه: «إذا وقع اعتداء من دولة على دولة أخرى من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع».

وتأتي بعد ذلك، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لتؤكد هذا المبدأ وتزيده إيضاحاً في المادة الثالثة منها، التي تنصُّ على أن: «تعتبر الدول المتعاقدة، كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها المسلحة، اعتداء عليها جميعاً، ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي (الفردي أو الجماعي) عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معاونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، بأن تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

وحتى تتمكّن الجامعة العربية والدول الأعضاء فيها من تنفيذ ما توصي به المادة السادسة من ميثاق الجامعة والمادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، نصَّت المادة الرابعة من نفس المعاهدة على: «التعاون بين الدول العربية لدعم المقومات العسكرية لكل منها».

وهذه النصوص كلها تؤكد على ضرورة بذل المساعدة في حالة

الاعتداء على إحدى الدول العربية الأعضاء بالجامعة، وترتب على مجلس الجامعة التزاماً باتخاذ مختلف التدابير الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، التي يرى أنها مناسبة لظروف الأحوال. وفي الوقت نفسه، ترسم هذه النصوص حدوداً واضحة لممارسة هذا المبدأ من قبل جامعة الدول العربية، وهي:

أ - لا تبادر الجامعة باتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة، لدفع الاعتداء عن أي دولة عضو فيها يتعرض للاعتداء، إلاّ إذا طلبت الدولة نفسها ذلك من مجلس الجامعة. غير أنَّ معاهدة الدفاع المشترك في مادتها الثانية أعطت حق المبادرة للدول المتعاقدة، وهي أعضاء في الجامعة، لمعاونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، واتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما فيها استخدام القوة المسلحة على الفور.

ب - يجب ألاّ يتخذ مجلس الجامعة أي قرارات في شأن التدابير اللازمة، لدفع الاعتداء، الذي وقع على عضو من أعضائه، إلاّ بالإجماع، وليس بالأغلبية، باستثناء الدولة المعتدية. وكذلك، نصّت المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك، لتجاوز هذا الشرط، على أنَّ الدول المتعاقدة يجب أن تبادر على الفور لنجدة الدولة التي وقع عليها الاعتداء، سواءً مجتمعة أو منفردة.

ج - وأخيراً، لم ينصَّ ميثاق الجامعة على تحديد مفهوم العدوان.

القسم الرابع

تقييم عمل الجامعة ووسائل تفعيلها

أولاً: أين نجحت وأين أخفقت

للأسف الحديث عن جامعة الدول العربية يقودنا التفكير بداية إلى الجانب السلبي لعملها، وهذا لا يعني بالضرورة أن لا ايجابيات ظاهرة في أدائها لمسؤولياتها، ذلك يعود للعديد من الاعتبارات والأسباب؛ أولها ندرة النجاحات واستثناءاتها، وثانيا عدم قدرتها واقعياً على تخطي العقبات إذا توفرت الرغبة في ذلك، ويمكن تسجيل العديد من الإخفاقات وأسبابها، فضلاً عن المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1 - النظام الأساسي للجامعة العربية، أي الميثاق الذي بني على معطيات وظروف لا تتوافق مع المعطيات الجديدة ولا مع أحوال العالم العربي وهو ما يحتِّم على الجامعة القيام بمراجعته لاسيما ما يتعلق بأسلوب وآلية التصويت حيث يشترط الميثاق إجماع الآراء الأمر الذي يصعب حدوثه في ظل الخلافات السياسية والأيديولوجية والتاريخية بين الدول الأعضاء ويؤدي في النهاية في كثير من الأحيان إلى العجز عن التوصّل إلى قرارات في العديد من القضايا العامة والمحورية. فعلى الرغم من تأكيده على التعاون بين البلدان العربية في عدد من المجالات بخاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة (2) إلا أنه لم يتعرض لآليات مثل هذا التعاون سواء على مستوى

اللجان التي يتم إنشاؤها لهذا الغرض المادة (4) أو فيما بين الدول. كما أن الميثاق لم يتضمن النص على كيفية إعادة هيكلة الجامعة كما لم يشمل على فصل خاص أو حتى بعض المواد التي تتناول المنظمات العربية المتخصصة وعلاقتها بالمنظمة الأم على غرار ميثاق الأمم المتحدة، ولا تملك أمانة الجامعة - المخولة بالسهر على تنفيذ قرارات الجامعة - صلاحيات تنفيذية أو عقابية على غرار ما لدى المفوضية الأوروبية في بروكسل من صلاحيات داخل الاتحاد الأوروبي والتي استطاعت من خلال بضع سنوات أن توحِّد الشارع الأوروبي خلف قرارات قيادات الاتحاد فضلا عن توحيد الجانب الاقتصادي عبر بوابة اليورو على عكس جامعة الدول العربية التي ظلت في مكانها دون الوصول بفعل واحد يعود على الشارع العربي بشيء من الإحساس بالجدوى الفعلية لها. كما يأتي أسلوب التصويت على قرارات الجامعة ليقف الإجماع سببًا وراء صدور قرارات غير جازمة بهدف الوصول إلى حلول وسط تحظى بموافقة الأطراف كافة، كما أن الإجماع يضطر البعض إلى التحفّظ في تنفيذ هذه القرارات ما أسهم في تقويض مصداقية الجامعة

2 - تمسّك الدول العربية بسيادتها الخاصة بينما يتطلب تطوير الجامعة الدخول في نظام إقليمي تُخلي الدول الأعضاء عن جزء من السيادة الخاصة لصالح الجماعة، كما أنَّ الدول الأعضاء ذاتها كانت حريصة بداية على التأكيد في الميثاق على سيادتها واستقلالها دون أي ذكر لضرورة تنسيق السياسات بصورة ملزمة، بل تم حذف

مادة بهذا الشأن من البروتوكول التأسيسي للجامعة الأمر الذي جعل مسألة اتخاذ مواقف التضامن بين أعضاء الجامعة مسألة خاضعة لإرادة كل دولة. هذا التمسك بالسيادة ترتّب عليه عدم التزام الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات التي تصدر عن الجامعة، حيث أن هذه القرارات تظل مجرد توصيات قد تنفذها وقد تتخلى عنها ويرتبط بهذا الأمر عدم وجود سلطة إلزامية تستخدمها الجامعة لتنفيذ القرارات ما أدى إلى فقدان الثقة في قدراتها على حل القضايا والمشكلات التي يتم عرضها على الجامعة، ما يدعوها إلى اللجوء لمنظمات أخرى لاسترداد حقوقهم أو حل نزاعاتهم ومشكلاتهم.

3 - انشغال الجامعة العربية بالسياسة في حين انشغلت التجمعات الأخرى بالاقتصاد فأخفقت الجامعة فيما نجح فيه الآخرون لأنهم ربطوا مصالحهم الاقتصادية واعتمدوا على بعضهم البعض عبر شبكة من المصالح الاقتصادية والصناعية والخدمية. ويرتبط بهذا الأمر الضعف الشديد للعلاقات الاقتصادية العربية وفي هذا الإطار يكفي الإشارة إلى أن حجم التجارة البينية العربية تدور حول 8% فقط من حجم التجارة العربية الإجمالي، أما بالنسبة للاستثمارات فتقدر بـ 1% من رؤوس الأموال العربية المودعة في الخارج والتي تدور الأرقام المتداولة بشأنها حول تريليون دولار. كما أن الجامعة لم تعوّل كثيرًا على الأهداف الاقتصادية والتي تعتبر الأيسر في طريق الوحدة، فالدول العربية كسائر الدول النامية تعاني اقتصادياتها من اختلال هيكلي حيث

تظهر المؤشرات إلى أن ما بين 3% إلى 7% فقط من التجارة الدولية هي بين الدول العربية بعضها البعض، وما بين 2% إلى 5% للتجارة العربية مع دول أفريقيا وما بين 35% إلى 45% للتجارة مع دول الاتحاد الأوروبي وما نسبته 30% إلى 39% للتجارة مع الولايات المتحدة الأميركية أما التجارة مع دول شرق آسيا فتتراوح نسبتها ما بين 10% إلى 15%.

4 - فضلاً عن الممارسات السابقة نجد الدول العربية لا تفي بالتزاماتها المالية تجاه الجامعة في الوقت الذي تلتزم فيه هذه الدول بالتزاماتها كاملة تجاه المنظمات الدولية الأخرى كالأمم المتحدة.

5 - وتأتي الممارسات بين الدول الأعضاء سببًا ربما الأكثر أهمية في وهن الجامعة فبرز الصراع العربي - العربي في أكثر من موقع ثم جاء احتلال العراق للكويت والاحتلال الأمريكي للعراق والتي عكست عجز الجامعة عن القيام بدورها، فضلاً عن عجزها التام في معالجة القضية الفلسطينية بشكل خاص والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام. فضلاً عن رفض الدول الأعضاء فكرة التدخل الحميد للجامعة لحل النزاعات فيما بينها في حين توافق عليه داخل منظمات أخرى، وفي بعض الأحيان باتت الجامعة طرفاً مع محور عربي بمواجهة الآخر.

6 - كما وصل الأمر إلى أن الدول العربية الأعضاء قد جمّدت عن عمد قرارات اقتصادية وثقافية واجتماعية للجامعة وتصرّفت بما يلائم وضعها القطري مع بعضها البعض

ولم ينجم من هذه القرارات إلا القليل وكان أغلبها في المجال الزراعي أو بعض الأنشطة في قطاعات التعليم والصحة والثقافة وحتى في المجال الثقافي وما قدمته الجامعة بشأن «حوار الحضارات» حين احتضنت مؤتمرًا خاصًا به... أحاط الغموض والالتباس هذا المشروع فلم يحدد أي حوار ومن هم أطرافه ولذا لم يفض إلى أي نتائج ملموسة بل حتى لم يسهم في تخليص الصورة العربية من الشوائب التي لحقت بها لدى أبناء الحضارات الأخرى.

ثانياً: وسائل تفعيل العمل ضمن المؤسسة

يتعين علينا في إطار الحديث عن جوانب القصور في عمل الجامعة العربية والعوامل التي تدفع باتجاه الإصلاح، الإشارة إلى متطلبات هذا الإصلاح، وفي هذا الإطار ثمة شروط ينبغي تحقيقها أولاً حتى يمكن بناء النظام العربي المراد وأول هذه الشروط الحفاظ على طبيعة النظام وهويته والجوانب البنيوية فيه والتي تتعلق برسم حدود هذا النظام، أو معيار الدخول فيه والخروج منه. ونقصد بذلك الحفاظ على خصوصية هذا النظام لجهة عروبته، ومن ثم رفض دخول أي دولة غير عربية في هذا النظام. ويعد هذا الشرط ردًا على مطامح ومساعي الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين ترغبان في ضمِّ دول أخرى إلى النظام العربي وتحويله إلى نظام شرق أوسطي. ويلي التمسك بالشرط الجوهري السابق الإشارة إليه، معالجة جوانب القصور في عمل الجامعة ذلك من خلال ما يلي[1]:

(1) للمزيد راجع خليل حسين، المنظمات القارية والإقليمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

1 - إصلاح نظام اتخاذ القرارات، ومن ثم ينبغي الحديث عن ضرورة التوسّع في إعمال قاعدة الأغلبية سواء البسيطة أو المطلقة مع جعل القرارات التي تحظى بموافقة الأغلبية ملزمة للجميع ولا تقتصر على من قبلها فقط.

2 - إصلاح ومعالجة «فجوة الالتزام» أي عدم التزام الدول العربية بتنفيذ تعهداتها إزاء العمل العربي المشترك، وهو قصور نبع سببه افتقار الجامعة لآلية تمكنها من إلزام أعضائها بتنفيذ ما يتفقون عليه، وذلك باستحداث آلية تشرف على تنفيذ القرارات.

3 - إعطاء مجلس الجامعة حق مواجهة ومنع الدول التي تنفرد باتخاذ قرارات وإجراءات تؤثر في الدول العربية الأخرى، إذ أن هذه القرارات لا تؤثر فقط في الدولة القطرية متخذة القرار وإنما تؤثر في جميع الدول العربية، على أن يكون الميثاق حاسمًا في هذا الشأن في مواجهة انفراد الدول بالقرارات إما بالفصل أو بمواجهتها بما يحول دون هذا الانفراد.

4 - إصلاح الهيكل التنظيمي للجامعة، عبر توطين الوظائف وفتح المجال للأفراد من الشعب العربي من دون تدخل الوساطات الحكومية درءاً للتهاوي الإداري الذي تعاني منه غالبية أجهزة الحكومات العربية. ويظل نجاح الجامعة في إجراء هذه الإصلاحات رهنًا بأمرين أولهما توافر الإرادة السياسية، وثانيهما إصلاح الأنظمة العربية ذاتها. وفيما يتعلق بتوافر الإرادة السياسية، فمع أهمية إجراء هذه الإصلاحات، فإن أي عمل إقليمي مشترك

لا يستقيم دون إرادة العمل المشترك. ويلي توافر الإرادة السياسية اللازمة لبدء العمل المشترك ضرورة وضوح الرؤية لدى الدول العربية الراغبة في تطوير هذا العمل المشترك ليصبح العمل المشترك على رأس أولويات الدول العربية على أن تخدم أي علاقات خارجية أخرى هذا الإطار. وفيما يتعلق بإصلاح الأنظمة العربية نفسها، فهو مطلب أساسي فرضته حقيقة مهمة مؤداها أن الجامعة العربية في واقع الأمر لا تمتلك إرادة حرة عن إرادات الدول الأعضاء ومن ثم فإن هذه الدول ستظل هي المسؤولة عن قصور الجامعة لأن سلبيات هذه الأخيرة وإيجابياتها هما من صنع الدول الأعضاء. بمعنى آخر أن واقع الجامعة العربية هو انعكاس لواقع الأنظمة المكوِّنة لها ومن ثم يظل قيام الأولى وثيق الصلة والارتباط بقيام الثانية.

5 - ينبغي تدوير منصب الأمين العام لإشعار الدول بأن الجامعة بيت العرب بالواقع والممارسة ولا بد أن يستقيم عمل الأمين العام مع توافق الدول الأعضاء، فلا يمكن للأمين العام أن يتخذ مواقف معبرة عن مشاعر خاصة دون اعتبارات لسياسات الدول ومصالحها.

6 - إدخال نظام حرمان للدول المشاركة في الاجتماعات ومن ممارسة حق التصويت إذا ما ارتكبت جرائم في حق مواطنيها أو انتهكت ضوابط السلوك الإنساني الدولي في دعم الإرهاب أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أعضاء الجامعة أو من خارجها.

7 - على الجامعة أن تسعى بالتراضي والتوافق لوضع مبادئ عامة للسياسات الاقتصادية للدول العربية تستند على سياسات السوق والليبرالية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي.

8 - من الضروري أن تتوسع الجامعة العربية في جوانبها الثقافية والاستفادة من الإجماع حول دور الثقافة في تقريب السياسات على أن يكون التعاون الثقافي هو محور الهوية العربية.

ثالثاً: مقاربات مع منظمات ناجحة

تشكّلت التحالفات الإقليمية بين الدول نتيجة عوامل سياسية وسوسيو اقتصادية تؤثر في السياسات الدولية العامة، وتدعم هذه التكتلات المصالح المشتركة للأعضاء وتلبي الاحتياجات الموضوعية لأحداث أو مواقف معينة. وهذه الكيانات ليست في حالة ثبات، بل هي في تطور متواصل بمرور الوقت وبسبب التوجهات والمستجدات الدولية. وبهذا تصبح هذه التحالفات ضرورة إقليمية. فقد شهد العالم العربي قيام جامعة الدول العربية، كما تأسست في أفريقيا منظمة الدول الأفريقية التي تحوّلت إلى الاتحاد الإفريقي وشهدت آسيا قيام رابطة دول جنوب شرق آسيا، وفي أوروبا تبلور الاتحاد الأوروبي، ولكل من هذه المنظمات الإقليمية الثلاث مواثيق خاصة وأهداف محددة تعمل على تحقيقها من خلال البرامج واللجان والمفوضيات المتخصصة التابعة لها، سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو العسكري وغيرها من المجالات والقضايا التي تهم الدول الأعضاء.

ورغم أن مفهوم المنظمة الإقليمية لم يتضح فعليا أو يستقر في صورة محددة في الفقه الدولي، إلا بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة عندما أشار الفصل الثامن من ميثاقها إلى هذا المفهوم. فثمة فريقا أقر بإقليمية هذه المنظمات لانطباق شروط التنظيم الدولي الإقليمي بحسب ميثاق الأمم المتحدة فهذه الشروط تتركز في أن يكون هدف المنظمة الإقليمية هو «الحفاظ على السلم والتعاون الإقليمي والاجتماعي والاقتصادي» وان يتوافر لها عنصر التنظيم الداخلي باعتبارها منظمة دائمة، وأن تكون عضويتها مفتوحة لمجموعة من الدول التي تربط بينها الوحدة الجغرافية، والتعاون القائم على الجوار، ووحدة المصالح والأهداف بصورة تحملها على التفكير على السلم والأمن في المنطقة التي توجد فيها هذه الدول وتقوية أواصر التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقانوني بينها. وبذلك صارت هذه المنظمات إقليمية بمفهوم ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد ذلك النظر في أهدافها ومبادئها التي لا تخرج عن المبادئ التي حددها ميثاق المنظمة الدولية.

ونظراً لطبيعة إقليم كل منظمة من هذه المنظمات بسبب مجموعة من العوامل منها مستوى التقدم السياسي والاقتصادي ومستوى التطور التقني ونوعية الأنظمة القطرية الحاكمة، ومدى انتشار الوعي لدى شعوب الإقليم واختلاف تطلعاتهم واهتماماتهم، فإن أي مقارنة بين أداء هذه التحالفات قد تكون في غاية الإجحاف لبعض منها، فلكل تكتل ظروفه الموضوعية الخاصة التي تشكل فيها، ولكل واحد منها أولويات محددة، بالرغم من أن السبب الأساسي وراء إقامتها خدمة أهداف متشابهة إن لم تكن متماثلة.

وفي إطار مقاربة التجارب فقد تحوّل الاتحاد الأوروبي خلال فترة وجيزة وبما يشبه المعجزة إلى تكتل سياسي واقتصادي واجتماعي

وثقافي وازن في النظام العالمي، فقد كان لدى مهندسي الوحدة الأوروبية وفي طليعتهم جان بونيه رؤية واضحة عن الهدف المنشود وهو إنشاء وحدة أوروبية كبيرة، واستطاع هؤلاء إقناع السياسيين في دولهم بأهمية ذلك بحيث تبنّى الساسة خاصة في فرنسا وألمانيا مسؤولية تحقيقها وعملوا على تنفيذها فكانت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب العام 1951، ثم معاهدة روما 1957 بإنشاء الجماعة الأوروبية وإلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء والسوق الموحدة في كانون أول 1993، والعملة الموحدة اليورو التي تم تداولها في كانون أول 2002، ثم إلغاء الحدود إنشاء البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي. كما تحوّلت عضوية المجموعة التي بدأت بست دول هي بلجيكا وألمانيا الغربية ولوكسمبرغ وفرنسا وايطاليا وهولندا إلى اكبر تجمّع سياسي واقتصادي وأمني في أوروبا يضم في عضويته 28 دولة.

وتختلف المجموعة الأوروبية عن نظيراتها المنظمات الإقليمية الأخرى في عدد من الأوجه، فهي حققت التوازن المتواصل بين المصالح القومية والمصالح المشتركة للاتحاد واحترمت حركة التفكير والاختلاف في الرأي من اجل التوصل إلى ترتيبات أفضل مع عدم التزام أي عضو بتنفيذ قرار لم يوافق عليه في البداية على الأقل، واعتمدت مبدأ الإجماع في الرأي في المسائل التي تهم المصالح العليا للأعضاء، كما حرصت على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء والإقلال من مستويات التنافس بينها ووضعت سياسات مشتركة للقطاعات المختلفة وخاصة بالنسبة للتكافل الاجتماعي والتنمية والسياسة الخارجية والدفاع ووقعت اتفاقيات ملزمة في هذا الشأن منها اتفاقية التكنولوجيا والمعلومات والمعاهدة الجماعية الأوروبية للدفاع.

إن تجربة الاتحاد الأوروبي والتي ساعد ارتفاع الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي في نجاحها إضافة إلى ثراء أعضائها من الدول الصناعية المتقدمة غنية بالدروس الناجحة للتحالف الاقتصادي، فقد بدأ بست دول، ولم يكن الاتفاق على إنشائه حبرا على ورق ولكن عبر خطوات عملية مدروسة مع التزام صارم بالتنفيذ. وقد يكون السبب في هذا النجاح هو أن الدول الأعضاء متقدمة صناعياً وسياسياً، وهو الأمر الذي لم يكن يتوفر للمنظمات الإقليمية الأخرى ومنها جامعة الدول العربية.

إن جوهر عمل المنظمات الإقليمية اليوم يقوم على التعاون المالي والاقتصادي في عصر دخلت العولمة بكافة أوجهها تفاصيل حياة المجتمعات والدول، ومن هذا المنطلق نعتقد بأن تطوير آليات التعاون الاقتصادي، يشكل مدخلاً واعداً في سبيل تطوير عمل الجامعة وأهدافها المرجوة، وبالتأكيد يعتبر النموذج الأوروبي رائدا في ذلك رغم الفوارق بين الدول العربية والدول الأوروبية.

الباب الثاني

الفصل الأول: حقوق الإنسان في الوطن العربي.

الفصل الثاني: تداول السلطة في الوطن العربي.

الفصل الثالث: الأحزاب السياسية في الوطن العربي.

الفصل الرابع: الإسلاميون والسلطة في الوطن العربي.

الفصل الخامس: الاستبداد في الوطن العربي.

الفصل السادس: الصراعات الداخلية في الوطن العربي.

الفصل السابع: الأقليات في الوطن العربي.

الفصل الأول

حقوق الإنسان في الوطن العربي

يرتبط مدى احترام حقوق الإنسان في دولة معينة بمدى ديمقراطية هذه الدولة، فالدول الديمقراطية هي التي تحترم حقوق الإنسان حيث أن لكل تيار سياسي الحق في تشكيل الحزب السياسي الخاص به، وإعلام يتمتع بالحرية الكاملة، وثمة أيضاً تقاليد رصينة لإعمال مبدأ سيادة القانون بحيث يصبح هو الأمر الناهي الذي لا تعرقل تطبيقه أي عراقيل أخرى، وهو الأمر الذي يرسي مبدأ المساواة التامة بين جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم. أما في الدول التي يطلق عليها العالم الثالث فهناك الكثير من الممارسات القانونية والعملية التي تنتهك حقوق الإنسان، بغض النظر عن نص الدستور الصريح على حماية هذه الحقوق. وينطبق الأمر على العالم العربي، لكن الواقع يؤكد أن ثمة اتجاها واضحاً فى الدول العربية لتدعيم توجهاتها الديمقراطية. وبدأت الصحافة العربية تعرف طريقها إلى الحرية، وأصدرت جميع الدول العربية تقريباً دساتير دائمة. وباختصار يبدو العالم العربي الآن أفضل من السابق في مجال حقوق الإنسان.

أولاً: الدساتير العربية وحقوق الإنسان

يمثل الدستور في أي دولة من الدول القانون الأساسي، فهو الوثيقة القانونية الأساسية للدولة، وهو الذي يحدد الحقوق والحريات العامة للمواطنين، ومن ثم فإن تناول نصوص الدستور المتعلقة بهذه الحريات يعد نقطة البداية لفهم الأساس القانوني لحقوق الإنسان. لكن ما ينبغي التأكيد عليه أن ما ينص عليه الدستور قد لا ينفذ حرفياً في الواقع، أو قد لا ينفذ مطلقاً.

وتنص سائر الدساتير العربية على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. فنجد على سبيل المثال أن دستور قطر الصادر في عام 1972 ينص على أن المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات العامة، وذلك دون التمييز بسبب العنصر أو الجنس أو الدين. كما ينص دستور السودان لعام 1971 على أن المواطنين في جمهورية السودان الديمقراطية متساوين أمام القضاء، كما أن السودانيين متساوين في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو العنصر أو الموطن المحلي أو اللغة أو الدين. وينص الدستور المصري لعام 1971 على نفس المبدأ بقوله: المواطنون لدى القانون سواء هم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة. وكذلك الدستور اللبناني الصادر في العام 1926 الذي نص في الفصل الثاني منه على العديد من الحقوق التي يتمتع فيها اللبنانيون،منها كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم المادة (7). والحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلا وفاقاً لأحكام

القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون المادة (8). وحرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون المادة (13).

لكن الممارسة تكشف أحياناً عن فجوة بينها وبين النصوص القانونية من خلال احتكار أقليات سياسية أو حزبية للسلطة وممارسة التمييز ضد بعض الفئات الاجتماعية والأقليات. كما يحدث في أحيان كثيرة أن تأتي القوانين مقيدة لما أباحه الدستور[1]. وعادة ما تميز الدساتير العربية بين الحريات العامة مثل حرية الاعتقاد والعمل والتنقل والملكية التي تبدي تلك الدساتير إزاءها درجات مختلفة من التسامح والمرونة، والحريات ذات الطابع السياسي

(1) ومن ذلك أن الدستور الكويتي مثلاً نص في المادة (29) على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدي القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. لكن قانون الجنسية الكويتي لا يلتزم بتلك المادة، بل يقسم المواطنين إلى ثلاث فئات. الأولى فئة أصحاب الجنسية بالتأسيس ويمثلها أولئك الذين عاشوا في الكويت منذ عام 1920 وهو عام تكاتف فيه أبناء الكويت لبناء سور لحماية المدينة. ويتمتع المنتمون لهذه الفئة بكافة حقوق المواطنة. والثانية فئة أصحاب الجنسية بالتجنيس ويمثلها العرب الذين أقاموا فى الكويت لمدة عشر سنوات متصلة، وكذلك غير العرب الذين أقاموا بها لمدة خمس عشرة سنة متصلة. ولا تتمتع هذه الفئة بالحقوق السياسية للمواطنة، فلا يجوز لها الترشيح لعضوية البرلمان مثلاً ولا انتخاب أعضائه، كما أنه لا يحق لها أن تتقلد المناصب الوزارية. والثالثة فئة أصحاب الجنسية بالتجنيس الاستثنائي، وقد استقرت التعديلات المختلفة على اعتبارهم أولئك الذين أدوا خدمات جليلة للبلاد من بين العرب، أو الذين ولدوا في الكويت من أمهات كويتيات وأقاموا فى الدولة دون انقطاع حتى بلوغهم سن الرشد. وتنطبق على هذه الفئة نفس أحكام الفئة السابقة، أي أنها لا تتمتع بمباشرة حقوقها السياسية. وكذلك وجود فئة من الكويتيين يطلق عليها اسم فئة البدون أي بدون جنسية على الرغم من أن أصحابها عاشوا في الكويت طيلة حياتهم.

مثل حرية التنظيم والإضراب والرأي والتعبير التي غالباً ما تحاط بالقيود. كما يلاحظ على تنظيم الدساتير العربية للحقوق والحريات السياسية أنه يتم أحياناً بطريقة تعسفية[1].

ثانياً: الجامعة العربية وحقوق الإنسان

آتى ميثاق الجامعة العربية خالياً من أي ذكر لحقوق الإنسان وحرياته. وفي إطار الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لوضع قضايا حقوق الإنسان في دائرة اهتمام الحكومات والتجمعات الإقليمية المختلفة، وجعلها عام 1968 عاماً دولياً لحقوق الإنسان، قرر مجلس الجامعة الإعداد لعقد أول مؤتمر عربي إقليمي لحقوق الإنسان في بيروت في كانون الأول من العام نفسه، لكن المؤتمر قصَّر اهتمامه بالدرجة الأولى على فضح الانتهاكات التي تمارسها إسرائيل داخل الأراضي المحتلة. وقد سبق هذا المؤتمر بثلاثة أشهر صدور قرار من مجلس الجامعة يقضي بتشكيل لجنة إقليمية دائمة لحقوق الإنسان، وذلك استجابة لمذكرة بعثت بها الأمانة العامة للأمم المتحدة 1967 تتضمن اقتراحاً بذلك. وقد نص القرار على أن تنشأ اللجنة في نطاق اللجان الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة من ميثاق الجامعة. ومن ثم فإن دورها اقتصر على إصدار توصيات تعرض على مجلس الجامعة. وقد بدا واضحاً أن دور هذه اللجنة السياسي

(1) فنجد فيما يتصل بحرية الرأي والتعبير مثلاً أن الدساتير العربية تتخذ عدة مواقف مختلفة. فهناك دساتير تكفل هاتين الحريتين معا لكنها تربطهما بالالتزام بأيديولوجية الدولة كما هو الحال في دستور العراق إبان حكم صدام حسين. وهناك مجموعة من الدساتير لا تتضمن أي إشارة للحريتين معا كما هو الحال في دستور قطر. وفيما يتصل بحرية الاجتماع، فإن الدساتير العربية فتعيدها إلى استلهام روح القانون (الأردن، والإمارات، وتونس، ولبنان، وسوريا، وإما تميز في إطارها بين اجتماع خاص مباح لا يحتاج أصحابه للحصول على إذن مسبق من السلطات المعنية واجتماع عام يشترط فيه الحصول على ترخيص مسبق من السلطات المعنية (مصر، والكويت، والبحرين).

والإعلامي لا يتعدى فضح الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بينما ينحصر دورها الثقافي في دراسة أوضاع حقوق الإنسان العربي وإيجاد حلول لها. وعلى الرغم من أن مهام اللجنة تتضمن تلقي تقارير من الدول العربية حول حقوق الإنسان فيها، إلا أن استعراض جوانب عملها لا يظهر أن اللجنة قد قامت بهذه المهمة حتى في حدودها الدنيا.

وإذا كان بدء اهتمام الجامعة العربية بحقوق الإنسان قد جاء بمبادرة من خارجها - الأمم المتحدة - فإن جهودها في صياغة مشروع ميثاق إقليمي لحقوق الإنسان جاءت بدورها بمبادرات من خارجها أيضاً.

وقد جاءت المبادرة الأولى من جمعية حقوق الإنسان في العراق التي تقدمت باقتراح إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في عام 1970 بالعمل على إصدار إعلان عربي لحقوق الإنسان تمهيداً لإقرار اتفاقية عربية في هذا الشأن وتشكيل محكمة عدل عربية. وقد استجابت اللجنة لهذا الاقتراح وشكلت فريقاً من الخبراء لإعداده وصدر في العام التالي بإسم إعلان حقوق المواطن في البلاد العربية ولكن مواده لم ترتب أية التزامات على الدول العربية التي توافق عليه. وكما أن المادة الأخيرة منه تقوض كل ما يتضمنه الإعلان من حقوق بما تجيزه للحكومات من حق في التنصل من هذه الحقوق دون استثناء - بما في ذلك الحق في الحياة - في حالات الطوارئ العامة. ولم يلق هذا الإعلان اهتماماً يذكر من أكثر من نصف الحكومات العربية، في حين أبدت تسع دول فقط اهتماماً بإبداء رأيها في المشروع والذي تراوح ما بين التأييد دون تحفظ، والمطالبة بإدخال التعديلات عليه، والرفض الكامل شكلاً وموضوعاً، وانتهى المشروع إلى الحفظ بأرشيف الجامعة.

أما المبادرة الثانية فقد جاءت من اتحاد الحقوقيين العرب الذي عقد ندوة في بغداد عام 1979 حول حقوق الإنسان في الوطن العربي تمخضت عن إصدار مشروع اتفاقية عربية لحقوق الإنسان وعدد من القرارات التي دعت الجامعة العربية إلى تنشيط دور لجنتها الدائمة لحقوق الإنسان. وقد دفع ذلك الأمانة العامة للجامعة إلى تكليف بعض الخبراء العرب بوضع ميثاق عربي لحقوق الإنسان أعلن في آذار1983 وأحيل إلى الحكومات العربية لإبداء الرأي فيه، وظل محلاً للتعديل وتأجيل الإقرار حتى اعتمد في أيلول 1994 من مجلس الجامعة العربية [1].

ثالثاً: الميثاق العربي لحقوق الإنسان

يعتبر الميثاق العربي لحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من إنجازات الجامعة العربية، حيث تم إعداده وإقراره من جانب الجامعة، وهو يعد الوثيقة الأكثر أهمية لحقوق الإنسان في العالم العربي. وقد اعتمد هذا الميثاق من قبل مجلس الجامعة العربية في أيلول 1994، بعد مرور أكثر من 23 عاماً على أول مشروع للميثاق في تموز1971 [2].

يقع الميثاق في ديباجة وأربعة أقسام، وتتوزع أحكامه على (43) مادة. وتؤسس الديباجة منطلقات الميثاق ومرجعيته. فتؤكد انطلاقه من إيمان الأمة العربية بكرامة الإنسان منذ أن أعزها الله

(1) حول تفاصيل حقوق الإنسان في العالم العربي راجع: حقوق الإنسان في الفكر العربي، مجموعة من الباحثين، تحرير: سلمى الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

(2) وكان الميثاق الذي وصل إلى مرحلة الصياغة النهائية قبل حوالي عامين على إقراره هدفاً لتحفظات سبعة بلدان عربية، ولم تغير أي منها تحفظاتها عندما جرى إقراره. ومع ذلك فقد تضمن الميثاق الإقرار بنمط من الحقوق تستنكره، أن لم تكن تجرمه، معظم البلدان العربية مثل الحق في الإضراب. ولكن أحاط اعتماد هذا الميثاق بالصمت، حيث لم يكد يشعر بهذا التطور إلا القليلون من بين المتخصصين، وليس الرأي العام العربي.

بأن جعل الوطن العربي مهداً للديانات وموطناً للحضارات التي أكدت حقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدل والسلام ونوهت بمبادئ الشريعة الإسلامية والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة بين البشر، كما نوَّهت بالوحدة والحرية وحق الأمم في تقرير مصيرها والحفاظ على ثرواتها والإيمان بسيادة القانون والتمتع بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص كمعايير للأصالة في أي مجتمع. وأعربت عن رفض العنصرية والصهيونية اللتين تشكلان انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلام العالمي، وأكدت على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام.

ويتضمن القسم الأول مادة واحدة تؤكد على حق كافة الشعوب في تقرير مصيرها والسيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، وأن تختار بحرية نمط كيانها السياسي وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يؤكد - مرة أخرى - دور العنصرية والصهيونية والاحتلال كتحد للكرامة الإنسانية، وكعائق أساسي يحول دون إعمال الحقوق الأساسية للشعوب ووجوب إدانة جميع ممارساتها والعمل على إزالتها.

أما القسم الثاني، فيضم (38) مادة تتضمن مجموعة الحقوق والحريات الأساسية. وتشمل الحقوق الأساسية المواد (2، 3، 4) حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الميثاق دون تمييز بسبب العنصر أو اللون.. إلخ ودون تفرقة بين الرجال والنساء، وعدم جواز تقييد أي من الحقوق الأساسية المقررة أو القائمة في أية دولة طرف في الميثاق استناداً إلى عدم إقرار الميثاق لهذه الحقوق، أو إقرارها

بدرجة أقل، وعدم جواز فرض قيود على الحقوق والحريات المكفولة بموجب الميثاق سوى ما ينص عليه القانون ويعتبر ضرورياً لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة، أو الأخلاق، أو حقوق وحريات الآخرين.

وبينما أجاز الميثاق للدول الأطراف في أوقات الطوارئ التي تهدد حياة الأمة أن تتخذ من الإجراءات ما يحلها من التزاماتها طبقاً لهذا الميثاق إلى المدى الضروري الذي تقتضيه بدقة متطلبات الوضع، فقد استثنى حصراً خمس مجالات لا يجوز فيها التحلل من أحكام الميثاق وهي التعذيب والإهانة، والعودة إلى الوطن، واللجوء السياسي، والمحاكمة وعدم جواز تكرارها عن ذات الفعل، وشرعية الجرائم والعقوبات.

كما يشمل القسم الثاني كذلك إقرار الحق في الحياة، وتأكيد مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، وبراءة المتهم حتى تثبت إدانته، والحق في الحرية والسلامة الشخصية، وتساوي الناس أمام القضاء، وكفالة حق التقاضي، وعدم فرض عقوبة الإعدام إلا في الجنايات البالغة الخطورة، وعدم جواز الحكم بعقوبة الإعدام في جريمة سياسية، وحماية الدولة لكل إنسان مقيم على أرضها من التعذيب ألبدني والنفسي واعتبار هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها، ووجوب معاملة المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية معاملة إنسانية، وتجريم المساس بحرمة الحياة الخاصة بما في ذلك خصوصيات الأسرة والمسكن وسرية المراسلات وغيرها، واعتبار الشخصية القانونية صفة ملازمة لكل إنسان، والحق في حرية التنقل، وعدم جواز نفى اللاجئين السياسيين، وعدم جواز إسقاط الجنسية بشكل تعسفي، وكفالة حق الملكية الخاصة، وحظر

تجريد المواطن من أمواله بصورة تعسفية. ويتضمن القسم الثاني كذلك مجموعة الحريات الأساسية، فأقر حرية العقيدة واعتبر حرية الفكر والرأي مكفولة لكل فرد، وكفل للأفراد من كل دين حق ممارسة شعائرهم الدينية والتعبير عن أفكارهم والرأي إلا بما نص عليه القانون، وأقر بحرية الاجتماع والتجمع السلمي وألا يفرض من القيود على ممارستها إلا ما تستوجبه دواعي الأمن القومي أو السلامة العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم، كذلك كفل الميثاق الحق في تشكيل النقابات والحق في الإضراب في الحدود التي ينظمها القانون، وأكد كفالة الدولة للحق في العمل لكل مواطن، وتكافؤ الفرص في العمل والحق في شغل الوظائف العامة. كما اعتبر محو الأمية التزاماً واجباً والتعليم الابتدائي إلزامياً كحد أدنى وبالمجان، وكفل للمواطنين الحق في الحياة في مناخ فكري وثقافي يعتز بالقومية العربية ويقدس حقوق الإنسان وحق المشاركة في الحياة الثقافية. كما أكد على عدم جواز حرمان الأقليات من التمتع بثقافتها أو إتباع تعاليم دياناتها ورعاية الدولة للأسرة والأمومة والطفولة والشيخوخة رعاية متميزة وكفالة حماية خاصة لها.

أما القسم الثالث فيضم مادتين اثنتين (40) و(41) تتعلقان بتشكيل لجنة خبراء من سبعة أعضاء ينتخبون من بين مرشحين ترشحهم الدول الأعضاء أطراف الميثاق من ذوي الخبرة والكفاءة العالية فى مجال عمل اللجنة، ويعملون بصفتهم الشخصية، وتقوم الدول الأطراف بتقديم تقارير دورية كل ثلاث سنوات إلى اللجنة وأخرى تتضمن استفسارات من اللجنة، وتدرس اللجنة هذه التقارير، وترفع تقريراً بآراء الدول وملاحظاتها إلى اللجنة الدائمة لحقوق

الإنسان في الجامعة العربية.

أما القسم الرابع والأخير، فيتضمن مادتين إجرائيتين تتعلقان بأن يعرض الأمين العام للجامعة العربية الميثاق على الدول الأطراف للتوقيع والتصديق أو الانضمام، وسريان الاتفاق بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابعة لدى الأمانة العامة للجامعة العربية.

وبالرغم من أهمية ما تضمنه هذا الميثاق إلا أنه لا يرقى إلى المعايير الدولية، المتضمنة في العهدين الدوليين، ويتجاهل الحق في التنظيم السياسي وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة. كما افتقد الميثاق آليات تكفل تنفيذ أحكامه، وخاصة أن لجنة خبراء حقوق الإنسان التي يقضي بتشكيلها بدت معدومة الاختصاصات. كما أن التقارير المفترض تقديمها من الحكومات - وفق هذا الميثاق - افتقرت إلى التحديد.

ولا يرقى هذا الميثاق أيضاً إلى مشروع حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي الذي جرى إعداده عام 1986 بمبادرة من المعهد الدولي للعلوم الجنائية بإيطاليا الذي وجه الدعوة لعدد من رجال الفكر والقانون في تسع دول عربية لمؤتمر خاص عقد بمدينة سيراكوزا متسقاً مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وأنطلق من موقف ديمقراطي عميق انعكس في النص على حق تكوين الأحزاب والنقابات وحق الإضراب ولم يكتف بحظر التعذيب، بل اعتبره جريمة لا تسقط بالتقادم، كما فرض قيوداً على لجوء الحكومات لحالة الطوارئ وتبنى موقفاً اجتماعياً متقدماً ينص على حق الإنسان في بيئة خالية من التلوث جنباً إلى جنب مع الحق في الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والضمان الاجتماعي

والغذاء والكساء والمسكن والتعليم المجاني. كما حدد إجراءات وآليات واضحة لضمان حماية حقوق الإنسان ترتكز على إنشاء لجنة عربية لحقوق الإنسان ومحكمة عربية لحقوق الإنسان[1].

رابعاً: الحركة العربية لحقوق الإنسان

يقصد بالحركة العربية لحقوق الإنسان الهيئات والمنظمات العربية التي تهتم بقضية حقوق الإنسان. وقد اقترنت نشأة هذه الحركة ببدء الاهتمام بقضية حقوق الإنسان سواء على مستوى الحكومات العربية وجامعة الدول العربية أو على المستوى الشعبي في عقد السبعينات. وربما يجد ذلك تفسيره فى عدد من الاعتبارات:

- أن الأمم المتحدة كانت قد بدأت في تكثيف جهودها من أجل حث الحكومات على الانضمام إلى العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين اعتمدا من قبل الأمم المتحدة وطرحاً للتصديق من قبل الحكومات عام 1996. ومن ثم فقد عرفت هذه الفترة جهوداً دولية استهدفت وضع قضايا حقوق الإنسان في دائرة اهتمام الحكومات والتجمعات الإقليمية المختلفة ومن بينها جامعة الدول العربية.

(1) لقد أثار اعتماد مجلس الجامعة العربية للميثاق العربي لحقوق الإنسان جدالاً في أوساط حقوق الإنسان. فقد رأى البعض إنه يمكن أن يجذب البلدان العربية للتقيّد بالتزامات في وسعها أن تقبلها حتى وإن كانت متواضعة وأقل من المعايير الدولية، فيما رأى البعض الآخر انه ينبغي القبول بأقل مما التزمت به معظم الدول العربية التي انضمت للشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وأن الحركة العربية لحقوق الإنسان مطالبة بالتشديد على التزام الحكومات العربية بالمعايير الدولية حتى ولو لم تنضم إليها وذلك بحكم ما اكتسبته هذه المعايير من صفة العالمية والشمول وعدم القابلية للتجزئة.

- انه بدخول العهدين الدوليين حيز النفاذ عام 1976، تحولت قضية حقوق الإنسان لتصبح شأناً عالمياً اكتسبت في إطاره القواعد الأساسية لحقوق الإنسان مرتبة أسمى وأعلى من الدساتير والتشريعات الوطنية. وأخذت دعاوى الحكومات بأن حقوق الإنسان من صميم سيادتها الداخلية في التراجع، حيث باتت هذه السيادة مقيدة باحترام أحكام المواثيق الدولية.

شهدت فترة السبعينات بداية إدراك داخل المجتمعات العربية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعد هزيمة 1967. وقد وجد تداخل هذه الاعتبارات تعبيره في بدء التحرك داخل الجامعة العربية نحو صياغة مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان. وانعكس الاهتمام الحكومي على المستوى العربي، في بدء الموافقة على العهدين الدوليين عام 1969 من قبل تونس وسوريا، ثم ليبيا عام 1970 والعراق عام 1971، ثم توالى تصديق عديد من الدول على العهدين. وفي هذا السياق أخذت الحركة العربية لحقوق الإنسان في التنامي على المستويين الحكومي والأهلي، وذلك على النحو التالي:

1 - **على المستوى الحكومي:** اتجهت بعض الحكومات العربية في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات إلى استحداث أطر حكومية معنية بحقوق الإنسان فى مواجهة نمو الحركة المستقلة لحقوق الإنسان داخل بلدانها من جانب، وتفادى الانتقادات التي يتعرض لها سجلها في حقوق الإنسان على المستوى الدولي من جانب آخر. وكان العراق صاحب المبادرة الأولى في هذا المجال حيث تم إنشاء جمعية لحقوق الإنسان عام 1970. وفي تونس،

ومع تأزم العلاقة بين السلطات في نهاية عهد الرئيس السابق بورقيبه والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عمدت السلطات إلى تشجيع إنشاء منظمة أخرى في أيار 1987 عرفت بإسم الجمعية التونسية لحقوق الإنسان والحريات العامة. وفى الجماهيرية الليبية سمحت السلطات بإنشاء ما يسمى باللجنة الليبية لحقوق الإنسان يقتصر دورها على الرد على ما تثيره المعارضة الليبية في الخارج من انتقادات إزاء انتهاكات حقوق الإنسان. وفى السودان قامت السلطات بحل الرابطة السودانية لحقوق الإنسان في إطار الحظر الذي فرضته حكومة الإنقاذ الوطني منذ توليها السلطة عام 1989 على كافة الأحزاب والجمعيات عدا الدينية منها. وقد استبدلت بالرابطة منظمة أخرى تابعة للحكومة وحملت نفس اسمها.

وفضلاً عن هذه المنظمات الحكومية وشبه الحكومية، فقد اتجهت بعض الحكومات العربية إلى إنشاء إدارات خاصة بحقوق الإنسان في بعض وزاراتها واستحداث منصب وزير خاص بحقوق الإنسان، كما اتجه بعضها وخاصة في بلدان المغرب إلى تشكيل هيئات ومجالس حكومية مختصة بشؤون حقوق الإنسان. وقد تمثلت مظاهر هذا الاتجاه في المغرب بصدور مرسوم ملكي بإنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نيسان 1990، وتعيين وزير مكلف بحقوق الإنسان. وفي تونس استحدثت السلطات في كانون الثاني1991 لجنة استشارية لدى رئيس الجمهورية في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان

عرفت باسم الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الإسلامية، كما عين رئيس الجمهورية مستشاراً أول لديه مكلفا بحقوق الإنسان، وعهد إليه مهمة متابعة سياسة الدولة في مجال حماية حقوق الإنسان. وفي الجزائر أنشأت السلطات مكتباً خاصاً لحقوق الإنسان بالإدارة المركزية لوزارة العدل، كما استحدثت منصب وزير لحقوق الإنسان في حزيران 1991 لكنه ألغيَّ في تموز 1992 بعد إنشاء هيئة حكومية مختصة بحقوق الإنسان عرفت باسم المرصد الوطني لحقوق الإنسان.

2 - **على المستوى الأهلي:** ويأتي في هذا الإطار العديد من المؤسسات ذات الطابع الوطني أو الإقليمي.

أ - **إتحاد المحامين العرب:** بحكم طبيعة هذه المهنة يعد من أنشط الاتحادات المهنية الإقليمية العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ب - **إتحاد الحقوقيين العرب** الذي تأسس كمنظمة غير حكومية عام 1976 واتخذ من بغداد مقراً له. وهو معني بحكم نشاطه المهني بقضايا حقوق الإنسان ذات الصلة الوثيقة برسالته العامة في تدعيم سيادة القانون.

ج - **الاتحاد العام للصحفيين العرب** الذي تأسس عام 1964 وينص نظامه الأساسي على دور الصحفيين العرب في الدفاع عن حرية الصحافة والصحفيين والتضامن ضد كل اضطهاد لهذه الحرية.

د - **الهيئات ذات الاهتمام المتخصص** بنوعية معينة من قضايا حقوق الإنسان حيث توجد هيئات مختصة بالدفاع عن قضايا المرأة من بينها مؤتمر تضامن المرأة العربية، وأخرى برعاية الطفولة ومن بينها مجلس الطفولة العربي.

هـ - **المنظمات والروابط المهنية المعنية بالقانون وحريات التعبير** وفي مقدمتها نقابات المحامين والصحفيين وروابط وهيئات الكتاب.

على أنه يمكن القول أن الساحة العربية لم تعرف ولادة منظمات غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، وتعمل بصورة مستقلة عن الحكومة وتضع بصورة أو بأخرى مبادىء حقوق الإنسان المستقر عليها كإطار مرجعي في عملها إلا في بداية السبعينات.

ويمكن القول أن بلدان المغرب العربي كانت صاحبة السبق في هذا المجال بحكم ارتباط هذه الدول بثقافة البحر متوسطية، حيث تشكلت العصبة المغربية لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية عام 1972، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عام 1977. كما تأسست بالمغرب أيضاً عام 1979 الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لكنها لم تحظ بالاعتراف إلا بعد نحو تسع سنوات من تأسيسها. وقد جاءت الثمانينات لتشهد انطلاقة أكبر نسبياً لحركة حقوق الإنسان العربية بميلاد المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتجاه بعض الحكومات العربية إلى إعادة صياغة نظامها السياسي بصورة أكثر انفتاحاً. وتعود فكرة إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى عام 1971 عندما تبنت جمعية حقوق الإنسان بالعراق

الدعوة لإنشاء اتحاد عربي للجمعيات القطرية لحقوق الإنسان. وقام اتحاد المحامين العرب بتطوير الاقتراح عام 1973 في اتجاه إنشاء منظمة عربية لحقوق الإنسان تنشىء فروعاً لها داخل الدول العربية. وتشكلت لجنة تحضيرية لهذا الغرض قامت بإعداد النظام الأساسي والداخلي للمنظمة المقترحة ودعت إلى عقد الاجتماع التأسيسي للمنظمة في بيروت في شباط 1974. لكن المشروع تجمَّد عند هذه الحدود، حيث أفضت الخلافات حول الشكل المقترح للمنظمة وأساليب عملها إلى عدم عقد الاجتماع.

وقد أعيد طرح المشروع مرة أخرى من خلال نخبة من المثقفين العرب الذين اجتمعوا في تونس في نيسان/ابريل 1983 لبحث أزمة الديمقراطية في الوطن العربي وخلصوا إلى أن الخروج من الأزمة لن يتأتى إلا بتأكيد احترام حقوق الإنسان العربي ووجهوا الدعوة لعقد مؤتمر تأسيسي لإنشاء المنظمة. وقد عقد المؤتمر في كانون الأول 1983 في قبرص بعد تعذر أقامته بأية دولة عربية.

وقد كان إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان حافزاً على إنشاء منظمات أو روابط أو مجموعات قطرية كفروع لها. فأصبح للمنظمة فروع خارجية تنشط في أوساط العرب المقيمين في فرنسا وبريطانيا والنمسا وألمانيا وكندا وتضم فروعها أو روابطها المؤسسية في الداخل مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التي تأسست في بدايتها كفرع للمنظمة العربية عام 1985، والمنظمة السودانية لحقوق الإنسان التي تأسست عام 1985 وحظر نشاطها عام 1989 واضطرت للعمل من الخارج حيث بات مقرها الرئيسي في العاصمة البريطانية واتخذت من القاهرة مكتباً فرعياً لها، والجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان التي تأسست كفرع للمنظمة

العربية عام 1985 وحظيت بالصفة القانونية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التي تأسست في نيسان 1987، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان التي تأسست في كانون الأول 1988، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان/ فرع الأردن التي تأسست في آذار 1990، والمنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية التى تأسست عام 1992. ووفقاً للنظام الأساسي للمنظمة العربية فإنها تسترشد في عملها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتدافع عن كافة الأفراد الذين تنتهك حقوقهم وتعمل على تعميق وعي المواطن العربي بحقوقه المشروعة وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات العاملة في نفس المجال.

وتصدر المنظمة تقريراً سنوياً يحظى باهتمام الأوساط المعنية بحقوق الإنسان باعتباره يشكل مرجعاً أساسياً إن لم يكن وحيدا للمهتمين بدراسة أوضاع حقوق الإنسان في كافة البلدان العربية. وقد عملت المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، على تكوين المعهد العربي لحقوق الإنسان الذي تأسس عام 1989 واتخذ من العاصمة التونسية مقراً له. إضافة إلى ذلك، فإن مؤسسات حركة حقوق الإنسان العربية تضم عددا من المجموعات العربية التي تمكنت من تأسيس فروع لمنظمة العفو الدولية داخل بلدانها.

كما اتجهت البرلمانات في بعض البلدان العربية إلى تشكيل لجان مختصة بحقوق الإنسان وقد وجد ذلك تعبيره في كل من لبنان والكويت واليمن.

وقد بدأت المنظمات العربية لحقوق الإنسان تلعب دوراً متزايداً في إحاطة الرأي العام العربي والدولي بوضعية حقوق الإنسان داخل البلدان العربية، واستطاعت أن تكتسب احترام الحركة العالمية لحقوق الإنسان من خلال تطوير أدائها المهني والالتزام. كما تمكن بعضها من اكتساب خبرات وآليات العمل المتعارف عليها لدى الحركة العالمية لحقوق الإنسان، وشق بعض هذه المنظمات طريقه نحو الاستفادة من الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان وذلك من خلال المشاركة في أعمال اللجان المختصة بحقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة، أو مخاطبة المقررين الخاصين وفرق العمل المعنية بأقسام خاصة من انتهاكات حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة.

ورغم أهمية ما تحقق في ظل العديد من الاعتبارات والعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي أحاطت بمرحلة ميلاد الحركة العربية لحقوق الإنسان إلا أن هناك العديد من التحديات وهي:

أ - **التحديات القانونية:** أفضت القيود القانونية التي تحفل بها التشريعات العربية إلى حجب المشروعية عن العديد من منظمات حقوق الإنسان.

ب - **ضعف ثقافة حقوق الإنسان:** هناك ضعف واضح وفي أحيان كثيرة غياب للوعي العربي على المستوى الشعبي والرسمي بثقافة حقوق الإنسان، وهو ما يقف حائلاً دون تطوير أداء الحركة العربية لحقوق الإنسان، ومرد ذلك إلى الحداثة النسبية في نشأة منظمات حقوق الإنسان العربية والقيود القانونية التي تحصر مجال نشاطاتها.

ج - **الطابع النخبوي للحركة:** ومعنى هذا الطابع أن الحركة تقتصر على صفوة من المثقفين، وبالتالي فهي منفصلة عن القواعد الشعبية الحقيقية للمجتمع، وهو أمر اقتضته نشأة هذه المنظمات على أيدي عناصر سياسية في بيئة تفتقر إلى ثقافة حقوق الإنسان وتعاني من هشاشة العمل الأهلي المستقل والضعف العام لمؤسسات المجتمع المدني، وتدني قيمة الديمقراطية في الثقافة السياسية السائدة لصالح قيم التحرر الوطني والعدل الاجتماعي.

الفصل الثاني

تداول السلطة في الوطن العربي

القسم الأول

التأصيل النظري والعملي لتداول السلطة

يعني تداول السلطة وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب[1]. ويرتبط بذلك الحديث عن وجود آليتين رئيسيتين لانتقال السلطة من شخص أو من مجموعة أو من حزب إلى آخر أو لأخرى وهما الانتخابات أي الانتقال السلمي وفقاً لإرادة الناخبين، والعنف أي إجبار شاغل أو شاغلي المنصب السياسي على ترك موقعه رغماً عنه باستخدام صورة من صور الإكراه.

(1) شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي.

إن وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة، يعتبر أمراً جوهرياً لتحقيق التداول السلمي للسلطة بالمعنى الغربي. ومرة أخرى يعتبر إجراء هذا النوع من الانتخابات الدورية إحدى سمات النظم الديمقراطية الغربية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق التداول الدوري للسلطة بعد مرور زمن محدد، الأمر الذي يسمح للناخبين بمحاسبة الرئيس أو رئيس الوزراء أو الحزب أو الائتلاف الحزبي الذي وصل إلى السلطة في الانتخابات السابقة.

ويرتبط بالتداول السلمي للسلطة أيضاً، وجود تعدد حزبي حقيقي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة كي تنتقل السلطة من حزب إلى آخر أو من زعيم أحد الأحزاب إلى زعيم حزب آخر، الأمر الذي يعني أن التداول السلمي للسلطة قد لا يستقيم في ظل وجود حزب وحيد وإن كان من الممكن حدوث نوع من التداول بين زعماء الحزب أو زعماء الاتجاهات المختلفة داخله.

أولاً: تطور تداول السلطة في المنطقة العربية - الإسلامية

لم يكن تاريخ المنطقة العربية - الإسلامية متناغماً مع الانتقال السلمي للسلطة. فقد عرفت المنطقة العربية - الإسلامية منذ وفاة الرسول (ص) خلفاء وسلاطين وأمراء لم يعرفوا معنى انتقال السلطة. وقد ثار جدال فقهي واسع بشأن إمكانية عزل الخليفة أو إجباره على التنازل،هو أمر بلغ ذروته في حادثة مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وما أعقب مقتله من فتنة كبرى كان من بين مظاهرها الخلاف بين من طالبوا عثمان بالتنازل ومن بعدها أقدموا على قتله لرفضه التنازل أو الخروج على البيعة

من ناحية، ومن رأوا أنه لم يكن لأحد أن يجبر الخليفة على التنازل أو يعزله واعتبروا الخارجين على عثمان مخالفين لتعاليم الإسلام لخروجهم على الخليفة المسلم.

بويع أبو بكر الصديق رضي الله عنه، خليفة في سقيفة بني ساعدة بعيد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم أوصى أبو بكر لعمر بن الخطاب، وجعل عمر الخلافة في الستة الذين كان من بينهم عثمان، ثم قتل عثمان وبويع علي، ثم قتل فبويع معاوية وحوّل الخلافة إلى مُلك يتوارثه أبناؤه من بعده. وانتقلت الخلافة من الأمويين إلى العباسيين بالسيف وهي السمة التي تكررت بعد ذلك في الممالك التي بدأت تتولد داخل رحم الدولة العباسية في جميع أرجاء العالم الإسلامي. كما، حدثت صراعات بين الأمين والمأمون ولدى هارون الرشيد العباسي والذي انتهى بمقتل الأمين وتولي المأمون الخلافة.

كانت دولة المماليك في مصر والشام والحجاز مثالاً لانتقال السلطة من خلال الاحتكام إلى السيف، حيث فرض الأكثر قوة نفسه سلطاناً إلى أن يتمكن آخر من القضاء عليه وتنصيب نفسه سلطاناً. ولم تكن دولة المماليك استثناء في ذلك بل شاع هذا الأمر في حين تضاءل الصراع على منصب الخليفة وكاد يختفي عندما تحوّل المنصب إلى منصب ذي أهمية رمزية دون سلطات فعلية.

لم يتغير الوضع مع سيطرة العثمانيين على معظم أرجاء الوطن العربي، ولا مع محاولات البعض الخروج على سلطة العثمانيين وتحديهم مثل علي بك الكبير في مصر أو ضاهر العمر في فلسطين، ولا حتى مع تأسيس محمد علي الكبير لدولة حديثة في مصر والسودان والحجاز والشام، إذ ظل مفهوم تداول السلطة غائباً حيث يتمتع الحاكم بسلطات مطلقة وينتقل الحكم أو السلطة من شخص

إلى آخر بالوفاة أو بالقتل.

عندما تأسست دول أو كيانات الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية وتفككها، سعت دولتا الانتداب، بريطانيا وفرنسا، إلى وضع تنظيم جديد في هذه الكيانات إما بتحويلها إلى نظم ملكية (مصر والعراق وشرق الأردن) أو جمهورية (لبنان وسوريا) وجعلها تتسم ببعض سمات النظم الليبرالية الغربية من قبيل التعدد الحزبي والانتخابات الدورية ووجود المجالس النيابية.

مرة أخرى لم يتحقق التداول السلمي للسلطة لأسباب عديدة،من أهمها أن الانتخابات الحرة والنزيهة أتت عادة بأغلبية من حزب أو أحزاب تدعو لتحقيق الاستقلال الكامل عن بريطانيا أو فرنسا، الأمر الذي جعل دولة الاحتلال تتدخل بالتحالف مع قوى محلية أخرى من الملك وأحزاب الأقلية لتزييف إرادة الناخبين أو تعطيل الحياة الديمقراطية، الأمر الذي أعاق تحقق التداول السلمي للسلطة.

وجاءت الانقلابات العسكرية لتفتح صفحة جديدة في سجل التداول السلمي للسلطة في الوطن العربي، ولتشهد سوريا ثلاثة انقلابات في عام واحد هو عام 1949، ولتشهد مصر حركة للجيش عام 1952 والعراق 1958 واليمن 1962 والجزائر 1965 والسودان 1958 وليبيا 1969. وتم في كل من مصر واليمن والعراق وليبيا القضاء على النظام الملكي وتأسيس نظم جمهورية ثورية بينما كانت انقلابات السودان والجزائر وسوريا داخل نظم جمهورية. وقد نجحت بعض هذه الانقلابات في تأسيس نظم قوية استمرت لفترة طويلة بينما أخفق بعضها في الاستمرار وأتاح السبيل لانقلابات

أخرى توالت منذ حدوث الانقلاب الأول.

بيد أن الأمر المهم في الانقلابات العسكرية أنها أسست لطريقة حديثة في انتقال السلطة وهي أن المعيار الرئيسي للوصول إلى السلطة،هو امتلاك القوة، وحيث إن القوات المسلحة أو الجيش هي القوة الأكبر داخل النظام، فإن من يسيطر عليها يستطيع السيطرة على السلطة وهو أمر يجافي فكرة التداول السلمي للسلطة بناء على تنافس سياسي بين أكثر من شخص وأكثر من اتجاه. ومن ثم لم يكن غريباً أن تتبنى النظم التي تأسست بعد الانقلابات العسكرية فكرة التنظيم السياسي الوحيد وأن تهاجم بعنف فكرة التعدد الحزبي وأن تصم النظم التي تأسست فيما بين الحربين بأنها نظم بالية عقيمة وعميلة للاستعمار.

وفي الوقت نفسه الذي كانت الانقلابات فيه تتتابع في بعض النظم الجمهورية كسوريا واليمن والسودان على سبيل المثال،كانت النظم الملكية ترسخ أقدامها بعيداً عن فكرة التداول السلمي في ظل عدم وجود أحزاب سياسية أو تنافس حقيقي واحتكار الأسر الحاكمة للمناصب الرئيسية في النظام، أو في ظل سماح بتعدد حزبي مع سيطرة الأحزاب الموالية للقصر على المجلس النيابي مثلما كان الحال في المملكة المغربية.

وعندما بدأت كثير من دول العالم التي تشابهت ظروفها مع الدول العربية خلال الخمسينيات والستينيات في التحول نحو الديمقراطية والسماح بالتعدد الحزبي وإجراء انتخابات حرة أتت بقيادات جديدة أو معارضة، ظلت النظم السياسية العربية عصية على هذا التحول سواء في النظم الجمهورية أو الملكية.

ثانياً: الدساتير العربية وانتقال السلطة

رغم أن النصوص الدستورية قد لا تكون المحك الحقيقي للممارسة السياسية في كثير من الدول ومنها الدول العربية، إلا أنها قد تكون مؤشراً على وجهة النظر الرسمية فيما يتعلق بانتقال السلطة. ويلاحظ أن كثيراً من النظم السياسية العربية لا تعرف حتى الآن دستوراً بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل إن بعضها يعتبر الدستور بدعة غربية لا ينبغي التمسك بها. ويمكن التمييز في هذا السياق بين عدة مجموعات من النظم السياسية العربية هي النظم الملكية التقليدية والنظم الملكية شبه الدستورية والنظم الجمهورية السلطوية والنظم الجمهورية شبه الدستورية. ومعيار التمييز هنا يكمن في مدى توافر دستور حديث واحترام هذا الدستور.

فيما يتعلق بالنظم الملكية التقليدية عادة ما تتسم هذه النظم بغياب الدستور أو بغياب التقاليد الدستورية التي تقنن طريقة انتقال السلطة بغض النظر عن هذه الطريقة. فقد ظل النظام السعودي فترة طويلة منذ تأسيس المملكة وحتى التسعينيات لا يعرف شيئاً عن الدستور حتى صدرت الأنظمة الثلاثة التي لا يمكن اعتبارها دستوراً بالمعنى الحديث للكلمة. ولم تعرف النظم الملكية في الخليج - فيما عدا الكويت - الانتخابات إلا منذ فترة قريبة. ولم تسمح كل هذه النظم - بما فيها الكويت بالتعدد الحزبي. ومن ثم يعتبر الحديث عن تداول السلطة في مثل هذه النظم أمراً غير منطقي. وتتسم هذه النظم بوجود ملك أو سلطان أو أمير يملك ويحكم، ويشغل أفراد الأسرة الحاكمة معظم المناصب المحورية (رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية. . إلخ) وحيث لا توجد انتخابات نيابية ولا تعدد حزبي لا يتم التنافس أصلاً وتعتبر رغبة رئيس الدولة هي المعيار الوحيد حيث يعين رئيس الوزراء أو الوزراء. وتنتقل السلطة

على مستوى رئيس الدولة - الملك أو السلطان أو الأمير منه إلى ولي عهده الذي عادة ما يكون ابنه أو أحد إخوته. وحيث يعين الملك أو السلطان أو الأمير رئيس الوزراء والوزراء ويقيلهم تظل رغبة رئيس الدولة هي السبب الوحيد في تغيير أي من شاغلي المناصب العليا.

وفيما يتعلق بالنظم الملكية شبه الدستورية تضم هذه المجموعة الأردن والمغرب والكويت، وتعرف كل منها دستوراً حديثاً. وتسمح كل من الأردن والمغرب بالتعدد الحزبي بينما لم تسمح الكويت به بعد. وتجرى انتخابات دورية يترتب عليها تشكيل للمجلس النيابي (الأمة في الكويت والنواب في الأردن والمغرب). ويفترض من الناحية النظرية أن تسفر الانتخابات عن أغلبية حزبية تسمح بتداول السلطة بين الأحزاب إلا أن هذا الأمر لم يحدث إلا نادراً، ووفقاً لقيود معينة، حيث يشغل ولي عهد الكويت عادة منصب رئيس الوزراء ويشغل كبار أعضاء الأسرة الحاكمة المناصب المحورية في الحكومة (الخارجية، الدفاع، الداخلية. . إلخ) الأمر الذي يعوق مجلس الأمة عن القيام بمهامه، بل إن الخلاف بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء قد أدى أكثر من مرة إلى حل مجلس الأمة وتوقف الحياة الدستورية.

وفي الأردن ثمة دستور أخذ بالنظام البرلماني فيما يختص بالعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أن السلطات التي يتمتع بها الملك تجعله من الناحية الفعلية الشخصية المحورية في النظام. ورغم السماح بالتعدد الحزبي لم يتمكن أي حزب من الحصول على أغلبية نيابية تمكنه من تشكيل الحكومة، الأمر الذي يتيح للملك تكليف رئيس للحكومة،الذي عادة ما يحصل على ثقة مجلس النواب دون أن يكون اختياره بالضرورة مرتبط بحصوله على أغلبية برلمانية.

وفي المغرب ثمة دستور أخذ بسمات النظم البرلمانية، إلا أن التطبيق الفعلي منذ استقلال المغرب قد جعل الملك هو المتحكم في جميع السلطات. وقد استخدم الملك التعدد الحزبي لتحقيق سيطرة شبه دائمة على المجلس من خلال تمكن الأحزاب الموالية للقصر من الحصول دائماً على أغلبية تمكنها من تشكيل الحكومة والحصول على ثقة المجلس. إلا أن تطوراً قد حدث في نهاية حكم الملك الراحل الحسن الثاني حين حصلت الأحزاب المعارضة على أغلبية مكنتها من تشكيل الحكومة للمرة الأولى مع بعض القيود التي كان من بينها اختيار الملك لوزير الداخلية في الحكومة. وقد تغير هذا الوضع مع تولي الملك محمد السادس حيث أقيل وزير الداخلية برغبة من الملك. ورغم هذا تعتبر التجربة المغربية تجربة فريدة في التداول السلمي للسلطة في النظم السياسية العربية حيث انتقل زعيم المعارضة عبد الرحمن اليوسفي - والذي اعتقل عدة مرات - إلى منصب رئيس الوزراء. واستمرت تجربة التعايش هذه والتي يطلق عليها حكومة التناوب دون تعثر رغم وفاة الملك الحسن الثاني في ظل حكومة اليوسفي.

أما في النظم الجمهورية (الجماهيرية الليبية، سوريا، موريتانيا) فلا وجود لإمكانية التداول السلمي، حيث يسيطر حزب واحد أو قائد على السلطة بزعامة قائد عسكري أو مدني تؤيده القوات المسلحة. وقد انتقلت السلطة في العراق من الرئيس البكر إلى الرئيس صدام حسين في انقلاب سلمي، كما انتقلت من الرئيس حافظ الأسد إلى نجله الرئيس بشار الأسد استلزمت تعديل الدستور كي يسمح بتولي من لم يبلغ عمره الأربعين حسب نص الدستور. وتشهد هذه النظم عادة استفتاءات تكون نتيجتها 100% تقريباً. إضافة إلى ذلك لا تتم أي انتخابات للرئاسة أو استفتاء عليها في الجماهيرية الليبية

من خلال استخدام حجة واهية وهي أن العقيد القذافي الذي حكم منذ عام 1969 لا يشغل منصباً رسمياً رغم أنه يحضر مؤتمرات القمة العربية والأفريقية بوصفه رئيساً للدولة ويعقد اللقاءات مع رؤساء وملوك الدول الأخرى. وقد انضمت السودان في ظل النظام الحالي إلى هذه المجموعة حيث يسيطر قائد عسكري على السلطة ويرأس حزباً يتمتع بالأغلبية.

وفي المجموعة الأخيرة التي تضم لبنان ومصر واليمن وربما الجزائر، والتي تعتبر نظماً جمهورية شبه دستورية، يبدو أن ثمة تحركاً نحو تداول للسلطة. ويوجد في هذه النظم دساتير تتضمن السماح بالتعدد الحزبي – مع بعض القيود – وإجراء انتخابات دورية تتسم بقدر ما من النزاهة. إلا أن الرئيس،زعيم حزب الأغلبية في معظم هذه النظم، لا يزال يسيطر على العملية السياسية. ولم يحدث حتى الآن انتقال للسلطة من حزب الرئيس إلى حزب آخر أو تخلي الرئيس عن السلطة رغم أن بعض هذه النظم يجري انتخابات على منصب الرئيس.

ويعتبر لبنان حالة فريدة في الوطن العربي، حيث يمنع الدستور التجديد لرئيس الجمهورية بحيث يتحتم تغيير الرئيس كل ست سنوات عبر انتخاب يتم بين أعضاء مجلس النواب. وقد شهد النظام اللبناني تجديداً للرئيس بشارة الخوري عام 1949 وكذلك للرئيس إلياس الهراوى مدته ثلاث سنوات عن طريق تعديل دستوري سمح بهذا الاستثناء، وتكرر الأمر ذاته مع التمديد للرئيس اميل لجود عام 2004، غير أن تشرذم الأحزاب السياسية اللبنانية لم يُمكن أياً من الأحزاب من السيطرة على مجلس النواب أو تشكيل ائتلاف حزبي ذي أغلبية، الأمر الذي كان يسمح لرئيس الجمهورية بقدر من الحرية في تشكيل الحكومة التي عادة ما تحظى بعد تشكيلها بثقة مجلس النواب.

وفي مصر ينص الدستور على اختيار رئيس الجمهورية عبر استفتاء عام بعد موافقة أعضاء مجلس الشعب لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. وقد شهدت مصر منذ دستور 1956 انتقالين للسلطة عند وفاة الرئيس جمال عبد الناصر واغتيال الرئيس أنور السادات. وفي الحالتين تمت عملية الانتقال وفقاً للدستور القائم آنذاك (دستور 1964 عند وفاة عبد الناصر عام 1970، ودستور 1971 عند إغتيال السادات عام 1981). وفي العام 1981 تولى رئيس مجلس الشعب صوفي أبو طالب رئاسة الجمهورية مؤقتاً حتى تم ترشيح نائب الرئيس آنذاك حسني مبارك لرئاسة الجمهورية وتوليه سلطاته الدستورية بعد استفتاء عام وفقاً لنص الدستور.

وفي تونس تمت الإطاحة بالرئيس الحبيب بورقيبة عام 1987 في انقلاب سلمي أطلق عليه انقلاب طبي حيث بررت إقالة الرئيس بورقيبة بأسباب صحية. وخلفه وزير الدفاع آنذاك زين العابدين بن علي حيث أصبح رئيساً للدولة وزعيماً للحزب الحاكم منذ هذا التاريخ الى ان تمت الإطاحة به عبر ثورة شعبية في كانون الأول 2010.

والخلاصة أن الواقع الفعلي لا يحمل تمايزات كبيرة بين مجموعات النظم التي سبقت الإشارة إليها، إلا أن آليات انتقال السلطة تختلف من نظام إلى آخر. وباستثناء المغرب الذي تم فيه الانتقال لاعتبارات تتعلق برغبة الملك الراحل في تهيئة أوضاع أكثر استقراراً للنظام مع اقتراب رحيله، يبقى انتقال السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة لشغل منصب الرئيس أو رئيس الوزراء في النظم الملكية أمراً بعيد المنال حتى الآن. وإن كانت النظم التي تشهد تعدداً حزبياً وانتخابات دورية أقرب لتحقيق هذا الهدف من تلك

التي تمنع التعدد أو الانتخابات أو تخلو من المجلس التشريعي أو من الدساتير الحديثة.

ثالثاً: آليات انتقال السلطة

تنتقل السلطة في النظم السياسية عن طريق نوعين من الآليات أولاهما آليات سلمية والأخرى عنفية. ويقصد بالآليات السلمية أن يتم هذا الانتقال دون إكراه أو إجبار، أي دون استخدام أساليب القوة المادية أو المعنوية لإجبار شخص الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك الساحة لنخبة أخرى أو لشخص آخر. بينما يقصد بالآليات العنفية استخدام القوة لإجبار الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك موقعها دون سند للنخبة الجديدة سوى القوة. ويعني هذا ارتباط ذلك بما يعرف في الفقه السياسي بالشرعية الدستورية أو القانونية أو بالمشروعية، أي باستناد طريقة الوصول إلى السلطة إلى الأسلوب الذي يحدده الدستور والقانون، فإذا نص الدستور على الانتخابات أو الاستفتاء أو اختيار المجلس النيابي وحدد شرطاً لشغل المنصب ينبغي الالتزام بالطريقة التي نص عليها الدستور وإلا اعتبر من شغل المنصب مغتصباً له وعليه أن يسعى للحصول على قدر من التأييد الشعبي الذي يسمح له بالاستمرار في السلطة من خلال ما يعرف بتوليد شرعية سياسية قد تسمح بتجاوز المواطنين عن غياب الشرعية القانونية، أي طريقة الوصول إلى السلطة.

وفي حالة النظم السياسية العربية يلاحظ أن النظم الملكية بصفة عامة لا تعرف ظاهرة اختفاء المشروعية حيث عادة ما يصل الملك أو السلطان أو الأمير إلى المنصب بالأسلوب الذي ينص عليه نظام وراثة العرش، وإن كانت النظم الملكية الحديثة أكثر تقدماً في

هذا المجال مقارنة بالنظم الملكية التقليدية. وتكون الحالة الممكنة لوجود نقص في المشروعية هي حالة الانقسام داخل الأسرة الحاكمة أو وجود تنافس بين أكثر من شخص على المنصب. لكن وجود نظام ما لوراثة العرش ولولاية العهد يسمح بألا يتجاوز الخلاف حدود الأسرة الحاكمة إلى خارجها. وعادة ما تحرص النظم الملكية على عدم إظهار الانقسام أمام الرأي العام حيث تبدو متماسكة حتى لو وجدت خلافات بين أفراد الأسرة.

وقد عرفت بعض النظم الملكية خلافات داخل الأسرة الحاكمة تم حسمها دون الإخلال بشرعية النظام مثلما حدث في النظام السعودي عندما أطيح بالملك سعود لمصلحة أخيه الملك فيصل، أو عند إطاحة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بوالده السلطان سعيد بن تيمور، أو عند إطاحة الشيخ حمد بن خليفة أمير قطر بوالده الشيخ خليفة آل ثاني. وقد ساعد على حسم هذا الأمر اتفاق أعضاء الأسرة الحاكمة على تولي الملك أو السلطان أو الأمير الجديد، وبدا الأمر وكأن الأسرة الحاكمة تقوم بتصحيح لأوضاعها وتختار حاكماً جديداً لرئاستها. وتلعب الأسرة الحاكمة دوراً مهماً في هذه النظم بحيث يعتبر أعضاؤها بمثابة حزب حاكم يقرر كثيراً من السياسات، وعادة ما يكون لأعضاء الأسرة الحاكمة رأي في ولي العهد الذي يصبح فيما بعد ملكاً أو أميراً.

وتنفرد سلطنة عمان بعدم وجود ولي للعهد انطلاقاً من المذهب الرسمي للسلطنة وهو المذهب الأباضي الذي يرفض تولية العهد باعتباره أمراً لا يتسق مع ضرورة أن يكون الأمر شورى بين المسلمين جميعاً. ولا يعرف إلى من يؤول منصب السلطان في حالة خلو المنصب لاسيما وأن السلطان قابوس بن سعيد ليس له أشقاء

أو أبناء وهو يشغل منصب رئيس الوزراء. ويعتبر ثويني بن شهاب – ابن عم السلطان والممثل الشخصي له – من الناحية البروتوكولية في المرتبة الثانية بعد السلطان، لكن هذا لا يعني بالضرورة انتقال المنصب إليه في حالة خلوه لاسيما في ظل عدم وجود أي قانون أو نظام لتنظيم طريقة تنصيب السلطان الجديد.

وفي النظم الجمهورية تتباين أساليب انتقال السلطة بين العنيفة والسلمية، فقد شهدت كثير من النظم الجمهورية انقلابات متعددة أتت بقيادة عسكرية إلى السلطة استناداً إلى قوة الجيش مثلما هو الحال في سوريا منذ العام 1949 وحتى عام 1970 حيث شهدت سوريا ثلاثة انقلابات عسكرية عام 1949 وانقلاباً عام 1961 وآخر عام 1963 و1966 و1970 ناهيك عن كثير من المحاولات الانقلابية الفاشلة. كما شهد العراق أول انقلاب في المنطقة العربية عام 1936 وانقلاباً آخر عام 1958 وثالثاً عام 1963 ورابعاً عام 1968. وشهد اليمن انقلابات متتالية بدءاً من عام 1962 وحتى عام 1978، وكذلك الحال في موريتانيا والسودان.

وقد فشلت معظم هذه الانقلابات في تأسيس شرعية جديدة لها تسمح بالاستمرار، بينما نجحت قلة منها مثل مصر في تحقيق هذا الهدف وتأسيس نظام جديد يتمتع بقدر من الشرعية سمح له بالاستمرار لحوالي نصف القرن دون تحد حقيقي لشرعيته الأمر الذي أتاح له فرصة النجاح في تطبيق انتقال سلمي هادئ للسلطة عند اختفاء شخص قاد النظام مرتين دون حدوث صراعات على السلطة، ذلك باستثناء ولاية الرئيس السابق حسني مبارك الذي أطاح به حراكاً شعبياً قي كانون الثاني 2011، وهو أمر لم يتحقق في معظم النظم الجمهورية الأخرى التي شهدت انقلابات ومحاولات انقلابية متتالية منذ الانقلاب الأول.

وقد شهدت السودان دورات من الانقلابات العسكرية والحكم المدني منذ عام 1958 حيث شهدت نظاماً عسكرياً قضى على النظام المدني القائم منذ الاستقلال واستمر هذا النظام العسكري خلال الفترة من 1958 وحتى 1964 وأعقبه نظام مدني حتى انقلاب عام 1969 الذي أستمر حتى عام 1985 ليتم تأسيس نظام مدني عام 1986 استمر حتى عام 1989 ليخلفه مرة أخرى نظام عسكري مازال قائماً حتى الآن.

ولم تستطع الجزائر التوصل إلى آلية سلمية للانتقال حيث أطاح قائد الجيش وزير الدفاع العقيد هواري بومدين بالرئيس أحمد بن بله وظل بومدين في السلطة حتى وفاته عام 1978 ليخلفه أحد القادة العسكريين وهو الشاذلي بن جديد حتى أحداث 1991 والتي أجبر بن جديد بعدها على الاستقالة ليخلفه مجلس أعلى للدولة مؤقت ترأسه محمد بوضياف الذي اغتيل بعد فترة قصيرة ليخلفه علي كافي، ثم انتخب قائد الجيش اليمين زروال رئيساً للجمهورية ثم استقال قبل إكمال مدته ليخلفه عبد العزيز بوتفليقه بعد انتخابات رئاسية شكك منافسوه في نزاهتها.

من الملاحظ بصفة عامة أن الآليات السلمية شبه غائبة في النظم الساسية العربية حيث عادة ما يترك الحاكم موقعه إما بالوفاة أو بالاغتيال أو بالإجبار على ترك موقعه كما حدث في حالة الحبيب بورقيبة والشاذلي بن جديد، أو بالقضاء على النظام برمته كما حدث في النظم الملكية إبان الخمسينيات والستينيات في مصر والعراق وليبيا واليمن، أو بقضاء أحد قادة النظام على رأس النظام كما حدث في الجزائر عام 1965 وفي سوريا عام 1966 و1970 وفي العراق عام 1979.

وقد حافظ لبنان على آلية سلمية لانتقال السلطة من رئيس إلى آخر عن طريق اقتراع أعضاء مجلس النواب حيث يختار رئيس الجمهورية مدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. وقد اخترقت هذه القاعدة ثلاث مرات الأولى للرئيس بشارة الخوري والثانية للتجديد للرئيس الهراوي ثلاث سنوات وأحرى مماثلة للرئيس اميل لحود. لكن لبنان حافظ على تقليد ترك الرئيس منصبه طواعية بحيث تعتبر لبنان الدولة العربية الوحيدة التي تحتفظ برؤساء جمهورية سابقين على قيد الحياة يعيشون داخل الأراضي اللبنانية وليس في المعتقلات أو في المنفى الإجباري أو الاختياري.

ولا يقلل من الرأي السابق أن معظم قادة الانقلابات قد حاولوا تغيير السمات العسكرية من خلال تأسيس حزب سياسي يرأسه قائد الانقلاب أو خليفته وإجراء انتخابات برلمانية ومحلية وربما السماح بالتعدد الحزبي، إذ يظل الرئيس في السلطة رئيساً للجمهورية بعد أن كان رئيساً لمجلس قيادة الثورة وزعيماً لحزب الأغلبية الدائم ومسيطراً على السلطة التشريعية إلى جانب السلطة التنفيذية وقادراً على تحقيق الفوز الساحق في الانتخابات الرئاسية أو في الاستفتاء على تجديد مدة رئاسته.

رابعاً: الانتخابات في النظم السياسية العربية

لم تعرف بعض النظم السياسية العربية العملية الانتخابية حتى الآن وعرف بعضها صورة متواضعة منها منذ فترة وجيزة، الأمر الذي يجعل الانتخابات لا تحظى بالأهمية في الثقافة العربية، أو على الأقل لم تترسخ كأفضل آلية لانتقال السلطة.

وفي النظم الملكية التقليدية تتوارى أهمية الانتخابات إلى حد

بعيد، حيث ظلت هذه النظم حتى وقت قريب، بعيدة عن تطبيق أي شكل من أشكال العملية الانتخابية، إلى أن خطت كل من سلطنة عمان ودولة قطر ودولة البحرين خطوات على طريق تطبيق العملية الانتخابية في المجالس المحلية أو البلدية أو في المجالس شبه النيابية. ومازالت السعودية والإمارات لا تعرفان المجالس المنتخبة والتي يحق لها سن التشريعات والرقابة على أعمال الحكومة.

وفي النظم الملكية الحديثة في الأردن والكويت والمغرب تعرف الانتخابات التشريعية كآلية لتكوين المجلس النيابي، وتعرف كل من الأردن والمغرب تعدداً حزبياً رسمياً، بينما تعرف الكويت اتجاهات حزبية دون السماح لها بالعمل كأحزاب.

وقد نجحت المعارضة في المغرب في الحصول على أغلبية في انتخابات عام 1997 كان من آثارها انتقال زعيم المعارضة إلى منصب رئيس الحكومة للمرة الأولى في النظم السياسية العربية.

وفي الأردن تحصل الاتجاهات المعروفة بمعارضتها على عدد لا بأس به من المقاعد في مجلس النواب إلا أن تشرذم الأحزاب السياسية وضعفها لا يتيح لكتلة حزبية فرض أغلبيتها بحيث تتحول إلى وضع شبيه بالوضع المغربي. ومن ثم لم يترتب على الانتخابات انتقال للسلطة من حزب أو توجه سياسي إلى آخر.

وفي الكويت عادة ما تفرز الانتخابات مجلس أمة قوياً يمارس دوراً رقابياً فعالاً، إلا أن تولي ولي العهد منصب رئيس الوزراء وتولي أعضاء الأسرة الحاكمة المناصب البارزة في الحكومة قد أعاق حدوث انتقال حقيقي للسلطة. ولهذا ثمة مطالبات بتخلي ولي العهد عن منصب رئيس الوزراء حتى يتسنى للنواب ممارسة دورهم

الرقابي الفعال بما في ذلك سحب الثقة من الحكومة.

وفي النظم الرئاسية تعتبر الانتخابات آلية لترسيخ سيطرة الحزب القائد أو المسيطر لاسيما في النظم ذات الحزب الحاكم (العراق سابقاً، سوريا، ليبيا، السودان) وإن كانت آلية الانتخابات تسمح بوجود معارضة لا بأس بها في النظم الجمهورية الأخرى (مصر، تونس، اليمن، الجزائر) إلا أن قدرة المعارضة على الحصول على الأغلبية لم تحدث حتى الآن الأمر الذي أعاق الانتخابات عن أن تكون آلية لانتقال السلطة من اتجاه سياسي إلى آخر. وحيث يسيطر رئيس الدولة على حزب الأغلبية يصعب حدوث تحول أو انتقال سلمي للسلطة من حزب الرئيس إلى حزب آخر.

وفي الانتخابات الرئاسية أو الاستفتاءات يحصل الرئيس عادة على أغلبية حاسمة حتى إن البعض يرى أن السماح بإجراء انتخابات تعددية - كما حدث في اليمن والجزائر - الغرض منه تجميل الصورة فقط حيث تظل الانتخابات بمثابة استفتاء على شخص الرئيس.

خامساً: الواقع الفعلي ومستقبل انتقال السلطة

يلاحظ أن جميع النظم العربية حتى الآن لا تعرف الانتقال الحقيقي للسلطة والذي يعني الانتقال السلمي للسلطة من رئيس إلى آخر أو من حزب أغلبية إلى حزب آخر بناء على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم، باستثناء كل من لبنان والمغرب.

وحتى في لبنان ثمة بعض القيود منها أن مجلس النواب هو الذي يقوم باختيار الرئيس وليس المواطن في انتخابات عامة. ومن

ثم تلعب المساومات بين الرئيس المرشح والاتجاهات النيابية دوراً مهماً في هذا السياق بالإضافة إلى حصر المنصب في الطائفة المارونية وهو أمر يدعم الطائفية. وبالرغم من تقليص سلطات رئيس الجمهورية بعض الشيء في اتفاق الطائف لصالح رئيس الوزراء، لا يزال النظام اللبناني أقرب إلى النظم الرئاسية.

ويبدو أن معظم الملوك والرؤساء العرب ليسوا مستعدين للتنازل عن السلطة في حالة الملوك أو المنصب في حالة الرؤساء، فالملكية الدستورية تعني أن الملك يملك ولا يحكم أو يمارس السلطة من خلال وزرائه، وهو أمر ليس مطبقاً في النظم العربية بما في ذلك الأردن والمغرب. وفي النظم الجمهورية لا يبدو أن ثمة رئيساً على استعداد لترك منصبه نزولاً عند رغبة المواطنين، بل إن بعض الرؤساء العرب يرفض إجراء استفتاء أو انتخاب لتجديد رئاسته. إن بعضاً من قادة الانقلاب الأول مازالوا في مواقعهم. وفي حالات أخرى انتقلت السلطة من قائد انقلاب إلى قائد انقلاب لاحق، ويظل الموت هو العامل الوحيد الذي يسمح بانتقال السلطة.

ومن الأمور الخطرة أن بعض النظم العربية لم تحدد بعد آلية لانتقال السلطة في حالة اختفاء القائد مثلما هو الحال في ليبيا وفي سلطنة عمان. وفي بعض الدول التي حدد الدستور آلية لانتقال السلطة في حال خلو المنصب، لم يتم احترام الدستور بل تم تعديله بسرعة مدهشة ليناسب شخصاً بعينه، الأمر الذي يعني إمكانية عدم احترام الدستور لتعرف النظم العربية توريث المنصب في نظام جمهوري، الأمر الذي جعل البعض يطلق عليها الجمهوريات الملكية.

إن مستقبل انتقال السلطة في النظم السياسية العربية رهن

بعدد من العوامل من أهمها ضرورة وجود نص دستوري واضح على آلية لانتقال السلطة يتم احترامها من قبل الجميع، وضرورة وجود تعدد حزبي وسياسي حقيقي يسمح بتنافس سياسي يكون المواطنون هم الحكم والمرجع الأخير فيه، وضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية حقيقية تسمح بالتعبير عن إرادة الناخبين، وضرورة التخلي عن شعارات من قبيل ضرورات المرحلة التاريخية واعتبارات الصراع العربي الإسرائيلي والحفاظ على وحدة الأمة، والتأكيد على أن الشعوب العربية قادرة على اختيار قادتها الأكثر صلاحية وليس لأحد أن يختار لها متذرعاً بعدم الأهلية أو بعدم القدرة على الاختيار.

إن استقرار النظم السياسية العربية رهن بقدرتها على صياغة آلية دستورية تضمن الانتقال السلمي للسلطة في حالة خلو المنصب المحوري في النظام وتسمح بالانتقال السلمي للسلطة بين الاتجاهات المختلفة في النظم الملكية والجمهورية على السواء.

القسم الثاني

الدساتير العربية وتداول السلطة

الأردن

ينحصر تداول السلطة في المملكة الأردنية في مستوى مجلس النواب من غرفتي البرلمان مجلس الأمة المقسم إلى مجلس الأعيان ومجلس النواب، إضافة إلى الإدارات المحلية، فقد نصت المادة الأولى

من الدستور على أن نظام الحكم في الأردن نيابي ملكي وراثي. أما رأس الدولة وهو الملك فليس للأمة دور في اختياره إلا في حالات ضيقة وعبر مجلس الأمة الذي يختار أحد سلالة الملك الحسين بن علي في حال موت آخر ملك دون وجود وارث بالطريقة المبينة في الدستور. ونمط التداول في الأردن تعددي، إذ أجاز الدستور إنشاء الأحزاب السياسية (المادة 16). كما نصت المادة الرابعة والعشرون أن الأمة مصدر السلطات تمارسها بالشكل المبين في الدستور. وأما التشريع وفق المادة الخامسة والعشرين فمنوط بالملك ومجلس الأمة.

أولاً: مجلس الأمة

يتكون مجلس الأمة من غرفتين إحداهما منتخبة وهي مجلس النواب، والثانية يعين الملك أعضاءها وهو مجلس الأعيان. وتنص المادة السابعة والستون على أن أعضاء مجلس النواب ينتخبون انتخابا عاماً سرياً مباشراً[1].

ولمجلس النواب كما نصت المادة الخامسة والعشرون صلاحيات تشريعية فصلتها المواد (91 - 95) وتبدأ العملية التشريعية إما باقتراح مرسل من مجلس الوزراء أو باقتراح عشرة نواب، وللمجلس حق رفض أو قبول وتعديل مقترحات مجلس الوزراء غير أنه ملزم برفع المقترح مع تصوراته إلى مجلس الأعيان غير المنتخب، وفي حال تعارض تصوراتهما تعقد جلسة مشتركة (يجوز أن تطلبها الحكومة) تحضرها الغالبية المطلقة من المجلسين، ولا يقر القانون إلا بموافقة ثلثي الأعضاء. ولا تصبح القوانين نافذة إلا بمصادقة الملك عليها (المادة 91). إلا في حال التعارض بين رأي الملك ورأي

(1) أدت تعديلات الدستور الأردني للأعوام 1974 و1976 و1984 إلى زيادة صلاحيات الملك بشأن البرلمان وأهمها تأجيل الانتخابات إلى أجل غير محدد.

المجلس فتكون الكلمة النهائية للمجلس إما أن يأخذ برأي الملك أو يصر على رأيه بأصوات أغلبية الأعضاء (المادة 93). ويحق لمجلس النواب أن يسائل الحكومة المعينة من الملك، وله أن يصوت على سحب الثقة عنها أو عن أي وزير منها (المادة 96).

ثانياً: صلاحيات الملك والحكومة في مقابل صلاحيات مجلس الأمة

على الرغم من أن مجلس الأمة هو الجهة المنتخبة الوحيدة والتشريعية والرقابية على أعمال الحكومة وهو المعبر عن إرادة الأمة فإن للملك حق حل مجلس الأمة أو أحد مجلسيه، وهو الذي يحدد موعد انتخابات مجلس النواب (المادة 34)، وله أن يؤجل الانتخابات العامة باستشارة مجلس الوزراء (المادة 73)، ويدعو المجلس للانعقاد ويفض جلساته ويؤجل انعقادها (المواد 78 - 82).

خضعت مواد الدستور الأردني المتعلقة بمجلس النواب وتداول السلطة لتعديلات متتالية خاصة في السنوات 1974 و1976 و1984 وأهم هذه التعديلات ما تم في سنتي 1974 و1976 إذ أجاز التعديل الأول حق الملك في تأجيل الانتخابات العامة لمدة عام واحد، ثم منح تعديل سنة 1976 الملك حق تأجيل الانتخابات إلى أجل غير محدود.

الإمارات العربية المتحدة

لم ينص الدستور الإماراتي على أي إشارة إلى حق الشعب في انتخاب ممثليه، كما أن نظام الإمارات السياسي لا يسمح بتكوين أحزاب سياسية، ويعتمد أساساً على أمراء الإمارات السبع ويتبنى النظام الوراثي أساساً للحكم فيها. وقسم الدستور الاتحادي في

المادة الخامسة والأربعين نظام الحكم في الإمارات إلى أربعة أقسام هي: المجلس الأعلى للاتحاد. رئيس المجلس ونائبه. مجلس الوزراء. المجلس الوطني الاتحادي.

أولاً: المجلس الأعلى للاتحاد

يتكون المجلس الأعلى تلقائياً من أمراء الإمارات السبع في الاتحاد أو من ينوب عنهم. وتناولت مواد الدستور (46 - 50) تفصيلات عن المجلس الذي أعطيت له صلاحيات كاملة في رسم السياسات العامة وإصدار القوانين والمصادقة على المعاهدات وتعيين الوزراء ورئيس الوزراء، وهو الجهة المختصة بانتخاب رئيس الاتحاد ونائبه لمدة خمس سنوات. ويلاحظ أن الدستور قد نص في المادة (49) على ضرورة اشتمال التصويت في القضايا الموضوعية على صوتي إمارتي أبو ظبي ودبي.

ثانياً: رئيس الاتحاد ونائبه

ينتخب المجلس الأعلى للاتحاد رئيساً للاتحاد ونائباً له لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى. ويمارس الرئيس أو نائبه عند غياب الرئيس مهامهما عبر الحكومة المعينة. ويرأسان المجلس الأعلى ويدعوانه لعقد اجتماعاته وجمه مع مجلس الوزراء في اجتماعات مشتركة والمصادقة على القوانين ثم عرضها على مجلس الاتحاد الأعلى وتعيين كبار رجال الدولة المدنيين والعسكريين. وقد تضمنت مواد الدستور (51 - 54) كل ما يختص بهما.

ثالثاً: مجلس الوزراء

يعينه رئيس الاتحاد ويصادق المجلس الأعلى للاتحاد على

التعيين. وتناولت المواد (55 - 67) من الدستور مهام المجلس ووظائفه الأساسية المتمثلة في تنفيذ سياسات الاتحاد، وإدارة شؤون المسائل الاتحادية. كما أن للمجلس سلطة اقتراح القوانين والتشريعات الاتحادية وعرضها على المجلس الوطني الاتحادي، ثم يقوم رئيس الاتحاد بتقديمها للمجلس الأعلى للمصادقة النهائية عليها.

رابعاً: المجلس الوطني الاتحادي

هو المؤسسة الوحيدة التي تتمثل فيها بعض مظاهر تداول السلطة في الإمارات. وتناولت 26 مادة دستورية (68 - 93) المجلس الوطني الاتحادي. وهو مجلس يعين أعضاؤه بأنصبة محددة من الإمارات السبع. وللمجلس صلاحيات استشارية واسعة، إذ يلزم مجلس الوزراء بعرض مشاريع القوانين على المجلس الوطني لمناقشتها وإبداء الرأي فيها أو اقتراح رفضها دون أن تكون له صلاحية الرفض الفعلية بل ترجع صلاحية الرفض إلى رئيس الدولة والمجلس الأعلى الاتحادي. وبينت المادة (110) العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس الأعلى للاتحاد في ما يخص إصدار القوانين بأن السلطة النهائية لإصدار القوانين هي الرئيس والمجلس الأعلى للاتحاد. ومنحت المادة (93) المجلس الوطني سلطة أدبية لمراقبة ومساءلة مجلس الوزراء. غير أن المادة (144) اعتبرت أن رأي المجلس الوطني بأصوات ثلثي أعضائه ضروري في مسألة تعديل مواد الدستور.

البحرين

نصت المادة الأولى من الدستور البحريني على أن حكم البحرين وراثي، وأن نظام الحكم فيها ديمقراطي السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وأن المواطنين لهم حق المشاركة في

الشؤون العامة، ولهم حقوق سياسية بدءاً من حق الانتخاب. وأن الأحزاب السياسية غير مسموح بها. وأكد الفصل الثاني من ميثاق العمل الوطني الصادر عام 2001 هذه المسائل. وذكرت المادة (32) أن نظام الحكم يقوم على فصل السلطات، وأن السلطة التشريعية يتولاها الأمير والمجلس الوطني وفقا للدستور.

أولاً: المجلس الوطني

المجلس الوطني هو المؤسسة الدستورية المنتخبة المطبق فيها مبدأ تداول السلطة في البحرين، إذ ينتخب أعضاء المجلس من المستقلين لمدة أربع سنوات عبر انتخاب عام وسري ومباشر (المادة 43). ويوجد اقتراح بتعديل هذه المادة في ميثاق العمل الوطني حيث نص في مقدمته بالفقرة الثانية على أن المجلس الوطني يتكون من غرفتين إحداهما منتخبة ولها سلطات تشريعية، والآخر مجلس خبراء معين من الأمير وله صلاحيات استشارية. وتم تفصيل الحياة النيابية في الفصل الخامس من ميثاق العمل الوطني.

لأعضاء المجلس الوطني حق اقتراح القوانين (المادة 71). وفي حال تعارضها مع رغبات الأمير فإن للأمير أن يعيدها للمجلس للنظر في اعتراضاته وللمجلس حق التصويت على القانون المعترض عليه بثلثي أعضائه ليصبح نافذا (المادة 35). ويحق للمجلس مساءلة الوزراء واستجوابهم وسحب الثقة عنهم (المادتان 66 و67). وله في حال الخلاف مع رئيس الوزراء أن يرفع الأمر إلى الأمير الذي له حق إقالة مجلس الوزراء بالكامل أو حل المجلس الوطني وعقد انتخابات عامة جديدة. ويشترط لقبول أي تعديل دستوري أن يحظى بثلثي أصوات المجلس الوطني (المادة 104).

ثانياً: صلاحيات الأمير تجاه المجلس الوطني

نصت المادة الخامسة والستون على حق الأمير في حل مجلس الشورى مع بيان سبب الحل، على أن تعقد انتخابات تشريعية بعد الحل مباشرة. كما للأمير تأجيل دورات المجلس والدعوة لدورات استثنائية. ويلاحظ أن المادة (144) نصت على عدم جواز تعديل مواد الدستور المتعلقة بالحكم الوراثي أو بصلاحيات الأمير.

تونس

جاء في مقدمة الدستور التونسي أن الشعب مصمم على إقامة ديمقراطية أساسها سيادة الشعب، وعلى مبدأ التفريق بين السلطات. كما أكدت المادة الأولى أن النظام الجمهوري هو النظام المأخوذ به في تونس. وتشمل مسألة تداول السلطة الرئيس (رأس السلطة التنفيذية) ومجلس النواب (السلطة التشريعية).

أولاً: الرئيس

نصت المادة التاسعة والثلاثون على أن رئيس الجمهورية ينتخب لمدة خمسة أعوام انتخاباً عاماً مباشراً سرياً. وله أن يجدد ترشحه لفترتين متتاليتين. ومن صلاحيات الرئيس إعلان حالة الطوارئ بعد استشارة الوزير الأول ورئيس مجلس النواب، دون أن يكون له سلطة حل مجلس النواب أثناء حالة الطوارئ (المادة 46). ويعلن الحرب ويبرم السلم بموافقة مجلس النواب (المادة 48). ويعين الوزير الأول والوزراء وسائر أعضاء الحكومة، ويرأس مجلس الوزراء، وله أن يحل الحكومة أو بعضا منها. كما له اقتراح القوانين على مجلس النواب، ويعيد أي قانون صادر عن المجلس إليه ليستأنف قراءة جديدة، وللمجلس سلطة إقرار القانون دون تغيير بأغلبية ثلثي الأعضاء

(المادة 52). ويملك حق استفتاء الشعب في بعض القوانين الخاصة (المادة 47). وله الخيار بين حل مجلس النواب أو إقالة الحكومة إذا وجه إليها المجلس لائحة لوم ثانية بأغلبية ثلثي الأعضاء (المادتان 62 و63).

ثانياً: مجلس النواب

ينتخب أعضاء مجلس النواب انتخاباً عاماً ومباشراً وسرياً لمدة خمس سنوات (المادتان 18 و22). ويمارس المجلس السلطة التشريعية ولأعضائه مع رئيس الجمهورية سلطة اقتراح القوانين، غير أن لمقترحات الرئيس أولوية النظر (المادة 28). ويراقب أعمال الحكومة، ولأعضائه مساءلة الحكومة، وتقديم لائحة لوم تؤدي إلى إقالة الحكومة إذا صادق عليها ثلثا الأعضاء (المادة 62).

ثالثاً: صلاحيات الرئيس إزاء الحكومة

للرئيس في حال تصويت المجلس بأغلبية الثلثين على حجب الثقة عن الحكومة خيار حل المجلس أو الموافقة على حل الحكومة (المادة 62).

الجزائر

أكدت العديد من مواد الدستور الجزائري الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني 1996 على حق الأمة في اختيار ممثليها وأنها مصدر الشرعية للدولة نفسها، إذ عرفت المادة الأولى من الدستور الجزائر بأنها جمهورية ديمقراطية شعبية، ونصت المادة السادسة على أن الشعب هو مصدر كل سلطة والسيادة الوطنية ملكه وحده. كما أكدت المادة السابعة امتلاك الشعب وحده للسلطة التأسيسية يختار وفقها

شكل مؤسسات الحكم كما هو مبين في الدستور ومن خلال نوابه المنتخبين. والشعب حر في اختيار ممثليه ولا حدود لتمثيل الشعب إلا ما ورد في الدستور وقانون الانتخابات (المادة 10). وتستمد الدولة مشروعيتها ووجودها من الشعب فهي بالشعب وللشعب (المادة 11). وعلى مثل هذا أكدت المادتان (14 و16). ومنحت المادتان (41 و42) للشعب حق تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية. وأكد الدستور وقانون الانتخابات أن الجزائر تلتزم النظام الديمقراطي التعددي. ونصت المادة (174) على أن التعديل الدستوري لا يشمل الطابع الجمهوري للدولة والنظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية.

تتسع دائرة تداول السلطة في الجزائر لتشمل رئيس الجمهورية رأس المؤسسة التنفيذية (المواد 70 - 97)، والبرلمان المؤسسة التشريعية في البلاد (المواد 98 - 137).

أولاً: الرئيس

ينتخب الرئيس انتخاباً عاماً مباشراً سرياً لمدة خمس سنوات وله الترشح لدورة ثانية فقط (المادتان 71 و74). ويمارس الرئيس سلطة إدارة الحكومة وتعيين رئيسها ووضع السياسة الخارجية للدولة وتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين الكبار (المادتان 77 و78) ويعلن حالة الطوارئ بعد موافقة البرلمان (المواد 91 - 93) ويعلن الحرب ويوقف العمل بالدستور ويعلن السلم (المواد 95 - 97). وله أن يستفتي الشعب في الأمور المهمة كما في المادة السابعة. وفي حال خلو منصب الرئاسة لعجز أو وفاة يتولى رئيس مجلس الأمة مهام الرئيس لحين إجراء انتخابات رئاسية جديدة (المادة 88).

ثانياً: البرلمان

يمثل البرلمان السلطة التشريعية في الجزائر، وينقسم إلى غرفتين هما: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة (المادة 98). وينتخب الأول بواسطة انتخاب عام وسري ومباشر (قائم على مبدأ القوائم الانتخابية)، ويختار ثلثا مجلس الأمة عبر الانتخاب السري غير المباشر من قبل المجالس البلدية والولائية في المناطق المختلفة للبلاد، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي (المادة 101). ومدة المجلس الوطني خمس سنوات ومجلس الأمة ست سنوات (المادة 102). ونصت مواد الدستور الخاصة بصلاحيات البرلمان على أن له سيادة في إعداد القانون والتصويت عليه، وتشاركه الحكومة في حق اقتراح القوانين (المادة 119). وللمجلس الشعبي سلطة مراقبة الحكومة ومساءلتها واستجوابها والتصويت على سحب الثقة عنها (المواد 80 و84 و133 - 137)، وله مناقشة السياسة العامة والسياسة الخارجية للدولة (المادتان 130 و135).

ثالثاً: صلاحيات الرئيس تجاه المجلس

يلاحظ أن المادة (129) أعطت لرئيس الجمهورية حق حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات مبكرة بعد استشارة كل من رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة ورئيس الحكومة، على أن تعقد الانتخابات الجديدة في مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار الحل.

جزر القمر

إن مسألة تداول السلطة في دستور سنة 1992 تتمحور حول رأس السلطة التنفيذية (الرئيس) الذي ينتخب انتخاباً عاماً مباشراً

سرياً لمدة خمس سنوات. وتنقسم السلطة التشريعية إلى غرفتين الأولى هي المجلس الفدرالي الذي ينتخب بانتخاب عام ومباشر وسري لمدة خمس سنوات، ومجلس الشيوخ المنتخب لمدة ست سنوات من هيئة انتخابية هي مجالس الجزر الثلاث. وتعتمد التشريعات القمرية مبدأ التعددية السياسية القائمة على الأحزاب.

جيبوتي

بالنظر إلى مواد دستور جيبوتي لعام 1992 يلاحظ أن مسألة تداول السلطة تشمل الرئيس (رأس السلطة التنفيذية) الذي ينتخب لمدة ست سنوات بواسطة الانتخاب العام المباشر السري. ومجلس النواب الذي ينتخب أعضاؤه لمدة خمس سنوات أيضاً بواسطة الانتخاب العام والمباشر والسري. ويجيز الدستور الأحزاب السياسية متخذاً للتعددية نمطاً لتداول السلطة في جيبوتي.

السعودية

تضيق دائرة تداول السلطة في القانون الأساسي للمملكة العربية السعودية، فكل مؤسسات الحكم تعين من قبل الملك، كما اعتبره القانون مرجع كل السلطات (المادة 44). ونظام الحكم في الدولة ملكي ووراثي (المادة 5). والملك يرأس مجلس الوزراء ويعين ويفصل الوزراء ويحل المجلس، وهو من يعلن حالة الطوارئ والحرب والتعبئة العامة وله أن يتخذ أثناءها إجراءات ضرورية يحولها إلى قوانين إذا أراد بعد انتهاء حالة الطوارئ (المواد 56 و57 و61 و62).

أولاً: مجلس الشورى

ورد في المادة الثامنة من القانون الأساسي أن الحكومة مؤسسة

على العدالة والشورى والمساواة. كما نصت المادة الثامنة والستون على إنشاء مجلس الشورى وفق لائحة خاصة به. ومدة المجلس أربع سنوات. ويحدد الملك كل ما يخص صلاحيات وواجبات أعضاء المجلس. وأعطيت لمجلس الشورى الجديد صلاحيات أوسع من أهمها كما ورد في نظام المجلس مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات والامتيازات، وتفسير الأنظمة، ومناقشة تقارير الوزارات والأجهزة الحكومية السنوية، واقتراح الأنظمة الجديدة واقتراح تعديل النافذ منها. وفي حال التعارض بين مقترحات المجلس ومقترحات مجلس الوزراء ينهي الملك التعارض بقرار يصدر عنه.

سوريا

بالرغم من نص الدستور السوري في المادة الأولى على أن الجمهورية السورية دولة ديمقراطية، ونظام الحكم فيها جمهوري، والسيادة للشعب (المادة الثانية)، وحق الشعب في الإسهام في الحياة السياسية (المادة 26)، فإن المادة الثامنة نصت على أن حزب البعث هو الحزب القائد في المجتمع والدولة. كما أن المبادئ الثقافية في الدستور تؤكد تبني المقولات الاشتراكية في بناء مؤسسات وهياكل الدولة مع مراعاة الهوية العربية الإسلامية لسوريا (المواد 1 و3 و21 – 25). وتشمل فكرة تداول السلطة في الدستور السوري رئيس الدولة، ومجلس الشعب (السلطة التشريعية)، والمجالس الشعبية (المواد 10 و50 و84).

أولاً: الرئيس

انتخاب الرئيس أو اختياره لا يتم على مبدأ المنافسة السياسية

وإنما يبدأ بترشيح مجلس الشعب لأحد الأشخاص الذي تنطبق عليه شروط الرئاسة بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث السوري، ومن ثم يعرض الترشيح على الشعب في استفتاء عام ويفوز المرشح بالرئاسة لمدة سبع سنوات إذا ما حصل على الأغلبية المطلقة (المادتان 84 و85). ويمارس الرئيس صلاحيات السلطة التنفيذية (المادة 93)، ويساهم بالمشاركة مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة (المادة 94). وله حق الاعتراض على القوانين التي يصدرها مجلس الشعب بعد رفعها إليه، وإذا صوت المجلس بثلثي أعضائه على القانون المرجع ينفذ القانون (المادة 98). ويشارك الرئيس مجلس الشعب في اقتراح القوانين وإحالتها إلى مجلس الشعب، ويتولى سلطة التشريع خارج انعقاد دورات المجلس وفي حال انعقادها في الظروف الاستثنائية والطارئة التي تهدد الأمن القومي وفي المدة الفاصلة بين ولايتي مجلسين، والأخيرة لا تعرض على مجلس الشعب ويكون حكمها في الإلغاء والتعديل حكم القوانين النافذة (المادة 110 و111). ويعلن الرئيس حالة الطوارئ (المادة 101). وله صلاحية إحالة الوزراء إلى المحاكمة (المادة 132)، وأخيراً له أن يستفتي الشعب في القضايا المهمة ونتيجة الاستفتاء ملزمة ونافذة (المادة 112).

ثانياً: مجلس الشعب

تنص المادة الخمسون على أن مجلس الشعب يتولى السلطة التشريعية، وأعضاؤه منتخبون انتخاباً عاماً سرياً مباشراً. ومدته أربع سنوات (المادة 51). ويحق لأعضاء المجلس اقتراح القوانين، ومساءلة واستجواب الحكومة أو أحد وزرائها (المادة 71). ويملك المجلس حق ترشيح رئيس الدولة باقتراح من القيادة القطرية لحزب

البعث السوري، واقتراح إقرار القوانين وحجب الثقة عن الوزارة أو أحد الوزراء (المادتان 70 و71).

ثالثاً: صلاحيات الرئيس تجاه المجلس

أهم سلطة يمارسها الرئيس إزاء المجلس هي حله بقرار معلل على أن تجرى الانتخابات في غضون تسعين يوما من تاريخ الحل (المادة 107).

رابعاً: المجالس الشعبية

هي مجالس محلية منتخبة تمارس سلطاتها في نطاقها الإداري.

السودان

تبدو فكرة السلطة وتداولها في الدستور السوداني لعام 1998 مختلفة في شكلها النظري فيما يخص مصدر السلطة عما عليه في الدساتير العربية الأخرى، ففي المادة الرابعة وتحت مسمى الحاكمية ورد أن الحاكمية في السودان لله والسيادة للشعب المستخلف.

وتتسع تشريعات تداول السلطة في الدستور لتشمل الرئيس (رأس المؤسسة التنفيذية). والولاة (وفق النظام الاتحادي السوداني) وأعضاء المجلس الوطني (المؤسسة التشريعية) والمجالس الولائية. والتعددية الحزبية هي أسلوب التداول السياسي في السودان. ونصت المادة السادسة والعشرون على جواز تأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسية.

أولاً: الرئيس

تنص المادة السادسة والثلاثون على أن للسودان رئيس ينتخبه الشعب انتخاباً عاماً مباشراً سرياً لمدة خمس سنوات، ومن الممكن أن ينتخب لولاية ثانية فقط (المادة 41). وللرئيس حق اقتراح القوانين والتعديلات الدستورية والتوقيع عليها، ويعلن حالة الطوارئ والحرب، ويرأس مجلس الوزراء. ولرئيس الجمهورية حق استفتاء الشعب في ما يتعلق بالقيم العليا والإرادة الوطنية والمصالح العامة (المادة 66). وله في حال تعذر انتخاب نواب بعض الدوائر الانتخابية أن يعين بدلا عنهم أعضاء في المجلس الوطني إلى حين إجراء انتخابات خاصة بهم (المادة 67). ويلاحظ أن الرئيس هو المخول بإعلان حالة الطوارئ والحرب، واستمرارها مشروط بموافقة المجلس (المادتان 131 و135). وللرئيس بعد موافقة المجلس أن يعلق بعض الأحكام الدستورية المتعلقة بالحريات العامة (المادة 131). وللمجلس قبول أو تعديل أو إلغاء أي إجراء استثنائي يتخذه الرئيس (133).

ثانياً: صلاحيات المجلس الوطني إزاء الرئيس

يجوز للمجلس الوطني بأغلبية ثلثي الأعضاء عزل الرئيس إذا اتهمه بالخيانة العظمى أو بما يمس الشرف والأمانة (المادة 45). كما يحق لكل متضرر أن يشكو الرئيس أمام المحكمة الدستورية إذا خالف النظام الاتحادي، أو أمام محكمة عادية إذا تجاوز القانون (المادة 46)[1].

(1) انفرد التشريع السوداني في اعتبار الله تعالى أصل ومصدر السلطة وأن الشعب يستمد السلطة من مبدأ الخلافة لله في الأرض

ثالثاً: الولاة

يقسم السودان إدارياً إلى ولايات على رأس كل ولاية والٍ ينتخبه سكان ولايته، وترشح كلية انتخابية ستة أشخاص لمنصب الوالي يعرضون على الرئيس ليختار ثلاثة من بينهم يقدمهم للهيئة العامة للانتخابات لتنظر في أهليتهم ثم يخوض مستوفي الشروط منهم الانتخابات العامة الخاصة بالولايات (المادة 56). ومدة ولاية الولاة أربع سنوات يمكن أن تجدد لولاية ثانية فقط (المادة 59). والوالي كرئيس الجمهورية مسؤول جنائياً أما المجلس الوطني (المادة 63).

رابعاً: المجلس الوطني

هو مجلس تشريعي ينتخب ثلاثة أرباع أعضائه بالانتخاب العام الحر والمباشر والسري، والربع الباقي (ويمثل النساء والفئات العلمية والمهنية) عبر الانتخاب الخاص أو غير المباشر بواسطة الكليات الانتخابية الخاصة (المادة 67). ومدته أربع سنوات (المادة 72). وللمجلس صلاحيات واسعة فهو يجيز الخطط والسياسات العامة والتعديلات الدستورية، ويراقب ويسائل الحكومة (المواد 73 و84 و85). وله وللرئيس والوزراء حق اقتراح القوانين (المادة 87). وفي حال تعارض آراء الرئيس والمجلس بشأن أي مشروع قانون بعد إحالته إلى الرئيس يصبح القانون نافذاً بعد ثلاثين يوماً من رفعه إليه إذا لم يرده إلى المجلس أو يقرر مراجعته، وفي حال رده للمجلس للنظر فيه مرة أخرى فللمجلس أن يقره دون تعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء ليصبح نافذاً (المادة 90).

خامساً: مجالس الولائية

تنص المادتان (97 و98) على أن للولايات مجالس تشريعية

منتخبة تنطبق عليها نفس الأحكام الدستورية الخاصة بالمجلس الوطني مع اعتبار أنها مجالس ولائية والوالي فيها كرئيس الدولة في الجمهورية.

الصومال

بالرغم من أن الدستور الصومالي أوقف بعد انقلاب أكتوبر/ تشرين الأول 1969، فإننا سنعتمد عليه في الحديث عن تداول السطلة في جمهورية الصومال الديمقراطية لعدم الإعلان عن إلغاء هذا الدستور حتى الآن. وتنص المادة الأولى من الدستور الصومالي المعلق على أن الصومال جمهورية ديمقراطية نيابية. ولكل صومالي توفرت فيه الأهلية حق التصويت، وهو شخصي وسري وحر ومتساو (المادة 8). وأسلوب تداول السلطة تعددي حزبي، ويكفل الدستور حق تأسيس الأحزاب السياسية (المادة 12). وتتركز مسألة تداول السلط في التشريع الصومالي في الهيئة التشريعية ورأس الهيئة التنفيذية.

أولاً: الرئيس

ينتخب المجلس الوطني رئيس الجمهورية عبر اقتراعين ويفوز بالرئاسة من حصل على الثلثين في كل اقتراع (المادة 70). ومدة ولايته ست سنوات يمكن أن تجدد بالانتخاب لفترة ثانية فقط (المادتان 70 و72). وفي حال فراغ منصب الرئيس لأي سبب يتولى رئيس المجلس الوطني مهام الرئيس لحين انتخاب الرئيس الجديد (المادة 74). ويعين الرئيس رئيس الوزراء والوزراء ويقيلهم وهم مسؤولون أمامه بالتضامن والانفراد، ويقترح القوانين ويصدق على المقر منها، ويعلن الحرب بعد موافقة المجلس الوطني (المادة 61 و64 و75 و78).

ثانياً: صلاحيات المجلس الوطني إزاء الرئيس

يملك المجلس حق سلطة اتهام الرئيس بالخيانة العظمى والتآمر على النظام الدستوري بأصوات ثلثي الأعضاء (المادة 76). وتنص المادة التاسعة والأربعون على أن المجلس الوطني هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية. ويتشكل المجلس من أعضاء ينتخبهم الشعب انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً، ويمنح الدستور العضوية الدائمة للرؤساء السابقين (المادة 51) ومدته خمس سنوات (المادة 52).

ثالثاً: صلاحيات المجلس

والمجلس الوطني هو الهيئة الانتخابية التي تنتخب رئيس الجمهورية (المادة 70). وللمجلس و10 آلاف ناخب حق اقتراح القوانين، ولا تصدر القوانين إلا بموافقة المجلس أو بتفويض منه، وفي حال اعتراض الرئيس على قرارات المجلس يحق للمجلس إصدار القرار دون تعديل إذا نال أصوات ثلثي الأعضاء (المواد 60 - 62). ويمنح الثقة للحكومة أو يحجبها عنها (المادة 82). وهو الذي يقر التعديلات الدستورية (المادة 104).

رابعاً: صلاحيات الرئيس تجاه المجلس

يملك الرئيس صلاحية حل المجلس الوطني على أن تجرى انتخابات جديدة في غضون ستين يوماً (المادة 53).

عُمان

تنص المادة الخامسة من النظام الأساسي العماني على أن نظام الحكم في عمان سلطاني وراثي. وتعيين السلطان يتم عبر التشاور

الداخلي في مجلس العائلة الحاكمة، وفي حال عدم اتفاقهم على شخص معين يقوم مجلس الدفاع بتثبيت الشخص المشار إليه في رسالة السلطان إلى مجلس العائلة (المادة 6). وورد في المادة التاسعة أن العدل والشورى والمساواة هي أساس الحكم في سلطنة عمان، وأن للمواطنين الحق في المشاركة في الشؤون العامة. وشملت المادة العاشرة سعي السلطنة إلى إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة. ويتمتع السلطان بصلاحيات واسعة فهو رأس السلطة التنفيذية ويعين جميع وزرائها. ويعلن حالة الطوارئ ويتخذ الإجراءات العاجلة لمواجهة أي خطر يهدد الدولة، أو صون حقوق المواطنين، وتوجيه السياسة للعامة (المادة 44). وتتركز عملية تداول السلطة في سلطنة عمان على مجلس الشورى أحد غرفتي مجلس عمان، والأخرى هي مجلس الدولة الذي يعين السلطان أعضاءه وعددهم 55.

أولاً: مجلس عُمان

ورد ذكر مجلس عمان في مادة واحدة هي المادة الثامنة والخمسين، والتي ذكرت أن المجلس يقسم إلى غرفتين. وجاء في القانون الخاص بتنظيم مجلس عمان أن مجلس عمان مدته ثلاث سنوات ينتخب منه أعضاء مجلس الشورى انتخاباً عاماً مباشراً سرياً. وللمجلس صلاحية مراجعة مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة. ويسائل الوزارة ويستجوبها أو بعض وزرائها ويراقب الخطوات الحكومية في تنفيذ السياسات والخطط العامة للدولة. غير أن المجلس بغرفتيه لا يملك رد قرارات السلطان باعتبار أن صلاحياته نهائية لا تراجع. ويلاحظ أن تعديلات إيجابية أنجزت في التطبيق الديمقراطي العماني، فبعد أن كان من اللازم أن تنتخب كل ولاية عدداً مضاعفاً من المخصص لها في مجلس الشورى

ليختار السلطان من بينهم العدد المخصص لتلك الولاية في المجلس، أصبحت الولايات تنتخب من بين المرشحين العدد المحدد لها في المجلس فقط.

فلسطين

تختلف الظروف التي تحيط بالحياة السياسية في فلسطين، فهي لا تتمتع باستقلال كامل ولا زالت تعيش ظروفاً انتقالية نصت عليها معاهدة إعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين الموقع عليها سنة 1993. وتضمنت تلك الاتفاقية إقامة حكومة وطنية انتقالية للفلسطينيين عبر انتخابات عامة تشمل منصب الرئيس والهيئة التشريعية. وتمت الانتخابات الرئاسية في 20 يناير/ كانون الثاني 1995. في حين أجريت الانتخابات التشريعية في 20 يناير/كانون الثاني 1996. وتميزت الانتخابات التشريعية بالتعددية ومشاركة فصائل فلسطينية مختلفة.

قطر

ينص النظام الأساسي لدولة قطر على أن النظام السياسي لقطر وراثي لأسرة آل ثاني. وأن نظام الحكم ديمقراطي، غير أنه لا يوجد أي نوع من أنواع تداول السلطة في ما يتعلق بسلطات الدولة المركزية. وشهدت قطر في مارس/آذار 1999 أول انتخابات بلدية.

أولاً: مجلس الشورى

يوجد في قطر مجلس شورى معين من الأمير ويراعى في

الاختيار تمثيل جميع المناطق والعوائل والقطاعات المهنية، ويقوم بدور تقديم الشورى والتوصيات للأمير وللحكومة ويمنع عليه التدخل في شؤون السلطة التنفيذية.

الكويت

على الرغم من أن الكويت إمارة وراثية كما نص على ذلك الدستور الدائم لعام 1962 فإن ولي العهد فيها لا تصح ولايته إلا بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الأمة (المادة الرابعة). ونظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا (المادة السادسة). وتتركز دورة تداول السلطة في مجلس الأمة (الهيئة التشريعية).

أولاً: مجلس الأمة

ينتخب أعضاء المجلس انتخاباً عاماً مباشراً سرياً، والوزراء غير المنتخبين أعضاء في المجلس بحكم الوظيفة (المادة 80). ومدة المجلس أربع سنوات ويجوز مد الفصل التشريعي في حالة الحرب (المادة 83). ويتولى مجلس الأمة سلطة التشريع إلى جانب الأمير (المادتان 51 و109). وفي حال تعارض وجهات نظر المجلس والأمير بشأن مشاريع القوانين تعود السلطة النهائية للمجلس بأصوات ثلثي أعضائه (المادة 66). ويراقب المجلس أعمال الحكومة ولكل عضو فيه حق توجيه الأسئلة واستجواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء، وللمجلس الحق في التصويت على سحب الثقة عن الوزراء (المواد 99 - 101، و113). وللمجلس في حال عدم تمكنه من التعاون مع رئيس مجلس الوزراء أن يرفع الأمر إلى الأمير الذي له أن يعفي

مجلس الوزراء أو يحل المجلس، فإذا ما حل المجلس وصوت المجلس الجديد بالأغلبية على عدم التعاون مع نفس رئيس مجلس الوزراء، اعتبر معزولا وتشكل وزراة جديدة (المادة 102).

وبالرغم من امتلاك الأمير سلطة إعلان الأحكام العرفية إلا أنه لا يملك سلطة تعطيل انعقاد مجلس الأمه أو المساس بحصانة أعضائه أثناء فترة الأحكام العرفية (الماد 181).

ثانياً: صلاحيات الأمير تجاه المجلس

منح الدستور الكويتي للأمير سلطة تأجيل اجتماعات المجلس (المادة 106) وسلطة حله على أن تجرى انتخابات جديدة في غضون شهرين من تاريخ الحل وإلا عاد المجلس المنحل بكامل سلطته الدستورية (المادة 107).

لبنان

جاء في الفقرتين الثالثة والرابعة من مقدمة الدستور اللبناني أن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، والشعب مصدر السلطات. ويفصل الدستور اللبناني بين سلطات الدولة، فالسلطة التشريعية مناطة بمجلس النواب المنتخب وإن شاركه مجلس الوزراء في اقتراح القوانين (المادتان 16 و17).

وتتركز مسألة تداول السلطة في الدستور اللبناني في الرئيس ورئيس الوزراء (المؤسسة التنفيذية) ومجلس النواب (الهيئة التشريعية).

أولاً: الرئيس

يتحول مجلس النواب اللبناني إلى هيئة انتخابية في حال انتهاء ولاية الرئيس أو فراغ منصبه لتنتخب رئيساً جديداً بأغلبية ثلثي الأعضاء عبر اقتراع سري، ويخدم الرئيس لمدة ست سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه إلا بعد مرور ست سنوات من انتهاء ولايته (المواد 49 و73 و74 و75). وتعتمد لبنان مبدأ القوائم الانتخابية، إلا أن مقاعد مجلس النواب مقسمة وفق حصص محددة للأديان والطوائف المختلفة. ويملك الرئيس سلطة تعيين رئيس مجلس الوزراء بالتشاور الملزم مع رئيس مجلس النواب (المادة 53). كما له سلطة توجيه مجلس الوزراء لحل مجلس النواب إذا امتنع المجلس عن الاجتماعات دون أسباب قاهرة طوال فصل تشريعي عادي أو فصلين تشريعيين استثنائيين، أو في حال إصرار مجلس النواب على تعديل الدستور بعد اختلافه مع الحكومة على التعديل. ويشترط الدستور أن يعلن مع قرار الحل عن موعد انتخابات جديدة لمجلس النواب (المواد 55 و65 و77).

ثانياً: رئيس الوزراء

منح الدستور في المادة الثالثة والخمسين الرئيس اللبناني صلاحية تسمية رئيس الحكومة (رئيس الوزراء)، بعد استشارات نيابية ملزمة، كما يصدر مراسيم تشكيل الحكومة.

ثانياً: مجلس النواب

ينتخب أعضاء مجلس النواب انتخاباً عاماً سرياً مباشراً لمدة أربع سنوات (المادة 24). والمجلس يمارس السلطة التشريعية (المادة 16)، ولا بد للحكومة من أخذ ثقة المجلس ليصبح تشكيلها دستورياً

(المادة 64). وللمجلس حق مراقبة الحكومة ومساءلتها وسحب الثقة منها أو من أحد وزرائها (المادة 68 و69). ويملك مجلس النواب حق اتهام رئيس الدولة ومجلس الوزراء والوزراء بالخيانة العظمى أو الإخلال بواجباتهم الدستورية (المادتان 60 و70). وفي المقابل يملك الرئيس حل مجلس النواب عن طريق طلب ذلك من الحكومة وفق الشروط المذكورة في فقرة الرئيس.

ليبيا

يختلف نظام الحكم في ليبيا عن بقية الأنظمة العربية إذ لا يوجد منصب رئيس الدولة بأي شكل كان ملكاً أو رئيساً أو أميراً أو غيره. واستبدل بالإعلان الدستوري لسنة 1969 إعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس/آذار 1977. واعتبر إعلان قيام سلطة الشعب أن نظام الحكم في ليبيا ديمقراطي مباشر (أي لا يوجد نظام الغرف المنتخبة). كما نص الإعلان على رفض كل أشكال الحكم التقليدية مثل الفرد والعائلة والقبيلة والطائفة والطبقة والنيابة والحزب ومجموعة الأحزاب. وجاء في المادة الثالثة من الإعلان أن السلطة المباشرة هي أساس النظام السياسي في ليبيا، والسلطة للشعب يمارسها عبر مؤسسات الحكم الخاصة وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام. وأكدت هذه المواد كل من الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان الصادرة في 1989 في المادتين الأولى والخامسة والعشرين. وقانون تعزيز الحرية رقم (20) لسنة 1991 في المادة الثانية. وتتعلق مسألة تداول السلطة في التشريعيات الليبية بالسلطة التشريعية المتمثلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام، والسلطة التنفيذية المتمثلة في اللجان الشعبية واللجنة الشعبية العامة.

أولاً: المؤتمرات الشعبية

تقسم ليبيا إلى مؤتمرات أساسية حيث يوجد في كل محلة (أصغر تقسيم إداري) مؤتمر أساسي. ومن مجموع مكاتب هذه المؤتمرات الأساسية (منتخبة من المؤتمرات الأساسية) يتشكل المؤتمر الأساسي للبلدية وهي أكبر تقسيم إداري في ليبيا (هناك 25 بلدية في ليبيا)، وتنتخب المكاتب المجتمعة مكتب المؤتمر الشعبي الأساسي للبلدية. وتشكل مكاتب المؤتمرات الأساسية الخمسة والعشرون المؤتمر الشعبي العام، وتنتخب مكتب مؤتمر الشعب العام الذي يعتبر أعلى هيئة تشريعية في ليبيا. وتستمر الدورة التشريعية في ليبيا مدة سنة كاملة في ثلاث فصول تشريعية تتم في نهاية الثاني الانتخابات المباشرة (التصعيدات) التي تتغير فيها كل المكاتب الأساسية ومكتب مؤتمر الشعب العام. ويقوم مكتب مؤتمر الشعب العام باقتراح جدول أعمال الدورة التشريعية بالتشاور مع اللجنة الشعبية العامة، ثم يعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تناقشه ثم ترفع قراراتها إلى مؤتمر البلدية ومن ثم إلى مؤتمر الشعب العام ليقرر عبر قرارات المؤتمرات الأساسية جدول الأعمال النهائي ومن ثم يعاد لتناقش بنود الجدول في المؤتمرات الأساسية وتتكرر نفس الدورة في القرارات المتعلقة بجدول الأعمال. كما تناقش المؤتمرات الأساسية شؤونها الداخلية في نطاق تقسيمها الإداري وتسلم القرارات الصادرة بهذا الشأن إلى اللجان الشعبية المحلية. ويقدم مؤتمر الشعب العام القرارات والسياسات العامة الصادرة عنه بناء على ما قدمته المؤتمرات الأساسية إلى اللجنة الشعبية العامة المنتخبة من قبل مؤتمر الشعب العام لتنفذ القرارات وتهتدي بالسياسات العامة في وضع برنامجها الحكومي.

ثانياً: اللجان الشعبية

تنطبق على اللجان الشعبية نفس التقسيمات السابقة المذكورة في المؤتمرات الشعبية كما أن جميع اللجان تنتخب (تصعد) بالطريقة نفسها التي تنتخب بها مكاتب المؤتمرات الشعبية. وتقوم اللجان الشعبية بدور المؤسسة التنفيذية لمؤسسة الحكم في ليبيا. ومما تجدر الإشارة إليه أن مؤتمر الشعب العام أصدر في 9 مارس/آذار 1991 في اجتماعه بمدينة البيضاء وثيقة الشرعية الثورية التي نصت في مادتها الأولى على أن تكون كل التوجيهات التي تصدر عن معمر القذافي ملزمة وواجبة التنفيذ.

مصر

نصت المادة الأولى من الدستور المصري على أن نظام الدولة اشتراكي ديمقراطي. والسيادة للشعب مصدر السلطات يمارسها ويحميها (المادة 2). وتقوم مسألة تداول السلطة على التعددية الحزبية (المادة 5). ويخضع منصب الرئيس وأعضاء مجلس الشعب (السلطة التشريعية) وثلثا مجلس الشورى والإدارات المحلية إلى مبدأ تداول السلطة (المواد 76 و92 و196).

أولاً: الرئيس

جاء في المادة السادسة والسبعين أن مجلس الشعب يرشح رئيس الدولة بناء على ثلثي أعضاء المجلس، ثم يعرض المرشح الفائز بأصوات الثلثين على الشعب لاستفتائهم فيه، ويفوز المرشح إذا حصل على أغلبية المشاركين في الاستفتاء، وإلا رشح المجلس غيره. ومدة الرئاسة ست سنوات ويمكن أن يرشح الشخص نفسه لمدد غير محددة (المادة 77).

صلاحيات الرئيس. ويملك الرئيس حق إعلان حالة الطوارئ على أن تعرض على مجلس الشعب في غضون الخمسة عشر يوما التالية، ولا يكون إعلان حالة الطوارئ إلا لمدة محددة (المادة 148)، وله إصدار التوجيهات والأوامر عند الضرورة، ثم تعرض في استفتاء عام في غضون ستين يوماً (المادة 74). كما يملك تعيين عشرة أعضاء في مجلس الشعب (المادة 87)، وله أن يدعو مجلس الشعب لاجتماع غير عادي عند الضرورة أو بناء على طلب وقع عليه أغلبية أعضاء المجلس (المادة 102). ويملك حق اقتراح القوانين. وفي الأحوال الاستثنائية وبتفويض من أغلبية ثلثي أعضاء المجلس أو في غيبة مجلس الشعب وله حق اصدار قرارات لها قوة القانون على أن يكون التفويض لمدة محدودة وتعرض القرارات على المجلس في أول جلسة له (المادتان 108 و147). ويحق له الاعتراض على القوانين قبل إصدارها، وللمجلس أن يقر نفس القانون بأغلبية ثلثي الأعضاء ليصبح قانوناً يصدره الرئيس (المادتان 112 و113). ويضع الرئيس بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرف مع المجلس على تنفيذها (المادة 138). وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم (المادة 142). وله حق عام في استفتاء الشعب في المسائل المهمة المتعلقة بمصالح الدولة العليا (المادة 152). وفي حال الخلاف بين الحكومة والمجلس وتصويت المجلس على مسؤولية الحكومة يرفع الأمر إلى رئيس الدولة الذي يعيد تقرير المجلس إليه مرة أخرى فإذا أقره المجلس ثانية جاز للرئيس أن يقبل التقرير، أو يعرض النزاع على الاستفتاء الشعبي، وينحل المجلس إذا أيدت نتيجة الاستفتاء الحكومة وإلا قبل الرئيس استقالتها (المادة 127). كما يجوز للرئيس حل المجلس عند الضرورة بشرط استفتاء الشعب على أن يتضمن قرار الحل تحديد موعد انتخابات المجلس الجديدة (المادة 136).

ثانياً: مجلس الشعب

ينتخب أعضاء مجلس الشعب لمدة خمس سنوات انتخاباً عاماً مباشراً بإشراف هيئة قضائية (المادتان 88 و92). ويناط بمجلس الشعب ممارسة السلطة التشريعية وإقرار السياسة العامة للدولة وممارسة الرقابة على الحكومة (المادة 86) ومناقشة برنامج الحكومة المقدم له (المادة 133). ولأعضائه حق اقتراح القوانين (المادة 109). وفي حال اختلاف وجهة نظر الرئيس مع قرار مجلس الشعب بشأن قانون أصدره المجلس يحق للمجلس أن يصوت ثانية على القانون فيصدر القانون إذا ما حصل على أصوات ثلثي أعضاء المجلس (المادة 113). ويمكن لكل عضو في المجلس أن يستجوب رئيس الوزراء أو نوابه أو الوزراء ونوابهم كل في مجال اختصاصه، والوزراء مسؤولون أمام المجلس، وللمجلس سلطة سحب الثقة عن أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم وذلك بعد استجواب واقتراح عشرة نواب (المادتان 125 و126). وللمجلس حق إحالة الوزير إلى المحاكمة وذلك بناء على أغلبية الثلثين بعد اقتراح اتهام مقدم من خمسة أعضاء (المادة 159). وللمجلس أن يقرر مسؤولية رئيس مجلس الوزراء بطلب من عشرة نواب وذلك بعد صدور استجواب موجه للحكومة، وفي حال تقرير المسؤولية يرفع الأمر إلى الرئيس وللأخير أن يعيد الأمر للمجلس فإذا صوت المجلس بأغلبية الثلثين على مسؤولية الحكومة صار أمام الرئيس الخياران المذكوران سابقاً. ويمكن لعشرين عضواً فما فوق أن يطرحوا موضوعاً عاماً للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه (المادة 129). وللمجلس أن يعين لجان تقصي حقائق للتفتيش في أي مؤسسة عامة أو جهاز تنفيذي أو إداري أو مشروع عام وللجنة حق استجواب من تراه ذا صلة بالموضوع (المادة 131).

ثانياً: صلاحيات الرئيس إزاء المجلس

لرئيس الدولة حق حل المجلس عند الضرورة، أو عند إجراء استفتاء شعبي لرفع الخلاف بين الحكومة والمجلس وجاءت النتيجة لصالح الحكومة (المادتان 127 و136).

ثالثاً: مجلس الشورى

هو هيئة استشارية ينتخب ثلثا أعضائه انتخاباً عاماً مباشراً سرياً ويعين الرئيس الثلث الباقي (المادة 196). ومدة المجلس ست سنوات تجدد عضوية نصف كل فئة كل ثلاث سنوات (المادة 198). ومسؤولية مجلس الشورى إبداء المقترحات المتعلقة بحفظ المبادئ الاشتراكية، والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والمكاسب الاشتراكية والحريات العامة وكل ما هو خاص بالمصالح العامة (المادة 194). كما يقدم استشارته بحصوص التعديلات الدستورية، ومشاريع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحول مشاريع القوانين التي يقدمها له الرئيس، ومعاهدات السلام والصلح والتحالف والتي يترتب عليها تعديل حدود الدولة (المادة 195). ويجوز للرئيس عند الضرورة حل مجلس الشورى بشرط أن يشتمل قرار الحل على تحديد موعد انتخابات جديدة للمجلس (المادة 204).

رابعاً: المجالس الشعبية المحلية

تتشكل المجالس المحلية بطريق الانتخاب المباشر في كل الوحدات الإدارية وهي المحافظات والمدن والقرى (المادة 162).

المغرب

تنص المادة الأولى من الدستور المغربي على أن نظام الحكم في المغرب ملكي دستوري ديمقراطي، والسيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وغير مباشرة عبر المؤسسات الدستورية (المادة الثانية). وترتكز عملية تداول السلطة على التعددية الحزبية إذ أجاز الدستور تأسيس الأحزاب واعتبر أن نظام الحزب الواحد غير مشروع (المادة 93).

وتتمثل عملية تداول السلطة في السلطة التشريعية التي يمثلها البرلمان المغربي (المواد 36 - 58) والمجالس المحلية للجماعات المحلية (المادة 101).

أولاً: البرلمان

يتكون البرلمان المغربي من غرفتين هما مجلس النواب، وينتخب أعضاؤه لمدة خمس سنوات عبر الانتخاب العام والمباشر والسري، ومجلس المستشارين الذي ينتخب ثلاثة أخماس أعضائه عبر هيئة ناخبة تتكون من ممثلي الجماعات المحلية، والخمسان الباقيان عبر هيئات ناخبة مهنية، وهيئة ناخبة مكونة من ممثلي المأجورين، ومدة المجلس تسع سنوات ويتجدد ثلث أعضائه بالقرعة كل ثلاث سنوات (المواد 36 - 38). وتصدر القوانين عن البرلمان بالتصويت (المادة 45). ولأعضاء البرلمان والوزير الأول حق اقتراح القوانين أمامه (المادة 52). وتتسع مجالات التشريع لتشمل السياسة الاقتصادية والخارجية. وفي حال تعارض رأي الملك ورأي البرلمان فللملك حق طلب استئناف قراءة جديدة للقانون أو الاقتراح وللبرلمان بأغلبية أصوات ثلثي أعضائه حق إقرار وجهة نظره، وإلا عاد الحق للملك

في إجراء استفتاء الشعب على القانون موضوع الخلاف (المادتان 67 و69). والبرلمان يصادق على برنامج الحكومة ويسائلها (المادة 60)، ولمجلس النواب سلطة سحب الثقة من الحكومة (المادتان 75 و76). كما أن لمجلس المستشارين سلطة مراقبة عمل الحكومة (المادة 77).

ثانياً: صلاحيات الملك إزاء البرلمان

للملك سلطة حل البرلمان بغرفتيه (المادتان 27 و71). كما له أن يعيد أي قانون أقره البرلمان لاستئناف قراءة جديدة له.

ثالثاً: المجلس الدستوري

وهو مجلس يفصل في الخلاف بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في أي قانون يقره البرلمان وتراه الحكومة من صلاحياتها التنفيذية (المادة 53). كما يراجع كل القوانين الصادرة عن البرلمان ويطابقها مع مواد الدستور (المادة 81). ويتكون من ستة أعضاء يعينهم الملك، وستة أعضاء آخرين يعين ثلاثة منهم رئيس مجلس النواب، ويعين الثلاثة الباقين رئيس مجلس المستشارين وذلك بعد استشارة الغرفتين. ومدة أعضاء المجلس تسع سنوات غير قابلة للتجديد. وتجدد بالقرعة عضوية ثلث كل فئة كل ثلاث سنوات (المادة 79).

رابعاً: المجالس المحلية

ينص الدستور على أن الجماعات المحلية تنتخب مجالس لها مسؤولية تدبير شؤونها تدبيراً ديمقراطياً وفق الشروط التي يحددها القانون (المادة 101). وهي كما تنتخب أعضاء مجلس المستشارين في البرلمان (المادة 38).

موريتانيا

جاء في ديباجة الدستور الموريتاني لسنة 1991 التأكيد على الحريات السياسية والحقوق النقابية. ونصت المادة الأولى على أن موريتانيا جمهورية إسلامية ديقراطية. والشعب مصدر السلطات، يمارسها عبر ممثليه المنتخبين (المادة الثانية). ويقوم النظام السياسي على مبدأ التعددية الحزبية حيث أجاز الدستور إنشاء الأحزاب السياسية والانخراط فيها (المادتان 10 و11). وتشمل عملية تداول السلطة منصب الرئيس والبرلمان.

أولاً: الرئيس

نصت المادة السادسة والعشرون من الدستور على أن الرئيس ينتخب بالأغلبية المطلقة انتخاباً عاماً مباشر سرياً لمدة ست سنوات، ويمكن إعادة انتخابه لمدد أخرى (المادتان 26 و28).

ثانياً: صلاحيات الرئيس

تحديد السياسة الخارجية للأمة وسياستيها الدفاعية والأمنية. ويعين ويقيل الوزير الأول (رئيس الوزراء)، ويعين الوزراء باقتراح الوزير الأول، ويقيلهم باستشارة الوزير الأول (المادة 30). ويملك السلطة التنظيمية وله أن يفوض بعضها أو كلها للوزير الأول (المادة 32). ويتخذ في حال تهديد أي خطر ما تتطلبه الظروف للحفاظ على مؤسسات الدولة والأمن واستقلال الدولة بعد استشارة رسمية للوزير الأول ورئيسي الغرفتين، ولا يملك في الظروف الاستثنائية حل الجمعية الوطنية، وله أن يستفتي الشعب في أي قضية هامة وطنية (المادتان 38 و39). وللرئيس حق اقتراح الدستور (المادة 99).

ثالثاً: البرلمان

يتكون البرلمان من غرفتين هما الجمعية الوطنية وتنتخب انتخاباً عاماً مباشراً سرياً لمدة خمس سنوات، ومجلس الشيوخ وينتخب أعضاؤه لمدة ست سنوات انتخاباً سرياً غير مباشر بواسطة المجموعات الإقليمية للجمهورية، ويجدد ثلث أعضائه كل ثلاث سنوات (المادة 47).

رابعاً: صلاحيات البرلمان

يتولى البرلمان بغرفتيه السلطة التشريعية (المادة 45)، ويختص بسلطة إقرار القوانين، ويصدق على قرار إعلان الحرب (المادة 56 و58). وتملك الجمعية الوطنية إقرار القوانين الصادرة عنها بأصوات أغلبية الأعضاء في حال الخلاف حولها مع الرئيس (المادة 70). ولها مساءلة الوزير الأول والوزراء، والتصويت على طلب الرقابة، ويؤدي التصويت المناوئ أو التصديق على ملتمس الرقابة إلى الاستقالة الفورية للحكومة (المادتان 74 و75). ويمدد البرلمان بغرفتيه حالة الطوارئ بعد إعلانها من الرئيس (المادة 71). ويملك أعضاء البرلمان اقتراح تعديل الدستور ويناقش الموضوع بعد توقيعه من ثلث الأعضاء، ومشاريع المراجعة لا بد من التصديق عليها من ثلثي أعضاء كل من الغرفتين على حدة، ويصبح المشروع نافذاً بعد حصوله على أغلبية أصوات المشاركين في الاستفتاء، وفي حال طلب الرئيس عرض المشروع على البرلمان مجتمعاً في مؤتمر لا يصبح المشروع صالحاً للاستفتاء ما لم يصدق عليه ثلاثة أخماس الأصوات (المواد 99 - 101).

خامساً: صلاحيات الرئيس إزاء البرلمان

يملك الرئيس سلطة حل الجمعية الوطنية بعد استشارة الوزير

الأول ورؤساء الغرفتين، أو إذا أحدثت الجمعية تصويتاً مناوئاً أو ملتمس رقابة ضد حكومتين في أقل من ستة وثلاثين شهراً (المادتان 31 و77)

اليمن

تنص المادة الأولى من الدستور اليمني على أن الشعب مالك السلطات ومصدرها. ويقوم النظام السياسي اليمني على التعددية السياسية والحزبية، وأشار الدستور إلى هدف تداول السلطة سلمياً (المادة 5)، ونص على دور الرئيس في حماية التداول السلمي (المادة 109). وتشمل عملية تداول السلطة منصب الرئيس، ومجلس النواب، والمجالس المحلية (المواد 63 و107 و145).

أولاً: الرئيس

ينتخب رئيس الدولة لمدة خمس سنوات انتخاباً عاماً مباشراً سرياً في انتخابات تنافسية، ويجوز تولي منصب الرئاسة لدورتين فقط (المواد 106 - 108، و111). ويكلف الرئيس من يشكل الحكومة ويصدر قرار تسمية أعضائها، ويضع بالاشتراك مع الحكومة السياسة العامة للدولة، وهو الذي يشرف على تنفيذها، وله حق إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة بقرار جمهوري ويجب عرض القرار على مجلس النواب ولو كان المجلس منحلاً، ولا تمد إلا بموافقة المجلس (المادة 118 و121). ويملك سلطة إحالة رئيس الوزراء أو نوابه أو الوزراء ونوابهم إلى التحقيق والمحاكمة (المادة 137). وللرئيس سلطة حل مجلس النواب بعد استفتاء الشعب في الأسباب (المادة 110).

ثانياً: مجلس النواب

ينتخب أعضاء مجلس النواب لمدة أربع سنوات انتخاباً عاماً مباشراً سرياً (المادتان 62 و64). ويحق لأعضاء المجلس اقتراح القوانين واقتراح تعديلها، والقوانين المالية لا يجوز أن يقترحها إلا 20% من أعضاء المجلس. ويناقش المجلس برنامج الحكومة وفي حال التصويت ضد برنامج الحكومة يعتبر قرار المجلس حجباً للثقة عن الحكومة (المادة 85). ويقر المجلس السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية والموازنة العامة (المادة 61). ويصدق المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية الدولية ذات الطابع العام (المادة 91). وللمجلس أن يقدم توجيهات وتوصيات للحكومة في المسائل العامة، ولـ 20% من أعضائه طرح موضوع للمناقشة واستيضاح سياسة الحكومة بشأنه، ويحق لعشرة نواب أن يطالبوا بتشكيل لجنة تقصي حقائق في موضوع يتعارض مع المصلحة العامة أو متابعة نشاط أي مؤسسة أو مشروع عام، ويملك سلطة استجواب ومساءلة الحكومة سحب الثقة عنها بعد الاستجواب (المواد 92 – 97).

ثالثاً: صلاحيات الرئيس تجاه المجلس

يملك الرئيس حق حل المجلس بعد استفتاء الشعب في أسباب الحل وأن يجري الاستفتاء في غضون ثلاثين يوماً من قرار وقف عمل المجلس وأن يشتمل قرار الحل على الدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية خلال ستين يوماً من تاريخ حل المجلس السابق، ويعتبر القرار باطلا إذا لم يشمل الدعوة إلى الانتخابات أو لم يجر الاستفتاء خلال ثلاثين يوماً بعد قرار الإيقاف أو لم يحصل على الأغلبية المطلوبة.

رابعاً: المجالس المحلية

تنتخب الوحدات الإدارية في اليمن (المحافظات والمديريات) مجالس محلية انتخاباً عاماً مباشراً متساوياً على مستوى الوحدة الإداريـة. وتتولى المجالس المحلية صلاحيات ومهمات في حدود الوحدة الإدارية. كما تقترح البرامج والخطط والموازنات للوحدة، وتشرف وتراقب وتحاسب الأجهزة المحلية (المادة 144).

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية في الوطن العربي

تعتبر الأحزاب السياسية مؤشراً على التعددية السياسية وإمكانية التداول السلمي للسلطة إذا سمح لها بالعمل العلني والتنافس الانتخابي فيما بينها للحصول على أغلبية مقاعد البرلمان وتشكيل الحكومات. وتبدو حالة الوطن العربي وفق هذا المؤشر خالية من التنافس السلمي على السلطة، بل يكاد الوطن العربي يكون استثناء من الحالة الديمقراطية التي هبت رياحها على العالم.

أولاً: واقع الحياة الحزبية في الدول العربية

ربما تكون السودان أكثر الدول العربية نضجا في الحياة الحزبية، فقد تنافس حزبا الأمة والاتحاد لمرات عدة (1956 - 1958، 1964 - 1969، 1986 - 1989) ثم انضم إلى التنافس حزب الجبهة الإسلامية القومية، وبرغم الانقلاب العسكري الذي تم عام 1989 فقد ظلت الأحزاب تعمل علانية وبحرية نسبية، ولم تتوقف الحياة الحزبية في جميع فترات الحكم العسكري (1958 -

1964، 1969 - 1986، 1989). وثمة حياة حزبية أيضاً في الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس وموريتانيا واليمن.

1 - الأردن

سمح للأحزاب السياسية بالعمل العلني في الأردن منذ عام 1989، ولم يمنع أي حزب سياسي من الترخيص، وتشمل الخريطة الحزبية في الأردن «الإخوان المسلمون» والشيوعيين وأحزاباً تعتبر امتداداً أردنياً لمنظمات فلسطينية مثل الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية أو أحزاباً قد تكون مرتبطة بدول أو أحزاب في دول أخرى مثل حزب البعث (السوري) وحزب البعث (العراقي). غير أن الأحزاب السياسية لم تستطع توظيف الحياة السياسية المتاحة في تحقيق مكاسب سياسية وبرلمانية.

2 - مصر

وفي مصر أطلقت الأحزاب السياسية بعد حظر استمر حوالي ربع قرن ولكن الحكومة لم تسمح للحركة الإسلامية أكبر الأحزاب السياسية عملياً وأكثرها تأثيراً وشعبية بتشكيل حزب سياسي، ويهيمن الحزب الحاكم (الحزب الوطني) على الحياة السياسية وينفرد بالسلطة قبل الثورة، وأهم الأحزاب السياسية بعد الحزب الوطني والحركة الإسلامية يأتي حزب الوفد وحزب العمل وثمة أحزاب أخرى كثيرة ولكن حضورها السياسي والبرلماني محدود.

3 - اليمن

في اليمن تعمل الأحزاب السياسية علانية وبحرية، ويسيطر حزب المؤتمر الحاكم على الحياة السياسية، وقد شاركه الحكم

فترة من الوقت الحزب الاشتراكي وهو الحزب الحاكم في اليمن الجنوبي قبل الوحدة، وبعد الحرب الأهلية عام 1994 التي حاول الحزب الاشتراكي الانفصال عن اليمن والعودة إلى الوضع السابق خرج الحزب الاشتراكي من الحياة السياسية تقريباً واشترك حزب التجمع اليمني للإصلاح (الحركة الإسلامية) في الحكومة لفترة من الوقت، ثم انفرد حزب المؤتمر بالحكم، ويوجد أحزاب يمنية أخرى كثيرة تصدر صحفها الخاصة وتشارك في الانتخابات النيابية والحياة السياسية.

4 - المغرب

في المغرب توجد حياة حزبية مزدهرة نسبياً ولكن الحركة الإسلامية تعاني من الحظر والتضييق، وأهم الأحزاب السياسية الاتحاد الاشتراكي الذي شكل الحكومة المغربية عام 1997 والاتحاد الدستوري الذي يملك خمسين مقعداً برلمانياً والتجمع الوطني للأحرار وحزب الاستقلال وهو حزب تاريخي أسسه علال الفاسي من أهم الشخصيات التاريخية المغربية وكان من قادته المهدي بن بركة.

5 - الجزائر

عندما أطلقت الحياة السياسية في الجزائر عام 1989 بعد هيمنة حزب جبهة التحرير على الحكم والحياة السياسية منذ الاستقلال عام 1962 تشكلت احزاب سياسية أهمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي اكتسحت الانتخابات النيابية عام 1990 ثم الانتخابات النيابية عام 1991 مما أدى إلى تدخل الجيش وقيام حكم عسكري ودخول البلاد في دوامة من العنف الدموي.

ثانياً: ملامح الحياة الحزبية في الوطن العربي

1 - تبدو الخريطة الحزبية العربية كما يلي:

أ - دول تسمح بالعمل الحزبي:

الأردن، السودان، اليمن، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر، الصومال، لبنان، فلسطين، مصر. وتم وضع مصر والمغرب والجزائر في هذه المجموعة برغم أنها تحظر بعض الأحزاب ولكنها إجمالاً تملك حياة حزبية معقولة، ولم يمنع حظر جماعة الأخوان المسلمين في مصر من المشاركة في الانتخابات النيابية الأخيرة وتحقيق نتائج مهمة.

ب - دول تسمح لأحزاب وتمنع أخرى:

تونس، سوريا، وهما عملياً أقرب إلى الحزب الواحد.

ج - دول الحزب الواحد:

العراق سابقاً.

د - دول تمنع الأحزاب:

السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، ليبيا.

2 - برغم الحريات المتاحة للعمل الحزبي في عدة دول عربية مثل الأردن واليمن والمغرب والجزائر والسودان وموريتانيا ولبنان ومصر فإن هذه الأحزاب لا تملك فرصة حقيقية في المشاركة في

السلطة على أساس التنافس والتداول السلمي بينها لأن مداخل الحكم غير قائمة على التنافس الانتخابي ولكنها قائمة على حكم الفرد والجيش وأجهزة الأمن والسيطرة على الموارد والإعلام. وتواجه الأحزاب السياسية حالة تشريعية (قوانين الانتخابات البرلمانية) تبدو وكأنها مصممة لمنع وصول الأحزاب السياسية إلى الأغلبية البرلمانية أو إمكانية التحالف والائتلاف فيما بينها لتنسيق الانتخابات.

3 - ثمة تقدم في الحياة الحزبية حيث بدأت تسمح بالعمل الحزبي بعدما كان ممنوعا، ولكنها حرية مقيدة في معظم الدول. وهو ما يحدث في مصر والمغرب وتونس وسوريا، والجزائر. والواقع أن معظم الدول العربية إن لم يكن جميعها تحاول إقامة ديمقراطية وتعددية سياسية وحزبية لا يكون للحركة الإسلامية نصيب فيها!

وفيما يلي عرضاً للأحزاب العربية المعترف بها في كل دولة على حدة، ومدى مشاركاتها في الحياة السياسية والحزبية.

الأردن

بدأت الأحزاب عملها مع تأسيس الدولة الأردنية لكن أياً من هذه الأحزاب لم يشكل حكومة وإن تولى الكثير من قادتها مناصب سياسية رفيعة، وفي عام 1956 جرت انتخابات نيابية شاركت فيها الأحزاب القائمة واستطاع الحزب الوطني الاشتراكي برئاسة سليمان النابلسي تحقيق أغلبية برلمانية بالتحالف مع الأحزاب اليسارية والقومية وشكل النابلسي حكومة مؤلفة من حزبه والأحزاب المؤيدة، ولم تستمر هذه الحكومة أكثر من سنة، ومنعت

الأحزاب السياسية عام 1958 ولكن الحياة النيابية ظلت مستمرة عدا الفترة من 1974 إلى 1984، وفي عام 1989 أطلقت الحياة الحزبية مرة أخرى وسمح رسمياً للأحزاب بالعمل بعد إقرار قانون الأحزاب عام 1992 وتشكل منذ ذلك الحين أكثر من عشرين حزباً أهمها وأكبرها حزب جبهة العمل الإسلامي، ولكن يلاحظ أن أي حزب أو ائتلاف حزبي لم يحقق أغلبية برلمانية وظلت الأحزاب محدودة التأثير في التنافس على السلطة.

الأحزاب الممثلة في مجلس النواب الأردني

الحزب	الرئيس	التأسيس
جبهة العمل الإسلامي	عبد اللطيف عربيات	1992
الوطني الدستوري	عبد الهادي المجالي	1997
البعث العربي الاشتراكي الأردني	تيسير الحمصي	1993
الأرض العربية	محمد العوران	1996
الشيوعي الأردني	منير حمارنة	1993

الإمارات العربية المتحدة

الأحزاب السياسية ممنوعة.

البحرين

الأحزاب السياسية ممنوعة.

تونس

يهيمن حزب التجمع الدستوري على الحكم والحياة السياسية منذ الاستقلال وحتى الثورة الأخيرة، وتعمل إلى جانبه عدة أحزاب أخرى لكنها محدودة التأثير، وتمنع الحركة الإسلامية (حزب النهضة) من العمل وهي مرشحة لو سمح لها بالعمل أن تحرز أغلبية شعبية. وقد جرت انتخابات تشريعية عام 1999 على مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 182 وفاز الحزب الحاكم بنسبة 80% من المقاعد، وتقاسمت ستة أحزاب معارضة النسبة الباقية. كما أعلن عن فوز زين العابدين بن علي بولاية رئاسية رابعة في 24 أكتوبر/تشرين الأول 1999 بنسبة 99. 4 بالمائة من الأصوات، وفوز حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» الحاكم بأربعة وتسعين بالمائة من الأصوات في الانتخابات البلدية في 28 مايو/أيار 2000.

الأحزاب السياسية المرخص لها في تونس

التأسيس	الرئيس	الحزب
1920	زين العابدين بن على	التجمع الدستوري الديمقراطي
1983	محمد معضة	حركة الديمقراطيين الاشتراكية
1988	عبد الرحمن تليلي	الاتحاد الديمقراطي الوحدوي
1983	محمد بلحاج عمر	الوحدة الشعبية
1993	-	حركة التجديد
1988	-	الاشتراكي الحر
1988	-	التجمع الديمقراطي التقدمي

الجزائر

سيطر حزب جبهة التحرير الوطني على الحكم والحياة السياسية منذ الاستقلال وحتى عام 1991 إذ سمح بالتعددية السياسية عام 1989 وتشكلت أحزاب كثيرة، وأجريت انتخابات نيابية عام 1991 أحرز فيها حزب جبهة الإنقاذ الإسلامي أغلبية كبيرة، ولكن الجيش تدخل واعتقل معظم أعضاء وقادة جبهة الإنقاذ، وبقيت التعددية الحزبية قائمة وشاركت الأحزاب في الانتخابات التي أجريت عام 1995، ثم أجريت انتخابات نيابية عام 1999 شاركت فيها أحزاب كثيرة وانتخب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للجمهورية. ويضم أول مجلس منتخب في ظل التعددية السياسية 10 تشكيلات سياسية و11 عضواً حراً.

الأحزاب الجزائرية المرخص لها

التأسيس	الرئيس	الحزب
1997	عبد القادر بن صالح	التجمع الوطني الديمقراطي
1989	محفوظ نحناح	حركة مجتمع السلم
1954	عبد الحميد مهري	جبهة التحرير الوطني
-	لحبيب آدمي	حركة النهضة
-	حسين آيت أحمد	جبهة القوى الاشتراكية
1989	سعيد سعدي	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
-	-	الأحرار
-	لويزا حنون	حزب العمال

التأسيس	الرئيس	الحزب
-	خضر إدريس	الجمهوري التقدمي
-	أحمد خليل	الاجتماعي الليرالي
-	مولاي بوخلافة	الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات
1999	عبد الله جبالة	حركة التصحيح الوطني

جزر القمر

لم تنل الحياة السياسية في جزر القمر استقراراً كافياً، إذ سقط أحمد عبد الله أول رئيس للدولة (فاز في انتخابات رئاسة كان هو مرشحها الوحيد بعد نيل الاستقلال سنة 1975) بعد أقل من عام عن الاستقلال إثر انقلاب قاده علي صويلح سنة 1976. غير أن صويلح نفسه قتل على يد بعض المرتزقة الفرنسيين الذين أعادوا أحمد عبد الله للحكم سنة 1978، وفي 1979 تحولت جزر القمر إلى دولة الحزب الواحد. وفي سنة 1989 أعاد المرتزقة الفرنسيون قتل أحمد عبد الله، وبعد خروجهم جاء إلى الحكم سيد محمد جوهر ليشكل حكومة مؤقتة، وفي 1990 فاز جوهر في انتخابات الرئاسة، وتمكنت الحكومة من إحباط عدة محاولات انقلابية في ما بين 1990 - 1992. كما تمكن مؤيدو جوهر من الحصول على الأغلبية في انتخابات المجلس الوطني سنة 1993 بعد إعلان التعددية الحزبية، واستمر جوهر في الحكم حتى أسقطه المرتزقة الفرنسيون من جديد سنة 1995. وفي سنة 1996 عادت الحياة السياسية من جديد بعد خروج المرتزقة وإجريت انتخابات تشريعية فاز فيها محمد تقي عبد الكريم وحزبه وحضر الانتخابات مراقبون دوليون اعتبرت تقاريرهم تلك الانتخابات حرة ونزيهة وبعد أزمة انفصال الجزر

توفي الرئيس تقي في تشرين أول/أكتوبر 1998. وفي ظل حكومة تاج الدين المؤقتة وقع انقلاب عسكري بقيادة غزالي أسوماني سنة 1999 وتوقفت الحياة الحزبية وحل المجلس الوطني.

الأحزاب المثلة في مجلس النواب

الرئيس	الحزب
على بازي سليم	التجمع الوطني من أجل التنمية
أحمد عبد الله محمد	الجبهة الوطنية للعدالة إسلامي معارض

أحزاب ليس لها تمثيل برلماني:

1 - مؤتمر الديمقراطية والتجديد.

2 - الحزب الجمهوري.

جيبوتي

بعد الانتخابات التشريعية التي جرت عام 1997 عاد حزب الأغلبية الحاكم، الممثل لقبيلة عيسى، للسلطة مرة أخرى، لكنها مقارنة بانتخابات عام 1992 كانت أكثر نزاهة، حيث فاز الحزب بالتحالف مع الجناح القانوني لجبهة إعادة الوحدة والديمقراطية (المعارضة) بجميع مقاعد المجلس الوطني. وسعى رئيس الدولة إلى إحداث توازن عرقي وذلك بتعيين شخصيات من قبيلة عفار في الحكومة، وشارك قادة الجبهة في الوزارة كجزء من الاتفاق السلمي المبرم عام 1994. وفي نيسان/إبريل 1999 فاز رئيس الدولة

الجديد بنسبة 75% من الأصوات مقارنة بـ 25% للمعارضة. وبعد هذه الانتخابات خفت القيود على الأنشطة السياسية وأطلق سراح السجناء السياسيين وكفلت الحريات بموجب الدستور.

الأحزاب الجيبوتية المرخص لها

الرئيس	الحزب
إسماعيل جيلة	التجمع الشعبي من أجل التقدم حاكم
موسى أحمد إدريس	جبهة إعادة الوحدة الديموقراطية
عبد الله غويله	حزب التجديد الديمقراطي معارض
روبله عواله	الحزب الوطني الديمقراطي معارض

السعودية

الأحزاب السياسية ممنوعة.

سوريا

حصلت سوريا على الاستقلال عام 1946، وهي تحت نظام حكم عسكري منذ عام 1963، وفيها نظام تعدد حزبي من الناحية الشكلية حيث ينص الدستور على قيادية حزب البعث الذي يسيطر على الحكم والحياة السياسية رغم وجود أحزاب أخرى. ومنذ وصول الرئيس حافظ الأسد إلى سدة الحكم عام 1970 إلى أن توفي عام 2000، لايزال نظام الحزب الواحد هو المسيطر فعلياً. قبل عام 1963 كان يعمل في سوريا مجموعة من الأحزاب حظر بعضها مثل «الأخوان المسلمون» الذين كان لهم تمثيل برلماني وشاركوا في إحدى الحكومات بثلاثة وزراء، وواصلت أحزاب أخرى عملها العلني ولكنها أصيبت بضعف وشلل.

الأحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة

الحزب	الرئيس	التأسيس
البعث العربي الاشتراكي	بشار الأسد	1947
الشيوعي السوري	يوسف فيصل	1987
الاتحاد الاشتراكي العربي	-	-
الحركة التوحيدية الاشتراكية	فايز إسماعيل	-
الاشتراكي العربي	عبد الغني كنوط	1953
الديمقراطي التوحيدي الاشتراكي	أحمد الأسد	-
مستقلون	-	-
الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا	اسماعيل عمر	-

السودان

عرف السودان التنظيمات السياسية الحديثة إبان عهد الحكم الثنائي الإنكليزي الذي امتد من 1898 وحتى 1956. وبدأت التنظيمات في جمعيات أدبية لم تخل من اهتمام بالشأن السياسي، وهي تنظيمات تكوّنت من خريجي كلية غردون التي أنشئت في العقد الأول من القرن العشرين وتحولت فيما بعد إلى جامعة الخرطوم. وقد اتحدت تلك التنظيمات فيما عرف بعد ذلك بمؤتمر الخريجين الذي كان النواة الأولى للأحزاب السياسية السودانية.

وظهرت الأحزاب السياسية مرتبطة بأبرز طائفتين دينيتين هما طائفتا الأنصار - وهم مؤيدو الإمام محمد أحمد المهدي الذي قاد الثورة المهدية وأخرج الحكم التركي من السودان - التي يرتبط بها حزب الأمة، وطائفة الختمية التي يرتبط بها الحزب الاتحادي، الذي كان يؤيد قبل الاستقلال اتحاد السودان مع مصر في دولة واحدة. وكانت هناك أحزاب جهوية وهي الأحزاب التي مثلت الجنوب والغرب والشرق، وكانت أبرزها أحزاب الجنوب.

كما عرف السودان إلى جانب هذه الأحزاب التي ظهر معظمها في بدايات أربعينيات القرن الماضي، أحزاباً أخرى يمكن أن تسمى أحزاباً عقائدية بموازاة أن الأولى أحزاباً طائفية. ويمثل هذه الأحزاب الحزب الشيوعي السوداني الذي تأثر مؤسسوه كثيراً بالحركة الشيوعية في مصر، ثم الحركة الإسلامية التي غيّرت مسمياتها السياسية من جبهة الميثاق الإسلامي إلى الجبهة القومية الإسلامية، ثم إلى جبهة الإنقاذ الإسلامية ثم حزب المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي.

شكل حزب الأمة الحكومة السودانية عام 1964 حتى عام 1969 وفي الانتخابات التي أجريت عام 1986 حقق حزب الأمة الأغلبية النسبية لكنها لم تكن مطلقة فكون ائتلافاً مع حزب الاتحاد ثم خرج الاتحاد عام 1987 ليحل مكانه حزب الجبهة الإسلامية القومية الذي أصبح اسمه فيما بعد المؤتمر الوطني وكان من أبرز قياديه الدكتور حسن الترابي الذي اختلف مع الرئيس عمر البشير ليقسم حزب المؤتمر بعد الخلاف إلى حزب المؤتمر الوطني بقيادة البشير وحزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي.

أهم الأحزاب السياسية في السودان

التأسيس	الرئيس	الحزب
1999	عمر البشير	المؤتمر الوطني
1946	اليتجاني الطيب بابكر	الشيوعي السوداني
-	محمد عثمان الميرغني	الاتحادي الديمقراطي
-	محمد عثمان الميرغني	التجمع الوطني الديمقراطي تحالف المعارضة الشمالية والمتمردين الجنوبيين
1983	جون قرنق	الحركة الشعبية لتحرير السودان حزب جنوبي معارض لا يعترف بحكم البشير
1945	الصادق المهدي	الأمة

الصومال

ثمة برلمان مؤقت تم تشكيله عام 2000 بعد مؤتمر السلام الذي عقد في جيبوتي، ويضم المجلس الوطني 245 عضواً عينهم رؤساء القبائل. أما الدولة الحالية فليس لها أي كيانات حكومية، والأحزاب الرئيسية هي:

1 - الحركة القومية الصومالية.

2 - الحركة الديمقراطية الصومالية.

3 - الحركة الوطنية الصومالية.

يشار إلى أن الجزء الشمالي من البلاد أعلن نفسه دولة مستقلة باسم جمهورية أرض الصومال.

العراق

يعتمد العراق نظام الحزب الواحد منذ تولي حزب البعث السلطة عام 1968. وقد جرت انتخابات برلمانية في مارس/آذار 2000 وكانت الانتخابات الثانية منذ انتهاء حرب الخليج عام 1991. وقد تنافس فيها 522 مرشحاً على 220 مقعداً في المجلس الوطني، وكان جميع المرشحين إما من حزب البعث أو مستقلين موالين له. وفي عام 1998 سمح للصحف غير البعثية بالنشر لأول مرة منذ عام 1968. وقد أظهرت النتائج الأخيرة أن حزب البعث الحاكم حصل على 165 مقعداً من إجمالي مقاعد المجلس الوطني البالغ 250، وحصل المستقلون على 55 مقعداً، وخصصت الحكومة 30 مقعداً لنواب المناطق الكردية الثلاث في الشمال، يعينون بموجب أمر رئاسي، حيث لم تجر هناك انتخابات، وأصبحت غير تابعة للسلطة المركزية في بغداد بعد حرب الخليج.

بعد احتلال العراق في العام 2003، جرت تغيرات هيكلية في نظام الحكم والحياة السياسية، حيث أعلن دستور فدرالي للعراق، وسمح فيه بتعدد الأحزاب. وخيضت انتخابات برلمانية على أساسها.

عُمان

الأحزاب السياسية ممنوعة.

فلسطين

جرت انتخابات رئاسية وتشريعية في فلسطين سنة 1996، وهي أحد بنود اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين الجانبين الفلسطيني

والإسرائيلي سنة 1993، وقد فاز ياسر عرفات في الانتخابات الرئاسية، كما تم تشكيل مجلس تشريعي مكّون من 88 نائباً موزعين بين العديد من الأحزاب والمستقلين. بعد وفاة عرفات انتخب محمود عباس رئيساً للسلطة واستمرت الحياة البرلمانية والحزبية الى ان واجهت معضلة وصول حركة حماس إلى السلطة في غزة.

الأحزاب والحركات السياسية في السلطة الفلسطينية

التأسيس	المؤسسون	الحزب
1996	-	الاتحاد الوطني الإسلامي
1969	محمود الشامي وآخرون	الجبهة العربية الفلسطينية
1995	جهاد أبو الكاس وآخرون	الجبهة الإسلامية الفلسطينية
1969	قيس عبد الكريم وآخرون	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
1967	جورج حبش وآخرون	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطي
1994	خضر المغربي وآخرون	الحركة الوطنية للتغيير
1968		جبهة التحرير العربية
1965	عبد الفتاح غانم	جبهة التحرير الفلسطينية
1964	على بشناق وآخرون	جبهة التحرير الفلسطينية
1967	سمير غوشة	جبهة النضال الشعبي
1965	ياسر عرفات وآخرون	حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح

التأسيس	المؤسسون	الحزب
1978	محمد أبو سمرة وآخرون	حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
1980	فايز الأسود وآخرون	حركة الجهاد الإسلامي – كتائب الأقصى
1980	رمضان شلح وآخرون	حركة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين
1995	إبراهيم النمر وجرير القدوة	حركة الخضر الفلسطينية
1995	زهير الكحلوت وآخرون	حركة المسار الإسلامي
1987	عبد العزيز الرنتيسي والشيخ أحمد ياسين وآخرون	حركة المقاومة الإسلامية حماس
1988	فؤاد شنيورة	حركة النضال الإسلامي
1990	ياسر عبد ربه وآخرون	حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني – فدا
1995	صلاح الدين مصطفى وآخرون	حزب البعث العربي الاشتراكي
1996	اسماعيل أبو شنب وآخرون	حزب الخلاص الإسلامي
1923	توفيق زياد وآخرون	حزب الشعب الفلسطيني
1995	عبد الحكيم السوطري وآخرون	حزب النهضة الإسلامي

قطر

الأحزاب السياسية ممنوعة.

الكويت

الأحـزاب السياسية فـي الكويت ممنوعة رسـمياً، ولـكن ثمة مجموعات سياسية غير رسمية، بما في ذلك ذوي الآراء المعارضة، تعمل دون تدخل الحكومة وأهـم هذه التيارات الحركة الدستورية الإسـلامـيـة، والحـركـة الإسـلامـيـة الشـيـعـيـة، والحـركـة السلفية، والحركات القومية والليبرالية. وتقتصر المعارضة البرلمانية على إصـلاح المسـار الاقتصـادي والمـالـي والاجتمـاعـي للدولة مـن داخل البرلمان. وقام الأمير جابر بحل مجلس الأمة المنتخب سنة 1996، وأعيد إجراء الانتخابات سنة 1999 التي تقلص فيها نواب الحكومة إلى 13 وحصد الإسلاميون 20 مقعدا والليبراليون 16 مقعداً.

لبنان

عـرف لبنان نظـام التـعـددية الحـزبـيـة منذ عشرينات القرن الماضي. لكن مع نهاية الثلاثينات بدأت الأحزاب السياسية تكتسب أهمية وتلعب دوراً سياسياً في تعبئة الشعب والتأثير في العملية السياسية فـي لبنان. ومـع بـدايـة الأربعينات تنافست كتلتان هما الكتلة الدستورية بقيادة الرئيس بشارة الخـوري والكتلة الوطنية بقيادة إميل إده المؤيد مـن فرنسا. وبعد الاستقلال بـرزت ثنائية أخـرى فـي نهاية الخمسينات بـين التـيـار الشـهـابـي، الـذي لـم يكن منتظما في أي حركة متماسكة ولكنه كان تعبيراً عن الولاء للرئيس فؤاد شهاب وسياساته، والتحالف الثلاثي لريموند إده عن الكتلة الوطنية، وبيير الجميل زعيم حزب الكتائب، والرئيس السابق كميل

شمعون، زعيم حزب الأحرار الوطني. أما خلال الحرب الأهلية عام 1975 - 1976 فقد انقسمت الدولة بين ائتلافين من القوى السياسية والأحزاب. فكانت هناك الحركة الوطنية اللبنانية في جانب، وهي تحالف يساري وطني بقيادة كمال جنبلاط، زعيم الحزب الاشتراكي التقدمي، والجبهة اللبنانية في جانب آخر، وهي تحالف يميني محافظ بقيادة حزب الكتائب. وبعد عام 1982 تحوّل العديد من الأحزاب السياسية، في كلا الجانبين، إلى ميليشيات، ذلك أن عسكرة الأحزاب أدت في النهاية إلى أن أصبحت الأحزاب تدار من قبل الجناح العسكري للحزب.

الأحزاب والجماعات السياسية اللبنانية

التأسيس	الرئيس	الحزب
1975	نبيه بري	حركة أمل
1982	حسن نصر الله	حزب الله
1949	وليد جنبلاط	الحزب التقدمي الاشتراكي
1936	جورج سعاده	حزب الكتائب
1982	حسين الموسوي	حركة أمل الإسلامية
1975	فيصل مولوي	التجمع الإسلامي
-	جاك تامر	الحركة الديمقراطية اللبنانية
1924	فاروق دحروج	الحزب الشيوعي اللبناني
1976	سمير جعجع	القوات اللبنانية
1958	دوري شمعون	حزب الأحرار الوطني
-	علي عيد	الحزب الديمقراطي العربي
-	غازي سيف الدين	حزب البعث العربي الاشتراكي
-	جورج جبر	الحزب الديمقراطي المسيحي

التأسيس	الرئيس	الحزب
–	حسن هاشم	حزب المؤتمر
–	كامل الأسعد	الحزب الاشتراكي الديمقراطي
–	معن بشور	اتحاد المنظمات واللجان الشعبية
–	إيتان صقر	حراس الأرز
–	نبيل مشنتف	الحركة اللبنانية
–	جوزيف حداد	جبهة الشعب اللبناني
–	كمال شاتيلا	المؤتمر الشعبي اللبناني
–	عماد جعرة	الحزب الجمهوري اللبناني
–	بيير حلو	التحالف الماروني
–	إيلي محفوظ	حركة التغيير
–	مصطفى الحكيم	حزب النجادة
–	سمير صباغ	حركة التوحيد الناصرية
–	ابراهيم اصطفان	الجبهة الوطنية
–	مصطفى سعد	التنظيم الشعبي الناصري
–	هوفسيب أميريان	حزب رامجافار
–	منير السيد	الاتحاد الاشتراكي العربي
–	إميل رحمه	حزب التضامن
–	أنتوني أبي حيدر	الحزب الاشتراكي الوطني السوري – جناح عبد المسيح
–	علي قانصو	الحزب الاشتراكي الوطني السوري – جناح الطوارئ
–	إنعام رعد	الحزب الاشتراكي الوطني السوري – جناح المجلس الأعلى
–	صبوح هوفنانيان	حزب طشناك

التأسيس	الرئيس	الحزب
-	عمر حرب	حزب الاتحاد
-	إلياس حبيقة	حزب الوعد
-	زاهر الخطيب	اتحاد العمال
-	فريج جرجيان	حزب هنشاك
-	حسام كراكيرة	جمعية المشروعات الخيرية الإسلامية
1960	عبد الكريم محيو	الحزب الديمقراطي الكردي في لبنان
-	سليمان فرنجية	تجمع المردة (جيش تحرير زغرته)

ليبيا

الأحزاب السياسية ممنوعة. وثمة وثيقة صادرة عن مؤتمر الشعب العام (الهيئة التشريعية) يحرم الحزبية.

مصر

بدأ ظهور الأحزاب السياسية في مصر في القرن التاسع عشر انعكاساً للتفاعلات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت. وحال إنشائها كانت الأحزاب تجسيداً للظروف الفعلية والتطور في نواحي الحياة الاجتماعية، وليست مجرد نتيجة لخطة مسبقة أو قرار مطلق. وكان بعضها يمثل الجانب الوطني والبعض الآخر موال للملك، وبعضها موال للاستعمار والبعض الآخر يحاول الترويج لمعتقداته السياسية والدفاع عن آرائه. ويعتبر الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل المؤسس سنة 1907 أول تنظيم حزبي.

دعا دستور 1923، عقب الإعلان الرسمي لاستقلال مصر في 1922/2/22، إلى نظام التعددية الحزبية الملكية والديمقراطية

الحرة. ويأتي حزب الوفد على رأس قائمة الأحزاب الوطنية الأكثر شعبية في تاريخ مصر حتى عام 1952، إذ إنه شكل الحكومة وحده أكثر من مرة.

وبعد ثورة 23 تموز/يوليو عام 1952 منعت الأحزاب السياسية من العمل عدا حزب الاتحاد الاشتراكي ثم سمح للأحزاب بالعمل عام 1976 ولكن لم يسمح للحركة الإسلامية بتشكيل حزب سياسي. ولا يعمل الأخوان المسلمون بشكل رسمي ضمن حزب مرخص ولكنهم موجودون بقوة على الساحة ويعتبرون من أهم التيارات السياسية ويمثلهم في البرلمان الحالي 17 نائباً وقد مثلهم عام 1987 36 نائباً.

الأحزاب المصرية المشاركة في انتخابات مجلس الشعب

التأسيس	الرئيس	الحزب
1978	حسني مبارك	الوطني الديمقراطي
1983	نعمان جمعة	الوفد الجديد
1977	خالد محيي الدين	التجمع
1992	ضياء الدين داود	الناصري
1977	مصطفى كامل مراد	الأحرار
1978	إبراهيم شكري	العمل
1985	جمال الدين ربيع يوسف	الاشتراكي العربي
1990	عبد المنعم الأعسر	الخضر
1993	محمد عبد العال	العدل الاجتماعي
1990	إبراهيم عبد المنعم ترك	الوحدوي الديمقراطي

التأسيس	الرئيس	الحزب
1990	جمال ربيع	مصر الفتاة
1992	أنور عفيفي	الشعب الديمقراطي
1995	أسامة أبو حماد شلتوت	التكافل
1983	أحمد الصباحي عوض الله	الأمة

المغرب

شهد العقدين الماضيين تحولاً سياسياً كبيراً في المغرب. فقد اتخذ الملك الحسن الثاني الخطوات الأولى نحو الديمقراطية بإجراء إصلاح دستوري عام 1996، عندما أنشأ عام 1997 أول مجلس نواب يتم انتخابه مباشرة. وتوج الملك هذا التحول عندما عين زعيم المعارضة السابق عبد الرحمن يوسفي، الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي رئيساً للوزراء.

الأحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية

التأسيس	الرئيس	الحزب
1975	عبد الرحمن اليوسفي	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
1978	أحمد عصمان	التجمع الوطني للأحرار
1958	محمد العنصر	الحركة الشعبية تحالف الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية
1944	عباس الفاسي	الاستقلال
-		الحركة الوطنية للوحدة والتضامن
1983	عبد اللطيف السملالي	الاتحاد الدستوري

التأسيس	الرئيس	الحزب
1974	إسماعيل العلوي	كتلة حزبي: التقدم والاشتراكية
1996	عيسى الورديغي	الاشتراكي الديمقراطي
1967	عبد الكريم خطيب	العدالة والتنمية (الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية سابقا)
1981	محمد أرسلان الجديدي	الوطني الديمقراطي
1997	التهامي الخياري	جبهة القوى الديمقراطية
1996	محمد سعيد آيت أيدر	الحركة الديمقراطية الاجتماعية
1983	محمد بن سعيد آيت ايدر	منظمة العمل الديمقراطي الشعبي
-	محمد الإدريسي	حزب الوسط الاجتماعي
-	-	مستقلون
1959	عبد الله إبراهيمي	الاتحاد الوطني للقوات الشعبية
1991	أحمد بن جلون	الطليعة الديمقراطية والاجتماعية

موريتانيا

بصدور دستور 1991 تأسس نظام تعددي في موريتانيا على أنقاض النظام العسكري الاستثنائي الذي حكم البلاد منذ عام 1978 إثر انقلاب العسكر على نظام ولد داده الذي كان يعتمد نظام الحزب الواحد، ورغم أن التعددية ليست حديثة في موريتانيا التي عرفت أحزاباً في أواخر الأربعينيات واستقلت بدستور تعددي إلا أن التقاليد الحزبية غير موجودة بالمعنى المألوف ديمقراطياً.

وبصدور قانون الأحزاب بموجب دستور 91 الآنف تأسست مجموعة كبيرة من الأحزاب وصلت إلى 28 تشكيلاً أبرزها الحزب

الجمهوري الحاكم الذي يقوده الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، واتحاد القوى الديمقراطية «عهد جديد» الذي يقوده أحمد ولد داده ورغم أن هذا الحزب قد حل رسمياً فإنه لا يزال اللاعب السياسي الرئيسي في البلد بعد الحزب الحاكم.

وتوجد أحزاب أخرى مثل حزب العمل من أجل التغيير وهو حزب ذو طبيعة اجتماعية أساساً، وحزب التحالف الشعبي التقدمي وهو حزب الناصريين القوميين وحزب الطليعة الوطنية المحظور وتحته ينضوي البعثيون، وتوجد أحزاب أخرى مرتبطة بأسماء مؤسسيها مثل حزب الجبهة الشعبية الذي يقوده ماء العينين الشبيه والتجمع من أجل الديمقراطية الذي يتزعمه الوزير المستشار بالرئاسة أحمد ولد سيدي بابه. وقد قاطعت المعارضة عموماً الانتخابات البرلمانية وبالتالي لا يوجد لها تمثيل في مجلسي النواب والشيوخ اللذين يسيطر عليهما بالكامل الحزب الحاكم.

الأحزاب السياسية في مورتيانيا

الرئيس	الحزب
معاوية ولد الطايع	الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي (الحزب الحاكم
أحمد ولد داده،	اتحاد القوى الديمقراطية عهد جديد، منحل
مسعود ولد بولخير	العمل من أجل التغيير
ماء العينين الشبيه	الجبهة الشعبية
-	الطليعة الوطنية (بعثي، محظور)
-	التحالف الشعبي التقدمي، ناصري

اليمن

لم يعرف اليمن بشطريه التعددية السياسية والحزبية بصورة علنية ورسمية إلا بعد قيام الوحدة، رغم أن الساحة لم تخل من الأحـزاب السياسية التي كانت تعمل بشكل غير رسمي علني، فالشطر الشمالي سابقاً كان يحظر العمل الحزبي مطلقاً، والشطر الجنوبي، سابقاً، اتخذ نظام الآحادية الحزبية وحظر الانتماء لغير الحزب الحاكم - الجبهة القومية ثم الحزب الاشتراكي - ومنظماته، وفي الحالتين كان يعاقب من خالف ذلك بالإعدام أو السجن على الأقل.

عندما قامت الوحدة اليمنية في 22 أيار/مايو 1990 رافقها السماح بالتعددية السياسية والحزبية دستورياً وقانونياً، حيث نصت المادة 39 من دستور دولة الوحدة الذي استفتي عليه في مايو/أيار 1991 أن للمواطنين الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، ثم صدر القانون رقم 66 لسنة 91 بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية الذي حدد شروط قيام الأحزاب السياسية. وخلال عام واحد فقط من قيام الوحدة ظهر على الساحة السياسية 46 حزباً وتنظيماً سياسياً، ونظراً لأن معظم تلك الأحزاب لم يكن لها قاعدة جماهيرية وقيام بعضها على أساس شخصي أو عائلي فقد اختفى بعضها واندمج بعضها مع أحزاب كبيرة حتى وصلت في الانتخابات النيابية الأولى التي جرت في 27 نيسان/إبريل 1993 إلى 22 حزباً وتنظيماً سياسياً ولم يصل منها إلى البرلمان سوى 8 أحـزاب فقط. أما الانتخابات البرلمانية الثانية التي جرت في 27 نيسان/إبريل 1997 فلم يشارك فيها سوى 12 حزباً وتنظيماً سياسياً من أصل 18 معترفاً بها رسمياً ومسجلة لدى لجنة شؤون الأحزاب ووصل إلى البرلمان 4 أحزاب فقط.

الأحزاب اليمنية

التأسيس	الأمين العام	الحزب
1982	عبد الكريم الإرياني	المؤتمر الشعبي العام(الحاكم)
1991	محمد عبد الله اليدومي	التجمع اليمني للإصلاح
1965	عبد الملك المخلافي	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
1994	عبد الوهاب محمود	البعث العربي الاشتراكي
-	أحمد محمد الشامي	الحق
-	عبده محمد الجندي	الناصري الديمقراطي
-	عبد العزيز مقبل	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري
1997	حسن هاشم مصطفى	جبهة التحرير
-	عبد الله محمد السلامي	الجبهة الوطنية الديمقراطية
1995	إبراهيم على الوزير	اتحاد القوى الشعبية
1994	قاسم سلام	البعث العربي الاشتراكي القومي
-	عوض البترة	الرابطة اليمنية (الشرعية)
-	عبد العزيز أحمد البكير	الحزب القومي الاجتماعي
-	أحمد على سعيد	التحرير الشعبي الوحدوي
-	الحوباني محمد عبد الملك	الوحدة الشعبية (حوش)
-	صلاح مصلح الصيادي	الشعب الديمقراطي (حشد)

الفصل الرابع

الإسلاميون والسلطة في الوطن العربي

من الملاحظ بداية ان الدول التي عرفت مواجهة عنيفة بين الإسلاميين والسلطة كانت أنظمة تقدمية فاعلة في النظام الإقليمي العربي. مما تطرح هذه القضية تساؤلات مركزية: ألا تعبر عن استفحال الظاهرة الإسلامية، لاسيما في شقها الجهادي – التكفيري، في هذه الدول وعن انكسار المشروع التقدمي الاشتراكي للأنظمة؟ وألا يشكل تطرف هذه الأنظمة في طروحاتها الأيديولوجية أحد العوامل المكونة لتطرف الحركات الإسلامية كونها نمت وترعرعت في بيئة سياسية تعودت على أسلوب العنف لتسوية القضايا السياسية العالقة؟ أليست الحركات الإسلامية الأكثر اعتدالاً، والتي دخلت المعترك السياسي، ظهرت وتطورت في دول محافظة عُرفت أنظمتها باعتدالها؟ من هذا المنطلق، يمكن استنتاج فرضية مؤداها أن التطرف الأيديولوجي الرسمي القومي، التقدمي، الاشتراكي، العلماني أسهم مع الزمن في ظهور تطرف عقائدي ذات طبيعة دينية، خاصة أن تلك الأنظمة فشلت في مشاريعها.

ظهر التيار الإسلامي عموما والجهادي - التكفيري خصوصاً بقوة في أقوى الدول العربية من حيث إرساء قواعد الدولة القوية، كخوض تجارب تحديثية شاملة لجهة التوجهات السياسية والإستراتيجية إقليمياً ودولياً (مصر، سوريا، الجزائر). كما أن الحركات الإسلامية الأقوى ظهرت في دول (مصر وسوريا) التي عرفت أنشط التيارات القومية واليسارية. وبالتالي فالدول الأكثر قومية أيديولوجيا صارت في حقبة من الحقبات أكثر إسلامية. على عكس مصر وسوريا، لم تعرف الجزائر استقطاباً أيديولوجياً بين القوميين والإسلاميين، وإنما بين الإسلاميين واليساريين. النموذج الآخر والمختلف عن هذا النموذج الذي انتقل من مناخ قومي - اشتراكي - علماني إلى مناخ إسلامي، كالنموذج اللبناني واليمني فيما يشهد كل من السودان والصومال حروباً أهلية. ففي هذه الدول، لم يكن الاستقطاب السياسي ثنائي القطبية (إسلاميون - سلطة)، بسبب تعدد التيارات وتشابكها جراء جو الحرب الأهلية، وكذلك بسبب التعدد العرقي والطائفي مثل لبنان وإلى حد ما العراق. فيما اليمن قد يتطور باتجاه الاستقطاب الثنائي، لكن ثقل العامل القبلي في اللعبة السياسية سيخفف من حدته.

لقد عملت بعض الأنظمة المحافظة في خضم صراعها الأيديولوجي مع منافساتها للتقدمية على استخدام الورقة الدينية بدعم الحركات الإسلامية ضد هذه الأخيرة، مما يفسر جزئياً، تمركز الإسلاميين في دول لا تستمد شرعيتها من الدين أساساً، ما يفسر بقاء الأنظمة المحافظة في منأى عن المد الأصولي. لكن بعد حرب الخليج والطلاق بين بعض الأنظمة المحافظة لاسيما السعودية والحركات الإسلامية، ضرب الإرهاب الأصولي في المملكة التي سبق أن عرفت تمرداً إسلامياً؛ تمثل في استيلاء مجموعة إسلامية على

المسجد الحرام في مكة عام 1979. لكن بشكل عام تمكنت الأنظمة التي تستمد سلطتها من الإسلام ومن المرجعية القبلية من كبح جماح تطرف الحركات الإسلامية، مما حال دون تعميم العنف، فسايرت هذه الحركات فتجنبت الصدام معها. ثمة أنظمة تقدمية استخدمت هذه الورقة لخدمة إستراتيجياتها الإقليمية والدولية[1].

ان أسباب الصراع وعوامل تأجيجه له خلفيات كثيرة ومتنوعة، ويمكن إجمالها، بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبيئات التي تحتضن الحركات الإسلامية، مروراً بظروف السلطة ونشأتها في هذا البلد أو ذاك، علاوة على أسباب موضوعية متعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية التي ترافقت مع انبثاق وتطور هذه الحركات في البلدان العربية.

أولاً: الإقصاء ورفض التعايش مع الآخر

الحركات الإسلامية حركات رافضة للواقع؛ ترفض الأنظمة الحاكمة برمتها. ونسبة كبيرة منها حركات ترفض الآخر - السياسي وترفض الحكم مستبعدة إمكانية التعايش معه. كما ان الحركات الأكثر تطرفاً كفّرت النخب الحاكمة والمجتمع وانتهجت الأسلوب

(1) مثال ليبيا التي شكلت في مطلع الثمانينيات الفيلق الإسلامي الذي شارك فيما بعد بعض عناصره من أصل طارقي (من الطوارق) في تمرد حركات (إسلامية وغير إسلامية) الأزواد شمالي مالي والنيجر في مطلع التسعينيات، مما هدد الأمن الجزائري والإقليمي عموماً. لكنها انقلبت على الإسلاميين لما استهدفها، خاصة في 1995، عنف الجماعات الليبية (الجماعة الإسلامية المقاتلة التي تضم العديد من الأفغان الليبيين، وحركة الشهداء الإسلامية). والعراق خلال صراعه الإيديولوجي حول الزعامة مع سوريا ساند في السبعينيات جماعة إسلامية مسلحة سورية (حزب التحرير الإسلامي). كما أن العنف الرسمي يعد أحد أسباب الرد الإسلامي العنيف الذي يقود بدوره إلى عنف رسمي مضاد، لكنه يبقى عاملاً من جملة عوامل كما يظهر من التجربة الجزائرية.

الجهادي لتغيير الوضع القائم على قاعدة أنه لا تعايش مع المرتدين والكفرة، فكان العنف سبيلها لإزاحة السلطة وإقامة دولتها الإسلامية المنشودة. فردت السلطة بزيادة حدة عنفها. هكذا دخلت بعض البلدان حلقة العنف والعنف الرسمي المضاد الذي طاول المعتدلين من الإسلاميين. أما التي تنبذ العنف، فهي الأخرى عازمة أن تحل محل الأنظمة لتطبق الشريعة الإسلامية وتقيم الدولة الإسلامية. وبحكم استخدامها للخطاب الديني في بيئة اجتماعية متدينة إلى حد كبير، أو على الأقل متقبلة للمفردات الدينية، فإن هذه الحركات تمكنت من تحريك الجماهير مما أعطاها ثقلاً سياسياً وجعلها منافساً قوياً ومعارضاً للأنظمة الحاكمة.

ثانياً: احتضان البيئة الشعبية للإسلاميين

مما أسهم في انتشار العنف الإسلامي وجود البيئة الاجتماعية الحاضنة للطروحات الإسلامية بسبب انتشار الفساد الحكومي، وتعمق الفوارق الاجتماعية وإقصاء أغلبية المجتمع من دورة توزيع الثروات الوطنية. فقد أوجد تقاطع المصالح نوعاً من التفهم والاحتضان بين إسلاميين وشرائح واسعة من المجتمع خاصة من جيل الشباب. كما حدث في الجزائر من خلال تعبير درامي (أحداث 1988)، استفاد منها التيار الإسلامي. ذلك أن العديد من الشباب الذي شارك في هذه الأحداث انضم في ما بعد إلى الإسلاميين. لكن هذا الشباب لم يكن إسلامياً بل أصبح كذلك لما نجح الإسلاميون، بفضل الرؤية الخاطئة للسلطة، في استرجاع هذه الأحداث سياسياً لصالحهم. من هنا يصعب في بعض الأحيان التفريق بين مسيرات شعبية منددة بتدني الوضع الاجتماعي ومظاهرات إسلامية. ذلك أن الإسلاميين نجحوا حتى الآن في استدراج الناقم والساخط من الشباب العربي على سياسات الحكام في صفوفهم. والعديد

من المظاهرات الاجتماعية حُولت في نهاية المطاف إلى مسيرات سياسية، بينما همّ المتظاهر هو في واقع الأمر لقمة العيش. ولا يبدو أن الأنظمة الحاكمة تعي وجود مثل هذا الالتفاف والاحتضان[1].

ثالثاً: استقطاب الشرائح العمرية الشابة

تجد الحركات السياسية الاحتجاجية والمتطرفة انخراطاً كبيراً في أوساط الشباب المتحمس عادة بحكم صغر سنه وهذا ينطبق أيضاً على المجتمعات الديمقراطية. ولما كان الشباب يشكل الأغلبية في المجتمعات العربية فإن الإسلاميين استفادوا من هذا المد البشري الهائل لاستقطابهم. لكن دعم الشباب لصفوف الإسلاميين لا ينبع دائماً من قناعات سياسية أو إيديولوجية – عقائدية، بل يخضع لمنطق النكاية[2].

رابعاً: استغلال الأوضاع المعيشية

بحكم الطبيعة الدينية لخطابها وقدرتها التعبوية للجماهير، خاصة المهمشة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، واستغلالها الأمثل للانتفاضات المعيشية، وضعت الحركات الإسلامية حدا للإذعان الاجتماعي الذي تعوَّد عليه الحكام منذ عقود. وبالتالي أصبحت تشكل تحدياً سياسياً لهم. وربما الإطناب الرسمي في الحديث عن هيبة الدولة يعبر عن وعيهم بهذا التهديد الآتي. لكن كيف يمكن استرجاع هيبة دولة تمت خصخصتها؛ إذ أصبحت الدولة العربية تتأرجح بين

(1) إن عدم إدراك هذه المسألة جعل السلطة الجزائرية ترتكب الخطأ الإستراتيجي؛ السماح للإسلاميين باستغلال حوادث أكتوبر/تشرين الأول 1988، التي لم تندلع إطلاقا بمبادرة منهم وإنما تدخل في إطار ما اصطلح عليه بـ «انتفاضات الخبز». (مصر، وتونس، والجزائر، والأردن، والمغرب، وموريتانيا، والسودان، واليمن...).

(2) فالعديد ممن صوتوا لصالح الإسلاميين في الجزائر في 1991، إنما فعلوا ذلك إيقاناً منهم بأنهم القوة السياسية الوحيدة التي ستخلصهم من نظام الحزب الواحد.

نماذج تسلطية، الدولة القبيلة.. أو الدولة الأسرة.. أو الدولة الحزب.

خامساً: السياسات الأمنية واستبعاد الآخر

لما كانت الأنظمة وصلت إلى السلطة بطريقة غير شرعية، فإنها ترى في أبسط ظاهرة اجتماعية محاولة لقلبها، فكان أن سيَّست كل شيء، وبالتالي أقصي الجميع من الشأن السياسي العام الذي تحتكره النخب الحاكمة. هذه السلوكيات المنعية حالت دون بروز جمعيات مدنية ونقابات للدفاع عن مصالح المواطن، لأن كل شيء ينبغي أن يسير في فلك السلطة وإلا اعتبر تهديداً لأمن الدولة! لما يشتكي المواطن العربي من غلاء المعيشة، فإن السلطة تعتبره مشاغباً سياسياً، بينما نفس المشهد في الغرب هو مجرد تعبير عن مطلب اجتماعي شرعي. هذا الإدراك الخاطئ لحيثيات الأزمة والتركيبة التسلطية للدولة العربية يفسران، إلى حد كبير، سر غلبة المعالجة الأمنية البحتة على المعالجة السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية للظاهرة الإسلامية. فالدور الأمني للدولة يتقوى بينما يتراجع دورها الاجتماعي - الاقتصادي بفعل سياسات الانفتاح الليبرالي التي تزيد من عدد الفقراء. هذا الوضع سمح للإسلاميين بالظهور كحماة للضعفاء من الشعب في وجه الطغاة من الحكام. هذه البيئة الواسعة سهّلت عمل الحركات الإسلامية الاحتجاجية والجهادية التي تنمو بسرعة فائقة في هذا الوسط الخصب، مما مكنها من التمتع بنوع من الدعم السياسي للأحزاب الشرعية، والانخراط في الجماعات المسلحة لدى شرائح واسعة في المجتمعات العربية[1].

(1) هذا النموذج ينطبق على كل الدول ما عدا دولة الرفاه النفطية في الخليج التي سمحت لها عائدات النفط بإشباع حاجات الشعب مما جعله يغض النظر عن ممارساتها التسلطية.

سادساً: غياب تداول السلطة

أن إطارات وأعضاء الحركات الإسلامية تأتي من الطبقات الوسطى المتعلمة ونسبة كبيرة منها من خريجي الجامعات، بينما الجماهير التي يحركها الخطاب التعبوي الحماسي والديني فهي من الطبقات المحرومة والمهمشة اجتماعياً وسياسياً. لكن هذا لا يعني بالضرورة أن النخب الإسلامية لا تدافع عن مصالح خاصة بها، بل هي استخدمت مآسي الشعب للوصول إلى أهدافها وغاياتها. ذلك أنها لم تجد طريقاً لها في مؤسسات الدولة التي ظلت حكراً على نخب الاستقلال المستفردة بالحكم. فالإسلام الاحتجاجي يعبر أيضا عن حرب امتيازات بين النخبتين الحاكمة والمحرومة. وفي ظل غياب تداول السلطة تحوَّل الحكم حتى في الجمهوريات إلى ملكيات بصيغ معاصرة. فالتعددية السياسية التي شرعت فيها بعض الدول ظلت شكلية ومقيّدة، حيث أبقت على بنى الدولة التسلطية في منأى عن التغيير مما خلق إحباطاً سياسياً لمختلف القوى السياسية خاصة الإسلامية التي انخرطت في اللعبة السياسية. هذا الانسداد السياسي إن لم يدفع نحو العنف، فإنه يهيء له الظروف بتغليب التيار الإسلامي المتشدد على التيار المعتدل. انسداد الأفق السياسي وقدرة الأنظمة على تجديد مسوِّغات تحكمها في المجتمع أسهم ويسهم في تطرف وتشدد الإسلاميين بل وحتى شرائح من المجتمع ذات مطالب محلية.

سابعاً: انتقال الصراع بين السلطة والمعتدلين إلى المتطرفين

الإحباطات المتراكمة شعبياً وإسلامياً جراء الظروف الاجتماعية القاسية والسياسية القاهرة خلق بيئة صراعية يتناحر

فيها الإسلاميون والسلطة. فتطور الصراع ليأخذ شكلاً مثلثاً، السلطة - الحركات المعتدلة - الجماعات المتطرفة. فالصراع بين السلطة والإسلاميين أدى إلى بروز الجماعات المسلحة التي تبنت العنف لمجابهة قمع واضطهاد السلطة، مما أدى إلى ضغط مزدوج على المعتدلين. السلطة تعتبرهم البيئة التي يتخرج منها الإرهابيون، والجماعات المسلحة الجهادية تتهمهم بالتواطؤ والمهادنة والتعامل مع الطغاة. لكن هذا الضغط المزدوج لم يضعف نهائياً التيار المعتدل، بل أصبح هذا الأخير «الشريك» السياسي المتسامح معه من قبل السلطة، والهدف حرمان الجماعات الجهادية من غطاء سياسي لعزلها وتدميرها. لكن يبقى أن الأنظمة عموما مازالت تتأرجح بين الإقصاء العنيف للتيار المعتدل ومحاولات احتوائه واستيعابه لدمجه في اللعبة السياسية العلنية تحت سيطرتها. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن بعض الدول قد نجحت في تعاطيها إزاء الملف الإسلامي. فقد تمكنت الكويت والأردن من إدخال التيارات الإسلامية، من دون عنف، معترك الحياة السياسية وفي إطار قوانين ومؤسسات البلاد. هذان البلدان تميزاً بالتعامل الإيجابي مع الظاهرة الإسلامية على عكس التعامل السلبي الذي انتهجته دول أخرى.

ثامناً: إفشال التجارب البرلمانية

إجهاض التجارب البرلمانية الليبرالية عربياً غداة الاستقلال أسهم في التعجيل في المواجهة بين الإسلاميين والسلطة. ففي سوريا مثلاً شارك الإسلاميون في انتخابات الأربعينيات والخمسينيات. والملاحظ أن العلاقة مع السلطة كانت متوترة تحت الحكم العسكري أساساً. عندما وصل البعث إلى الحكم (1963) تبنى سياسة متشددة تجاه الإخوان المسلمين الذين واصلوا مواجهة (عصيان مدني في حماة 1964) السلطة البعثية العلمانية التوجه. وبعد هزيمة 1967،

ازداد الإسلاميون تشدداً وتوترت علاقتهم بالنظام البعثي بقيادة الرئيس حافظ الأسد ابتداء من 1970. فكانت النتيجة قصف مدينة حماة في 1982 لتصفية الإسلاميين الذين كانوا قد تبنوا الكفاح المسلح وهاجموا في 1979 كلية عسكرية في حلب وصعدوا كفاحهم بين 1980 و1982. كما تجدد الأمر ذاته مع الرئيس بشار الأسد في مطلع العام 2011.

أما في مصر فقد سمحت التجربة البرلمانية للإخوان المسلمين المشاركة في الانتخابات عبر تحالفات حزبية. هذه المعطيات تؤكد نقطة أساسية وهي أن العلاقة بين الإسلاميين والعسكر في العالم العربي (مصر وسوريا وتونس والجزائر...) كانت دائما متوترة رغم التفاؤل الذي يعقب الانقلابات العسكرية[1].

تاسعاً: دور الأنظمة في تقوية الإسلاميين

أسهمت الأنظمة الحاكمة في العقود الماضية في مصر وسوريا والجزائر وتونس والمغرب في نمو التيارات الإسلامية لضرب التيار اليساري، وقد بلغ الصراع بين التيارين أوجه في الستينيات والسبعينيات. كانت السلطة دائماً تفرض نفسها كحكم بين الخصمين، مما سمح لها بتجنب غضبهما والتحكم فيهما وإدارة اللعبة السياسة بما يخدم مصالحها. لكن بعد الانحسار القومي ثم تراخي الاستقطاب الأيديولوجي فتلاشيه بفعل المتغيرات الدولية والإقليمية، وجدت هذه الأنظمة نفسها في مواجهة التيار الإسلامي

(1) الإسلاميون في سوريا ساندوا في البداية انقلاب 1949، ثم الأسد في 1970، وفي مصر أيدوا في البداية عبد الناصر. كما تؤكد أن الصراع كان دائماً يحسم لصالح العسكريين. وحتى عندما يحدث تحالف بين الطرفين (السودان) فإنه سرعان ما ينهار ويحسم الأمر لصالح العسكر.

الذي خرج منتصراً من هذه الصراعات والمناظرات الأيديولوجية. ورغم محاولة الأنظمة ضرب الإسلاميين بالديمقراطيين، إلا أن إستراتيجيتها لم تفعل فعلها هذه المرة، فالخصمان يطرحان نفسهما بديلاً شاملاً وجذرياً لها، كونها تجاوزها الزمن وفشلت في كل برامجها. فأصبح رفض الآخر السياسي في العالم العربي متبادلاً ومتعدد الأبعاد بين الإسلاميين والسلطة والديمقراطيين وهذا ما برز واضحاً قبيل الحراك العربي 2010 و2011 وما بعده.

عاشراً: منافسة إسلام السلطة للحركات الإسلامية

ثمة صراع بين الإسلام السياسي (الذي تعبر عنه الحركات الإسلامية) والإسلام الرسمي (الذي تعبر عنه المؤسسات الدينية الرسمية والسلطة) على نفس مصدر الشرعية أي الدين. حيث دخل الإسلاميون والسلطة في حرب شرعية ضروس جعلت المنطقة تعيش حرب فتاوى تسوق مبررات تسعى لجعل شرعية كل طرف مسوغة ومشروعة. وهنا بدأت المزايدة السياسية بين الطرفين حول الإسلام. سعي الأنظمة لمنافسة الإسلاميين في استخدام الخطاب الديني، جعلها في كثير من الأحيان أكثر دينية منهم، إذ بدأت تتأرجح بين أنماط علمانية تارة ودينية تارة أخرى دون أن يستقر أمرها على نمط معين. وقد أثبت هذا التأرجح أن الدين والعلمانية لهما نفس المعنى، تسلط الحاكم العربي، من خلال نزوعها الديني سعت السلطة في الجزائر ومصر إلى استقطاب الفئات الشعبية الحساسة للخطاب الإسلامي، فكان أن استخدمت تقريباً نفس المفردات الدينية وشددت الخناق في بعض الحالات على الحريات

الفردية باسم الدفاع عن تعاليم الإسلام[1]. وبالتالي يمكن القول إن في حملتها ضد الظاهرة الإسلامية في العقود الماضية عمدت الأنظمة العربية إلى ما يمكن أن نسميه بالتدين الرسمي لمواجهة التدين الإسلامي، فكان أن سهلت من مهمة الإسلاميين بظهور بيئة أكثر تقبلاً للخطاب الديني، إلى درجة اختلاط الأمور على المواطن بين المفردات الدينية الرسمية وتلك التي تستخدمها المعارضة الإسلامية.

احد عشر: تلازم العبادة والسياسة

تشكل الحركات الإسلامية المعاصرة قطيعة مع الإرث السني والتيار الإصلاحي لعصر النهضة (الأفغاني، عبده..) في ما يخص الموقف من السياسة. هذه الأخيرة كانت منبوذة (عند أبي حامد الغزالي، محمد عبده...)، أما عند الإسلاميين فهي مجال نشاطهم وسبيلهم لإقامة الدولة الإسلامية، ولا فرق عندهم بين العبادة والسياسة[2].

(1) مثال مصر: مبدأ الحسبة الذي طال العديد من المثقفين، ومصادرة وزارة الثقافة بعض الكتب، النشاط «التكفيري» لجبهة علماء الأزهر. وفي الجزائر، أُدخل أذان الصلاة بطريقة منتظمة في برامج التلفزيون لكسب ولاء الشارع المتدين، لكنه أُلغي في ما بعد، فكان أن ندد الإسلاميون بتراجع السلطة، في بعض المجالات نجحت السلطة في الجزائر ومصر في حربها مع الإسلاميين حول مراقبة المساجد، إذ استعادت سلطتها عليها وأخضعت أئمتها ونصوص خطبهم للوزارة الوصية (الأوقاف). بل إن القانون المنظم للمساجد والخطب في الجزائر تمت ترقيته إلى نفس مقام قانون الإعلام، وفي الستينيات والسبعينيات عاشت سوريا حرب مساجد انتهت بسيطرة البعث على المساجد وإقصاء الإسلاميين من منابرها وتعيين أئمتها.

(2) باختصار إن أسباب الصراع تظهر في ثلاثة عوامل أساسية. أولها: إن الإسلاميين يشكلون البديل السياسي والفكري للأنظمة الحاكمة والقوة السياسية الوحيدة القادرة على إسقاطها لو تمت انتخابات حرة فعلية. ثانيها: إن الحركة الإسلامية تحمل في سلوكها استعمال القوة التي سرعان ما تطفو على السطح، وبالتالي يرسب الإسلاميون أمام امتحان العنف الرسمي، إذ يردون عليه بالعنف مما يولد عنفاً مضاداً من جديد. فمعظم الحركات الإسلامية التي تعرضت للقهر الرسمي خرجت من رحمها جماعات تؤمن بالعنف كوسيلة للتغيير وتتبنى فكراً انقلابياً جهادياً وتكفيرياً (نظر له=

ثاني عشر: توظيف الأهداف المعلنة والخفية

على الرغم من اشتراكها في خصائص عامة وجوهرية، فإن الحركات الإسلامية لها خصوصيات قطرية تبدو جلية من خلال توجهاتها وأهدافها في حدها الأقصى، إقامة دولة إسلامية بالقوة، مثال الجزائر ومصر وإلى حد ما سوريا، وفي حدها الأدنى، التأكيد على البعد الإسلامي والشريعة مصدراً أساسياً للتشريع مع الاعتراف بشرعية النظام، مثال الأردن والكويت. فمحددات الصراع ليست ذاتها بل تختلف من بلد لآخر. فالحركات تخفي في بعض الأحيان، مثلها مثل السلطة، مصالح خاصة، عشائرية أو مذهبية ضيقة. فالعامل المذهبي كان حاسماً في تصعيد الصراع بين الإسلاميين السنيين والنظام العلوي في سوريا. العامل المذهبي (الشيعي) كان أيضاً حاسماً في الصراع الذي عرفته وتعرفه السعودية، والبحرين والعراق. وفي بعض الحالات يرتبط الصراع بعوامل مذهبية وإقليمية[1].

= أبو الأعلى المودودي وسيد قطب) يكفر الدولة والمجتمع ويؤمن بحاكمية الله، ملغياً الإرادة البشرية والسيادة الشعبية. يكمن سر وجود «بذور العنف» هذه في طبيعة المرجعية الدينية لهذه الحركات. ذلك أن من يدعي تطبيق الإرادة الإلهية فهو مقتنع تماما بأنه على صواب والغير على خطأ، وهذه قناعة مطلقة. لكن لا يخفى أن شدة القهر السلطوي أسهمت إلى حد كبير في ظهور الفكر الجهادي. ثالثها: محنة الشرعية، فالأنظمة التي تستمد شرعيتها من الدين، بطريقة صريحة أو ضمنية لا يمكنها أن تطيق وتحتمل منافساً سياسيا يستمد شرعيته من نفس المصدر، خاصة أنه يطرح تفسيراً سياسياً مغايراً لتفسيرها، مدمراً بذلك مسوغات شرعيتها. أما الأنظمة العلمانية أو التي تتأرجح بين العلمانية والدين أو تلك التي تمزج بينهما، فالصدام بينها وبين الإسلاميين، الذين يرفعون شعار الإسلام بديلاً شاملاً لتسيير المقدس والسياسي في الشأن العام والخاص لا مفر منه.

(1) ففي العراق مثلاً، الإسلاميون الشيعة يتصارعون مع النظام منذ السبعينيات وحتى الغزو الأمريكي، كما ان الثورة الإيرانية عجلت في المواجهة بينهما (إعدام الزعيم الشيعي محمد باقر الصدر في أبريل/نيسان 1980). عامل الثورة الإيرانية بعد أحداث مكة عام 1979، ثم الأحداث التي عرفتها البحرين في ما بعد. الإسلاميون في الصعيد المصري يخفون صراعاً مع السلطة المركزية بسبب الفوارق التنموية والاجتماعية بين شمال وجنوب البلاد.

الفصل الخامس

الاستبداد في الوطن العربي

استخدم الاستبداد كمصطلح للتفرقة بين الحاكم الذي يلتزم بالقانون قولاً وفعلاً، والحاكم الذي يكون قوله وفعله هو القانون. وقد يكون الحكم الاستبدادي فرديا أو حكم جماعة، كما أن ثمة أهمية لتوجيه النظر نحو نوعية الاستبداد الذي ينبع من اختراق الدولة للمجتمع، وهيمنتها عليه بصورة كبيرة وهي عبارة عن الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع.

فالاستبداد قضية سياسية يستشعر أكثرنا آلامها، وهو صفة لحكومة مطلقة العنان تتصرف كما تشاء وتتعدد أشكاله كالغلبة أو الوراثة. وهو ضد الحرية ويسد أبواب المشاركة في إدارة شؤون الحياة، وهو حالة مركبة تنعكس على المجتمع والدولة والاقتصاد. وفي الشطر الاقتصادي منه تكون العلاقة بين الغني والفقير هي علاقة القوي بالضعيف. ويسمح الاستبداد بتوثيق العلاقة بين الدين والسياسة ورجال المال لاستبعاد وإقصاء الخارجين عن دائرتهم.

وفي حالة الاستبداد، تضعف السياسة وتضمحل لتطفو المراسم الشكلية ومظاهر الأبهة والسلطان بهدف فرض الهيبة التي تتحول إلى تقديس وخوف. وبالطبع فلا مكان هنا للمساءلة أو المحاسبة أو المطالبة، فقط السماح بالتماس الرضا أو البركة أو تجنب الظلم أو تحصيل بعض نعم السلطان.

وفي الواقع العربي، يذعن الناس للسلطة ليس لأنهم مطبوعون على الخضوع ولكن بسبب التسلط وبسبب أجهزة العنف التي تملكها السلطة وأساليب القهر والقمع وتهديد مصادر الرزق. وفي الآونة الأخيرة تشيع فكرة أن الدولة التسلطية لا حل لها إلا تولي قوة أجنبية لإسقاطها!

أولاً: تشخيص الحالة

يمثل المجتمع العربي نموذجاً للتعدد والتنوع على كافة المستويات. فمن ناحية ثمة تنوع في الانتماءات الدينية والقبلية والطائفية والمذهبية والعرقية. ومن ناحية أخرى هناك التعدد في أنماط الإنتاج. وأخيراً، فإن المجتمع العربي يعيش في ظل خليط من المؤسسات السياسية التي تتراوح بين الجمهورية والملكية والإمارة والسلطنة.

ليس من السهل وصف الأنظمة الإنتاجية في الدول العربية بأنها إقطاعية أو رأسمالية أو اشتراكية، لأنها في الواقع تجمع بين هذه الأنظمة في ظل صيغة مركبة، مع ملاحظة أن العائلة تشكل عصب الإنتاج الاقتصادي. كما أن المجتمع العربي «يقوم على بنية إنتاجية تجارية - زراعية متمركزة حول العائلة، يرافقها نظام ريعي في البلدان المنتجة للنفط». كذلك من سمات التنوع في المجتمع

العربي أن بعض مناطقه تتمتع بالثراء والغنى في الموارد والثروات، ولكن هناك مناطق تعاني من الفقر والندرة في الموارد. والمجتمع العربي ينفتح على العصر وينقل أحدث التقنيات والتكنولوجيا، ولكنه يتمسك ببنياته التقليدية. وبعبارة أخرى تقليدي غيبي في منطلقاته ومستقبلي متجدد علماني مستحدث في تطلعاته[1].

ثانياً: مراحل بناء الدولة التسلطية

يلاحظ حول مراحل بناء الدولة التسلطية، أن فترة الستينيات والسبعينيات (1965 - 1975) مثلت مرحلة حاسمة في تطور مؤسسات الدولة التسلطية وتبلورها في جميع البلدان العربية عبر العديد من الأطر التشريعية والقوانين والإجراءات التي سمحت للدولة بالتوسّع والتدخل واسع النطاق في الاقتصاد والمجتمع:

إن توسّع دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، وما اقترن به من تحسّن في مستوى المعيشة لدى بعض الفئات، وتطوير البنى التحتية، والتوسّع في مجالات التعليم والرعاية الصحية، وإدخال بعض المشروعات الصناعية، هذه التغييرات الإيجابية لم تقترن بتحسين أساليب الحكم، ولم يصحبها تطور نحو الديمقراطية. على العكس من ذلك فقد اقترنت بإجراءات ضد الديمقراطية على طول الخط منها:

فالدولة لا تثق في المجتمع، ومجتمع لا يثق في الدولة، وحتى في الحالات التي تعترف فيها الدولة بأهمية مؤسسات المجتمع المدني، فإنها تبادر بوضع القوانين والقيود القانونية والإدارية ما

(1) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 19.

يمكنها من مراقبة حركة هذه المؤسسات والحد من نشاطها مما يؤثر سلبياً عليها. فالدول العربية شهدت تراجعاً في تعاملها مع الجمعيات الأهلية وهي من مؤسسات المجتمع المدني التي بدأت في بعض الأقطار العربية في مطلع القرن التاسع عشر.

وقد أدى تشدد الدولة إزاء المجتمع المدني إلى خسارة الطرفين. فالفرد لم تتوفر له الحصانة التي تقيه من سطوة الدولة، كذلك الدولة لم تتوفر لها الحصانة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة، وبالتالي لم تتوفر في البيئة العربية خاصية إدارة الصراع الاجتماعي بصورة سلمية منظمة.

وفي المرحلة الراهنة، يعيش المجتمع العربي في ظل حالة مزمنة من احتكار السلطة في كل بلد عربي من قبل قلة مسيطرة مترسّخة في أجهزة ومؤسسات الحكم، ويقترن ذلك بإقصاء القوى الاجتماعية والسياسية ذات التوجهات المغايرة. وسواء قامت هذه السيطرة من قبل القلة، استناداً إلى علاقات القرابة أو استناداً إلى الجهوية، فإنها تؤدي إلى انغلاق المجال السياسي ومنع ظهور نُخبٍ سياسية جديدة.

فلا مجال لممارسة حقوق المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يسود حالة من الانسداد والتضييق على الحريات العامة وفي مقدمتها حرية التعبير.

كانت أزمة السبعينيات وما بعدها في الدول العربية لحظة فارقة في تاريخ النظم السياسية العربية. فتحت وطأة الركود الاقتصادي، وفشل الخطط التنموية، وافتقاد المؤسسات للفاعلية، والفساد الإداري، وتفاقم الأزمة المجتمعية بوجه عام، اضطرت

النظم العربية لاتخاذ خطوات التصحيح الاقتصادي في إطار مواكبتها للسياسات النيوليبرالية العالمية، وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي كبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي. وجاء ذلك تحت وهم أن فتح المجال أمام اقتصاد السوق، وإطلاق المبادرة الفردية، ومجاراة تطور الاقتصاديات العالمية، هي خطوات كافية لإخراج الدول العربية من أزمتها[1].

وفي ظل هذه السياسات، جاءت مساحة الانفتاح السياسي محدودة وهامشية وغامضة، وتراوحت بين إتاحة تعددية حزبية مقيدة (مثل مصر 1976 - تونس 1989 - الأردن 1992)، والسماح بهامش محدود لحريات التعبير وبعض صيغ المجتمع المدني، بالإضافة إلى تغير المناخ الحقوقي للسماح للقطاع الخاص بدور مؤثر في العملية الإنتاجية.

كما ظهر في تلك الأثناء، تسوية سلمية بين النظم والشعوب بما يتضمن إنهاء عصر الاستبداد وزيادة فرص التغيير السياسي السلمي. إلا أن تصاعد المواجهة الدامية بين النظم السياسية والمعارضة الإسلامية المسلحة، وزيادة الاحتقان السياسي في صفوف القوى الاجتماعية المهمشة واصطدامها مع السلطة، ومحدودية المردود الاقتصادي والاجتماعي للخطوات التي أقدمت عليها النخب الحاكمة، كل ذلك أكد أن الأزمة لن تحل بمجرد اتخاذ إجراءات اقتصادية أو سياسية محدودة، وإنما تتطلب إجراء تعديلات جوهرية على قواعد عمل النظام السياسي والقانوني والقضائي والإداري، أي يستدعى تغييرا في قواعد بناء السلطة العمومية وممارساتها.

(1) للمزيد حول ذلك راجع، خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

لقد أثبتت الوقائع، أن هامش الانفتاح السياسي في بعض الدول العربية (مصر - تونس - الجزائر - الأردن - المغرب - اليمن)، والذي وصفه البعض بالإصلاح الليبرالي لم يكن سوى إدارة لتناقضات المجتمع السياسي، ولم تفقد أي نخبة حاكمة سيطرتها على السلطة، ولم تتغير إلا قواعد وأساليب ممارسة هذه السلطة. وفي هذا الإطار، وقفت حدود الديمقراطية عند مشهد فرز الأصوات الانتخابية بعد تزويرها لتتحول إلى مجرد تقنية انتهازية مستوردة لإبقاء الاستبداد وعدم المس به. أو كما يسميها البعض مجرد التغيير في آلية الفن الاستبدادي، والانتقال من القهر السلطوي دفعة واحدة إلى القهر على دفعات أو مراحل غير مباشرة.

لقد تواكبت هذه التطورات في الدول العربية مع موجة انسحاب الشمولية في العالم بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، واتجاه العديد من الدول نحو الدمقرطة وانحسار التسلطية. ولكن هذه الموجة لم تؤت ثمارها في العالم العربي حيث اقتصر الأمر على استخدام الآلية الانتخابية وتصميم الدساتير ليتماهى مع تقنين الحكم التسلطي.

إن ما مر ويمر به الوطن العربي مما يمكن أن نطلق عليه محنة الدستور أو المحنة السياسية، ومرد ذلك أن النخب الحاكمة ليست مقتنعة في قرارة نفسها بأن الحكومات يجب أن تخضع للمراقبة، وأن الحكام يجب أن يخضعوا للمساءلة، وأن الأمة هي مصدر السلطات، وأنه لا بد من وجود صيغة تعاقدية بين الحاكم والمحكومين لتحديد الحقوق والواجبات. ومن هنا فإنه في ظل هذه الظروف وعندما يجرى إضعاف الدستور، وإضعاف الحكم الدستوري، فإن المحصلة

هي إضعاف حكم القانون وبالتالي تكريس الحكم المطلق[1].

أما التعذيب، فمحرم في نصف الدساتير العربية فقط، وبدرجات متفاوتة من التحديد والوضوح، وهناك عدد من الدساتير العربية لا ترد بها أية إشارة للتعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة.

والدليل استبداد أي نسق للحكم وفساده من التضييق على الحريات (حريات التعبير والتنظيم) وانتهاك الحقوق والحريات الإنسانية دون خشية أو حياء. وبالاستناد إلى المؤشرات التي تنشرها بعض المؤسسات الدولية حول حالة الحرية في العالم، يستنتج نادر فرجاني أن البلدان العربية «تتسم بمستوى أدنى من توافر الحريات بالمقارنة مع دول أفريقيا وآسيا غير العربية»، بل أدنى حتى من باقي دول العالم. وبالطبع فإن حالة حقوق الإنسان في الدول العربية هي بحق مرعبة، حينما تشمل انتهاكات خطيرة مثل اعتقال سجناء الرأي، وانتشار التعذيب خاصة عندما تتم هذه الممارسات في طي الكتمان.

وبعد مرحلة التحرر الاقتصادي الشكلي والانفتاح السياسي المحدود، خرجت الدولة العربية أكثر تسلطاً عما كانت عليه. لقد ترعرعت المصالح الشخصية البيروقراطية الطفيلية في ظل آليات

(1) الدليل على محنة الدساتير العربية من أن أربعة دساتير عربية فقط هي التي تقدم ضمانات لإطلاق حرية الفكر أو الرأي دون قيود واضحة في نصوصها (الجزائر: المادة 36، البحرين: المادة 23، مصر: المادة 47، موريتانيا: المادة 10). وعندما تضمن الدساتير العربية الحق في التعبير عن الرأي فإنها تضمنه «بعبارات بسيطة نادرا ما تشمل أي تفصيل أو إسهاب في تحديد أفق تلك الحرية». أما عن حرية تكوين الجمعيات، فإن الدساتير العربية تميل إلى إضافة القيود التي تؤدي في مجملها إلى تضييق حاد لنطاق هذا الحق، خاصة عندما يقترب نشاط الجمعيات من المجال السياسي.

الخصخصة والانفتاح، وانفتح الباب على الغارب لسيطرة رأس المال، واستشرت ظاهرة الثراء المفاجئ غير المشروع، وتضخمت ظاهرة الفساد بكل أنواعه في السياسية والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية.

لقد وجدت النخب الحاكمة والتحالفات الاجتماعية المتضامنة معها أنه ليس من مصلحتها إجراء تحولات ديمقراطية طالما أن مؤسسات الحكم لا تنفصل عن آليات توزيع العوائد المالية.

كما جرى تظهير صيغة عربية تجمع بين التحرر الاقتصادي والتسلط السياسي باستقطاب بعض أعضاء النخبة الداخلية، من خلال أدوار مزعومة لهم برئاسة أحزاب سياسية أو مؤسسات أو حتى الاكتفاء بغض النظر عن آرائهم وانتقاداتهم طالما أنها لا تتعدى الخط الأحمر الذي رسمته السلطة.

في إطار ذلك ظلت السلطة في الدول العربية على رفضها القاطع لقبول مبدأ الشريك في الحكم. وغاب في الواقع العربي مبدأ تداول السلطة. فالتغيير السياسي إما بالوفاة الطبيعية، أو خلع الأمير لسابقه، أو الأزمات السياسية الحادة (الجزائر)، وأخيراً جرى التمهيد لصيغة توريث الحكم في الجمهوريات[1].

(1) لم تستهدف التحسينات الشكلية التي أجريت على شكل الحكم (تعددية - برلمانات - انتخابات) إجراء أي تغيير في جوهر السلطة، كما لم يستهدف الانفتاح المشوه تحقيق عدالة التوزيع ومشاركة الأغلبية الاجتماعية في عمليات الإنتاج والحكم، ومع تزايد تراكم الثروات لدى التحالفات القريبة من الحكم، اتسعت الفجوة بين القلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من الفقراء المهمشين سياسياً واجتماعياً. وقد ثبت بالدليل القاطع أن الانفراج المحدود وفقا لتوجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كان عملية مدروسة أسفرت عن تآكل القاعدة الاجتماعية وتعرّض الجماهير الشعبية الفقيرة لمزيد من الحرمان والإفقار والتهميش.

لقد تم فرض وصفة التثبيت والتكيف الهيكلي على الدول العربية وفقاً لشروط النظام الرأسمالي العالمي في طوره الإمبريالي المعولم. في هذا السياق، تتحول وضعية المنطقة العربية من التبعية إلى مزيد من التبعية والتهميش. أما على الصعيد الداخلي، فإن المشروع الديمقراطي العربي، لم يحقق أي نجاح حقيقي، لأن المبدأ الذي جرى اعتماده وتسويقه والمزايدة عليه هو عقود من ديمقراطية جائرة مستبدة.

ثالثاً: آليات إعادة إنتاج الاستبداد في الواقع العربي

ما هي الأسباب التي تمنع وتعوق تغيير الحالة الاستبدادية العربية؟ في تقديرنا ثمة ثلاثة عوامل متشابكة ومتداخلة وهي: أولاً: الدولة وتداعياتها كحالة حصارية. ثانياً: ذرائع الاستخدام المراوغ للدين. ثالثاً: الفقر وامتصاص طاقة المجتمع.

1 - سلوك النظام كحالة حصارية

ثمة رابطة وثيقة بين الدولة والفعل السياسي باعتبارها حامل له. كذلك، أن المجتمع لا يقوم خارج نطاق العلاقة مع الدولة لأن أصول المجتمع، وهي تكمن في العملية السياسية، تكمن في الدولة نفسها. يترتب على ذلك أن معالجة مشاكل المجتمع المدني تتحقق وتحتاج إلى الدولة ولكن: أي نوع من الدولة تلك التي تساهم وتطلق طاقات المجتمع المادية والفكرية وتسمح له بالحركة والإنجاز والنهضة؟

إذا كان علماء السياسة يقررون بأن سمة الإكراه هي سمة غالبة على الدولة، مما يدفع بالتسليم بالقاعدة التي ترى أنه لا دولة من دون سلطة ولا سلطة من دون تسلط، فإن قضية الإكراه تبقى هي

محور الخلاف في التمييز بين دولة استبدادية ودولة ديمقراطية. صحيح أن الدولة تجسد السلطة كعلاقات للقوة والتي تتولى إصدار الأوامر وفرض الإلزام بالطاعة. ولكن علاقات السلطة/القوة لا تقصد إلا بلورة وحدة المجتمع السياسي القومي، والدفاع عنها ضد المخاطر الداخلية والخارجية، والحفاظ على الذاكرة الجماعية، وإحاطة المواطنين وضبطهم، ورسم حدود الدولة بالمعنى القومي، وتأهيل بنيتها التحتية دون مغالاة في التدخل.

إن الإكراه المغالى فيه يصبح خطرا على الدولة نفسها لأنه يكون قد استنفد أغراضه، لنصبح آنذاك أمام سلطة تعتدي على الدولة نفسها، أي دولة تأكل ذاتها، وبدلا من أن تكون الدولة حامية لموازين القوى فتصبح ساحة لمراكز قوى متصارعة.

إن الاستبداد الشامل الذي تمارسه الدولة التسلطية من خلال هيمنتها على الاقتصاد والمجتمع. يؤدي الى انسداد أفق التغيير السياسي، ومنع تشكيل أي حزب جديد، واستمرار القيود على نشاط الأحزاب القائمة، واحتكار حزب الدولة للسلطة إلى أجل غير مسمى، واستمرار تزييف إرادة الشعب من خلال انتخابات مزورة، واستمرار سريان قانون الطوارئ دون مبرر، وجموح ظاهرة أصحاب السلطة والثروة والنفوذ وفئة من هم فوق القانون، وانتشار الفساد والتربح وتعدد حالات الهروب وتهريب الأموال.

وفي حالة الاعتراف بميزة الدولة القوية فإن الأمر يتعدى مسألة محاولة تصحيح مسارها. ذلك أن واقع الدولة أنها سعت إلى إيجاد نوع من الخواء السياسي حولها، فمن حزب يتطابق مع الدولة أو الحكومة، إلى مجالس تابعة، ونقابات خاضعة، وجمعيات

تنشأ بواسطة الدولة ومن أجلها[1].

كما يثار السؤال حول ماهية آليات إعادة إنتاج الاستبداد والتسلط والتحكم؟

هنا لابد من الإشارة إلى هيكل قوة القهر التي تتمثل في النمو غير الطبيعي لأجهزة الحماية، الجيش والشرطة، والتي تحولت وظيفتها إلى حماية من هم في سدة الحكم، ما أدى إلى ترويع المجتمع. فقد أصبحت مؤسسة الشرطة في معظم النظم أهم دعائم نسق الحكم الفاسد.

إن صورة دولة المخابرات هي حالة عربية شائعة وهي تجسد حالة مخلوق ضخم، يقوم على القوة والعنف والاستبداد، ويستمد أسباب استمراره من الخوف وليس من الشرعية. ويستفحل الأمر، عندما يستقر في ذهن المجتمع أن العنف هو سيد الموقف، وهو السبيل الوحيد لأي نشاط سياسي بين السلطة والمعارضة. ومع أن السلطة صورت معركتها على أنها أساساً ضد الإسلام الراديكالي، إلا أن الموقف لا يختلف تجاه أي معارضة أو نقد، فالمعارضة خروج

(1) فمثلاً، في حالة مصر إبان حكم حسني مبارك، صدر القانون رقم 100 لسنة 1993، صدر تحت اسم «قانون ضمانات ديمقراطية النقابات المهنية» ولكن الحقيقة أن القانون شكل قيدا على الحريات وعلى حرية النقابات المهنية وحرية أعضائها في من يريدون انتخابهم. كما خالف القانون المواد «4» و «5» و «40» و «47» و «56» من الدستور. وفرض وصاية قضائية على النقابات المهنية. فإذا ألقينا الضوء على «مسيرة» هذا القانون لعرفنا نوعية «المناخ» التشريعي الجاري في مصر. فالمشروع تقدم به ثلاثة أعضاء من الحزب الوطني الحاكم في مجلس الشعب وذلك في 1993/2/12، وتم إقراره في 1993/2/16 وصدق عليه رئيس الجمهورية في 1993/2/17 ونشر بالجريدة الرسمية في 1993/2/18.

على الدولة والنقد خيانة وعصيان مما يستوجب العقاب.

وبالطبع فإن الجهاز السلطوي يدعمه إعلام موالٍ، هو في حقيقته ابن السلطة وربيبها، وأداة رئيسة للتعبئة، والشحن العاطفي من خلال آليات تزييف الوعي وإفساده إن أمكن. فالقضايا التي يتم طرحها تكون بما يتفق وتوجهات الحكم والنخبة والحكومة، والقضايا التي يتم حجبها، وتجاهلها تكون مما لا يحسن فتح ملفاتها توخياً للصالح العام. أما ممارسة حرية الرأي والتعبير، فإذا لم تكن في حدود الأدب أو بعبارة أخرى الخطوط الحمراء فإن المصير يتراوح بين الطرد أو الفصل أو الحرمان من الممارسة أو النقل الإداري وصولاً إلى السجن والتعذيب بأنواعه.

إن طبيعة النظم العربية لا تترك فرصة لأي حركة سياسية لأن تنمو بشكل طبيعي وتعبر عن نفسها بشكل شفاف، وإنما يقفل الحكم التسلطي كل الأبواب ولا يعود ثمة مجال للتغيير إلا عن طريق الانقلابات والتآمر على الحكم وإزاحته بالقوة وتأسيس حكم يقوم على مبدأ الغلبة[1].

(1) انظر علي الكواري، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 63 - 64. ويحضرنا في هذا السياق حادث له مغزاه، ففي انتخابات رئاسة الجمهورية في تونس عام 1994، رشح المفكر التونسي المنصف المرزوقي نفسه في الانتخابات كمنافس للمرشح الوحيد للتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم دون انقطاع منذ حصول تونس على استقلالها عام 1956. وبمجرد أن انتهت الانتخابات ألقى الرئيس بن علي القبض على المرزوقي لأنه تجاسر وارتكب هذا الفعل الذي لا يغتفر في بلد يحقق في انتخاباته أغلبية تصل إلى 99.12% من الأصوات. انظر نازلي معوض أحمد، الليبرالية الجديدة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2000، ص 97.

2 - الفساد والاستبداد

من المعروف أنه خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، استجد في الواقع العربي نوع جديد من العمليات الاستشارية لتوجيه الخدمات من خلال هيئات المعونة الأميركية والشركات الأجنبية نحو مكاتب استشارية محلية، وذلك بهدف تكوين طبقة أو نخبة من المهنيين الجدد ورجال الأعمال ممن يقبلون مسايرة برامج المؤسسات الدولية الهادفة إلى نشر برامج الخصخصة ودمج الاقتصاد العربي في شبكة الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار تقوم الهيئات المعنية بمنح العقود الاستشارية والتوكيلات لأقارب المسؤولين وأصهارهم وأصحاب النفوذ السياسي لتسهيل عمل الشركات الأجنبية، دون النظر إلى ما تقتضيه مصلحة مشروعات التنمية المحلية.

ومع اقتران هذه الظواهر، بضعف الرقابة والمساءلة في المجالس التشريعية والنيابية وأجهزة الرقابة في الدول العربية، مما يؤدي إلى فساد كبير، وهو نوع من الفساد الذي يضاعف من خطورته ضعف أو انعدام فرصة تداول السلطة مما يؤدى أيضا إلى أن يتوسع ويستشري ويتم توارثه. ومما يضاعف خطورته أنه يحدث على المستويين السياسي والبيروقراطي، حيث يمكن أن يكون بينهما تداخل كبير إذ يرتبط الفساد السياسي عادة بتفصيل القوانين الانتخابية وإدارة الحملات الانتخابية وتمويلها.

ومع انتشار الفساد والمفسدين، واتساع نطاق الدخول الخفية الناجمة عنه، فإن العمل الشريف الجاد يفقد قيمته، بل إن القانون نفسه يفقد هيبته واحترامه. فضلاً عن أن للفساد تكلفته الاجتماعية التي تتمثل في انخفاض معدلات الكفاءة في تخصيص الموارد

الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى تخفيض معدلات التنمية الاقتصادية وعدالة التوزيع للدخل القومي.

على أن العلاقة المباشرة بين الفساد والاستبداد تتمثل في أن الفساد عندما يستشري ويترسخ فإنه يعمل على حماية نفسه، وذلك بإبقاء كل الهياكل التي أنتجته على حالها، فلا تغيير في القوانين ولا تعديل في اللوائح ولا تطوير في السياسات، لذلك نجد أن المسؤولين الحكوميين غير مبالين بالتغيير وذلك ضماناً لاستمرار المناخ الذي يضمن لهم المزيد من التربح واستغلال النفوذ، وهو ما يصفه البعض بانتشار نمط ثقافة الفساد[1].

3 - في الدولة العربية أصلاً

الأصل في الدولة أن تكون محايدة ومستقلة كرابطة مدنية تحترم استقلالية الفرد الحر المتساوي القادر على تسيير أموره، وتحديد أهدافه العليا. ويقوم نظام الحكم في الدولة المحايدة بدور الحكم النزيه غير المنحاز في رعايته لسعي الأفراد نحو تحقيق أهدافهم ومصالحهم، بحيث يتركز دور الدولة في عمليات التنظيم والتنسيق والتقنين.

وتحمي الدولة، التعددية السياسية بما لا يتعارض مع اتساع مساحة الحريات والحقوق السياسية وحماية دور المجتمع المدني خارج نطاق السياسة، وفي ذلك يقوم نسق الحكم الصالح، غير الاستبدادي، على أساس مؤسسات مجتمعية معبرة عن الناس تعبيراً سلمياً، وتربط بينها شبكة من علاقات الضبط والمساءلة، بواسطة

(1) انظر المرسي حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي، السنة 23، العدد 266، 2001، ص 29.

الناس، وبما يستهدف المصلحة العامة[1].

إن ما يظهر في الوطن العربي هو مشروع دولة لم يصل بعد إلى مرحلة النضج والاكتمال تنظيمياً ومؤسسياً. ولعل السمة الأساسية التي واكبت تأسيس الدولة العربية أنها باشرت بإقامة حكومة وإدارة وجيش قبل أن تترسخ فيها مؤسسات الدولة من مجالس وتنظيمات، أي أن البداية جاءت بتأسيس السلطة قبل تأسيس الدولة.

فإذا كانت حركات المطالبة بالديمقراطية والتغيير السياسي، ثورياً كان أم سلمياً، فيبدو أن منطق التطور التاريخي الموضوعي الخاص بعملية تأسيس السلطة والدولة في المجتمعات العربية يتطلب ويقتضي أولاً نضج مؤسسات الحكومة والدولة ومرتكزاتها في المرحلة الراهنة دون تعجل الانقلابات والتغييرات الجذرية. وثمة ما يربط بين شروط التطور التاريخي الموضوعي فيما يتعلق بعملية تأسيس السلطة والدولة وإمكانية إجراء تغييرات سياسية عميقة، وإلا فإن الثورة أو التغييرات المنشودة تجرى في فراغ وفي العراء. كما أنه لا يمكن تصور جنين ثورة بالعنف أو التغيير السلمي دون رحم دولة مكتملة ناضجة ومخصبة ودخلت سن الرشد. كما أن الطبيعة السلطوية أو التسلطية الحادة للأنظمة العربية والإرث الاستبدادي للدكتاتورية العربية، لا يعود لمسألة عطش الحاكم العربي إلى السلطة ولكنه يعود أساساً إلى عنصر عدم نضج واكتمال الدولة وسلطاتها أي التطور التاريخي الموضوعي[2].

(1) انظر محمد جابر الأنصاري، الدولة القطرية: هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو تحتمل تعدياتها؟، المستقبل العربي، السنة 16، العدد 175 1993، ص 79 – 80.

(2) المرجع ذاته، ص 83.

إلا أننا نرى، ان التحليل والتأصيل هنا،يجرى بصورة معكوسة، لأنه وفقا لشواهد التجربة العربية، فإن الاستبداد واحتكار السلطة يعد هو نفسه السبب الرئيسي في عرقلة وتعثر نمو الدولة في الواقع العربي، لأنه يحرمها حيوية التجدد ويمنع عنها أسباب التطور والنمو والارتقاء إلى مراحل أعلى. كما أنه في الواقع العربي ليس من السهل التفرقة الواضحة بين ما للسلطة وما للدولة، فالسلطة هي التي تبنى المؤسسات والأجهزة، أي أن السلطة هي حاضنة الدولة وليس العكس، أو كما يجب أن يكون. كما ان التمييز بين النظام الحاكم ومؤسسة الدولة، وهي مسألة يصعب الوصول إليها في الواقع العربي حيث يكون الفرد الحاكم ذاته هو صمام الأمان بالنسبة إلى بقاء الدولة، فإن هذا التحليل ذاته هو دليل أيضاً على سلطوية الحاكم والدولة معا، وليس مجرد أدلة جديدة على عدم نضج الدولة وعدم اكتمال نموها فحسب.

4 - استخدام الدين في الواقع العربي

من الأسئلة المحيرة، السؤال عن علاقة الدين بالدولة في الواقع العربي. وأيهما استخدم الآخر؟

القرآن الكريم، لم يأت مؤيدا للاستبداد. لكن الذي وقع، في الفكر الإسلامي، أنه جرى خلط متعمد بين الحاجة إلى وجود سلطة وهي من مقتضيات الوجود الإنساني، وبين قبول السلطة حتى لو كانت استبدادية. ولأن الواقع التاريخي الإسلامي شهد نماذج للحكم قامت على الحرية والعدالة والمساواة بين الحاكم والمحكوم في الرأي والنصيحة والكسب والمال (الخلفاء الراشدون) وهي النماذج الممثلة للصورة الأولية المترسبة في اللاوعي الجماعي مما يطلق عليه النموذج الأصلي، فإن دعوة الجمع بين الدين والدولة ظلت

تتقوى عبر الزمن مع تغير العصور والأزمان والحكام والأصول. وفي حقيقة الأمر فإن المحصلة، كان يمكن أن تختلف تماماً لو أن قضايا مثل الحكم أو مصدر السلطة ونوعها، وشكل الدولة، أخذت حظها من البحث والتدقيق والممارسات خاصة وأن النص الأصلي (القرآن الكريم) لم يأت مؤيدا للاستبداد كما أسلفنا[1].

ويظهر هدف التسويغ واضحاً حينما عمدت الطبقات الحاكمة إلى توظيف النصوص والمقولات لتأكيد شرعيتها وترسيخ سيطرتها. ومن هذه المقولات «إمام عادل خير من مطر وابل، وإمام غشوم خير من فتنة تدوم»، وأن الحكام «هم وسائل الله في عمله» و«أن الحاكم الظالم خير من انعدامه أصلاً» و«أن السلطة من الله، ويجب أن تطاع» وأن «الحاكم ظل الله على الأرض»، وأن «الحاكم ولو كان ظالما، لخير من الفتنة وانحلال المجتمع»[2]. فطاعة أولي الأمر واجبة لأنها مسكونة نصا، وعامة العلماء يقفون إلى جانب السلطان وذلك خوفا من «الفتنة» التي يعبر عنها حديثا بضرورات الحفاظ على «الوحدة الوطنية». ومن هنا يأتي تبرير كل أنماط السلطة مادامت تضمن الدين والمصالح، حتى في ظل «إمام جائر». والمبدأ العام يسير على ألا يهتم «المسلم» بشؤون السلطان مادام لا ينطوي ذلك على ما لا يحول دون شؤون دينه.

ويبدو الأمر، في مجال الممارسة العملية، أكثر أهمية حينما نكون بصدد الحالات الاستبدادية الصريحة عندما نلاحظ محاولة

(1) راجع خليل حسين، الفلسفة والفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.

(2) نقلا عن عاطف العقلة عضيبات، «الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي الإسلامي: دراسة سوسيولوجية في الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 144.

إيهام العامة بأنه لا فرق بين صفات الله وصفات السلطان. أما الانعكاس العملي المعاصر لهذا المنحى فيتمثل في استخدام «الشعارات» الدينية لترسيخ أبوية السلطة[1]. وفي سياق علاقات التحالف بين الحكم والمؤسسة الدينية، فالنتائج تتعدد وفقا للمشيئة السياسية[2].

5 - الفقر وامتصاص طاقة المجتمع

في دول العسر العربية بوجه عام، ثمة فجوة واسعة تفصل بين الأغنياء والفقراء، وبينهما طبقة صغيرة مهددة. وأياً كانت المقاييس، فهناك فئة قليلة تستأثر بملكية الأراضي والعقارات والثروات والجاه والنفوذ، وقد يضاف إلى ذلك السلطة والمكانة، بينما تعاني الغالبية الفقر بدرجات متفاوتة.

ومع فشل مشروعات التنمية وتعثر تحديث الدولة العربية، وتفاقم المشكلة الاقتصادية وإخفاق خطط الخصخصة وإعادة

(1) فالرئيس السادات أخذ لقب «الرئيس المؤمن» و«رب العائلة المصرية» وبالتالي فإن الخلاف في الرأي هو خروج عن «القيم» في «دولة العلم والإيمان». وعندما تم تعديل المادة الثانية من الدستور المصري في أبريل/نيسان 1980 بحيث ينص على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، فإن ذلك جاء في إطار «الترضية الدينية» لأهداف سياسية. وفي الواقع العربي، نجد أيضاً النموذج الذي حرص على ضمان «الطاعة المطلقة» و«الخضوع الكامل» لشخص «الملك» عندما أخذ العاهل المغربي الحسن الثاني لقب «أمير المؤمنين» مشدداً على مقام الأسرة العلوية كأبناء البيت، وإحياء طقوس «البيعة» لتحصين شرعيته، والاستحواذ على سلطات إضافية لم يمنحه إياها الدستور المغربي. هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك، القاهرة: كتاب المحروسة، 1996، ص 152. وكذلك إيليا حريق، التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك، ص 14 – 15.

(2) كان الرئيس السادات قد حصل على فتوى من الأزهر بتأييد اتفاقات كامب دفيد. وقبل ذلك كان الأزهر قد أصدر فتوى عام 1956 بعدم الصلح مع إسرائيل.

التكيف، وتواضع نتائجها، واقتران التحول إلى الانفتاح واقتصاد السوق بظواهر مرضية منها: الرشوة والمحسوبية والمضاربة والاختلاس، وإهدار الأموال العامة، فقد بدا النظام السياسي وكأنه إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يستعملهم الحاكم في إستراتيجية عامة هدفها المحافظة على السلطة والامتيازات المرتبطة بها[1].

وماذا يعنى الفقر بالنسبة لقضية الاستبداد؟ يعني الفقر التهميش والحرمان من التمثيل السياسي وعدم القدرة على تفويض الآخرين للتعبير عن المصالح، وبوجه عام الخروج من دائرة النظام السياسي. وليس من قبيل المبالغة القول بأن جماعات الفقراء المتزايدين في المجتمعات العربية تعيش مغيّبة الوعي، تقوم أو تنخرط في أنشطة تقليدية وهامشية خارج نطاق العمل الاجتماعي

(1) إن حقائق الواقع ومؤشراته المؤسفة ساطعة سطوع الشمس. وتقول هذه الحقائق إن العمالة العربية قدرت في بداية عام 2002 بحوالي 100 مليون عامل، منهم 20 مليون عامل عاطل عن العمل، أي بنسبة 20% من مجموع القوة العاملة العربية، معظمهم في البلدان غير النفطية، وكما يقول عادل الصوراني فإن ذلك يعني تزايد مساحات الفقر وانتشاره بحيث يزيد مجموع الفقراء ومن هم دون خط الفقر (أقل من دولار واحد للفرد يومياً) عن 90 مليون نسمة معظمهم في مصر والأردن والمغرب والسودان وسوريا وفلسطين واليمن. ولمزيد من التوضيح فقد يفيدنا الاستعانة ببعض المؤشرات، فمثلاً على صعيد الأداء الاقتصادي في البلدان العربية فإن معدل نمو متوسط دخل الفرد الممكن في الدول العربية يتراوح بين 2. 6 و3. 2% (في التسعينيات)، بينما يصل في آسيا والباسفيك إلى 5%. أما عن معدلات البطالة، فقد قفزت بشكل ملحوظ لتصل إلى 13. 4% كمتوسط خلال عقد التسعينيات، وتقول المؤشرات إن هذا المعدل يرتفع إلى 25% إذا تم استبعاد دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك تشير المؤشرات إلى أن مستوى الفقر، في بلدان مثل مصر والأردن، ازداد في السنوات الأخيرة، وإن تراجع مستوى العدالة في توزيع الدخول لعب دوراً أساسياً في زيادة مستويات الفقر.
Economic Research forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Economic Trends in the MENA Region, 2002. Cairo: ERF, 2002.

المنتج. وهؤلاء يفرض عليهم نوع من الحجر عن المشاركة السياسية نتيجة تركز السلطة.

وبشكل عام فإن الفئات المهمشة تتسم بالضعف بالمقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى، وافتقادها للقدرة على التفاعل على قدم المساواة، وهي تضطر لذلك قبول أوضاع غير متكافئة، وتخضع وتمتثل للقوة المسيطرة حتى مع الحرمان من حقوقها.

إن غالبية النظم العربية لم تغب عن حلبة الصراع على الثروة، وأن النشاط في هذا الشأن اتجه إلى الاستغلال أو الاستنزاف سواء لمصلحتها أو بالوكالة عن طبقات بالذات، وأن الدولة تتوصل لتحقيق أهدافها لإقرار التوزيع غير العادل للثروة بطرق غير اقتصادية كتزييف الوعي للتسليم بالفقر كقضاء وقدر عبر الإعلام، أو عن طريق التشريع والإطار القانوني، وصولاً إلى أساليب القهر والقمع من خلال الجهاز القضائي المنحاز للدولة، والجهاز البوليسي.

أما في الدول العربية الثرية، فقد أثبتت المؤشرات أن سكان هذه الدول بحاجة ماسة إلى جرعة كبيرة من الحرية والديمقراطية والشفافية في حياتها السياسية بعد أن حققت نجاحات في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية، فهي مع ذلك تفتقر إلى وجود الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والمهنية.

ثمة علاقة وثيقة بين صيغة الحكم الاستبدادي، وضعف البنية الاجتماعية، والخلل السكاني بين مواطنين ووافدين وهو ما يحد من قدرة المجتمع على حشد وتفعيل طاقته في العمل العام. فلا يشكل المواطنون في أغلب دول المنطقة، ولاسيما الصغيرة منها، كل المجتمع أو أغلبيته. وفي الوقت نفسه لا يشكل كل السكان مجتمعاً ترتبط

مصائر أفراده وجماعاته ببعضها أكثر مما ترتبط بأي مجتمع خارج حدوده. ويمكن أن أهم النتائج السلبية التي ترتبت على هذا الواقع هي ظهور فكرة المواطنة المرتبطة بعناصر الثروة ومصادر الكسب الاقتصادي وهو ما يبرر سياسة عدم التوسع في منح الجنسية والتمييز بين فئات المواطنين أي بين المواطن الأصلي والمتجنس. وبذلك يتم تعزيز المواطنة بالثروة على حساب المواطنة بالقانون. ولأن الثروة منحة من الحاكم فإنه لا يقابلها مطالبة بالحقوق أو المشاركة السياسية أو مقاومة المغالاة في السلطوية.

رابعاً: استنتاجات

لا مبالغة بالقول إن المحصلة النهائية للاستبداد المزمن وإعادة إنتاجه، هي مجتمعات تعاني الركود والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والتفاوت الخطير في توزيع الثروة الوطنية وفجوة تتسع يومياً بين الأغنياء والفقراء، وفقراً يتنامى يوماً بعد يوم، ومزيدا من الجماهير المهمشة التي تفقد تدريجياً حسها الوطني والسياسي. وفي إطار ذلك كله، فإن السمة الوحيدة الباقية للمجتمع هي أنه مجتمع يفقد تدريجيا السيطرة على شروط بقائه واستمراره.

وإذا ما دققنا في ظاهرة التهميش بما تعنيه من احتكار السلطة والانفراد بعملية اتخاذ القرار، واستبعاد باقي فئات المجتمع من دائرة المشاركة، ومصادرة حقوق الإنسان فإن المحصلة العامة تتمثل في إصابة الفعل السياسي بالشلل والعجز والضمور وعدم مواكبة متغيرات الحياة بسبب عدم تجديد الرؤية السياسية والاجتماعية التي تحتكرها جماعة الحكم أيًا كان سند الشرعية التي ترتكز عليها .

ومع اقتران ظاهرة التهميش الاجتماعي والسياسي ببقاء الحاكم على مقعد الحكم بصفة مؤبدة وليست مقيدة، وفي إطار لا يعترف بالتعددية السياسية أو يسمح بتعددية مقيدة وغير مجدية، مع انعدام فرصة تداول السلطة، فإن هذه الحالة من شأنها تنمية مشاعر تقديس الذات وعصمتها لدى جماعات الحكم، مما يفضي في التحليل النهائي إلى ضحالة الأداء السياسي والاجتماعي وانصراف الجماهير عن الاهتمام بشؤون الوطن وتفشي الاستبداد في أكثر صوره عنوة وقسوة.

إن الأنظمة السياسية والاجتماعية في الواقع العربي تأخذ المظهر الحداثي، مع أنها تنطوي على كل ما يتناقض مع حرية المواطن. وفي هذا الإطار تستمر المنظومة السلطوية موزعة بين النظم الحاكمة والاستخدام المشوه للدين بالإضافة إلى الذراع الإعلامي. فالنظم تصادر الحرية أو تحجر عليها بذريعة الأمن والاستقرار وحفظ النظام العام والحقيقة أنها تعني استمرار الأمر الواقع. والحريات الدينية المتطرفة تصادر الحرية تحت دعاوى التكفير وتهمة الضلال.

وإذا ما أضيف إلى ذلك علاقات الارتباط أو التحالف بين نخب الحكم والهياكل التقليدية (طائفية - عشائرية) لوجدنا أن أرضية التسلط تستمر في إنتاج ذاتها، مما يفضي إلى إضاعة كل فرص التغيير الإيجابي واختناق روح الاستنارة والنهضة والإصلاح والتحديث.

الفصل السادس

الصراعات الداخلية في الوطن العربي

القسم الأول

عوامل الصراع ومحركاته

تعتبر الصراعات الأهلية العربية ذات طبيعة مركبة فهي ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية، بأبعاد داخلية وخارجية، وكذلك ذات امتدادات تاريخية ومن هنا فإن أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها وأبعادها. وبروز الصراعات الداخلية ليست ظاهرة عربية السلوك أو مكانها الوطن العربي، فهي ظاهرة دولية تربط الإنسان نفسه وفي مختلف بقاع العالم وتغطي معظم قارات هذا العالم الأرضي، ولكن حظ الوطن العربي من هذه الصراعات غير قليل.

وقد وجدت الصراعات الداخلية العربية اهتماماً خاصاً مع نهايات القرن العشرين من القوى الدولية والإقليمية ومن المتوقع أن يستمر هذا الاهتمام لمدة غير قصيرة من قبل هذه القوى، ذلك للأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية، بالإضافة إلى تزايد خطورة وتأثير هذه الصراعات على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

ويمكن تقسيم أسباب الصراعات الداخلية العربية ومحركاتها إلى مستويين: الأول، العوامل الداخلية. والثاني العوامل الخارجية أي عوامل غير عربية المصدر والفعل.

أولاً: العوامل الداخلية

1 - أزمة الشرعية

يغلب على السلطة السياسية الحاكمة في الوطن العربي هشاشة الشرعية التي تستند عليها، فهي تعيش «أزمة شرعية» إذ أن غالبية الأنظمة العربية لم تصل إلى السلطة بوسائل ديمقراطية حقيقية. لذا فإن انتماء الشعب للنظام السياسي محدود أو هامشي، ويكاد ينحصر في المصالح الضيقة لبعض فئات الشعب. وغياب الشرعية يعني غياب أهم أسس الطبيعة الديمقراطية للسلطة السياسية. فتعامل الأنظمة مع «التنوع» العرقي أو المذهبي أو الديني أو العشائري داخل الكيان أو الدولة العربية المعاصرة لم يكن ديمقراطياً، فكان التعامل إما سلوكاً تسلطياً إن كانت رافضة لـ «شرعية النظام السياسي» أو رافعة لقوى «التنوع» أو «الأقلية»، إن كانت مناصرة ومؤيدة للنظام السياسي. وكلا الحالتين أو الوضعين تسببا في الصراعات الداخلية.

كما إن الطبيعة التسلطية للنظام السياسي ذي الشرعية

الهشة ترفض مشاركة القوى السياسية في القرار، وعادة ما تلجأ الدكتاتورية إلى القوة في التعامل مع الشعب، وإلى تقييد حرياته. هذه الطبيعة التسلطية كانت سبباً أساسياً في ردود فعل شعبية عنيفة ضد النظام السياسي. وفي أحيان كثيرة كان السلاح والعنف هو الحكم في العلاقة ما بين السلطة السياسية المتسلطة وفئات أو حركات سياسية معارضة لسياسات وقرارات النظام السياسي الحاكم في بعض الدول العربية[1].

2 - طلاق الأنظمة من شعبها

ثمة تباعد وتعارض ما بين الانتماء الثقافي والأيديولوجي للشعب وللأمة والانتماء الثقافي والأيديولوجي للسلطة الحاكمة. فالشعب يغلب عليه الانتماء الحضاري العربي والإسلامي، في حين أن السلطة السياسية يغلب عليها «الانتماء الثقافي الغربي» على الأقل على صعيد السلوك والممارسة. فالشعب يرغب بالإرادة السياسية المستقلة للدولة، فيما سار النظام السياسي في سياسات التبعية للقوى العظمى في فترة الحرب الباردة وما بعدها. وهذا التباعد الثقافي والأيديولوجي والسياسي ترافق مع حالة الإحباط الشعبي العام جراء فشل السلطة السياسية الحاكمة في إدارة قضايا الوطن المحلية (تحقيق التنمية الشاملة، توفير الحريات، القضاء على الفقر والبطالة... إلخ)، أو الفشل في قضايا الوطن الخارجية مثل قضية فلسطين. ونتيجة هذا الفشل لم تعد الدولة قادرة على تحصيل شرعيتها من الأمة أو الشعب لذا لجأت إلى القوة المادية

(1) ومن هنا فإن غياب «الشرعية» للنظام السياسي نتيجة غياب دور أو إرادة الشعب بكل فئاته وطوائفه ومكوناته عن الاختيار الحر، أدت إلى صراعات ما بين السلطة السياسية من جهة، وما بين طوائف أو قوى «التنوع» من جهة أخرى. ولو توفر الاختيار والقبول الحر لأنجب النظام السياسي «الشرعي» الذي يعترف الشعب بطوائفه المختلفة بأبوته.

المجردة، وهو ما دفع إلى نزاعات بينها وبين حركات معارضة داخلية مسلحة في عدد من الدول العربية.

3 - هشاشة العلاقة بين الدولة وطوائفها

لدى العديد من الدول العربية صراعات داخلية بين السلطة السياسية من جهة والأقليات العرقية أو الدينية من جهة أخرى، بسبب غياب علاقة تعاقدية واضحة وملزمة وفي نفس الوقت عادلة، والعلاقة التعاقدية قد تكون من خلال اتفاقيات أو معاهدات بين الطرفين، أو من خلال دستور يُعرِّف كل طرف بحقوقه وواجباته بشكل واضح دون إجحاف، مع وجود الآليات التي تلزم كل طرف بتطبيق بنود هذه العلاقة التعاقدية. فأحياناً قد تكون العلاقة التعاقدية واضحة ببنودها والتزاماتها، ولكن قد توجد مماطلة أو عدم التزام أو تطبيق لهذه العلاقة التعاقدية من أحد الطرفين لأسباب تتعلق بمتغيرات مستجدة محلية أو إقليمية أو دولية، تغير أو تؤثر على مصالح النظام السياسي أو النخبة السياسية أو قيادات الأقليات[1].

يضاف إلى ذلك غياب البعد المؤسسي للعلاقة التعاقدية مما يجعلها غير مستمرة أو مستقرة؛ بسبب فردية السلطة السياسية أو بسبب تغير طبيعة النظام السياسي أو تغيير الارتباطات الخارجية للقوى الفاعلة لدى العديد من الأقليات العرقية أو الدينية.

(1) ربما تجربة العراق مع الأكراد أوضح مثال على ذلك، رغم وجود علاقة تعاقدية بين السلطة السياسية والكيان الكردي العرقي تمثل في «حكم ذاتي» إلا أن المستجدات التي خلقتها حرب الخليج الثانية أدت إلى عدم التزام بها. في حين أن تجربة السودان مع جنوبه تتعلق بالاختلاف حول بنود العلاقة التعاقدية بين النظام السياسي والقوى الفاعلة داخل أقليات منطقة الجنوب السوداني ما أدى في النهاية إلى انفصاله.

4 - جهل التاريخ السياسي للمجتمع العرقي

والجهل هو عدو الإنسان والمجتمعات الإنسانية عموماً، وهو بالنسبة للعالم العربي ذي البيئة الإنسانية القوية الالتصاق والاعتزاز بثقافتها ودينها، والمليئة بالتنوع العرقي، سلاح أو مصدر أساسي للعنف. وكما هو معروف فإن الإسلام هو الدين السائد في العالم العربي، فالجهل بالدين الإسلامي، هذا الدين ذو الطبيعة الديناميكية والقوة الأيديولوجية، تم التعامل معه بجهل بأسسه ومضامينه ومقاصده العامة، والابتعاد به عن العصر ومقتضياته، ووضعه في عزلة حضارية. على الرغم من أنه دين حوار وتعارف ووسطية وعالمية، أي الانفتاح الحضاري مع الآخر داخل المجتمع العربي أو خارجه. وبشكل آخر، فإن التعامل مع الإسلام بجهل ووضعه في أطر ضيقة وغلقه عن عالم الاجتهاد في متغيرات العصر وحصره في دائرة الجمود الفكري، وإبعاده عن طبيعته الوسطية يؤسس مناخاً للتشدد.

كما إن الجهل التاريخي السياسي، وضعف الوعي بالتاريخ والسياسة من قبل أفراد أو أتباع الكيانات أدى إلى تعصب عرقي، فضعف الوعي بالمغالطات التاريخية وتشويه الحقائق التي أحاطت بالكيانات العرقية، أدى إلى تكوين ثقافي عرقي ذي طبيعة مقهورة، بالإضافة إلى أن ضعف الوعي السياسي بما تقوم به النخب أو الرموز السياسية للكيانات العرقية من استغلال لواقع الكيانات العرقية، بشكل يخدم مصالح الرموز السياسية للكيان العرقي، أدى كلا الوصفين إلى الشعور بالظلم والقهر من قبل الأقليات بشكل دفع إلى المزيد من التعصب العرقي.

5 - التكوين القسري للدولة القطرية

تمت عملية نشوء الكيانات القطرية العربية بشكل قسري، ولم يتم جعل الحدود السياسية للدولة القطرية متجانسة مع الحدود الثقافية والاجتماعية أو العرقية أو القبلية والعشائرية؛ بمعنى آخر استقطبت الدولة القطرية مجتمعات غير متجانسة بل متصارعة أحياناً عرقياً أو طائفياً أو عشائرياً أو مذهبياً، وهذا التكوين أو النشوء القسري لكيانات قطرية جعل من الدول العربية القطرية في بعض الأحيان مهيأة تلقائياً ومرتعاً للصراعات عند توفر أجواء سياسية واجتماعية اقتصادية بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي أشير إليها لاحقاً، مثل الدكتاتورية السياسية.

هذا التكوين القسري للدولة القطرية يفتح المجال للحديث عن مدى فشل الدولة القطرية المعاصرة في أن تكون هوية ثقافية موحدة للأمة من جهة، وأن تلبي متطلبات واحتياجات الأمة من جهة ثانية، وقدرتها على أدائها وظيفتها السياسية والأمنية للأمة من جهة ثالثة. ويبدو أن هذه الجوانب الثلاثة جعلت الدولة القطرية في حالة أزمة، وهذا الوضع كان سبباً أساسياً (في المحيط الخارجي للعالم العربي)؛ إما إلى سياسيات اندماج، أو تكتل مجموعة من الدول القطرية لتطوير قدراتها بدلاً من تطوير دورها وفاعليتها (كما هو الحال مع أوروبا). أو اتجاهها نحو التفكك إلى كيانات أضعف أو أكثر قطرية ولكن أكثر التصاقاً بالهوية الثقافية والحضارية للأمة.

6 - التعامل غير الحضاري عند الاختلاف

التعددية في المجتمعات هي سمة إنسانية، سواء أكانت تعددية عرقية بأشكالها المختلفة من اللون أو الأصل أو الجنس والعرق، أو

تعددية ثقافية، أو تعددية قبلية وعشائرية، والتي تؤدي فيها اختلاف العادات والتقاليد والخصائص المحلية للشعوب دوراً أساسياً. كما أن ثمة اختلاف في الأديان، أو المذاهب في الدين الواحد. فالتعددية هي أصل في المجتمع الإنساني ومنها المجتمع العربي. والسؤال المحوري هنا، هو كيف نجعل من التعددية في المجتمع العربي/الدولة القطرية «تنوع»، وجعل العلاقة بين فئات وطوائف وأعراق المجتمع المختلفة (في العالم العربي أو بين الحضارات) علاقة تعاون، بدلا من علاقة هيمنة أو اضطهاد ومن ثم تطورها إلى علاقات «نزاع وصراع». وبمعنى آخر نجعل الاندماج لطوائف وأعراق المجتمع المختلفة اندماجاً حضارياً وليس قسرياً. ومن هنا فإن مفهوم «الضابط الحضاري» هو السلوك الإيجابي تجاه التعددية، وبمعنى آخر هو السلوك الحضاري عند الاختلاف مع الآخر سواء من حيث الاستعداد للاعتراف أو قبول وجود الآخر أو قبول التعايش مع الاختلاف الفكري أو السياسي أو العرقي أو الديني مع الآخر. وفي نفس الوقت، الوصول إلى حل الصراعات مع الآخر في المجتمع من خلال الوسائل السلمية بدلاً من وسائل العنف والقوة المادية أو المسلحة. وفي الواقع، فإن غياب الضابط الحضاري في علاقات طوائف المجتمع العرقية أو الدينية تجاه بعضها البعض في الدولة القطرية العربية، أو في علاقة الأقليات مع السلطة السياسية في الكيانات القطرية العربية، أدى إلى العديد من الصراعات المسلحة في عدد من الدول العربية.

وفي هذا السياق يمكن أن تطرح قضية هيمنة الأقلية على الأغلبية في بعض الكيانات القطرية العربية مع عجز هذه الأقلية، غالباً، الحصول على شرعية الأغلبية بالإرادة الحرة. وفي نفس الوقت رفض هذه الأقلية أن تأخذ موقعها وحجمها الطبيعي ضمن

فئات وطوائف المجتمع المختلفة؛ مما يدفعها إلى استخدام القوة المادية للمحافظة على موقعها الاستثنائي. وفي المقابل، فإن تجاهل أو استثناء أو عدم اعتراف الأغلبية بحقوق الأقلية السياسية والثقافية، أو اضطهادها يدفعها إلى اللجوء للقوة المادية لرفع الظلم والحصول على حقوقها. وكلا الوضعين تسببا في نزاعات مسلحة في بعض الدول العربية.

7 - دور النخب والأقليات في النظام السياسي

تستحوذ النخبة السياسية على القوة، أو مركز امتلاك القوة في الدولة أو النظام السياسي أو الأقلية؛ لذا فإن النخبة السياسية وطبيعة دورها كان عاملاً من العوامل الرئيسة التي كانت ومازالت تؤدي دوراً محورياً في صنع الصراعات أو تسويتها. فالنخبة السياسية، أو صفوة القوة السياسية، هي القاطرة التي تشد حركة التطور والتنمية إلى مساراتها المتنوعة، فإذا سلكت القاطرة مسارها الصحيح وتمتعت بقوة دفع مناسبة ازدهرت التنمية واستمر التطور. أما ابرز أدوار النخبة سواء السياسية، أو العسكرية أو الثقافية في الصراعات الداخلية العربية فتتمثل بالتالي:

أ - أدت النخبة السياسية أو العسكرية دوراً في داخل بعض الدول العربية على ابتعاد الدولة سياسياً وثقافياً عن مجتمعاتها. حيث مارست دوراً في إيجاد طبقة ثقافية وسياسية بعيدة عن الطبيعة الثقافية والحضارية الذاتية للمجتمع العربي والإسلامي. مما أوجد بيئة نفور ما بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة، وما بين أفراد المجتمع ذي الارتباط العفوي والتلقائي مع حضارته العربية الإسلامية.

ب - كما ان هيمنة الفردية والمطامع السياسية والاقتصادية في بنية الدولة والنظام السياسي. أنتج فساداً مالياً وإدارياً وسياسياً. ما شكل إحباطاً وغياباً للعدالة.

ج - أما النخبة السياسية والثقافية للأقليات فهي الأخرى تعد بمثابة قادة التوجيه والتأثير أو النفوذ في سلوك الأقلية السياسي، ومن هنا فإن طبيعة مواقفها وسلوكها كان يؤدي إلى التعايش أو الصراع ما بين الأقلية والدولة القطرية العربية التي تستقر فيها. حيث غلب عليها الارتباط الخارجي، وتنفيذ مصالح دول خارجية أو قوى دولية، في أحيان كثيرة كانت هذه الدول ذات طبيعة عدائية لبعض النظم العربية الرافضة لمطامع ومصالح هذه القوى الخارجية، وربما كانت هذه المطامع الخارجية على حساب المصلحة العامة للأقليات والدولة القطرية معاً، وهذه الأجواء والارتباطات الخارجية انعكست بشكل عنف وسلوك صراعي ما بين الأقلية، ودولة الأغلبية.

د - أدت نخب الأقلية دوراً أساسياً في صياغة الرؤى الثقافية والسياسية، وأحياناً الدينية لهذه الأقليات. وخلقت أحياناً أقليات مليئة بالشكوك والحذر ضد مجتمع الأقلية بشكل تعززت فيه التفرقة الثقافية والسياسية، وإعاقة عملية الاندماج السياسي والاجتماعي لهذه الأقليات ضمن الدولة القطرية. وبمعنى آخر أدت هذه النخبة أحياناً إلى خلق عزلة ثقافية سياسية دينية وبيئة عدائية ما بين مجتمع الأقلية ومجتمع الأكثرية. وهذه العزلة والبيئة العدائية تضافرت مع عدد من العوامل الداخلية الأخرى التي تم الإشارة إليها خاصة الاضطهاد للنظام

السياسي، في إيجاد مرتع خصب للصراعات الداخلية في بعض المجتمعات العربية.

8 - إشكاليات الفكر العربي المعاصر

ثمة عدد من الإشكاليات في الفكر العربي المعاصر شكلت سبباً في حدوث نزاعات داخلية عربية وأحياناً عربية عربية، ومن هذه الإشكاليات:

أ - غياب منظومة فكرية شاملة لجوانب الحياة المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، مما فتح المجال أمام الأنظمة السياسية للبحث عن أنظمة مستوردة بعيدة عن دائرة الحضارة العربية الإسلامية، لإدارة الحياة اليومية. تراوحت هذه الأنظمة ما بين الاشتراكية أو الرأسمالية الغربية. وهو ما أدى إلى تناقضات أيديولوجية واجتماعية وسياسية داخل الكيان القطري الواحد، تمحورت حولها التكتلات أو قوى سياسية معارضة للسلطة فتحاربا معاً (مثل صراع الأحزاب الشيوعية مع بعض الأنظمة السياسية العربية). أو معارضة لقوى سياسية أخرى مثل (الأحزاب اليسارية مع الحركات الإسلامية).

ب - غياب رؤية حضارية سياسية اجتماعية تجاه العلاقة مع الأقليات العرقية غير العربية.

رغم دخول الفكر العربي المعاصر عالم ممارسة السلطة، ومواجهته لمشكلات الواقع وتحدياته؛ ومنها مشكلات الأقليات غير

العربية. إلا أن الفكر السياسي العربي المعاصر مازال يفتقر إلى رؤى منهجية نظرية أو فلسفية، وأسس فكرية حضارية واضحة ضمن مشروع نهضوي في كيفية التعامل مع مشكلة الأقليات. هذا القصور أدى إلى تخبط في عالم الممارسة السياسية والتخبط في السياسات العامة للدولة العربية تجاه هذه الأقليات إذ تعاملت الأنظمة السياسية مع الأقليات غير العربية ضمن رؤى أمنية ورؤى ذاتية وآنية ارتبطت بمصلحة النظام السياسي وليس بمصلحة الدولة، ورؤيتها الحضارية للعلاقات بين فئات المجتمع ووظائفه. وليس ضمن رؤى تتعلق بماهية علاقة الدولة مع الفرد والمجتمع، وطبيعة دور الدولة الرعائي تجاه المجتمع. هذا الخلل جعل محور العلاقة بين النظام السياسي والأقليات غير العربية هو المحور الأمني، وليست العلاقة الحضارية، وهذا المحور ولد أو ارتبط بعلاقة الشك والحذر والتشكيك في الولاء بين الطرفين. مما جعل عملية اندماج الأقليات عملية عسيرة، ووفر المرتع المناسب لبذور الصراع والخلاف والعنف في الدولة القطرية العربية التي تحتوي مجتمع «أقليات» عرقية غير عربية.

ثانياً: العوامل الخارجية

إن العوامل الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية كانت ومازالت لها دور قوي ومؤثر في الصراعات الداخلية العربية، إلا أن نجاح هذه العوامل الخارجية في نمو الصراعات الداخلية العربية لم يكن ليتم لولا وجود العوامل الداخلية للنزاعات في الدول العربية؛ فالأصل هو قابلية البيئة الداخلية للتفاعل السلبي مع المؤثرات الخارجية والاستثناء هو غير ذلك. ويمكن تلخيص أهم العوامل والأسباب أو المحركات الخارجية المؤثرة في الصراعات الداخلية العربية بما يلي:

1 - دور الاستعمار

حاولت هذه القوى الثلاث خلق عزلة عدائية ثقافية ودينية ما بين الأقليات ومجتمع الأغلبية، فلا يخفى على أحد دور هذه القوى في صناعة وصياغة نخب ثقافية وسياسية ضمن أنماط متجانسة معها لقيادة دول أو المجتمعات العربية أو الأقليات العرقية والدينية، حيث أدت دوراً محورياً في الصراعات الأهلية العربية؛ فالاستعمار كان يغذي الصراعات العنصرية والطائفية من جهة، ويخلق المغالطات التاريخية والثقافية بين طوائف المجتمع وبشكل خاص بين الأغلبية والأقلية. ومن جهة ثالثة عمل على خلق المكائد السياسية والأحقاد بين فئات المجتمع؛ ليحافظ على بؤر الصراعات داخل الدولة العربية الواحدة، وكذلك بين الدول العربية.

2 - الصراعات العربية العربية

إن عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي تعيش فيه المنطقة العربية والشرق الأوسط، كانت تؤدي دوراً واضحاً في تصاعد أو تصعيد الصراعات الداخلية العربية. فلا يخفى مثلاً أثر وعلاقات مشاكل تركيا وإيران مع الأكراد على أكراد العراق؛ وكذلك دور مشاكل إثيوبيا وإرتيريا وأوغندا على مشكلة جنوب السودان، والصراع العربي الإسرائيلي على بعض الصراعات الداخلية العربية.

فقد كان للصراعات العربية – العربية، نتائج سلبية حادة على الصراعات الداخلية العربية. ففي سياق انعكاسات الصراعات العربية العربية، لا بد من الاعتراف بأن الصراعات استدرجت القوى الإقليمية والدولية للتدخل، فبرزت مسألة التدخل في الشؤون الداخلية مما أدى في أحيان كثيرة إلى تدويل الصراعات الداخلية العربية، وما نتج

عنه من تعقيد التسوية أو الحل لهذه الصراعات وبالتالي أدى إلى إطالة أمدها. والنتيجة، أن المصالح الدولية ومصالح القوى الخارجية الإقليمية تداخلت في كثير من الأحيان مع العديد من العوامل الداخلية والصراعات الأهلية العربية، مما جعل هذه الصراعات وسائل للقوى الخارجية لممارسة الضغط على القرار السياسي القطري العربي.

3 - التنافس الدولي

فالتنافس ما بين القوى الدولية حول المزيد من النفوذ والسيطرة كان في كثير من الأحيان سبباً من أسباب الصراعات الداخلية في بعض الدول العربية. فكانت كل من القوتين العظميين آنذاك تدعم الصراع، أو تدفع إلى الصراع المسلح بين قوى المعارضة المحلية ضد النظام والسلطة السياسية الموالية للقوى العظمى الأخرى، وبشكل خاص لجوء بعض القوى اليسارية المدعومة من الاتحاد السوفيتي في بعض الدول العربية للصراع، واللجوء إلى العنف ضد بعض الأنظمة السياسية التي كانت مدعومة من قبل الولايات المتحدة أو الغرب عموماً وبالعكس. وهناك حالات عدة في هذا المجال مثل: لبنان، سلطنة عمان، الصومال، السودان. أما في مرحلة ما بعد الحرب البادرة، فإن التنافس ما بين القوى الدولية حول النفوذ في المنطقة، ورغم سيطرة القطبية الأحادية/الولايات المتحدة وحصول تراجع في هذا التنافس، إلا أنه كان هناك تنافس بشكل خاص فرنسي أميركي حول بعض المناطق في أفريقيا، وبعض الدول العربية في أفريقيا، إذ كان يحاول كل طرف دعم القوى المتعاونة معه في صراعه الداخلي مع قوى الخصم الموالية للطرف الآخر.

4 - الدور الصهيوني والصراعات الداخلية العربية

ثمة العديد من المشاريع الإسرائيلية والتصريحات الرسمية

لمسؤولين إسرائيليين تحدثت وتتحدث عن إستراتيجية التفتيت والتجزئة للعالمين العربي والإسلامي إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية وعرقية. منها على سبيل المثال آراء شارون في الثمانينيات خاصة عندما كان وزيراً للدفاع. إذ كان يدعو إلى الاتصال بالأقليات لتفتيت وتقسيم الدول العربية. وفي ضوء هذه الإستراتيجية والغاية فقد أدت إسرائيل دوراً واضحاً في تقديم الدعم اللوجستي والعسكري لأقليات طائفية/دينية، وعرقية في بعض الدول العربية، لتعزيز دورها في نزاعها وصراعها مع الدولة المركزية العربية، أو ضد قوى سياسية معارضة للوجود الإسرائيلي، وهذا الدور ماض في استنزاف وتفتيت الدولة. ومن أمثلة هذا الدور الإسرائيلي: دعم بعض القوى (الكتائب) المسيحية في لبنان، دعم قوات قرنق في جنوب السودان ضد الدولة السودانية، وأيضاً الاتصالات والدعم الإسرائيلي لبعض الفصائل الكردية في صراعها ضد السلطة المركزية في العراق.

القسم الثاني

نماذج الصراعات الداخلية

يشير ابن خلدون إلى «أن الأوطان الكثيرة العصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة»[1]. من هنا تأتي أهمية الدراسة في واقع ومستقبل الصراعات الداخلية في الوطن العربي الذي يشهد واقعا

(1) راجع خليل حسين، الفلسفة والفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.

تنمويا لا يرضي طموحات الأمة ولا ينسجم مع ماضيها وتراثها الضارب في التاريخ.

من الصعب إخراج بلد عربي من صراع داخلي جرى أو يجري، أو يمكن ان ينفجر لاحقاً، ومرد ذلك العديد من الأسباب الداخلية والخارجية، ورغم ذلك يمكن تمييز كل حالة على حدة، نظرا لطبيعة الصراع وما يحيط به من وسائل تأجيجية.

أولاً: النماذج والحالات

الجزائر

بدأ الصراع الداخلي المستمر في الجزائر منذ أيار/مايو 1991 على خلفية المظاهرات والاحتجاجات التي تطورت نتيجة لإلغاء الانتخابات، وتدخل الجيش لمنع تأثير الإسلاميين حين فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجولة الأولى للانتخابات، وانفجر الصراع بين الإسلاميين والحكومة نتيجة إلغاء نتائج الانتخابات.

ومن نتائج الصراع نشوء صراع عرقي ظهر في قضية الأمازيغ الذين يبحثون عن دور فاعل لهم في عملية البناء الحضاري في الجزائر لتعاني البلاد من مشكلة الهوية ومشكلة التعددية السياسية. وبناء على ذلك فإن عدم احتواء هاتين المشكلتين سيؤدي إلى زيادة حدة الصراع الداخلي الذي سيكون له آثاره السلبية في مختلف نواحي الحياة الجزائرية. وحاولت الحكومة الجزائرية احتواء هذا الصراع العرقي بجعل اللغة الأمازيغية لغة رسمية بهدف تخفيف وطأة الصراع الدائر في البلاد خاصة فيما يتعلق بدور الأمازيغ. لكن تبقى مشكلة الصراع السياسي قائمة بين الجبهة الإسلامية

للإنقاذ والحكومة التي يسيطر عليها العسكريون من جهة، وكذلك مشكلة الصراع المسلح بين الجماعات الإسلامية المسلحة، حسب التسمية الرسمية والحكومة.

كما ان الأمر لم يقتصر على ذلك، فالجزائر تشهد حراكاً شعبياً كغيرها من البلدان العربية على قاعدة إجراء إصلاحات في النظام وصلت إلى حدود المطالبة بإسقاط النظام، ما يعني ان الجزائر مرشحة في الفترة القادمة إلى موجة من الصراعات الجديدة بين السلطة وشرائح اجتماعية واسعة.

البحرين

ثمة جذور مذهبية للصراع الداخلي، يقوم على الدور الذي يطالب به المسلمون الشيعة على المستوى السياسي. وساهمت عملية تقييد أو الحد من الحريات في حدوث عدة اضطرابات ومواجهات مع الحكومة بدأت منذ عام 1975، عندما قام الأمير عيسى بحل المجلس القومي وحصر القوة وجميع السلطات السياسية بيده. وهذا الصراع يمكن أن يتطور إلى صراع حاد مرتبط بمستقبل التعددية السياسية والديمقراطية في البحرين. لكن الملاحظ أن مسألة مستقبل الديمقراطية يرتبط ارتباطا كبيرا بمدى رضا السلطة العليا عن ممثلي الشعب، إذ تشير التجارب الديمقراطية في معظم الدول العربية التي شهدت تجارب ديمقراطية بأن الحكومة تميل إلى التراجع عن الديمقراطية عندما يفوز المعارضون، خاصة إذا ما كانت القوى السياسية الفائزة في الانتخابات من الإسلاميين.

وفي بداية العام 2011 انفجر الوضع الداخلي بين السلطة

والمعارضة، وجرت تدخلات خارجية لحماية النظام، تمثل بدخول قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي، فيما زُج المئات من المعارضين في السجون، على خلفية القيام بأعمال مناهضة للنظام.

مصر

يرتبط الصراع الداخلي بين بعض الجماعات الإسلامية والحكومة على خلفية طبيعة الحكم والعلاقة مع إسرائيل. وقد قامت عدة عمليات مسلحة استهدفت شخصيات مصرية سياسية وسياحا أجانب، تمكنت الحكومة المصرية من السيطرة عليها بالقوّة. كما يلاحظ أن بعض الجماعات الإسلامية مثل الجهاد والجماعة الإسلامية مستهدفة من قبل الولايات المتحدة الأميركية في حربها الأخيرة «ضد الإرهاب». ويبدو أن مستقبل هذه المسألة مرتبط بمواقف أيديولوجية عقائدية غير قابلة للتغيير من جهة، وكذلك بمشكلة التعّددية السياسية من جهة أخرى. فإن لم تقم الحكومة المصرية باستيعابها، فإن الصراع يمكن أن ينفجر إذا ما حدثت هجمات مسلحة من قبل الحكومة والجيش على هذه القواعد الشعبية بدعم وبتحريض أميركي.

أما المسألة الأخرى التي تؤدي دورا هاما في الصراع الداخلي في مصر فهي المسألة القبطية. ويبدو أن وجود صراع بينها وبين الحكومة غير وارد في ظل وجود حكومة مصرية تتماشى سياساتها وسياسة الولايات المتحدة الأميركية والغرب بشكل عام. ومن المحتمل أن تظهر القضية القبطية كمحور أساسي في الصراع مع جهات إسلامية متشددة، إذا انحاز توجه السياسات الحكومية المصرية إلى

الغرب ويبدو أن السيناريو الأخير غير وارد الاحتمال على الأقل في الوقت الراهن.

إلا ان ما حدث في كانون الثاني/يناير 2011 من ثورة شعبية أطاحت بنظام الرئيس حسني مبارك قلب الأوضاع الداخلية رأساً على عقب، بعدما تسلم المجلس العسكري الحكم في مصر، حيث أحيل الرئيس مبارك إلى المحاكمة في 3 آب/أغسطس 2011. يشار إلى ان الأوضاع المصرية ليست في أحسن أحوالها، فثمة محاولات حثيثة للالتفاف على الثورة، ما يؤسس لصراعات قادمة بين الشعب والمؤسسة العسكرية الحاكمة، علاوة على محاولات لإظهار صراعات طائفية ومذهبية بين المسلمين والأقباط، والتي تبين ان نظام مبارك كان ضالعاً في تفجير كنيسة الأقباط في الإسكندرية في العام 2010.

العراق

تعود جذور المشكلة الكردية إلى بدايات القرن التاسع عشر. وقد بدأ نوع من الثورة والصراع المسلح بين الحزب الديمقراطي الكردي والحكومة العراقية منذ عام 1961 وانتهى عام 1975. عندما قام البرزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردي بالثورة على نظام عبد الكريم قاسم وما بعده في محاولة للتوصل لحكم ذاتي ما بين عامي 1961 و1970. وظهر الصراع مرة أخرى عام 1974، واستمر لغاية بداية عام 1975، نتيجة لرفض الأكراد خطة الحكومة للاستقلال الذاتي، وحسب كثير من المصادر فإن الحكومة سيطرت على الأكراد من خلال العمل العسكري الدامي والذي انتهى مؤقتاً عام 1975.

ثم استغل الأكراد الأحوال السياسية في العراق للمطالبة بحكم ذاتي أثناء الحرب العراقية الإيرانية 1980 - 1988. وفي عام 1988 قام الجيش العراقي بحملة الأنفال للقضاء على كل قدرات الجماعات الكردية وتمت السيطرة على القوات الكردية.

استغل الأكراد خسارة العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991، لإعلان دولة مستقلة بحماية أميركية وبريطانية وقوات التحالف مستغلين ثورة الشيعة في جنوبي العراق التي تم السيطرة عليها من القوات العراقية، لكن هذه العملية لم تفلح بالرغم من التدخلات الأجنبية ويلاحظ أن مشكلة الأكراد مرتبطة بوضع الأكراد في تركيا. وكذلك فإن استغلال الأوضاع الداخلية للعراق أفقد الأكراد المصداقية وذلك بسبب الارتباط بالخارج.

لقد تبدلت القضية الكردية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003، وإقرار الدستور الجديد للعراق حيث أعطى الأكراد حكماً مستقلاً في كردستان، ما يهدأ الوضع في المدى المنظور، إلا ان أي تبدل للأوضاع يمكن ان يعيد المشكلة إلى الظهور مجدداً.

لبنان

ثمة العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي أججت الصراعات الداخلية في لبنان. فالنظام الطائفي المكرس دستورياً وقانونياً، حيث يرعى حقوق 19 طائفة معترف بها رسمياً، ساهم بشكل أو بآخر بشعور الطوائف الاسلامية بالغبن في الحكم، فيما احتج المسيحيون بالخوف من سياسات الدول العربية.

كما أجج الصراعات الداخلية دخول قوى خارجية كثيرة في الأزمة الداخلية التي انفجرت كحرب أهلية منذ العام 1875.

ومن بينها الوجود الفلسطيني العسكري منذ العام 1969، علاوة على الاعتداءات الإسرائيلية التي وقف إلى جانبها فئات مسيحية لبنانية. علاوة على التدخلات العربية وبخاصة السورية منها.

وبدأت الأوضاع بالهدوء بعد اتفاق «الطائف»، وتحديث الدستور الذي يدعو للمشاركة السياسية والانتخابات التي عقدت عام 1992. لكن اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005 عاد وحرك الصراعات الداخلية وأججها في مراحل متعددة بين الأعوام 2005 و2011 تحت عناوين وشعارات متنوعة منها معرفة حقيقة الاغتيال. والموقف من سلاح المقاومة.

المغرب

بدأ الصراع الداخلي في المغرب على خلفية فشل التجربة الديمقراطية في المغرب (1963 - 1965)، حيث أحكم الملك الحسن الثاني السيطرة على جميع السلطات. وتبرز مشكلة الصحراء الغربية كأهم مشكلة مؤثرة في الصراع الداخلي: حيث طالب سكانها بالاستقلال في الأجزاء الغربية الجنوبية التي سيطرت عليها المغرب بعد انتهاء الاستعمار الأسباني. ويبدو أنه لا مجال لحل هذه القضية بعيداً عن حكم ذاتي لسكان منطقة الصحراء الغربية بالرغم من وعود الديمقراطية. ودخول القضية إلى المحافل الدولية لاسيما الأمم المتحدة.

عُمان

يظهر أن عمان من الدول النفطية القليلة جداً التي شهدت نوعاً من الصراع الداخلي، خاصة بين قبائل ظُفار والنظام الحاكم الذي انتهى بقمع القبائل عام 1976. ولا يتوقع حدوث أي من الصراعات الداخلية، في ظل شرعية الدولة التي تقوم على استخدام القوة العسكرية.

السودان

تعد حالة الصراع الداخلي في السودان من الصراعات المعقدة التي شهدت عدة تطورات كبيرة خلال العقود الماضية، فمشكلة جنوبي السودان (السكان غير المسلمين) ووقوفهم ضد الحكومة قد مرت عبر عدد من المراحل منذ الخمسينيات، وانتهى الصراع عام 1972 بعد اتفاقية الحكم الذاتي، لكن ذلك لم يدم طويلاً حين تراجعت الحكومة السودانية عن اتفاقية الحكم المحلي. وأدى ذلك إلى استنزاف موارد السودان بسبب ظاهرة الحرب المستمرة وعدم الاستقرار السياسي، نتيجة لتداخل عدة عوامل داخلية وخارجية في الصراع الداخلي الدائر في السودان. فقضية دارفور أشعلت صراعات كبيرة، كما قضية جنوب السودان التي حلت على طريقة الأنصال بعد استفتاء شعبي عام 2010، وتم الانفصال في تموز 2011، لكن القضية من المرجح ان لا تقف عند هذه الحدود حيث ينتظر السودان وجنوبه المستقل ظروفاً قاسية من الممكن ان تتفجر مستقبلاً في حروب لا يعرف أحد نهاية لها.

سوريا

حكم حزب البعث سوريا، لكن سرعان ما ظهرت بوادر احتجاج سياسي مذهبي على قاعدة استحواذ العلويين على مراكز الحكم الحساسة في الدولة. وابرز الصراعات الناشئة كانت بين النظام والأخوان المسلمين. هدأت الأوضاع نسبياً حتى بداية العام 2011 حيث انفجر الوضع على قاعدة المطالبة بالاصلاحات السياسية للنظام، سرعان ما تطور الوضع إلى اشتباكات واسعة بين قوات الجيش وبعض الأطراف اتخذت طابعاً دموياً وتخريبياً في نفس الوقت، إثر ظهور تدخلات خارجية عربية وغربية على قاعدة ثني سوريا عن دعمها للمقاومة وتحالفها مع إيران.

الأردن

ارتبط الأردن بالقضية الفلسطينية ارتباطاً جوهرياً، تجسّدت ذروته في الوحدة المعلنة بين الضفتين سنة 1951 - 1952، والنزوح القسري للفلسطينيين سنة 1948 بعد قيام الدولة العبرية، وكذلك سنة 1967 إثر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية نتيجة لحرب حزيران. وظهر العمل الفدائي في الأردن سنة 1965 - 1966. وتبنّى النظام السياسي في الأردن العمل الفدائي في البداية، ولكن ظهور بعض التيارات في هذا العمل أصبح يشكل تهديداً لبنية النظام السياسي الأردني، مما أدّى إلى انفجار الصراع عام 1970، وانتهت بانتهاء العمل الفدائي تماماً. واستطاع النظام السياسي في الأردن استيعاب الحالة الفلسطينية في داخله وذلك بدمجها في بنية النظام الأردني من النواحي السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية، لذا فليس من المرجّح ظهور صراع في المدى المنظور.

اليمن

ثمة جذور للصراع الداخلي اليمني، تتجّسد في بنية النظام الاجتماعي القائمة على البعد القبلي، وانعكاس هذه البنية في الحالة السياسية والأمنية في اليمن، بالإضافة إلى مشكلة الوحدة التي تمّت على أساس قسري باستخدام القوّة العسكرية. لذا فمن المرجح استمرار الصراع القبلي، وبقاء جذور الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب. علاوة على الحراك المنطلق في العام 2011 على قاعدة مناهضة حكم علي عبدالله صالح ونظامه، يذكر ان الرئيس صالح أصيب في قذيفة مدفعية ونقل إلى المملكة العربة السعودية حيث من المرجع استبعاد عودته إلى السلطة وسط صراع حاد بين مؤيديه ومعارضيه.

ثانياً: مستقبل الصراعات العربية الداخلية

أثبتت تجارب الصراعات العربية في العقود الأخيرة، أنها مازالت تعيد إنتاج ذاتها بأشكال مختلفة، وأحياناً بأشكال مماثلة متكررة، سواء في الصراع القطري وما دون القطري وما دون الوطني الذي أصبح اليوم سمة المرحلة الراهنة بين القبائل والطوائف والمذاهب، سواء عند انحسار السلطة المركزية أو تحللها، مثل العراق والصومال أو حتى عندما تسنح لها فرصة التعددية الديمقراطية في ظل الدولة القائمة مثل اليمن وموريتانيا والكويت ولبنان).

وباعتبار أن الصراعات العربية الداخلية ترتبط بعدة عوامل داخلية، فإن مستقبلها قد يتحدد بعوامل تشمل ما يلي:

1 - إن تطور مفاهيم المجتمع المدني الذي يسهم في بناء مؤسسات تستوعب البُنى الأهلية والتي تسهم في دمج أفراد المجتمع سيكون له دورٌ كبيرٌ في التخفيف من الصراعات العربية الداخلية مستقبلاً. كما من الصعب تعليق الكثير من الأمل على الدولة الراهنة في البلدان العربية في ما يمكن أن تنهض به من دور على صعيد الصراعات الأهلية، بل يمتنع تصّور أي دور إيجابي لها في هذا المجال، إلا إذا امتلكت إدارة تصحح دورها، وتغيّر بنى السلطة فيها، مما ينجم عنه القول إن قدرة الدولة على النهوض بدور وطني توحيدي مرتبطة بقدرتها على تجديد نفسها من الداخل، وتأمين شرعيتها من المداخل السياسية والمدنية الفعلية لتحقيق الشرعية.

2 - يقع على عاتق الأنظمة السياسية دور كبير في مجال

الحد من الصراعات العربية، ويتمثل هذا في أن تقوم الدولة بدورها الطبيعي وتخدم جميع فئات المجتمع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، وخلاف ذلك سيحول الدولة إلى فئة أو عصبة وتدخل كطرف في الصراع، وهذا ما تميزت به الصراعات العربية، بأن الدولة تكون طرفاً أساسياً أو داعياً للأطراف الأخرى في الصراعات الداخلية.

يشار إلى أن التركيز على العوامل الخارجية أمر فيه ناحية عاطفية بالنسبة للدول العربية ومشجب تعلق عليه الأخطاء. إذ استخدمت الأنظمة السياسية هذه الحجج لتأجيل عملية التنمية السياسية المتمثلة في الديمقراطية، والتي تعتبر الأساس في حل الصراعات الداخلية العربية. لذا فإن هذا السلاح ذو حدين يستخدم من قبل الدول العربية للإبقاء على الوضع الكائن وكبت أي محاولات داخلية للحوار حول كثير من القضايا بما في ذلك حقوق الأفراد ومنها الأقليات في المشاركة في الحكم وإدارة البلاد. والسلاح الآخر يتمثل في الدور الخارجي الذي ينظر إليه دائماً بالانطلاق من نظرية المؤامرة لإضفاء الشرعية السياسية على الأوضاع العربية، حتى وإن كانت تتضمن أخطاء كثيرة، لذا فمن العدل القول إن العوامل الخارجية تؤدّي دوراً في الصراعات العربية لكننا لا يمكن أن نقول إنه هو الدور الأساسي. ومن المفيد النظر إلى مستقبل الصراعات العربية في أن معظم التصورات والأطر الفكرية التي وضعت لفهمها قد فشلت، حين حاولت التركيز على كل العوامل فلم تخصص وتعمم، وبذلك رسمت صورة غير واقعية وغضت الطرف عن كثير من الأمور، فظهرت في كونها لا تعدو كونها مؤامرة خارجية.

ثالثاً: استنتاجات عامة

إن استخدام الديمقراطية في الدول العربية كآلية لمعالجة مسألة تراجع شرعية الأنظمة السياسية في حالة حدوث صراع داخلي، ومن ثم التخلي أو التراجع التدريجي عن الديمقراطية في حالة فوز المعارضة الذي يضفي شرعية سياسية على الأنظمة السائدة سيبقي الدول في دوامة مستمرة لحدوث الصراع الداخلي؛ لذا فإن مستقبل الصراع الداخلي في العالم العربي يبشر بمزيد من الصراع، إذا ما بقي التعامل مع قضية الديمقراطية والمشاركة السياسية في العالم العربي يأتي من فوق، لأهداف سياسية آنية بعيدة كل البعد عن تجذير المجتمع المدني في تلك الدول.

إن مسألة استغلال القوى الخارجية لقضية الأقليات الدينية والعرقية في الدول العربية لا بد من مواجهتها. ويبدو أن هذه المسألة مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة علاقات الدول العربية التي تشكل الأقليات الدينية خاصة المسيحية نسبة جيدة فيها مع الدول الغربية.

إن معظم الصراعات العربية الداخلية عادة ما تكون الحكومة طرفاً أساسياً فيها، لذا فهناك غياب لصراعات بينية بين جماعات مختلفة داخل الدول العربية. وبناء عليه فإن الحكومات العربية تتحمل مسؤولية كبرى في حل هذه الصراعات.

تشمل بعض الصراعات العربية الحادة مطالبة أطراف الصراع الداخلي بحكم ذاتي محلي بعيداً عن سيطرة الحكومة المركزية خاصة في العراق والمغرب، ويمثل مثل هذا المطلب تفكيكاً للوحدة السائدة في هذه الدول مما يشكل خياراً باهظاً للأنظمة

العربية. ولا يمكن تنفيذه في ظل الأوضاع الراهنة. ولهذا العامل أسباب داخلية تعود إلى طبيعة معاملة الأنظمة العربية لهذه الفئات، والدعم الخارجي لها. ويمكن القول إن العامل الداخلي هو الأهم في هذه الحالات، فتجربة السودان في هذا الأمر واضحة، إذ قامت الحكومة السودانية بإعطاء حكم ذاتي لجنوب السودان وتراجعت عنه لاحقاً وأدى إلى ظهور الصراع الداخلي ثانية وبشكل مستمر، إلى ان تم الانفصال في العام 2011.

الفصل السابع

الأقليات في الوطن العربي

تضم معظم دول العالم أقليات كبيرة متنوعة بأصولها أو ثقافتها أو ديانتها، إذ نادراً ما نجد في دولة مجتمعاً أحادي القومية والدين واللغة، ولا يؤدي وجود أقلية دينية أو عرقية أو مذهبية بالضرورة إلى قيام معضلة سياسية.

وفي الوطن العربي ترافق التفاعل التاريخي بين المجموعات الأقليّة والأكثرية، مع انهيار الإمبراطورية العثمانية ونظام الملل الذي أحدثته، والتدخل المتواصل للقوى الاستعمارية، ونشأة الدول القطرية، والتي تعايشت مع انحسارها للديمقراطية، واستمرار العمل بقوانين الطوارئ، وتعليق نصوص الدساتير العربية، وتتالي الهزائم العربية أمام إسرائيل، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتراجع مؤشرات التنمية البشرية، وأدت هذه التراكمات في الواقع إلى إهمال العوامل المسبّبة لعدم الاستقرار بالدول العربية، وما ساهم أيضاً في تفاقم مشكلة الأقليات في الوطن العربي غياب الديمقراطية، والمجتمع المدني ونقص احترام حقوق الإنسان، والذي أدى بدوره إلى

نشوء حالة من التوتر في العلاقات، الكائنة بين المجموعات الأقليّة والأكثرية، في الدول العربية، أحسن استغلالها الاستعمار وجعل من هذه القضية أكثر المحظورات السياسية والثقافية تحريماً. باعتبارها إحدى أكبر مصادر الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة، وواحدة من أشهر المبرّرات المستخدمة لاستمرار الممارسات القمعية فيها، ومبرراً للتدخل الأجنبي، الذي يحسن استغلال التناقضات الداخلية في المجتمعات العربية، بهدف بسط مزيد من الهيمنة على المنطقة ومقدراتها.

القسم الأول

الأقليات وإشكالية المصطلح

أولاً: ما هي الأقلية

لا يوجد إجماع حول تعريف الأقليات في العالم، وينسحب هذا الأمر على الأقليات في الوطن العربي، فتعرف الموسوعة البريطانية، الأقليات بأنهم «جماعة من الأفراد يتمايزون عرقياً أو دينياً أو لغوياً أو قومياً عن بقية الأفراد في المجتمع الذي يعيشون فيه». وتعرَّف الأقلية من الناحية السياسية،بأنها جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية أو عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتميزهم في مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم، مما يؤكد تضامنهم. ويمكن إضافة هنا تعريف

الموسوعة الأمريكية للأقلية «بأنهم جماعة لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في نفس المجتمع وتمتلك قدرا أقل من النفوذ والقوة وتمارس عدداً أقل من الحقوق مقارنة بالجماعة المسيطرة في المجتمع، وغالباً ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولى. أما تعريف الأمم المتحدة للأقليات، فهو يأتي ضمناً من خلال الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات والقرارات[1].

وبالتالي ثمة معيارين لتوصيف وتعريف الأقليات، الأول ديناميكي متغير، يتعلق بالحقوق والمساواة والمشاركة وهي أركان المواطنة، بناء عليه تعرف الأقلية إذا كان هناك انتقاصاً لحقوق المواطنة في أحد أركانها أو جميعها لجماعة ما في وقت ما في مجتمع ما[2]. والثاني معيار ثابت، يتعلق بالتمايز الظاهر لجماعة ما تشكل أقلية عددية، سواء كان هذا التمايز في العرق أو الدين أو اللغة أو الشكل واللون أو الثقافة. ما يعني ان ثمة صعوبة لإيجاد تعريف مرض عموما للأقليات، ولكن هناك مجموعة من المعايير اتفق المجتمع الدولي عليها في تعريف الأقلية وهي:

1 - العدد: من الواضح أن الأقليات يجب أن تقل عدداً عن بقيه السكان الذين يمثلون الأغلبية، ولكن قد تكون هناك حالات لا تمثل فيها أي جماعة أغلبية، ويحدث أن

(1) الكتيب الخاص بحقوق الأقليات، وقائع وصكوك دولية، لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، 1998.

(2) بموجب هذا المعيار فإن فئات متعددة يمكن إدخالها ضمن نطاق الأقليات، وبرغم أن المعيار لا يتعلق بالعدد وإنما بوضعية الحقوق، فقد تكون الجماعة الأقل عدداً هي المسيطرة كما كان حال سيطرة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا سابقاً، وسيطرة السنة في العراق إبان فترة حكم صدام حسين، وسيطرة الأقلية العلوية في سوريا.

يكون حجم الأقلية على درجه من الكبر تسمح لها بتكوين خصائصها المميزة.

2 - الهيمنة: لا بد من أن تكون الأقلية في وضع غير مهيمن يبرر توفير الحماية لها، فثمة أقليات مهيمنة لا تحتاج إلى حماية، بل أن بعض الأقليات المهيمنة تنتهك بشكل جسيم في بعض الأحيان مبادئ المساواة.

3 - الاختلاف في الهوية الإثنية أو القومية أو اللغة أو الدين، فلأقليات سمات اثنيه أو دينيه أو لغويه ثابتة تختلف عن سمات اغلبيه السكان في الدولة، ومن المتفق عليه عموما أن أفراد الأقلية ينبغي أن يكونوا من مواطني الدولة التي يعيشون فيها.

4 - مواقفها الفردية: لأفراد الأقلية سبيلان للتعبير عن هويتهم: الأول مشاركة الجماعة رغبتها القومية في الحفاظ على خصائصها، الثانية التعبير عن الهوية، أي ممارسة الاختيار بين الانتماء إلى الأقلية أو عدمه.

ثانياً: الأقليات والمفاهيم الأخرى

يدخل بعض علماء الاجتماع السياسي تعريف الأقليات ضمن نطاق الاضطهاد والتهميش، فهل يمكن إدراجها ضمن هذا النطاق:

1 - الأقليات والاضطهاد: يتفق دعاة الحريات إنه إذا كان ثمة تمييز منظم ضد فرد أو جماعة تقوم به حكومة ما، أو تتستر عليه، أو تتواطأ مع منفذيه، أو تنكر وجوده، أو تخلق المناخ الذي يشجع عليه، أو لا تتعهد بمقاومته

والتخفيف منه، فإن هذا يعني اضطهاد هذه الحكومة لذلك الشخص أو تلك الجماعة، فالاضطهاد في الأساس هو انتهاك متعمد لحقوق المواطنة من قبل حكومة ما، مع عدم القيام بمعالجة هذا الانتهاك، فالمفروض في الاضطهاد إنه عارض وأن القانون يقاومه، والأصل أن تتصرف الحكومة على أرض الواقع بطريقة تظهر بوضوح مقاومتها لهذا الاضطهاد، وتبعا لذلك تعتبر معظم الأقليات العربية مضطهده، مع العلم بان معظم المواطنين العرب قد ينطبق عليه وصف المضطهدين.

2 - الأقليات والتهميش: المهمشون مصطلح عام ومتداول في العلوم الاجتماعية والإنسانية ومن ضمنها بطبيعة الحال الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ويقصد به فئات اجتماعية بعينها تجمعها صفات عامة في مختلف المجتمعات البشرية (التهميش) وهذه الفئات هي المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة،إضافة إلى الأقليات القومية والدينية والعرقية، وبشكل عام فهذه الفئات تعاني بشكل متفاوت من الضعف والتهميش المجتمعي والسياسي، هضم ومصادرة لحقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، ومحدودية حصتها من الثروة الوطنية.

فمفهوم التهميش يتسع ليضم في ثناياه، فئات متعددة، حيث الشعب بأكمله في الوطن العربي يعيش حالة من التهميش والاستلاب، عدا عن شريحة ضيقة تنعم بمقدرات الدولة وهي الشريحة التي تشكل قاعدة النظام السياسي. ومن خلال المقارنة بين مختلف التعاريف الواردة يلاحظ أنها تتقاطع فيما بينها باعتبار أن أغلب

العناصر المكوِّنة لكل مفهوم يمكن أن نجده ضمن المفهوم الأخر، ويمكن لكل هذه المفاهيم أن تتطابق أحياناً في حالات محددة لكن يمكن أن نجد أمة واحدة تتشكل من عدة شعوب وعدة اثنيات[1].

ثالثاً: إشكالية طرح قضايا الأقليات

يثور جدل كبير في الوطن العربي لدى طرح قضايا وحقوق الأقليات بين مدافع ومشكك، و يركز أحد الانتقادات الرئيسية لطرح قضايا الأقليات، بأن طرح الأمر للنقاش يضعف الشعور بالمواطنة، ويذهب أصحاب الانتقاد إلى أن التركيز على الأقليات يمكن أن يفاقم مشاعر الانفصال، وعدم الانتماء في صفوف الجماعات الأقلية، مما يزيد من عزلتهم عن بقية المجتمع، ويزيد في تغذية الشكوك الطائفية والإثنية الموجودة بين الأقلية والأكثرية في المنطقة. ويرى فريق آخر ضرورة إثارة هذا الأمر من منطلق إحلال الديمقراطية وحقوق الإنسان كون الأهداف المعلنة في الدساتير العربية ومواثيق حقوق الإنسان تشير إلى أن جميع المواطنين متساوين أمام القانون. ويرى فريق ثالث من مناصري حقوق الأقليات بأن هذا القلق مشروعاً، لكنه يخطئ النقطة الجوهرية، وهي الحاجة للتحرك إلى ما وراء الاعتبارات العمومية، المتصلة بمشاكل الأقليات في المنطقة، باتجاه تبني برامج عمل أكثر تحديداً وملموسية، ذلك لأن أفكار المواطنة والمساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص، لن تكتسب وجوداً واقعياً حقيقياً من غير أن يتم تناول مسألة التوترات الطائفية والإثنية المتزايدة التي تقسّم الناس في بعض البلدان، ويؤكدون بأنه

(1) هنا يخرج الأجانب واللاجئون والعمال المقيمون في دولة ما من تعريف الأقليات، لأنهم لا تتوافر فيهم عنصر المواطنة من جهة، ومن جهة أخرى هم محل لحماية قانونية أخرى يقدمها القانون الدولي، ويخرج من هذا التعريف أيضاً السكان الأصليين باعتبارهم مقيمين في اراضي الدولة منذ غابر الزمان.

لا يمكن كسب فرد من أفراد الجماعات المضطهدة، على أساس وعود عمومية حول حقوق المواطن، كما لا يمكن وضع ذكريات وتاريخ الاضطهاد والتهميش جانباً بهذه البساطة.

تزداد هذه المسألة تعقيداً بفعل حقيقة أن النخب الحاكمة في بعض البلدان، والمنحدر بعضها من أقليات تمارس سلطة استبداد، سلطة لا تحترم حقوق الإنسان العربي عموماً، بذريعة أن هذه هي الطريق الوحيدة لضمان الحفاظ على حقوق مجتمعاتها المحلية المحددة، وأحيانا بذريعة منع التدخل الأجنبي، ومن الطبيعي أن من شأن أوضاع من هذا القبيل تغذية انعدام الثقة بين جماعات الأقلية وبين الأغلبية، ومن الواضح أن لا سبيل لمعالجة أي من هذه القضايا بدون طرحها للنقاش الوطني. وينسحب الأمر على مستوى المفكرين العرب والفكر العربي حيث تعددية الاتجاهات، في التعاطي مع مسألة الأقليات بتعدد التيارات الفكرية، فالتيار الإسلامي يقدم صيغة لمعاملة الأقليات في أطار الرؤية الإسلامية، أما المفكرون الليبراليون، فيرون أن مشكلة الأقليات يمكن أن تحل بتطبيق مبادئ المواطنة[1].

في الواقع أننا بحاجة لإحلال الديمقراطية وتطوير بنية المجتمعات المدنية في المنطقة وتعزيز احترام حقوق الإنسان، كشرط

(1) يرفض آخرون أمثال إسماعيل صبري عبد الله، التوسيع المبالغ فيه لموضوع الأقليات، باعتباره يركز على أن تحقيق الوحدة العربية، سيضمن احترام حقوق الأقليات داخل حدود الدولة العربية الجامعة، ويرى سعد الدين إبراهيم، بان إهمال مسألة الأقليات سيفاقم المشكلة، وسيكون له اثأر خطيرة على الهدف العروبي الجامع، ويذهب اتجاه أخر، إلى استحالة حل مشكلة الأقليات بدون ضمان الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية مثل قسطنطين زريق ومحمد فائق، وعموماً يمكن القول بأن الفكر العربي عدا استثناءات محدودة يتأرجحون بين وجهات نظر متعددة وإن كانوا يتفقون على أهمية أيجاد معالجات فكرية وقانونية تضمن احتياجات الأقليات من جهة وتماسك المجتمع من جهة أخرى.

أساسي لازم لعملية التنمية بكافة أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى نصل لذلك تبقي قضايا انتهاك حقوق الإنسان مدعاة للعمل عليها، وخاصة انتهاك حقوق الأقليات، بقصد منعها. وبدون توفر الإرادة والشجاعة، سنستمرّ بتجاهل المشكلات الأساسية لحياتنا ومجتمعاتنا، وهي المشاكل التي يرجح أن تعود لتقضّ مضاجعنا، بشكل أو آخر، في مستقبل ليس بالبعيد، والأمثلة كثيرة في عالمنا العربي فمن لبنان إلى العراق والذي يظهر فيه اليوم صراع الاثنيات والأقليات.

القسم الثاني

حقوق الإنسان والأقليات في العالم العربي

أولاً: حقوق الإنسان في الوطن العربي

حقوق الإنسان مجموعة من الامتيازات تتصل طبيعياً بكل كائن بشري، يتمتع بها الإنسان ويضمنها القانون ويحميها، وهي حقوق عالمية يتمتع بها جميع البشر بغض النظر عن عرقهم ولونهم وجنسهم، وهي حقوق كلية غير قابلة للانتقاص أو التجزئة[1].

(1) مع المتغيرات الدولية في القرن الحادي والعشرين زاد التركيز على حقوق الإنسان والتي أصحبت جزءاً من القانون الدولي العام والقانون الدولي الانساني بوجود أكثر من مئة معاهدة واتفاقية وعهود دولية صادقت عليها غالبية دول العالم، حيث أصبحت المواثيق والإعلانات هي المرجعية الدولية لحقوق الإنسان وقد أنشئت الأمم المتحدة آليات لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات المهمة، والتي نقلت حقوق الإنسان من مجرد شأن داخلي لتصبح عالمية مستمدة من وحي الأديان السماوية ومن قيم التراث الإنساني والحضاري.

باتت قضية حقوق الإنسان من أهم القضايا على الساحتين السياسية والثقافية خلال السنوات الماضية، وعلى الرغم من هذا الانتشار، فلا تزال خاضعة لذاتية التفسير والممارسة، وقد شنت حروب ودمرت دول وارتكبت مجازر وانتهكت حرمات، باسم حقوق الإنسان، وما من دولة إلا وتدعي أنها تحترم حقوق الإنسان في سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية وفي تعاملها مع مواطنيها. فلم تعد حقوق الإنسان اختياراً داخلياً وحسب، وإنما هي التزام دولي وضرورة لا غنى عنها للتكيّف مع متطلبات التغيّر والمستجدات الدولية، وإذا كانت بلدان العالم العربي تواجه تحديات من قبيل استمرار التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء وعدم الإقرار بحرية الفكر والعقيدة والتنظيم وممارسة العزل السياسي والتمييز ضد المرأة وهدر حقوق الأقليات، والتدخل في الحياة الشخصية للمواطنين، وهذه سمة عامة تكاد تكون مشتركة لأنظمة العالم الثالث، فإن غالبيتها ما يزال يعاني من العوز والحاجة التي تصل أحياناً إلى حد المجاعة، كما تعاني من الاستخدام غير الرشيد للموارد ومن التصحر فضلاً عن نمو بعض مظاهر التطرف وانفلات العنف والانتقام وغيرها.

وفي الوقت الذي يتم فيه تطبيق المعايير الدولية بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان، يتم فيه غض الطرف عن انتهاكات أخرى، مما يعزز الاعتقاد بأن التدخل «للدفاع عن حقوق الإنسان» استهدف الدفاع عن المصالح الخاصة بالدرجة الأولى، وهو ما يطلق عليه سياسة الكيل بمكيالين وبمعايير مزدوجة، خير مثل في هذا المجال انتهاكات إسرائيل المتكررة لحقوق الإنسان واحتلالها للأراضي العربية والفلسطينية وعدم التدخل الدولي لإلزامها باحترام الشرعة

الدولية لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من التوظيف السياسي لمبادئ حقوق الإنسان على المستوى الدولي فإن ما يهمنا هنا هو الاختلالات التي تؤثر على مستوى الالتزام بمبادئ المواطنة على المستوى الداخلي، حيث تتمتع النخبة الحاكمة، في الوطن العربي بمجموعة من الامتيازات السياسية والاقتصادية الكبيرة، وتقوم بترويج ثقافة لا تساعد على التقدم السياسي والاقتصادي، وتبرر كل أشكال انتهاك حقوق الإنسان الناجمة عن تجاوزات الحكومة وتشوهات النظام السياسي، وتؤكد المعطيات على الأرض وتقارير المؤسسات العربية العاملة في قطاع حقوق الإنسان، إلى استمرار الانتهاك لحقوق الإنسان العربي، من قبل السلطات الحاكمة بالدولة، ما يدلل بأن حالة حقوق الإنسان في المجتمع العربي ومستوى تتمتع الفرد بحقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أدنى المستويات.

كما ويؤكد المثقفون العرب والفاعلون في حقوق الإنسان بأنه لا يمكن تحقيق مساواة لجميع المواطنين إلا في ظل الدولة الديمقراطية والتي يمكن أن توصف أيضاً بالدولة المدنية، ذلك أن مفهوم المجتمع المدني بمعناه الواسع يشمل العلاقة ما بين الدولة والمجتمع والسوق، بهذا المعنى يقصد به المجتمع الذي تنظم فيه العلاقة بين الدولة والمواطنين على أساس القانون، وهو بالتالي نقيض المجتمع العسكري، والمجتمع القبلي أو العرقي والمجتمع العنصري، حيث تقوم العلاقات بين أفراده على أساس القانون، وليس على أساس التراتبية القبلية والعرقية، ولا يمكن تحقق ذلك إلا في ظل انتشار ثقافة حقوقية مدنية قائمة على المساواة والحرية والعدالة والاعتراف بالآخر

والاحتكام إلى القانون وحل الخلافات بالطرق السلمية [1].

والسؤال هل يمكن احترام حقوق الإنسان وقيام ديمقراطية في مجتمع غير مدني؟ وهل يمكن بناء مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي؟ وللإجابة على هذا التساؤل نرى بأن طرح إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان في الحالة العربية الراهنة، يكتسب طابعاً دراماتياً يعبر عن وعي الشعب ووعي النخبة المثقفة، بغياب الديمقراطية والديمقراطيين وغياب المجتمع المدني ونقص احترام حقوق الإنسان في الوطن العربي، في كل قطر من أقطاره، حيث تغيب دولة المؤسسات، الدولة التي تستمد وجودها وشرعيتها من مؤسسات مستقلة عنها، وليس العكس، إن ما هو قائم اليوم في الأقطار العربية هو أما دولة الفرد (أو الحزب الوحيد) وأما دولة المؤسسة العشائرية (القبلية) وأما دولة تخفي جوهرها اللاديمقراطي بمظاهر ديمقراطية شكلية ومزيفة.

والمتأمل في تجارب الشعب العربي السياسية والاجتماعية والاقتصادية يشعر بعمق الأزمة وصعوبة إيجاد مخرج لها، مما

(1) لتفسير ما كان وما هو كائن في الحالة العربية من تراجع وغياب للديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، يقول برهان غليون: إن ما حدث في المجتمع العربي هو انهيار شامل للنمط القديم وإفساد عميق لآليات النمط المدني العصري. من هذا المنطلق فإن بنيان المجتمع العربي بالتالي يختلف عن الأنماط القديمة والحديثة من حيث أن مكونات المجتمع العربي الآن لم تعد تنجز المهام نفسها ولا تقود إلى النتائج ذاتها، لأن الرأسمال الذي شكل علاقة تنظيم قوى الإنتاج البشرية والمادية وحركة التقدم التقني والعلمي والعملي في اقتصاديات الغرب قد تحول إلى بناء اقتصادي تابع، كما أن الدين والعصبيات ظلت إطاراً لبناء عقائد ومذاهب سياسية متعددة، فالبنيان القائم هو نمط مختلط هجين، نمط لمجتمعات فقدت رشدها وتوازنها الداخلي، وفقدت وتيرة تقدمها وأصبحت حركتها مرهونة بحركة غيرها. راجع برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ص 75.

يتطلب وضع تساؤلات حول سلامة الاستراتيجيات السياسة، وتفعيل الأدوات الاجتماعية والسياسية والتربوية والثقافية والمدنية والاقتصادية التي تستطيع أن تقدم إطاراً يعيد بناء الذات العربية، وعلاقاتها الناظمة التي تعبر عن آمال ومصالح مشتركة بعيداً عن مفاهيم الإلغاء والتهميش والإقصاء، وتغليب مفاهيم التعاون والمشاركة الإيجابية والطرق الحضارية والحوار كأسلوب لإدارة الصراع سلمياً بدلاً من التناحر[1].

إن إضعاف المجتمع وحرمان الأقليات من حقوقها، ومن خلق أدواتها التعبيرية والتأطيرية الجماعية وتعطيل مؤسسات المجتمع المدني أو احتوائها أو تحويلها إلى هياكل مفرغة، جميع هذه الإجراءات تؤكد سياسة الإقصاء سواء للأقليات المهمشة أصلاً، وتهميش وإقصاء المواطنين عموماً. وبمراجعة تاريخية لحالة حقوق الإنسان في الدول العربية تظهر بأنها متأخرة كثيراً في ميدان حقوق الإنسان، وبرغم أنها وقعت على المواثيق والعهود الدولية

(1) الإشكالية المطروحة هي مشكلة الانتقال من وضعية غير ديمقراطية إلى وضعية ديمقراطية حقيقية في ظل ظروف تختلف جذرياً عن الظرف الذي تم فيه الانتقال التاريخي الطبيعي إلى الديمقراطية في أوروبا الحديثة. فمعظم الأنظمة العربية جاءت للحكم من خلال حركات تحرر وانقلابات عسكرية، نادت بوحدانية السلطة، لذا يرى فواز طرابلسي أن ثمة صلة عميقة بين قرار إنفراد حركة التحرر بالسلطة وبين قطيعتها للمجتمع وديمقراطية النظام الذي تبنيه، وديمقراطية التنظيم الداخلي لتلك السلطة، ويستنتج طرابلسي أن قرار وحدانية السلطة باسم الشرعية الثورية أدى سلفاً إلى بناء سلطة استبدادية، وأن تبني التعددية في السلطة أو في المجتمع أو في الدولة الاستبدادية هو شرط ضروري وليس كافياً للديمقراطية، والشرط الكافي هو تحويل الشرعية إلى شرعية ديمقراطية، عبر انتخابات دورية بالتوافق مع إطلاق كافة الحريات، وقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربي على أن «إحترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية في العالم العربي يتطلب العمل على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة في نفس الوقت وبتوازن دقيق، كما يتطلب التعلم من الدروس واستخلاص العبر والتصرف بشكل مسئول حيال إصلاح مؤسسات السلطة – المجتمع».

الخاصة بحقوق الإنسان، إلا أنها لم تهتم بتطبيقها وممارستها، إلا خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبح موضوع حقوق الإنسان يشغل حيزاً لافتاً باعتبار ان الدول التي لا تحترم حقوق وحريات الإنسان تهدد بالعزل والعقوبات وأحياناً الحرب، فجميع الأقطار العربية، دون استثناء تعاني أوضاعاً تتسم بغياب الديمقراطية والافتقار إلى مقومات المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان، بما تشمل من حقوق للأقليات.

وبرغم حدوث الانتخابات في دول مختلفة من الوطن العربي رئاسية وتشريعية ومحلية، إلا أنة لا يزال من المبكر القول بتوافر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فيما حدث كان في معظمه نتيجة ضغوط خارجية أكثر منها ضغوط محلية.

في ظل تلك الملابسات ظهرت الحركة العربية لحقوق الإنسان، وإن كان دورها محدود التأثير، بسبب المضايقات من قبل الحكومات العربية، إلا أن مؤسسات حقوق الإنسان نشطت في البلدان العربية، وبتفاوت ملحوظ يمكن القول: أن كثيراً من الحكومات العربية لا تستطيع أن تتجاهل تقارير ودراسات حقوق الإنسان، بل أن حكومة المغرب قد عينت وزيراً خاصاً بحقوق الإنسان ضمن وزرائها.

ورغم التقدم النسبي الذي حققته الحركة العربية لحقوق الإنسان، فإن هذه الحركة تعيش أزمة عميقة متعددة الأبعاد والجوانب، ومن الصعب تجاوز هذه الأزمة، دون الاعتراف بوجودها أولاً، ثم التقييم المعمق لمقوماتها ثانياً، وعقلنة رغبة الخروج منها ثالثاً، لقد دخلت حركة حقوق الإنسان العالم العربي، كتعبير عن حاجة، الأمر الذي لا ينقص من أهميتها بل على العكس يعطيها شرعية، ولكن دخولها جاء في لحظة صعبة وحرجة من تاريخ المنطقة، ومن جيل

حرم من أبسط تعبيرات الحرية، ولعل نهاية الدولة المغلقة التي تسد الباب والنافذة على رعاياها، أصبح مفقوداً الآن بفعل تطور المعرفة ووسائل الاتصال، بعد حقبة أزمنت فيها السلطات التسلطية في الحكم، وغيب فيها المواطن العربي عن كل ما يقرر مصيره الفردي والعام، إلا أن المفترض شيء والحياة الفعلية شيء آخر.

وحقوق الإنسان قد لا تنجو من التسييس أو من الاستهداف، كذلك لا تعدم أن يكون في داخلها من يوظفها لغايات شخصية مالية أو سياسية أو غير ذلك، ولكي تحافظ حركة حقوق الإنسان على الحد الأدنى لمصداقيتها، فعلى الفاعلين فيها أن يدركوا أن حقوق الإنسان هي قضية التزام قبل أن تكون قضية امتياز، ومادة عطاء لا موضوع كسب، وبيئة تجاوز للأخلاق التي أنتجها الاستبداد لا إعادة إنتاج لهذه الأخلاق.

وبذلك يتضح أن حقوق الإنسان العربي ليست بخير، نتاج ضعف أو غياب الديمقراطية والمجتمع المدني والتنمية الإنسانية، كون العناصر المذكورة مفاعيل ضرورية لاحترام حقوق الإنسان.

ثانياً: حقوق الأقليات في التشريعات الدولية والإقليمية والمحلية

تتمتع الأقليات بمجموعة من الحقوق يطلق عليها الحقوق الخاصة، والتي تهدف إلى الحفاظ على وجود وهوية الأقلية وصفاتها الجماعية، حيث تنص المادة 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة، أو المجاهرة

بدينهم وإقامة شعائرهم، أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم. فللأقليات الحق في منع التمييز ضدهم والحق في تحديد الهوية التي تعطي أعضاء الأقلية القدرة على الحفاظ على الخصائص المميزة لهم، والحق في تقرير المصير.

وتتمتع الأقليات بحقوق عامة هي جميع حقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان من حيث الحق في الحياة، والجنسية، وحرية التعبير، والحق في تكوين الجمعيات والأحزاب، والحق في العمل والتعليم، والضمان الاجتماعي، وحظر التعذيب، وحق المشاركة في أدارة الحكم... الخ من الحقوق الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان باعتبار الحقوق التي أوردناها وغيرها حقوق فردية يتمتع بها جميع البشر، وتتسق أيضاً مع الضمانات الواردة في الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 1992.

يشار إلى أن معظم مواثيق الأمم المتحدة قد نصت على حقوق خاصة للأقليات مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، واتفاقية حقوق الطفل، وإعلان حماية الأقليات الصادر عن الجمعية العامة في 18 كانون الأول/ديسمبر 1992، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو تلك المعقودة بين الدول بشكل منفرد - الأعضاء في الأمم المتحدة.

وكنوع من الإنصاف والحماية لهؤلاء أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة «إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات» عام 1992، ملخصه أن المنتمين لأقليات دينية أو أثنية هم مواطنون كاملي الحقوق أسوة بمثلائهم من المواطنين، ولتحقيق هذه الحقوق بشكل فعلي فقد طالبت الحكومات مراعاة ذلك في تشريعاتها الوطنية وعبر إجراءات إدارية حكومية لضمان وجود الأقليات وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وضمان مشاركة الأشخاص المنتمين إلى أقليات في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعالة، كذلك أكد الإعلان المذكور على ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة دون أي تمييز وفي مساواة تامة أمام القانون.

وفي القوانين المحلية في الوطن العربي قضت مجموعة من أحكام الدساتير العربية من حيث المبدأ بمساواة المواطنين في الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن الدين والعرق والأصل وإن تباينت في تفاصيل أحكامها بهذا الشأن». أما في المجال العربي فقد وردت بعض النصوص الخاصة بحماية حقوق الأقليات، في الميثاق العربي لحقوق الإنسان والتي تنص بأنه لا يجوز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها أو إتباع تعاليم ديانتها «المادة 37 من النص الأصلي وجزء من المادة 30 من النص المعدل».

وبذلك يمكن القول، أن الأقليات تتمتع بجميع حقوق الإنسان التي نصت عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، كما وتتمتع بحماية القوانين والتشريعات المحلية في بلدانهم باعتبارهم موطنين فيها، وتتمتع أيضاً بحقوق خاصة تهدف إلى الحفاظ على وجودهم وهويتهم، بما يضمن لهم ممارسة فعلية لحقوقهم، رغم الحماية الدولية والإقليمية والمحلية لحقوق الأقليات.

إلا أن حقوق الأقليات الأساسية في العالم العربي تتعرض لانتهاكات جسيمة في الكثير من البلدان العربية، و تدل التجارب على أنه لا القمع الذي يمارس ضد الأقليات، ولا إهمال مشاكل هذه الأقليات قد حل هذه المشاكل، وقد جربت أحياناً عمليه الاندماج ولكنها أخفقت في كثير من البلدان، فالنزوع للحفاظ على الهوية قوي وهو ينطبق على الأقليات كانطباقه على الدولة (الأمة)».

ثالثاً: أوضاع الأقليات في الوطن العربي

برزت مشكلة الأقليات بصورة حادة في المنطقة العربية والبلقان أثر انهيار الحكم العثماني حيث كانت السلطنة العثمانية تميز بين الطبقة الحاكمة والرعايا، وتقسم الرعايا على أساس نظام الملل العثماني الذي أعطى لكل طائفة حق إدارة شؤونها الدينية بنفسها، وبناء مؤسساتها التربوية، الثقافية، والاجتماعية، وإدارة أوقافها عبر مجلس ملي لكل منها دون تدخل مباشر من جانب السلطنة، لكن نظام الملل العثماني الذي شكل نموذجاً متطوراً للتعايش بين المذاهب والطوائف والجماعات الدينية والفرق الصوفية وغيرها في مرحلة القوة التي امتدت طوال القرنين السادس والسابع عشر، تحول إلى عبء عليها في مرحلة الضعف.

وعليى أثر تفكك وانهيار الدولة العثمانية سعى الاستعمار الأوروبي إلى إثارة نعرات الأقليات مستخدما في ذلك منطق فرق تسد، كما وعجزت معظم الدول العربية، بعد الاستقلال في احتواء التميزات الثقافية والاختلافات الجماعية لمجتمعاتها عبر اتجاهها إلى ضرب الديمقراطية وازدراء حقوق الإنسان، والاستناد إلى شرعية منقوصة قوامها تثمير التميزات الثقافية بين أبناء البلد الواحد لتقليد جماعة معينة على حساب الجماعات والأقليات

الأخرى والقيام بممارسات تمييزية ضدها بعدم إعطاءها وضعاً متساوياً مع الغالبية في ميدان المشاركة أو التوزيع العادل للثروات مستخدمة في ذلك وسائل العنف والإكراه والعزل.

يوجد في الوطن العربي أقليات متنوعة تصنف ضمن خانة الأقليات، منها من يعد بعشرات الملايين مثل الأكراد، حيث يقدر عددهم بحوالي 25 مليون كردي، والأقباط في مصر ويقدر عددهم بعشرة ملايين، هناك الأمازيغ في دول شمال أفريقيا، ويقدر عددهم بأكثر من عشرين مليون، كما أن خارطة الأقليات في الوطن العربي، تضم عدداً كبيراً من الطوائف المسيحية، والإسلامية، واليهود، والصابئة، وجماعات العبادات المحلية في جنوب السودان، كما أن هناك أقليات عرقية كالأرمن، الشركس، والتركمان، والشيشان، وبقايا الجاليات الأوروبية، وغيرهم، وإجمالاً يشكل المسلمون العرب السنة والشيعة غالبية سكان الوطن العربي البالغ عددهم قرابة ثلاثمائة مليون عربي.

لا تزال معظم الأقطار العربية تحرم مواطنيها من الأقليات من أبسط حقوقها، بل وتتهمها بضعف ولائها للدولة، أو برغبتها في الانفصال، غير أن تلك الحكومات تنسى أو تتناسى أن الأقليات هي جزء من النسيج الإجتماعي في بلادها، ولها ما للأكثرية من الحقوق والالتزامات، فاستأثر الأكثرية بالسلطة، ورفضها للآخر المتمثل بتلك الأقليات، من خلال حرمانها من أبسط حقوقها الإنسانية ممارسة لغاتها أو التمتع بإبداعات ثقافاتها وملامح فولكلورها...»، هي التي تدفع تلك الأقليات العرقية والدينية والمذهبية، إلى التمرد على

الأغلبية، والتظلم من استبدادها أو طلب المعونات الخارجية[1].

وبحكم الظروف التاريخية والسياسية تعيش الأقليات حالة قلق وخوف على مصيرها ومستقبلها، لذلك فهي في حالة توتر دائم تزداد طردا مع القمع والبطش في ظل أنظمة استبدادية تضرب بعرض الحائط مبادئ وقيم حقوق الإنسان، والأشد خطراً عندما يحاول نظام الاستبداد توظيف الأقلية بمفومهما الاثني والطائفي والقومي بمواجهة الأغلبية، والتي تنجح بسبب النظرة التمييزية الضيقة من مجتمع الأكثرية، التي يغلب عليها نظرة تقوم على أساس مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة.

فالنظام الاستبدادي يؤدي إلى ضرب الوحدة الوطنية ومن ثم تفكيك الولاء للوطن، فالولاء في ظل أنظمة وطنية ديمقراطية تحترم الإنسان يكون للوطن. وفي نظام الاستبداد يوضع الإنسان جانباً، و يسود قانون الغاب، وتقسم ولاءات الناس عنوة إلى ولاءات ما قبل وطنية، إلى ولاء للعشيرة أو الطائفة أو المذهب، حتى يفقد الوطن مضمونه، والمجتمع تلاحمه، مرتداً به في ظل غياب كلي للقانون إلى مجاهل القرون الوسطى.

يشار إلى أن خصوصيات كل قطر عربي أفرزت مشاكل ومعطيات متفاوتة تشير إلى انفجار مشكلة الأقليات، في بعض الدول العربية والى بودر ظهور أزمة الأقليات في مجتمعات أخرى

(1) ولعل مقارنة مع الأقطار الأوروبية تشير بأنها قد استطعت إن تحل مشكلة الأقليات منذ منتصف القرن العشرين بالاعتراف بحقوق تلك الأقليات، السياسية والثقافية، في أطار الديمقراطية والتعددية، شرط أن لا يؤدي ذلك إلى ألحاق أجزاء من تلك الدول الأوروبية بدول الجوار بحجة حق تقرير المصير أو التمتع بفضائل الفيدرالية الديمقراطية، لاسيما وان الاتحاد الأوروبي بتشكيلته الحالية قد حلّ هذه المعضلة بجمع شتات كل الأقليات ضمن دولة الاتحاد.

ونظراً لتعدد الأقليات وبالتالي تعدد مشكلاتها، سنشير إلى مثالين حول أوضاع الأقليات في المجتمع العربي.

رابعاً: نماذج من أوضاع الأقليات في الوطن العربي

1 - النموذج السوري: يتميز المجتمع السوري بوجود فسيفساء عرقية ودينية ومذهبية، فالسنة العرب يشكلون 70%، والسنة الأكراد حوالي 8% وأقل من 1% من السنة الشركس، وتبلغ نسبة الشيعة من العرب وسواهم 1%، بينما يشكل العلويون العرب 9%، أما الدروز فتبلغ نسبتهم من 3%، وهناك أقل من 1% من أقليات أخرى كاليزيدية والإسماعيلية وعدة آلاف من اليهود. أما المسيحيون الأرثوذكس فتبلغ نسبتهم حوالي 8%».

2 - النموذج اللبناني: منذ نشوء لبنان وحتى الآن لم تتوقف السجالات الضمنية والعلنية بين مجمل الفرقاء المختلفين على هوية لبنان، لدرجة وقوع الحرب الأهلية، ووجود الصراع الدائم بين مختلف الأقليات، لدرجة أصبحت فيها حقوق الإنسان والحرية والسيادة في هذا السجال الطائفي إلى كلام حق يراد به باطل، لأن الحرية لا تستقيم في ظل صراع الطوائف والهويات وتصبح ترجمتها الوحيدة هي حق الطائفة في إملاء شروطها على الطوائف الأخرى، حيث لكل طائفة مفهومها الخاص لحريتها، ولكل طائفة قراءتها الخاصة للديمقراطية وهذا هو الحاصل في لبنان.

لقد تحوّلت الطائفية في اللغة السياسية العربية من ظاهرة

تاريخية اجتماعية متحولة إلى لعنة أبدية، وعاهة مجتمعية لا يعرف أحد كيف يمكن احتواء تأثيراتها السلبية، ولا التخلص منها، وأصبح الخوف من تفجراتها المحتملة عقبة أمام تطور المناقشة السياسية نفسها، فهي فتنة نائمة والحديث فيها بأي شكل جاء لا يمكن أن يكون إلا إيقاظاً ملعوناً لها وإطلاقاً لبراكينها الكامنة، ولا يعادل الكره الذي تراكمه الثقافة السياسية العربية ضدها، بكل تياراتها اليسارية واليمينية، الاستبدادية والديمقراطية، سوى الخوف من التأمل الموضوعي فيها وفي أسباب بقائها وانتشارها. ولذلك استقر السلوك العربي على نوع من السكيزوفرينيا أو الانفصام في السلوك السياسي إزاءها. وهكذا نجد الفرد الذي لا يكف عن إدانة الطائفية والتبرؤ من شرورها لا يتردد في أغلب الأحيان من الانصياع لقانونها والاندفاع في أحيان أخرى، بإرادته وأحيانا من دون إرادة، وراء رهانات وتلاعب وحسابات طائفية لا حدود لها.

والمجتمع العربي عموماً غني بأمثلة كثيرة لانتهاك حقوق الأقليات، فمشاكل السودان والجزائر والعراق، شاهد أيضاً على تنامي مشكلة الأقليات، وبالتالي تنامي الضغوط والتدخلات الأجنبية بحجة وقف انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق هذه الأقليات، وان كنا نعتقد فعلا بان هناك انتهاكات لحقوق الأقليات في العالم العربي، إلا أننا نقر أيضاً بان الأقليات نفسها يمكن ان تساهم في انتهاك حقوقها وحقوق الآخرين، وظهر ذلك في المثالين السوري واللبناني بشكل واضح.

خامساً: نسبة الأقليات في عدد من الدول العربية

1 - العراق: المسيحيون غير العرب 3%، الصابئة المندائيون أقل من 1%،الأكراد 18%، الإيرانيون. 5%، التركمان 2%.

2 - سورية: العلويون 10%، الدروز 4%، الإسماعيليون 7%، المسيحيون غير العرب 3%، الأكراد 4%، الترك 1%، الشركس 1%.

3 - الأردن: المسيحيون 1.5%، الشركس 1.6 %، الشيشان أقلية ضئيلة، الأرمن 0.5 %، الأكراد 0.3%، التركمان 0.12 %.

4 - لبنان: الدروز 6%،العلويون أقل من 1%، المسيحيون العرب 33%، المسيحيون غير العرب 5%، الأكراد 1%، الترك أقل من 1%.

5 - مصر: النوبيون2%، البجا (ومنهم البشارية) أقل من 0.5%، البربر (السيويون) أقل من 0.5 %، أفارقة وغجر 2%، الأقباط 9%.

6 - السودان: البجا 6%، الهوسا 4%، النوبيون 3%، الفور 2%، شعوب صحراوية أخرى 4 %، القبائل النيلية وشبه النيلية 16%، البانتو 2 %، الوثنيون (كلهم من غير العرب) 25%، المسيحيون 5%.

7 - الجزائر: المسيحيون العرب أقل من 1%، البربر السنة (أهمهم الشاوية والقبائليون والشلوح) 26%، الاباضيون (المزابيون، وهم من البربر) أقل من 1%، الطوارق (بربر سنة من البدو الرّحّل) أقل 0.5 %، المسيحيون البربر (خصوصاً في جبال القبائل) أقل من 1%.

8 - المغرب: البربر 36%، الطوارق (بربر من البدو الرّحّل.

أقل من 1%، اليهود 0.2 %، الأوروبيون (الأغلبية مسيحيون) 1%، الأفارقة (الزنج) أقل من 1%.

9 - موريتانيا: المولّدون (عرب وبربر) 40 %، الأفارقة الزنج 20 %، البربر (بمن فيهم الطوارق) 0.5 %.

القسم الثالث

الأقلية والهوية الوطنية

أولاً: الأقليات وأزمة الهوية

في ظل تسارع وتيرة الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها المنطقة العربية والعالم في السنوات الأخيرة، والتي تركت آثارها على الجميع، دولاً وشعوب، وأحدثت تغيرات في مواقف البعض وبدلت مواقع البعض الآخر، كما أنها غيرت الكثير من الأفكار والمفاهيم التي كانت سائدة لدى البعض، وربما من أهم التداعيات السياسية المباشرة التي أفرزتها هذه التطورات على دول المنطقة، هي إبراز العديد من القضايا والمسائل المهمة، مثل قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ومشكلة الأقليات وقضايا الهوية.

فلم تأت الحدود السياسية لدول المنطقة العربية، متوافقة مع الحدود الثقافية أو مع الخريطة الديموغرافية للشعوب والقوميات التي ألحقت بها، لهذا فهي تواجه، إشكالية في تحديد وتعريف

هويتها الثقافية والوطنية، هذه الإشكالية مطروحة اليوم بقوة في الوطن العربي، وهنا من الضرورة والأهمية أن تركز الدولة جهدها على تقوية وتعميق (الرابطة الوطنية) من خلال نشر الثقافة الوطنية الديمقراطية وإقامة مؤسسات المجتمع المدني، وأحياء جميع الثقافات الموجودة في المجتمع، التي تشكل جزءاً أساسياً من الثقافة الوطنية، حتى يسمو الشعور الوطني والولاء له، على جميع الولاءات والانتماءات الأخرى.

فالأقليات في حال استبعادها وتهميشها ستواجه عقبة في طريقها إلى الاندماج الثقافي والاجتماعي والسياسي في الدولة والمجتمع، خاصة إذا مارست عليها الأغلبية سياسة الاستعلاء القومي، فمن الصعب أن ينتظر من أية جماعة أثنية أو عرقية أن تتخلى عن هويتها الخاصة وتتقبل هوية الأغلبية الحاكمة، إذ ستبقى كل أثنية تدافع عن خصوصيتها وتتمسك بها قدر ما تستطيع فهي تميل دوماً إلى الاستمرار في الوجود، لأن هذه الخصوصيات الثقافية نشأت في مراحل تاريخية طويلة، لا يمكن لها أن تمحى وتزول بقرار أو بالقفز فوقها وتجاهلها.

1 - ماهية الهوية

ثمة إشكاليات متعددة في تعريف الهوية حيث يخلط المفكرون والكتاب بين الهوية ومفاهيم أخرى مثل الأمة والجنسية والقومية. والبعض يعرف الهوية اعتماداً على المقارنة مع الآخر، أي أننا لا نعرف من نكون حتى نعرف من ليس نحن، وكان ذلك يتم غالباً عندما نعرف نحن ضد من، هذه الرؤية العدوانية تجاه الآخر أعاد صياغتها من جديد هانتغتون في كتابه عن ما يسميه صراع الحضارات، حيث العنف والمجابهة هما الأساس في بناء وبقاء الحضارات. وحسب

رأيه فإن الغرب قد استطاع أن يكسب العالم ليس فقط بسبب تفوق أفكاره أو قيمه أو دينه، إنما بالأحرى بسبب تفوقه في تطبيق العنف المنظم. ويعرف آخرين الهوية بأنها الوعي بالذات الاجتماعية والثقافية، والهوية ليست ثابتة وإنما هي تتحول تبعاً لتحول الواقع، بل أكثر من ذلك ثمة داخل كل هوية هويات متعددة ذوات مستويات مختلفة. فهي ليست معطى قبلي بل إن الإنسان هو الذي يخلقها وفق صيرورة التحوّل.

يتداخل المفهوم العام للهوية مع الهوية العرقية، إلا أن قاموس العلوم الاجتماعية يعرف الجماعة أو الهوية العرقية بالقول: يطلق في غالب الأحيان على أي جماعة تختلف عن الجماعات الأخرى في واحدة أو عدد من عادات حياتها، فتميز جماعة بهوية لا يعني تطابق أفراد الجماعة، إن التماس الوحدة والتجانس والتماثل هو التماس لموت الوجود والتماس لخاصية التحجر والجمود.

2 - أزمة الهوية

بقدر ما تتحرر هوية وثقافة المجتمعات التعددية من هيمنة الأغلبية، بقدر ما تتحقق الديمقراطية وتمارس الحريات الفكرية والسياسية، حيث باتت القضية المركزية أو المحورية في الدول والمجتمعات التي تتميز بالتعدد القومي والثقافي واللغوي، هي مسألة إنجاز (هوية وطنية توافقية) تعبر عن رغبة جميع القوميات والإثنيات والثقافات والعقائد الدينية في المجتمع التعددي، وإن درجة تحقق هذه الهوية التوافقية، تعكس بشكل أو بآخر مستوى الوعي الوطني الديمقراطي في المجتمع.

كما أن التوافق على هوية وطنية مشتركة لا بد من أن تتجسد

في نظام سياسي واجتماعي يتوافق ويناسب بنية وتركيبة المجتمع التعددي، وقانون ودستور يعزز هذه الهوية ويقدم الضمانات الكفيلة باستمرارها وحمايتها.

وتلعب الدولة دوراً رئيساً في هذا المجال، فهي بجهازها البيروقراطي الضخم من شأنها إتباع سياسات تؤدي إلى حروب أهلية، وأخرى على العكس تشجع التعايش والاندماج.

ولكن الدولة تتعرض أحيانا لتشوّهات خلقية خطيرة حين تدخل حيز التنفيذ أو يساء استعمالها نتيجة الحط من شأن المضامين المقررة لها، أو إفراغها أو تحريفها لجهة الانفراد بالسلطة واحتكارها. لاشك ثمة دولاً عديدة في العالم لم تستكمل شروط تكوين الدولة التامة، بفعل عوامل محلية ودولية، وثمة دول مازالت حدودها لم تتطابق تماماً مع حدود الأمة المنضوية داخل حدودها. بكلام آخر، مازالت الدولة القومية، في أجزاء عديدة من العالم، في طور التشكّل كونها تفتقد إلى شخصية متميزة، أو تمتلك قلة من المصادر الكافية وآليات التكامل والاندماج السياسي.

3 - الهوية الوطنية

تختص الهوية الوطنية عن غيرها من مفاهيم الانتماء والولاء المختلفة والكثيرة، في أنها حالة سياسية وإرادية خالصة، تتسم بطبيعتها الجماعية حصراً، وتقوم على الإتفاق وعن وعي تام بين سكان إقليم معين، على العيش معاً في مجتمع سياسي يتمتع بالسيادة الكاملة، يشترط هذا الاتفاق الإجماع على عناصر أساسية في مقدمتها الإقليم المعرّف والمحدد، والحكومة الواحدة والقانون الواحد الذي يسري على جميع السكان.

فالهوية إذن ليست شيء ساكن، ولا تتكون فقط نتيجة الرغبة في العيش والبناء المشترك، ولكن نتيجة للعيش في ظل وضع موضوعي أنشأه التاريخ. ويري معظم المثقفين العرب علي إختلاف توجهاتهم بأن حل قضية هوية الأقليات لا يمكن إيقافه إلا بجهد مشترك من أجل دولة حرة مدنية و ديموقراطية لكل مواطنيها سواء الدولة القطرية أو دولة الوحدة، فيها حقوق متساوية سياسية واقتصادية وثقافية لكل الجماعات الإنسانية، حيث يلعب وجود هوية وطنية جامعة واندماجية أو غيابها، دوراً مركزياً في نظرة الأقليات بتنوعاتها المختلفة، إلى تعريفها لنفسها وعلاقاتها ببعضها البعض، علاوة على الدولة وشرعيتها، بالمقابل يلعب المجتمع المدني دوراً رئيساً في بلورة وعي طوعي، باتجاه مجتمع وطني قائم على المساواة، أو نحو تمييز ايجابي للأقليات، أي المضي نحو مجتمع سياسي ومدني، لا يحتكر الأنا ويتقوقع داخلها، بل يوسع مفاهيمه ليقبل الآخر ويعترف بحقوقه.

ثانياً: الأقليات والتدخل الخارجي

أرتبط التدخل الأجنبي في المنطقة العربية بالاستعمار سواء ما سمي بالحروب الصليبية أو موجة الاستعمار التي احتلت المنطقة في النصف الأول من القرن العشرين، وصولاً إلى الهيمنة الامبريالية والأمريكية علي المنطقة العربية، والمرتبطة بنهب ثروات الشعوب.

يمنح ميثاق الأمم المتحدة الحق لأي دولة عضو فيها أن تتدخل عبر المنظمة الدولية، للاحتجاج وإدانة أي انتهاك لمقررات الأمم المتحدة في دولة أخرى، ولا يعد ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية للدول، فكل دولة عضو في الأمم المتحدة هي من المفترض، بمثابة حارسة لميثاقه ومقرراته واتفاقياته، بل أن تصنيف الأمم المتحدة

لجماعة ما على أنها أقلية هو نوع من التدخل الدولي أو التدويل، لأن أي انتهاك لحقوق هذه الأقلية هو انتهاك لإعلان الأمم المتحدة لحماية الأقليات، يستوجب احتجاج وتدخل الأمم المتحدة عبر آلياتها المختلفة،.

فقد يحدث لحماية جماعة دينية أو عرقية مضطهدة كما حدث في البوسنة وكوسوفو، بل وحتى لإجراء تحقيق في قضية جنائية فردية، وقد يكون التدخل الدولي تدخل شعبي مثل لجان التضامن مع الشعوب ودعم نضالها ضد التمييز العنصري.

وإن كنا نعرف بان الامم المتحدة لم تسلم من عملية تسيس مقرارتها حسب موازين القوي فيها، فهناك قِوى، مهيمنة تنشط لإعادة تشكيل المنطقة، وينادي العديد من مسؤوليها وخبرائها ودون مواربة إلى إحداث تغييرات في الأنظمة ويدعون، بشكل أو آخر، لترتيبات جديدة على غرار سايكس - بيكو، ما يحتّم الانتباه، ويضيف تدخل القوى المشار إليها تعقيد وتشابك وتصعيد لمشكلة الأقليات، ذلك أن الوقوف إلى جانب الأقليات بالحق أو الباطل ضد الشرعية، أنما يؤجج الصراع خارج دائرة الحوار والتفاوض والتجاذب السلمي، وقد رأينا مثل هذا الموقف في كثير من القضايا المعاصرة - كايرلندا الشمالية، وتيمور الشرقية، والصحراء الغربية، ومشكلة دارفور.

وبشكل عام سواء كان التدخل دولي أو أجنبي وتم فيه استخدام القوة والعنف، يعد بحد ذاته تصعيد متواصل وتأزيم للحالة، وإشعال للفتنة، ولعل الضغوط السلمية بحد ذاتها هي من تساعد أطراف النزاع على الجلوس على مائدة المفاوضات، وإنهاء جميع المسائل العالقة دونما أي استعمال لقوة ردع أو حماية دولية. إضافة إلى كل

ذلك فإن، تدخل الدول العظمى في شأن كهذا، إنما ينبع في كثير من الأحيان من رعاية مصالحها في هذا الجزء من العالم أو ذاك، والأمثلة على ذلك لا تحصى ولا تعد عبر التاريخ، فلقد أصبحت مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان والأقليات بسبب الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن تصب في خانة الاستخدام المعيب لفكرة التدخل الإنساني.

ولكي لا يصبح موضوع الأقليات مدعاة للتدخل الأجنبي والضغط الخارجي والدولي فعلى الدول العربية أن تحسن معاملتها لمواطنيها ككل، وان تبذل كل ما في وسعها لضمان امن واستقرار مجتمعاتها وان تحسن هندسة الأقليات فيها.

ثالثاً: رؤى مقترحات لقضية الأقليات في الوطن العربي

في ضوء تنوع الأقليات ومشكلاتها، والتكوينات القومية والدينية والمذهبية وثقافاتها في البلدان العربية، والتدخل والتعدد في انتماءاتها، فهل ثمة معالجات ممكنة ومتوازنة وواقعية، يمكن الأخذ بها لحل قضية الأقليات في بعدها الوطني. وفي هذا الإطار نقترح ما يلي:

1 - لا يمكن حل موضوع الأقليات إلا في إطار دولة ديمقراطية، يتم فيها منح جميع الأقليات القومية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتكريس إحترام حقوق الأقليات باعتبارهم مواطنين متساوين في الحقوق كافة دون أي استثناء لحق سياسي أو ثقافي أو غيرهما من بقية الحقوق.

2 - المجتمع المدني ومؤسساته له دور هام، حيث تصب

جهود المجتمع المدني باتجاه تكريس مفاهيم المواطنة والمساواة، بغض النظر عن الخلفية الإثنية أو الدينية أو المذهبية، ولكن هذا الربط بين المجتمع المدني والدولة والهوية الاندماجية ليس صائباً دوماً، إذ قد يؤدي إلى نتائج عكسية، فالمجتمع المدني ليس لاعباً مستقلاً عن اللاعبين الرئيسيين فيه وانتماءاتهم وثقافتهم ومصالحهم المختلفة.

3 - الإقرار بالتعددية الثقافية والسياسية، في إطار وحدة الكيانات السياسية القائمة هو، على الأرجح، السبيل الأكثر ملائمة لحلول عقلانية وواقعية، وغير مكلفة كبديل عن الصيغ الانفصالية أو العنفية من كل الأطراف المعنية، وبما يضمن حقوق الإنسان وحقوق الجماعات التي يتكون منها المجتمع، وبما يضمن كذلك نمو وتفاعل وازدهار ثقافاتها المتنوعة.

4 - تعزيز الوعي الثقافي المشترك، وترسيخ مبادئ الحوار الديمقراطي واحترام الرأي الآخر، فضلاً عن احترام كل جماعة للجماعات الأخرى ولثقافاتها، واللجوء إلى الحلول الوسط الممكنة لمواجهة القضايا التي يختلف عليها بين الجماعات نفسها من جهة، وبينها وبين السلطة المركزية الملتزمة بضمانات دستورية وقانونية، بالديمقراطية من جهة ثانية.

في النهاية يرتبط إحترام حقوق الأقليات ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان مفهوماً وممارسة، وضمان ذلك يأتي من خلال تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة، وفقاً لما تحدده القوانين العادلة

الدساتير والتشريعات، والمتناسبة مع المواثيق الدولية، والقائمة علي المساواة بين جميع أفراد الوطن أمام القانون، واستقلال القضاء، ووجود منظمات مجتمع مدني قادرة على الدفاع عن الحقوق والحريات العامة، وكذلك إنهاء جميع أشكال التمييز بحق الأقليات، كون صراع الطوائف والأقليات يورث حواجز وعوائق داخل المجتمع، وهذه مسألة تتطلب جهداً على كافة الصعد من أجل مجتمع موحد، كما يتطلب الجهد بهدف تعزيز الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، كإطار وسيط يتم فيه العمل لمواجهة مختلف مظاهر الاستبداد أياً كانت مواقعها.

كما يمكن الاستفادة من تجارب البلدان التي تعيش فيها أغلبية السكان في إنسجام مقبول مع أقلية واحده أو أكثر، وهذه التجارب تلخصت بمنح الحقوق التي أقرها المجتمع الدولي ونادى بها الإعلان الخاص بحقوق الأقليات، والتي تتمثل في حق الأقليات في الوجود، وحقها في التمتع بالثقافة واللغة وتطويرهما، الحق في إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية والثقافية، وإدارتها والتحكم في المناهج والتعليم بلغتها الخاصة، الحق في ضمانات بشأن التمثيل السياسي في الشؤون السياسية للدولة، ومنح الاستقلال الذاتي في معالجه الشؤون الداخلية التي تخص الأقليات، ومنها في ميدان الثقافة والتعليم والدين والأعلام والشؤون الاجتماعية، والإدارة المحلية، وتطبيق ذلك مقرون بالأدوات اللازمة لأداء هذه المهمات، الديمقراطية، والمواطنة، وبناء المجتمع المدني، والحكم الصالح.

الباب الثالث

الفصل الأول: عوامل التغيير في العالم العربي.

الفصل الثاني: الحراك العربي بين الثورة والفتنة.

الفصل الأول

عوامل التغيير في العالم العربي

شهدت المنطقة العربية في شهور ما لم تشهده في عقود طويلة. فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتابعة - مما دفع البعض إلى الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية، بدأ العالم العربي يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية بداية في تونس ومصر، ثم في ليبيا، والأردن، والبحرين، واليمن، وسوريا والعراق، وعمان. وأياً كانت أسماء ساحات الاحتجاجات ورمزيتها، فالهدف ظل واحداً وهو سقوط الأنظمة السلطوية، سواء كان كلياً عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئياً عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم العربية، خاصة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات

والخصائص، ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة إلى حد بعيد. وقد تركزت هذه المطالب على إطلاق الحريات السياسية، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كما تشابهت أيضاً استجابة النظم العربية لهذه الثورات بشكل كبير، حيث اتهم الثوار بالخيانة والعمالة، وتم استخدام العنف والترهيب. كما تشابهت تصريحات المسؤولين العرب التي أكدت أن كل دولة عربية لها خصوصيتها. ولكن واقعاً، ما حدث في تونس تكرر إلى حد كبير في مصر، وبدأت تحركات على الطريق نفسه في ليبيا واليمن، مما قد يشكل بداية نحو التحول الديمقراطي والحرية والعدالة الاجتماعية. كما بدأت بعض دول الخليج العربي، مثل عمان والبحرين، تشهد حراكاً اجتماعياً واسعاً ومطالبات بإصلاح أو إسقاط النظم الحاكمة.

أولاً: عوامل التغيير في العالم العربي

أسهمت عدة عوامل في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي، على رأسها أن الشباب (الفئة العمرية بين 15 و29 سنة) يشكل أكثر من ثلث سكان العالم العربي بما يعرف بالطفرة الشبابية. وتعاني تلك الفئة أشكالاً متعددة من الإقصاء والتمييز جعلتها ساخطة على الأوضاع الراهنة. وبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، فقد شهدت في العقود الأخيرة خللاً كبيراً في منظومة توزيع الثروة، حيث استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية. وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، مع التوجه لتبني آليات السوق والتجارة الحرة، وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة. كما تعاني المنطقة العربية القمع، والاستبداد، وغياب الحقوق والحريات، وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، مع تركيز السلطة في يد نخب

ضيقة مرتبطة بالحزب أو الأسرة الحاكمة.

كما أدت حالة الاختناق السياسي الذي تشهده المنطقة العربية إلى ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية، وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية. من ناحية أخري، فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والإثنية المختلفة، وتعرضت معظم الأقليات أو الأغلبيات المهمشة في الوطن العربي لمظاهر الإقصاء والتمييز الديني والثقافي والاجتماعي. وفي السنوات الأخيرة ومع تزايد مظاهر القهر السياسي والاجتماعي في العديد من الدول العربية، وتصاعد دور قوى إقليمية وخارجية، بدأت هذه الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية، أو للمطالبة بالانفصال بشكل جزئي أو كامل عن الدولة الأم. وأخيراً، أسهم التدخل الخارجي المتصاعد لقوى إقليمية وخارجية في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف والانقسام التي تشهدها دول المنطقة.

1 - الطفرة الشبابية:

شهد الوطن العربي ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة. وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له. وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى 25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14.4%. وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عال، حيث يمثل الشباب المتعلم نحو 95% من الشباب العاطل عن العمل في الوطن

العربي. كما ترتفع نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشابات المتعلمات، حيث يشغل الوطن العربي موقعاً متدنياً بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة في سوق العمل. كما يعاني الشباب أيضاً تدني مستويات الأجور، وسوء ظروف العمل، حيث يعمل نحو 72% من الشباب في القطاع غير الرسمي. وقد أثر كل ذلك سلباً في الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، حيث تفشت ظاهرة العنوسة، وتأخر سن الزواج بشكل كبير. ووفقا للتقارير الدولية، فإن أكثر من 50% من الذكور في المرحلة العمرية من 25 إلى 29 لم يسبق لهم الزواج، وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية. ومن ناحية أخرى، يعاني الشباب في الوطن العربي إقصاء سياسياً واضحاً، حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية.

ولكن في السنوات الأخيرة، ومع انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة، والقنوات الفضائية، والهواتف المحمولة والإنترنت، بدأ الشباب في العالم العربي يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العربية على حريات التعبير والتنظيم. لجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي وإلى المدونات للتواصل مع بعضهم بعضاً، وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة.

2 - التهيمش الاجتماعي والاقتصادي:

على الرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي يتمتع بها

الوطن العربي، فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية، والبطالة، وتدني مستويات الدخل، وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر. وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية. ومع اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ، مما أثر سلباً في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة. وقد تزايدت بالتالي مظاهر الفقر والتهميش، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملحوظ، وشهدت عدة دول عربية تصاعداً في وتيرة الاحتجاجات العمالية والفئوية المطالبة برفع الأجور، ومحاربة الفساد، والغلاء، وتحسين الظروف المعيشية للعمال[1].

(1) من الملاحظ أن معدلات التنمية البشرية - طبقاً لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي - لا تعكس الواقع في عدد من الدول العربية. فالجماهيرية الليبية تأتي في المرتبة 53، وهذا يمثل مستوى مرتفعاً في التنمية البشرية. أما تونس، فتقع في المرتبة 81، ومصر في الموقع 101. وفي هذا الصدد، يقول جلال أمين: «في (تونس وليبيا)، حدث تحسن في المؤشرات التي يعلق عليها الصندوق (النقد الدولي) أهمية، ويقيس بها النجاح والفشل، بينما حدث تدهور في المؤشرات التي يتجنب الصندوق الكلام عنها، ولا يعيرها اهتماما في توزيع عبارات الثناء أو النقد: معدل نمو الناتج القومي يرتفع، ومعه متوسط الدخل، والاستثمارات الأجنبية تزيد. (حدث هذا في تونس في العشرين سنة الماضية، وبدأ يحدث في مصر منذ ست سنوات). ولكن حدث التدهور الشديد في ثلاثة أمور لا يحب الصندوق أو المؤسسات المالية الدولية الحديث عنها إلا مضطرة وهي: زيادة البطالة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة انكشاف الاقتصاد أمام المتغيرات العالمية، ومن ثم زيادة تأثره بما يحدث في الخارج من تقلبات. كانت النتيجة أن تونس، بعد أكثر من عشرين عاماً=

3 - غياب الديموقراطية وحقوق الإنسان

تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام. إلا أن الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوط، واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية. وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية، مثل المغرب والكويت ومصر، فقد اعتمدت على سلة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية، وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

كما نتج عن انغلاق المجال السياسي اتجاه المهتمين بالشأن العام، خاصة من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة، إلى المشاركة من خلال

= من تطبيق سياسة الصندوق، زاد الناتج القومي فيها بمعدل يفوق 5% سنوياً (أي أكثر بنحو الخمس مما حدث في مصر)، ولكن زاد أيضاً معدل البطالة بشدة، فأصبح أكبر من معدل البطالة في مصر بنحو 50% (14% من إجمإلي القوة العاملة بالمقارنة ب – 9% في مصر، طبقاً للإحصاءات الرسمية التي يرجح أنها أقل بكثير من الحقيقة في الدولتين). كذلك، اتسعت بشدة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فأصبحت أكبر بكثير منها في مصر (أغني 10% من السكان في مصر يحصلون على 8 أضعاف ما يحصل عليه أفقر 10% من السكان، بالمقارنة ب – 13 ضعفا في تونس)، طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة عن سنة 2008/2007. والأرجح أن الحقيقة أسوأ هنا أيضاً بكثير، إذ إن كثيراً مما يحصل عليه الأغنياء لا يُرى ولا يحسب».

قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية، والتي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية. وفي السنوات الأخيرة، ظهر أيضا العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية، ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيها، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي، وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة. كما لجأ الشباب في السنوات الأخيرة إلى استخدام الفضاء الإلكتروني، والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركاً مهماً للتغيير في العديد من الدول العربية. وظهر في الآونة الأخيرة نمطان رئيسيان للتغيير في المنطقة. النمط الأول يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، وفي الانفصال عنها بشكل كامل، كما حدث في حالة السودان، أو في تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في حالة الصومال، ولبنان، والعراق، واليمن، وفلسطين. أما النمط الثاني، فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق. وقد ظهر هذا السيناريو في مصر وتونس، وهو مرشح لأن يتكرر في عدد من الدول العربية، ومنها المغرب والجزائر، وربما بعض دول الخليج. ويبدو لنا أن سيناريو الانتقال التدريجي والمنظم نحو الديمقراطية، الذي طرحه العديد من المحللين في سنوات سابقة، أصبح غير مطروح، وأن سيناريوهات التغيير من خلال الثورة أو الانفصال هي المطروحة الآن.

4 - غياب الاندماج الوطني

شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والإثني. وقد نتجت هذه الظاهرة عن عدة عوامل مختلفة، في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها، كما حدث في حالة الأمازيغ في شمال إفريقيا، أو في حالة الأكراد والشيعة في العراق. كما حاولت النخب الحاكمة في الوطن العربي أن تفرض الهوية الثقافية العربية السنية على الجماعات الأخرى من خلال المنظومة التعليمية والإعلامية المهيمنة. وكثيراً ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية والإثنية في العالم العربي إلى ممارسات تمييزية أثرت ليس فقط في وضعها الثقافي، ولكن أيضاً في وضعها السياسي والاقتصادي، كما حدث في حالة مسيحيي جنوب السودان، والشيعة في العراق والخليج ولبنان. وأخيراً، فإن انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية منعا هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني. وقد دفعت مظاهر التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي بعدد من الجماعات الفرعية في العديد من الدول العربية إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية، واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية، وتكوين دول جديدة، كما حدث في حالة السودان، أو مناطق حكم ذاتي كما نشهد الآن في العراق. ومن المرجح أن تنتشر هذه الظاهرة في المنطقة العربية بشكل أوسع في السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة تفكك عدد من الدول القائمة، وقيام دويلات جديدة تعبر عن تطلعات الفئات والجماعات التي عانت التهميش والإقصاء لعقود طويلة.

5 - تأثير قوى خارجية وإقليمية

التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في الوطن العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة، فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية، ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطاً بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب. ولكن في السنوات الأخيرة، دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي القائم وبالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة تلك التي تبنّت مواقف مناهضة للولايات المتحدة. وقد تجلى هذا التوجه في سياق التدخل الأمريكي في الصومال، والاحتلال الأمريكي في العراق، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان. وحتى النظم المعتدلة تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية، وإطلاق الحريات السياسية والمدنية.

كما شهدت الفترة الأخيرة تصاعداً في نفوذ قوى إقليمية صاعدة، مثل إيران وتركيا، بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات الأمور في الوطن العربي. وبالنسبة لإيران، فقد توّلت ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة، وقامت بدعم نظم وحركات، مثل سوريا، وحزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، والحوثيين في اليمن. مما دفع البعض للتحدث عن بدء حرب باردة جديدة في المنطقة بين المعسكر الممانع بريادة إيران وسوريا، والمعسكر المعتدل بريادة مصر والسعودية، والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد عزز هذا الصراع بين المعسكرين من نفوذ فاعلين مثل حركة حماس وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن.

ثانياً: القوى المحركة للانتفاضات الشعبية

شاركت أربع قوى رئيسية في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة دول عربية: الحركات الاحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيراً قوى ذات أرضية طائفية وقبلية ومناطقية.

فقد شهدت الدول التي تتمتع بقدر عال من التجانس السكاني، مثل تونس ومصر، حراكا على أرضية سياسية وطبقية، شاركت فيه قوى شبابية وسياسية ونقابية، بينما شهدت دول تعاني استقطاباً طائفياً أو قبلياً أو مناطقياً، مثل ليبيا والبحرين واليمن، حراكاً أوسع على أرضية مناطقية أو طائفية. ورغم وجود اختلافات مهمة في طبيعة القوى التي قادت هذه الانتفاضات الشعبية ومثلت قوامها الرئيسي، فإن مطالبها تشابهت إلى حد بعيد. ركز الثوار والمتظاهرون على مطلبين رئيسيين هما الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية والمناطقية، ذلك بالرغم من محاولة النظم الحاكمة قولبة هذه الثورات في إطار طائفي، كما حدث في اليمن والبحرين، أو في إطار مناطقي كما حدث في ليبيا.

وكان الشباب في مقدمة القوى التي دعت إلى انتفاضات شعبية في مواجهة الفساد والاستبداد، حيث لعب دوراً مهماً في إدارة وقيادة هذه الانتفاضات. وليس من قبيل المصادفة أن تكون واقعة إشعال الشاب محمد بوعزيزي النار في نفسه هي التي أطلقت

الثورة في تونس والمنطقة العربية، حيث تجسّد قصته مأساة فئة واسعة من الشباب المتعلم والعاطل عن العمل في الدول العربية.

أما الأحزاب والقوى السياسية، فقد أعلنت تضامنها والتحامها مع الانتفاضات الشعبية، لكن من الملاحظ أنها لعبت دوراً تابعاً لدور القوى الشعبية الشبابية. فلم تبادر النخب السياسية بالدعوة إلى هذه الانتفاضات الشعبية، بل في بعض الأحيان تأخرت في الإعلان عن تأييدها للقوى الشبابية، كما حدث في الحالة المصرية والحالة التونسية. ولكن مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات وانضمام كتل اجتماعية مهمة إليها، تراجعت الأحزاب عن حذرها، وأعلنت التحاقها بالحراك الشعبي. وقد رأى البعض في موقف الأحزاب والقوى السياسية محاولة ركوب موجة الاحتجاجات الشعبية، واختطافها لصالح مصالحها الخاصة.

كما لعبت القوى العمالية والمهنية دوراً مهماً في تأييد الثورات الشعبية وتأجيجها. ففي الحالة التونسية، كان لاتحاد الشغل، وهو التنظيم العمالي الوحيد في تونس، دور رئيسي في إنجاح الثورة، حيث أعلن في مرحلة مبكرة عن انضمامه للانتفاضة الشعبية التي اندلعت بشكل عفوي. وقد أسهم انضمام الاتحاد بشكل كبير في تغيير موازين القوى، وفي تشجيع قوى سياسية ونقابية أخرى، مثل الأحزاب والنقابات المهنية، ومنظمات حقوق الإنسان، على إعلان تأييدها للثورة، مما دفع الجيش التونسي في النهاية إلى الانشقاق عن الرئيس بن علي وإجباره على مغادرة البلاد. وفي الحالة المصرية، كان الحراك العمالي والفئوي الذي شهدته البلاد في السنوات الخمس الأخيرة من المحركات الرئيسية للثورة، وكان لانضمام قوى عمالية ومهنية دور مهم أيضاً في دفع المؤسسة العسكرية للانشقاق على مبارك، وإرغامه على التنازل عن السلطة.

وفي الدول التي تعاني مظاهر الانقسام القبلي والطائفي، كان لقوى ذات أرضية طائفية أو قبلية أو مناطقية دور مهم في الحراك الشعبي ضد النظم الحاكمة. ففي اليمن، كان للحراك الجنوبي والتمرد الحوثي دور كبير في إضعاف الدولة وتحجيم شرعيتها، مما فتح المجال أمام قوى أخرى، مثل الشباب الجامعي وأحزاب التحالف المشترك، الانضمام للقوى المطالبة بإسقاط النظام. وكذلك في ليبيا، كانت المناطق الشرقية التي تعاني التهميش والاستبعاد أول من تحرك ضد نظام القذافي. وأخيراً في البحرين، اتخذ الحراك الشعبي صبغة طائفية، حيث مثلت الطائفة الشيعية التي تعاني الإقصاء السياسي والاقتصادي والتمييز الثقافي، وذلك بالرغم من أنها تمثل الأغلبية السكانية القوام الأعظم للحركة الشعبية ضد بينة النظام السلطوية.

ثالثاً: دراسات الحالة

1 - تونس

كشفت الثورة الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس عن سقوط النموذج التونسي، وذلك لأربعة أسباب رئيسية هي: النمو غير المتكافئ، ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم، غياب الحريات السياسية، وأخيراً الفساد.

فاندلاع الثورة التونسية في ولاية سيدي بوزيد وانتقالها فيما بعد إلى تالة والقصرين، قبل أن تصل إلى المدن المركزية في تونس وصفاقس، يعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ، والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف. فقد تركزت 80% من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية

للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف. ووصلت معدلات البطالة في ولاية سيدي بوزيد إلى 30%، مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتراوح وفقا للأرقام الرسمية - بين 13% و16%. شهدت تونس أيضا اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على نصيب الأسد من ثمار عملية التنمية الاقتصادية.

وكشفت ثورة الشعب التونسي أيضاً عن أزمة البطالة التي يعانيها الشباب المتعلم. حيث يمثل الشباب تحت سن 30 نحو نصف عدد سكان تونس، التي شهدت أيضاً توسعاً كبيراً في التعليم الجامعي، حيث ارتفع عدد الخريجين من 40 ألفا إلى 80 ألف خريج خلال العقد الماضي. إلا أن نسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير في أوساط خريجي الجامعات، حيث وصلت إلى 30%، وتوجد فجوة كبيرة في تونس بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، مما يحول دون التعامل بفاعلية مع مشكلة البطالة في تونس.

وعلى الصعيد السياسي، كان النظام السياسي في تونس من أكثر النظم استبداداً وانغلاقاً في العالم العربي، بينما الشعب التونسي يعدمن أكثر الشعوب تجانساً وتعليماً وتقدماً، مما خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي. دفع الشباب التونسي للجوء إلى العمل الاحتجاجي المباشر، وإلى الانقلاب على النظام السياسي القائم، بدلاً من السعي إلى التغيير من خلال قنوات المشاركة الشرعية، مثل الأحزاب والنقابات والانتخابات، التي تحولت إلى هياكل شكلية خاضعة لسيطرة الدولة. كذلك، فإن تراجع المد الإسلامي ساعد على تراجع حالة الاستقطاب، التي

استخدمت لتبرير الاستبداد في مراحل سابقة.

كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة في تونس، حيث أدى التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية، إلى تفشي الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة طفيلية استخدمت علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة[1].

إن نجاح الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية. أولها: وجود ظروف موضوعية مواتية لانتهاء الحقبة السلطوية في تونس، وفي مقدمة هذه الظروف تمتع تونس بقدر عال من التجانس السكاني، وارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية، وتراجع الاستقطاب الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية في تونس. والسبب الثاني الذي ساعد على إنجاح الانتفاضة التونسية هو ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن على في الأسابيع الأربعة الأخيرة. فبالرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب العاطل عن العمل، فإن التفاف الأحزاب السياسية، والمنظمات الحقوقية، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، والمثقفين، والفنانين حول الشباب وتضامنهم معهم وانضمامهم إلى انتفاضتهم، كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة التونسية طبقياً ومناطقياً، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل

(1) إن سبع عائلات مرتبطة بعلاقات قرابة أو مصاهرة بعائلة الرئيس بن علي، وفي مقدمتها عائلة زوجته ليلي الطرابلسي، أصبحت تتحكم في السياسة والاقتصاد. كما ترددت أنباء عن وجود خطط لنقل السلطة في مرحلة قادمة إلى زوجة أو صهر الرئيس، مما عمق من أزمة شرعية النظام السياسي في تونس في السنوات الأخيرة.

غير مسبوق. اما السبب الثالث، وربما الأهم الذي ساعد على إنجاح الثورة التونسية، هو ظهور انشقاقات داخل النخبة الحاكمة، خاصة بين المجموعة المحيطة بـ «بن علي» وأسرته وبين المؤسسة العسكرية، التي رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين. وقيل إن الجيش في تونس منع أجهزة الشرطة بالقوة من إطلاق النار على المتظاهرين، ولعب دورا مهما في إجبار بن علي على التنحي عن منصبه.

2 - مصر

عندما بدأ دور حركات التغيير، التي يطلق عليها أيضا الحركات الاحتجاجية، يزداد في مصر منذ عام 2005، استهان كثير من السياسيين والمراقبين بها. ووصفت هذه التحركات بـ «شوية عيال». كان ذلك عندما دعا بعضهم إلى إضراب شامل في 6 نيسان/أبريل 2006، وأسس حركة اتخذت من ذلك اليوم اسما لها. وبالرغم من أن تلك الدعوة كانت قفزاً على الواقع في حينها، فقد أسهمت في توفير الأجواء التي خلقت نموذجاً جديداً للتغيير في مصر، بعد أقل من خمسة أعوام.

وقد شهدت تلك الفترة تنامي حركات احتجاجية شتى يعتمد معظمها على الشباب، بالرغم من أن بدايتها كانت تقليدية على أيدي سياسيين كانت لهم تجاربهم في أحزاب وحركات سياسية ومنظمات مدنية في الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية»، التي أعلنت في نهاية عام 2004، وكانت بداية لنمط جديد في العمل العام في مصر، يختلف عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في شكله وطابعه واتجاهه. لقد برز نمط الاحتجاج المنظم على الأوضاع القائمة، والعمل بهدف التغيير الديمقراطي، من خلال البيانات والمطبوعات والمؤتمرات، ثم عبر المظاهرات والوقفات الاحتجاجية

التي لجأت إليها «كفاية» منذ تأسيسها في آخر عام 2004، تحت شعار «لا للتمديد. لا للتوريث».

ولكن هذه الحركة تراجع دورها تدريجيا منذ عام 2006، بسبب الصراعات الداخلية فيها، إذ عانت الأمراض نفسها التي تفشت في الساحة السياسية المصرية، ولذلك كانت الحركة التي اقترنت بالدعوة إلى إضراب 6 أبريل هي التي أحدثت التراكم الذي خلق نموذج التغيير في مصر.

فبالرغم من فشل الدعوة إلى ذلك الإضراب، فقد حققت الحركة التي أسسها الداعون إليه نجاحاً تدريجياً عبر دورها في استثمار «الإنترنت» في خلق شبكة انضم إليها عدد متزايد من الشباب الذين وجدوا وسيلة فاعلة للتواصل، ولم ينتموا إلى أي تيار سياسي.

وشهدت السنوات الأربع التالية تأسيس عدد من الحركات التي جمع بينها طابعها التغييري، واعتمادها على شبكة «الإنترنت»، وبراعة أعضائها في امتلاك تقنيات التواصل عبرها.

ويعرف من تابعوا الدعوة إلى مظاهرة 25 كانون الثاني/يناير بدقة وعن قرب أن هذه الحركات هي التي أطلقتها وخططت لها، وأن نشطاءها هم الذين قادوها، وانضم إليهم شباب من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية. وبالرغم من أن الحديث عن حركات التغيير الشبابية لم ينقطع منذ 25 يناير 2011، فلا تزال هذه الحركات غير معروفة جيدا، وكأنها أشباح تلوح من بعيد، بالرغم من أن أعضاءها انتقلوا من فضاء «الإنترنت» إلى أرض الواقع.

فإلى جانب حركة 6 أبريل، هناك مجموعة «خالد سعيد»

التي بدأت كصفحة على «الفيس بوك» أسسها وائل غنيم، وحركة الإصلاح المصري، وحركة شباب العمال التي جمعت عدداً كبيراً من شباب الحركات العمالية التي ظهرت في الفترة من 2004 إلى 2007، فضلاً عن حركات قامت بدور رئيسي في محاولة تأطير ثورة 25 يناير، ومنها - على سبيل المثال لا الحصر - حركة شباب من أجل العدالة والحرية، وحملة دعم البرادعي، وحملة طرق الأبواب، وحركة شباب مصر، وغيرها.

وهكذا، كان الشباب هم صانعي نموذج التغيير الذي أنتج ثورة شاركت فيها عدة ملايين من مختلف الفئات الاجتماعية، جمعهم إصرار على التخلص ليس فقط من الاستبداد والقهر، ولكن أيضاً من الظلم والمهانة. وهذا نموذج صنعه شباب لم تؤثر الكتب الماركسية في فكرهم، ولم تشكل الدروس الدينية والشعارات الإسلامية وعيهم. أطلقوا ثورة بدأت عبر «الفيس بوك»، وانتقلت إلى الأرض.

ولذلك، بدت المظاهرات التي بدأت في 25 كنون الثاني/يناير 2011، وانطلقت معها الثورة، غير مسبوقة ليس فقط في حجمها، ولكن أيضاً في نوع المتظاهرين وشعاراتهم وطرقهم في الحشد والتنظيم، والتعامل مع قوات الأمن.

كان الاعتقاد السائد هو أن «الإخوان المسلمين» وحدهم يستطيعون ذلك، وأن أية حركة شعبية كبيرة لا يمكن إلا أن تكون من صنعهم. غير أن شباب 25 يناير دحضوا هذا الاعتقاد، وأطلقوا ثورة اجتذبت معظم شرائح المجتمع وفئاته، خاصة أبناء الفئات الوسطى، ومعهم فقراء وأثرياء، ومسلمون ومسيحيون، وسافرات ومحجبات، وقليل من المنتقبات وعمال، وطلاب، وأزهريون، وقسس، وفنانون، وغيرهم.

ملايين خرجت إلى الشوارع والميادين جمعتهم أهداف مشتركة، والتحموا وتوحدوا دون أن يفقدوا تنوعهم واختلافهم وتمايزهم في ثورة وضعها تمسكها الصارم بالحد الأقصى لأهدافها في مصاف الثورات الجذرية (الراديكالية)، من دون أن يفقدها ذلك محتواها الديمقراطي، وطابعها السلمي، اللذين بلغ الإصرار عليهما أعلى مبلغ. وهذه، كذلك، ثورة لعبت الفتيات فيها دور البطولة، جنباً إلى جنب مع شبابها.

كان للشعار الافتتاحي في 25 يناير (عيش، حرية، كرامة إنسانية)، ثم شعار (إيد واحدة) دور مهم منذ البداية في تحييد الخلافات السياسية والفكرية. وظل الشعار التونسي الأصل (الشعب يريد إسقاط النظام) ثانويا في ذلك اليوم. ولكن الوحشية التي استخدمتها قوات الأمن في تفريق المعتصمين في «ميدان التحرير» في 26 كانون الثاني/يناير 2011 جعلته شعاراً أساسياً، اعتمد بعد يومين في «جمعة الغضب»، وصار معبراً عن الهدف الرئيسي للثورة، واقترن به شعار (ارحل) الذي كتب باللغة العربية بطرق مختلفة، وبلغات أجنبية مختلفة.

نجحت ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011 في إسقاط رأس النظام السياسي، ولكنها لم تكن مهيأة لبناء نظامها السياسي البديل بشكل فوري، فتولى الجيش السلطة بدعم منها، واضطلع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد مؤقتاً في مرحلة انتقالية.

لذلك، يتداخل السؤال عن طابع النظام السياسي الجديد مع السؤال عن مستقبل الثورة التي لم يمض على نجاحها في إسقاط رأس النظام أيام، حتى تبين أن الأخطار التي تواجهها ليست هينة.

وفضلاً عن الثورة المضادة لها، واجهت الثورة خطر الانقسام السريع بين القوى التي شاركت فيها، وما كان لها أن تنجح بدون تضامنها وتلاحمها.

وأظهر الخلاف الذي حدث بين هذه القوى على التعديلات الدستورية، التي طرحت لاستفتاء عام في 19 آذار/مارس 2011، أن توحدها خلال أيام الثورة وعملها المشترك لم يوفرا لها أي مقدار من المناعة ضد الانقسام الذي بلغ حد التراشق والاتهامات المتبادلة. ويمتد هذا الانقسام إلى مقومات النظام السياسي الجديد، وفي مقدمتها بعض أسس الدستور، وخصوصاً قضية العلاقة بين الدين والدولة التي بدأت تخلق صدعا في صفوف قوى الثورة بسرعة شديدة.

وربما يكون هذا الانقسام هو الخطر الأكبر الذي يتوقف مستقبل الثورة، وبالتالي إمكانات بناء نظام سياسي جديد، على قدرتها على مواجهته، واستيعاب دروس ثورات أخرى ضمن الموجة التي بدأت في العقد الماضي، وخصوصاً الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004.

في هذه الثورة، التي تجمعها والثورة المصرية قواسم قليلة، ولكنها مهمة، دروس غنية. ولعل أهم هذه الدروس أن سرعة انقسام قوى الثورة وعجزها عن المحافظة على حد أدنى من التفاهم لبعض الوقت يمكنان القوى المضادة لها من إحباطها.

لقد انقسمت قوى الثورة البرتقالية، فور نجاحها الأول الذي لم يكن كاملاً، ولم تكن المعضلة في الانقسام في حد ذاته، بل في العجز عن الحوار، واستسهال الاتهامات المتبادلة التي دمرت ما كان

بين قوى الثورة من تفاهم مكنها من تحويل ميدان الاستقلال في كييف إلى ما بدا أنه ساحة لحرية لن تنضب. وهذا هو ما يحدث مثله في مصر، منذ أن اشتد الخلاف على التعديل الدستوري، الذي أجري في 19 مارس 2011 بعد خمسة أسابيع فقط على إنهاء حكم مبارك.

وفضلاً عن الصراعات الصغيرة التي تشتد في غياب المناعة اللازمة لمقاومتها، في لحظة انتصار تغري الصغار بأن يتخاطفوا الثمار، كان الانقسام السياسي والفكري بين قوى الثورة البرتقالية كبيراً. ولكنه لم يكن أكبر من أن يمكن حله عبر حوار جاد، في حال توافر مقوماته. كانت قوى الثورة خليطاً من ليبراليين، واشتراكيين متنوعي المشارب، فضلا عن شعبويين يعنيهم قبل كل شيء أن يكونوا في المقدمة بخطابهم الحماسي، وسعيهم لتملق الجماهير، على نحو وضعهم في صدام مع من يرون أن الإصلاح الجاد يتطلب اتخاذ قرارات قد لا تكون شعبية، ولكنها ضرورية للإقلاع والتقدم.

وفي مصر مثل هؤلاء جميعهم، مضافاً إليهم إسلاميين التقوا جميعهم في فعاليات الثورة، وجعلوا ميدان التحرير اسماً على مسمى، قبل أن يدب الانقسام في صفوفهم، وتتطاير الاتهامات المتبادلة بينهم. فهل تستطيع قوى ثورة 25 يناير أن تضع حداً لهذا الانقسام على نحو يمكنها من اجتياز المرحلة الانتقالية، والخروج منها بنظام سياسي ديمقراطي حر، يتوق إليه المصريون؟ السؤال مطروح، والإجابة في رحم المرحلة الانتقالية.

ان أولى مظاهر امتصاص النقمة الشعبية على إدارة المرحلة الانتقالية، تمثل في إطلاق محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك وأركان حكمه، وبصرف النظر عن نهايات هذه المحاكمة، يبدو أنها

ستشكل إنعاشا لذاكرة الشعوب العربية حول الكثير من المسائل التي كانت تحلم بها وتتخيلها.

3 - اليمن

تمثلت مطالب الاحتجاجات الشعبية في اليمن في القضاء على الفساد، وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية، والحد من الفقر والبطالة، والإصلاح السياسي، متمثلاً في ضرورة إجهاض سيناريو التوريث. بدأت التظاهرات شبابية في منتصف كانون الثاني/يناير 2011، بالتزامن مع تظاهرات تونس. ولكن سرعان ما واجه الرئيس اليمني احتجاجات من قوى معارضة أساسية في اليمن.

ففي 22 شباط/فبراير 2011، انضم مجلس التضامن الوطني - وهو تكتل سياسي قبلي يقوده الشيخ حسين الأحمر - إلى المعتصمين أمام جامعة صنعاء للمطالبة برحيل الرئيس. وازداد الوضع تفاقما بالنسبة للنظام اليمني في 26 شباط فبراير، بعدما أعلنت قبيلتا حاشد وبكيل - وهما من أهم قبائل اليمن - انضمامهما إلى المظاهرات، احتجاجا على قمع المتظاهرين المسالمين في صنعاء وتعز وعدن وسقوط قتلى وجرحى في المواجهات. وفي تطور لافت وغير مسبوق، أعلن عدد من قبائل مأرب والجوف وصنعاء والبيضاء وذمار الانضمام إلى الاحتجاجات السلمية في صنعاء، والتي تطالب بإسقاط النظام، بهدف الإسهام في كبح جماح الاعتداءات التي وصفتها بالهمجية التي تقوم بها أجهزة الأمن وميليشيات الحزب الحاكم ضد المتظاهرين.

وكان من أوائل التكتلات الأساسية التي انضمت إلى الاحتجاجات «مجلس التضامن الوطني» - وهو تكتل سياسي قبلي -

وأيضاً حزب الإصلاح الإسلامي المعارض، الذي يقود تكتل «أحزاب اللقاء المشترك»، وهو ائتلاف مكوّن أساساً من الحزب الاشتراكي، وحزب الإصلاح، وعدة أحزاب صغيرة. اتفقت هذه الأحزاب على معارضة الرئيس اليمني رغم الاختلافات الأيديولوجية فيما بينها، ورغم وجود اتفاقات مسبقة بين أحزاب اللقاء المشترك والرئيس اليمني على مزيد من التمثيل لها في البرلمان في الفترة السابقة، فإن قرار حزب المؤتمر الحاكم اعتماد تعديلات دستورية تتيح للرئيس اليمني البقاء مدى الحياة أدى إلى إعلان أحزاب اللقاء المشترك عن مقاطعتها للجلسات البرلمانية وانسحابها من البرلمان.

كما ثمة اختلاف في الرؤية بين مختلف الفصائل المعارضة للرئيس اليمني. فبينما ترى أحزاب اللقاء المشترك ضرورة الحفاظ على وحدة اليمن وترفع شعار «لا للانفصال»، نجد تحرك الجنوب يعمل على الانفصال. ولكن بالرغم من هذا الاختلاف، أكد الفريقان أن هدفهما واحد، وهو سقوط النظام. فقد دعا الرجل الثاني في قيادة الحراك اليمني الجنوبي مناصري الحراك إلى الالتحام بالتظاهرات المطالبة برحيل الرئيس على عبد الله صالح، مقدماً بذلك، مرحلياً على الأقل، مطلب إسقاط النظام على «فك الارتباط» مع الشمال.

أما الحوثيون في الشمال – وهي حركة شيعية من أتباع المذهب الزيدي، اعتمدت في السابق أسلوب النضال المسلح ضد النظام اليمني – فقد أعلنوا أنهم يؤيدون المظاهرات الشبابية، وسيناضلون معهم بصورة سلمية.

بالنسبة إلى الرئيس على عبدالله صالح، فقد قدم عدداً من التنازلات من بينها عدم ترشحه لانتخابات رئاسية قادمة وإجراء

انتخابات نيابية. إلا انه أصيب بقذيفة مدفعية انتقل بعدها إلى المملكة العربية السعودية للعلاج.

4 - ليبيا

بدأت الاحتجاجات الليبية بدعوة عدد من الشباب ليوم غضب في 7 شباط/فبراير 2011. وأعلن المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية وناشطون ليبيون انضمامهم ليوم الغضب الليبي، كما أيد الدعوة أيضاً المعارضون الليبيون في المنفي. ثم ساند عدد من القبائل تلك التظاهرات. ومن المرجح ان يكون دور القبائل في ليبيا محورياً في حسم الصراع الدامي، حيث تزداد أهمية دور القبائل بسبب عدم وجود جيش قوي. ومن ضمن القبائل التي انضمت إلى الاحتجاجات: قبيلة ورفلة (التي انضمت إلى الاحتجاجات في 20 شباط/فبراير 2011 وهي أكبر قبائل ليبيا)، وقبيلة ترهونة، وقبيلة الزوية في جنوب ليبيا في المناطق النفطية، وقبائل الطوارق في الجنوب، وقبيلة الزنتان، وقبيلة بني وليد، وقبيلة العبيدات، وأخيراً قبيلة المقارحة، وقبيلة أولاد سليمان. وحتى قبيلة القذاذفة، التي ينتمي إليها القذافي، شهدت انشاقاقات واضحة، منها مثلاً استقالة أحمد قذاف الدم. رفعت المظاهرات العلم الليبي المستخدم في الحقبة الملكية التي امتدت ما بين 1951 وحتى انقلاب القذافي في عام 1969. ومن غير المتوقع أن يلعب الجيش الليبي دوراً حاسماً في الأحداث، حيث عانى طوال حكم الزعيم القذافي إهمالاً، لخوف الأخير من قيامه بانقلابات، ولم يزوده إلا بأسلحة قديمة، ولم يقدم له الذخيرة اللازمة، وركز القذافي على الميليشيات والقوات الخاصة التي تعرف بالكتائب، التي يقودها الموالون له.

لم تتركز الاحتجاجات الليبية في ساحة واحدة، أو حتى

ساحات، ولكن الدولة ككل مثلت ساحة للكر والفر بين العقيد القذافي والثوار. فبعد تحرير بني غازي من قبل الثوار، تم تشكيل «المجلس الوطني الانتقالي المؤقت» ليكون الممثل الشرعي للشعب الليبي وواجهة للثورة الشعبية المتواصلة. وسارع الثوار إلى السيطرة على مناطق أخرى في مدينة الزاوية ومدينة رأس لانوف النفطية ذات الأهمية الشديدة بسبب وجود العديد من آبار النفط بها.

وقد استخدم القذافي والميليشيات التابعة له الأسلحة الثقيلة، والقصف الجوي، والدبابات لمواجهة الثوار ولاستعادة المناطق التي تم تحريرها. كما لجأ القذافي إلى استجلاب مرتزقة من الدول الافريقية المجاورة بهدف محاربة الثوار. وقد أدت المواجهات بين ميليشيات القذافي والقوى المناهضة له إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى وهو ما لم يحدث بالنسبة لأية دولة عربية أخرى شهدت تظاهرات. بل والأكثر من ذلك أن المحكمة الجنائية الدولية أكدت أنها ستخضع الزعيم الليبي للتحقيق بسبب جرائم ارتكبتها قواته. ومع اعتراف فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي المؤقت كممثل شرعي للشعب الليبي، وموافقة مجلس الأمن وقادة الغرب على تطبيق الحظر الجوي على ليبيا، بتأييد من جامعة الدول العربية، دخلت القضية الليبية منعطفا آخراً. فهناك دعم من الغرب للثوار على حساب القذافي. فانهيار نظام العقيد بات شبه مؤكد، ولكن لم تتضح بعد معالم النظام الذي سيحل محل نظام الجماهيرية الليبية الذي ابتدعه العقيد القذافي، وظل يحكم به البلاد لفترة طويلة.

5 - البحرين

البحرين دولة ذات أغلبية شيعية، يحكمها نظام سني يحصل على دعم من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستضيف البحرين

الأسطول الخامس الأمريكي، كما تحصل على دعم من دول الخليج العربي أيضاً. وقد اندلعت الاحتجاجات بشكل خاص بين الأغلبية الشيعية لإسقاط الدستور، وإقامة دولة ملكية دستورية، وطالب المحتجون بتغييرات سياسية واقتصادية جذرية، بما في ذلك إعطاء سلطات أوسع للبرلمان، وكسر سيطرة الملك على المواقع المهمة في السلطة. وهذه الاحتجاجات ليست بالجديدة، فقد شهدت البحرين في السنوات السابقة تظاهرات - أقل عدداً وتأثيراً بالطبع عن الاحتجاجات الحالية - للمطالبة بعدم تجنيس الوافدين السنة بالجنسية البحرينية. يذكر أن الأغلبية الشيعية في البحرين، التي تشكل 70% من عدد السكان، تشكو منذ فترة طويلة من تمييز النظام الحاكم ضدها، خاصة فيما يتعلق بالتجنيس، والسكن، والوظائف.

بدأت الاحتجاجات في البحرين، بعد أن ظهرت دعوات على مواقع تويتر وفيس بوك لتنظيم «يوم غضب» في المملكة في 14 شباط/فبراير 2011، مستلهمة ثورتي تونس ومصر، ذلك للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية. ثم تطورت المطالب حتى اتخذت المظاهرات بعداً طائفياً بصورة أكبر.

ومع بداية الاحتجاجات الشبابية، وبعد المواجهات الدامية بين الشرطة والمتظاهرين، انسحب نواب جمعية الوفاق الشيعية من المجلس النيابي، لكن الجمعية لم تنضم إلى تحالف شيعي آخر يدعو للإطاحة بالملكية وإقامة جمهورية. هذا التحالف الذي يضم جماعات شيعية أصغر، هي تيار الوفاء الإسلامي، وحركة حق، وحركة أحرار البحرين - رفض الاشتراك في حوار مع كتل سياسية سنية.

طالب البعض، وأكثرهم شيعة، بإقالة رئيس الوزراء، وهو أقدم رئيس وزراء في العالم، كما طالبوا برئيس وزراء شيعي، وقد رفض سنة البحرين ذلك. وهذا ما أكده تجمع الوحدة الوطنية - الذي يضم أطياف الشارع السني - بالبحرين، فقد رفض إقالة الحكومة الحالية شرطا لبدء الحوار الوطني تحت رعاية ولي العهد البحريني، وهو ما كانت القوى الشيعية قد طالبت به، في الوقت الذي تواصلت فيه المسيرات المطالبة بإصلاحات سياسية[1].

وقد تعاملت قوات الشرطة مع ذلك بمنتهي العنف، مما أسفر عن مقتل وإصابة المئات. وتطور الأمر بعد ذلك، حيث شارك زهاء 30 ألف بحريني في الاحتجاجات، من بينهم سائقو سيارات الإسعاف، الذين شاركوا في نقل وإسعاف المصابين في عملية إخلاء دوار اللؤلؤة في بداية التظاهرات. كما تظاهر المعلمون ممثلين في (جمعية المعلمين البحرينية). شهدت البحرين أيضاً إضرابات عامة في المدارس والجامعات والعمل، ومسيرة للكتاب والمثقفين والفنانين، كما كانت هناك تظاهرات أمام مبني البرلمان. ثم أعقب ذلك مسيرات لتأكيد الوحدة بين السنة والشيعة.

في بداية الاحتجاجات، أعلن الشيخ حمد بن عيسي آل خليفة، ملك البحرين - في محاولة لنزع فتيل التوتر - أنه سيمنح كل أسرة بحرينية ألف دينار (2650 دولاراً) بمناسبة الذكرى العاشرة

(1) شارك الكثير من الطوائف في تلك التظاهرات، ومن بينها يسار وسنة، ولكن الأغلبية كانت شيعية. ولمواجهة ادعاءات الحكومة بأنها تظاهرات شيعية مدعومة من الحكومة الإيرانية، فقد هتف المشاركون بهتافات «لا سنية ولا شيعية، فقط بحرينية». كما رددوا هتافات تدعو إلى الوحدة، بينها «إخوان سنة وشيعة هذا الوطن ما نبيعه»، و«لن تخمدوا أنفاسه.. محمد البوفلاسة»، وقد اعتقل هذا المتظاهر السني بعد إلقائه خطبة في دوار اللؤلؤة.

لميثاق العمل الوطني، إلى جانب منح أخرى، والإعلان عن مشاريع خدماتية بمختلف المناطق. وبعد تصاعد الاحتجاجات، تم الإفراج عن عدد كبير من معتقلي الشيعة، وعودة كثير من المعارضين الشيعة إلى البحرين من المنفى، وتم الإعلان عن إسقاط 25% من القروض الإسكانية عن المواطنين. وبعد مواجهات بين الشرطة والشعب، والتى أسفرت عن الكثير من المصابين والجرحى والقتلى، تمت إقالة وزير الداخلية، كما انتشرت مدرعات الجيش في شوارع المنامة بعد مقتل أشخاص جراء استعمال قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. كما أقال ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة أربعة وزراء بوصفهم «وزراء تأزيم».

اشترطت قوى المعارضة التي يتزعمها الشيعة استجابة الحكومة لأربعة «مبادئ» قبل الدخول في الحوار الذي دعا إليه العاهل البحريني، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، أهمها إلغاء دستور عام 2002، وانتخاب مجلس تأسيسي يقوم بوضع دستور جديد للبلاد.

وقد تصاعد ميل بعض المجموعات الشبابية إلى المطالبة بـ «إسقاط النظام»، فأصدرت جماعة «شباب 14 فبراير» - تاريخ بدء الاحتجاجات - بياناً تضمن المطالبة بإطاحة نظام آل خليفة القمعي. ودعت إلى محاكمة مهاجمي التظاهرات السلمية، وقيام حكومة منتخبة، ونزع الجنسية عن الأجانب الذين حصلوا عليها. وفي دوار اللؤلؤة، ترددت للمرة الأولى شعارات وهتافات تطالب بإلغاء الملكية.

وفي مواجهة هذه الاحتجاجات، طلب ملك البحرين من قوات مجلس التعاون الخليجي التدخل لحفظ الأمن والنظام، ولحماية

المؤسسات الإستراتيجية، مثل منشآت النفط والكهرباء والمياه، مما أغضب الشيعة الذين وصفوا هذه الخطوة بأنها بمثابة إعلان حرب. يؤكد هذا التدخل اتفاق قادة مجلس التعاون الخليجي على ضرورة منع الشيعة البحرينيين من الاستمرار في مطالبهم، حيث ترى الأنظمة الخليجية أن صعود الشيعة في البحرين سيكسب إيران مزيداً من النفوذ، وسيهدد منظومة الخليج العربي كلها.

في النهاية، فإن تحليل ما جرى عمليا في الحالات السابقة، التي لم تكتمل «ذروة الثورات» في بعضها، يشير إلى أنه رغم الاختلافات الكبيرة بين الدول العربية، فإنه يمكن تحديد «محركات مشتركة» للتغيير، وقوى متقاربة في طبيعتها، أدت إلى تحريك الانتفاضات الشعبية في المنطقة. ورغم أن تلك الأحكام لا تزال مبكرة، فإنه على الأقل سقطت مقولة «الاستثناء العربي» بالنسبة للمنطقة عموماً، وكل دولها تقريبا.

6 - الجزائر

اكتسب النظام في الجزائر فن تنظيم انتخابات تعددية توصف بالديمقراطية دون تغيير في طريقة وأسلوب الحكم، مع المحافظة على النخبة السياسية نفسها، وتطعيمها من حين إلى آخر بعناصر تحمل نفس الملمح السوسيولوجي، مما أدى إلى تثبيت المنفور منه شعبيا، وكأن يأس المواطن لم يؤخذ بعين الاعتبار، مما أدى إلى زيادة الإحباط.

إن الواقع السياسي السالف خلف وضعا اقتصاديا صعبا في بلد نفطي، إذ لا يزال رقم البطالة مقلقا: 10% حسب الإحصاءات الرسمية، 20% حسب الخبراء. ولا يزال التضخم مكلفاً بالنظر

للحد الأدنـي لـلأجور: 5. 4% حسب الأرقـام الرسمية، وأكثر من 10% حسب الخبراء. كما لا تزال نسبة الفقر تبعث على القلق: 6% حسب الحكومة، 40% حسب الخبراء. يضاف إلى ذلك غرق النظام في حالة من الفساد الهيكلي الشبكي.

تلك المؤشرات المتدنية جعلت النظام القائم في الجزائر أشبه بنظام تصريف أعمال لا يمكن أن يعول عليه في القيام بإصلاح جذري على المستويين السياسي والاقتصادي، يتماشى وتطلعات قوى التغير الشبابية الجديدة غير الأيديولوجية التي أصبحت بحكم التكوين والواقع الإعلامي الجديد من أكثر الشرائح الاجتماعية تضررا بحالة الانسداد السياسي والاقتصادي.

إن هذه القوى الشبابية الجديدة التي خرجت في 5 كانون الثاني/يناير 2011 أصبحت من الناحية التنظيمية مستقلة وخارج تأطير منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، إذ فقدت أحزاب المعارضة القدرة على استقطاب هذه الشريحة المتطلعة للحرية والعدالة الاجتماعية. وحتى الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية التي كانت فائقة القدرة على التجنيد والتأطير في فترة التسعينيات دخلت هي الأخرى في رحلة من التيه، وتحول البعض منها إلى كيانات مجهرية، نتيجة ضعف خطابها وعدم جديته، إلى جانب صراعاتها الداخلية.

وأصبح البعض من الأحزاب الإسلامية مثل باقي العائلات الحزبية السياسية، تخطط للاستحقاقات الانتخابية وفق إستراتيجية أساسها القرب والبعد عن برنامج الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة)، وليس على أساس الرهانات الأيديولوجية والسياسية المستقاة من مرجعية كل حزب، وهو ما حطم بالفعل جوهر التعددية المنصوص

عليها في دستور 1989.

إن ما يميز هذه الحركات الشبابية أنها غير منظمة ومتعددة المطالب، كما تضم تركيبات فئوية (الشباب العاطل، طلاب الجامعات، سكان الأحياء الشعبية الفقيرة... غير أن هذه الحركات الشبابية التي تتحرك لا تملك الاستمرارية الاحتجاجية، كما تبدو أحيانا أحادية المطلب (البطالة، السكن، الأجور).

لكن هذه الحركات لم تصل إلى درجة العاصفة - كما في مصر وتونس - التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير جذري على مستوى النظام الجزائري الذي اكتسب فن التحكم في الوسائل التي تضمن بقاءه، ومنها استغلال تخوف المواطن من الرجوع إلى حالة عنف التسعينيات، والتي استمرت لعقدين، ولا تزال آثارها قائمة على المستويين المادي والمعنوي.

ورغم أن شعارات حركة 5 كانون الثاني/يناير 2011 ضد الفقر والإقصاء الاجتماعي وغلاء المعيشة تبقى ماهيتها السياسية واضحة بامتياز، فإنها لم تهمل مسألة التسلط والاستبداد وفقدان الحريات الفردية والجماعية.

إن الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها الجزائر في عامي 2010 و2011 تنقلت من منطقة إلى أخرى، وتجمعها طبيعة عدم التأطير، إلى جانب افتقارها للتواصل المنظم بين الشرائح المحتجة.

بيد أن الحركة لم تكن أول الاحتجاجات الواسعة في مناطق البلاد، بل عرفت الجزائر انتفاضات شعبية قد تنفجر فجأة ولأسباب كثيرة قد تبدو واهية للمراقب غير المدقق، مثل المطالبة بالسكن، وغيرها. كما أن هذه الانتفاضات تتسم بطابعها العنيف. فعلى سبيل

المثال، استخدم النظام أقصى درجات العنف في مواجهة انتفاضة الربيع القبائلي ذات المطلب الثقافي في عام 1980، التي قادها شباب الجامعات المنضوي تحت الحركة الثقافية البربرية.

كما شهدت البلاد أيضاً انتفاضة سكان قسطنتينية في عام 1986، ثم انتفاضة تشرين اول/أكتوبر سنة 1988 التي كانت دافعاً للإصلاحات الكبري في 1989، والتي تم التراجع عنها، مما مهد الطريق إلى انتفاضة سنة 2001 التي راح ضحيتها أكثر من 70 قتيلاً، ومثلت الضربة القاضية لأحكام الدستور التعددي سنة 1989، بل أدخلت الجزائر في ممارسات سياسية جهوية التي يمثلها ما بات يعرف «بتنسيقية العروش» التي تأسست في 14 حزيران/يونيو من السنة ذاتها.

إن التراجع عن الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجذرية في شقها الاجتماعي كان أخطر نتائجه العكسية أحداث العنف المذهبي التي عرفتها منطقة وادي ميزاب ذات الأغلبية الإباضية في جنوب البلاد ما بين 2008 و2010، والتي فسرها البعض بالتناحر المذهبي، برغم حقيقة أن تلك المناطق تعاني بؤساً اجتماعياً، ودلت هذه الأحداث على انقسام جديد على مستوى البنية الثقافية للمجتمع الجزائري.

ورغم أن الدوافع الظاهرة لانتفاضة الشباب في 5 كانون الثاني/يناير هي غلاء المعيشة والتوزيع غير العادل للسكنات الاجتماعية، فإن أسبابها العميقة ترجع إلى طبيعة النظام السياسي الذي كبح حريات التنظيم، والتجمع والتعبير المنظم الفاعل.

فسَّر النظام الحاكم انتفاضة كانون الثاني/يناير 2011 بغير طبيعتها السياسية، كونها اتسمت بذات الخصائص لسابقتها من

الانتفاضات كعدم الاستمرارية، والتأطير وفق برنامج واضح للتغير الجذري، وغياب المطالب السياسية الواضحة، عكس الحالتين المصرية والتونسية اللتين شهدتا إصراراً على الاستمرار في الاحتجاج ومطالبات سياسية محددة.

ويظل الباب مفتوحاً على كل الاحتمالات في الجزائر أمام عدم قدرة النظام على إجراء إصلاحات جوهرية، وعجز أحزاب المعارضة، وسد الطريق أمام التداول السلمي، مثلما كان الحال في مصر وتونس قبل ثورتيهما.

مجمل القول إن تكرار الحركات الاحتجاجية ضد النظام ليس ميزة تخص التاريخ السياسي للجزائر وحدها، بل هي سمة مشتركة مع النظم العربية. لكن الاختلاف يكمن في المدى الذي وصلت إليه هذه الحركات في كل بلد عربي، فالتراكم الاحتجاجي بلغ منتهاه بثورة في مصر وتونس، وعنف مسلح في ليبيا، بينما لم يصل إلى ذلك في الجزائر.

7 - الأردن

على الرغم من أن النزول إلى الشارع للمطالبة بالإصلاحات في الأردن قد تزامن مع المظاهرات والمسيرات في مصر وتونس، فإن التحرك نحو التغيير المرتقب أردنيا يبدو أكثر بطئاً وتعقيداً، مقارنة بهذه الحالات، بينما تشي اتجاهات التحول بمسار مختلف عن «النموذج الثوري» المطروح في بلاد عربية أخرى، كما حدث في مصر وتونس، وكما يحدث حاليا في ليبيا واليمن.

يعود الاختلاف بين «السيناريوهات» الأردنية المطروحة والنماذج العربية الأخرى لشروط موضوعية رئيسية، سواء من حيث

طبيعة النظام نفسه وسياسات الاستجابة التي تبناها في مواجهة حركة الاحتجاج، أو من حيث طبيعة المجتمع الأردني وتركيبته الديموغرافية، التي تنعكس على مطالب واتجاهات القوى المتحركة في الشارع.

في المشهد الأردني، ثمة توافق حالياً بين الأحزاب السياسية والحركات الجديدة على «المظلة الملكية» للحكم، وعلى عدم السعي إلى تغيير النظام، بقدر ما تكرست الصورة الحالية من المطالب في صيغة «إصلاح النظام». بيد أن ذلك لا يمنع وجود بعض القوى الشعبية لا تؤمن بالنظام الملكي ولا بالديمقراطية، كما هي الحال في مسيرة تيار «السلفية الجهادية» الموالي لتنظيم القاعدة.

الفارق الرئيسي بين الحالة الأردنية والحالات الأخرى أن هنالك اختلافا واضحا بين أجندات القوى الفاعلة التي قادت المسيرات وحركت الشارع، ولديها منابر إعلامية وبيانات سياسية. وهو اختلاف لا يسمح إلى الآن بتشكل جبهة موحدة للإصلاح، وأجندة محددة عامة تشكل ضغطاً باتجاه واحد محدد على صانعي القرار.

في المقابل، فإن الاستجابة الرسمية لمطالب التغيير تمثلت في إقالة حكومة سمير الرفاعي، وتكليف حكومة جديدة بكتاب تكليف يجعل لأول مرة من الإصلاح السياسي أولوية محددة، ويطالب الحكومة بقانون انتخاب متطور يعكس توافقاً وطنياً. الحكومة الجديدة، بدورها، وبالرغم من الاختلاف بين القوى السياسية في تقييمها، فإنها ضمت شخصيات سياسية قريبة من الألوان المختلفة في المشهد السياسي، بعد أن اعتذرت جماعة الإخوان المسلمين وشخصيات شعبية أخرى عن عدم المشاركة في الحكومة.

المفارقة أن المقاربة الرسمية كانت تفضل تأجيل استحقاق الإصلاح السياسي الجذري بالتذرع بالمعادلة الديموغرافية وارتباطها بالحل النهائي للتسوية الفلسطينية. أما اليوم، ومع المتغيرات الإقليمية والضغوط الدولية ونشاط الدفع الشعبي باتجاه الإصلاح السياسي، فإن صانعي القرار يبحث عن صيغة جديدة للإصلاح تجيب على الأسئلة المطروحة من الأطراف المختلفة، وتكون موضعا لتوافق داخلي.

ضرورة التغيير لدى صانعي القرار تكمن اليوم لأسباب رئيسية، في مقدمتها عجز قواعد اللعبة السياسية الحالية عن إدارة المعادلة الداخلية، مما أدى إلى انفجار أزمات متعددة، تتمثل في العنف الاجتماعي الواسع، وتراجع هيبة الدولة وتضعضع حكم القانون، وفجوة الثقة بين الحكومة والمجتمع، وبروز سؤال الهويات الفرعية في السنوات الأخيرة بصورة مقلقة.

المعادلة السياسية الراهنة بنيت على شروط اقتصادية - اجتماعية انقلبت رأساً على عقب، إذ تشكلت وفق تداعيات المواجهة الدموية بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية الفلسطينية في عام 1970، ونجم عنها حرص الدولة على تجنيد الشرق أردنيين بدرجة رئيسية وعامة في المؤسسات العسكرية والأمنية والسياسية الحساسة، فيما تركز الاهتمام الفلسطيني في القطاع الخاص داخلياً وخارجياً.

خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، (مرحلة بناء مؤسسات الدولة)، شهد القطاع العام ازدهارا وتوسعا ونشاطا، وكبرت الطبقة الوسطي فيه، ذات السمة الشرق أردنية، بينما كان القطاع الخاص يقوم بأدوار هامشية محدودة، اقتصادياً وسياسياً.

في مرحلة التسعينيات، ومع خضوع الأردن لبرنامج صندوق النقد الدولي وسياسات التكيف الهيكلي والخصخصة، بدأت المعادلة الاقتصادية بالتغير، فانتقل مركز الثقل من القطاع العام إلى الخاص، وتراجع مستوى دخل الطبقة الوسطى فيه، مقارنة بتراجع القيمة الشرائية للدينار. ومع وصول الملك عبد الله الثاني إلى الحكم، جعل من التحول نحو اقتصاد السوق والاندماج بالاقتصاد العالمي أولوية له، مما انعكس على القطاع الخاص وأهميته وتراجع دور القطاع العام، الذي أصبحت النظرة إليه باعتباره مترهلاً وعبئاً على الموازنة، وعقبة في وجه جذب الاستثمارات، والقفز بسرعة في برنامج اقتصادي يقوم على بيع ممتلكات الدولة وخصخصة الموارد.

في المقابل، طغى المنظور الأمني على المعادلة السياسية الداخلية، ولم تحدث فيها تطورات لملاحقة المتغيرات الاقتصادية الجديدة. بل على النقيض من ذلك، كان هنالك خصخصة اقتصادياً، وتأميم للحياة السياسية، مع تراجع منسوب الحريات العامة، وتزوير الانتخابات النيابية والبلدية، وضعف المجتمع المدني.

أفرزت الفجوة بين المسارين الاقتصادي والسياسي جملة من المشكلات، وولدت معارضات جديدة وحركات احتجاج أكثر صلابة من المعارضة التقليدية. ويتخذ أغلب الحركات الجديدة سمة شرق أردنية، بما أن هذه الشريحة لم تستطع التكيف مع التحولات الاقتصادية الجديدة، كما هي الحال في حركة عمال المياومة والاعتصامات العمالية، وكذلك حركة المعلمين التي طالبت بنقابة تحمل قضاياهم وهمومهم، وحركة المتقاعدين العسكريين التي طالبت بالحفاظ على هوية الدولة، ومنع التجنيس السياسي للفلسطينيين.

برزت ظاهرة الحركات المعارضة الجديدة بوضوح ما قبل

الانتخابات النيابية الأخيرة، وتحالفت مع المعارضة التقليدية الأكثر حضوراً، جماعة الإخوان المسلمين، في مقاطعة الانتخابات النيابية 2011، ومن ثم نشطت مع المعارضة التقليدية في المسيرات الأخيرة المطالبة بالإصلاح والتغيير.

حالياً، ثمة اختلافات وهواجس واضحة بين الأطراف الرئيسية في البنية الاجتماعية والمعادلة السياسية، فيما يمتاز موقف الدولة باللون الرمادي، مع عدم امتلاكها إجابات لأسئلة هذه القوى: من هو المواطن ؟ وكيف يمكن حل مشكلة المواطنة؟، وما هي حدود التداخل بين المعادلة السياسية الداخلية والتسوية السلمية؟ وهي أسئلة ليست من الطراز الثانوي، بل الرئيسي الذي يمكن أن يحول حلم الإصلاح السياسي إلى كابوس الاحتراب والصدام السياسي الداخلي.

من المرجح إن السيناريو المطروح هو الوصول إلى «صفقة مزدوجة» تقوم أولاً على عقد مجتمعي، يتفاهم فيه الجميع على كيفية التعامل مع الثنائية الديموغرافية والسيناريوهات الإقليمية والداخلية لذلك. ثانياً بين المجتمع والدولة، أو بين الملك والبرلمان المقبل على صيغة النظام السياسي المقبل، وحدود صلاحيات المؤسسات المختلفة، مع وجود حكومة تمثل الأغلبية البرلمانية. ويبدو أن هذه الملامح العامة هو السيناريو الأنسب للانتقال من الصيغة الحالية لنظام الحكم إلى الصيغة الجديدة، وهي الأكثر ضمانة واستقراراً، لعدم تحول المسار الحالي إلى سيناريو الفوضى أو الصدام، في حال لم يحدث توافق داخلي على ذلك.

8 - سوريا

في الحالة السورية، ثمة طريقان للتغيير، الأول: إصلاحي

يأخذ رأس النظام المبادرة فيه، ويقود عملية تغيير تدريجي تنتهي بنظام تعددي، والثاني: طريق الحراك الشعبي. فالرئيس السوري كان من أوائل من تحدث عن تفهمه للضغوط الشعبية، وضرورة تقديم تغييرات سريعة. لكن اعتبرها آخرون، أن نوعية الإصلاحات التي وعد بها، بدا أنها من نوع التغييرات الشكلية التي لا تمس جوهر النظام أو الممارسة السياسية في سوريا.

وسعيا نحو التهدئة، أصدر الرئيس السوري بشار الأسد مرسوما يقضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة في سوريا قبل تاريخ 7 آذار/مارس 2011. وفي الثامن عشر من آذار/مارس 2011، انطلق الحراك من مدينة درعا جنوبي البلاد، حيث خرجت مظاهرات تندد بالفساد، وامتدت المسيرات إلى بعض المدن السورية ومنها دمشق.

وفي محاولة للحد من اتساع الحراك، أصدر الرئيس بشار الأسد عدة مراسيم تشريعية قضت بزيادة الأجور والرواتب، وتعديل معدل الضرائب، بحيث يتم رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة من الدخل الصافي، كما أمر بإخلاء سبيل جميع الموقوفين على خلفية الأحداث التي جرت في درعا. بيد أن تلك الإجراءات لم توقف التظاهرات.

عمد الرئيس الأسد إلى المضي بإجراءات تنفيذية إصلاحية، كقانون الأحزاب، والانتخابات التشريعية، لكن التظاهرات اتخذت منحى آخر، مطالبة بإسقاط النظام، حيث امتدت التظاهرات إلى غير مكان، وبدا حسب بعض التحليلات ان أجندات خارجية تحرك قسم كبير من المعارضة.

الفصل الثاني

الحراك العربي بين الثورة والفتنة

في الثامن عشر من كانون الأول/ديسمبر 2010، استفاقت تونس والوطن العربي على ثورة سميت بثورة الياسمين، وهي ثورة شعبية اندلعت أحداثها بعد أن أحرق شاب تونسي نفسه تعبيراً عن غضبه من أوضاعه الإنسانية. هذا الحراك سرعان ما امتد إلى الكثير من الدول العربية، فبعد تونس إنتقلت الأحداث إلى مصر واليمن وليبيا والبحرين والجزائر وسوريا. ومنذ ذلك الحين، والرأي العام العربي يعيش حالة قلق وخوف وتوجس بين التطلع إلى التغيير والخوف من المؤامرات التي تحاول الالتفاف على هذا الحراك. ففي بعض الدول تطورت الأمور إلى حرب أهلية وأحداث دموية خرجت عن طابعها السلمي، الأمر الذي أثار الريبة والشك في أوساط النخب المثقفة التي تساهم في تشكيل الرأي العام، ما طرح اسئلة وجيهة من بينها، هل هي ثورة بريئة؟ أم فتنة مقنعة هدفها إعادة تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة بعد فشل الحروب والغزوات في تحقيق ذلك الهدف.

يعرِّف علم السياسة الثورة على أنها نوع من التغيير الجذري والعميق يستهدف اكتشاف الأخطاء وبناء علاقات سليمة مكانها، تشيع العدل وتصنع التقدم. وأغلب الثورات تكاد تجتمع على جملة من الخصائص تميز العمل الثوري عن غيره ومنها:

1 - تمثل الثورة قطاع أكبر من المجتمع ضد فئة أصغر، وغالباً ما تكون هذه الأخيرة المستحوذة على القوة السياسية والاقتصادية.

2 - تقوم الثورة على الحلول الجذرية وترفض حلول الإصلاح لأنها في الأصل تغيير راديكالي يقوم ويرتكز على راديكالية المطالب.

3 - إن تغيير الثورة يشمل كذلك نسق القيم والمعتقدات بما يتلاءم والمرحلة الجديدة.

4 - تمثل الثورة عملية تغيير اجتماعي وسياسي.

5 - من خصائص الثورة أنها تتكرر كما أنها سريعة الانتقال بين المجتمعات وعبر الدول.

إذا حاولنا إسقاط تلك الخصائص على واقع الحراك العربي يمكننا ملاحظة ما يلي:

إن أحداث الثورتين التونسية والمصرية أثبتت تطابق كل تلك الخصائص السالفة الذكر، مع الواقع الفعلي. والملفت أيضاً الطابع السلمي الذي ميزهما عن الحراك والأحداث التي وقعت في الدول العربية الأخرى.

أما أحداث اليمن وليبيا وسوريا فكانت بعيدة عن خصائص الثورات وماهيتها الفعلية. ففي ليبيا تحولت التظاهرات السلمية المطالبة بالإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي إلى شبه حرب أهلية. من الواضح أن الدول الغربية والأطلسية تحديداً استغلت هذا الواقع بهدف تمزيق هذا البلد الغني بثرواته النفطية تمهيدا لنهبه كما حصل في العراق.

أما في سوريا فالوضع مختلف عن تلك الدول. إن اعتراف الرئيس السوري بالتقصير والتأخير بالإصلاح، واتخاذ جملةً من القرارات الإصلاحية في كافة المجالات والبدء بتنفيذها، أدى إلى احتواء الجزء الأكبر من الذين تظاهروا مطالبين بالإصلاح. وتحولت المظاهرات إلى أعمال عنف واعتداء على الأملاك العامة والخاصة، وبذلك ظهر الوجه الحقيقي للفتنة التي وقفت وراء المطالب الإصلاحية، فانتشر المسلحون والأخطر من ذلك الشعارات الطائفية التي رفعت، فالثورة لها إيديولوجيتها الخاصة أما الفتنة فعنصرية وطائفية ومذهبية.

أولاً: انتفاضات عربية بلا معارضات ولا برامج[1]

ما بين تونس ومصر صورا كثيرة متشابهة لجهة انهيار النظام وآثارهما الداخلية والخارجية. لكن لمصر صورة تبدو مختلفة نظراً لموقعها ودورها وثقلها الإقليمي وربما الدولي. لكن الملفت ما بين الاثنين طريقة تداعي النظام وتمسك الرئيسين في كل منهما بالسلطة إلى الرمق الأخير، ومحاولة إحياء عظام النظام وهي رميم.

لكن الأهم من تلك الصورة، هو ما خفيَّ وراءها من صور

(1) مقالة نشرت لنا في صحيفة السفير اللبنانية بتاريخ 2011/1/31.

لأنظمة متهالكة أصلاً، باتت عبئاً يصعب الدفاع عنها بخاصة من القوى الدولية التي كانت سدداً ومدداً لها. وإذا كان المشهد يظهر على انه إعادة إنتاج أنظمة شرق أوسطية من لدن الجماهير وتعبيراتها العفوية، فإن ما يثير التساؤل أيضاً، حول الدور الذي تلعبه واشنطن تحديداً في محاولة احتواء هذه الثورات التي وصفتها يوما الإدارة الأمريكية بالمخملية.

فلم تكن رائحة الياسمين تهب على تونس وخروج «زينها» من الحكم بعد 27 عاماً، حتى حطَّ مهندس الثورات المخملية في الشرق الأوسط جيفري فيلتمان في محاولة لإعادة رموز الحكم إلى السلطة بتخريجات دستورية مختلفة. وفي مجال المقاربة والمقارنة، يأتي خطاب الرئيس المصري ليعيد ذاكرة الخطاب الأخير أيضاً لزين العابدين، وفي كلا الحالتين وعود وردية بالإصلاح بعدما تخطت الجماهير هذه الشعارات وانتقلت إلى المطالبة بإسقاط النظام.

في كلا الحالتين، ثمة دروس مستفادة ينبغي على من ينتظر دوره من العرب الاتعاظ منها وأخذ العبر علّها تنفع قبل ان ينسخها الندم. وهنا لا حاجة للمتتبع المزيد ٍمن العناء، لاستقراء أوضاع نُظم عربية كثيرة تنتظر جماهيرها لتقول كلمتها، وتطلق رصاصة الرحمة عليها وان عز ثمنها. ولكن ثمة مفارقة لا تخلو من الغرابة هنا أيضاً، أن هذه الأنظمة تعرف ان ساعتها قد أزفت، وهي لا زالت تكابر وتفاخر بانجازاتها وإذا ما اعترف احدهم بمسؤولية السلطة عن حالة ما، فهي ترمي المسؤولية على الحكومات، وتدفعها للاستقالة كخط دفاع أول عنها علَّ كسب الوقت قليلاً يجعلها تقدم المزيد من التنازلات الخارجية لحماية داخلها المهترئ أصلاً.

ما حدث في مصر ليس أمراً عابراً يمكن القفز عنه، نظام

استهلك أربعون سنة من التاريخ بعد رحيل الرئيس عبد الناصر، فأسس ودعَّم بيئة عربية وإقليمية كانت بمثابة الزلزال على أفكار ومعتقدات ورؤى هذه الشعوب. فأخرجت مصر من عروبتها وألبست لبوسا ليس لها، وأجبر شعبها الخضوع لحكم القهر والفقر بهدف إجباره على نسيان قضاياه أيضاً، اليوم لم تُعمِه مكر وكدر الأربعين عاما، قام ليقول كلمته لكن في الأفق من سيحاول الالتفاف عليه وعلى مطالبه مجددا فهل يعلم ذلك ولو بالفطرة.

في تونس ومصر استجاب القدر لحياة الشعبين، لكن هبّة الشعوب بعفويتها المعهودة لا تكفي للوصول إلى مبتغاها، ثمة مستلزمات بل ضرورات ملزمة ينبغي توفرها، من بينها برامج وآليات بديلة تقودها أحزاب معارضة قادرة على ترجمة مطالب جماهيرها دون تسويات غالباً ما تقع فيها.

وإذا كان الكلام يطول بطول، عراقة أرض الكنانة تاريخاً وجغرافياً، فان الكلام أيضاً سيطول على الضفة الأخرى من اليمن السعيد الذي يتلمس خياراته أيضا مع أخواته الغارقين بملهاة نزاعات السلطة بأصولها وفروعها. والسؤال الأكثر حراجة من سيلتحق بركب السعادة اليمنية وقطارها الذي يزعق أصواتا وغبارا في صحاري ربما لم ولن تعد تردد الصوت فقط، بل برمالها المتحركة يمكن ان تلفح شعارات باتت متشوقة لها.

منذ العام 1991 والإدارات الأمريكية المتعاقبة تردد شعارات مشروع الشرق الأوسط الجديد بمختف حُلله ولبوسه، تارة بالقوة الناعمة حتى ما قبل العام 2001، وتارة بالقوة الغليظة ما بعد ذلك. فكان احتلال العراق وأفغانستان ومن ثم العدوان على غزة ولبنان. حتى الآن غالبية ما أملت به واشنطن تداعى، وهي الآن تعيد إحياء

تجربة الاستفادة من الثورات وان كانت غير مخملية، ترتب رحيل رؤساء الأنظمة وتتحين الفرص لإبقاء رموزها في السلطة.

ولسنا هنا في معرض التعرّض لقيمة هذه الانتفاضات ورمزيتها في الذاكرة الجماعية لأصحابها، بقدر ما هو الخوف على المستقبل المجهول الذي تعوّدنا عليه نحن العرب، بسبب وهن وضعف وارتهان أحزابنا المعارضة. التي تطلق شعارات ليست هي ولا جماهيرها قادرة على احتوائها وسرعان ما يدّب الجُبن فيها وتتراجع، وتبقي جماهيرها أمامها لتترك فيما بعد لقدرها.

ربما اليوم شعوبنا العربية بحاجة ماسة لإنتاج بيئات قادرة على مجاراتها واللحاق بها عند رفع صوتها. بحاجة لأحزاب وتيارات جبهات تترجم همها وواقعها، بحاجة إلى بيئات تقف أمام جماهيرها، لا ان تتلطى ورائها وتفترق عنها عند أية تسوية تحفظ حصصها في السلطة.

الأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة في دولنا العربية، لكن العبرة أيضاً تكمن في سلوكنا وفهمنا وقدرتنا على قيادة أنفسنا ومعرفة ما نريد أو بالأحرى ما يصلح لنا. لكن مشكلتنا نحن العرب بنخبها ومثقفيها وأكاديمييها وبجميع شرائحها المتواضعة أيضاً نلهث ونركض ونستسلم عند أول منعطف تلوح أو بالأحرى تفوح منه مكاسب خاصة.

تجربة مصر وتونس ربما يكون فيها الكثير من العِبر المقلقة كما النيّرة، لكن الأهم من ذلك ان تبقى هذه الجماهير بعفويتها متنبهة لما يحاك حولها، لكي لا تستيقظ يوماً لتجد من سرق كلمتها ورغيفها، عاد وزعَّم نفسه عليها.

وإذا كان الغضب الساطع آت، كما أنشدت فيروز يوما في عز «النكسة» العربية، فان هبة جماهيرنا في وجه من يحكمه بالحديد والنار، لا ينبغي ان ينسينا أيضا قُدسنا، فخيار شعبنا في مصر ينبغي ان يستعيد ذاكرته الجماعية التي حاول من حكمها ان يمسح في اتفاقات كامب ديفيد كل صلة بعمقها، فهل يتجرأ من سيأتي لاحقا ولو الحديث همسا بمواقف مصر الخارجية وبخاصة تجاه «إسرائيل» المتوجّسة والمضطربة والمرتعبة من هذه الخطوة.

ثمة كلمة فصل ينبغي قولها، خرجنا نحن العرب من التاريخ بأيدينا وسَنُخرج من الجغرافيا. وباقي الأنظمة تنتظر شعوبها لتهزها من سبات عميق بعضها استمر ثلث قرن وبعضها الآخر اقل من نصف قرن، أنظمة دولية وإقليمية تغيّرت، ونحن لا زلنا ننتظر على أرصفة من يتحكم بقياداتنا. لكن في مطلق الأحوال ينبغي ان نعلم، ان الله لا يغير ما في قوم، حتى يغيروا ما في أنفسهم. ياسمين تونس هبت وتلقفها شمُّ النسيم في مصر قبل حلوله، فهل يتعظ باقي العرب؟!

ثانياً: الأحزاب الالكترونية العربية وثوراتها[1]

في خمسينيات وستينيات القرن الماضي كان المد القومي العربي في ذروته، فكانت الأحزاب القومية المطعّمة بالفكر الاشتراكي، إلى جانب العديد من التيارات الفكرية - الحزبية تلعب دوراً رئيساً في تأطير الجماهير بهدف أخذها إلى مواقع داعمة لهذه الأفكار والشعارات والتحركات أو تلك، . وعلى الرغم من جاذبية الشعارات وتأثر الجماهير العربية بها آنذاك، عانت هذه الأحزاب والحركات من بعض المصاعب الجدية في قدرتها على جذب الجماهير إليها،

(1) مقالة نشرت لنا في صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ 2011/3/13.

فجنّدت أخصائيين في الدعاية والإعلام، علاوة على الكثير من الوسائل لترويج أفكارها ومعتقداتها ووسائل عملها؛ ورغم ذلك لم تكن فاعلة بالمستوى المطلوب رغم ضخامة الجهود، وضخامة الأعداد التي استهدفت بالمقارنة مع ما تمَّ التوصل إليه من أهداف محدَّدة تخص شعاراتها وطرق عملها.

اليوم وبعد سلسلة الانهيارات المدويّة للأحزاب العربية بشكل عام، ثمّة ظاهرة تستحق التوقّف عندها، وهي نشوء تجمّعات وشرائح اجتماعية مختلفة، لها وسائلها الخاصة في الاتصال وحتى الإقناع حول شعارات متعددة، ربما الكثير منها محق ويستوجب المضي فيه للتحقيق. وجل هذه الحركات أينما وجدت في الساحات العربية استعملت المواقع الالكترونية الاجتماعية كوسيلة للتواصل ونقل الأفكار وصولاً إلى أساليب التحرك وطرقه لإسماع الصوت، وصولا إلى التغيير الذي عجزت عنه أحزاب ضربت أرقاما قياسية في تواجدها في السلطة أو المعارضة، ولم تتمكن من تحقيق شيء يذكر لجماهيرها التي اعتقدت بها عفواً أو عنوة خلال تلك الفترات الغابرة من تاريخها غير المضيء.

فما السر في ذلك؟ وأين تكمن المشكلة اذا كانت هذه الظاهرة مشكلة بحد ذاتها؟ وهل من مستقبل لتلك الظاهرة في مسار التغيير؟ أم ان الواقع العربي بكل تفاصيله المملة يستلزم أطرا مستقبلية أخرى، للوصول إلى النتائج المبتغاة لهذا الحراك المحق؟.

لا شك ان أزمة الحياة الحزبية العربية ان كانت حاكمة أو معارضة، هي أزمات من الصعب وصف الدواء لها للخروج منها، ذلك للعديد من الاعتبارات والأسباب، التي يأتي في طليعتها طريقة نظرة الإنسان العربي لهذه الأحزاب ووظيفتها أولاً، وقدرته على

التماهي معها بهدف تطويرها وتعديلها بما يتناسب مع متغيراته الكثيرة والمتسارعة. علاوة على الوقت الذي وصلت فيه هذه الأحزاب نفسها من فقدان الثقة بينها وبين ناسها، إذ أصبحت مجرد مطيّة لوصول النخب سياسية أو مالية أو اقتصادية أو... إلى السلطة وممارسة مجون التحكّم والحكم في مجتمعاتها. إضافة إلى العورات التي لا تعد ولا تحصى في أساليب وطرق عملها المطلبية ان كانت في المعارضة، أو أساليب إدارتها للنظام ان كانت حاكمة. وفي كلتا الحالتين شكلت هذه الأحزاب مصدر خوف وقلق لمجتمعاتها بدل ان تكون مرتعاً وملجأ لهم.

ومن بين جملة من الأسباب الأخرى عدا الحزبية المتآكلة في مجتمعاتنا العربية، شكّلت الثورات التكنولوجية المتسارعة ومنها شبكات الاتصالات الدولية «الانترنت» وسيلة فعالة أولاً للاتصال بين الناس أينما وجدت، علاوة على استعمالها كوسيلة للتعبير وإيصال الرأي الآخر إلى أكبر عدد ممكن ممن يهمه الأمر. وبذلك أصبحت دواءً للكرب والاكتئاب السياسي في طول مجتمعاتنا العربية وعرضها، نظرا للحرمان الذي خلقنا فيه وترعرعنا في ظله، ولا زلنا نعاني منه حتى في خلال ثوراتنا التي دفعتنا إليها التكنولوجيا لا أحزابنا التي علقنا عليها الآمال الكبار.

طبعا الوسيلة تلك ليست عيبا ولا عاراً علينا، وإنما ذلك على أحزابنا التي إدعت يوماً قدرتها على التغيير بشعارات منمقة جذبت المثقفين قبل المساكين، فكانت النتيجة وبالا عليها وعلينا، حتى تمكّن الكثيرون من استحداث الطرق الناجعة للثورات والتغيير؛ فكانت صفحات «الفيس بوك» و«التويتر» وغيرها بمثابة الديموقراطية المركزية للأحزاب التي تدعي وصلاً بالديموقراطية. كما كانت أقوى من جميع وسائل الإقناع والدعاية، حتى أن غوبلز لو تسنى له

الإطلاع على هذه الوسيلة لرفع قبعته إعجاباً وإيماناً بها.

لكن الغرابة ليست هنا، الغرابة تكمن في نوعية الشعارات التي رُفعت، والتي أصبحت المُسيّر لملايين العرب في مشرقهم ومغربهم. فرغم أهمية الشعارات والمطالب المتصلة بالحقوق السياسية والاجتماعية المتعلقة بالديموقراطية وتداول السلطة وغيرها من الشعارات التي ينبغي ان تكون محققة في عالم القرن الواحد والعشرين. غابت عن الأجندات والشعارات قضايا ومسائل تتعلق بأساس وجودنا وكياننا وموقعنا بين الأمم والشعوب. ومن بينها الصراع العربي الإسرائيلي وملفاته مثلاً.

ربما ظروف الشباب العربي الذي كان حجر الرحى في الحراك العربي سبباً لغياب تلك الشعارات والمطالب. فغالبيتهم العظمى طبعا ولدوا خارج عصر هذا الصراع وشعاراته المدوية، بل بعضهم ربما لا يعنيه هذا الأمر شيئاً لعدم معرفته فيه أصلاً. وهذا عيب آخر يُضاف إلى أحزابنا ومثقفينا.

في أي حال، الحراك العربي انطلق ومن الصعب إيقافه من أي جهة كانت، لكن استمراريته الفعالة هي على المحك، لجهة النتائج والأهداف، فهل ستتمكن الصفحات الاجتماعية على الانترنت مواصلة لعبها الدور المركزي في الحراك؟ وهل هي قادرة على توليف المواقف والشعارات وشحذ الهمم بدون برامج واضحة؟ انه أمر مشكوك به، فالأنظمة تعرف كيف تحتوي ثورات أبنائها، وتعرف كيف تحافظ على مصالحها عنوة أو سياسة ناعمة.

بالأمس كان التغيير عبر الثورات ضرباً من الخيال الشعبي والثوري، لكن اليوم ثمة وسائل متواضعة الكلفة فعلت فعلها في

واقع كان بالأمس عصيّاً على الإصلاح لا التغيير. فأين تنام أحزابنا وهل ستستيقظ من سباتها العميق؟ سؤال يصعب الإجابة عنه في ظل واقع حزبي عربي مهترئ غير قابل حتى لسماع الرأي الآخر، أو النقد الذاتي من ضمن صفوفه. ربما بات اليوم عصر المواقع الالكترونية، لا عصر الأحزاب التي أكلت نفسها وناسها معاً.

ثالثاً: ثورة ليبيا وأخواتها: أوجه التشابه والتباين[1]

في العام 1969 أطلق الزعيم الراحل عبد الناصر لقب أمين الوحدة العربية على الرئيس الليبي، رجل ضمير العرب، وترك خلفه بقايا زعماء تفرقوا وتقاتلوا وكان همُّ الوحدة عدة شغل سياسية ووسيلة للبقاء في الحكم. بعضهم ظل عقودا طويلة، وبعضهم كاد يلامس يوبيله الذهبي في الحكم.

أطاحت ثورتي تونس ومصر برئيسيها، انفرد الرئيس الليبي بين أقرانه العرب بمعارضة الثورتين، فكانت قراءته صحيحة تماماً، لإدراكه ان ثورة الشعوب قادمة من شرق بلاده كما غربها، لكن دروسها لم تكن مستفادة، بل أعاد رسم الصوَّر نفسها التي سبق أن تمَّ مجابهة الثورتين بها، طبعا مع إضافات كثيرة أعطت مواجهته لثورة شعبه، سابقة جديدة سيسجلها التاريخ له، ان لنوعها أو حجمها أو فظاعتها أو لترويعها.

الأكثر غرابة ومفارقة، ان الدفاع عن النظام تمّت بصور حاولت إعادة ليبيا إلى العصور الوسطى، كما حاولت لصق نعوت وصفات بشعب ثائر على أنه مجموعات خارجة عن القانون ومتآمرون وأصحاب سوابق إجرامية ومتعاطي مخدرات وغيرها وغيرها...

(1) مقالة نشرت لنا في صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ 2011/2/26.

بلغة ترهيبية ذات رسائل خارجية وداخلية واضحة، مغلفة بمجموعة من الصور السوداوية التي ستحل على الشعب الليبي اذا لم يرضخ للحوار الذي بدا ترويعياً ومرهباً في آن معاً. فالشعب الليبي بقبائله وشرائحه ستتقاتل وسينهار النظام وستفقد امتيازات من المفترض أنها نعمت بها واقعياً لا اسمياً.

بين الثورتين السابقتين والحالية أوجه تشابه وتباين في مواجهتها. في التونسية والمصرية فزاعة الإسلام السياسي المتطرف ظهرت بقوة كما في الثالثة. دعوة الخارج إلى تأييد الأنظمة وعدم دعم الثورات ولو بالبيانات، خوفا من الإمارات الإسلامية التي ستطيح بالديموقراطية الغربية التي تدّعي هذه الأنظمة وصلا بها. إعلانات واضحة بالجملة والمفرق بأن من في هذه الأنظمة هي لا زالت صالحة لاحتواء شعوبها ومنعها من حكم نفسها بنفسها والتعبير عن تطلعاتها.

محاولات هذه الأنظمة لإعادة تقديم كتب الاعتماد للخارج، بهدف إقناع من يهمه الأمر أنها أنظمة لا زالت قادرة على محاربة الإرهاب، وطبعا من بينها إرهاب شعوبها باعتبارها كما تدّعي مدعومة من الخارج ولها أجندات خارجية. وان هذه الثورات لا تعدو كونها عن حركات تخريبية ضد الأنظمة التي تغرق شعوبها بالمن والسلوى، وما يقدم في حفلات السمر في حكايات ألف ليلة وليلة.

تقديم الوعود بالحفاظ على استقرار الأنظمة والحفاظ على مصالح دول إقليمية ودولية معنية بخيرات المنطقة وصادراتها. ووعود إضافية بأن انهيار الأنظمة سيفقد الغرب الكثير من الامتيازات التي حصل عليها بالمجان تقريباً.

وفي الجانب الداخلي لا يختلف بشيء عن الخارجي. تهديد شعوب هذه الأنظمة بأن رحيل النظام، يعني الفوضى والحروب الأهلية الطائفية والمذهبية وحتى العرقية والقبلية التي لن تبقيها سوى أثراً بعد عين. كما أن رحيل النظام ورموزه يعني بقاء الشعب هائماً على وجهه لا راعياً ولا موجهاً ولا حامياً لمصالحه، باختصار شعب سيترك لمصيره يموت اقتتالاً وجوعاً، وجهلاً وفقراً مدقعاً. شعب سينتظر من يأتي من الخارج ليحتل أرضه وينتّدب عليه، ويحكمه بالحديد والنار، وكأن من حكمه ويحكمه كان يحيي ديموقراطية الجماهير.

بين هذه الثورات الشعبية مشترك آخر، عفويتها وقدرتها على التغيير منفردة، ورفعها لشعار واحد هزَّ أنظمة وأسقطتها بأيام بعدما حكمتها وتحكّمت بها عقوداً وعهوداً. شعار واحد، مفاده الشعب يريد... وتتسل المطالب على الكثير من المطالب إضافة إلى النظام. والمشترك أيضاً فيما بينها عدم وجود أحزاب معارضة فاعلة إلى جنبها، وإن وجدت كانت وراء هذه الجماهير لا أمامها ومن الممكن ان يكون هذا الأمر سرُّ نجاحها حتى الآن.

يبدو التباين بينها في أساليب مواجهتها. في تونس ومصر واليمن والجزائر والبحرين، رغم عنف المواجهة كانت شبه طبيعية وأمر معتاد في دفاع الأنظمة عن نفسها. أما في الليبية فكانت سابقة عربية بامتياز نظام دافع عن نفسه بقصف شعبه بالطائرات الحربية التي من المفترض أنها موجودة للدفاع عنه من أعدائه الخارجيين المفترضين. والمفارقة هنا أيضاً استقدام مرتزقة أجانب شاركوا في حفلات الإبادة الجماعية.

في الثورة الليبية ثمّة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

أكثر وضوحاً مما سبقها في أخواتها الأخريات، ما يرتّب تداعيات قانونية دولية يمكن ملاحقتها أمام المحكمة الجنائية الدولية، طبعا اذا كان في المجتمع الدولي آذانا صاغية لمثل هذه المحاكمات.

الثورة الليبية حتى الآن سجلت سابقة أخرى على أخواتها، فمجموع شهدائها في أيام قليلة فاقت مجموع ما قدّمت أخواتها في أسابيع، لعلَّ ذلك عبرة لحجم الدفاع عن النظام المعبّر عنه بوضوح.

ربما ستكون ثورة ليبيا نموذجاً مختلفاً في سرعة وتيرتها وعنف مواجهتها، لكنها ستكون بالتأكيد من الدروس المستفادة لغيرها؛ وإذا لم يستفد النظام من أي درس سبق أن شرحته الجماهير قبلاً. إلا ان ثورة ليبيا وأخواتها سترفع كلمة الشعوب، ولن تنصب أي خيمة لزعيم نكّل وجزَّر بشعبه يوماً. كما ان هذه الثورة وأخواتها سيكون لها محلاً من الإعراب الشعبي، الذي انتظر كثيراً وكسر التقاء الساكنين في شرق العرب وغربه.

رابعاً: سقوط عصر في مصر[1]

ثلاثة عقود إضافة إلى واحد قبلها، شكّلت ما يشبه إعادة تكوين سياسي اجتماعي لنظام اعتبر تاريخياً، مقياساً لموقع وقوة العرب أجمعين في النظام الإقليمي الشرق أوسطي. فكانت أولى نتائج هذا التشكيل خروج مصر بمعاهدة كامب ديفيد التي يتّمت العرب وأبقت صراعهم مع إسرائيل صراخاً بلا معنى لعقود متتالية لولا بعض الانتصارات المتفرقة التي أنجزتها قوى شعبية هنا أو هناك من دول الطوق.

(1) مقالة نشرت لنا في صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ 2011/2/19.

وربما هذا السقوط المريع وغير المتوقع، أتى في الزمان والمكان المناسبين لمجمل الواقع العربي الذي يحتاج إلى مزيد من قوى الدفع والتحفيز لمواجهة المخاطر الداخلية والخارجية التي يتخبط بها. وبصرف النظر عن الأسئلة الهائلة التي ستوجّه إلى مستقبل هذا الانهيار داخلياً، تبقى تداعياتها الخارجية هي الأهم والمقرر في مستقبل دور وموقع مصر العربي والإقليمي.

من بين هذه الأسئلة المثيرة، ما هو مستقبل معاهدة السلام مع إسرائيل؟ وكيف ستتمكن مصر من أخذ موقعها المفترض في النظامين العربي والإقليمي؟ وما هي حدود النجاحات أم الفشل أو بمعنى آخر هل تمتلك مصر القدرة والرغبة في احتلال حيّز ما في دائرة التأثير الإقليمي؟ إنها مجموعة من الأسئلة المرتبطة بمجمل الملفات التي حاولت القاهرة اللعب ضمن دائرتها لعقود أربع خلت.

في الملف الاستراتيجي الأول في سياسة مصر المركزية، حسم المجلس العسكري أمره فيه، بإعلانه التزام مصر الكامل بالاتفاقيات الإقليمية والدولية المرتبطة فيها، وبيت القصيد هنا اتفاقية السلام. هذا الموقف لا يعتبر مفاجئاً ولا متوقعاً، بل أكيدا للعديد من الاعتبارات المتعلقة أصلاً بعدم قدرة القاهرة في هذه الظروف بالتحديد إلا اتخاذ مثل هذه القرارات والمواقف، سيما وأن أولويات من يستلم السلطة حالياً إعادة تشكيل النظام وإطلاق مؤسساته من جديد بصرف النظر عن حدود التباين أو التشابه مع سياقات النظام السابق. لكن المسألة مرتبطة بالزمن اللاحق للإجابة على هذا السؤال. وفي أحسن الأحوال ان واقع السياسة الخارجية المصرية وظروفها الذاتية هي غير قادرة على الانعطاف المفاجئ والتغيير الجذري، وثمة من يقول ان غالبية الشعب المصري وقواه الحية وهي من الشباب أصلاً التي قامت بالثورة، هي خارج

إطار الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره من عصر آخر لا صلة له به، وأن تبديل الأولويات والعقائد والمفاهيم يستلزم أوقاتاً إضافية ربما تقاس بعصور لا عصر واحد. وعليه إن اتفاقية السلام ستبقى قائمة وبالحد الأدنى من وجهة النظر الغربية وبالتحديد الإسرائيلية باعتبار ان استمرار النظام في مصر واستقراره هو مرتبط بالالتزام بمعاهدة السلام، وهذا ما يستشف من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وتعاطيها مع وقائع الثورة وتداعياتها، ان لم نقل نتائج إدارة الأزمة التي كان لواشنطن وتل أبيب يد مخفية فيها.

في الملف الآخر المتعلق بموقع ودور مصر في النظامين العربي والإقليمي، يبدو ان الأمر لا يقل ضبابية وصعوبة عن السابق، فمصر التي خرجت من عرينها العربي التي كانت الفاعل الأول في تحريك ملفاته، تحوّلت في العصر السابق إلى مجرد لاعب لإدارة أزمات فرعية لم تتمكن عمليا من تحقيق نتائج تذكر فيها مقارنة مع إمكاناتها المفترضة. وخسرت بالتالي حيزاً كبيراً كانت تشغله، تمكن غيرها من ملئه بسهولة كما تمكَّن من ان يأخذ دورها ويحقق نجاحات فيه بصرف النظر عن الحجم والفاعلية.

فمع سياسات القاهرة في نهايات زمن أنور السادات، تمكنت طهران من أخذ دور مصر المفترض الراعي لحركات التحرر والمواجهة في المنطقة، كما تمكّنت من وضع نفسها لاعباً خليجياً أساسياً في عهد حسني مبارك. وظلت مصر شاهد عيان غير مؤثر في أحداث كبرى أسقطت تداعياتها نظماً وسياسات إستراتيجية في المنطقة بدءاً من سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية على غزة ولبنان وانتهاءً باحتلال العراق وأفغانستان، عدا عن الأزمات العربية الفرعية بل ربما الأساسية ومنها انفصال جنوب السودان الخاصرة الرخوة للمجال الحيوي المصري اذا جاز التعبير.

وفي هذا الإطار يبدو ان عودة مصر إلى هذا الموقع بالتحديد، له مصاعبه الخاصة المرتبطة أولاً بمزاحمة طهران على دور وموقع تعتبر نفسها معني أساسي به، بكونه يشكل احد اذرع السياسات الخارجية الهامة بالنسبة لها وبالتالي ليسن من السهل ان تتخلى إيران عن أي حيّز تمكنت من أخذه ولو بظروف استثنائية مرّت فيها دول القرار العربي بأزمات كبيرة. وبالتالي ان جهداً كبيراً ينبغي على القاهرة العمل عليه لإعادة ترتيب أولوياتها وقواها اذا كانت راغبة بلعب دور إقليمي بارز كما يفترض.

في المقلب الآخر من الموضوع نفسه، ثمة موقع آخر لا يقل أهمية عن الأول وهو الدور التركي الذي حلَّ في قسم كبير منه محل الموقع والدور المصري المفترض كذلك. فتركيا ابتعدت خلال الفترة السابقة عن إسرائيل، وكوّنت معطيات جديدة لسياساتها الشرق أوسطية، ما مكّنها بأن تكون محوراً وحتى وسيطاً في الصراع العربي الإسرائيلي الدور الذي لم تلعبه مصر أساساً، بل كانت طرفاً فيه ضد بعض العرب. وبالتالي ان مزاحمة مصر لتركيا مستقبلاً يبدو من الأمور التي تتطلب أيضا جهودا لافتة ان تمكّنت من تأمينه في ظل الظروف الذاتية والموضوعية التي تحيط بها، وبخاصة القراءة الإسرائيلية لهذه الثورة التي سيكون للكلام فيها صلة.

طبعا ثمة مصاعب ومعوقات لا يستهان بها لعودة مصر إلى دورها وموقعها الذي يبحث كل عربي عنه ويتمناه. لسنا هنا بمتشائمين ولا بمستهترين أو بمستهزئين بقوى مصر. بل نعرف أننا نحن العرب بلا مصر نعيش فراغاً لا يستطيع احد ملئه، لا وصي ولا منتدب من أينما أتى وبأي لغة خاطبنا، نحن العرب ندرك ان عصراً قد سقط، وعلينا العمل على إعادة أم العرب وأم الدنيا إلينا، لكي لا نشعر بعد اليوم باليتم السياسي الذي بلغنا من العمر فيه الكبر.

خامساً: الحراك اللبناني لإلغاء الطائفية السياسية[1]

يعيش لبنان كغيره من البلدان العربية حراكاً شعبياً متدحرجاً عنوانه إلغاء الطائفية السياسية ودون استبعاد إسقاط النظام السياسي القائم من شعارات رُفعت بخجل، في غير موقع ومحفل. وعلى الرغم من أحقية رفع هذه الشعارات وضرورة الوصول إلى تحقيقها، ثمة تساؤلات حول جدواها وقدرة اللبنانيين على الوصول إليها دون إحداث مشاكل إضافية تزيد الأمور تعقيداً في بلد اعتاد شعبه على تضخيم الحبة إلى قبة.

فالطائفية السياسية في لبنان التي باتت من أسس نظامه الدستوري والسياسي منذ إعلان كيانه في العام 1920 وبنص دستوري منذ العام 1926، ذلك إذ لم نعد كثيرا إلى الوراء وبالتحديد أيام حكم السلطنة العثمانية، بات اليوم على مفترق طرق، يحاول شبابه التخلص من نظام سبَّب الكوارث الاجتماعية والسياسية في المجال الوطني، وغالباً ما تعدّت الخلافات الطائفية الداخلية إلى فرز فاضح، اثر في موقع لبنان ودوره في محيطه العربي والإقليمي.

وإذا كان الأمر يبدو بهذا التعقيد، فذلك لا ينفي ضرورة التغيير، لكن التغيير من الصعب ان يتم دون إيجاد آليات ووسائل وطرق تضمن نجاح التنفيذ دون تداعيات مستقبلية ربما تكون أخطر من الوضع القائم حالياً. فلبنان الذي يضم تسع عشرة طائفة معترف فيها رسمياً، لها امتيازاتها وضماناتها الدستورية والقانونية وتشمل مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية وغيرها، الأمر الذي ينشئ واقعاً مختلفاً عند الانتقال إلى عملية التنفيذ وبخاصة اذا ما اقترن الأمر بمعضلة لبنانية أخرى لا تقل خطورة وأثراً، وهي بحجم

(1) مقالة نشرت لنا في صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ 2011/4/12.

وتعداد كل طائفة من هذه الطوائف.

وعلى الرغم من ان ثمة إجماعاً لبنانياً على ان الطائفية السياسية هي أحد الأسباب الرئيسة لمصائب لبنان، ثمة خلاف عميق حول الأحجام والأعداد، من منطلق التمثيل السياسي أو غيره. وإذا كان هذا الأمر أو الطرح هو محل احتضان من قبل طائفة العلمانيين مثلاً وهم ليسوا قلة بالضرورة، فإنه أيضا محل اعتراض من الفئات الأخرى وهم أيضاً ليسوا بقلة، وعليه فان أولى المشاكل التي ستعترض هذا الموضوع مستقبلاً، إمكانية القول ان إلغاء الطائفية السياسية في مواقع السلطات الدستورية والسياسية والإدارية في الدولة، سيؤدي في النهاية إلى استئثار طائفة كبرى في مفاصل الحكم، وستعود القضية - الأزمة إلى المربع الأول.

فالتركيبة الاجتماعية اللبنانية الطائفية وحتى المذهبية، مبنية على حسابات دقيقة في الذاكرة الجماعية للبنانيين، ان كان في النظم الحزبية أو غيرها من التشكيلات السياسية، وبالتالي ان كثيرا من الشباب اللبناني الذي انخرط في الحراك القائم حالياً، سرعان ما يتحول إلى طائفته عند أي مفترق يشعر فيه، بأنه مهدد أو مهمش اجتماعياً من قبل موقع سياسي آخر ذات لون طائفي معين.

وغريب المفارقات في طبيعة هذا الحراك والقائمين فيه، انه بدأ بمجموعات قليلة نسبياً، وسرعان ما انتشر وتوسّع بطريقة أفقية وعامودية، بمعنى أنها ضّمت شرائح شبابية لا تنتمي إلى أحزاب سياسية طائفية أو ذات ميول طائفية وجلها علمانية رغم قلتها؛ كما ضمّت جماعات حزبية انخرطت في هذا الحراك بقوة رغم لونها الطائفي. وبذلك اختلط حابل الطائفية بنابل العلمانية،

ولم يعد بمقدور المراقب التمييز بسهولة بين المطالبين بالإلغاء مثلاً، وبين الممارسين أو المستفيدين من امتيازات الطائفية السياسية.

ان التدقيق في جميع البرامج والأدبيات السياسية الحزبية اللبنانية تظهر ابتعادها التام عن ملامح الطائفية، بينما يظهر بوضوح وجلاء تام، ان معظم منتسبي أو مناصري هذا الحزب أو ذاك هو من لون مذهبي معيّن، والكل سواسية في رفع الصوت عالياً لإلغاء الطائفية، وفي نفس الوقت تستشرس في الدفاع عما تعتبره حقاً مكتسباً في توزيع المناصب القيادية السياسية والإدارية وصولاً إلى أدنى فئات الموظفين رتبة، على قاعدة من حضر السوق الطائفي باع واشترى فيه.

فعلا انه واقع مزري وخطير، لكن الأكثر خطورة، ان يتحوّل هذا المطلب المحق والضروري التحقيق في عالم القرن الواحد والعشرين، إلى الكلام الحق الذي يراد به باطلاً، وهو تفريق اللبنانيين مرّة أخرى حول موضوع لم يتمكنوا من البت به على مدى عقود طويلة، فكيف وهم يمرون بظروف هي أحلك ما مروا به في تاريخهم السياسي المعاصر؟.

ينبغي ان يكون مطلب إلغاء الطائفية السياسية عنواناً لبرنامج وطني كبير قابل للتحقيق على قاعدة الرغبة والقدرة في آن معا من قبل جميع اللبنانيين، سيما وان هذا الأمر منصوص عليه في الدستور أيضاً من خلال تعديلات 1990، والذي لم ير النور حتى الآن رغم المحاولات الحثيثة من قبل البعض. الأمر الذي يطرح تساؤلات كثيرة حول صدقية الرغبة وأساسها وبالتالي القدرة على ترجمتها واقعاً ملموساً.

لقد عانى اللبنانيون من انقسامات حادة وقوية حول أمور تعتبر ثانوية في حياة الشعوب والمجتمعات، ويأتي الحراك الشبابي اللبناني اليوم ليرفع شعار يعتبر من الثوابت في الحياة السياسية اللبنانية، فهل سيكون هذا المطلب وهذا الحراك مشروع انقسام وقتال لعشرين سنة قادمة كما تعوَّد عليه اللبنانيون سابقاً.

يعتبر لبنان من بين الدول القليلة بل النادرة التي لا زالت تمارس حياة سياسية قائمة على عقلية العصور الوسطى ان لم تكن الحجرية اذا جاز التعبير، وقد جاء فيه اليوم الذي ينبغي على اللبنانيين التفكير بالآليات التي ينبغي فيها الانتقال إلى المستقبل بدل التلطي والاختباء في مجاهل الماضي، فإلى أين يسير شبابنا ؟هل سيصنعون بلدا عجز جيلنا عن تحقيق القليل من الآمال فيه؟ أم سيسقط مرة أخرى كما سقط غيره في الخلاف والانقسام والاقتتال؟ الجواب مرهون بحكمة شِيب السياسة ان وجدت، وهمة الشباب اذا اجتمعت.

سادساً: دلالات انتفاضة الشتات الفلسطيني وتداعياتها[1]

عندما ينبري رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بوصف ما جرى في ذكرى النكبة، هو تعبير عن خلفية النظرة العربية، إلى ان الصراع مع إسرائيل هو صراع وجود لا صراع حدود، هو مُحقٌّ، في وقت أثبتت وقائع مشاريع السلام العربي – الإسرائيلي هي غير موجودة وتحتاج إلى الطرف الإسرائيلي الآخر الذي لم يكن يوما مُستعداً له.

(1) مقالة نشرت لنا في صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ 2011/5/19.

فما جرى في ذكرى النكبة يعتبر سابقة عربية وفلسطينية بالتحديد، فاجتياح المئات عبر مجدل شمس في الجولان المحتل، والمواجهات اللافتة في مارون الرأس، تحمل دلالات كثيرة وعميقة في الوجدان الجماعي لفلسطيني الشتات، فهم أسهموا للمرة الأولى في صناعة الانتفاضة الفلسطينية الثالثة من الخارج هذه المرة، وفي ظروف عربية مربكة، لكل منها قرص من هذا التحرك.

وبصرف النظر عما يمكن ان يُقال ربطا بواقعة مجدل شمس وما يجري في سوريا، فان ما سببه هذا الحراك الفلسطيني من إحراج لإسرائيل امنياً وسياسياً، يشكل سابقة هي الأولى من نوعها منذ العام 1948، وكأنها رسالة واضحة ان ما تشهده الساحات العربية من حراك بذرائع مختلفة، لن يكون بعيداً عن شعار الشعب الفلسطيني الذي يريد العودة أيضاً، وهي بطبيعة الحال رسائل متعددة الاتجاهات والأبعاد وكذلك الخلفيات، يمكن ان تستثمر بمجالات ربما مختلفة عن طبيعة ما هدفت في الأساس إليه.

في المقلب الآخر، منذ عقود طويلة لم تتلق إسرائيل مثل هذه الصفعة، فبدت مخترقة امنياً في الجولان، ومربكة سياسياً في لبنان، ومضعضعة في الداخل الفلسطيني المحتل، وهذا ما يُفسر خروج قواتها العسكرية عن طورها غير المعتاد أساساً فعمدت إلى قتل العشرات وجرح المئات من الفلسطينيين، في دلالة واضحة ان ما جرى قد استشعرت به خطراً حقيقياً لن يكون يتيماً في المستقبل اذا توافرت إرادات عربية داعمة لانتفاضة الشتات الفلسطيني.

وإذا كان الحراك الشعبي العربي قد أضاع البوصلة السياسية في غير مكان وبالتحديد بوصلة العداء لإسرائيل، فان الحراك الفلسطيني سيؤسس لشعلة الانتفاضة الثالثة وان كانت شراراتها

من الخارج لا من الداخل، وما يمكن ان يعزز ذلك الاتجاه المصالحة الفلسطينية وما يمكن ان تتركه على علاقتها بدول الطوق العربية. وبصرف النظر عن شروط هذا النجاح وارتباطه بهذه الدول ومواقفها ومشاكلها الداخلية والخارجية، فان حسن تصريفه في الواقع السياسي الفلسطيني والعربي أمر من شأنه تعزيز الوضع الفلسطيني بمواجهة إسرائيل ومشاريعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها أيضاً.

ربما ثمة من يقول، ان كثيرا من الظروف الاستثنائية تقاطعت لإطلاق هذا الحراك الفلسطيني في غير موقع من دول الطوق، لكن الصحيح أيضاً، ان انتفاضتا الشعب الفلسطيني السابقتين، جرت في أصعب الظروف الفلسطينية في الداخل والخارج، وتمكنتا ولو بحدود من انجاز الكثير رغم حالات الإجهاض السياسي الذي تعرّضت له هاتين الانتفاضتين. وبالتالي ان التعويل على تثبيط الهمم الفلسطينية أمر لا يعدو أضغاث أحلام، فما قدّمه الشعب الفلسطيني ومؤسساته بمختلف تشكيلاته ربما يفوق بكثير ما قدمته أي حركة تحرر وجدت على مر التاريخ، ويكفي أنها القضية الوحيدة التي لا زالت من مخلفات القرن الماضي، رغم إيجاد الحلول للكثير من الأزمات والصراعات الدولية التي تم توارثها على مدى عقود وقرون خلت.

ما يعنينا اليوم ما جرى في مجدل شمس ومارون الرأس، دلالة الزمان والمكان، في جغرافية وتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. فالمشاركون فيها هم من جيل الشتات الفلسطيني الثالث الذي لم ير أرضه البتة. فهم ولدوا في دول الطوق ولأسباب مختلفة لم يتمكّنوا حتى من ممارسة حقهم في استرجاع أرضهم. واكتفوا بممارسة حقهم سلماً لا حرباً، ودفعوا دما كالعادة لكن هذه المرة

ليست بالضرورة مجاناً. كما أنها المرة الأولى التي يتم فيها اجتياح مدني لخطوط عسكرية إسرائيلية على أراضي عربية محتلة. ما يعني إسقاط العديد من المحرمات السياسية والأمنية وان بظروف استثنائية.

كما يعنينا أيضاً، في هذه الواقعة بالذات أن الرسالة وصلت إلى الإسرائيليين وفهمتها قياداتها السياسية والأمنية والعسكرية، أن ربما زمن السلام قد ولّى في زمن الحراك العربي، وان تكن بوصلته السياسية ليست موجهة إلى فلسطين المحتلة، بل ان فيها الكثير من المعطيات التي تهدف إلى حرف تلك البوصلة عن وجهتها المفترضة. ففي إسرائيل اليوم ثمة من يفكر ان خطرا داهما أتى من المكان الذي تفاخر في هدوءه على مدى عقود خلت، ومن مكان يعرف انه لُقن فيها درسا لن ينساه في العام 2006.

في مطلق الأحوال، ثمة أثمان تُدفع لاسترجاع الأرض والكرامة، وهذه المرة الشعب الفلسطيني أراد العودة ومن أماكن حساسة جداً في الحسابات الإسرائيلية سلماً أو حرباً، فهل ستجتمع الظروف وتتقاطع مرات أُخر؟إن واقع المنطقة بظروفها الداخلية والخارجية تشير إلى ذلك وربما بحراك اشد عنفاً وأقسى آثاراً وتداعيات.

سابعاً: احتلال ليبيا بالقرار 1970 [1]

يبدو ان القرار 1970 الصادر عن مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع سيشكل منعطفا جديدا في السياسات الدولية نحو الشرق الأوسط، وليس لليبيا وحدها. فعلى الرغم من ظاهر النص وموضوعه المتعلق بالنظام السياسي في ليبيا ومن يديره، فالمبطن

(1) مقالة نشرت لنا في صحيفة الخليج الإماراتية في 2011/3/4.

فيه هو أخطر بكثير من المعلن.

في أساس القرار وهو بطبيعته القانونية ملزم لكافة الدول تطبيقاً وتنفيذاً، بدءاً من الحصار وصولاً إلى استعمال القوة العسكرية. وبالتالي لا مفر ولا مناص من الولوج فيه بخاصة ان ثمّة إجماعاً عليه، ويأتي في سياق الضغوط الإعلامية والشعبية العربية والغربية ضمن الحراك الحاصل في ليبيا.

في موضوع النص، وهو ليس بسابقة لا بالنسبة لليبيا ولا لغيرها من الدول العربية. فالسودان سبقها إلى ذلك، كما ان ليبيا نفسها عانت سنوات طويلة من حصار اقتصادي كبير نتيجة قرارات دولية سابقة على قاعدة قضية طائرة لوكربي، إضافة إلى مسائل متعلقة بسلوكيات النظام السياسي تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وفي مجمل الأمور كانت تداعيات الحصار ليس على النظام كما هدفت القرارات بل كانت معاناة الشعب هي الواضحة في كثير من الجوانب والمسائل.

كما ان تجميد الأموال للعقيد القذافي وأسرته وأركان النظام، ليس بموضوع جديد لا بالنسبة لليبيا ولا لغيرها من الدول، وفي مطلق الأحوال تمكّنت الدول التي تعرّضت لمثل تلك العقوبات من التفلت منها بطريقة أو بأخرى عبر شبكة علاقات تجارية دولية كنموذج العراق وسوريا سابقاً وإيران والسودان لاحقاً.

الجديد بالنسبة لليبيا تحرّك مجلس الأمن عبر قراره 1970 لإحالة من تسبَّب في مجازر جماعية وإبادات «ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية»، وبالتالي إحالة الموضوع إلى المحكمة الجنائية الدولية. والتي سيكون للمدعي العام دور أساسي في تركيب البيئة

القانونية لإطلاق المحاكمة، مع ما يعني هذا الاسم للعرب جميعاً أنظمة وجماهير ربطاً بقضية الرئيس السوداني حسن البشير وما جرى فيها من مساومات أدت اقلها إلى انفصال جنوب السودان وما سيتركه من تداعيات لاحقة، علاوة على المحكمة الخاصة بلبنان وما فعلت به، وان كانت من فئة المحاكم الدولية المختلطة.

إضافة إلى ذلك ثمّة حصار اقتصادي وإمكانية إنشاء مناطق محظورة على غرار ما حصل في العراق قبل غزوه في العام 2003 بحجة حماية الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، ومعنّوناً بشعار النفط مقابل الغذاء.

في أوجه كثيرة يتشابه الوضع الليبي بالعراقي، وثمّة من يحيك شِباكاً غير بريئة في المنطقة وبالتحديد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلنت وزيرة خارجيتها، هيلاري كيلنتون بأن بلادها تنسّق مع قوى المعارضة الليبية، وهو المدخل القابل للحياة لتأجيج الفوضى الخلاقة، «الإستراتيجية الأمريكية» التي لا زالت صالحة بالنسبة إليها، وبالتالي إعادة احتواء الثورات ومنها الليبية، عبر تدخّل عسكري هدفه المعلن حماية الشعب الليبي من النظام، وباطنه أهداف ذات أبعاد ليبية وعربية أخرى. فماذا في الأهداف الأخرى؟

انطلق الحراك العربي من تونس وقفز فوق ليبيا ليستقر في مصر. في وقت تشتعل ساحات عربية أخرى. استقالت حكومة الغنوشي التونسية تحت ضغط الحراك الشعبي، وكذلك الأمر بالنسبة لحكومة شفيق المصرية، ثورتان أسستا لحراك عربي واعد، في ظل عدم قدرة واشنطن على الحد من اندفاعتهما وتأثيراتهما، وبالتالي عدم قدرتها حالياً على احتواء أي حراك عربي بما فيه

التونسي والمصري.

حجر الرحى الإقليمي في مصر وليس في أي مكان آخر، وان ما يخفيه القرار 1970 هو التدخّل الدولي في ليبيا، لا لحماية الشعب الليبي، بل ليكون التدخّل ملاصقا لمصر، القوة التي تخيف الغرب و«إسرائيل» اذا ما اتجهت بغير الوجهة الحالية. ثمّة ثورة مصرية حقيقية تكاد تبلور مواقفها الداخلية ومواقعها الإقليمية، ما يستدعي لجمها واحتوائها وربما يكون القرار 1970 أحد وسائله الرئيسة مستقبلاً عبر قوة دولية في خاصرتها الغربية الرخوة، إضافة إلى الخاصرة الجنوبية المجروحة بانفصال جنوب السودان وبقرار ومحكمة دوليتين.

طبعاً ثمة صور مخيفة يندى لها جبين الإنسانية في ليبيا، وتستحق أكثر من تدخل لإيقافها، لكن وبحسب السوابق الدولية ذات الصلة، هو من نوع الكلام الحق الذي يراد به باطل. فلا التدخل في العراق كان لحماية العراقيين بأكثر من الضغط على الدول المجاورة، ولا التدخل في السودان كان لحماية دارفور بل لهز العصا للبشير، ولم يكن التدخل في الصومال لنقله إلى مصاف الدول الراقية بل زاده التدخل تمزقاً وحروباً وضياعاً.

في كل القضايا والمناطق وبخاصة العربية، استأسد مجلس الأمن في إصدار قرارات من فصيلة الفصل السابع، فيما أصيب بالحوّل السياسي في القضايا المتعلقة بمجازر «إسرائيل» ضد العرب عامة والفلسطينيين خاصة. كل يوم ثمة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إرهاب وجرائم عدوان، باختصار جميع العناوين التي يمكن للمحكمة الجنائية الدولية التحرّك بموجبها متوفرة، فلا حياة لمن تنادي، فيما مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة،

لا يكاد يلفظ حكما إلا ليعود ليبلع قراره ولسانه معاً.

نعاني نحن العرب الكثير من الاكتئاب السياسي الذي يستلزم الكثير من القرارات الداخلية الوطنية، نحن بحاجة للتغيّر، وليس للتغيير بتحفيز من الخارج ودفعه. لسنا بحاجة إلى قرارات دولية تفضّل على مقاسات مصالح السياسات الدولية التي لم تحسب حساباً لنا يوماً.

عيبنا نحن العرب أننا لم نتعلم لا من تجاربنا ولا من تجارب غيرنا، نظل نتوسّل التدخل لحسم مشاكلنا وقضايانا. وعيب من يحكمنا عدم الاتعاظ من تجارب كثيرة سبقت، تُقدم التنازلات متأخرة وهي حق للشعوب وليست مِنَّة من أحد. وسفك الدماء أهون من التخلي عن المناصب، متى نَعرف نحن العرب ان مصيرنا ومسارنا بين الأمم والشعوب مرهون بالديموقراطية الحقّة التي لم نتذوقها يوما، رغم أننا دفعنا أثماناً غالية لها وعليها.

ثامناً: القرار 1973 واستنساخ التجربة العراقية[1]

بين القرار 1970 و1973 المزيد من المجازر ارتكبت في ليبيا، ولم يكن ثمة تحرك دولي واضح لوقفها. ما يعني ان ثمَّة اتجاه واضح مشت فيه القوى المسيطرة في مجلس الأمن لإدارة الأزمة بدل الولوج في سياق حل ما؛ما يعني ان لا حل قريب لمجمل الواقع الليبي القائم، بانتظار ظهور مزيد من التداعيات التي يمكن استثمارها داخلياً وخارجياً ربطاً بالحراك الشعبي العربي القائم في المنطقة.

وربطاً بالتجارب السابقة التي لجأ فيها مجلس الأمن لمثل هذه

(1) مقالة نشرت لنا في الشرق الأوسط في 2011/4/6.

الوسائل، يمكن ملاحظة التشابه ان لم يكن التطابق في السلوك تجاه القضايا المتشابهة. فعلى سبيل الماثل لا الحصر، سجّل مجلس الأمن تحركاً فيه الكثير من الريبة في سياق معالجة المسألة العراقية قبل عشرين سنة، عندما أنشأ منطقتين آمنتين في العراق بذريعة حماية الأكراد شمالاً، والشيعة جنوباً، وتواصل الحظر الجوي مع سياسات النفط مقابل الغذاء. في كلا الحالتين، لم يتمكن مجلس الأمن من حماية لا الأكراد ولا الشيعة، كما لم يطعم الشعب العراقي من خيرات نفطه، بل أدى السلوك المعتمد إلى تكوين البيئة المناسبة لغزوه واحتلاله بصرف النظر عن الشرعية والمبررات التي أدّت إلى الاحتلال والتداعيات الناجمة عنه.

ما يجري اليوم في ليبيا مشابه إلى حد كبير بما جرى في العراق سابقا، ويبدو ان الذرائع والمبررات وحتى أدوات الحذر الغربي في التعاطي مع المسألة العراقية هي متطابقة مع الظروف الليبية، ما يعني ان مزيداً من الوقت سوف تأكله إدارة الأزمة في ليبيا، وهذا ما ظهر تحديداً في بعض التصريحات حول آليات تطبيق القرار 1973، بحيث ان تنفيذ القرار مرهون بتصرف النظام الليبي، ما يعني ان تحرك مجلس الأمن سيكون في موقع رد الفعل لا الفعل، وكأن ما جرى لا يستحق المبادرة والمبادأة في التحرك والتصرّف؛ مما يثير جملة من الأسئلة المتعلقة بخلفية التدخل الدولي وما سيؤول إليه من نتائج وتداعيات لاحقة.

في المبدأ، وفي سياق التحليل والتدقيق في الوقائع الميدانية الليبية، تشير الأمور ان همَّ النظام منذ بداية الحراك الشعبي، محاولة تأمين ربط نزاع طويل الأمد مع الثوار ان لم يتمكن من إخماد التحرّك في بداياته وهذا ما حصل. ما يعني ان القرار 1973 أتى ليكرس الأمر الواقع الموجود ميدانياً. منطقة شرقية تحت سيطرة

النظام إلى حد بعيد، تقابلها منطقة غربية لا زال الثوار في معرض الكفاح لإبقاء سيطرتهم عليها. وبين عمليات الهجوم والصّد ظهر القراران 1970 و1973 ليرسمان حدود اللعبة في المدى المنظور في الواقع الليبي.

ان ذلك الوضع لا يعني بالضرورة، انه لن تكون هناك ضربات جوية أو بالأحرى استعمال القوة غير الناعمة ضد النظام، بل بالتأكيد سيكون هذا الخيار قائماً فقط للترتيب الدائم لميزان القوى الداخلي في ليبيا، ريثما تنضج ظروف التفاوض داخلياً حول مستقبل الاستفادات الغربية من المزايا الليبية النفطية وغيرها، كما تأثيرات التدخل الدولي في ليبيا على النظام الإقليمي العربي وبخاصة في الجانب الإفريقي منه خارجياً.

طبعاً ان الظروف الديموغرافية والطبوغرافية للواقع الليبي يجعلان التدخل الخارجي أمراً محتماً لإيجاد موازين قوى داخلية متقاربة، ان كان الحسم خياراً بعيداً أو متعذراً بحكم الحسابات الدولية البرغماتية. لكن الخوف كل الخوف ان يكون هذا التدخل هو بداية لتواجد قوات دولية بصرف النظر ان كانت تحت سلطة القبعات الزرق التابعة للأمم المتحدة، أم قوات متعددة الجنسيات اذا تعذر تشكيلها بفعل الحذر الروسي والصيني. ما يشكّل سابقة أخرى في تعاطي المجتمع الدولي مع القضايا العربية وهذه المرّة في الجانب الإفريقي للنظام الإقليمي العربي وما يشكّل هذا الواقع من حساسية عالية في ظروف الثورة المصرية الواعدة أو على الأقل المخيفة لإسرائيل خاصة والغرب عامة، وفي ظل انفصال جنوب السودان، والمترافق مع الجمر الراكد تحت رماد المغرب العربي بكل أزماته وتفاصيل قضاياه المملة تقسيماً وانفصالاً، حيث تختلط المطالب السياسية بالعرقية والقومية وبشتى صنوف المطالب القابلة

للاستثمار والتحريك بشتى الاتجاهات والأهداف والغايات.

ان فداحة ما يجري في ليبيا يتطلب تدخلاً من نوع آخر، قوامه حراك على ركيزة عربية لدعم الثوار في سبيل تحقيق التغيير السريع، وليس بالضرورة التدخل العسكري ان كان عربياً أو غربياً، باعتباره سيخلق حساسية ومشكلة أخرى مستقبلاً وبخاصة في سياق التجارب الجارية حالياً كنموذج درع الجزيرة في البحرين. وبمعنى آخر، إن جسامة الواقع الليبي وأثره المباشر في داخله وخارجه يحتِّمان التصرّف بعناية كبيرة، باعتبار ان أي تدخل عسكري في ليبيا سيكون له تداعيات مستقبلية على مجمل النظام الإقليمي العربي في إفريقيا، والذي سيكون مرتكزاً ومنطلقاً شرقاً وغرباً باتجاه جميع الدول العربية المستلقية على صفيح ساخن حيث تتقلب ثورات الجماهير ربما بعفوية كاملة، لكن إداراتها وطرق استثماراتها ليست كذلك.

بالأمس كان العراق والصومال، وقبله لبنان، واليوم ليبيا ولا نعرف من سينضم إلى لائحة التدخلات الخارجية في المستقبل القريب، لكننا يمكن ان نعرف مدى جسامة وخطورة واقعنا العربي الذي بات مشرّعاً على الخارج دون حسيب أو رقيب أو دون وازع أو رادع ممن يرسم سياساتنا ويجثم على صدورنا.

لقد أوصلتنا السلطات التي عشنا في كنفها إلى حالة من الخنوع واليأس وحتى الاكتئاب السياسي، الذي بات فيه المواطن العربي ومجتمعاته يتعلقان بأوهام الحلول الدولية وترياقها عبر التدخلات العسكرية وهي تعلم علم اليقين ان هذه التدخلات لن تكون سوى مرحلة في سياق إعادة إنتاج السلطات والأنظمة غير المختلفة عن التي سبقتها سوى بالوجوه. خوفنا اليوم ان تتكرّر

تجربة العراق مع مجلس الأمن في ليبيا، واستنساخ القرار 1973 ظروفاً ليبية هي أشبه ما تكون إلى حالة من الفوضى التي تريدها الولايات المتحدة «خلاقة» عبر الحراك الشعبي بعدما فشلت في فرضها بوسائل مختلفة سابقا ومنها العسكري!.

تاسعاً: انفصال السودان وثورات العرب[1]

بصرف النظر عن دقة الرقم الذي صوَّت عليه جنوب السودان بالانفصال والذي بلغ 98%، ثمة دلالات رمزية من السهل ان تُستغل في مواقع عربية أخرى جاهزة للتجربة نفسها. وبصرف النظر أيضاً عن الظروف الذاتية لهذه المواقع الجاهزة ومدى إمكانية استغلالها للتجزئة والتفتيت، ثمة دروس ينبغي الاستفادة منها من تجارب قائمة حالياً، وكذلك واعدة في العديد من الدول العربية لاحقاً.

بكى شمال السودان على دولة لم يُحسن من حكمها الاستفادة من خيراتها وإمكاناتها، وفرح الجنوب لوعود طالما حلموا بها قبل الانفصال وبالتأكيد بعده، لكن المفارقة المرّة ان شعب السودان بشماله وجنوبه سيتحسّر مرة أخرى على أيام فاتت لم يستطع فيه فعل شيء لهذا اليوم المنتظر وغير المفاجئ.

الظروف نفسها والوقائع عينها، تعيشها العديد من المواقع العربية من المحيط إلى الخليج، وفي جميعها من ينفخ ويهمس في آذان الطامحين إلى الانفصال، وهذه المرة، لا جهد استثنائي سيصرف، بل الحراك الشعبي العربي متنقل من عاصمة إلى أخرى على قاعدة الثورات والاحتجاجات للتغيير والإصلاح، لكن من يضمن ان لا تتطوّر هذه المظاهر إلى حركات انفصالية؟

(1) مقالة نشرت لنا في صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ 2011/2/12.

هذا التخوّف ليس هدفه الدعوة إلى خنق الحِراك الشعبي لأنه أكثر من مطلوب، بل يعتبر واجباً وحقاً أساسياً مِن حقوق الإنسان الذي كفلته كافة الشرائع الدولية، إنما المشكلة الكبرى تكمن في من يقود هذا الحراك ويبلوره إلى مشاريع وآليات قابلة للحياة.

من السهل إطلاق الثورات لكن من الصعب إيصالها إلى مبتغاها، في لبنان اعتصامات دامت أكثر من سنة انتهت بتسويات لم تصل بأصحابها إلى ما أرادوا منها. في مصر ثورة شبابية لا مثيل لها في تاريخ مصر، ملامح استيعابها بدأت تلوح في الأفق وربما تؤخذ إلى أماكن ليست محمودة النتائج، دعوة احتجاجية مماثلة في ليبيا، بعدما سبقتها اليمن، الجزائر على اللائحة بعدما فجرت شقيقتها تونس عصر الثورات الشعبية. ولم يقتصر الأمر على تلك الدول بل ثمة دعوات ستطال البحرين أيضاً بما لها من دلالات وتداعيات لاحقة.

باختصار ربما سيكون السودان قد افتتح عصراً آخراً من أدوات الانفصال والتجزئة، لكن التجربة ستكون أكثر من مُرّة اذا امتدت وأحسن استغلالها خارجياً. نحن العرب بحاجة إلى إعادة صياغة لكثير من المفاهيم والمبادئ التي حكمتنا وتحكّمت بنا، نحن بحاجة للتغيير قبل فوات الأوان.

المشكلة الكبرى تكمن في سرعة انتقال المطالب من ضفة إلى أخرى، والمشكلة أيضاً سرعة تماهي أوضاعنا الداخلية مع المنتظرين خارجيا، في الوقت الذي لا قدرة لنا على حسم مواقفنا وتحركنا. نطالب بالإصلاح ومن ثم التغيير ونكاد نطلق شعارات محاكمة الرموز، وسرعان ما نعود ونتقوقع في حالات وآليات من الصعب أن تصل إلى أماكن محددة تخدم شعاراتنا ومطالبنا.

شعوبنا العربية لم تبخل بالدم يوما لتحقيق ما تحلم به، تحرراً وتحريراً، لكن المشكلة في أننا استرسلنا كثيراً على أمل ما يمكن ان يُقدم لنا، فالحرية لا تمنح بل تؤخذ، علَّ شباب مصر يدركون ذلك وهم بالفعل مدركون.

اليوم بحاجة إلى نمطية جديدة من التفكير والتعامل مع قضايانا لئلا تجرفنا عواطفنا إلى أماكن مغايرة تماماً. ثمة مشروعاً لشرق أوسط جديد تعيد إحيائه وترسمه الولايات المتحدة وإسرائيل بوسائل وأدوات جديدة، بعدما فشلتا خلال العقدين المنصرمين، تستغلان واقعنا المزري، فتحاولان احتوائه وتوجيهه من جديد بما يخدم مصالحهما.

اليوم كان السودان، فكانت محاكمة الرئيس عمر البشير مدخلاً للتقسيم، ومحكمة لبنان الخاصة ستكون مدخلاً لأوضاع ربما مشابهة. بالأمس كانت اليمن وتونس واليوم مصر، ولا نعرف مصير باقي الأشقاء اذا استمرت رؤيتنا وحركاتنا كما هي. ربما قطار التغيير قد انطلق لكن علينا مجاراته بنفس السرعة لئلا يسبقنا زمن التغيير بصور معكوسة تزيدنا آلاماً وبؤساً.

التشجيع والثناء والمكافآت التي لا تسمن ولا تغني من جوع بدأت على لسان الرئيس الأمريكي باراك اوباما، سيعترف بدولة جنوب السودان، وسيكافئ شماله بإزالته من لائحة الدول الراعية والحاضنة للإرهاب كما يدعي. مكافآت وعطايا جاهزة غب الطلب لمن يتماهى ويتماشى مع الشرق الذي يرسمه الغرب لنا.

بات من الضروري انطلاقة تغييرية شاملة هادفة، تتماشى مع نبض الشارع العربي، بعدما كُمت أفواهه وأغلقت أعينه وصُمت

آذانه لعقود طويلة، ينبغي النظر إلى واقعه بدقة متناهية وإدراك خطورة ما يحيط به، لئلا يأتي اليوم الذي لا ينفع بعده الندم. ينبغي ان نتعلم من تجارب الشعوب وتاريخها لئلا نفتقد الجغرافيا التي أضعنا قسما كبيرا وعزيزا منها. نحن العرب بحاجة اليوم إلى مراجعة كاملة لكل ما يحيط بنا وفينا، كما أننا بحاجة عارمة إلى عدم التراجع عن حراك التغيير الذي ينبغي ان برسم مستقبل أولادنا وأحفادنا. علَّ ليالي الأنس تُرسم في ميدان التحرير والتحرر في مصر لا النمسا.

عاشراً: جنوب السودان والدروس المستفادة[1]

منذ قرن تقريباً هب العرب باحثين عن وحدة حلموا بها للتخلص من حكم العثمانيين، وما لبثوا ان وقعوا تحت احتلال بريطاني وفرنسي جديد وان سميَّ انتداباً، فبدلاً من الوحدة قُسمت البلدان العربية وفقا لمعايير حملت بذور التجزئة والتفتيت ولو بعد حين. لعبت السياسات الدولية فيهم عقودا وكرّست انقساماً يصعب رأبه، فكانت مشاريع الانفصال تغزو مجتمعاتهم ومعتقداتهم، حتى وصل الأمر بهم إلى الاعتقاد بأن مسيرات الانفصال حلاً لمشاكل مزمنة لم يعد بالإمكان احتوائها أو التغاضي عنها. وانتهى الأمر بهم إلى التسليم بانفصال جنوب السودان حلاً نموذجياً لصراعات استمرت عقوداً.

اليوم حمل جنوب السودان الرقم 193 بين الدول المستقلة والمنضمة إلى الأمم المتحدة. وربما ثمة الكثير من الأسباب التي دعت شعبه إلى الاحتفال بالانفصال باعتباره نصراً موصوفاً، ذلك للعديد من الأسباب التي يمكن تبريرها من بعض جوانبها، لكن

(1) مقالة نشرت لنا في صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ 2011/7/12.

التدقيق في باطن الأمور يظهر ان ثمة تحديات كثيرة تنتظر الدولة طرية العود كما باقي البلدان العربية الأخرى.

فبعيداً عن نظرية المؤامرة ومتفرعاتها، ثمة العديد من العيوب التي رافقت معتقداتنا وتفكيرنا وسلوكنا السياسي في التعاطي مع أزماتنا العربية البينية أو القطرية الداخلية. صحيح ان فكرة الوحدة العربية وإيديولوجيتها، كانت يوماً حلماً عظيماً وربما لا زالت كذلك عند البعض من مفكرينا، لكننا لم نقف يوماً لنتأمل أين أصبحنا وماذا حل بنا؟ وما هي أسباب مشاكلنا وكيف السبيل إلى حلها؟.

من بين المشاكل الكبرى التي لم نجد حلاً لها في إطار قوميتنا العربية، مشاكل الأقليات بيننا. بل أن هروب حكامنا من أزماتهم وحتى من شرعية سلطتهم، الهروب إلى الأمام عبر لصق الأزمات بكل أقلية هنا أو هناك في بلداننا العربية المترامية وما أكثرها تنوعا وتعددا. علماً أننا لا نسوق الاتهام جزافاً ونعفي بعض الأقليات من مسؤولياتها في تضخيم بعض جوانب أزماتها في المحيط التي تتواجد فيه.

فمشكلة السودان ليست وحدها، فثمة البربر والامازيغ في المغرب العربي، كذلك الأكراد في المشرق العربي، كما ثمة شماعة المسيحيين في كل مكان يتواجدون فيه شرقاً وغرباً ووسطاً. باختصار غرق العرب على حجمهم الكبير بأعداد لا تشكل ثقلاً عدديا، فكان عبء المشكلة أكبر وأعظم في ظل تجاهل المشكلة، بل السعي لاستثمار قضاياهم في حل المشاكل العربية البينية تارة، وحل أزمات الأنظمة تارة أخرى.

لكن المشكلة ليست هنا فقط، بل المشكلة القادمة هي أسوأ

وأفظع، ثمة حراك عربي تحت مسميات وشعارات متشابهة ظاهراً، ومتناقضة أو متباينة ضمناً؛ لكن ما يجمعها كم كبير من جهل المستقبل. ورغم أحقية الكثير من مطالبات هذا الحراك العربي، ثمة ذهاب نحو المجهول، أقله استغلال مشاكل هذه الأقليات في مزيد من عمليات التفتيت والتجزئة.

يكاد لا يخلو أي بلد عربي من مشكلة أقلوية، ذات طابع أو مضمون عرقي - إتني أو ديني - مذهبي. تجتمع معظمها على سلوك باطني انفصالي الهوى ظناً ان آخر الدواء الكي. وما يساعد على تعزيز هذا السلوك تغذيته موضوعياً وترسيخه ذاتياً، في ظل معطيات داخلية مساعدة وخارجية داعمة.

اليوم السودان، وغدا ستكر السبحة بغير اتجاه عربي، حراك عربي عارم لا أفق له سوى المطالبة بإسقاط الأنظمة، وفي ظل عدم تكافؤ موازين القوى بين الأنظمة والقوى المعارضة تنساب الأزمات باتجاه الانفصال والتقسيم والتفتيت، باعتباره حلاً بعدما وصل الأمر بالشعوب إلى نوع من اليأس والتسليم بقضاء كان امراً مقضياً، عله يجلب بعض الاطمئنان على الغد المجهول التي غرقت به دهوراً لا عقوداً.

اليوم نحن العرب علينا واجب التفكير مليا لكي نبقى موقعاً ودوراً بين الشعوب لا رقما يضاف بين الأمم والدول. علينا الاعتراف بفشل تطبيق الكثير من الآليات التي اعتقدناها يوماً حلا لأزماتنا ومشاكلنا، علينا الاعتراف بوجوب ابتداع أفكار خلاقة لكي لا نعود ونقع في أتون مصائبنا. جميع بلداننا العربية باتت اليوم مهيأة للانفصال اذا استمر الضغط بها وعليها، وحينها لا ينفع لا الندم ولا الوقوف على أطلال أمجادنا الغابرة التي تغنينا بها كثيراً.

قوميتنا ووحدتنا العربية أمراً واقعاً علينا التمسك بهما والعمل للوصول إليهما، لكن علينا أيضاً البحث عن تقديم الحلول للكثير من مشاكلنا الداخلية باعتبارها سبباً رئيساً لضمورنا بين الأمم والشعوب. ثمة واجب البحث عن أزمة الأقليات في محيطنا كي لا تتكرر تجربة السودان ودروسها ربما غير المستفادة عربياً.

إن التعاطي مع تلك المشاكل بخفة، ستوصلنا إلى فوضى عارمة لإعادة إنتاج أنظمة جديدة كما يدعي البعض. وفي مطلق الأحوال ثمة بلدان عربية كثيرة تنتظر دورها وربما لن تبدل تبديلاً. عندها وعندها فقط يمكن القول ان لا تجارب السودان ولا غيره من البلدان العربية ستكون مستفادة، بل ان حفلات التفتيت والتجزئة ستتكرر في غير بلد عربي.

أحد عشر: مآل الثورات العربية ودروسها غير المستفادة[1]

قبل قرن من الزمن تقريباً تهيأت ظروف كثيرة، مهّدت لحراك شعبي عربي شعاره التحرّر والاستقلال عن الحكم العثماني، الذي استمر زهاء أربعة قرون، ورغم قوة المد القومي العارم في العديد من الأنحاء العربية، لم تُحقق الآمال بفعل تخاذل الحلفاء وتقسيم المناطق العربية وفقاً لاتفاق سايكس - بيكو، الأمر الذي أدى إلى نشوء حراك سياسي اجتماعي ضمن الأقطار العربية رفع شعارات الاستقلال مجدداً عن الدول المنتدبة، وبذلك طغى همٌّ الاستقلال عن أي همٌّ آخر ولو كان متعلقاً ببنية النظم السياسية الاقتصادية التي ينبغي الوصول إليها لحكم البلاد العربية، وهو أمر من الناحية المنطقية مقبولاً بشروط.

(1) نقالة نشرت لنا في صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ 2011/4/7.

مضت عقود، ونالت غالبية الأقطار العربية استقلالها، ببنى سياسية اجتماعية مشوهة، ما أفسح المجال لظهور أحزاب وحركات قادت ثورات داخلية تغيَّر فيها الكثير من الأنظمة وتعاقب على حكمها أشخاص حكموا عقوداً طويلة أخرى بشعارات لا تختلف عن شعارات المرحلة التي انقلبوا عليها والتي كانت سبباً لوصولهم للسلطة.

ما ميَّز تلك المرحلة غياب تداول السلطة إلا بفعل الانقلابات العسكرية، أو بفعل انتخابات تشبه أي شيء سوى الانتخابات. ما أسَّس لوضع سياسي اجتماعي لطالما سعى سراً وعلناً إلى تغيير واقع سئمت منه الناس بفعل موجات الفشل الداخلي، والنكسات والهزائم الخارجية.

ثورات العرب اليوم، ربما تعبِّر عن واقع مؤلم، لكل ثورة خصوصيتها رغم ما يجمعهم من قضايا وجوانب، لكن الأخطر في ذلك ان ما يجمعهم أيضاً عدم وجود رؤى واضحة أو برامج وحتى قدرات لتسلّم السلطة اذا تمكّنت من حسم وضعها في سياق حراكها ضد أنظمتها. انطلقت الثورتان التونسية والمصرية، ورغم ما تحقق لا زالتا تبحثان عن بر الأمان لشعبين لا زال كل منهما على يقين بأن مآل ثورته لا يزال بعيداً. في تونس لم يستقر الوضع على هدف الثورة، بل ان قياس الحراك الشعبي يثبت عدم إيمانه بمجريات الأمور الحاصلة. فيما وضع الثورة المصرية لا يقل قلقاً وارتباكاً، تقديمات وتنازلات متدرِّجة لم تشفي غليل المطالبين بالتغيير، وكأن ثمَّة من يقول أن أدوات السلطة السابقة لا زالت تتحكم بمفاصل الأمور، في وقت اعتاد المصريون على يوم الجمعة عنواناً للاحتجاج.

في المقلب الآخر من نماذج الثورات العربية، اليمن غير

السعيد بنظامه لا زال يكابد دون آفاق لشبه الحسم كما الثورتين المصرية والتونسية. فيما الثوار الليبيون لا زالوا أيضاً في حالة انعدام الوزن وغير قادرين على حسم الكثير من المواقع التي تحسب عليهم أصلاً.

وفي بلاد الشام، حراك سوري غير معروف الأبعاد والآفاق وحتى الخلفيات، فيما الشباب اللبناني يُحرِّك ساحاته من بوابة إلغاء الطائفية السياسية. وتبقى معظم الساحات العربية الأخرى غرباً وشرقاً، تنتظر دور آت ربما يحمل المزيد من المفاجآت ربما غير المتوقعة.

باختصار حركة بلا بركة في كل مكان، وكأن ثمة دروس غير مستفادة من ماضٍ مليء بالتجارب التي يمكن الاستفادة منها، فأين تكمن مشكلة الثورات العربية؟ وهل من حل لحسمها؟

طبعا من الصعب تقديم حلول ناجعة لأوضاع عمرها عقود ان لم تكن قرون. لكن الاستفادة من وقائع معيّنة ربما تبدو أكثر احتمالاً، مع الاعتراف مسبقاً بأن أي حل ليس بالضرورة ان يكون ملائماً لوضع آخر. ففي مصر مثلاً ثمة قدرة وسوابق من بينها ثورة 1952 على الملكية وما استتبعها من متغيرات بعد العام 1954 وأيضاً 1956، حيث تم قلب النظام رأساً على عقب ذلك بفعل البرامج والتوجهات والأفكار، ورغم اختلاف الظروف والوقائع تبدو الاستفادة ممكنة في هذا المجال. فيما التجربة الليبية في العام 1969 بدت وكأنها مرحلة لإدارة أزمة شعب ينقصه الكثير للاستفادة من تجارب غيره وبالأخص جيرانه. فيما الحراك اليمني غير قادر حتى الآن على الاستفادة من تجاربه الخاصة إبان حالة اليمنين. فيما الحراك في الدول العربية الأخرى لا زال في مرحلة

جس النبض السياسي للسلطة وإمكانية صمودها في وجه الحراك أم لا.

وبذلك يبدو جلياً، أن مجمل الثورات العربية لم تخرج عن إطار المحاولات التي يصعب الاتكاء عليها بهدف تغييرات جذرية كما يريدها الشعب. وبصرف النظر عن قدرتها أم لا، ثمة حاجة للاستفادة حتى من الثورات العربية وغير العربية التي لم تتمكن من تحقيق المأمول منها.

إن تتبع مسار ومصير هذه الثورات التي وإن بدت عفوية، ينذر بمصير غير وردي، سيما وأن قياداتها وأحزابها وحتى شعاراتها لا زالت أسيرة عدة الشغل السياسية التي سادت الخمسين سنة الماضية. وحتى لا نكون نحن العرب أسرى لخمسين سنة قادمة، علينا تفحص أوضاعنا ومعرفة ماذا نريد ومدى قدرتنا من الاستفادة من السوابق لرسم برامج قابلة للتحقق بأقل الأثمان الممكنة.

في أي حال انطلق التسونامي العربي، ومن الصعب إيقافه، وجل ما يمكن التعامل معه محاولة استيعاب تداعياته ونتائجه، ذلك أمر ليس بالبسيط أو القابل للتحقيق بيسر وسهولة. وإنما يستلزم الكثير من دقة البصر والبصيرة والتبصر في مستقبل امة كتب عليها الحركة بلا بركة وبخاصة في مجالات التغيير.

الباب الرابع

الفصل الأول: جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته.

الفصل الثاني: الحروب العربية الإسرائيلية.

الفصل الثالث: العدوان الإسرائيلي على لبنان/تموز 2006.

الفصل الأول

جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من أكثر الصراعات التاريخية الممتدة التي تزيد عن ستين عاماً متواصلة، وتمتد جذور ومصادر الصراع إلى أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948. ويتميز الصراع العربي الإسرائيلي عن غيره من الصراعات بأنه يشمل مختلف الجوانب الإستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

كما تنفرد إسرائيل في هذا الصراع بتبني مفاهيم شاذة ومتفردة عن الأمن القومي ومتطلبات الحفاظ على الوجود، إذ يلاحظ أن جميع تصرفات إسرائيل الداخلية والخارجية اقتصادياً وسياسياً تخضع لمقتضيات الأمن حيث تتبع خيارات إسرائيل السياسية وغير السياسية دائماً من متطلبات الأمن الإسرائيلي الذي صار يشغل القيمة العليا بين شتى القيم الإسرائيلية الكبرى ويزداد شذوذ هذا التصوّر خصوصاً مع عالم ما بعد الحرب الباردة والقرن الحادي والعشرين الذي احتلت فيه الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا

السياسية أو الجيوبولتكس، وزادت عمليات وتفاعلات التكامل العالمي والإقليمي على أسس من الاعتماد المتبادل والاندماج الاقتصادي والتقني، في حين أصبح يعرف باسم الوظيفية الجديدة. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي تصر على إعادة الهيكلة التامة للنظام الإقليمي الرئيس وللنظم الإقليمية الفرعية المحيطة بها، فهي تزعم أن ثمة ضرورة قصوى لتفجير وإزالة النظام الإقليمي العربي بل ولتفتيت الكيان الاجتماعي القومي العربي وتفتيت النسيج الاجتماعي الوطني لكل قطر عربي على حدة[1].

أولاً: البعد العسكري للصراع

تميزت السياسات العربية وإسرائيل بالتركيز على التسلح الكثيف وما يتضمنه من بقاء المعدلات العالية من الإنفاق العسكري. وقد عرف الصراع العربي الإسرائيلي في معظم فتراته سباقاً متواصلاً للتسلح ينبع في الأساس من الدور الذي تؤديه إسرائيل في إشعال هذا السباق، فهي ترى أن عملية التحديث العسكري مسألة لا تتوقف وتستمر بكثافة حتى في ظروف المفاوضات والتسوية السلمية. وتتأسس السياسة الدفاعية الإسرائيلية بصفة عامة على أهمية الأخذ في الاعتبار احتمال اندلاع حرب واسعة النطاق مع دول الطوق وأيضا في مواجهة احتمال تحالف عسكري واسع من الدول العربية يضم حتى الدول التي وقعت معها معاهدات تسوية مثل مصر والأردن، والأكثر من ذلك احتمال توسيع هذا التحالف

(1) يلاحظ أن جميع التسويات السياسية التي تمت حتى الآن بين إسرائيل من جهة وكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية تعتبر تسويات ملغومة ومتوترة وتتضمن في داخلها مصادر وبالتالي عودة الصراع أكثر من المصادر الخاصة بالتسوية الدائمة والشاملة والمستقرة.

بحيث يضم دولاً إسلامية مثل إيران وباكستان. ورغم الصعوبة العملية لإقامة مثل هذا التحالف فإن إسرائيل تصر على ضمان تفوق الجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية والإسلامية مجتمعة، إلى جانب السعي لضمان عدم حدوث مفاجأة، بمعنى أن تبادر إسرائيل لضرب من يخطط للهجوم عليها قبل أن يفعل ذلك، وذلك في إطار إعطاء الأولوية القصوى للتطوير المستمر لسلاح الجو الإسرائيلي لدوره المركزي المعتاد في الحروب التي تشنها إسرائيل.

استثمرت إسرائيل دروس الحرب الحديثة مثل حرب الخليج الثانية وحرب البلقان، كما تعمل على تدشين هيكل جديد للقوة العسكرية يستفيد من التغيّرات المروعة في مجال التكنولوجيا العسكرية. وهكذا تسعى إسرائيل إلى تقليل حجم الجيش والاستغناء عن الحجم بتحسين نوعية التدريب والتسليح انطلاقاً من أن الحجم الكبير للجيش يمثل عبئاً ضخماً على الاقتصاد الإسرائيلي. وتجسّد هذا المسعى عمليا في ظل حكومة حزب العمل (1992 - 1996)، وذلك في الخطة العشرية (1992 - 2002) التي صاغتها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لتحديث القوات المسلحة وتطويرها. وتضمن التطوير أيضاً في ظل حكومة إيهود باراك (1999) مضاعفة الاهتمام بتطوير النظرية الأمنية الإسرائيلية، إذ قامت هذه النظرية تقليديا على أساس نقل الحرب إلى أراضي العدو واحتلال أراض حيوية تابعة له تمهيدا للتمسك بها كورقة مساومة لوقف إطلاق النار وضمان تسوية تمكن إسرائيل من فرض شروطها. كما أدت نتائج عدوانها على لبنان عام 2006 إلى تغيرات جذرية إستراتيجية. وتشمل خطة التطوير نظرية العمليات الإسرائيلية للتعامل مع مقتضيات «ميدان القتال المستقبلي»، وفي ذلك شددت على ثلاثة أهداف رئيسية إستراتيجية وعسكرية هي:

1 - ضرورة الحفاظ على الجيش الإسرائيلي كأقوى جيش في المنطقة بحيث يستطيع تحقيق النصر على أي دولة أو تحالف مستقبلاً.

2 - تحديث الرادع النووي الإسرائيلي بما يمكن إسرائيل من إدخال وسائل إيصال نووي منيعة مثل غواصات دولفين الجديدة وغيرها.

3 - إبطال مفعول التهديد الصاروخي العربي عن طريق الصواريخ «حيتس» (السد) المضادة للصواريخ والتي دخلت بالفعل في الخدمة العملياتية في الجيش الإسرائيلي وكذلك القبة الحديدية[1].

ثانياً: البرامج العسكرية الإستراتيجية

1 - على المستوى الإسرائيلي

في مستوى القوة العسكرية الإسرائيلية التقليدية ثمة تأكيد على الاحتفاظ بقوة عسكرية صغيرة الحجم نسبياً وتقليل مدة الخدمة العسكرية للأفراد وخفض عدد قوات الاحتياط، ولكن برز الاهتمام بزيادة حجم القوات المدرعة سواء من حيث الكم أو

(1) ازداد سلاح الجو الإسرائيلي إلى حد أن وصف بعض المحللين الإسرائيليين الجيش الإسرائيلي بأنه سوف يكون عبارة عن «جيش طائر»، ومن هنا أنفقت إسرائيل نحو عشرة مليارات دولار في سنوات التسعينيات من القرن العشرين على شراء طائرات القتال إلى جانب مليارات أخرى على الطائرات المروحية سواء كانت قتالية أو خاصة بأغراض النقل، وطائرات الشحن والتجسس. وبينما تخصص إسرائيل غالبية ميزانيتها العسكرية لتعزيز الصناعات العسكرية والأبحاث في مجال تكنولوجيا السلاح فإن الدول العربية توجه معظم ميزانياتها العسكرية لعقد صفقات عسكرية جديدة.

النوع، بالتوسع في إدخال الدبابة الإسرائيلية المتطورة «ميركافا/3» وتحسين ذخائر المدفعية، وتنفيذ خطة لتطوير القوات الجوية، وإدخال أنظمة تسليح متطورة للقاذفات مثل صاروخ «دليله أي آر» المتطور والمصمم للتشويش على أنظمة الرادار وشبكات الدفاع الجوي، إلى جانب توقيع صفقتين مع الولايات المتحدة بقيمة 1. 2 مليار دولار لمد إسرائيل بحوالي 23 مقاتلة من طراز «إف/15 أي» وهي من أحدث المقاتلات، إلى جانب توريد 54 محرك طائرة للطراز ذاته، كما زوّدت واشنطن تل أبيب بنحو 35 مقاتلة أخرى من الطراز ذاته في أواخر القرن العشرين وتتابعت بنفس الوتيرة خلال العشر سنوات التالية.

كما قامت إسرائيل بشراء طائرات الاستطلاع الأميركية المتقدمة من طراز «أي/8 سي» التي يمكنها القيام بأعمال المراقبة والرصد والمتابعة لتحركات المركبات والمروحيات وإدارة وتوجيه عمليات تصويب الأسلحة نحو أهدافها في مساحة تزيد على 93 ميلاً مربعاً، كما تم التوسع في استخدام المروحيات الهجومية. وشملت خطة تطوير القوات البحرية الإسرائيلية زيادة عدد الغواصات والتوسع في بناء وشراء زوارق الصواريخ من طرازي «إيلات ورامات».

واستمرت إسرائيل في برنامج الفضاء الخاص بها الذي حقق نقلة نوعية في إطار التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة وخصوصا برنامج «حرب النجوم» ثم برنامج «الدفاع الصاروخي» أو «الدفاع المضاد للصواريخ» الذي يمكن إسرائيل من الاستفادة القصوى من تكنولوجيا الفضاء للأغراض العسكرية والسلمية. وأطلقت إسرائيل القمر الصناعي الثالث «أوفك/3» الذي يتمتع بقدرات تقنية متقدمة في ميدان التجسس العسكري وأعمال المراقبة

والكشف والتتبع. وأجرت كذلك تجارب عديدة على الجيل الثاني من الصاروخ «أرو/2» المضاد للصواريخ، إلى جانب امتلاك إسرائيل صاروخ أرض/أرض من طراز «أريحا/1، 2) الذي يصل مداه إلى 1650 كلم و«أريحا/3» الذي يصل مداه إلى 2700 كلم.

2 - على المستوى العربي

حرمت دول الطوق العربية الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة للغاية في ميادين الصناعة العسكرية وصناعة وتطوير الصواريخ واستخدام الفضاء للأغراض العسكرية، وذلك بفعل القيود الأميركية والغربية الشديدة على نقل هذه التكنولوجيا إلى الدول العربية.

أ - مصر

رغم معاهدة الصلح المنفرد لمصر مع إسرائيل عام 1979 فإن القوات المسلحة المصرية لا تزال تعتبر إسرائيل قوة معادية بل العدو الرئيسي. وفي حدود القيود الأميركية واعتبارات استمرار تمسك نظام الحكم المصري بما يسمي العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة تحاول القوات المسلحة المصرية القيام بتحديث مستمر عن طريق تبني النظم العسكرية الحديثة. فعلى مستوى القوات الجوية زاد الاهتمام بالمقاتلات القاذفة بإدخال الطائرة «إف/16 سي» الخدمة، وتم تطوير قوة المروحية الهجومية المتعددة الأغراض، وفي مجال الدفاع الجوي يتم تطوير منظومة هذا الدفاع بتحويلها للعمل الآلي في إدارة النيران والكشف والتتبع والإنذار، وشمل ذلك الحصول على الصواريخ المتطورة «شابارل وهوك وكروتال». وفي مجال القوات البحرية زادت مصر من الفرقاطات وزوارق الهجوم الصاروخي السريع وزوارق الدورية وقطع مكافحة الألغام، وكذلك

أدخلت المروحية من طراز «سي كنج» للمعاونة في أعمال القتال البحري. كذلك الاهتمام بالقوات البرية، حيث حصلت على دبابات القتال الرئيسية الأميركية «إم/60» بطرزها المختلفة، كما أنجزت عملية تجميع محلي لنحو 555 دبابة من طراز «إم/1 إيه/1 أبرمز» بمساعدة الولايات المتحدة إلى جانب التوسع في إدخال ناقلات الجند المدرعة من طراز «إم/111» والمدافع الذاتية الحركة، الأمر الذي ساعد على زيادة التشكيلات المدرعة والميكانيكية. كما حرصت مصر على صيانة الأسلحة السوفيتية لديها بغرض الاستفادة منها لأطول مدة ممكنة.

ب - سوريا

فرض استمرار حالة الحرب بين سوريا وإسرائيل ضرورة الاحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة ومتطورة التسليح، وتحاول القيادة السورية تحييد الضغوط الاقتصادية وفجوة الموارد حتى لا تؤثر في تدبير الموارد المالية المطلوبة للإبقاء على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة. ويشتمل البرنامج السوري لتطوير القوات المسلحة على ما يلي، تقوية القوات المدرعة، تدعيم البعد النوعي الإجمالي في القوات البرية، وبناء قدرة هجومية طويلة المدى في إطار السعي لتحل الكيف محل الكم. وقد اتفقت سوريا وروسيا عام 1990 على قيام الأخيرة بتحديث نظام الدفاع الجوي السوري واستكمال الصفقة العسكرية الموقعة بينهما بقيمة حوالي ملياري دولار، ورغم الضغوط الأميركية على موسكو لعدم إتمام الصفقة فإن موسكو رفضت بشكل قاطع الاستجابة لهذه الضغوط. وتتضمن الصفقة تزويد موسكو لدمشق بطائرات قتال حديثة من طراز «سوخوي وميغ 29 سي» ودبابات قتال رئيسية من طراز «تي 88» وصواريخ «ميتس» المضادة للدبابات وأجهزة حديثة للدفاع الجوي.

ج - العراق

رغم ما حدث للعراق في حرب الخليج الثانية فقد حرصت بغداد على إعادة بناء الجيش من خلال إعادة تنظيم بنية القيادة العسكرية ودعم القدرة النوعية عوضاً عن الاعتماد على الأعداد الكبيرة التي كانت موجودة خلال حرب الخليج الثانية، وتم تطعيم القوات البرية بمستوي معقول نسبياً من الأسلحة والمعدات كما تم توزيع وإعادة توزيع دبابات القتال وناقلات الجند المدرعة على التشكيلات العسكرية بصفة أكثر كفاءة عما قبل وتنوه تقديرات معينة إلى تمكن القيادة العراقية من بناء جيش أصغر حجماً، خاصة في ظل حرصها على إخراج دبابات القتال المتطورة وغالبية وحدات الحرس الجمهوري من الكويت قبل هجوم قوات التحالف في فبراير/ شباط 1991 كما مكن إبعاد الدبابات (بي 72) والدبابات الأخرى عن الدمار إبقاء القوات البرية بقدرة كبيرة من حيث الفاعلية وكفاءة القتال، على أن القوات الجوية العراقية عانت من خسائر كبيرة إلى جانب خسائر نظم الرادار والمراقبة والتتبع مما يؤثر كثيراً على القدرة الجوية للعراق. الا ان الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003 قد قضى على القوة العسكرية العراقية.

ثالثاً: أبعاد الإنفاق العسكري ودلالاته

لا تزال الأقطار العربية وإسرائيل ودول الجوار الجغرافي من أكثر دول العالم إنفاقاً على بناء وشراء السلاح، حتى إن اقتصادات هذه الدول ما تزال تتسم بالعسكرة ويمثل الإنفاق العسكري الهائل عبئاً كبيراً، خصوصاً إذا ما حددناه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً من حيث مكانة ووزن دول الشرق الأوسط لجهة الاستيراد ومستويات الإنفاق العسكري، وكذلك لجهة قياس متوسط نصيب

الفرد الواحد من الإنفاق العسكري. ووفقا للجدول[1] التالي يمكن تسجيل العديد من الملاحظات أبرزها:

نسبة الإنفاق من إجمالي الناتج المحلي		إجمالي الإنفاق العسكري لكل فرد بالدولار الأميركي		إجمالي الإنفاق الدفاعي بالمليون دولار		
1997	1998	1997	1998	الدولة/السنة	1997	1998
6.4	8.4	73	80	الجزائر	114.2	336.2
6	7.6	608	643	البحرين	364	394
3.4	1.4	45	45	مصر	743.2	776.2
-	-	-	-	فلسطين	-	-
5.5	5.6	68	80	إيران	695.4	651.5
4.7	3.7	56	59	العراق	250.1	372.1
9.11	6.11	957.1	844.1	إسرائيل	3.11	04.11
7	7.7	105	110	الأردن	496	537
9.11	9.12	681.1	532.1	الكويت	618.3	371.3
5.4	5.4	163	134	لبنان	676	563
7.4	3.5	215	238	ليبيا	250.1	431.1
2.2	2.2	10	10	موريتانيا	24	25
1.4	6.4	48	56	المغرب	386.1	630.1
2.12	6.13	365	886	عمان	976.1	887.1
7.13	12	073.2	967.1	قطر	346.1	320.1
4.12	7.15	071.1	173.1	السعودية	15.18	5.20
3.6	3.7	145	168	سوريا	217.2	2664
8.1	8.1	36	37	تونس	334	348
1.5	5.6	978	138.1	الإمارات	424.2	937.2
2.7	606	25	22	اليمن	411	388
7	**4.7**	**541**	**538**	**الإجمالي والمتوسط**	**79.56**	**14.61**

(1) The International Institute For Strategic Studies, The Military Balance 1999 - 2000. Oxford University Press for The International Institute For Strategic Studies, October 1999, p. p. 300 - 301.

1 - لا تزال كل من الدول العربية وإسرائيل تسجل معدلات عالية من الإنفاق العسكري، ففي ما يتعلق بنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن معظم هذه الدول توجه نسباً من دخلها القومي تتجاوز المعدل العالمي السائد الذي لا يزيد عن 5.5%، ومن جانب آخر فإن المتوسط العام للإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن 7.4 % لعام 2000 بزيادة طفيفة عن عامي 1998 و1999.

2 - تعد إسرائيل والسعودية والكويت وقطر وعمان كبرى الدول من حيث هذه النسبة.

3 - تفوق نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية وإسرائيل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ذاته.

4 - من غير المتوقع أن ينخفض الإنفاق العسكري في المستقبل القريب، خاصة أن إسرائيل جرت معظم الدول العربية إلى الأخذ بسياسات تسليحية مكثفة هذا إلى جانب ما يحتاجه الإنفاق العسكري الهائل من مليارات الدولارات لمجرد صيانة القوات المسلحة الموجودة، مثال ذلك السعودية التي أنفقت أموالاً طائلة على شراء السلاح في السنوات الماضية وتحتاج إلى ما بين 10 - 13 مليار دولار سنوياً بغرض صيانة القوات المسلحة القائمة فقط، كما يقلل من احتمال حدوث استقطاع في

الإنفاق العسكري للسعودية وغيرها[1].

اما التوزيع الجغرافي للدول الكبرى المصدرة لسلاح للشرق الأوسط فيتضح أن هذه الدول تتلقى السلاح بصفة رئيسية من الولايات المتحدة ثم بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا، ويمكن إبداء الملاحظات التالية[2]:

(1) تدل تقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية عن الميزان العسكري لعام 2001 على ازدياد مجموع الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط التي تضم مصر والبحرين وإيران والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وسلطنة عمان والسعودية وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة واليمن، فقد بلغ عام 1998 ما مقداره 57. 3 مليار دولار ثم انخفض عام 1999 إلى نحو 56. 2 مليار دولار، لكنه قفز إلى 60. 9 مليار عام 2000، وبلغت الزيادة نسبة 8% في الإنفاق العسكري عام 2000 وطوال السنوات منذ عام 1995 زادت الميزانيات العسكرية لإسرائيل ودول الطوق العربية، ففي عام 2000 بلغت ميزانية الدفاع الرسمية لإسرائيل حوالي تسعة مليارات دولار بنسبة زيادة 5% عن عام 1999، ومن المعروف أن الجيش الإسرائيلي يعارض بشدة أي تخفيض في الموازنة العسكرية تحت مزاعم اعتبارات مواجهة التهديدات المجاورة والانتفاضة الفلسطينية المستمرة منذ أواخر سبتمبر/أيلول 2000 ومن هنا زادت إسرائيل ميزانيتها العسكرية لعام 2001 بحوالي 487 مليون دولار وتكثف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ضغوطها للحيلولة دون إجراء تخفيض في الموازنة العسكرية بزعم أنه يقوض صناعة السلاح وبرنامج التطوير للقوات العسكرية الذي ينتهي عام 2004، في حين لم تزد ميزانية مصر العسكرية عن ثلاثة مليارات دولار في عامي 1999 و2000، وزادت ميزانية الأردن قليلاً لتقترب من المليار دولار عام 2000، في حين تخطت الميزانية العسكرية السورية لعام 2000 الثلاثة مليارات دولار. ومن ناحية أخرى تدل التقديرات نفسها على أن متوسط الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال مرتفعة بالنسبة لمعظم الدول العربية وإسرائيل التي بلغت نسبتها 8.1 % عام 1999، وبالنسبة لمصر تصل النسبة إلى 2.7%، وبالنسبة لسوريا تبلغ 5. 6 % في حين سجلت السعودية أعلى نسبة حيث وصلت إلى 13.2 %، تلتها في ذلك سلطنة عمان بنسبة 10.1 %، بل إن بلدا صغيرا مثل الأردن وصلت هذه النسبة فيه إلى 10% للعام ذاته.

Stockholm International Peace Research Institute (S. I. P. R. I), SIPRI Yearbook 1997: Armaments, Disarmament and International Security. (Oxford: Oxford University Press, 1996), p. p. 428 - 429.

(2) Stockholm International Peace Research Institute (S. I. P. R. I), SIPRI Yearbook 2001: Armaments, Disarmament and International Security. (Oxford: Oxford University Press, 1996, p. 326.

1 - تفوق دول الشرق الأوسط على مناطق أخرى بالنسبة لمشتريات السلاح، فقد بلغ المجموع لدول الشرق الأوسط في الفترة السابقة أكثر من 30 مليار دولار.

2 - لم تزد مشتريات السلاح لأوروبا الغربية عن 19.4 مليار دولار.

3 - بلغت مشتريات البلدان الأفريقية ما عدا الدول العربية الداخلة في الشرق الأوسط 3. 2 مليارات دولار فقط.

4 - على الجانب الآخر تحتل إسرائيل المركز الثاني عشر من بين كبرى الدول المصدرة للسلاح خلال الفترة 1996 - 2000 ووقعت إسرائيل مع الصين اتفاقاً لتزويد الأخيرة بأربعة نظم رادار إسرائيلية متطورة من طراز (فالكون. أيه. أي. دبليو) تركب على المقاتلة الروسية (11 - 76) وقد اعترضت الولايات المتحدة على هذه الصفقة وأوقفتها إسرائيل بالفعل في يوليو/تموز عام 2000، ولكن إسرائيل طلبت مليار دولار معونة إضافية من الولايات المتحدة لتعويض الخسارة، وترتبط إسرائيل باتفاقيات سرية وعالمية للتعاون التقني في مجال تكنولوجيا الفضاء مع الهند والصين.

رابعاً: البعد النووي للصراع

يزداد الخلل في موازين القوة بين العرب وإسرائيل خصوصاً في مجال القدرة النووية حيث نجد إسرائيل وبفعل الدعم الفرنسي ثم الألماني ثم الأميركي غير المحدود صار العرب محرومين من غالبية مصادر القدرة على التسلح بأسلحة الدمار الشامل وعلى

رأسها السلاح النووي، فقد انتهزت الولايات المتحدة الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية لتفرض قيودا شديدة على نقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة إلى الدول العربية، بزعم حظر نشر تكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل وقد تم ذلك في مبادرة الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش في مايو/أيار 1991، وسارت على نهجها كل من بريطانيا وفرنسا من حيث العمل على نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي وحظر تصدير تكنولوجيا صناعة الصواريخ والتكنولوجيا النووية للدول العربية مع عدم التعرض للسلاح الإسرائيلي النووي ومن ناحية ثانية تفرض الولايات المتحدة ضغوطا شديدة على كل من الصين وروسيا وكوريا الشمالية ودول أخرى لعدم إمداد الدول العربية بالصواريخ المتطورة والمواد النووية ونظم القيادة والسيطرة المتقدمة، مما يؤدي إلى ازدياد انكشاف الدول العربية أمام إسرائيل التي حصلت على مزايا عديدة من تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة[1].

ورغم أن إسرائيل لا تزال ترفض الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فإنها تطرح تصوراتها وشروطها لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فهي ترفض التفاهم والتفاوض حول إقامة المنطقة الخالية من هذه الأسلحة،

(1) وما تزال إسرائيل تنكر من الناحية الرسمية امتلاكها السلاح النووي، وعادة ما يردد المسؤولون فيها أن إسرائيل لن تكون البادئة بإدخال السلاح النووي للمنطقة، وتتبع إسرائيل أسلوب الغموض المتعمد حول ترسانتها النووية أو ما يسمي «القنبلة في القبو»، ويحاط برنامجها النووي بستار كثيف من السرية، ثم إن تصريحات قادتها تزيد من الارتياب والشك وقد نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في عددها الصادر في 8 أكتوبر/ تشرين الأول 1999 أن وثيقة سرية من وزارة الطاقة الأميركية تضع إسرائيل في المرتبة السادسة ضمن مجموعة الدول الكبرى نوويا، وتملك إسرائيل ما بين 300 إلى 500 كجم من البلوتنيوم الصالح لصنع الأسلحة النووية، مما يعني أنها تستطيع إنتاج 250 قنبلة نووية (صحيفة الحياة اللندنية 1999/10/9).

بحجة أن التفاهم سيأتي بعد تحقيق السلام في المنطقة والذي لا يشترط فقط التوقيع على معاهدات سلام مع كل الدول العربية وإيران من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى، بل أيضاً إقامة تعاون واسع بينها وبين جميع دول المنطقة[1].

يشار إن إسرائيل التي ترفض الانضمام إلى أي إطار عالمي أو إقليمي يخضع منشأتها النووية للتفتيش والرقابة قد حققت تقدما نوعيا بحيث فرض صعوبات عديدة على إمكانيات منظمات دولية مثل منظمة الطاقة الذرية على التفتيش والرقابة، كذلك هناك الخطر المتمثل في ما تخططه إسرائيل لنفسها للتحول لقوة نووية عالمية تقدم خبراتها في هذا المجال لدول أخرى مثلما يحدث من تعاون نووي بين الهند وإسرائيل بعد التفجيرات الهندية والباكستانية التي تمت أواخر عام 1998 ويضاعف ذلك من صعوبة الحديث عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أو من أسلحة الدمار الشامل، وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في هذا الصدد بعد انضمام

(1) ولذلك رفضت إسرائيل منذ مؤتمر مدريد إدراج المشكلة النووية على جدول أعمال المفاوضات بما فيها المفاوضات متعددة الأطراف، ومن الجدير بالذكر أن واشنطن جهزت إسرائيل بمعظم وسائل حمل وإيصال الأسلحة النووية، وأدى التحالف الإستراتيجي بينهما منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن إلى دعم البرنامج النووي الإسرائيلي حيث صارت معظم تقنيات المعدات النووية التي يتضمنها المشروع النووي الإسرائيلي من صنع أميركي. ومع أن واشنطن لم توافق على إعلان إسرائيل دولة نووية فإنها قدمت لها المساعدات الكافية في هذا الشأن مما أدى إلى تطوير قدراتها النووية إلى حد كبير، وفي هذا الصدد أوجد الكونغرس الأميركي لها استثناءات قانونية من الالتزامات والمتطلبات الخاصة بمعاهدة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حتى صارت واشنطن تعتبر الترسانة النووية الإسرائيلية جزءاً من ترسانتها النووية، إذ تجد واشنطن في امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية دعماً لوظيفتها الإستراتيجية في إطار التحالف الذي يضمهما، في حين ترفض واشنطن وبشدة أي نية أو محاولة لأي دولة عربية في امتلاك الأسلحة النووية أو قدرات نووية.

أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء إلى معاهدة حظر الانتشار النووي وإقدامها على تفكيك سلاحها النووي بمساعدة مالية وتقنية من الولايات المتحدة وإعلان جمهوريات آسيا الوسطى عن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك الأمر ينطبق على أفريقيا وأميركا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو)[1].

(1) كشف التقني الإسرائيلي موردخاي فعنونو في أكتوبر/تشرين الأول 1986 لصحيفة بريطانية أنه كان يعمل في مركز النقب للبحوث النووية أو مفاعل ديمونة وقد هرب من إسرائيل وأن المركز يحتوي على عشر وحدات إنتاجية يشكل فيها مفاعل ديمونة إحدى الوحدات وأن طائرة التجسس الأميركية (يو 2) عام 1960 قامت بتصويره وطلب الرئيس الأميركي الراحل كينيدي إخضاع المفاعل للتفتيش المنظم من قبل خبراء أميركيين، ولكن ذلك لم يتم عملياً كما كشف فعنونو عن امتلاك حوالي 200 قنبلة نووية من النوع الصغير وقامت المخابرات الإسرائيلية باختطافه وحكم عليه بالسجن 18 عاماً في إسرائيل، كما كشفت الجريدة نفسها (الصنداي تايمز) عن أن إسرائيل خزنت كميات من البلوتنيوم بما يكفي لإنتاج عشر قنابل نووية من حجم القنبلة التي ألقيت على هيروشيما ونغازاكي عام 1945 وذكرت أن إسرائيل تعتبر القوة النووية السادسة في النادي النووي، وتعتمد إسرائيل في قدرتها النووية على استخدام كل من البلوتنيوم (بي. يو. 235) واليورانيوم (يو 235)، وكشفت مصادر أخرى أن إسرائيل حققت تطوراً في الإنتاج النووي يمكنها من تصنيع قنبلة نيوترونية وهي نوع من القنابل الهيدروجينية الموجودة لدى الدول النووية الخمس الكبرى، ومن الملفت للنظر أن هذا النوع يستخدم للأغراض القتالية وليس الدفاعية أو الردع، وتحتوي الترسانة النووية الإسرائيلية على أسلحة صغيرة يمكن أن تستخدم الألغام وقنابل المدافع ورؤوس الصواريخ وقنابل الطائرات وتتراوح قوتها الانفجارية بين 0.5 إلى 2، 2.5 إلى 5 أطنان، وعشرة أطنان، إلى جانب قدرات الإيصال والتركيب والنقل، بما يجعل إسرائيل تقترب في قوتها النووية من الصين بل وتتفوق على الهند، وأشارت مصادر أخرى إلى أن إسرائيل حددت ما لا يقل عن ثمانين هدفا لتوجيه ضربات نووية إليها، كما تمتلك إسرائيل الصاروخ (شافيت) القادر على حمل رؤوس نووية ويجري تطويره ليصل مداه إلى أكثر من 5000 كلم حسب زعم هذه المصادر وتشير بعض الدراسات إلى أن إسرائيل تمتلك حاليا 300 قنبلة ورأسا نووية، كما تنتج إسرائيل في مفاعل ديمونة حوالي 400 كغم بلوتنيوم سنويا تكفي لصناعة ما بين 100 إلى 200 قنبلة نووية، كما تنتج نحو 220 كغم من الليثيوم (6 – دييو. تريد) بما يمكنها من إنتاج ما لا يقل عن 35 قنبلة هيدروجينية.

خامساً: تزايد الفجوة الاقتصادية

تكشف التطورات الحديثة في مفاهيم وسياسات التنمية، وخصوصا التنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية عن تصاعد الفجوة الاقتصادية بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، إلى جانب أن الاستثمار في التطوير والتكنولوجيا والإنفاق على البحث العلمي يشهد تراجعاً ملحوظاً في الجانب العربي بفعل سياسات التنمية التي اعتمدت على تصدير المواد الخام وتنمية الاستهلاك الترفي وعدم الاهتمام بتنويع قاعدة الاقتصاد وجعلها أكثر تركيباً وتعقيداً، إلى جانب أن غالبية البلاد العربية لا تزال تعتمد على موارد خارجية بالأساس، أي لا تعتمد على قدرات محلية وموارد وطنية بل تتأثر بظروف البيئة الدولية مثل صادرات النفط والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج والمعونات الأجنبية والقروض الخارجية والممرات البحرية مثل قناة السويس، وأحد الأمثلة على النتائج السلبية لهذه السياسات هو الثبات النسبي أو التراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الأرقام المطلقة لهذا الناتج.

سادساً: معدلات التنمية في إسرائيل والدول العربية

من المعروف أن مقياس التنمية البشرية[1] يشمل ثلاثة مؤشرات

(1) أما لجهة سلم التنمية البشرية نجد التالي: تحتل مصر المرتبة 124 على مستوى العالم أي ما يصنف في عداد الدول منخفضة النمو أو الشريحة الدنيا من الدول متوسطة النمو، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر 1290 دولارا وتحتل المرتبة 127 على مستوى العالم. فيما تحتل إسرائيل المرتبة 36 في مقياس التنمية البشرية ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 16 ألف دولار تقريباً وتحتل المرتبة 32 على مستوى العالم في هذا الصدد. اما الأردن فيحتل المرتبة 100 في التنمية على مستوي العالم ويبلغ نصيب الفرد فيها 1520 دولاراً وتحتل المرتبة 120. فيما تحتل سوريا المرتبة 75 في التنمية عالمياً ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1020 دولارا وتحتل المرتبة 126 على مستوى العالم. إلا انه يجب=

رئيسة هي:

- معدل القراءة والكتابة.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- العمر المتوقع عند الولادة.
- خدمات التعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

1 - معدلات الأمية

1 - بلغت في إسرائيل 25% للذكور و7% للإناث حسب إحصاءات عام 1997 وتتفوق بذلك تفوقاً مطلقاً على جميع الدول العربية.

2 - تبلغ نسبة الأمية في سوريا للذكور 13%، و47% للإناث.

3 - تصل النسبة في مصر إلى 35% للذكور و60% للإناث.

= أن يلاحظ أن الأرقام الخاصة بالدول العربية تحسب بطريقة إحصائية مضللة أي بمجرد قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان دون مراعاة التفاوت الهائل في الدخول والثروات بين الأغنياء والفقراء أو العشرين بالمائة من السكان الأعلى دخلاً والعشرين بالمائة من السكان الأقل دخلاً، هذا إلى جانب إغفال دور الاقتصاد غير الرسمي أو الأسود أو الموازي الذي لا يدخل في الحسابات القومية مثل العمل الإضافي والدروس الخصوصية وأنشطة التهريب والأنشطة الطفيلية وأنشطة الخدمة المنزلية مما لا نبالغ معه إذا قلنا إن متوسط دخل الفرد في مصر لا يزيد عن 600 دولار سنوياً على أكثر تقدير.

4 - تبلغ في اليمن هذه النسبة 36% للذكور و79% للإناث.

5 - تبلغ النسبة في السعودية للذكور 19% وللإناث 38%.

2 - حجم مشاركة المرأة في سوق العمل

تعد مساهمة المرأة في القوة العاملة أحد مؤشرات التقدم وهنا بعض الأرقام في إسرائيل وبعض الدول العربية.

1 - تظهر إسرائيل تفوقاً ملحوظاً على جميع الدول العربية فقد زادت نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل من 34% عام 1980 إلى 41% عام 1998.

2 - زادت النسبة في سوريا من 24% عام 1980 إلى 26% عام 1998.

3 - في مصر زادت النسبة زيادة طفيفة أيضاً من 27% إلى 30% على التوالي.

4 - تراجعت النسبة في اليمن من 33% إلى 23%.

5 - في السعودية زادت من 15% إلى 23% في الفترة ذاتها.

بالإضافة إلي أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي تعد كذلك أحد المعايير الهامة للتنمية المطردة، وتظهر الإحصاءات تراجعاً مستمراً في إنفاق الدول العربية على التعليم بفعل سياسات التقشف التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد

الدولي وما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات التكيف الهيكلي والخصخصة التي أدت إلى تقليص الإنفاق العام والاستثماري على مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية البشرية يمكن تلخيصها كالتالي:

1) تمثل الأردن وحدها استثناء من ذلك حيث زادت نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 6.6 % عام 1980 إلى 7.3 % عام 1999

2) هبطت النسبة قليلاً في إسرائيل من 7.9 % إلى 7.2%.

3) في سوريا بلغت 4.6 % وانخفضت إلى 4.2% في ذات الفترة الزمنية.

4) انخفضت في مصر من 5.7 % إلى 4.8 % في ذات الفترة أيضاً.

5) انخفضت في المغرب من 6.1 % إلى 5.3 %.

6) زادت في السعودية من 4.1 % إلى 5.5 %.

3 - صادرات السلع

تدل أرقام الصادرات السلعية على تفوق ملحوظ لإسرائيل على جميع الدول العربية والأرقام كالتالي:

1 - بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية 23.2 مليار دولار عام 1998.

2 - بلغت بالنسبة لسوريا 3.9 مليارات.

3 - وبلغت صادرات مصر 3.9 مليارات أيضاً.

4 - وبلغت في الأردن 1.7 مليار دولار.

5 - رغم أن السعودية مثلا تزيد صادراتها عن 40 مليار دولار، إلا أن الشطر الأعظم يتكون من النفط الخام بينما لا يقل المكون الصناعي أو الصادرات المصنعة في الصادرات السلعية لإسرائيل عن 40%، والدول العربية من 4% إلى 9%.

4 - الاستثمار الأجنبي

وهناك أيضاً مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر فقد دلت إحصاءات 1997 على التالي:

1 - دخول 2.7 مليار دولار قيمة هذا الاستثمار لإسرائيل.

2 - لم تزد القيمة في مصر عن 890 مليون دولار.

3 - وصلت في سوريا إلى 80 مليوناً.

4 - بلغت في الأردن 22 مليوناً.

5 - التقدم العلمي

مع الأخذ في الاعتبار دور التكنولوجيا فائق الأهمية في التقدم الاقتصادي، يلاحظ أن إسرائيل تتفوق مراحل على الأقطار العربية في هذا الصدد، فالتكنولوجيا لا تستغني عن البحث والتطوير كما أن

البحوث هي أساس المعرفة والاكتشافات العلمية. غير أن المسؤولين العرب في مختلف المستويات ما يزالون ينظرون إلى وظيفة البحث والتطوير كشيء ترفي وكمالي، كما لا تطلب الشركات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة خدمات مراكز البحث العلمي إلا في ما ندر، ولا تنشئ إدارة للبحوث والتطوير بالهيكل التنظيمي لها. ولا تنفق الدول العربية إلا القليل على بند البحث والتطوير سواء على الموازنة العامة أو على المستوى القطاعي، مما يبين عدم الاستعداد لمواجهة الالتزامات التي تفرضها اتفاقية حماية الملكية الفكرية والفنية وكذلك القيود التي تضعها على نقل التكنولوجيا المتطورة إلى هذه الأقطار. وفي حين تصل إسرائيل إلى مصاف الدول المتقدمة في ما يتعلق بنسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلى الإجمالي (3%، الولايات المتحدة 3%، اليابان 3.5%) لا تزيد النسبة في مصر عن 0.55% بينما يتعين ألا يقل ما يخصص لهذا الغرض عن 3%، وتتوزع نسب الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة تكنولوجيا بين الحكومة والشركات، ففي الولايات المتحدة تتحمل الحكومة 40% والشركات 60% من هذا الإنفاق وفي اليابان تتحمل الحكومة 20% بينما تتحمل الشركات 80% [1].

سابعاً: الأبعاد الثقافية الحضارية للصراع

تعد الجوانب الحضارية - الثقافية من أبرز المعايير المعاصرة لقياس القدرة على التقدم المتواصل، وتميزت الأقطار العربية على

(1) وإذا كانت نسبة الأمية في مصر لا تقل عن 50% فإن نسبة الأمية التكنولوجية تزيد عن ذلك لتصل لحوالي 90%. ويسيطر على الدول العربية نمط استيراد التكنولوجيا الجاهزة أو «تسليم المفتاح»، ويبلغ المتوسط العالمي لإنتاجية الفرد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المتقدمة والمعلومات نحو 180 دولارا سنويا للفرد في حين يتجاوز في مصر ثلاثة دولارات للفرد، وفي إسرائيل نحو 1500 دولار ومن ثم تحتاج مصر لمضاعفة معدل إنتاج الفرد في هذا المجال نحو 60 مرة ليصل للمتوسط المذكور آنفاً.

وجه العموم بالقيم الثقافية الإيجابية بما فيها التسامح وعمق مشاعر الخير وكراهية العنف والترابط الأسري والتدين السامي والتكافل والتلاحم الاجتماعي، بيد أن هذه القيم تعرضت في الربع الأخير من القرن العشرين لنوع من الخلخلة العنيفة التي أثرت سلبا على التلاحم الاجتماعي التقليدي والتسامح الديني والثقافي وتماسك النسيج الاجتماعي في انتشار مظاهر الفتنة الطائفية والتعصب والجمود والتطرف الديني والثقافي مما أسهم في إضعاف المناعة الذاتية والاستقرار الاجتماعي في الدخل ومن السمعة والمكانة في الخارج وبالطبع إضعاف الإرادة على تحقيق التقدم إلى جانب جمود التطور السياسي وتغول النظم السلطوية العربية الحاكمة على المجتمع، فضلاً عن أن الأقطار العربية لم تعترف حتى الآن بأن العلم والتكنولوجيا عنصران أساسيان من عناصر الثقافة، وما يزال الواقع الثقافي العربي الراهن يعيش حالة من الثنائية بين التقليدي والعصري حيث تجري تقليد الحداثة الغربية بشكل استهلاكي محض وفي الوقت نفسه توجد مرجعية عربية إسلامية من القرون الوسطى تحكم رؤية العرب للعالم مما أضعف الاستقلال الثقافي إزاء موجات الاختراق الثقافي. ففي مجال التعليم مثلاً يذكر تقرير تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين «الكارثة والأمل» والصادر عن منتدى الفكر العربي، عمان، 1991 أن نمط التعليم والتربية العربية أدى دوراً مدمراً في الحياة العربية في القرن العشرين ضد التحضير والتنوير ومن ذلك تكريس العزلة الحضارية وقهر العقلانية وإبعادها عن ساحة التعامل مع مشاكل الحياة ومع النفس وكذلك تقليص قيمة الإنسان العربي، يمكن مقارة نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأولي والثانوي والعالي بين إسرائيل والدول العربية كالتالي:

- بلغت هذه النسبة في إسرائيل ما لا يقل عن 98% للذكور

و95% للإناث.

- بلغت في مصر 77% للذكور و66% للإناث.
- بلغت في سوريا 63% للذكور و56% للإناث.
- وصلت في السعودية 58% و54% على التوالي.

1 - نسبة القيد في كليات العلوم

وهناك مقياس آخر وهو نسبة القيد في كليات العلوم كنسبة مئوية من إجمالي التعليم العالي والمقارنة بين إسرائيل والعرب حسب إحصاءات عام 1998 كالتالي:

1 - بلغت في إسرائيل ما لا يقل عن 35%.

2 - لم تزد في مصر عن 15%.

3 - بلغت في السعودية 18%.

4 - وصلت في الأردن إلى 17%.

5 - في الإمارات زادت إلى 27%.

6 - لم تتفوق على إسرائيل سوى البحرين بنسبة 39%.

7 - بلغت النسبة في سوريا 31%.

8 - في لبنان 23% ولا يقل المعدل العالمي عن 35% فقد بلغ في كوريا الجنوبية 48%.

2 - نسبة التسرب من التعليمي

تعاني الدول العربية من ظاهرة التسرب من التعليم ويقاس عدد الذين يصلون إلى الصف الرابع الابتدائي كنسبة من مجموع من هم في سن التعليم كمعيار لتطور الموارد البشرية وكمقياس للتنمية البشرية.

1 - بلغت النسبة في إسرائيل 98% للذكور 97% للإناث.

2 - بلغت في مصر ما لا يزيد عن 60% للذكور وللإناث 50%.

3 - وبلغت في سوريا 94% كمتوسط للذكور والإناث.

4 - لم تزد في المغرب عن 75%.

5 - في السعودية بلغت 89%.

6 - لم تتفوق على إسرائيل إلا الأردن بنسبة 98%.

3 - الإنفاق على التعليم

هناك مؤشر الإنفاق على التعليم العالي كنسبة مئوية من جميع المراحل الدراسية فقد بلغ بالنسبة لإسرائيل أكثر من 40%، وفي مصر الرقم ليس محدداً أما في سوريا فقد وصل إلى 25.9 % في حين بلغت النسبة في الأردن 33%.

4 - التكنولوجيا المتقدمة

في مجال تقويم مدى استيعاب الأقطار العربية للتكنولوجيا

المتقدمة والمعقدة والتي تتطلب باستمرار تطوراً في مجالات التخصص الدقيق نظراً لأهمية التكنولوجيا من الناحية الاقتصادية، إذ تتعلق بترشيد استخدام التكنولوجيا بالقدرة على استيعابها ومن حيث التوزيع المهني للقوى العربية العاملة نلاحظ أنه يعاني من اختلال واضح، إذ تبلغ نسبة العمال اليدويين كمتوسط ما لا يقل عن 70% من مجموع القوى العاملة العربية ولا تزيد نسبة الفنيين والاختصاصيين عن 9% فقط بينما تشكل هذه النسبة في إسرائيل أكثر من 35%، بينما تصل النسبة في الدول المتقدمة إلى ما بين 20 إلى 35% ولا تزال العمالة غير الماهرة تشكل نسبة مرتفعة في الأقطار العربية إذ لا تقل عن 40% من قوة العمل العربية بينما لا تتجاوز العمالة الماهرة 19% ولا تزيد نسبة العمالة المهنية عن 16% بينما لا تقل الأخيرة في إسرائيل عن 30%. وقد تمكنت إسرائيل من دول عصر الفضاء من خلال امتلاك الموارد البشرية الماهرة والهيئات المتخصصة في هذا المجال وبالطبع استفادت إسرائيل من التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة في هذا الصدد، ولكن ذلك لا ينفي أن إسرائيل خططت لإنتاج قمر صناعي منذ أواخر الخمسينيات وهذا ما يتضح من دراسة الهيئات الإسرائيلية المتخصصة وهي على النحو التالي:

1 - اللجنة القومية الإسرائيلية لأبحاث الفضاء التي أسست عام 1959 بعد عامين فقط من إطلاق أول قمر فضاء سوفياتي وقامت في عام 1961 بإطلاق صاروخ (شافيت1 وشافيت2) بمعونة فرنسية وقد حمل معدات للرصد الجوي بارتفاع 80 كيلومتراً ورفضت إسرائيل الاستعانة بالأقمار الغربية الجاهزة بعد عام 1967 لصالح إنتاج قمر صناعي إسرائيلي.

2 - الوكالة الفضائية لاستغلال الفضاء (سالا) أسست عام 1983 كهيئة تابعة لوزارة العلوم والتطوير وتكونت من خمس لجان (لجنة الملاحة والتعليم، لجنة الملاحة الفضائية، لجنة العلاقات الخارجية، لجنة البنى التحتية الفضائية، لجنة التطبيقات الصناعية) وكان الهدف هو تشييد بنية تحتية صناعية وعلمية لاستغلال الفضاء ليعود بالرخاء على الدولة وسكانها وفي ذلك أنشأت إسرائيل محطة إطلاق وتجارب سرية أنشئت في السبعينيات على شواطئ البحر المتوسط وتمكنت هذه الوكالة من إقامة علاقات عمل قوية وتبادل أشكال التعاون العلمي والتقني مع كل من:

1) وكالة الفضاء الأميركية - ناسا.

2) وكالة الفضاء الأوروبية - آيا.

3) المركز القومي الفرنسي لأبحاث الفضاء.

4) مركز الفضاء الألماني الغربي.

5) وكالة الفضاء اليابانية.

وتجلت مظاهر استفادة إسرائيل الهائلة من التعاون مع وكالة ناسا الأميركية في سماحها للوكالة الإسرائيلية بالاستفادة من المعلومات الواردة عبر التلسكوب الفضائي الأميركي كما ساعدتها في صناعة الصواريخ التي حملت القمر الصناعي (أوفك) وذلك بمدها لأجهزة التوجيه والمستشعرات والجيروسكوبات وغيرها. وقد أطلقت إسرائيل حتى الآن أربعة أقمار هي: (أوفك 1، أوفك 2،

أوفك 3، أوفك 4) ويقوم الأخيران من خلال معدات تشغيل أنظمة الاستطلاع وجمع المعلومات والتجسس البصرية والتنصت المتطورة بهدف التجسس على مصر وإيران والعراق وسوريا والأردن والقمر الرابع خاصة يقوم ببث الإرسال التلفزيوني والمكالمات الهاتفية وعقد المؤتمرات على الهواء مباشرة ونقل المعلومات بين أجهزة الكمبيوتر، ونقل الخرائط والمخططات المصورة، وقد شارك أول رائد فضاء إسرائيلي مع رواد الفضاء الأميركيين في رحلة فضاء مشتركة لسفينة الفضاء كولومبيا ولكنها انفجرت في الجو لدى عودتها إلى الأرض.

ثامناً: البعد المائي في الصراع

تعاني معظم الدول العربية من نقص خطير في موارد المياه المتاحة سواء للأغراض المنزلية أو للزراعة والصناعة نظراً لعوامل عدة منها وقوع الوطن العربي في المناطق الجافة وشبه الجافة وسوء الاستخدام وغياب سياسات فعالة لتنمية موارد المياه وبالطبع هناك السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الرئيسية في الأردن وفلسطين وسوريا. وإذا كان الميزان المائي مختلا لغير صالح العرب فإن هذا الخلل يزداد مع الابتلاع الإسرائيلي المستمر لموارد المياه العربية نظرا لأن المشروع الصهيوني نفسه كان يربط منذ ما قبل قيام إسرائيل بين الأرض والمياه وكان توسعه مقترناً بموارد المياه، كما اقترنت عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيطان الصهيوني المتصاعد بالسيطرة الإسرائيلية على موارد المياه في المناطق المحتلة وفرض قيود شديدة على استخدامها من قبل المواطنين العرب وإطلاق يد المستوطنين في الاستهلاك. مكن احتلال إسرائيل لكامل فلسطين مع عدوان 1967 تل أبيب من إكمال السيطرة على موارد المياه في القدس والضفة الغربية وغزة وبموجب الأمر العسكري رقم 158 لعام 1967 في قطاع غزة والأمر العسكري رقم 281 لعام 1968 في الضفة الغربية تم اعتبار المياه مملوكة لإسرائيل وخاضعة لإشراف

الحكم العسكري. ولا يسمح لأي شخص بامتلاك أو تشغيل منشآت مائية إلا بإذن من القائد العسكري للمنطقة وينطبق ذلك على جميع الآبار بما فيها تلك التي كانت قائمة قبل عدوان 1967 وهكذا منعت إسرائيل نهائياً حفر آبار في المناطق المجاورة لخط الهدنة في الضفة الغربية وغزة إلى جانب منع استخدام نهر الأردن بحجة الأسباب الأمنية كما فرضت إسرائيل قيوداً على ضخ المياه من الآبار ووضعت عدادات لقياس كمية المياه التي يجري ضخها بل حددت الحجم الكلي للاستهلاك المسموح به في الضفة الغربية بما لا يزيد عن 100 - 120 مليون متر مكعب سنوياً، وتحصل إسرائيل على 40% من احتياجاتها من المياه من الضفة الغربية وغزة تساهم الضفة الغربية وحدها بنحو 25% من هذه الاحتياجات[1].

(1) تعتبر إسرائيل الضفة الغربية عمقاً إستراتيجياً عسكريا فحسب بل عمقاً إستراتيجياً لاستيعاب المزيد من المهاجرين الجدد لاعتبارات توفير المياه اللازمة لهم، خاصة أن إسرائيل استنفدت الكثير من موارد المياه الجوفية في فلسطين المحتلة عام 1948، وأكثر من ذلك أن حكومات إسرائيل تقوم منذ فترة باستخراج المياه من الضفة الغربية وتخزينها في خزانات باطنية ثم تحويلها من أرض الضفة الغربية إلى داخل الكيان الصهيوني، وإذا كانت كمية المياه المتاحة سنويا في الضفة الغربية تقدر بنحو 1.9 مليار متر مكعب فإن إسرائيل تستولي منها على نحو 1.7 مليار متر مكعب ورفضت إسرائيل السماح للبلديات العربية مثل رام الله بحفر آبار ما لم تقم بتزويد المستوطنات المجاورة كما تتحكم إسرائيل في شبكة المياه حتى في المنطقة (أ) الخاضعة للسلطة الفلسطينية. ومنذ عام 1967 وضعت إسرائيل مختلف الموارد المائية فى الضفة الغربية وغزة تحت مسؤولية «إدارة تخصيص المياه والتصديق على استخدامها»، وتزعم إسرائيل أن المياه الجوفية في الصفة الغربية ضرورية للمياه الجوفية في فلسطين 1948 والمهددة بالملوحة والنضوب نظرا للإسراف في استعمالها من قبل إسرائيل، إذ تشير التقديرات إلى أن 40% من موارد إسرائيل المائية يأتي من الضفة الغربية وغزة. ويصل إجمالي ما تنهبه إسرائيل من مياه الجولان والضفة وغزة إلى نحو ملياري دولار سنوياً ويرجع رفض إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة إلى أن المياه العربية ماتزال تشغل حيزاً هاماً في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي حيث يعد أي تهديد لسيطرتها عليها بمثابة إعلان للحرب ولذلك يتوقع كثير من الخبراء أن تكون الحرب القادمة حربا على المياه. ومن المعلوم أن اتفاقات أوسلو لم تتعرض للصراع حول المياه وأصرت إسرائيل على الاحتفاظ بالسيطرة على كميات المياه المعطاة للفلسطينيين.

لقد أدى احتلال إسرائيل للجولان عام 1967 إلى استكمال سيطرتها على نهر الأردن عبر التحكم في حوض النهر الأعلى وبما مكنها من ابتلاع 95% من النهر من المنبع إلى المصب، كما نتج عن احتلالها الضفة الغربية زيادة مواردها المائية بنسبة 20%، ويعتبر هدف السيطرة على المياه اللبنانية أحد أهم أهداف غزو إسرائيل للبنان في يونيو/حزيران 1982 حيث تبرز مياه نهر الليطانى منذ زمن بعيد في المخطط المائي الصهيوني. ذلك أن احتلال الجولان مكن إسرائيل من الاستفادة من موارد المياه في منطقة جبل الشيخ حيث منابع نهر الأردن الرئيسية ومن بحيرة طبريا حيث يوجد خزان المياه الطبيعي لنهر الأردن، كما سرقت إسرائيل مياه اليرموك المتدفقة ناحية الأردن بتركيب مضخات وإنشاء مشروعات للري في مثلث اليرموك. احتكرت شركة «ميكوروت» الإسرائيلية توزيع وإدارة مصادر المياه فى الجولان، ويعاني الأهالي العرب هناك من معاملة تمييزية صارخة في ما يتعلق بتوزيع حصص المياه[1].

(1) حيث خصصت لهم سلطات الاحتلال فقط نحو 326م3 سنوياً للفرد الواحد، بينما تزيد مخصصات المستوطن الصهيوني عن 17 من مثل هذا الرقم. وتستمر إسرائيل فى سرقة مياه نهر بانياس وينابيع الجولان، ويبلغ مجموع ما تسيطر عليه سنويا من الجولان 350 مليون م3. ومن ناحية أخرى، مارست إسرائيل استغلالا مروعا للمياه اللبنانية منذ الغزو عام 1982 فقامت بتحويل مجرى وروافد الأنهار التي تنبع من جبل الشيخ إلى الأراضي الخصبة شمالي إسرائيل إلى جانب تحويل مجرى نهر الليطانى الذي يمر بجنوب لبنان إلى نهر الحاصبانى عن طريق نفق يوفر لها كمية من المياه تبلغ 500 مليون م3 سنوياً مما أدى إلى خفض كميات الماء التي يحتاجها المزارعون اللبنانيون، وقد خسر لبنان من جراء سيطرة إسرائيل على مياه الحدود 1.4 مليار م3 منذ عام 1965 وتمكنت إسرائيل عبر احتلال مزارع شبعا من الاستيلاء على مياه نبع الجوز وسحبها إلى المستوطنات التي أقامتها هناك. وما تزال إسرائيل تتحكم في كامل تصريف نهر الحاصباني/الوزانى (145 مليون م3/سنة) ومن بينها حصة لبنان القانونية وتقدر بـ45 مليون م3 وحالياً لا يستفيد لبنان من القسم الأوسط من نهر الليطاني سوى بخمسة ملايين م3 سنوياً. وتشير تقديرات إلى أن احتياجات إسرائيل المائية يمكن أن تصل في السنوات=

تاسعاً: أداء العرب وإسرائيل في جوانب الصراع

ركز المشروع الصهيوني قبل قيام إسرائيل وبعدها على التخطيط الإستراتيجي المتواصل الذي يقدم تنبؤات بديلة ويطرح سلم أولويات وأفضليات قومية، في حين تميز الأداء العربي وباستثناءات قليلة في الخمسينيات والستينيات بالتعامل العملي البراغماتي والموسمي والظرفي مع تطورات وأحداث الصراع مع إسرائيل، وفي حين تخصص العديد من المؤسسات والأوساط البحثية في مختلف المجالات النووية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والديموغرافية في التعامل مع الصراع وإدارته، مايزال التعامل العربي يقتصر على الإدارة الرسمية البيروقراطية التي تضم مؤسسات الحكم ووزارات الخارجية والدفاع وإدارات المخابرات فقط ونادراً ما تعتمد الحكومات العربية على مراكز التخطيط الإستراتيجي العامة والخاصة فقد أنجزت إسرائيل بداية من عام 1990 خطة هي الأولى من نوعها منذ قيامها بعنوان «إسرائيل عام 2020» استغرقت ست سنوات

= الأولى من القرن الواحد والعشرين إلى أكثر من 2500 مليون م3 سنويا مما يعني وجود عجز مائي لديها أكثر من 800 مليون م3 سنوياً، على الرغم من تمكنها من تحلية مياه البحر بمقدار 44 مليون م3 اعتمادا على 20 محطة تحلية تعمل على معالجة 120 ألف م3 يومياً غير أنها لا تستطيع تدبير الأموال اللازمة لتحلية 800 مليون م3 أخرى يمكن أن تستخدم في الأغراض الزراعية في النقب. وهكذا سوف تستمر إسرائيل في البحث عن المياه خارج أراضيها، وهي تعتبر مسألة المياه بمثابة خط أحمر لا يقل خطورة عما يمكن أن يؤدي إليه تحريك قوات أو أسلحة إلى مناطق منزوعة السلاح، إذ تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية على أن أي تهديد للمياه يؤدى إلى استنفار عسكري. وهذا ما يفسر ما ورد في تقرير أعده مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب من أن الانسحاب من الجولان معناه نقل 400 مليون م3 من المياه من إسرائيل إلى سوريا. وهذا ما يفسر أيضاً التهديد الإسرائيلي المتواصل بتوجيه ضربة عسكرية إذا ما شرعت الأردن وسوريا في بناء مشروعهما المشترك وهو «سد الوحدة» على نهر اليرموك والذي يمكن أن يحتجز 220 مليون م3 من المياه ويتيح تزويد مناطق الزرقاء وعمان بالمياه وري وادي الأردن الشرقي، كما يتضمن المشروع أيضا إنتاج الطاقة الكهربائية.

حيث ركز فريق بحثي برئاسة البروفيسور (آدام مزور) مخطط مدن من معهد التيخنيون - معهد الهندسة التطبيقية بحيفا ويضم نحو 250 متخصصاً وأطقماً من عشر وزارات، وتمخض العمل عن وضع 18 مجلدا تحاول تغطية جميع جوانب الشؤون الإسرائيلية الداخلية والخارجية، بل إن إقامة الكيان الصهيوني أسهم بالتخطيط والتنفيذ فيه منظمات وهيئات صهيونية منها (جمعية الاستعمار اليهودي، المنظمة الصهيونية العالمية، صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، الصندوق القومي اليهودي، شركة تطوير الأراضي المحدودة في فلسطين، الهيستدروت، الصندوق التأسيسي لفلسطيني، الوكالة اليهودية، النداء اليهودي الموحد، المؤتمر اليهودي العالمي وغيرها).

وفي ما يتعلق بالتخطيط الإسرائيلي للتغلب على النمو السكاني الكبير بين عرب 1948 في ضوء تناقص معدلات المواليد بين الإسرائيليين هناك استجلاب يهود مهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق بمعدل مليون مهاجر في السنوات القادمة بعد أن تمكنت من جلب مليون آخر عامي 1990 و2000 وهناك كذلك تعديل الميزان السكاني لصالح اليهود من خلال توسيع عمليات الاستيطان والتهويد ضمن ما يسمي بالخط الأخضر، وذلك يدل على توافر مستوى عال من الوعي الإستراتيجي لدى إسرائيل بطبيعة الصراع باعتباره صراعا شاملا يمتد إلى الجوانب الديموغرافية والمائية وما يتعلق بالأرض والاقتصاد إلى جانب المواجهة العسكرية والمخابراتية، فقد وضعت مجموعة عمل يترأسها وزير البنية التحتية الصهيوني المتطرف (ليبرمان) والذي ينادي بطرد الفلسطينيين إلى الأردن طواعية أو قصرا، خطة عرفت باسمه عنوانها «إسرائيل عام 2000» وكان ذلك أواخر عام 1996 وشملت الخطة ثلاثة محاور للعمل:

1 - إضافة مناطق جديدة لما يسمى «بلدات التطوير».

2 - تقديم حوافز لمن يذهب للبناء والسكنى في هذه البلدات.

3 - الربط بين المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية مع توسيع الخط الأخضر حتى يضم إلى القدس مناطق كبيرة من الضفة وهذا ما يتم حالياً في عهد حكومة شارون بالتوازي مع الإسراع في بناء الخط الفاصل بين العرب والإسرائيليين بامتداد القدس العربية والحزام الأخضر.

وفي الجوانب العسكرية يتضح الإدراك الإسرائيلي العالي إستراتيجياً من الخطة الأخيرة المسماة «نسيج 2000» والتي تقوم على الاستعداد المستمر لخيار الحرب وترتكز الخطة على القواعد التالية:

1 - وجود ما يسمى الردع المستند إلى صورة إسرائيل كدولة نووية عظمى في نظر دول المنطقة العربية.

2 - الدفاع الفعال: خطة السور والقبة الحديدية لحماية إسرائيل من صواريخ أرض أرض.

3 - الدفاع السلبي: الوقاية والدفاع المدني.

4 - الإنذار والمعلومات الإستراتيجية بما في ذلك قمر التجسس أوفك.

5 - القدرات الهجومية ومنه التزود بطائرات إف 15 وتطوير أجهزة السيطرة والمراقبة للمسافات البعيدة، في حين

تبنت معظم الأطراف العربية ما يسمي بالسلام كخيار إستراتيجي، ولم تضع احتمال نشوب الحرب وكيفية التعامل مع حالات التوتر وانعدام الاستقرار كما يحدث منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر/أيلول 2000 وحتى الآن.

الفصل الثاني

الحروب العربية الإسرائيلية

شهد الصراع العربي - الإسرائيلي ستة حروب كبرى في أعوام 1948، و1956، و1967، و1973، و1982، و2006، راح ضحيتها ما يزيد عن 200 ألف قتيل، وبلغ مجموع ما أنفق من أطرافه عبرها مئات مليارات دولار، يتضمن ذلك الخسائر المادية الناتجة عن العمليات الحربية، التي أدت نتائجها إلى تغيرات أساسية، تفاوتت من حرب لأخرى، في خطوط الحدود على أطراف الدول، وأوضاعها السياسية الداخلية، وسياساتها الدفاعية، ثم في النهاية خياراتها الإستراتيجية المتصلة بإدارة الصراع. لكن ثمة نقطتين أساسيتين:

1 - لا تشكل هذه الحروب سوى ما اصطلح على تسميته «الصراعات المسلحة الرئيسية» Major Armed Conflicts، النظامية بين أطراف الصراع، فالواقع أن استخدام القوة المسلحة بعناصرها المختلفة لم يتوقف عبر كل فترات الصراع، وبرزت في إطارها أنماط معقدة من

الصراعات المسلحة. وتبعاً لإحدى قواعد البيانات المعروفة للصراعات الدولية شهدت دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي خلال فترة 1945 - 2000، حوالي 17 حالة صراع عنيف بين إسرائيل والأطراف العربية الخمسة أي دول الطوق (مصر، سوريا، لبنان، الأردن، الفلسطينيين)، بينها على الأقل عشر أزمات مسلحة عنيفة كحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية (1969 - 1970)، والانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، إضافة إلى أزمة مسلحة اعتبرتها «قاعدة البيانات» غير عنيفة، وهي دخول إسرائيل جنوب لبنان عام 1978، ثم صراع كامن يرتبط بمشكلة نهر الأردن التي أثارت حالة من التوتر الشديد في المنطقة خلال سنوات متباعدة، يضاف إلى ذلك عشرات من العمليات العسكرية المحددة ذات التأثير الإستراتيجي، كقصف إسرائيل للمفاعل العراقي أوزيراك عام 1981، وقصف العراق الصاروخي لإسرائيل عام 1991، وعملية عناقيد الغضب الاسرائيلية على لبنان العام 1993، وتصفية الحساب 1996، ومئات العمليات التي قام بها الفدائيون الفلسطينيون وتنظيمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد إسرائيل. فقد شكل عدد كبير من تلك التفاعلات المسلحة ما يشبه «حروباً صغيرة».

2 - أن الحروب الست الرئيسية بين العرب وإسرائيل تمثل استخداماً فعلياً واسع النطاق خلال فترة محددة، قصيرة في العادة للقوة المسلحة، وكذلك كانت غالبية العمليات العسكرية العنيفة التي تمت الإشارة إليها، في حين كان ثمة

شكل هام آخر لاستخدام القوة العسكرية، تمت ممارسته بشكل أسبوعي وأحيانا يومي، خلال سنوات الصراع، هو «التهديدات العسكرية»، التي كانت تعبر دائما عن وجود «حالة حرب» في المنطقة بصرف النظر عن احتمالات نشوبها فعلياً، وقد اكتسبت تلك التهديدات أهميتها مما تثيره من بيئة حرب تطرح في إطارها أحياناً احتمالات انفجار عمليات عسكرية، أو الانزلاق إلى حرب في فترة تالية، كما كانت بعض أنماطها تثير حساسية عالية لدى الدول أو الشعوب[1].

أدى وجود هذه الأشكال المختلفة من التفاعلات العسكرية في مرحلة ما بعد الحروب النظامية التي بدأت ملامحها تتشكل في منتصف السبعينيات وصولا إلى بداية عملية التسوية السلمية الشاملة خلال التسعينيات، إلى تحول الحرب على مستوى التفكير الإستراتيجي من مصطلح محدد يرتبط بحالات واحتمالات واضحة إلى مفهوم غير محدد لا يفسر وحده ما هو قائم أو محتمل، لذا لجأ كثير من المحللين إلى مفهوم الصراعات المسلحة الذي يشير إلى طائفة واسعة من التفاعلات العسكرية تبدأ بمجرد التهديدات العسكرية المستترة، وتنتهي بانفجار الحروب الشاملة. وبقدر ما كان ذلك يعبر عن مشكلة نظرية، كان يعبر كذلك عن معضلة عملية،

(1) مثال ذلك تهديد أفيغدور ليبرمان بقصف السد العالي في مصر (2001)، أو تهديد أرييل شارون بتصفية الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات (2001)، والأهم أنها كانت ترتبط في بعض الأحوال بالكشف عن خطط عسكرية (مثل حقل الأشواك) يثبت فيما بعد أنها معتمدة فعلياً، أو القيام بتحريك وحدات من القوات، أو إعلان حالات تأهب عسكري، في اتجاه معين، وكثيرا ما كانت توظف كورقة ضغط في إطار مفاوضات التسوية السلمية بعد عام 1991، مثيرة فكرة أن التسوية السياسية للصراع لن تسفر إلا عن «سلم مسلح».

فقد كان الصراع العربي الإسرائيلي نفسه يمر بتقلصات عنيفة بين سلام لا يبدو ممكناً وحرب لم تعد محتملة، في ظل وجود اتصالات سياسية ومصادمات عسكرية متوازية.

أولاً: الإستراتيجية الإسرائيلية

بصرف النظر عما إذا كان من الممكن لقرار تقسيم فلسطين عام 1947 أن يشكل حلاً للمشكلة أم لا، كانت رؤية الأطراف المختلفة لما يتم التنازع حوله تركز على أنها ليست مجرد «مصالح إستراتيجية» يمكن الوصول إلى حل وسط بشأنها، وإنما هي قيم أساسية لا توجد إمكانية للمساومة عليها، رغم أن بعض المساومات الفرعية قد جرت بالفعل، وشكل ذلك مع الوقت ما أصبح يوصف عربياً وإسرائيلياً أيضاً بأنه «صراع وجود، وليس صراع حدود»[1]، أي أنه لا يحل على الأقل من وجهة النظر العربية حينها، سوى بنهاية أحد أطرافه. لكن بينما كانت الدول العربية تتصور أن بإمكانها أن تقضى على إسرائيل، لم يكن من الممكن أن تتخيل القيادات الإسرائيلية أنها يمكن أن تقضي على الدول العربية، ومن هنا تشكلت الأطر العامة التي تعرف حاليا بالسياسات الدفاعية الحاكمة للعقائد والإستراتيجيات العسكرية للجانبين.

رغم أن تلك النوعية من الصراعات الاجتماعية الممتدة لا تحل باستخدام القوة العسكرية تحديداً، إذ إن ذلك يتطلب إتباع

(1) لا يقتصر الأمر على بعض القوى الاسلامية العربية، بل ثمة تيار واسع في إسرائيل يعتقد أن للصراع العربي الإسرائيلي بعداً وجودياً يستند على أسس حضارية دينية، أو اقتصادية معيشية، أو على الأقل لأن كلا من الطرفين يرتسم في نظر الطرف الآخر على أنه يهدد حقيقة وجوده، انظر: أفنير كوهين، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح، السلاح النووي في الإستراتيجية الإسرائيلية، نيقوسيا، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، ط1، 1987، ص 59.

إستراتيجيات إبادة أو تطهير عرقي أو ترحيل جماعي ليس بمقدور أي طرف تحقيقها عمليا، فقد ساد تصور على الجانب العربي بأن الصراع مع إسرائيل «لن يحسمه إلا معركة عسكرية فاصلة»، وسيطر تصور على الجانب الإسرائيلي بأنه حسب تعبير موشى دايان وزير دفاع إسرائيل الأسبق: «ليست لدى الدول الصغيرة سياسة خارجية، وإنما فقط سياسة أمنية»[1]. والمثير أنه وضح في الفترات التالية خلال الخمسينيات والستينيات أن القوة المسلحة تمارس في الإستراتيجية الإسرائيلية (الدفاعية شكلياً) دوراً أكبر بكثير مما تمارس عملياً في الإستراتيجيات العربية (الهجومية نظرياً)، رغم ما كان يفترض أنه العكس تبعا للخطاب الرسمي المعلن للطرفين. لقد بنت إسرائيل عقيدتها الدفاعية على قاعدة القراءة الأمنية المتطرفة لخصائصها القومية ولبيئتها الإستراتيجية، ذلك على النحو التالي:

استندت الرؤية الإسرائيلية على أنها دولة صغيرة وسط عالم عربي كبير يسعى إلى تدميرها، وبالتالي فإن قضية الأمن بالنسبة لها ليست مسألة فقدان سيادة بل تهديد للبقاء وبالتالي فإن عليها حسب تعبيرات إيغال آلون، أن تستعد لأسوأ حالة متصورة، وهي هجوم عربي شامل تشنه عدة دول عربية عليها من جهات مختلفة، وقد أدى ذلك إلى اعتماد مبدأين في السياسة العسكرية الإسرائيلية[2]، هما:

1 - أن تتعامل مع الدول العربية على أساس قدراتها وليس

(1) حول نظريات تلك المرحلة، انظر: السيد ياسين، قضية التحدي الحضاري بين مصر وإسرائيل، السياسة الدولية، العدد 72، أبريل/نيسان 1983، ص 8.

(2) إيغال آلون، بناء الجيش الإسرائيلي، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة كتب مترجمة، رقم 701، بدون تاريخ، ص 46 - 47.

على أساس نواياها، في ظل وجود احتمالات دائمة للتنسيق فيما بينها، والثاني أن تمتلك قوة عسكرية تتفوق على مجموع عناصر القوة المسلحة للدول العربية التي يمكنها أن توحد قواتها وتنسق فيما بينها، والهدف ردع الدول العربية بمنعها من شن هجوم كبير إذا ما اندلعت الحرب يتسنى لها كسبها.

2 - انعكاسات الخصائص القومية: وقد عكست تلك الخصائص نفسها على الإستراتيجية العسكرية مباشرة، فتبعاً للتحليل الإسرائيلي، تتمثل أهم خصائص إسرائيل في محدودية مساحتها، وتقلص أبعادها الجغرافية، وبالتالي افتقادها إلى العمق الإستراتيجي، وهو ما يعني أن هزيمتها في حرب تعني نهايتها كأمة. فهي غير قادرة على تحمل نتائج هزيمة عسكرية كبيرة، ودفع ذلك باتجاه رفض مبدئي لإتباع إستراتيجية دفاعية بحتة تسمح للطرف الآخر باختيار زمان ومكان المعركة، وإتباع إستراتيجية ذات مفهوم هجومي حتى لو كان المبدأ المسيطر فيها الردع أو الدفاع[1].

ورغم ما يبدو من أن تلك النظريات المشار إليها تعبر عن إسقاطات حتمية لضرورات إستراتيجية، فإن كثيراً منها - حتى ما يبدو منطقياً للغاية - يستند إلى رؤية سياسية من زاوية ضيقة للمح من ملامح البيئة الإستراتيجية أو الخصائص القومية، أو

(1) وأدى تحليل خصائص قومية أخرى مثل قلة عدد السكان وتركزهم في مناطق ضيقة، وضعف الوضع الاقتصادي في ظل أوضاع التعبئة الكاملة، إلى إفراز نظريات عسكرية فرعية كنقل المعركة إلى أرض الخصم لتجنب الخسائر البشرية، وإتباع سياسات التصعيد العسكري لتجنب خوض معركة طويلة تؤدي إلى استنزاف القدرات.

يستند على أسس نفسية تتصل بعقدة الأمن في التاريخ اليهودي، كما ظلت تمثل موجهات لإستراتيجية إسرائيل العسكرية، حتى بعد انتهاء الأسس التي أفرزتها[1].

كان العنوان العريض لإستراتيجية إسرائيل العسكرية قبل عام 1967 هو «الأسباب المبررة للحرب»، الذي يقوم على تحديد الخطوط الحمراء التي يمثل تجاوزها مبرراً يؤدي إلى قيام إسرائيل بشن حرب وقائية دون انتظارها، ولقد أدى احتلال إسرائيل لسيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 إلى تحوّل تلك الإستراتيجية إلى مبدأ رئيسي هو «الحدود القابلة للدفاع» الذي يرتبط بإمكانية إتباع إستراتيجية ردعية/دفاعية معتادة، بحد أدنى من مبادئ الهجوم. لكن في أواخر السبعينيات أدت بداية عملية التسوية المصرية – الإسرائيلية، بما تتضمنه من استعادة مصر لسيناء، والتوترات المسلحة في جنوب لبنان بين عناصر المقاومة الفلسطينية وإسرائيل إلى عودة التفكير – في ظل ضغط من جانب شارون – بمنطق «الأسباب المبررة للحرب»، مع اندفاع شديد باتجاه استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف سياسية وليس دفاعية، كما أوضحت حرب لبنان عام 2006، التي أدت تداعياتها إلى انهيار الصيغة التقليدية لإستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلية، وظهور

(1) فلم تكن إسرائيل مضطرة إلى المشاركة في حرب السويس عام 1956، وكان ثمة من حاولوا في إسرائيل قراءة «البيئة الإستراتيجية» بصورة مختلفة على نحو أدى إلى بدء اتصالات مع مصر عام 1955، كما فعل موشى شاريت رئيس وزراء إسرائيل الثاني، قبل أن تفسد «مجموعة بن غوريون» في وزارة الدفاع ذلك. ورغم أن إسرائيل حصلت على «حدود قابلة للدفاع عنها خلال حرب حزيران/يونيو/1967»، إلا أن بعض المبادئ الهجومية لإستراتيجيتها ظلت على ما هي عليه، وحاولت بعض قياداتها العسكرية، كأرييل شارون، استخدام القوة العسكرية لأهداف الإجبار، البعيدة تماماً عن الدفاع أو الردع، في لبنان عام 1982 و1993 و1996 و2006.

أفكار حول بناء إستراتيجية عسكرية تقليدية معدلة، أو الانتقال إلى الإستراتيجية النووية[1].

لم يكن النقاش حول إستراتيجية إسرائيل العسكرية قد حسم حتى أوائل التسعينيات عندما بدأت عملية التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي عام 1991، في أعقاب نهاية حرب الخليج (1991)، على نحو أدى إلى ارتباكات جديدة، بفعل انتشار صواريخ أرض - أرض الباليستية، وأسلحة الدمار الشامل غير النووية في المنطقة، بالتوازي مع احتدام عمليات المقاومة التي اتبعها حزب الله في جنوب لبنان، وكذلك التنظيمات الفلسطينية الإسلامية، كحركة حماس والجهاد الإسلامي داخل فلسطين المحتلة.

أفضى النقاش حول إستراتيجية إسرائيل العسكرية عام 2000 إلى الأفكار الخاصة ببناء «جيش صغير ذكي» قادر على الفعل ورد الفعل السريع تجاه التهديدات غير المحددة، وغير المتوقعة لأمن الدولة، تلحق به برامج عسكرية متطورة لإنتاج نظم تسليحية حديثة، كبرنامج حيتس للدفاع ضد الصواريخ الباليستية والقبة الحديدية، مع تطوير مهام الجيش للتعامل مع ما أصبح يسمى التهديدات الموجهة ضد الأمن الشخصي للإسرائيليين، ويتم كل ذلك عبر مستويات مرتفعة من التكلفة المالية، ودرجات عالية من عدم اليقين بشأن النتائج العملياتية.

ثانياً: الاستراتيجيات العربية

في الجانب العربي، لا يوجد في واقع الأمر ما يمكن أن يسمى

(1) للمزيد حول هذه التحولات راجع خليل حسين، العدوان الإسرائيلي على لبنان، الخلفيات والتداعيات، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

«إستراتيجية عسكرية عربية»، فالإشارة إلى القدرات العربية لا تعدو أن تكون مجرد مسألة افتراضية، إذ إن لكل دولة عربية جيشاً منفصلاً، ولكل منها عقيدة عسكرية خاصة، مع ضعف شديد في قدرات النقل الإستراتيجي بين الدول، وبالطبع عدم وجود قيادة موحدة، فما تمت إقامته في إطار جامعة الدول العربية من هياكل للعمل العربي المشترك، لم يكن سوى كيانات على الورق[1].

كانت الإستراتيجيات العسكرية الوطنية لدول المواجهة العربية مع إسرائيل هي الأساس العملي الذي عمل طوال الوقت، في ظل اختلالات مختلفة. فبينما كانت الدول العربية تتبنى رسمياً في مرحلة 1948 - 1967 هدف تحرير فلسطين، واستخدام القوة المسلحة أداة رئيسة كان الوضع على الأرض يشير إلى ما يلي:

1 - ضعف شديد في القوة العسكرية لدول المواجهة الثلاث الرئيسة مقارنة بإسرائيل، فلم تكن قوات تلك الدول (مصر، سوريا، الأردن) قادرة على تحقيق أي أهداف إيجابية إزاء إسرائيل، من خلال التهديد أو الهجوم لأسباب تتعلق بضعف إمكانياتها، والاهتمام بأمن النظم، وتدخل الجيش في السياسة كما أن الحليف الدولي التقليدي للطرف العربي آنذاك (الاتحاد السوفيتي السابق) لم يكن على استعداد لتزويد الجيوش العربية

(1) الأهم من ذلك، كما يذكر لواء عدلي سعيد، أنه كانت لكل دولة مصالحها الوطنية التي تحرص عليها بالدرجة الأولى. وكانت الأهداف المشتركة عامة، وغير محددة المعالم، وكأنها لم توضع للتطبيق. فقد كان هناك هدف عربي معلن بعد عام 1948 هو تحرير فلسطين، بينما لم تكن أي دولة عربية تعد قواتها لتحقيق هذا الهدف، فالخطاب السياسي الرسمي شيء والواقع شيء آخر مختلف. عدلي حسن سعيد، الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص 14.

بـأي أسلحة تتيح لها بناء قوة هجومية، والأهـم - كما ظهر من نتائج حرب 1967 أنها لم تتمكن أيضاً من بناء قوة دفاعية ذات أهمية.

2 - إستراتيجيات دفاعية على جبهات المواجهة الثلاث، فقد تبنت الدول الثلاث في واقع الأمر إستراتيجيات دفاعية، في الجبهتين الأردنية والسورية (عام 1967) كانت فكرة الخطط فيهما دفاعية، دون تخطيط مسبق للتعاون بينهما أو للتعاون مع الجبهة المصرية والوضع نفسه على الجبهة المصرية، فحتى عندما عقدت اتفاقية التعاون المصري السوري عام 1966، لم يتخط التخطيط العسكري نمط الدفاع، فقد كانت معظم الخطط دفاعية وقائية، ولم تنفذ حينما جاء الوقت لتحقيقها.

3 - أدت حرب يونيو/حزيران 1967 إلى تحولات جوهرية في الإستراتيجيات العسكرية العربية، فقد تبددت التوجهات المعلنة الخاصة بشن حرب شاملة على إسرائيل في ظل أهداف واقعية تتصل بتحرير الأراضي التي احتلت عام 1967، بالتوازي مع تحول حقيقي من جانب مصر وسوريا باتجاه التخلي عن الخطط الدفاعية، وتبني مبدأ الهجوم المحـدود، الـذي عبرت عنه حـرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، بينما كانت فيه الأردن قد التزمت بمبدأ الدفاع منذ نهاية حـرب يونيـو/حـزيـران 1967. وبعـد الحرب (1973) عادت المفاهيم الرئيسية المصرية والسورية مرة أخرى إلى «الدفاع» بأشكال معدلة، واتجهت مصر إلى استخدام الأدوات السياسية لاستعادة بقية أرض سيناء، بينما اتجهت سوريا بالمحاولة لتحقيق «توازن إستراتيجي»

يتيح لها استعادة الجولان بالقوة العسكرية.

4 - في المراحل التالية التي بدأت خلالها عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، بدأت التصريحات الرسمية تشدد على أن تلك الدول تتبع إستراتيجيات ردعية - دفاعية، في ظل تحولها في اتجاه تبني السلام خياراً إستراتيجياً، إلا أن تقديرات مختلفة تشير إلى أنها لا تزال قائمة أساسا على الدفاع، وأنها تحاول التحول من الدفاع إلى الردع، في ظل تحديات خطرة يفرضها ميزان القوة العسكرية بين إسرائيل وتلك الدول، بالتوازي مع التوجسات المستمرة إزاء احتمالات الانزلاق إلى حرب إقليمية في الشرق الأوسط.

5 - في العدوان الإسرائيلي على لبنان العام 2006، تحولت كثير من المفاهيم والنظريات الإسرائيلية، بعد الهزيمة الموصوفة التي تلفتها على يد المقاومة الإسلامية اللبنانية، ما حدا بمتغيرات إستراتيجية كبيرة من جانب المقاومة وإسرائيل.

ثالثاً: الحروب النظامية الكبرى

ثمة نمطين رئيسيين من الحروب النظامية التقليدية الأول هو الحروب الشاملة، التي تحارب فيها أطرافها بكل قواتها مستخدمة كل ما لديها من أسلحة حديثة، ذات قدرات تدميرية عالية، وتدور على مساحات يمكن أن تشمل جميع أراضى أطرافها تقريباً، في إطار أهداف سياسية كبرى، كفرض الاستسلام غير المشروط على الطرف الآخر عبر تدمير قدراته وقواته، أو التهديد بذلك. والثاني

الحروب المحدودة، التي تمثل صورة متطورة من الصراعات المسلحة التي تستخدم فيها الدول بعض قدراتها العسكرية، على ساحة عمليات محددة، مع استبعاد أنماط معينة من العمليات الإستراتيجية ولا تهدف تلك الحروب عادة إلى تدمير قدرات أو قوات الطرف الآخر، أو إجباره على الاستسلام، وإنما تحقيق أهداف سياسية أو عسكرية محدودة[1]. وقد شهد الصراع العربي – الإسرائيلي حروب نظامية هي:

1 - حرب 1948

وتعرف عربيا باسم حرب فلسطين، أو «النكبة»، وتطلق عليها إسرائيل «حرب الاستقلال». ونشبت تلك الحرب بعد إعلان قيام إسرائيل في 15 مايو/أيار 1948، حيث قامت قوات من خمس دول عربية، هي مصر وسوريا والأردن ولبنان والعراق بدخول «إسرائيل» لمنع قيامها على أرض فلسطين، واستمرت العمليات العسكرية حتى يناير/كانون الثاني 1949، حين ظهر أن القوات الإسرائيلية قد سيطرت على مسرح العمليات، وأدت الحرب عمليا إلى تأكيد تقسيم فلسطين وخروج أكثر من 400 ألف فلسطيني من ديارهم ليتحولوا إلى لاجئين، وليبدأ الصراع العربي – الإسرائيلي بشكله الحالي في الانطلاق.

2 - حرب 1956

تعرف دولياً باسم «حرب السويس»، وتسمى عربياً «العدوان الثلاثي»، فقد كان الرئيس جمال عبد الناصر قد قام بتأميم قناة

(1) للمزيد راجع خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.

السويس، إثر رفض البنك الدولي بإيعاز أميركي، تقديم قرض لمصر لبناء السد العالي مما أدى إلى قيام كل من فرنسا وإنكلترا بالتنسيق مع إسرائيل، بشن هجوم شامل على مصر بدأ في 29 أكتوبر/تشرين الأول 1956، بدخول القوات الإسرائيلية إلى سيناء، وهو ما اعتبرته فرنسا وإنكلترا (وفقاً للسيناريو المرسوم مسبقاً) ذريعة للتدخل في منطقة القناة، ورغم انسحاب القوات المصرية من سيناء، فإن الضغط الدولي السوفيتي والأميركي) والمقاومة المصرية، قد أدت إلى إنهاء العمليات في 6 نوفمبر/تشرين الثاني وانسحاب إسرائيل عام 1957 من سيناء.

3 - حرب 1967

تعرف عربيا باسم النكسة، بينما تطلق عليها إسرائيل والكتابات الدولية «حرب الأيام الستة»، وقد مثلت هذه الحرب كارثة متعددة الأبعاد، لم تمح آثارها كاملة من الذاكرة العربية، حيث تعرضت جيوش ثلاث دول عربية لهزيمة ساحقة من جانب القوات الإسرائيلية، خلال أيام 5 – 10 يونيو/حزيران 1967، واحتلت إسرائيل خلالها شبه جزيرة سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية، والضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين، إضافة إلى القدس الشرقية التي كانت القوات الأردنية تسيطر عليها، ولا تزال نتائج تلك الحرب، تمثل العقبة الرئيسية أمام التسوية السلمية للصراع.

4 - حرب 1973

تعرف باسم حرب السادس من أكتوبر (أو العاشر من رمضان) عربيا، بينما تطلق عليها إسرائيل «حرب يوم كيبور» (أو عيد الغفران)، فقد قامت القوات المصرية والسورية في إطار

خطة عسكرية مشتركة، بشن هجوم مفاجئ تاريخي ضد القوات الإسرائيلية في سيناء والجولان، تحطمت على إثره خطوط الدفاع الأولى الإسرائيلية تماماً، وبينما تمكنت القوات المصرية من تثبيت مواقعها على مسافة 15 - 20 كلم شرق قناة السويس، تراجعت القوات السورية إلى خطوط 5 أكتوبر/تشرين الأول مرة أخرى، ثم تداخلت أوضاع القوات بصورة درامية على الجبهة المصرية أيضاً في ما عرف باسم الثغرة، قبل أن يتوقف إطلاق النار يوم 24 أكتوبر/ تشرين الأول، وتبدأ في أعقاب الحرب مفاوضات لفض الاشتباك الذي تم فعلياً في بداية عام 1974.

5 - حرب 1982

تعرف باسم حرب لبنان، أو غزو لبنان، ورغم أن بعض المصادر لا تعتبرها «صراعاً مسلحاً رئيسياً» مثل الصراعات السابقة، إلا أنه كانت واحدة من التطورات الحادة المعقدة في مسار الصراع العربي الإسرائيلي فقد قامت القوات الإسرائيلية بغزو لبنان لتدمير قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، وتقدمت لتحاصر القطاع الإسلامي من بيروت لمدة عشرة أسابيع، قبل أن تنسحب بعد التوصل إلى اتفاق بشأن خروج «القوات الفلسطينية» من لبنان، وكانت أهم نتائجها قيام إسرائيل بتوسيع «الشريط الحدودي» الذي كانت قد احتلته في جنوب لبنان عام 1978، وارتكاب قوات الكتائب اللبنانية تحت حمايتها - أي القوات الإسرائيلية - مذبحة صبرا وشاتيلا، وتعرض الجيش الإسرائيلي الذي كان أرييل شارون يقوده لهزة عنيفة.

6 - حرب 2006 على لبنان

اثر قيام المقاومة الإسلامية في لبنان باختطاف جنديين

إسرائيليين في 12 تموز 2006، بهدف مبادلتهما بأسرى لبنانيين، شنت إسرائيل بدعم غربي وأميركي، حرباً واسعة النطاق على لبنان خلال 33 يوماً، طالت البنى التحتية اللبنانية كاملة من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب، نفذت خلالها مجازر عدة بالمدنيين، وذهب ضحيتها أكثر من 1300 مدني. في المقابل هي المرة الأولى التي تعترف إسرائيل بهزيمتها أمام العرب حيث طال القصف الصاروخي مناطق في إسرائيل لم تتعرض قبلاً في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. كما أدى العدوان إلى تغييرات إستراتيجية في العقيدة العسكرية الإسرائيلية والمقاومة، وأوجدت نوعاً من توازن الرعب بين الطرفين. وبحسب كثير من الدراسات الإستراتيجية كان العدوان على لبنان بمثابة حرب عالمية استعملت فيها أحدث الأسلحة كما ونوعا، وسجلت المقاومة الإسلامية خلالها سابقة في الصراع العربي الإسرائيلي عبر إصابتها للمدمرة الإسرائيلية البحرية «ساعر 5».

رابعاً: تقييم

تشير الملامح العامة لتلك الحروب إلى أن حرباً واحدة منها بالمعايير الأكاديمية كانت شاملة، على الأقل في مسرح عملياتها وأهدافها السياسية، هي حرب 1948، بينما كانت الحروب الأربع التالية لها محدودة، وخاصة حرب 1956، وحرب 1973. لكن المسألة أعقد من ذلك، فرغم أن حرب 1967، وحرب 1982 لم تشهدا قتالاً نظامياً حقيقياً، في ظل التقهقر السريع للقوات العربية، وعدم وجود قوات نظامية في مواجهة الجيش الإسرائيلي في لبنان، فإن النتائج التي ترتبت على الأولى جعلت منها أشبه بحرب شاملة، صحيح أنها جرت في مناطق الحدود، وتعرضت خلالها القواعد العسكرية فقط داخل الدول العربية لهجمات إسرائيلية، إلا أنها أدت إلى هزة عميقة داخل المؤسسات العسكرية ومؤسسات الحكم والرأي العام العربي،

كما شهدت حرب 1982 قيام إسرائيل لأول مرة بمحاصرة عاصمة عربية، مع محاولة تشكيل هيكل نظام الحكم فيها وفق توجهاتها. فيما أدت حرب 2006 إلى معطيات ايجابية عربية لافتة.

لقد أفرزت جميع تلك الحروب نتائج إستراتيجية تشكلت وفقاً لها خرائط وتوجهات جديدة، إذ ترتب على حرب 1948 قيام إسرائيل، واتخاذ المشكلة الفلسطينية طابعاً معقداً، خاصة بالنسبة لمسألة الاعتراف بإسرائيل، ومشكلة اللاجئين، واستمرار وجود تيار راديكالي عربي (قومي وإسلامي)، يسانده شعور قوي لدى الرأي العام، يطالب بقيام الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين التاريخية. وأدت حرب 1967 إلى اتساع نطاق الصراع العربي - الإسرائيلي ليشمل عدة دول عربية أخرى احتلت أراضيها، مع تحول جوهري في التصورات العربية لإدارة الصراع من الاستناد على «القوة العسكرية» أداة وحيدة إلى النظر إلى إمكانية تسوية الصراع سياسياً، وأدت حرب 1973 إلى صدمة عسكرية غير مسبوقة داخل إسرائيل، مارست تأثيرها على نظرية أمنها، وتوجهاتها السياسية، وثقتها التي كانت مفرطة بقوتها. وكانت لحربي 1956، و1982 آثار محددة ذات أهمية خاصة، فلم يدرك قطاع واسع من الرأي العام العربي لفترة طويلة أن إسرائيل لم تنسحب من سيناء عام 1957 إلا مقابل ترتيبات أمنية في شرم الشيخ وخليج العقبة ومناطق الحدود. كما أوضحت حرب 1982 أن لبنان، التي كانت تمثل الحلقة العربية الضعيفة عسكرياً في دول الطوق، تشكل أعقد مصادر إرباك أمني لإسرائيل، وإظهار حدود قوتها العسكرية، وهو ما وضح تماماً في السنوات التالية للحرب، فقد بلغ حجم الخسائر البشرية الإسرائيلية في سنوات 1982 - 1985 فقط على هذه الساحة 1216 قتيلاً. فيما شكلت حرب 2006 انقلاباً في صورة الصراع بين العرب وإسرائيل إذ أنها المرة الأولى التي تعترف

إسرائيل بهزيمتها ليس أمام قوة نظامية بل أمام مقاومة أثبتت تفوقها النوعي الاستراتيجي في العديد من مجالات الحرب[1].

(1) تشير التقييمات السائدة إلى أن الأداء العسكري العربي في جميع الجولات المسلحة النظامية بين العرب وإسرائيل، باستثناء حرب السادس من أكتوبر/تشرين الأول 1973، كان مترديا إلى درجة أثارت علامات استفهام مزمنة، إلا أن تحليلات ووثائق نشرت في فترات مختلفة تالية، أظهرت بعض المفاجآت، فرغم كل ما طرح حول تفوق القدرات الشاملة العربية بصورة لا مجال للمقارنة معها على مثيلاتها في إسرائيل، ومعادلة التفوق الكمي العربي مقابل التفوق الكيفي الإسرائيلي، أوضحت دراسة مثيرة للواء حسن البدري نشرت عام 1979، أن القيادة الإستراتيجية الإسرائيلية قد نجحت خلال حروب 1948، و1956، و1967، في أن تعبئ وتحشد قوات أكبر (كميا) من القوات العربية الموجودة عمليا في جبهات القتال محققة بذلك تفوقاً مطلقاً من حيث الحجم الإجمالي، فضلا عن التفوق النسبي الذي كانت تحققه في النقاط الحاسمة، في حين فشلت الجيوش العربية في حشد قوات تفوق أو تعادل القوات الإسرائيلية بصورة مطلقة أو نسبية. كما أوضحت معظم الدراسات أن الإمدادات السوفيتية للدول العربية بالسلاح كانت تبقى دائما في مستوى يمكن للعرب من موازاة إسرائيل (بالكاد) دون التفوق عليها، فلم يحدث أن خاض المقاتل العربي معركة ضد المقاتل الإسرائيلي في ظل أي مستوى من التفوق، أو حتى التعادل الكمي، على مستوى القوات أو الأسلحة، سوى بشكل مؤقت في حرب 1973، التي حقق خلالها انتصاراً، قبل أن يؤدي عودة التفوق العسكري الإسرائيلي، عبر دعم تسليحي أميركي فوري، إلى تحجيم مدى الانتصار. لكن بالتوازي مع ذلك، فإن ما نشر من وثائق إسرائيلية خلال عام 2000 حول وقائع حرب 1967 التي تعد رمزا لانتصار إسرائيلي نموذجي، يشير إلى أن حجم الانتصار الإسرائيلي لم يكن يرتبط بكفاءة التخطيط العسكري أو إدارة العمليات الحربية من جانب القيادات الإسرائيلية، رغم أهمية هذا العامل، بقدر ما كان يرتبط بتلك الانهيارات السريعة الكاملة التي تعرضت لها الجيوش العربية. فلم تكن خطة العمليات الإسرائيلية في تلك الحرب تتضمن احتلال كل سيناء بل التوقف فقط عند الممرات، أو احتلال الضفة الغربية، وإنما فقط القدس الشرقية، ولم تكن هناك عمليات عسكرية مقررة في خطة الهجوم على سوريا، إلا أن حالة الانهيار العسكري، والانسحاب دون مقاومة، قد دفع موشي دايان وزير دفاع إسرائيل إلى اتخاذ قرارات منفردة بإطلاق العنان للقوات الإسرائيلية، فإغراء الأراضي المفتوحة هو الذي أدى إلى تلك النتائج، وهى مشكلة قيادات، وليست مشكلة قوات، أو حتى توازنات عسكرية، ويكفي لتوضيح الصورة ما أشار إليه الفريق محمد فوزي وزير الحربية المصري الأسبق، من أنه «حتى بدء القتال مع إسرائيل في 1967/6/5، لم تكن القوات المسلحة (المصرية) قيادة موحدة»، فلم تكن هذه الجيوش مستعدة أصلاً لخوض حرب دفاعية. لمزيد من التفصيل حول الوقائع المثيرة لتلك الفترة، انظر: محمد حسنين هيكل، حدود السلاح، دورية وجهات نظر، القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، العدد 25، فبراير/شباط 2002، ص 4 – 15.

ورغم كل تلك الإنجازات الإسرائيلية على المستوى العسكري، يظل ثمة مجال للنقاش حول حدود ما حققته نتائج سياسة القوة الإسرائيلية على الصعيد السياسي، فمن المؤكد، كما كان بن غوريون يأمل في سنوات الصراع الأولى، أن امتلاك إسرائيل واستخدامها لعناصر قوتها العسكرية قد أدى إلى القضاء على أي تصور عربي عقلاني لإمكانية «إزالة» إسرائيل بالقوة العسكرية، خاصة في وجود «الأسلحة النووية» التي تفرض حقائق صلبة، فحتى تحقيق التوازن معها لن يؤدي إلى عودة مثل هذه الأفكار القديمة. وربما أدت نهاية أفكار الإزالة، وتعرض الجيوش العربية لانكسارات متتالية إلى الدفع باتجاه تبلور أفكار التعايش مع إسرائيل لدى الحكومات العربية. لكن التسويات التي تمت مع إسرائيل من جانب مصر والأردن وانسحاب إسرائيل من جانب واحد، دون تفاوض، من جنوب لبنان، وموقف سوريا الثابت إلى درجة التصلب إزاء استعادة الجولان حتى آخر متر فيها، تشير بوضوح إلى أن اختلال الموازين العسكرية، والنتائج القاسية للحروب لم تؤد إلى قبول الدول العربية شروط إسرائيل للسلام معها، بل إن النتائج التي أسفرت عنها بعض المواجهات المسلحة العربية – الإسرائيلية، لصالح العرب والتي ينظر إليها أحياناً على أنها محدودة، قد مارست تأثيرات جوهرية في السلوك الإسرائيلي كما حدث في حرب 1973، وفي تلك الصراعات منخفضة الحدة التي لم تتوقف أبداً.

خامساً: الحروب الصغيرة

لم يقتصر الصراع العربي – الإسرائيلي على تلك الحروب النظامية الكبرى التي حددت المسار العام للصراع، وإنما تضمنت أنماطاً متعددة بحجم يصعب حصره أحياناً لتفاعلات عسكرية عنيفة، ربما لم يخل منها أسبوع واحد منذ بداية الصراع. وتتراوح

تلك التفاعلات بين عمليات عسكرية ذات أبعاد إستراتيجية، وصدامات مسلحة شبه عسكرية، وصراع منظم، كقصف إسرائيل لمفاعل أوزيراك العراقي عام 1980، وعمليات حزب الله في جنوب لبنان خلال التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثالثة، والانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987) والثانية (2000)، وبين التسللات المحدودة عبر الحدود كما كان يجري على الحدود الأردنية - الإسرائيلية لسنوات طويلة، واشتباكات الشوارع المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرورا بأعمال عنيفة ذات طابع خاص، كاختطاف بعض المنظمات الفلسطينية للطائرات في السبعينيات واغتيال إسرائيل «أبو جهاد» عام 1989، وارتكاب مذابح صبرا وشاتيلا عام 1982، وعدوان إسرائيل على لبنان عامي 1993 و1996، وعمليات «حماس» ضد إسرائيل عامي 1996، و2001، وهو ما شكل بمجمله حالة حرب لا تحكمها قواعد محددة بين العرب وإسرائيل.

إن ملامح «حالة الحرب»، وما أفرزته من تفاعلات عنيفة بين العرب وإسرائيل تتسم بالتعقيد الشديد، فلم تقتصر أطرافها على الدول بقواتها المسلحة، وإنما امتدت لتشمل منظمات سياسية ذات أجنحة عسكرية، وأجهزة استخبارات عامة وعسكرية، وقطاعات معينة من الشعوب، وحلفاء خارجيين في ظل أعمال تنسيق أو تبادل خدمات، إضافة إلى مواطنين عاديين. كما أنها لم تستند إلى موازين القوة العسكرية التقليدية، ولا تؤثر فيها عادة الموازين العسكرية الإستراتيجية (النووية مثلاً)، لذا كانت الأفعال وردود الأفعال فيها، والنتائج التي تتحقق عبرها، أكثر توازنا مما كان قائما في إطار الحروب النظامية. يضاف إلى ذلك أنها كانت أيضاً شديدة الإيلام للطرفين في كثير من الأحيان، بفعل ارتباطها بأبعاد خاصة، لا

سيما أنها لم تقل ضراوة عن الحروب النظامية، فتقديرات إسرائيل لحجم الخسائر البشرية التي تكبدتها خلال «الاشتباكات المتفرقة» في الحروب النظامية، وفي مرحلة ما بعد نهايتها، حتى أوائل عام 1999 تصل إلى 7824 قتيلاً، من إجمالي 20532 قتيلاً تكبدتها في كل الصراعات المسلحة، كما تعرض العرب كذلك لضربات مأساوية.

إن تلك الحروب الصغيرة لم تكن ترتبط بطبيعة المراحل التي يمر بها الصراع، بحكم استنادها إلى الطبيعة الاجتماعية الممتدة للصراع، والتي لا تتأثر كثيرا بالخيارات الإستراتيجية لأطرافه الرسمية، بل على العكس، فإنها قد تنشط لإعادة الصراع مرة أخرى إلى «نمط التفاعل المعتاد» وهو حالة الحرب. ويبدو أن الحروب الصغيرة قد تمكنت من أن تدفع في هذا الاتجاه، بإعادة الصراع، خلال عام 2001، إلى المربع الأول مرة أخرى. فرغم مرور ما يزيد عن عشر سنوات على بداية عملية التسوية السلمية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي عام 1991، لا تزال المنطقة اقرب إلى حالة الحرب منها إلى حالة السلم، خاصة أن الإطار السياسي لعلاقات الدول، والذي يفترض أنه الموجه للتفكير والتعامل مع التفاعلات المسلحة القائمة والمحتملة، لا يزال يتسم بالتركيب الشديد، فلم تحسم الدول خياراتها الإستراتيجية، بحيث تتحرك باتجاه محدد، بشكل نهائي، وأحيانا لا تتيح لها الأطراف المناوئة أن تفعل ذلك، مما أدى إلى استمرار أجواء الحرب في المنطقة. وتتمثل بعض مؤشرات ذلك فيما يلي:

1 - أن الوضع القانوني لعلاقات إسرائيل مع كل من سوريا ولبنان لا يزال رسمياً هو حالة الحرب، إضافة إلى علاقاتها مع الدول العربية الأخرى عموماً، إلا أنها حرب ساكنة محكومة باتفاقات هدنة تتضمن مناطق عازلة أو

وقف إطلاق نار. وقد أثبتت هذه الهدنة فعالية عالية في الحالة السورية الإسرائيلية، إلا أن الاحتكاكات المسلحة بين الطرفين قد انتقلت إلى جنوب لبنان، وتبدل وقف القتال النظامي المفهوم في جنوب لبنان إلى «عمليات خاصة» بين حزب الله وإسرائيل. وألقت هذه الأوضاع بتأثيراتها الحادة أحياناً على أشكال العلاقات العربية - الإسرائيلية الأخرى التي تحولت إلى علاقات سلمية انتهت فيها حالة الحرب في إطار معاهدة سلام، كعلاقات كل من مصر (1979)، والأردن (1994) بإسرائيل. بفعل الضغوط المستمرة على البلدين لتجميد علاقاتهما السلمية بإسرائيل، أو حتى وقفها، في إطار المواقف العربية المشتركة، مع وجود تساؤلات مستمرة داخل البلدين الأخيرين، حول مواقفهما أو أوضاعهما في حالة انفجار قتال مسلح واسع النطاق إسرائيلي - سوري، أو إسرائيلي - فلسطيني». فحالة الحرب ليست مجرد وصف قانوني.

2 - أن التفكير شبه الرسمي السائد بشأن خيار السلام، ضمن الخيارات الإستراتيجية يحمل جوانب معقدة، فلم يحدث أن كان خيار السلام يمثل بالنسبة لإسرائيل الخيار الإستراتيجي الرئيسي دون محددات، فاعتبارات الأمن تحتل أولوية متقدمة على مقتضيات السلام، واستخدام القوة المسلحة لا يتعارض في المفهوم الإسرائيلي مع المفاوضات السياسية، كما أن مفهوم إسرائيل للسلام ذاته يثير ارتباكات لا نهاية لها في المنطقة العربية، لاسيما في ظل وجود حكومة الليكود اليمينية المتطرفة.

وعلى الجانب العربي، تتعامل بعض الدول العربية مع مسألة «الخيارات الإستراتيجية» برمتها، بمنطق يحمل «ملامح لغوية» تقدم إيحاءات سياسية بأكثر مما تعبر عن واقع حقيقي في بعض الأحيان، فأحياناً تتم الإشارة إلى وجود «خيارات أخرى». ويطلق بعض قادة الدول العربية غير المجاورة لإسرائيل تصريحات مباشرة تدعو لشن حرب. بينما تتعامل بعض الدول المجاورة مع السلام بنوع من التوجس الذي تجد له ما يبرره، ففكرة خيار السلم لم تستقر على أرضية ثابتة.

3 - أن الحرب لا تزال أقرب إلى الأذهان، لدى بعض قطاعات النخبة والرأي العام في الجانبين، من السلام، فلا تزال التقديرات الرسمية الصادرة عن جهات تقييم المواقف تميل نحو التحذير من مخاطر نشوب حرب في المنطقة، في تعاملها مع أي موقف طارئ أو مفاجئ، أو تحرك عسكري محدود، أو حتى حساباتها للموازين القائمة، وعمليات بناء القوة المسلحة، وتنعكس هذه التقديرات بوضوح في تصريحات بعض القيادات العسكرية الإسرائيلية.

4 - أن نطاق عمليات الصراع المسلح في الشرق الأوسط بصورة غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة، على نحو أفرز أنماطا غير تقليدية لاستخدام عناصر القوة المسلحة، وأصبحت الصورة أكثر تعقيدا مع اندلاع «انتفاضة الأقصى» أواخر عام 2000. فقد شهد الجنوب اللبناني عمليات مسلحة متكررة بين عناصر حزب الله والقوات الإسرائيلية، شكلت مواجهة بين قوة غير نظامية

تستخدم أساليب معدلة لحرب العصابات، وقوة نظامية تحاول استخدام إستراتيجيات معدلة ترتبط بالحروب التقليدية، واستخدمت في هذا الإطار الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وعقدت اتفاقات (كتفاهم أبريل/نيسان 1996) لتحديد قواعد الاشتباك العسكري وأدت تلك العمليات في النهاية إلى نتائج عملية تحققها في العادة «حروب نظامية»، واعتبر ما يحدث على الجانبين حرباً صغيرة خاصة.

5 - أن عقدين من التفاعلات السلمية بين العرب وإسرائيل لم تفرز أي قواعد مضادة للتوجهات السياسية الحربية في المنطقة، فمثل هذه القواعد قائمة ومؤثرة، رغم ما يحيط بها من ضغوط، وما تتعرض له من اهتزازات. لكن ما يعنيه ذلك أن الإطار السياسي المحيط بعلاقات الدول لا يزال يتضمن عناصر تترك المجال لخيار الحرب، ورغم أنها لا يمكن أن تدفع وحدها باتجاه انفجارها، إلا أنها يمكن، في ظل وجود تلك الأنماط المعقدة وغير القابلة للسيطرة عليها تماما من التفاعلات العسكرية، أن «تسهل» الانزلاق باتجاه مثل هذه الحرب.

الفصل الثالث

العدوان الإسرائيلي على لبنان/تموز 2006

القسم الأول

العدوان والهزيمة

أطلقت إسرائيل في الثاني عشر من تموز 2006 العنان لآلة حربها المدمرة على لبنان، باستهداف متعمد للبنية التحتية والسكان المدنيين. وفي واقع الأمر، أن ما قامت به إسرائيل هو تجربة لإستراتيجية عسكرية، لعقيدة قتال وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية، عرفت باسم «الرعب والصدمة» التي تهدف إلى الاستغلال الأمثال لقدرات الأسلحة المتطورة، وكان من المفترض تجربتها وتنفيذها في غزو العراق عام 2003 بعد أن عرضها دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي على الرئيس جورج بوش الذي وافق عليها، ولكنها لم تنفذ وبالتالي لم تدمر البنية التحتية للعراق نسبة

لنوايا أمريكا للبقاء فيه وحاجتها إلى هذه البنية للاستفادة منها في مراحل العمليات اللاحقة؛ ومنذ ذلك الوقت لم تتح أي فرصة لتطبيق هذه الإستراتيجية والعقيدة حتى سمحت الفرصة لتطبقها إسرائيل في لبنان[1].

يتمثل مفهوم الرعب في كثافة وحجم القوة المستخدمة، أما الصدمة فتتمثل في نتائج هذا الاستخدام ويتم هذا المفهوم باستخدام مزيج من الأسلحة فائقة الدقة من الجو مع ضربات جوية وبرية وبحرية متواصلة على الوحدات المتحركة أو أي أهداف مختارة وفرض الهيمنة والسيطرة السريعة بفضل الاستغلال الكامل لخصائص وقدرات وتقنيات الأسلحة الحديثة وحركتها ودقتها العالية وكثافة التدمير حتى لا تترك للخصم أي فرصة أو مجال للقتال أو الصمود بل الوصول إلى انعدام الرغبة في مواصلة القتال والتفكير في الانصياع والاستسلام.

ويعتمد تطوير عمليات عقيدة الرعب والصدمة منذ مراحلها الأولى على معرفة وتحديد الأهداف العسكرية والمدنية وأسبقية تدميرها أو عزلها مع مواصلة الإزعاج بالقصف والاستطلاع لجمع المزيد من المعلومات المفصلة، واستمرار الوتيرة العالية للعمليات وتنوع المصادر المستخدمة في التدمير ولإيجاد حالة من الإحباط والفزع ودفع الخصم بالقوة للوصول إلى حالة من الضعف التام وعدم القدرة على التصدي والعجز عن الدفاع.وتعتمد الفكرة العامة لتنفيذ عقيدة الرعب والصدمة على السرعة في التطبيق لشل الخصم وتحقيق الهيمنة في مسرح العمليات براً وبحراً وجواً، لذلك

(1) أكدت العديد من الدراسات هذه الفرضية كما أثبتتها عمليات العدوان. ولمقاربة هذه الفرضية راجع مقالة رياض قهوجي، حرب العراق في الإستراتيجية الإسرائيلية والتحديات المنتظرة، الحياة، 2006/7/24.

فالنجاح يتطلب ضرورة تحديد الأهداف الإستراتيجية السياسية والعسكرية والعملياتية ومن ثم تحديد الأهداف الحيوية المهمة التي يمكن أن يؤدي استهدافها إلى الانهيار السريع والمباشر للخصم، ويتطلب ذلك بدوره أهمية تأمين أكبر قدر من المعلومات الاستخبارية المفصلة عن الخصم أو الأهداف، وأن يتم الهجوم بسرعة وبقسوة شديدة من البداية لإقناع الخصم بعدم جدوى المقاومة. ويلاحظ ذلك بشكل واضح في عدوان إسرائيل على لبنان، كما شكل شح المعلومات الدقيقة عن المقاومة وكوادرها ومواقعها وأسلوب الصمود والمقاومة الذي أبدته مفاجأة لم تتوقعها إسرائيل ما دفعها بالتالي إلى زيادة جرعة التدمير في البنية التحتية وإيقاع خسائر كبيرة بالسكان المدنيين. إضافة إلى الهيمنة والسيطرة الفورية. فالتركيز على ضرب المناطق والأهداف الحيوية والسكانية هدف أيضا إلى تحقيق الانهيار العسكري والسياسي السريع، ذلك بفضل تأثير منظومة الاستهداف المتطورة من الطائرات والسفن والمدفعيات والأسلحة فائقة الدقة التي تحدث قدراً كبيراً من التدمير في العناصر والوسائل التي تخدم أو تربط القادة العسكريين بوحداتهم وتدمير قدرة وفاعلية الحكومة وشلها تماماً وإيجاد حالة من الذعر والرعب والهلع بين السكان.

إن القدرة على تدمير البنية التحتية والمرافق التجارية والطرق والجسور والمطارات والموانئ ومراكز السلطة والحكومة ومساكن المدنيين ومصادر المياه والطاقة والاتصالات، يمكن أن يحقق السيطرة والهيمنة الفورية على مسرح العمليات، إذ يؤدي استخدام وتوجيه المصادر العسكرية المتاحة إلى تأثير نفسي ومعنوي وجسدي ومادي، وهي النتيجة النفسية المرجوة في النهاية من إتباع سياسة التدمير المنهج، على أن يصاحبها الإصرار على الانصياع والاستسلام من

دون أي قيد أو شرط لمطالب المعتدي، وعليه يلاحظ التشدد والتعنت والإفراط في القوة الإسرائيلية والإصرار على مواصلة تدمير البنية الأساسية واستهداف السكان المدنيين مع التهديد بالمزيد من التدمير واستخدام أنواع أخرى من الأسلحة أشد فتكاً، كل ذلك لكسر إرادة الخصم وبالتالي إمكانية تحقيق الأهداف الإستراتيجية السياسية والعسكرية.

لقد كانت هيروشيما وناكازاكي مثالاً تاريخياً على رؤية وأهداف إستراتيجية الرعب والصدمة، فبعد القنبلة الذرية الثانية انقسم مجلس الحرب الياباني بين مواصلة التصدي أو الاستسلام ثم أعلن الإمبراطور استسلام اليابان من دون قيد أو شرط ، لذلك فالانقسام وسط الفئات اللبنانية والعالم العربي والإسلامي هو ما سعت إليه إسرائيل من خلال تطبيق عقيدة «الرعب والصدمة» فهدفت إلى فرض الاستسلام والاعتراف بقدراتها العسكرية والاستجابة إلى شروطها ومطالبها في وقت تنتظر فيه الولايات المتحدة نتائج تطبيق إسرائيل لنظريتها العسكرية.

أولاً: الهزيمة تغيِّر استراتيجيات وعقائد عسكرية إسرائيلية

دخلت المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية والأكاديمية البحثية الإسرائيلية بعد العدوان في حركة فراغ سياسي داخلي صعب. فتصاعد الجدل في مختلف المستويات، وأخذت لجان التحقيق المتعددة تتشكل للتحقيق في إخفاقات وتقصير المشرفين على الحرب إلى درجة أن الجيش الإسرائيلي أعلن مثلاً عن تشكيل خمسين لجنة تحقيق داخلية تضم مئات الجنرالات بهدف التحقيق

في أسباب وعوامل الهزيمة المدوية كما وصفها[1] الخبير العسكري زئيف شيف في إحدى مقالاته.

فقد حطمت وأسقطت نتائج الحرب جملة من النظريات والمفاهيم الحربية القتالية التي درج الجيش الإسرائيلي على تبنيها وتطبيقها في مختلف الجبهات العربية بمنتهى الغرور العسكري على ما يزيد عن نصف قرن. وعليه فإن جملة كبيرة من الأسئلة والتساؤلات الإستراتيجية المتعلقة بالجيش ونظرياته الحربية القتالية وغيرها تطرح نفسها بقوة متصاعدة من يوم لآخر. فما الذي حدث للعقيدة العسكرية الإسرائيلية؟ وما الذي حدث مع تلك المفاهيم والنظريات الحربية التي كرَّست وجود الدولة العبرية وحافظت عليه على مدى عقود مضت؟ وأين التسليح النوعي الإسرائيلي وأين التكنولوجيا الحربية الإسرائيلية الأميركية المتفوقة في هذه المواجهة الحربية مع المقاومة وأين الردع الإسرائيلي وما الذي جرى له؟. وماذا فعلت المساندة التي قدمتها الدولة الأميركية العظمى لإسرائيل في هذه الحرب، وهل أنقذتها من الهزيمة، ثم أين سلاح الجو الإسرائيلي الضارب الساحق الذي نجح في هزيمة الجيوش العربية في ساعات معدودة؟ ولماذا لم ينجح في تدمير بنية المقاومة التحتية ومخزونها من الصواريخ العابرة للحدود الإسرائيلية، وأين الوحدات المظلية والإنزالية والمدرعة النخبوية المتميزة في الحرب، وما الذي جرى لها؟ والسؤال الاستراتيجي: أين الجيش الإسرائيلي السادس في العالم الذي لا يهزم ولا يقهر؟

لقد عكفت إسرائيل بكافة مؤسساتها العسكرية والأمنية

(1) راجع يديعوت أحرانوت، 2006/9/20. إذ يعتبر شيف أن أهم وأخطر تداعيات الهزيمة تلك التداعيات المتعلقة بالبنية الثقافية والنظرية المتعلقة بعقيدة للجيش الذي كان لا يهزم في ثقافتهم ومعتقداتهم.

والاستخبارية والسياسية على تقييم مجريات الحرب وعوامل الهزيمة والقصور.كما عكفت على استنتاج العِبر والدروس اللازمة على مستوى إعادة دراسة النظريات والمفاهيم والمرتكزات والرؤى الحربية الإسرائيلية المعتمدة حتى الحرب الأخيرة، والعمل على إعادة صياغتها من جديد، إضافة إلى العمل على تطويرها وتطوير الأدوات الحربية اللازمة معها. وفي هذا الإطار الحربي التحديثي كانت الحكومة الإسرائيلية قد اتخذت قراراً مبكراً بتكليف دان مريدور بتشكيل لجنة تحت رئاسته بهدف تغيير النظريات العسكرية الحربية التي لم تتغير منذ عهد بن غوريون. وقد توصّلت هذه اللجنة إلى مفهوم جديد للأمن الإسرائيلي استناداً إلى المرتكزات التالية:

1 - لم يعد تهديد الحرب التقليدية من قبل العرب يشكل التهديد المركزي لإسرائيل.

2 - ينبغي توظيف طاقات أكبر في مواجهة التهديد النووي الإيراني.

3 - لم تعد أساليب الردع القديمة عملية في مواجهة مقاتلي العصابات.

4 - ثمة ضرورة قصوى للتزود بالمزيد من الطائرات بدون طيار بهدف حماية أجهزة الحواسيب الوطنية

وفي حين أشار الخبير الإستراتيجي زئيف شيف إلى «أن ثورة جوهرية تجري في الجيش الإسرائيلي بالنسبة للمخطط الهيكلي للحرب القادمة»، تحدث الكاتب عوفر شيلح عن «أن تقرير مريدور تحدث عما لا يقل عن 14 اتجاهاً ومرفقاً للتعاظم المستقبلي للجيش الإسرائيلي»، إذ بحث في تطوير ومتابعة حقيقة النظرية العسكرية

لإسرائيل، كما بحثت اللجنة كل شيء من الطائرات بدون طيار إلى القدرات الاستخبارية. وعلى نحو متكامل كتب إسحق بن إسرائيل، في صحيفة يديعوت أحرنوت يقول «انقضى فصل الحرب وتوجد حاجة إلى البدء بالعمل لإعادة بناء الجيش». وفي هذه المضامين والأبعاد أيضاً تساءل المحلل والمعلق العسكري الإسرائيلي رؤوبن بدهتسور في هآرتس «هل يجب أن تتغير النظرية القتالية للجيش الإسرائيلي وبنية الجيش المشتقة منها كواحد من دروس الحرب في لبنان؟ ويستحضر بدهتسور هنا مرتكزات العقيدة العسكرية الإسرائيلية في العقود الماضية قائلاً «تذكر هذه الفترة بقدر كبير بالتصور الذي صيغ في الجيش الإسرائيلي بين الأعوام 1967 و1973، حين اعتقدت القيادة الرفيعة آنذاك أن سلاح الجو الذي استطاع أن يخضع الجيوش العربية في حرب حزيران / يونيو 1967، سيستطيع أن يرد وحده تقريباً على كل تهديد جديد، ولكن النتيجة كانت غير ذلك حينما تم النظر بعجرفة إلى قدرة العدو العسكرية على أنها غير جدية. ويرى هذا الكاتب أنه يجب على الجيش الإسرائيلي أن يفحص إمكانات مواجهة الصواريخ وصواريخ الكاتيوشا قصيرة المدى، منبها إلى أن ليس من الواضح ما إذا كان نظام «نيئوتيلوس» يستطيع الرد على المشكلة، مع أنه تجب العودة إلى فحص إمكانية إكمال تطويره. ويقول إن سلاح الجو يجب أن يستمر في تطوير طرق «صيد» منصات إطلاق الكاتيوشا، مع العلم بأنه قد يكون من غير الممكن مواجهة هذا التهديد من الجو، مضيفا أن هذه أفكار أولية، وأنه على الجيش الإسرائيلي أن يصرف الأشهر القريبة إلى مناقشات عميقة صائبة لدروس حرب لبنان ولتطوير نظرية قتالية جديدة[1].

(1) راجع الصحف الإسرائيلية وبخاصة هآرتس ويديعوت، 17 و18 و19 و2006/9/20.

وفي نفس السياق اعتبر نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز، في مقالة نشرتها صحيفة الغارديان البريطانية: «أن على إسرائيل استخلاص الدروس من الحرب في لبنان وإعادة النظر في مقاربتها للمسائل العسكرية». وقال بيريز «اختبرنا في لبنان شكلاً جديداً من أشكال القتال»، مؤكدا أن على إسرائيل التركيز على التكنولوجيا الجديدة خاصة الإنسان الآلي المسير عن بعد الذي يعمل في ساحة المعركة، مع الاحتفاظ بقواتها الدفاعية التقليدية لمواجهة أي هجوم محتمل من جيش كلاسيكي. وبشَّر بيريز الإسرائيليين ويهود العالم بتطوير منظومة جديدة من الأسلحة الرادعة، مؤكداً أنه منذ اليوم يمكن القول، إن في إسرائيل مجموعة من العلماء الممتازين القادرين على إنشاء منظومة أسلحة ووسائل دفاعية حديثة وجديدة «نانو تكنولوجي»، ما يمكِّن الجيش من إصابة أفراد العدو، وتوفير حماية شخصية لمن يدافع عن نفسه.

وتبعاً لما أشار إليه بيريز من تطوير أسلحة النانو تكنولوجي، فإن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، باشرت عملياً بتوظيف أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا، واكتشفت أن في التكنولوجيا الصغرية الأداة المناسبة والرد الأنجع على تحديات أسلوب حزب الله القتالي. وفي هذا الموضوع نشرت صحيفة معاريف تقريراً كاملاً حول حرب «نانو تكنولوجي أو حرب الأنتربرايز» كما وصفتها. فتحدثت على سبيل المثال عن تطوير تكنولوجيا تمكن من إخفاء الجنود والدبابات والطائرات، وعن سلاح «هايتيك» يمكن من كشف المسلحين وتفجيرهم بكبسة زر.

وكشفت عن روبوت شخصي يتبع الجنود ويجر وراءه الذخيرة والتموين، وكذلك عن غلاف دفاعي يشمل مواقع كاملة ويزودها بالرد المناسب الأوتوماتيكي في مواجهة أي تهديد، إضافة إلى

عاكس يبين للجنود ما يجري خلف الجدران من الجانب الآخر.

كما أكدت صحيفة جيروزلم بوست، أن وزارة الحرب طلبت من شركة لوكهيد مارتن الأميركية للصناعات العسكرية إجراء الاختبارات والتعديلات اللازمة على مدفع «سكاي شيلد / درع السماء» للدفاع الجوي لاعتراض صواريخ الكاتيوشا قصيرة المدى التي تعتقد أن حزب الله ما زال يمتلك منها ترسانة تقدر بعشرة آلاف صاروخ. ويشار إلى أن نظام «درع السماء» من تصميم شركة «أويرليكون كونترافيس» السويسرية وتتولى «لوكهيد مارتن» إنتاجه، وقد جرى اختباره في تموز / يوليو 2004 في حقل الرماية العائد للجيش الأميركي في تشاينا لايك بكاليفورنيا وأثبت نجاحه.

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت[1] العبرية عن خطة جديدة لجهاز الأمن العام الإسرائيلي تقضي بتجنيد عناصر من رجال التكنولوجيا «الهايتيك» المؤهلين وذوي التجربة لتطوير برامج جديدة. وأوضح المسؤول الإسرائيلي أن جهاز الشاباك يبحث عن أشخاص يقومون بتطوير برامج ممن لهم باع طويل في التجارب السابقة في العمل بأجهزة مماثلة، وبتطوير برامج خاصة بالمراسلات الإلكترونية. وقالت صحيفة يديعوت أحرونوت أيضا إنه ابتداءً من تاريخه فإن خريجي الوحدات التكنولوجية في الجيش الإسرائيلي سيتلقون رسائل شخصية من رئيس جهاز «الشاباك»، يوفال ديسكن، يطلب فيها منهم الانضمام إلى «التحديات التكنولوجية والعملية لجهاز الأمن العام». وتحت عنوان «تكنولوجيا تحت النار» كتب أرييه أغوزي في يديعوت أحرونوت يتساءل ما الذي جرى لأجهزتنا الدفاعية؟ مشيرا إلى أن هجوم الصواريخ من قبل حزب الله على إسرائيل

(1) بتاريخ الثلاثاء، 2006/9/5.

كان من أضخم عمليات الهجوم التي شُنّت عبر التاريخ. ويؤكد أن الثقة العمياء بالقدرات التكنولوجية الإسرائيلية أعمت عيون قادة الجيش في الحرب، وهذا السؤال سيكون بالتأكيد نصب أعين لجان التحقيق أياً كانت.

والمؤكد كما يضيف هو أن عمليات تطوير الهايتيك عملت على مدار الساعة في هذه المعارك، منبها إلى أن هذه الحرب كانت من جهة الجيش الإسرائيلي حرب «المزلطيم» أي الطائرات بدون طيار، إذ استخدم الجيش في الأجواء اللبنانية هذا النوع من الطائرات بصورة مكثفة جداً. ولكن الكاتب يتناسى الإشارة هنا إلى فشل هذه الطائرات أيضا في إخضاع المقاومة!»

إن نتائج الحرب الكارثية لم تأت في الحسابات الإسرائيلية على الإطلاق الأمر الذي سيجبر إسرائيل على إعادة النظر في حسابات إسرائيل وتقييماتها المتعلقة بعقيدتها ونظرياتها الحربية التي اعتمدتها على مدار العقود الماضية.

كما أن الهزيمة الإستراتيجية والتاريخية التي ألحقها حزب الله بذلك الجيش الذي «لا يقهر» في هذه الحرب يوحي للعديد من الباحثين الأكاديميين وللأكاديميات العسكرية في العالم، بأن تطرح الأسئلة الإستراتيجية وأن تفتح ملفات العقائد والنظريات الأمنية الكلاسيكية من جديد بجدية متناهية، وأن تبحث بالتالي عن سر هذا الانتصار التاريخي الذي حققه حزب الله في مواجهة سادس جيش في العالم. فهل سيغير هذا الانتصار التاريخي والإستراتيجي الذي حققته المقاومة على إسرائيل من إستراتيجيات الجيوش النظامية بشكل عام، ومن إستراتيجيات الجيوش العربية بشكل خاص، كما أثر في العقيدة العسكرية الإسرائيلية وأسقط مرتكزاتها

الإستراتيجية والتكتيكية على حد سواء؟.

وفي المحصلة يمكن القول أن نتيجة الحرب كانت مختلفة عن الحروب السابقة التي خاضتها إسرائيل في المنطقة، حيث اضطرت للتراجع عسكرياً، والاعتراف بالفشل في ميدان المعركة في مواجهة المقاومة، رغم استخدامها لأعتى ما في حوزتها من قوة تدميرية. وبمعنى أكثر تحديداً فقد وجدت إسرائيل نفسها في هذه الحرب، في مواجهة المعطيات الآتية:

1 - عدم القدرة على خوض حرب نظامية، بسبب مواجهتها لقوة مقاومة، ليس لها قواعد معينة، أو ثابتة. ومن الواضح انه في حرب كهذه يصعب تحديد الأهداف، وتعيين مفهوم موازين القوى، كما يصعب تحديد معنى النصر والهزيمة، ولعل هذا هو مصدر الاضطراب والتخبط الإسرائيليين في هذه الحرب، الأمر الذي اعترف به إيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك.

2 - نجاح المقاومة بنقل المعركة بأهوالها، إلى داخل البيت الإسرائيلي، أي إلى نهاريا ومعلوت والعفولة وطبريا وعكا وحيفا وصفد، ما اضطر حوالي مليون إسرائيلي للنزوح من أماكن إقامتهم، أو للاحتماء في الملاجئ، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، وقد أدى ذلك إلى ضغط داخلي كبير، على القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل، بعد أن تبيّن أن ثمة ثمناً كبيراً جداً ينبغي على إسرائيل أن تدفعه هذه المرة جراء الحرب.

3 - ضعف القدرة على التحكم بالمعركة، مكانها وزمانها وأسلحتها وأهدافها. ففي هذه الحرب اضطرت إسرائيل مراراً إلى تعديل جدولها الزمني، إذ باتت أمام حرب استنزاف طويلة، والأهم من ذلك اضطرارها إلى تغيير سلم الأولويات والاستهدافات العسكرية والسياسية.

4 - العجز عن اجتياح الأراضي، بسبب استبسال المقاومين في مواجهة الدبابات وجنود المشاة الإسرائيليين، وهو ما شكل مفاجأة حقيقية لإسرائيل.

5 - الإخفاق في إسكات مصادر النيران، أو السيطرة عليها، ما جعلها تخوض حرباً دفاعية من الداخل .

6 - فشل سلاح الجو، كما سلاح المدرعات، في حسم المعركة، ما اضطر إسرائيل لدفع ثمن باهظ عند محاولة إدخال سلاح المشاة مباشرة في الحرب، حيث تكبدت خسائر فادحة بالأرواح، علاوة على تدهور الروح المعنوية.

7 - تمكن المقاومة بسبب الجهوزية العالية، وحسن إدارة الوضع، من إبقاء المبادرة والمباغتة والهجوم لديها، في كثير من الأحيان، ما أربك مخططات إسرائيل وحساباتها، وأضعف من قدرتها على الحسم.

وعليه يمكن القول أن إسرائيل أخفقت في عملياتها واستهدافاتها وإدارتها العسكرية، فهي لم تستطع استعادة الجنديين الأسيرين، ولم تتمكن من إضعاف المقاومة، ولا إبعاد تهديد صواريخها، كما لم تنجح في إبعادها عن الحدود مع إسرائيل. والمفارقة الهامة أن هذه الحرب كانت بمثابة فضيحة للجيش الإسرائيلي، الذي بدا هشاً في

مواجهة المقاومين وتكتيكاتهم ومفاجآتهم، الأمر الذي أضعف من هيبته، وقوّض من قدرته على الردع في المنطقة[1].

ثانياً: أسباب الفشل العسكري خلال العدوان

ثمة أسباب متنوعة للفشل الإسرائيلي خلال العدوان منها استراتيجي ومنها تكتي وأهمها:

1 - افتقار الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية لمعلومات دقيقة عن إمكانات المقاومة ومراكز قيادته ونوعية أسلحته وتكتيكاته القتالية ومخازن أسلحته. فأحد أكبر إنجازات الحزب، منذ نشأته، هو منع الاستخبارات الإسرائيلية من اختراق صفوفه، وحتى في حال نجاحاتها المحدودة على هذا الصعيد كان الجهاز الأمني للحزب يعالج المشكلة بسرعة ويفكك شبكات التجسس. فكل ما حصل منذ 12 تموز / يوليو، من تمكن المقاتلين من خطف الجنديين الإسرائيليين ومفاجأة البحرية الإسرائيلية بصاروخ موجه وتمكنهم من الصمود على الجبهات وإلحاق خسائر في المدرعات وفشل الكوماندوس الإسرائيلي في تحقيق أي هدف من أهداف عمليات الإنزال وعدم تمكن إسرائيل من وقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على أراضيها، كل ذلك يعتبر من الناحية العسكرية إخفاقات استخباراتية كبيرة.

(1) يصف المحلل الإسرائيلي يونتان شم - أور الوضع على النحو الآتي: «انتصروا، ونحن خسرنا. في الشرق الأوسط لا تحسم الحروب. فلا يدخلون إلى العواصم ولا يحصلون على كتب الاستسلام، ولا يقيمون أية أنظمة جديدة... في المباراة التي انتهت في وقف النار الأول، ببساطة أكلناها». هآرتس، 2006/8/29.

2 - الاستعمال المفرط لسلاح الجو، ويعيد بعض الخبراء الإسرائيليين ذلك لكون قائد الأركان الإسرائيلي (دان حالوتس) من سلاح الجو. إلا أن اعتماد إسرائيل على سلاح الجو لحسم المعركة ليس أمراً جديداً. كما أن إسرائيل أخذت تعتمد بشكل متزايد على هذا السلاح في مواجهة المقاومة ومرد ذلك هو العقيدة العسكرية الإسرائيلية التي تضع ضمن أولوياتها تقليص الإصابات في صفوف جنودها[1].

3 - التركيز على سلاح المدرعات في المعارك البرية مع إعطاء دور ثانوي لسلاح المشاة. ومرد ذلك إعطاء الأولوية لتحقيق نصر سريع عبر الحرب الخاطفة التي تعتمد على الحركة السريعة للمدرعات عبر وخلف خطوط الخصم وتحت غطاء جوي ومدفعي. لكن الصواريخ المضادة للدروع انتزعت تفوق الميركافا وأخفقت حركتها[2].

4 - الاعتماد المفرط على التكنولوجيا وشل القدرات القتالية

(1) كما أن النتائج اللافتة للقوات الجوية لحلف شمال الأطلسي في حرب كوسوفو حيث حسمت الحرب من الجو وما تلاها من نتائج مذهلة للقوات الجوية الأميركية خلال حرب العراق زادت من ثقة القيادة الإسرائيلية بإمكان إحراز نصر من الجو.

(2) إن حسن استخدام الصواريخ التكتيكية المضادة للدروع ووضعها في نقاط إستراتيجية مكّنت المقاتلين من تدمير المدرعات الإسرائيلية وشل حركتها ما منع سلاح المشاة الإسرائيلي من احتلال الكثير من المواقع المهمة على الأرض. ولم ينجح التكتيك الإسرائيلي القديم بمحاصرة القرى وقصفها بعنف لبضعة أيام ومن ثم اقتحامها بالمدرعات التي يتبعها المشاة، إذ أن مقاتلي المقاومة احتموا في أماكن عدة داخل وخارج القرى وانتظروا تقدم العدو باتجاههم والاشتباك معه. وعليه، فإن مقاتلي الحزب تحكموا في سير المعركة البرية ضمن شروطهم وفي المواقع التي اختاروها مسبقاً الأمر الذي أربك القوات الإسرائيلية وأعاق تقدمها.

لسلاح البر، خاصة عند الفشل في تحقيق السيطرة الكاملة على أرض المعركة خلال مواجهة خصم محترف[1]. كما أن الجيش الإسرائيلي لم يخض أي حرب برية منذ اجتياح لبنان العام 1982 سوى التصدي للانتفاضة. وغالبية جنوده من قوات الاحتياط.

القسم الثاني

الحصار والقرار 1701 واليونيفل المعززة

منذ بداية العدوان ضربت إسرائيل حصاراً برياً وبحرياً وجوياً شاملاً على لبنان وعزلته بشكل شبه تام عن محيطه، كتدبير عقابي جماعي على صمود المقاومة والشعب في وجه آلتها العسكرية الوحشية. فمنعت دخول المواد الغذائية وقصفت أية آلية كانت

(1) وصف الإسرائيليون جهوزية مقاتلي المقاومة بأنها تصل إلى مستوى جندي نظامي محترف «مزود بمعدات للرؤية الليلية وبزات واقية من الرصاص وأجهزة اتصال وأسلحة فردية حديثة وتشكيلة متنوعة من القنابل والصواريخ المحمولة». وأدى امتلاك المقاومة لأجهزة الرؤية الليلية إلى فقدان إسرائيل عنصر تفوق كانت تمتلكه قواتها سابقاً وهو قدرتها على القتال في الظلام مستخدمة أجهزة الرؤية الليلية التي كان يفتقر إليها الحزب في السابق. وكان الاستراتيجي الأميركي أنطوني كوردسمان الذي يعد من كبار الباحثين العسكريين في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، انتقد أداء الجنود الإسرائيليين، وقال انه «لا يبدو مثيراً للإعجاب من الناحيتين الإستراتيجية والتطبيقية... ويبدو إن التطبيق التكتيكي للقوات الجوية والبرية ضعيف». ويضيف إن «الضربات الجوية والبرية الإسرائيلية لم تلحق أي ضرر حقيقي بحزب الله». السفير، بيروت، 2006/9/8.

تتحرك على الطرقات بحجة منع نقل صواريخ المقاومة[1]، وكتدبير احتياطي من جانب واحد عمدت إسرائيل إلى السماح لدخول الطائرات بعد صدور القرار 1701 ووقف العمليات العدائية عبر مطار عمان[2].لكن وفي النهاية رضخت إسرائيل لواقع هزيمتها في لبنان وصدر القرار 1701 الذي أوقف الأعمال العدائية كتدبير أولي قبل وقف إطلاق النار الشامل. فماذا في الحصار من الناحية القانونية؟ وماذا في القرار 1701 وخلفياته؟ وما هو أفق قوات حفظ السلام المعززة وما هي إشكالات عملها؟

أولاً: التكييف القانوني للحصار في القانون الدولي

يعتبر الحصار عملاً من الأعمال الحربية التي يقصد منها إجبار دولة ما على الرضوخ لإرادة دولة أخرى، ويمكن أن ينفذ الحصار بوجوه عدة بحراً وجواً وبراً، بهدف قطع طرق الاتصال الخارجي أو إدخال الحاجات والمؤن لزيادة الضغوط على الدولة المحاصرة، والتسليم عنوة بما تطالب به الدولة التي تقوم بالحصار. وقد نظمت اتفاقية لاهاي 1907 قانون الحرب ومنها أعمال الحصار[3]. وثمة شروط أربعة للحصار هي:

1 - وجود سلطة مختصة للقيام بذلك وهو شرط متوافر في

(1) وغريب الطرف التي تناقلتها الألسن خلال العدوان ما قام به الطيران الحربي من قصف بعض حفارات المياه بحجة أنها منصات إطلاق صواريخ، في الوقت الذي تتبجح به إسرائيل من امتلاكها لتكنولوجيات جوية متقدمة تمكنها من رؤية حتى أرقام السيارات على الأرض عبر الأقمار الصناعية.

(2) وقد أنفضح أمر هذا التدبير على أنها وسيلة لتفتيش الطائرات القادمة إلى لبنان من قبل جهاز الموساد الإسرائيلي.

(3) لمزيد من التفاصيل راجع خليل حسين، القانون الدولي العام، مكتبة الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 437 وما يليها.

لبنان والكيان الإسرائيلي ولو أن لبنان لا يعترف من الناحية المبدئية بإسرائيل وبالتالي ليس ملزماً بتنفيذ قراراتها وتدابيرها.

2 - وجود حالة الحرب بين الدولتين المحَاصرة والمحاصِرة وهو شرط متوفر أيضاً، أما الاحتجاج باتفاقية الهدنة للعام 1949 فهو أمر باطل قانوناً فالهدنة لا تنهي الحرب بل تجمِّدها في حدود خطوط وقف إطلاق النار وتظل حالة الحرب قائمة ريثما يتم التوصل إلى اتفاق ما.

3 - فاعلية الحصار لجهة نتائجه العملية وهو أمر وقعت نتائجه ومفاعيله على لبنان بشكل مباشر من كافة الجوانب.

4 - الإعلان الرسمي عن الحصار من قبل الدولة المحاصِرة وهو ما قامت به عملياً إسرائيل وربطته بنشر قوات حفظ السلام اليونيفل المعززة وبنجاح السلطات اللبنانية في منع إدخال السلاح إلى لبنان. وبذلك يمكن القول أن إجراءات الحصار الإسرائيلي على لبنان تتوافر فيها الشروط «القانونية» بصرف النظر عن عدم مشروعية الأجراء[1].

وإذا كانت الاتفاقيات الدولية تنظم أعمال الحرب وإجراءاتها فهذا لا يعني الحق باللجوء إلى الحرب واستعمال الأفعال العدائية ضد الدول. والدليل على ذلك العديد من النقاط القانونية منها.

(1) راجع خليل حسين، التكييف القانوني للحصار في القانون الدولي، صحيفة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، 2006/8/28.

أولاً: بموجب الفقرتين (3) و(4) من ميثاق الأمم المتحدة تحث جميع الدول الملتزمة ميثاق الهيئة على حل نزاعاته بالطرق السلمية ومن المعروف أن لبنان وإسرائيل منضمتان وموقعتان على الميثاق الأممي، وبالتالي على إسرائيل الامتناع عن حصار لبنان بل يوجب الأمم المتحدة القيام بما يلزم لفك الحصار.

ثانياً: يمنع الميثاق الأممي الدول، اللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها أو اللجوء إلى تدبير قسري إلا في حالتين وفقاً للمادة (51) من الميثاق، الأولى في حالة الدفاع المشروع عن النفس شرط عجز مجلس الأمن عن وقف العدوان، والثاني اتخاذ مجلس الأمن قراراً ضد دولة أمعنت في خرق القرارات الدولية؛ وهاتان الحالتان ليستا متوفرتان في الوضع القائم بين لبنان وإسرائيل»، فمجلس الأمن لم يصدر قراراً بحصار لبنان ولا أوكل مهمة الحصار إلى إسرائيل؛ بل أكثر من ذلك أن إسرائيل لم تلتزم بما ورد في القرار 1701 لجهة تمكين السلطات اللبنانية من بسط سيطرتها على الموانئ والمرافئ.

ثالثاً: إن الحصار يعتبر عملاً من الأعمال العدائية وفقاً لتوصيف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام 1974، وكذلك وفقاً للمادة (5) من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية التي وصفت اشد الجرائم الدولية خطورة على المجتمع البشري وهي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والعدوان؛ فالحصار وجها من وجوه للعدوان والعدوان جريمة دولية تستحق العقاب والمساءلة القانونية ضد إسرائيل.

ورابعاً: إن القرار 1701 لم يُشر لا تصريحاً ولا تلميحاً بالحصار على لبنان بل فيه العديد من الفقرات التي تحث على

تمكين السلطات اللبنانية السيطرة على مرافئها وموانئها الجوية والبحرية والبرية البنود (1) و(6) و(14) و(15) أي فك الحصار المفروض من قبل إسرائيل.

وبذلك يعتبر الحصار مخالف للاتفاقيات والأعراف الدولية السالفة الذكر وبالتالي يمكن اللجوء من الناحية القانونية إلى المؤسسات الدولية التي ترعى تطبيق هذه الاتفاقيات، ومنها الأمم المتحدة وتحديداً مجلس الأمن عبر شكوى رسمية من قبل الحكومة اللبنانية، وإذا كانت قرارات مجلس الأمن يمكن أن تعطل بحكم الفيتو الأمريكي يمكن اللجوء إلى الجمعية العامة عبر ما يسمى بالاتحاد من اجل السلم والذي بموجبه يلزم مجلس الأمن تشكيل قوة رادعة لإحلال السلم والأمن الدوليين الذي يُهدد بفعل الحصار الإسرائيلي للبنان وما يمكن أن يتأتى عنه من نتائج إقليمية.إضافة إلى ذلك اللجوء للضغط على الدول العربية لاستعمال إمكاناتها المادية والمعنوية لإجبار الولايات المتحدة وإسرائيل على فك الحصار نظراً للالتزامات العربية المتبادلة وفقاً لمعاهدة الدفاع المشترك.كما ثمة عمل واقعي وعملي يمكن اللجوء إليه عنوة عبر الإقلاع والهبوط من مطار بيروت الدولي دون الرضوخ للحصار، وثمة سابقة في هذا المجال عند تحدّي العديد من شركات الطيران لقرار حصار العراق قبل غزوه.

أما لجهة السبل القانونية التي يمكن للبنان اللجوء إليها للمطالبة بالتعويضات المناسبة عن العدوان والحصار، فثمة خيارات عدة للمقاضاة منها: محكمة العدل الدولية من الراهن انه لا يوجد أي تصريح مسبق، صادر عن لبنان التزام صلاحية هذه المحكمة. وان إسرائيل عمدت في 1985/11/19 إلى إلغاء مفعول هذا التصريح وبالتالي إلغاء قبولها بولاية المحكمة. إلا أن كلا من لبنان وإسرائيل

قد انضم إلى الاتفاق الدولي المتعلق بمعاقبة جريمة الإبادة الجماعية للعام 1948 التي أصبحت نافذة اعتباراً من 1951/1/12. وان المادة (9) من هذا الاتفاق تعطي محكمة العدل الدولية صلاحية النظر في كل نزاع ينشأ عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه، بما في ذلك مسؤولية إحدى الدول عن أعمال الإبادة التي ترتكبها، بحيث أن الدعوى – في حال تقديمها على أساس اتفاق عام 1948، تكون مقبولة في الشكل، وفق ما أخذ به اجتهاد المحكمة، من دون الحاجة إلى موافقة خاصة من دولة أخرى منضمة إلى الاتفاق. كما أن تقديم الدعوى أمام المحكمة لا يمكن أن يفسر بأنه اعتراف قانوني من جانب لبنان بالكيان الإسرائيلي، وذلك أسوة بالانتساب إلى الأمم المتحدة أو الانضمام إلى اتفاق دولي واحد. فالسند القانوني في حال تقديم الدعوى على أساس الإبادة الجماعية، هو اتفاق عام 1948 المتعلق بجريمة الإبادة الجماعية، علما أن هذه الجريمة، أسوة بسواها من الجرائم الدولية هي الأكثر خطورة، وان هذا النوع من الجرائم لا يمر الزمن عليه وفق ما تمشى عليه اجتهاد القانون الدولي. وان الجمعية العمومية للأمم المتحدة أقرت في 26 تشرين الثاني 1968 اتفاقاً أصبح نافذاً في 11 تشرين الثاني 1971 ينص صراحة على أن لا مرور زمن في جرائم الحرب أو في الجرائم ضد الإنسانية. وكانت إسرائيل في عداد الدول التي صوَّتت على القرار الرقم 2391 العائد إلى هذا الاتفاق[1].

أما بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية فإن العديد من الأفعال التي ارتكبتها إسرائيل في عدوانها يقع تحت طائفة الجرائم موضوع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية التي لا تحاكم دولا، بل يمكنها

(1) راجع خليل حسين،الوسائل القانونية لمقاضاة إسرائيل على جرائمها بحق لبنان، اللواء، بيروت. 2006/9/5.

محاكمة أفراد متهمين بارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم الداخلة ضمن اختصاصها. فالمحكمة تضع يدها على القضية وتمارس اختصاصها إما بإحالة القضية من دولة طرف في نظام المحكمة وقبلت بصلاحياتها (يقتضي استبعاد هذه الحالة إذ أن لا لبنان ولا إسرائيل انضما إلى اتفاق روما أو قبلا بصلاحية المحكمة)، وإما إحالة القضية من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الحالة مستبعدة أيضا لاعتبارات الفيتو الأمريكي. وتبقى الحالة الأخيرة، وهي إحالة القضية من جانب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية الذي يحق له التصرف تلقائياً. وقد لحظت المادة 12 من اتفاق روما في فقرتها الثالثة أنه يمكن للدولة غير المنضمة إلى الاتفاق إذا وقعت إحدى الجرائم على أرضها أن تعلن قبولها بصلاحية المحكمة لهذه الجرائم بالذات، وان تطلب من المدّعي العام أن يتحرك، وان يحيل القضية على المحكمة إذا تبين له من التحقيق الذي يجريه وجود أدلّة كافية تشكل أساساً معقولاً للمحاكمة.

ثانياً: خلفيات وأبعاد القرار 1701

أسئلة وعلامات استفهام كثيرة تطرح حول القرار 1701، سيما وانه صدر بعد مضي شهر كامل على العدوان الإسرائيلي على لبنان، فهل جاء القرار ليلبي المطالب اللبنانية من خلال النقاط السبعة التي طرحتها الحكومة، أم جاء تلبية للغطرسة الإسرائيلية وانعكاسا للضغوط الأمريكية الفرنسية على لبنان والمقاومة؟ وهل كان بالمقدور التوصّل إلى قرار أكثر توازناً واتزاناً؟ أم أن المفاوضين اللبنانيين لم يصمدوا كثيراً في وجه الأعاصير الإقليمية والدولية، أسئلة كثيرة تطرح بكثرة علامات الاستفهام التي تحيط بهذا القرار الذي شكل سابقة في التعاطي الدولي مع الكثير من أزمات المنطقة

وسبل حلها. ثمة ملاحظات كثيرة تتعلق بالشكل والمضمون يمكن قراءتها في نص القرار[1]، ففي الشكل يمكن إدراج التالي:

1 - جاء القرار بعد مضي شهر كامل على العدوان وتخلي مجلس الأمن عن صلاحياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ونظامه الداخلي لجهة واجباته في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

2 - كان القرار بمثابة مشروع التسوية الممكنة بين أطراف بعضهم يملكون الحل والربط في الموضوع، وبعضهم الآخر فاوضوا بالوكالة وربما سيجنون مكاسب سياسية أكثر من الأطراف الأساسيين أنفسهم.

3 - ثمة تخبط وتأويل واضح في صياغة العديد من فقرات القرار لجهة إبراز مطالب الأطراف المعنية بالموضوع، ما سيجعل القرار نفسه مناسبة للخلاف على تفسير العديد من الفقرات الواردة فيه.

4 - تمَّ عطف القرار على العديد من القرارات السابقة المتعلقة بالوضع اللبناني ومنها القرار 425 و520 و1559 و1680 واتفاقية الهدنة ما يدخل أطراف إقليميين ودوليين ربما تعقد أساس الموضوع وتعلق تطبيقه إلى آجال مرتبطة بحل بعض القضايا الإقليمية.

5 - لم يأت القرار بغالبية فقراته متوازناً لا شكلاً ولا مضموناً، فيستعمل تعابير مختلفة في الشدة «إذ يعرب

(1) نشرت هذه الدراسة لنا كاملة في صحيفة السفير، بيروت، 2006/8/16 .

عن قلقه الشديد «الفقرة (2) في معرض تحميل حزب الله مسؤولية العدوان»، إذ يشدّد على الحاجة» في الفقرة (3) في معرض معالجة «الإفراج غير المشروط عن الجنديَّين الإسرائيليين المخطوفَين»، في المقابل استعمال تعابير مخففة جدا لمعالجة المطالب اللبنانية «يأخذ في الاعتبار» و«ويشجع الجهود» عند الإشارة إلى موضوع السجناء اللبنانيين المعتقلين في إسرائيل؛ وكذلك في الفقرة (5) «إذ يرحب بجهود رئيس الوزراء اللبناني» و«يرحب بالتزام الحكومة اللبنانية بتواجد قوة دولية».

6 - إن القرار بشكله ومضمونه لن يكون نهائياً لجهة مساراته ذلك بما ورد في الفقرة التنفيذية (17) التي عهدت للامين العام تقديم تقرير لمجلس الأمن عن تطبيق القرار خلال أسبوع ومن ثم دورياً دون ذكر المدة اللاحقة، ما سيجعل بنوده وتفسيراته بشكل عام عرضة للتغيير وفقاً للتقارير اللاحقة.

وإذا كان شكل القرار يبدو بداية لحفلة خلافات قوية في المستقبل فإن مضمونه لا يقل خطورة، لأسباب واعتبارات كثيرة منها :

1 - فمثلاً ما هو واضح من تصريحات الأطراف ذات الصلة بالقضية بأن القرار اتخذ وفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، فان كنه القرار ومسار تنفيذه وأهدافه وحتى نص بعض الفقرات فيه تدل على انه يلامس الفصل السابع، وعليه إن تنفيذ القرار مرتبط باستعمال القوة بصرف النظر عن رغبة ورضا الأطراف

ذات الصلة بالموضوع. فمثلاً ما جاء في الفقرة التنفيذية (12) «... يسمح لقوات اليونيفيل القيام بكل التحركات الضرورية في مناطق نشر قواتها وفي إطار قدراتها، للتأكد من أن مناطق عملياتها لا تستخدم للأعمال العدائية بأي شكل، ومقاومة المحاولات عبر وسائل القوة لمنعها من أداء مهماتها بتفويض من مجلس الأمن».إن كل التحركات الضرورية تعني ما تقرر هذه القوة لتنفيذ مهامها دون إي حدود واضحة[1]، كما إن إجازة استعمال القوة كما هو وارد في النص هو مرتبط بالتفويض من مجلس الأمن والذي يعتمد في الأساس على منطوق القرار 425 لعام 1978 المتعلق باليونيفل، ومن المعروف إن ذلك القرار يتمتع بفرادة خاصة لجهة اعتباره انه أعلى من الفصل السادس وأقل من الفصل السابع لما ورد في متنه إن مهام قوة اليونفيل هي «استعادة السلم والأمن» وليس «حفظ» أو «فرض» الأمر الذي يوحي بأن التفويض هو في الفصل السابع وليس السادس.علاوة على ذلك ما استند إليه القرار 1701 في الفقرة (5) لجهة عطفه على اتفاقية الهدنة الصادرة ضمن الفصل السابع للميثاق. وكذلك الفقرة التمهيدية (10) «الإقرار بأن التهديد الذي يتعرض له لبنان يشكل تهديداً للسلام والأمن العالميين» وهي من المواضيع التي يجب على مجلس الأمن اتخاذ قراراته في الفصل السابع لحماية الأمن والسلم الدوليين.

2 - وبدلاً من الإعلان الفوري لإطلاق النار دعا إلى وقف

(1) وهذا ما أثير لاحقاً وفي عدة مناسبات لاسيما ما عرف بتحديد قواعد الاشتباك.

الهجمات من جانب حزب الله ووقف كل العمليات الهجومية العسكرية من جانب إسرائيل، الأمر الذي يستشف منه على الأقل في المرحلة الراهنة غير محددة التوقيت بقاء إسرائيل في الأماكن التي تحتلها دون إعطاء فرصة مجابهتها من المقاومة وآلا اعتبر هذا العمل خرقا للقرار من جانب المقاومة.

3 - لم يدع القرار إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي وربطه بنشر الجيش اللبناني وقوات اليونفيل بالتوازي وفقاً للفقرة التنفيذية (11) الأمر الذي يمكن إن يكون مؤجلاً ومرتبطاً بتجهيز قوة اليونفيل، وهو أمر مرهون أيضا بالعديد من الاعتبارات منها موافقة بعض الدول على المشاركة في هذه الفوات وسرعة تحركها وانتشارها فضلاً على ما يمكن إن ينشأ من عقبات لهذا الانتشار لاحقاً، ما يعني أن قوة الاحتلال في الأراضي اللبنانية وفقاً لمنظور مجلس الأمن غير محددة عمليا[1].

4 - ثمة تناقض واضح بين الفقرتين التنفيذيتين (4) و(5) في الأولى «يجدد دعمه القوي للاحترام الكامل للخطّ الأزرق»، وفي الثانية «يجدد أيضاً دعمه القوي.... لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً، كما هو منصوص عليه في اتفاق الهدنة العام بين لبنان وإسرائيل في 23 آذار 1949» وهو خلط ولبس لجهة توصيف وتكييف وترسيم

(1) وهذا ما حدث فعلاً عبر التأجيل والمماطلة التي قامت بها إسرائيل لتأجيل انسحاب قواتها من بعض المناطق، وتنفيذها لعدة خروق على الخط الأزرق عبر تغيير الشريط الشائك داخل الأراضي اللبنانية.

وتحديد الحدود الدولية. فوفقاً للخط الأزرق اعتبر مجلس الأمن الدولي إن إسرائيل طبّقت القرار 425 وأخرجت مزارع شبعا من نطاقه، فيما اتفاقية الهدنة تدعو للهدنة وبالتالي لا تنهي الأعمال العسكرية وحالة الحرب المرتبطة باتفاقات لاحقة كاتفاقيات سلام أو ما شابه. فضلاً عن أن مزارع شبعا كانت خاضعة لاتفاق الهدنة (1949) قبل احتلال قسم منها في العام 1967 وفي مراحل تالية.

5 - ثمة مسائل ملتبسة في الفقرة التنفيذية (9) «دعم الجهود لتأمين في أسرع وقت ممكن اتفاقات مبدئية بين حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على قاعدة وعناصر حل طويل الأمد كما ورد رابعاً في الفقرة (8) ويعبر عن نيته في إن يكون معنياً بشكل فاعل» فما هي هذه الاتفاقات المبدئية وما هي حدودها ومضمونها هل هي أمنية بحتة كما هو ظاهر أو معلن في الفقرة (8) أم ثمة قضايا أخرى تابعة يمكن أن تكون جزءاً من تلك القضايا المبدئية تمتد إلى اتفاقات سياسية لاحقة[1].

6 - سيتمَّ إعادة نشر قوات اليونفيل بعد زيادة عددها وعدتها في الأراضي اللبنانية فقط ودون أن تكون موازية للجهة المقابلة، مع تسجيل أمور لافتة لوظيفتها وطبيعة عملها. فوفقاً للفقرة التنفيذية (12) «دعما لطلب الحكومة اللبنانية نشر قوة دولية لمساعدتها على ممارسة سلطتها

(1) وهذا ما حدث مؤخراً أيضاً عبر دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة إلى الاجتماع به مباشرة لترتيب أوضاع البلدين.

على كامل الأراضي، يسمح لقوات اليونيفيل القيام بكل التحركات الضرورية في مناطق نشر قواتها وفي إطار قدراتها، للتأكد من أن مناطق عملياتها لا تستخدم للأعمال العدائية بأي شكل، ومقاومة المحاولات عبر وسائل القوة لمنعها من أداء مهماتها بتفويض من مجلس الأمن»، فكيف يمكن التأكد من الأعمال العدائية في الجانب الإسرائيلي، وما هي الطرق والكيفية التي ستحدد فيها هذه الفوات تحديد الأعمال العدائية في مناطق تواجدها؟ وما هي حدود القوة التي ستستعملها؟ أسئلة كثيرة تطول بطول الأهداف غير المعلنة في القرار.

7 - إشراك قوة اليونفيل من الناحية العملية بأمور سيادية لبنانية كمراقبة المطارات والموانئ وفقا للفقرة التنفيذية (11) كما وردت مكررة في الفقرة (14) للتأكيد على المهمة.

8 - إن أخطر ما في الحالة السابقة إعطاء دور تقريري وتنفيذي لقوات اليونفيل بما هو ممنوع أو مسموح إدخاله إلى لبنان ذلك ما ورد في المقطع (ب) من الفقرة (14)[1]، «غير أن هذا المنع لا يطبق على الأسلحة والمعدات المتصلة والتدريب أو المساعدة التي تسمح بها الحكومة اللبنانية أو اليونيفيل كما تنص عليه الفقرة 11»، فورود «أو» قد سمح لهذه القوات تحديد حالات المنع أو السماح بشكل صريح لا لبس فيه ذلك بمعزل عن طلب الحكومة اللبنانية. الأمر الذي يضع لبنان تحت سلطة أن لم يكن

(1) وفقاً للنص المنشور في صحيفة السفير تاريخ 2006/8/13.

تحت وصاية دولية فعلية.

9 - إن تمديد انتداب قوة اليونفيل إلى سنة قادمة وفقا للفقرة التنفيذية (16) وفقاً لعزم مجلس الأمن «إعطاء دعم إضافي لهذا الانتداب وللخطوات الأخرى...» يعطي الانطباع بأن مهامها ستكون واسعة وشاملة أمور غير منظورة في القرار أو متعلقة بالظروف التي تمَّ فيها اتخاذ القرار. سيما وأن القرار انتهى بفقرة اخذ مجلس الأمن على عاتقه إبقاء الموضوع قيد نظره الفعلي.

10- إن أولى نتائج هذا القرار على الصعيد الداخلي إطلاق رصاصة الرحمة على مؤتمر الحوار الوطني اللبناني بعدما استنفد العدوان اغلب مواضيعه وقضاياه.

وعلى الرغم من التساؤلات والملاحظات العديدة التي أوردناها ثمة ايجابيات يمكن النظر إليها في مضمون القرار، وهي تعبير عن حالة التراجع الأمريكي والإسرائيلي عن الكثير من المطالب السابقة التي وردت في المشروع الأمريكي - الفرنسي الأول ومنها:

1 - تم الأخذ بالعديد من النقاط السبعة الواردة في مشروع الحكومة اللبنانية وان لم تكن في الترتيب كما وردت أو بنفس القوة التي طرحت كموضوع الأسرى اللبنانيين ومزارع شبعا.

2 - ثمة تراجع أمريكي - إسرائيلي كبير عن بعض القضايا وان لا تصنف في القضايا الإستراتيجية كموضوع الأسيرين.

3 - ثمة تفهم دولي لبعض القضايا اللبنانية المحقة وان أشير لها في القرار بطريق غير مباشر كمزارع شبعا والأسرى وغيرها.

4 - ثمة وعود دولية كما في السابق لإنشاء بيئة لحل أزمات المنطقة عند ذكره للقرارين 242 و338.

5 - ثمة اعتراف دولي لوزن بعض القوى في المنطقة كإيران وسوريا في جل بعض القضايا وان لم يذكرا بالاسم.

ثالثاً: إشكاليات عمل قوة حفظ السلام في لبنان

برزت مسألة توسيع وتفعيل قوات الطوارئ الدولية العاملة في لبنان بقوة في سياق العدوان الإسرائيلي على لبنان، بهدف إنهاء الحرب ومنع حدوث تصعيد عسكري جديد. وكانت هذه الإشكاليات نابعة في الأساس مما كان معروفاً عن هذه القوات منذ تأسيسها أواخر عام 1978 من أنها تفتقر إلى العدد والعتاد اللازم لتمكينها من السيطرة بصورة كاملة على الوضع العسكري في مناطق عملياتها.

وقد امتد الجدل بشأن قوات اليونيفيل إلى العديد من النقاط، بما في ذلك التفكير بادئ الأمر في الاستغناء تماماً عن هذه القوات، لعدم فاعليتها، مع استبدالها بقوات دولية جديدة، مع تفضيل أن تكون تلك القوات الجديدة تابعة لحلف شمال الأطلسي. وعندما جرى استبعاد تلك الفكرة، والاتجاه نحو تبنى خيار توسيع وتعزيز قوة اليونيفيل الموجودة، فإن ذلك لم يمنع بروز إشكاليات أخرى، بشأن طبيعة التفويض الممنوح لهذه القوة والمهمات المكلفة بها وقواعد الاشتباك التي سوف تعمل على أساسها، فضلاً عن

نشوء إشكاليات تتعلق بمستقبل المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

1 - اليونيفل بين الاستبدال والتعزيز

ظلت إسرائيل طيلة الأيام الأولى من العدوان ترفض فكرة نشر قوات دولية على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، باعتبارها فكرة سابقة لأوانها على حد قول إيهود أولمرت. وعندما تخلت إسرائيل عن هذا الموقف، رفضت بشدة في البداية الاستعانة بقوات اليونيفيل الموجودة أصلاً في جنوب لبنان. وأعربت منذ 23 تموز/ يوليو عن دعمها لفكرة نشر قوات دولية على الحدود بينها وبين لبنان، على أن تزود بقدرات قتالية كافية لمنع المقاومة من البقاء في الجنوب اللبناني، واقترح كبار مسؤولي الحكومة الإسرائيلية بداية أن يتولى حلف شمال الأطلسي قيادة هذه القوات، على أن يكون وجود هذه القوات المتعددة الجنسية مؤقتاً حتى يتمكن الجيش اللبناني من الانتشار والعمل بشكل فعال في المناطق الحدودية، كما طالبت إسرائيل بضمانات دولية بأن تتمتع القوات المقترحة بتفويض واضح وقدرة قتالية كافية، ومنع حزب الله من إعادة تسليح نفسه مجدداً، وبأن يبدأ الجيش اللبناني بمساعدة دولية في نزع سلاح الحزب.

كان هذا التحول في الموقف الإسرائيلي من نشر قوات دولية تعبيراً قوياً على اعتراف حكومة أولمرت بالفشل في مواجهة حزب الله، إذ كان الرفض الإسرائيلي للتباحث بشأن نشر قوات دولية خلال الأيام العشرة الأولى للحرب عائداً إلى أن حكومة أولمرت كانت تتصور أنها سوف تنجح بقدراتها الذاتية في كسر إرادة حزب الله وتدمير قدراته العسكرية ونزع سلاحه بالكامل، وهو ما كان واحداً من الأهداف الرئيسة المعلنة من جانب تلك الحكومة، إلا أن

معاودتها القبول بمسألة نشر قوات دولية كان محاولة من جانبها لتحقيق ما فشلت فيه عسكرياً بالوسائل السياسية.

وقد أثار الطرح الإسرائيلي ردود فعل متباينة، حيث أيدت إدارة جورج بوش فكرة إرسال قوة حفظ سلام يقودها حلف الناتو إلى حدود لبنان الجنوبية مع إسرائيل، مع التأكيد على أن الهدف الرئيس لهذه القوة سوف ينصب على التأكد من أن حزب الله لن يستعيد قدراته العسكرية، ولن يمثل تهديداً لإسرائيل. وكان التصور الأمريكي لهذه القوة في بادئ الأمر يتمحور حول أن تكون مزودة بتفويض من مجلس الأمن، ولكن من دون أن تكون تابعة للأمم المتحدة، وإنما تكون تابعة لقيادة حلف الناتو، إلا أن إدارة بوش رفضت منذ البداية الإسهام بأي جنود أمريكيين في هذه القوات، باعتبار أن لديها أعداداً كبيرة من الجنود في العراق وأفغانستان، وليس لديها قوات إضافية يمكن إرسالهم إلى جنوب لبنان.

لكن في الجانب الآخر، أثار اقتراح قيادة حلف الناتو لهذه القوة الدولية معارضة شديدة من جانب العديد من الأطراف اللبنانية والعربية والأوروبية، سواء لجهة مشاركة حلف الناتو فيها، أو لجهة التفويض والمهمات الموكلة إليها. فقد اعتبر كثير من الأطراف أن تفويض القوة الدولية القيام بنزع سلاح حزب الله يعني أن مهمة هذه القوة لن تكون مهمة حفظ سلام تقليدية، وإنما سوف تكون مهمة لفرض وإحلال السلام، وليس بعثة لحفظ السلام، وهي مسألة لن تكون مقبولة من جانب العديد من الفرقاء، لاسيما اللبنانيين، إضافة إلى أن كثيراً من الدول سوف ترفض المشاركة في هذه القوة.

وواجهت هذه الفكرة معارضة قوية حتى من جانب بعض كبار

مسؤولي حلف الناتو الذين شددوا على أفضلية التركيز على توسيع قوة حفظ السلام الموجودة في جنوب لبنان، بدلاً من السعي لتشكيل قوات جديدة أو إشراك مؤسسات أخرى في هذه المهمة. وقد رفضت الفكرة أيضاً من جانب العديد من القوى السياسية اللبنانية التي رأت أن القوة الدولية المقترحة سوف تكون بمثابة قوة احتلال للبنان، وسوف تكون مهمتها الأساسية محاربة حزب الله وضمان أمن إسرائيل. ورفضت فرنسا أيضاً هذا الاقتراح بسبب الصورة المعروفة عن حلف الناتو باعتباره الذراع العسكرية للغرب في تلك المنطقة من العالم، على حد قول الرئيس الفرنسي جاك شيراك

وكانت هذه المسألة موضوعاً رئيساً في العديد من اللقاءات الدولية، لعل أبرزها قمة الدول الصناعية الثمانية الكبرى ومؤتمر روما بشأن العدوان على لبنان والمداولات الجارية في مجلس الأمن. ومن خلال المناقشات التي جرت في هذه المحافل، وجرى الابتعاد عن فكرة نشر قوات تابعة لحلف الناتو، مع الاتجاه تدريجياً نحو تبني خيار تعزيز قوات اليونيفيل في جنوب لبنان، بحيث يجرى معالجة أوجه القصور التي أحاطت بعمل هذه القوات، لاسيما فيما يتعلق بضآلة العدد والعتاد، فضلاً عن توسيع نطاق الصلاحيات الممنوحة لهذه القوات. ولتحقيق هذا الغرض، فإن القرار 1701 تضمن تعديلاً في هيكلية قوة اليونيفيل من ناحيتين رئيسيتين هما:

- الأولى، توسيع نطاق التفويض الممنوح لقوة اليونيفيل، حيث كان التفويض الممنوح لها بموجب قراري مجلس الأمن 425 و426 لعام 1978 يقتصر على تكليفها بثلاث مهمات هي: التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، واستعادة السلام والأمن الدوليين في تلك المناطق، ومساعدة حكومة لبنان على

ضمان عودة سلطتها الفعلية في المنطقة[1]، في حين أن القرار 1701 لعام 2006 وسَّع من مهمات قوة اليونيفيل بحيث شملت: مراقبة وقف العمليات العدائية، ومرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية التي تنتشر في الجنوب، وتوسيع مساعدتها للإسهام في ضمان الوصول الإنساني إلى السكان المدنيين وعودة الأشخاص المهجرين بشكل إرادي وآمن، ومساعدة القوات اللبنانية في اتخاذ خطوات باتجاه إقامة المنطقة المنزوعة السلاح، وفى تأمين حدودها، مع تكليف اليونيفيل بالقيام بكل التحركات الضرورية في مناطق نشر قواتها، وفي إطار قدراتها، للتأكد من أن مناطق عملياتها لا تستخدم للأعمال العدائية.

- الثانية، تعزيز حجم قوة اليونيفيل بدرجة كبيرة، حيث كان حجم هذه القوة قبل العدوان يقتصر على حوالي ألفي جندي، يساعدهم 50 مراقباً عسكرياً، و101 من الموظفين المدنيين الدوليين، بالإضافة إلى 296 موظفاً مدنياً محلياً، في حين أن القرار 1701 نص على زيادة حجم قوات اليونيفيل إلى حوالي 15 ألف جندي.

وكان تعزيز قوة اليونيفيل على هذا النحو يمثل تجاوباً إلى حد كبير مع الرؤيتين اللبنانية والعربية، لاسيما لجهة رفض نشر قوات غير تابعة للأمم المتحدة، والاكتفاء بتعزيز قوة اليونيفيل، أخذاً في الاعتبار أن وجود هذه القوة بحد ذاته يعتبر مؤقتاً لحين استكمال نشر الجيش اللبناني في مناطق الجنوب، ووصوله إلى المستوى الذي يسمح له بأن يتولى بنفسه حفظ الأمن والنظام في تلك المناطق، علاوة على أن أهمية هذا التطور كانت نابعة أيضاً من كونها جاءت

(1) حول صلاحيات هذه القوة راجع خليل حسين، الأمم المتحدة والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة مقاربات، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام، بيروت، العدد 2، 1992.

في إطار ترتيبات متكاملة، تشتمل على وقف نهائي لإطلاق النار، مع التحضير للتوصل إلى اتفاق سياسي مقبول من مختلف الأطراف.

2 - التفويض ونزع سلاح المقاومة

وعلى الرغم من أن القرار 1701 حسم مسألة المرجعية والتفويض اللتين تحكمان عمل قوة اليونيفيل، من حيث رفض إسناد القرار إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ما يعنى أن مهمة اليونيفيل تندرج في الإطار التقليدي لعمليات حفظ السلام، إلا أن ذلك لم يمنع نشوء مشكلات تتعلق بالضمانات وقواعد الاشتباك والمهمات المحددة التي سوف تكلف بها هذه القوات لدى انتشارها في مناطق الجنوب اللبناني.

وقد برزت هذه المشكلات أثناء المباحثات التي جرت في الأمم المتحدة بين الأمانة العامة للمنظمة الدولية والدول المدعوة للمساهمة في القوة المعززة. وكانت فرنسا الدولة الأكثر قلقاً من غموض المسائل المتعلقة بالضمانات وقواعد الاشتباك ومهمات اليونيفيل التفصيلية، حيث ارتأت أن هذا الغموض يمكن أن يضع قواتها في موقف صعب، واتجهت الحكومة الفرنسية لهذا السبب في بادئ الأمر نحو تقليص حجم مشاركتها العسكرية في القوة المعززة، على نحو يقل كثيراً عن الحجم الذي كانت أعلنته في فترات سابقة. وكان جانباً رئيساً من هذه المخاوف يرتبط بالتوترات التي كانت قائمة على الأرض في مناطق الجنوب اللبناني. وكان الكثير من الدول المشاركة بجنود في قوة اليونيفيل المعززة تتخوف بشكل خاص من مسألتين رئيسيتين هما:

- **الأولى**، مسألة نزع سلاح حزب الله، حيث كانت هذه المسألة

مثارة بقوة، على الرغم من أنها غير واردة في نص القرار 1701. وكان كثير من الدول التي تعتزم المشاركة بجنود في القوة ترفض المشاركة في مهمة نزع سلاح حزب الله باعتبار أن هذه المسألة يمكن أن تشهد تصعيداً عسكرياً، وتتحول مهمة اليونيفيل إلى مهمة قتالية، علاوة على أن الكثير من الدول كان موقفها يقوم على أن المهم هو التزام كل طرف بوقف الأعمال العدائية ضد الطرف الآخر، بينما تبقى مسألة نزع السلاح مجرد مسألة داخلية خاصة باللبنانيين أنفسهم.

- **الثانية**، احتمالات تجدد الاشتباكات بين إسرائيل والمقاومة وكانت هذه المشكلة بدورها عائدة إلى أن إسرائيل كانت مستمرة في انتهاك وقف إطلاق النار، كما كانت تؤكد اعتزامها الرد على أي هجوم تتعرض له، حتى في مرحلة ما بعد نشر قوة اليونيفيل المعززة وقوات الجيش اللبناني في الجنوب، علاوة على أن موقف حزب الله المعلن يقوم على الاحتفاظ بحقه في مواصلة المقاومة المسلحة ضد إسرائيل طالما استمرت في احتلال أراض لبنانية، وهو ما كان يثير المخاوف من إمكانية تجدد الاشتباكات بين الجانبين.

وللتغلب على هذه المشكلات، قامت الأمم المتحدة من جانبها بإعداد وثيقتين، الأولى عن مفهوم العمليات في بعثة اليونيفيل، والأخرى عن قواعد المشاركة أو الاشتباك، وتتضمن تحديداً دقيقاً لكيفية عمل القوة بشأن تنفيذ مهماتها في لبنان[1].

وقد حصلت الحكومة الفرنسية خلال هذه المداولات على التوضيحات الضرورية وضمانات حول تأمين عمل قواتها في لبنان من كل من الأمم المتحدة ولبنان وإسرائيل، وهو ما أدى إلى

(1) نشرت هاتان الوثيقتان في صحيفة اللوموند، باريس، 2006/8/23.

تعديل الموقف الفرنسي في اتجاه توسيع نطاق مشاركتها في قوة اليونيفيل المعززة، حيث تعهد الرئيس شيراك في 24 أب/ أغسطس بإرسال 2000 عنصر فرنسي إلى لبنان، كما أعلنت العديد من الدول الأوروبية والإسلامية استعدادها للمشاركة في هذه القوة، وفي مقدمتها ايطاليا وأسبانيا وبولندا وبلجيكا والدانمارك وفنلندا وبريطانيا واليونان والسويد والنرويج، بالإضافة إلى كل من اندونيسيا وماليزيا وتركيا وبروناي.

3 - دور اليونيفل ومستقبل المقاومة

من بين كافة الإشكاليات، تعتبر الإشكالية المتعلقة بمستقبل المقاومة هي الأكبر والأكثر خطورة على الإطلاق، حيث ترتبط هذه المشكلة ارتباطاً وثيقاً بتسوية كافة القضايا العالقة بين إسرائيل ولبنان، لاسيما قضيتي الأسرى والاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا. والمشكلة الرئيسة هنا أن مستقبل المقاومة يتوقف إلى حد كبير على مضمون ما سوف يتم بشأن التعامل مع هاتين القضيتين، وهو ما سوف يحدد بدوره طبيعة التفاعلات المستقبلية بين إسرائيل ولبنان عموماً، وبين إسرائيل وحزب الله خصوصاً.

لقد كانت هاتان القضيتان السبب الرئيس وراء التصعيد الذي أدى إلى اندلاع حرب الثلاثة والثلاثين يوماً، فهذه العملية كانت من ناحية استمراراً للمقاومة المشروعة من جانب حزب الله ضد الاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية ، كما كانت هادفة لإيقاع جنود إسرائيليين في الأسر لمبادلتهم بالأسرى اللبنانيين الموجودين لدى إسرائيل، باعتبار أن هذه الصيغة هي الوحيدة التي يمكن أن تقبل إسرائيل بموجبها أن تطلق سراح من لديها من الأسرى اللبنانيين.

الإشكالية هنا أن القرار 1701 لم يتعامل بصورة حاسمة مع هاتين المسألتين، بسبب تبني الإدارة الأمريكية لوجهة النظر الإسرائيلية بالكامل، حيث اقتصر القرار على الإشارة في المقدمة التمهيدية بصورة عابرة إلى الأخذ في الاعتبار بحساسيّة مسألة الأسرى اللبنانيين المعتقلين في إسرائيل، وتشجيع الجهود الهادفة إلى تسوية هذه المسألة. أما بالنسبة لمسألة الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة مزارع شبعا، فقد اكتفى القرار أيضاً بالإشارة في المقدمة إلى أنه أخذ علماً بالمقترحات المقدمة في خطة النقاط السبع في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا، كما طالب القرار في الفقرة العاشرة الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم مقترحات بشأن ترسيم حدود لبنان الدولية، لاسيما في المناطق التي يوجد بشأنها نزاع أو التباس، بما في ذلك مزارع شبعا، مع تقديم تلك الاقتراحات إلى مجلس الأمن في غضون 30 يوماً.

وعليه يمكن القول ببساطة أن القرار 1701 لم يقدم إطاراً فعالاً للتعامل مع هاتين المسألتين، لاسيما مسألة الأسرى، إلا أنه يظل من الممكن التعامل مع هذه المسألة من خلال مفاوضات غير مباشرة برعاية أوروبية لتبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله، على غرار ما جرى بالفعل في مرات سابقة بين الجانبين. وقد صرح بعض كبار مسؤولي حزب الله بالفعل بأن هناك جهوداً تجرى في هذا الشأن، إلا أن مسؤولين إسرائيليين وأوروبيين سارعوا إلى نفي ذلك، وهو ما قد يعكس حساسية هذه المسألة، لاسيما أن كبار مسؤولي حكومة أولمرت ظلوا ينفون مراراً إمكانية تنفيذ عملية تبادل للأسرى مع حزب الله، بل وكانت مسألة إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين أحد أهم أهداف الحرب الإسرائيلية المدمرة على لبنان، ما قد يشير إلى أن هناك تعقيدات عديدة تجابه مسألة

تبادل الأسرى، على الأقل في المدى المنظور آنذاك[1].

أما فيما يتعلق بمسألة الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا، فإنها أصبحت - بموجب القرار 1701 - بين يدي الأمين العام للمنظمة الدولية، باعتبارها القضية الرئيسة في ملف ترسيم حدود لبنان الدولية. وليس معروفاً بالضبط مضمون المقترحات التي يمكن أن يقدمها لمجلس الأمن في هذا الصدد، وما الذي يمكن أن تتمخض عنه المناقشات التي سوف تجرى داخل المجلس بشأن هذه المقترحات، في حال الانتهاء منها، وما إذا من الممكن تضمين نتائج هذه المناقشات في قرار واضح من المجلس بشأن هذه المسألة، كما أن من غير المؤكد ما إذا كانت إسرائيل سوف تقبل بالتخلي عن منطقة مزارع شبعا، إذا جاءت مقترحات الأمين العام مخالفة لموقفها بشأن هذه المسألة.

ومن ثم، فإن مسار التطور في هاتين القضيتين سوف يحدد بدرجة كبيرة مسار التفاعلات اللبنانية - الإسرائيلية، بما في ذلك إمكانية تجدد التصعيد العسكري في حالة الفشل في تسوية هذه القضايا العالقة، في ظل موقف حزب الله المتمسك بمواصلة المقاومة المسلحة طالما ظل الاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية مستمراً، وطالما ظلت إسرائيل محتفظة بأسرى لبنانيين، ما يشير إلى مخاطر إبقاء تلك القضايا مائعة، من دون تسوية شاملة.

إن ابرز التطورات في مهام قوة حفظ السلام ما استجد بعد إعلان إسرائيل رفع الحصار عن لبنان بمد عمل قوة حفظ السلام من الجنوب إلى البحر والجو الأمر الذي لم يذكر في القرار 1701،

(1) رغم ذلك فقد عين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان، وسيطاً ظل اسمه بعيداً عن الإعلام وسربت معلومات صحفية لاحقاً انه ألماني.

وبذلك ثمة إشكالات إضافية كثيرة ستنتظر عمل هذه القوات في المستقبل إذا أريد لها أن تكون مطية للمطالب الإسرائيلية التي لا تنتهي من لبنان.

رابعاً: قواعد الاشتباك بين قوة اليونيفيل المعززة وغيرها

ظلت وثيقة قواعد الاشتباك (تاريخ 11 أيلول 2006) سرية[1] إذ توّضح لقوات اليونيفيل حالات وأساليب استخدام القوة ودرجاتها التي تصل إلى حد القتل، ما يعني من الناحية العملية أن عمل قوات اليونيفيل يندرج في معظم قواعده تحت صلاحيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ولو أن القرار الدولي الرقم 1701 لم يعلن ذلك صراحة.

تنقسم الوثيقة إلى خمسة أقسام: يتضمن الأول شروح عامة لهذه القواعد وأطرها النظرية، وكذلك قواعد استخدام القوة في حالتي «الدفاع عن النفس» وغير «الدفاع عن النفس»، كما يشرح مسؤوليات قائد القوة العاملة في الجنوب اللبناني والقادة الأقل رتبة في توزيع وشرح هذه القواعد لجميع عناصر القوة. ويصنّف القسم الأول الوثيقة بأنها «حصرية بالأمم المتحدة». ويلي هذا القسم أربعة ملاحق تفصيلية.

الملحق الأول: مخصص لقواعد السماح باستخدام القوة.

الثاني: يحمل تعريفات لمفردات وردت في الوثيقة.

الثالث: يحدد الإجراءات المستعملة.

(1) نشرتها صحيفة السفير، بيروت، 2006/10/5.

الرابع: يضع قواعد تجهيز الأسلحة على أنواعها وإمكانية استخدامها.

تقول الوثيقة إن استخدام القوة لغير الدفاع عن النفس يكون في الحالات التالية:

1 - منع استخدام منطقة اليونيفيل لأي أعمال عدائية من أي نوع كان.

2 - منع محاولات تفرض بالقوة.

3 - منع اليونيفيل من تأدية مهامها التي كلفها بها مجلس الأمن. ومن هذه المهام، وفق القرار 1701: «مساعدة القوات المسلحة اللبنانية في الانتشار بين الخط الأزرق والليطاني في منطقة خالية من الأسلحة والمسلحين غير التابعين للحكومة اللبنانية واليونيفيل.

4 - لا تميز «قواعد الاشتباك» بين الأسلحة المنقولة والظاهرة وبين المخبأة. وكذلك في القواعد المتعلقة بدرجات استخدام القوة، فمن المسموح «استخدام القوة لتأمين أمن وحرية حركة اليونيفيل». ويحق لهذه القوات في هذه الحالة «استخدام القوة وصولاً إلى القوة القاتلة ضد أي شخص أو مجموعة تقوم بواسطة السلاح (أو تعلن عن نيتها) بعرقلة حرية حركة اليونيفيل أو القوات المسلحة اللبنانية أو العاملين في الهيئات الانسانية»[1].

(1) كما ورد في القواعد (111) و(113) و(115) من الملحق A.

5 - «يحق استخدام القوة، وصولاً إلى القوة القاتلة، لمنع أو قمع «الأعمال العدائية» والتي تتضمن نقل أسلحة غير شرعية وذخيرة ومتفجرات في منطقة عمل «اليونيفل»، من قبل أي شخص أو مجموعة. ويمكن للرئيس الأعلى المباشر أن يتخذ القرار بهذا حيث ومتى يكون ممكناً»[1].

6 - إن القاعدتين (117) و(118) تربطان استخدام القوة ضد أي شخص أو مجموعة، في حال القيام بالتهديد بمنع أو عرقلة القوات من تنفيذ أوامر يحملها من قائد أعلى. ويتاح في القاعدة (118) استخدام القوة القاتلة أيضاً في حال كان الطرف المقابل مسلحاً.

7 - لا تشرح هذه القاعدة شكل الأوامر التي يجب على العناصر تنفيذها. لكن يمكن الربط بين هذه الأوامر، وبين القرار 1701 والذي يقول إن جنوب الليطاني سيكون منطقة خالية من السلاح غير النظامي اللبناني أو الأممي. وبذلك يمكن لهذه القوات استخدام القوة ضد أي شخص يمنع حريتها في الوصول إلى حيث تريد في منطقة جنوب الليطاني. ومن واجب هذه القوات أيضاً، تنفيذ أوامرها بغض النظر عن أي شكل من أشكال الرفض المحلي لهذه الأوامر.

8 - لا تضع قواعد الاشتباك سقفاً معيناً يتوقف عنده تنفيذ الأوامر الواسعة بحسب الصلاحيات المعطاة لهذه القوات. وربطاً بقواعد استخدام القوة، يحق لقوات اليونيفيل بحسب القاعدة رقم (4) من الملحق A، احتجاز

(1) كما نصت القاعدة (116).

من يعيق عناصر اليونيفل عن تنفيذ أوامر قيادتهم، ومن يحاول العبور بالقوة عبر حاجز تفتيش، كما يحق تفتيش المحتجزين بحثاً عن أسلحة أو متفجرات أو ذخيرة.

9 - يمنع مصادرة طائرات أو سفن حربية أو أشخاص أو أسلحة غير شرعية تتبع دولة ثالثة، أي غير الدولة اللبنانية وغير الدول التي تشارك في قوة حفظ السلام.

10- تلحظ القاعدة (5) وجوب تسليم المحتجزين إلى السلطات المحلية المناسبة في أسرع وقت ممكن. وفي القاعدة (6)، يمنع على قوات اليونيفيل البحرية الاقتراب من إي سفينة حربية مشتبه بها أو معرف عنها وتابعة لدولة ثالثة مسافة أقرب من التي يحددها قائد القوات. ولا قيود على المسافات بين اليونيفيل والقوات الصديقة (أي المسلحة اللبنانية). وبحسب القاعدة (91) يحق للقوات أن تعترض سفناً تجارية مدنية في حال الاشتباه بأنها تنقل أسلحة ممنوعة.

11- يحق لقوات اليونيفيل[1]، استخدام القوة، وصولاً إلى القوة القاتلة، بهدف السيطرة على الشغب المسلح، واستخدام القوة غير القاتلة، للسيطرة على الشغب غير المسلح.

12- أما الملحق الرابع من الوثيقة المتعلقة بقواعد جهوزية الأسلحة واستخدامها.. فتنص القاعدة (62) من المحلق D: يسمح لأجهزة على الأرض، أو المحمولة في آلية أو مركب أو طائرة أن تحضر لإطلاق النار «محشوّة». وفي

(1) بحسب القواعد (161) و(162) و(163).

ما يخص المروحيات، وبحسب القاعدة (73) من الملحق D، «يمكن استخدام رشاشات وصواريخ المروحيات. من المسموح أن تزود الرشاشات بالذخيرة وأن تكون ملقمة. أما الصواريخ فمن الممكن أن تكون مجهزة لإطلاق نار فوري».

القسم الثالث

الهزيمة بعيون إسرائيلية

أن أفضل الشهادات وأكثرها تعبيرا هي التي تصدر وتُرى بلسان وعيون أصحابها، وبالتالي إن أدق مقاربة لنتائج العدوان وآثاره على الكيان الإسرائيلي ينبغي أن تُرصد من المؤسسات السياسية والعسكرية الإسرائيلية وأحزابها وجمهورها الذي رفع الصوت عاليا منذ بدء العدوان على لبنان مطالبا بكشف الحقيقة عما جرى، سيما وان تململ المجتمع الإسرائيلي وإرباكاته كانا واضحين وسرعان ما انسحب على مستوى التأييد للعدوان وأداء القادة السياسيين العسكريين الإسرائيليين.

أولاً: خلفية العدوان

إن مقاربة الأهداف الإسرائيلية من العدوان على لبنان، من وجهة نظر شرائح واسعة من السياسيين والعسكريين والصحافيين الإسرائيليين، توضّح الرؤية الوظيفة الكيان الإسرائيلي في إطار

الإستراتيجية الأميركية الأوسع الهادفة إلى إعادة ترتيب المنطقة وكياناتها السياسية، التي تحتوي في إطارها على أهداف إسرائيلية ذات طبيعة محلية. وليس خافياً، في هذا الإطار أنه، بالإضافة إلى الهدف المتمثل في تقويض حزب الله، قبل أن يتواضع هذا الهدف - الحلم ويتحول إلى إبعاد خطر الصواريخ عن شمال إسرائيل ليس أكثر، فإن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تطمح في عقد تسوية مع حكومة لبنانية موالية للغرب شبيهة باتفاق 17 أيار/ مايو 1983 التي أسقطها اللبنانيون بعد فترة وجيزة من إبرامها. يقول الصحافي الإسرائيلي يوري أفنيري، في صحيفة «المانيفيستو» الإيطالية، إن «الهدف الحقيقي من شن الحرب على لبنان يتمثل في العمل على تغيير النظام الحالي، واستبداله بحكومة «عملية». وهو ذات الهدف الذي يقف وراء اجتياح لبنان في عام 1982 الذي قاده أرئيل شارون وكان نصيبه الفشل». ولكن شارون ومريديه من الزعامة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، وفق أفنيري، «لم يكونوا ليستسلموا كليا لمثل هذا الذي حصل. وكما في العام 1982 فإن العملية (العدوان) كان قد جرى التحضير والتخطيط لها بتوافق مع الولايات المتحدة الأميركية. وكما حدث أثناء ذاك، فما من شك في انه قد تم التنسيق بشأنها مع مجموعة من النخبة اللبنانية الحاكمة. إنها الحقيقة الناصعة من دون لف أو دوران، وما عدى ذلك ليس إلا ضربا من الدعاية والصخب». ويواصل أفنيري القول: «أما الهدف المعلن لعملية لبنان، فهو المتمثل في السعي إلى دفع حزب الله بعيدا عن الحدود. بحيث يكون من المتعذر تنفيذ عمليات اختطاف جنود آخرين. ومواصلة إطلاق الصواريخ نحو المدن الإسرائيلية. كما هدفت عملية اجتياح غزة إلى إبعاد مدن مثل عسقلان وسديروت عن المدى الذي تصل إليه صواريخ القسام. وهي كثيرة الشبه بعملية «سلامة الجليل» التي جرت في عام 1982 وجرى حينئذ إخبار الرأي العام

والبرلمان، أن الهدف من الحرب كان للمساعدة على دفع الكاتيوشا لمسافة 40 كيلومتراً عن الحدود». وكانت كذبة مدروسة. فعلى مدى الأحد عشر شهراً السابقة على الحرب، لم يكن ليتم إطلاق حتى صاروخ واحد عبر الحدود. حيث تمحور الهدف منذ البداية حول الوصول إلى بيروت، والعمل على تنصيب أحد الخونة الذي يبدي الاستعداد الكامل للتعاون مع المحتل، حتى لو أدى الأمر إلى المشاركة بحكومة دمية تشكل هناك. وكما رددت في مرات كثيرة، كان شارون نفسه هو الذي اخبرني بشأن ذلك قبل شن الحرب بتسعة اشهر. ومن المؤكد أن للعملية الحالية أهدافا كثيرة فرعية كذلك. وهي لا تتضمن قضية تحرير المعتقلين، حيث يعلم الجميع باستحالة تحقيق ذلك من خلال اللجوء إلى استخدام الوسائل الحربية. ولكن كان من الممكن النجاح في تدمير جزء من مخزون الصواريخ التي حرص حزب الله على تكديسها عبر سنوات كثيرة. وللحصول على مثل هذه النتيجة، فان قادة القوات المسلحة هم على أتمّ الاستعداد للمقامرة بحياة سكان البلدات الإسرائيلية الواقعة في مرمى الصاروخ. خاصة وأنهم يعتقدون أن اللعبة تستحق الإقدام على هذا النوع من العمل. ويكون السكان في مثل هذه الحالة شديدو الشبه بالبيدق في لعبة الشطرنج»[1].

لقد تناولت صحيفة «هآرتس» المسألة من زاوية أضيق واعتبرت في إحدى افتتاحياتها أن «هدف العملية الإسرائيلية في جنوب لبنان هي إبعاد تهديد حزب الله عن إسرائيل». فالجيش الإسرائيلي، وفق رأي أسرة تحرير الصحيفة، يعمل على «استئصال القدرة العملية التنفيذية - الهجومية لهذه المنظمة ولإضعافها، وبذلك، تتمكن الحكومة اللبنانية في نهاية الأمر من نشر جيشها في

(1) نقلاً عن صحيفة اللواء، بيروت، 2006/9/25.

جنوب الدولة. ومثل هذا الهدف سوف يتم التوصل إليه في نهاية الأمر عن طريق اتفاقية (تسوية) مع لبنان بواسطة جهات دولية. ولا ضرورة منذ الآن، للبدء في إجراء اتصالات من هذا النوع»؛ وتواصل افتتاحية «هآرتس» إنه «من السهل جداً الربط بين لبنان وغزة سوية، والقول للعالم كله، بأن العالم الإسلامي بأكمله يريد أن يُدمرنا، ولذلك علينا أن نعمل بيد قاسية لكي نفشل هذه المهمة. كما من السهل جداً الانضمام شعورياً إلى الحرب الثقافية التي يعلنها الرئيس الأميركي جورج بوش ضد «محور الشر» كما يسميه هو، ولكن في نهاية الأمر يجب أن نتذكر بأن مواطني دولة إسرائيل، وليس الأميركيين، هم الذين كانوا وسيبقون ساكنين في منطقة الشرق الأوسط. لذلك علينا التفكير والبحث عن طرق تسمح وتتيح لنا المجال للعيش والتعايش معاً، حتى إلى جانب الذي لا نراه جميلاً بأعيننا»[1].

ثانياً: التراجع عن الأهداف المعلنة

في الأيام الأولى للعدوان ارتفع الصراخ الإسرائيلي مهدداً بسحق «حزب الله» وجعله عبرة لكل من يتجرأ على المسِّ بدولة إسرائيل أو بجنودها ومواطنيها، وأعلن رئيس الوزراء أيهود أولمرت أن الحملة العسكرية ضد لبنان لن تكون محددة بزمن. وقال، خلال جلسة الحكومة الإسرائيلية في 15 تموز 2006، «لا نية لدينا بالانحناء أمام هذه الأحداث، والجمهور (الإسرائيلي) يقف بقوة معنا، خصوصاً في الصراع الدائر في الشمال (لبنان) والجنوب (قطاع غزة) وهذا جزء من قوة دولة إسرائيل. ولن تكون هناك قيود زمنية على الحملة العسكرية فهذا صراع يومي». ووصف

(1) المرجع ذاته.

أولمرت مقتل الإسرائيليين الثمانية في حيفا بـ «الهجمة الدموية التي تنضم إلى هجمات أخرى نفذها «حزب الله» في أماكن أخرى من إسرائيل». وأضاف إن «الحكومة برئاستي ستواصل الطريق التي حددتها» في إشارة إلى استمرار الحملة العسكرية ضد لبنان، و«لن يردعنا شيء»، مهدداً بأنه ستكون للحرب في لبنان «نتائج بعيدة المدى على الحدود الشمالية، وعلى المنطقة برمتها»[1].

والأمر نفسه كرره وزير الحرب، عمير بيريتس مرات عدة الذي جاء من الهستدروت إلى قلب المؤسسة العسكرية الذي أعلن تكراراً أن إسرائيل «التي تقف الولايات المتحدة إلى جانبها، لن تسمح لحزب الله بالبقاء قريباً من الحدود الشمالية». وخلال زيارة قام بها خلال الحرب لبلدات الشمال التي طالتها صواريخ «حزب الله»، قال بيرتس محرضاً الحكومة اللبنانية على «حزب الله»: «سنحافظ على مواطني إسرائيل بكل ما أوتينا من قوة، ولكننا نطلب من بيروت أن تتحمل المسؤولية في حال أرادت المحافظة على سيادتها، وأن تثبت قدرتها على هذه المسؤولية»! مدّعيا أن «من لا يستطيع أن يتحمل المسؤولية ويخرج المنظمات الإرهابية من هناك فعليه ألا يقول إنه يجري المسَّ بسيادته.. ممنوع قطعياً أن ننهي حملتنا العسكرية دون إتمام الهدف الرئيس وإزالة التهديد على إسرائيل. هناك جهود كبيرة، ولكن من ناحيتنا الوقت هو نقطة الحسم بيننا وبين التنظيمات الإرهابية، ونحن سنقوم بكل شيء كي لا نعود إلى ما قبل هذه الحملة». وحول التأييد الدولي لإسرائيل، قال بيرتس: «هذه هي المرة الأولى التي تتمتع بها حملة عسكرية إسرائيلية بهذا التأييد، خاصة من الدول العربية التي أيدت الخطوات التي تقوم بها إسرائيل. ونحن نريد أن نحافظ على هذا التأييد وإقناع الرأي العام

(1) راجع الصحف الإسرائيلية بتاريخ 2006/7/17.

بأن وجود «حزب الله» بهذه القوة سيمنع تنفيذ التفاهمات الدولية وقرارات الأمم المتحدة». وكان بيرتس قد صرح في اليوم الخامس من العدوان أن «من أهداف الحملة على لبنان إقامة قطاع أمني لمنع أي طرف من الاقتراب من الحدود ما عدا الجيش اللبناني. زاعماً أن قواته «لا تنوي احتلال لبنان من جديد والغرق في أوحاله»[1].

إلا أن هذه النبرة العالية سرعان ما بدأت بالانحدار على وقع نتائج المعارك العسكرية على الأرض والقصف الصاروخي المبرمج لمدن وبلدات شمال فلسطين المحتلة، والذي كان يأتي رداً على القصف التدميري لسلاح الطيران الإسرائيلي والمدمرات البحرية ومدافع الميدان الثقيلة في كافة أنحاء لبنان. ولعل الأبرز في مسار التراجع الإسرائيلي عن الأهداف التي حددت في بداية العدوان هو التخبط والارتباك وعدم القدرة على تقدير الموقف العسكري الذي كان يتعرّض يوميا لمفاجآت جديدة من قبل المقاومة، ما أدى إلى فوضى كبيرة خلفت بعد انتهاء المعارك، حرباً سياسية طاحنة بين الأطياف السياسية الإسرائيلية وداخلها وبين الجنرالات الذين تركوا حالة من الإحباط والغضب في صفوف الجنود، وبين السلطة والجمهور الإسرائيلي الذي وجد نفسه حائراً ومربكاً بين كذب القيادات وبين صواريخ المقاومة على الأرض. ومن السهل، في هذا الإطار، رصد الكثير من تصريحات المسؤولين السياسيين والعسكريين والصحافيين الإسرائيليين التي تبرز حجم الهوة بين التوقعات والآمال الخادعة وبين الوقائع الواضحة التي سجلتها المقاومة على الأرض. وقد أشار عدد من المحللين في مقالات حفلت بها الصحف الإسرائيلية إلى أن القيادة السياسية والعسكرية أخذت تبحث عن سبل الخروج من

(1) راجع خليل حسين، الوعد الصادق: هزيمة إسرائيل في لبنان، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

الحرب من دون فقدان هيبتها أمام شعبها.

وكتب زئيف معوز أستاذ العلوم السياسية في جامعتي تل أبيب وكاليفورنيا في «يديعوت أحرونوت» إن «الجيش والساسة حوَلوا في السنوات الأخيرة، القدرة القتالية والسياسة الخلاقة، إلى فن في تمويه الإخفاقات. فمنذ سنوات حذرت الاستخبارات العسكرية (أمان) من نظام الصواريخ الموجود لدى حزب الله، ومن حقيقة أنه يملك مئات كثيرة من الصواريخ بعيدة المدى التي يمكنها أن تصل إلى مركز البلاد. كيف يمكن أن لا تعرف استخبارات إسرائيل أين يخزن حزب الله هذه الصواريخ والقذائف كل هذه السنين؟.. من هو العبقري الذي اعتقد أنه بواسطة قصف جوي نصف جراحي سيدفع حكومة عديمة القدرة على فرض سيطرتها في لبنان إلى تنفيذ عملية تقترب من فتح الحرب الأهلية الضرورية من أجل تحقيق أهداف الحملة؟ هل كانت هناك خطة محددة لإسقاط وتدمير منصات إطلاق الصواريخ قبل انطلاقها؟ وإذا كان الجواب نعم، لماذا فشل التطبيق؟ أما السؤال الرئيسي، حسب معوز، فهو: «ما هي الأهداف السياسية للعملية العسكرية؟ وهل شملت تلك الأهداف تصفية حزب الله؟ تجريده من سلاحه؟ إبعاده عن الجنوب اللبناني ونشر جيش لبنان على الحدود مع إسرائيل؟ تحرير الأسرى؟ كيف بالتحديد يمكن للقصف الجوي أن يحقق كل تلك الأهداف؟ جزء منها أو قليل منها. هل اقترح أحد في الحكومة بدائل سياسية للتعامل مع الأزمة، قبل الضغط على الزناد. وإذا كان الجواب نعم ماذا كانت الاعتبارات؟ وكيف يمكن تفسير تفضيل الخيار العسكري على الخيار السياسي؟ من - إذا وجد - حلل الأبعاد السياسية والدولية للعمل العسكري؟ من كان مسؤولا عن إستراتيجية «منع الاتصال» مع لبنان، ووفق تلك الإستراتيجية يبدأون الحملة بتصريحات منفعلة عن أهداف

بعيدة المنال كـ «تغيير قوانين اللعبة في المنطقة»، وشيئاً فشيئاً يأخذون في تقليص الأهداف إلى إعادة الأسرى ونشر مراقبين دوليين في الجنوب اللبناني، وما شابه؟ ألم يكن في هذه الحكومة ولد صغير واحد يمكنه عرض القيصر الإستراتيجي عارياً؟ من سيتحمل مسؤولية الفشل في تحقيق الأهداف الرئيسية للحملة؟ هل هناك أي احتمال أن يقوم أحد من بين متخذي القرار ويذهب إلى بيته؟»[1].

من جانبه أكد المحلل العسكري في «هآرتس»، زئيف شيف، انه في ختام أسبوعين من القتال يمكن القول إن إسرائيل لا تزال بعيدة عن الحسم في الحرب، وأهدافها الأساسية لم تتحقق». ويعدد شيف الدروس المركزية المستخلصة بعد أسبوعين على الحرب وهذه بعضها: حرب الاستنزاف التي يخوضها حزب الله ضد إسرائيل تتواصل دون توقف، ولا يوجد ما يؤشر إلى إبطاء في الهجمات على أهداف مدنية في إسرائيل. وإذا كان حزب الله يواصل الإمطار بين 80 - 100 صاروخ في اليوم فالاستنتاج هو أنه لم يطرأ تخفيف على حدة حرب الاستنزاف. حيفا، المدينة الثالثة في حجمها في إسرائيل تحولت إلى «سديروت رقم 2» والصواريخ الموجهة إليها تطلق أساسا من مدينة صور ومحيطها. في الغالب فان هذه صواريخ من إنتاج سوري. رغم الضربات الشديدة التي وجهت لحزب الله من الجو ومن البر، فلا توجد بعد إصابة جوهرية لقدرة المنظمة العسكرية. ومع أن حزب الله أُضعف عسكرياً، إلا انه لم يفقد بعد إرادة القتال. رجاله يقاتلون ولا يفرون. ومنظومة التحكم لدى حزب الله أصيبت، «قلعته» في الضاحية الجنوبية من بيروت تحطمت. زعماؤه مطاردون ومختبئون، ولكنهم في معظمهم لم يصابوا بأذى،

(1) نقلاً عن صحيفة اللواء، بيروت، 2006/9/26.

الشبكات اللوجستية والمالية لديه تضررت بشدة، ولكن السوريين والإيرانيين يواصلون نقل المساعدات من خلف الحدود. الحصار على لبنان يتواصل من الجو، البر والبحر. وهدفه هو منع تهريب الصواريخ وغيرها من المعدات العسكرية من إيران ومن سوريا، ولكنه ليس حصاراً محكماً. منظومة الصواريخ قصيرة المدى في الجنوب اللبناني تضررت، ولكنها بعيدة عن الانهيار. أصيبت عشرات منصات الصواريخ، ولكن لدى حزب الله مخزون كبير في مخازنه كي يواصل إطلاق الصواريخ. وبالمقابل، فان منظومة الصواريخ بعيدة المدى أصيبت بشدة بالهجمات الجوية، وهذه نتيجة عمل استخباري طويل ودقيق. ومع ذلك فلا بد أن لدى حزب الله صواريخ بعيدة المدى أخرى، وقد يحاول ضرب إسرائيل. العمليات الجوية الإسرائيلية مؤلمة جداً لحزب الله، ولكنها مؤلمة أيضا للبنان ومواطنيه. ويتبين ما كان ينبغي أن يكون معروفا منذ زمن بعيد، إذ لا تكفي القوة الجوية لوضع حد لتهديد الصواريخ فقد تعلم حزب الله من الماضي ومن إخفاقات إسرائيل حيال صواريخ «القسام» في قطاع غزة. الجبهة الفلسطينية في قطاع غزة تتلقى حالياً غضب الجيش الإسرائيلي على حزب الله. ردود الفعل على نار صواريخ القسام باتت أشد بكثير. وفي الآونة الأخيرة قتل عشرات من حملة السلاح الفلسطينيين دون أن تلحق بالجيش الإسرائيلي أي خسائر».

وعلى النمط ذاته واصل المعلقون حديثهم عن «المأزق» الذي يتمثل في حقيقة أن إسرائيل ليست في وارد وقف الحرب من دون تحقيق الحد الأدنى من أهدافها. وأشاروا إلى الغضب الشديد من جانب الحكومة ورئيسها على الجيش. وبدا أولمرت في أشد أوضاعه بؤسا عندما التقى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست وعرض أمامها الموقف. وردد أمام اللجنة عبارات من قبيل «لا أعلم متى

سيتوقف إطلاق النار»، وأنه «في انتظارنا أوقات صعبة». كما اعتبر أن «كل وضع يتم فيه إبعاد حزب الله عن الحدود إنجاز كبير» وأن «المنطقة العازلة لن تتجاوز كيلومترين، وأنه ليست لدى إسرائيل نية لإقامة حزام أمني». وأشار معلق في القناة الثانية إلى أن الحكومة كانت تتطلع من وراء العملية إلى إظهار قوة الجيش الإسرائيلي خلال يومين أو ثلاثة، لكن سرعان ما تحولت العملية إلى حرب لا أحد يعلم متى تنتهي. وقال المعلق السياسي في القناة العاشرة إنه يمكن القول الآن إن أولمرت يعترف بأن هذا العمل أكثر تعقيداً وصعوبة مما كنا نعتقد، وأن هذا كان وراء قوله أمام لجنة الخارجية والأمن إن الحرب ستطول بقدر ما تحتمل الجبهة الداخلية. وأشار إلى أن معركة تصفية حسابات ستدور بينه وبين قيادة الجيش.

ثالثاً: الإقرار بالفشل

بعد انتهاء المعارك وتوقف القصف الجوي، اندلعت حرب سياسية وحرب جنرالات داخل إسرائيل، إضافة إلى انفجار جملة من الفضائح الجنسية والمالية المتعلقة برئيس الدولة ورئيس الوزراء وبعض الوزراء، إضافة إلى رئيس الأركان، على خلفية ما سُميَّ بالإخفاقات في ميادين القتال في لبنان، والتي أشار العديد من السياسيين والمعلقين إلى أنها هزيمة حقيقية ستكون لها انعكاسات إستراتيجية كبيرة في المستقبل. وتركَّز الجدل على مسؤولية رأس الطاقم السياسي المتمثل في رئيس الوزراء أيهود أولمرت ووزير الحرب عمير بيرتس ورأس الطاقم العسكري المتمثل في رئيس الأركان دان حالوتس الذين حوَلوا الدولة، وفق المعلق في «هآرتس» عوزي بنزيمان، إلى «دولة أكاذيب». إذ في هذه البلاد التي لا تمت إلى الحقيقة بصلة، وفق بنزيمان، «ضغط رئيس الوزراء على مفتاح تشغيل الحرب التي استدامت شهرا كاملا دون أن يستخلص العبر

المترتبة على إخفاقاته.. ويدَّعي القادة أن الحرب انتهت بانتصار سياسي لم يكن له مثيل من قبل ويحثون الجمهور، رغم ذلك، على الاستعداد للمجابهة العسكرية القادمة التي تلوح في الأفق.. وتقول وزيرة الخارجية إنه كان من الواضح، منذ اللحظة الأولى لاندلاع الحرب، أن إعادة المخطوفين بالقوة مسألة غير واردة، ومع ذلك قررت حكومتها شن عمليتها العسكرية تحت شعار إطلاق المخطوفين.. ويصرح وزير الدفاع أنه لا يتحمل المسؤولية عن الإدارة الفاشلة للحرب، ويلقيها على من سبقوه في وزارة الدفاع وقيادة الجيش، ويقول إن أداءه البائس في الحرب يجعله أكثر نضجا واستعدادية لقيادة جهاز الدفاع في مواجهة التحديات القادمة.. وتتولى قيادة الدولة طوال شهر في محاولات الإقدام على التحقيق في الحرب، كاشفة بذلك عن التردد ألاصطفافي الذي ميَّز أداءها خلال الحرب، وتطلب من الجمهور أن يعتمد عليها»[1].

وتحت ضغط الشعور بالخيبة والهزيمة لدى المجتمع الإسرائيلي،

(1) وعلى الرغم من أن معارك السياسيين والجنرالات الطاحنة باتت تهدد بإحداث تغييرات مهمة من شأنها إحداث انعطافة غير مسبوقة في تاريخ إسرائيل، إلا أن ثمة ملاحظات جوهرية على ما يحدث هناك. أولها، أن الدولة العبرية تمر بأجواء من البلبلة شبيهة بالأجواء التي عاشتها بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، مع ظروف محلية وإقليمية ودولية مختلفة، ما يفتح الباب أمام مجموعة من سيناريوهات التغيير، بما فيها إمكانية إجراء انتخابات جديدة تحمل حزب الليكود وبقية أحزاب اليمين المتطرف إلى الحكم. وثانيها، أن أسئلة الحرب لا تتجه مباشرة إلى جوهر المشكلة المتمثل أيديولوجية القوة والعنف المعتمدة في إسرائيل، وعدم الاعتراف بحقوق الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين، بل ذهبت إلى التركيز على الفشل في تقدير قوة «حزب الله» وفي تحضير الجيش الإسرائيلي والتنسيق بين قياداته والتأخر في إدخال القوات البرية والأخطاء التكتيكية والفشل الاستخباراتي وعدم الكفاءة في القتال، وما إلى ذلك من أمور تقنية وإدارية لا علاقة لها بسياسة إسرائيل العامة وتوجهاتها الأيديولوجية وعلاقتها بمركز الرأسمال العالمي. راجع، مأمون الحسيني، الإسرائيليون وقراءاتهم للعدوان على لبنان: مفارقات ورؤى الضفة الأخرى، اللواء، بيروت، 2006/9/27.

ووسط حالة اليأس التي انتشرت في أوساط الجيش، أخذ الجدل والنقاش على كل المستويات، وبخاصة في أوساط الجيش، بالارتفاع أكثر فأكثر، فيما اشتد الضغط على أولمرت وبيرتس وحالوتس. فالأول (أولمرت)، حسب المعلق في صحيفة «هآرتس» آري شبيط، «في حالة غرق، وهو يعرف ذلك رغم كل الجهود لإخفاء الحقيقة بشأن الحرب. إلا أنه لن يكون من الممكن كنسها تحت البساط، ولن يكون من الممكن تكرار التلفيق بفرية تلو الأخرى.. إن الشبكة التي كان قد نصبها بنفسه خلال طريقه نحو القيادة آخذة في الإطباق عليه. وقته محدود وبعد قليل سنشهد نهاية اللعبة. لم يكن في إسرائيل رئيس وزراء أسوأ منه. فارغ، متسرع، عديم المسؤولية». أما الثاني (بيرتس) الذي حاول، بعد انتهاء المعارك، النأي بنفسه عن رئيس حكومته الغارق، عبر تأييده تشكيل لجنة تحقيق رسمية في الإخفاقات، رغم تشكيله لجنة سابقة غير رسمية لم تقلع برئاسة أمنون شاحك، وذلك خلافاً لرأي أولمرت الذي انتزع فيما بعد قراراً من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق حكومية برئاسة القاضي فينوغارد، فقد حدد طريقة للرد على الاتهامات التي وجهت عليه حول فشله في إدارة المؤسسة العسكرية بقوله «برغم قلة خبرتي، فإنني واجهت بحزم الوضع الصعب الذي خلفه لي أصحاب الخبرة» وذلك في إشارة إلى شاؤول موفاز وزير الحرب السابق. وبحسب التلفزيون الإسرائيلي، فإن بيرتس كان «ينوي إبلاغ أي لجنة تحقيق تتشكل أنه يرى أن مفاجأة استراتيجية وقعت، وأنه لم يكن يعلم أن الأمور هكذا. وفي المقابل سيقف جنرالات الجيش الذين يردون على ذلك بالقول إنه كان بوسعه أن يعلم كل شيء فقد عرضت كل الأمور أمامه». الأهم من هذا وذاك، هو تلك الحرب التي اندلعت بين جنرالات الجيش، وفي مقدمهم رئيس الأركان دان حالوتس الذي شكل اجتماعه بـ 150 جنرالاً في القوات الاحتياطية في

2006/9/5 فضيحة لأداء الجيش في لبنان، حيث طالب العديد منهم رئيس الأركان بتحمل المسؤولية والإقرار بالأخطاء. ووفق أمير بوحبوط في «معاريف»، فإن الانتقادات المختلفة في أوساط الجيش كشفت صراع القوى في قيادته، وقلة الاحترام المتبادل، وتآكل القيم الرفاقية». وكانت فضيحة إبعاد قائد الجبهة الشمالية أودي أدام عن مهام القيادة خلال العدوان، واستقالته بعد توقف المعارك، قد ظهَرت مدى الخلل في أوساط المؤسسة العسكرية، وفتحت الباب، حسب زئيف شيف في «هآرتس»، أمام بداية التفكك في القيادة العليا للجيش على خلفية الاعتراف بالفشل في الحرب». يضيف شيف، يمكن أن يكون الجنرال أدام أحد الشهود الأكثر أهمية أمام لجنة التحقيق التي يترأسها القاضي فينوغارد. فهذه ستكون حرب جنرالات، وأكثر من نصفها سيوجه ضد الجنرال حالوتس. وعلى الرغم من عدم وجود تشابه فعلي وحقيقي ما بين الحرب مع حزب الله وحرب يوم الغفران (حرب تشرين/ أكتوبر)، فإن تلك اشتهرت بحرب جنرالاتها الخاصة بها، والتي ما زالت أصداؤها تنبعث من لجنة أغرانات التي حققت في تلك الحرب حينذاك. وباكتمال 30 سنة على تلك الحرب نشبت من جديد، وبرزت من خلال الكتب والصحف وبين أوساط الجنرالات وما يدور في رؤوسهم». في كل الأحوال، وعلى الرغم من استمرار الجدل في إسرائيل وفي لبنان والعالم العربي حول حسابات الربح والخسارة في العدوان على لبنان، فإن ثمة نتيجة واضحة مفادها أن إسرائيل وأميركا تتشاركان في خيبة الأمل والارتباك والتوتر، ليس فقط بسبب النتائج الميدانية التي خلفها العدوان، وإنما كذلك نتيجة سقوط حلم جعل لبنان منصة لانطلاق «الشرق الأوسط الجديد»، وتقويض أي أمل في إحداث تغييرات مهمة في المنطقة العربية لمصلحة الرؤية والتوجهات الأميركية، وظهور مؤشرات جدية على انتعاش ثقافة

الممانعة والمواجهة والمقاومة في المدى المنظور، وانكشاف الوهم المتعلق بحقيقة قوة الدولة العبرية وجبروتها الذي لا يضاهى[1].

وتشير دراسة[2] أميركية أعدها الباحثان البارزان فيليب غوردون وجيرمي شابيرو، إلى أن مواقف أميركا تجاه الحرب في لبنان قد «أسفرت عن نتائج سلبية واسعة النطاق بالنسبة إليها، فقد أدى ذلك إلى توحد مواقف السنة والشيعة في جبهة واحدة ضد أميركا.. كما أنه أدى إلى تقويض أي أمل في أن تعتبر الولايات المتحدة وسيطاً نزيهاً بين الإسرائيليين والعرب بالنسبة لمساعي تحقيق السلام في الشرق الأوسط». أما الأمر الأكثر أهمية، من وجهة نظر المؤلفين، فهو أن هذا العدوان «ساعد على نحو مؤكد في بروز المزيد من الأعداء لأميركا بينما كانت صور القتل والدمار للنساء والأطفال والمدنيين بصفة عامة في لبنان تطل علينا يومياً من شاشات التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى في جميع أنحاء العالم». في المقلب الإسرائيلي المقابل، رأى د. أوفير عبري، عضو معهد الفلسفة الاستراتيجية في مركز السلام في القدس، في «يديعوت أحرونوت»، أن «التهديد الاستراتيجي» ضد إسرائيل قد تغير. «فالآمال العربية بإخضاع دولة إسرائيل في ميادين الحروب انتهت وتلاشت تقريباً منذ حرب يوم الغفران، ولكن بدلاً منها ظهر نوع من الاعتقاد بأنه يمكن إخضاع إسرائيل عن طريق التدمير التدريجي. فالإرهاب الدولي الذي يوجه ضد إسرائيل منذ عام 1970، والذي يضرب بالأساس مشاريع السلام، يعمل للتدمير على مراحل.. وقد أخذ حزب الله من منظمة التحرير الفلسطينية هذا الأساس وبدأ يعمل على نهجه، وعلى تطويره. وهذا الاعتقاد

(1) المرجع السابق الذكر.

(2) نشرت في صحيفة «فايننشال تايمز» لندن، 2006/8/21.

أصبح اعتقاداً استراتيجياً، ويعني ضرب إسرائيل بصورة تدريجية ومقلَصة ولكن على نحو مستمر للجيش والداخل، والذي يمكن في نهاية الأمر أن يحطم إسرائيل». ويضيف عبري إن «فشلنا في إيجاد حل لمثل هذا التهديد الواضح أصبح مؤكداً».

رابعاً: والهزيمة الإعلامية

أظهرت دراسة أجراها أودي ليفل من معهد بن غوريون في جامعة بئر السبع[1]، أن الجمهور الإسرائيلي انتظر بفارغ الصبر خلال الحرب، خطابات الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بسبب صدقيتها أساساً، مبينة في الوقت ذاته أن الجمهور يمنح نصر الله علامة أفضل بالمقارنة مع المتحدثين باللغة العبرية.

وفي إطار الدراسة التي جاءت تحت عنوان «إدارة الإعلام أثناء حرب لبنان الثانية»، طلب من أعضاء 6 مجموعات مشاهدة شريط فيديو عرض فيها الإعلام الإسرائيلي في البلاد والخارج، والإجابة على نماذج أسئلة.

وبحسب ليفل، فإن نتائج البحث تظهر أن الإعلام الإسرائيلي كان فيه الكثير من النواقص. ويؤكد انه «في مقابل قائد إعلامي مثل نصر الله، كان على المؤسسة أن ترد بنفس المستوى على الأقل» ويضيف «القائد الإعلامي يمنح المشاهد 3 مرتكزات؛ تأملات وتأكيد وصدقية». ولدى سؤال المشاركين في الدراسة بشأن من قدم لهم «التأكيد» حول مواصلة الحرب، ولمن ينسبون «الصدقية»، كانت الأجوبة تقول أن الجمهور الإسرائيلي قد أشار إلى خطابات نصر الله كمن زودته بالعنصرين. ولدى سؤال المشاركين في الدراسة حول

(1) نقلاً عن السفير، بيروت، 2006/9/4.

«صدقية» نصر الله في مقابل المتحدثين الإسرائيليين، لم يحصل أحد من المتحدثين بالعبرية على علامة أفضل.

وتشير متابعة التقارير أنه في أكثر من مرة، فنَّد نصر الله تصريحات المتحدثين الإسرائيليين، وخاصة تصريحات وزير الأمن، وكان أول من أعلن عن مقتل جنود إسرائيليين، وعن الظروف التي أدت إلى ذلك. ويقول ليفل «وصلنا إلى وضع جنوني.. حالة نفسية لا تخطر ببال أحد؛ فبدلاً من أن ينتظر الجمهور الإسرائيلي ناطقاً قومياً يوضح له ماذا يحصل في كل يوم.. لجأ الجمهور إلى القائد الذي نحاربه، وجلس بفارغ الصبر ينتظر خطاباته». وطرحت خلال الدراسة قضايا أخرى تتصل بالإعلام المعروض للجمهور الإسرائيلي. وعلى سبيل المثال، ترد حقيقة أنه طوال أول أسبوعين على بدء الحرب، لم يسمع الجمهور الإسرائيلي من قادته أن الحديث هو عن «حرب». ويقول ليفل «هنا تبرز أهمية اللغة، فالإصرار على تعريف الوضع بأنه حملة عسكرية وليس حرباً خلقت وهماً بأن القتال هو مؤقت ومحدود ومخطط وفي حدود السيطرة».

ويعتقد ليفل انه كان يجب التطرق إلى الجمهور اللبناني بطريقة إعلامية شاملة. ويوضح «في حين كان نصر الله طبيباً في علم نفس المجتمع الإسرائيلي، فقد اعتقدت إسرائيل أنها إذا ألقت فجأة مناشير عديدة في جنوب لبنان، فإنها ستنجز خلال يومين ما عمل على إنجازه حزب الله خلال سنوات. ولو أردنا الاستعداد لليوم الذي تحصل فيه المواجهة، كان يجب منذ الانسحاب في العام 2000 إلقاء صحيفة أسبوعية باللغة العربية فوق سماء لبنان. فتحطيم معنويات حزب الله لا يأتي من خلال رسوم مضحكة تسقط من السماء». ويقول ليفل «كل المعطيات تشير إلى أن هناك أزمة قيادة. وليس مهماً

من الناحية الموضوعية أنها بذلت قصارى جهدها. فالجمهور يدرك أنها معزولة، وكأنها غير رسمية، ومتغطرسة، ولن يسير وراءها في المواجهة المقبلة».

خامساً: تحقيقات تقر بالفشل والهزيمة

خلصت نتائج التحقيقات الداخلية الرئيسية في الجيش الإسرائيلي حول الإخفاق خلال الحرب على لبنان، إلى وجود خلل كبير في أداء الجيش الإسرائيلي، على مستوى القيادة وفي النطاق العملاني، منذ عملية أسر الجنديين حتى انتهاء العدوان[1].

وشارك رئيس الأركان دان حلوتس، في جلستي تحقيق أجريتا على مستوى الفرق، ووجهت في إحداها انتقادات قاسية لأداء عمل الفرقة. ورجّحت مصادر عسكرية أن يتجنّب حلوتس إقالة الضباط المقصرين علناً، مستعيضاً عن ذلك بإعاقة تقدّمهم في الرتب العسكرية، ودفعهم بالتالي لترك الجيش.

وشارك حالوتس في تحقيق حول أداء فرقة الاحتياط المدرعة، بقيادة الجنرال إيريز تسوكرمان، في الحرب. وشاركت الفرقة في القتال في القطاع الشرقي، وتركزت مشاركتها في الأسبوع الأخير من العدوان. ووجّه ضباط احتياط انتقادات شديدة وصفت بـ «القاتلة» إلى أداء الفرقة. وبين الإخفاقات التي ظهرت: خلل كبير في تفعيل مركز القيادة، وإعطاء أوامر غير واضحة وتغيير مهمات بوتيرة عالية. كما وجهت انتقادات لأداء لواء الاحتياط المدرع التابع للفرقة نفسها والذي لم يتمكن من أداء المهام الملقاة على عاتقه في مرجعيون (كتيبة انسحبت تحت النار، وفي لواء آخر، أعيد ضابط

(1) راجع صحيفة السفير ، بيروت ، 13/ 10/ 2006.

اللواء السابق بعدما أبدى الجديد ترددا)، ووجهت انتقادات للإلغاء المتكرر لعملية احتلال بلدة الخيام.

وشارك حالوتس وعدد من كبار الضباط في فحص أداء فرقة الاحتياط المختارة، بقيادة الجنرال إيال أيزنبرغ. وتركز النقاش خصوصاً حول مقتل تسعة من جنود الاحتياط بصواريخ مضادة للدروع على منزل في بلدة دبل.

ووجّه ضباط كبار انتقادات لقرار قائد اللواء الضابط داني كاتس عدم الوصول إلى المنزل الذي ضُرب، برغم وجوده في منزل آخر في القرية، على بعد 150 متراً عن الأول. وبرر قائد الكتيبة قراره بأنه خشي أن يؤدي خروجه إلى الكشف عن الجنود الذين بقوا في المنزل ويتعرف مقاتلو حزب الله إليه. ووجهت للضابط انتقادات بسبب تجاهله تحذيرات وجهها جنود حول ضرورة الانتقال إلى منزل آخر مكشوف بشكل أقل. وتبين أن ثمة خللاً آخر هو التأخر في اتخاذ قرار بشأن طريقة إخلاء المصابين، سيراً على الأقدام أم عبر المروحيات.

وانتقد الضباط قرار إعادة وحدات مجوقلة من الفرقة في اليومين الأخيرين للقتال، وكذلك قرار إعادة فرقة احتياط كانت في طريقها على متن الطائرات، بعدما أسقط حزب الله إحدى المروحيات. وانتقد الضباط تردّد آيزنبرغ في اتخاذ القرارات.

وتمّ فحص الفرقة 162 بقيادة الضابط غاي تسور، وتبين أن الأداء مختل من قبل قيادة الفرقة، التي لم تقم بإدارة المعارك بحسب التعليمات المعمول بها. ووجهت انتقادات للتنسيق المختل بين اللواء المدرع النظامي ولواء الناحال الذي قاتل في وادي السلوقي وفي

قرية الغندورية. وتركزت التحقيقات حول أداء الفرقة 91 بقيادة غال هيرش حول المعارك في مارون الراس وبنت جبيل التي وقع فيها كثير من القتلى بين صفوف الجنود الإسرائيليين. وتبين من التحقيق أن هناك خلافاً بين هيئة الأركان وقيادة المنطقة الشمالية في وصف تسلسل الأمور بشأن معركتين تعتبران مهمتين جداً. فقد اعتبرت هيئة الأركان أن التورط في مارون الراس هو نتيجة لمعركة وقعت قبل يوم من ذلك بين وحدة «مغلان» وحزب الله على تلة محاذية، فيما تعتقد قيادة منطقة الشمال أن لا علاقة بين المعركتين.

وبالنسبة إلى بنت جبيل، اتهمت قيادة المنطقة الشمالية حلوتس بعناد زائد لاحتلال البلدة، وهي المعركة التي أدّت إلى مقتل تسعة جنود من وحدة غولاني.

وحول عملية أسر الجنديين، يعتبر كبار الضباط أنه كان من الخطأ إرسال الدبابة، التي قتل أربعة من طاقمها في تفجير عبوة ناسفة. وتبين أن بعض ضباط الفرقة حذروا من إدخال الدبابة وخصوصاً من دون أن تسبقها جرافة لتشق لها الطريق. وأظهر التحقيق وجود خلل في الاتصال بين قيادة الفرقة وقيادة المنطقة الشمالية أثناء العملية، كما لم يتم تشغيل المدفعية في منطقة العملية بعد إطلاق النار. ويشير الضباط إلى أن بطاريات المدفعية موجودة في تلك المنطقة بشكل قليل.

وانتهى التحقيق حول إصابة البارجة الحربية «ساعر» بصاروخ أطلقه حزب الله وقتل خلاله أربعة جنود متسبباً بأضرار كبيرة للبارجة. وتركزت التحقيقات حول الإنذارات التي نقلها جهاز الاستخبارات العسكرية لسلاح البحرية في العام 2003 حول إمكان أن يكون الصاروخ الإيراني الذي استخدم، موجوداً بيد حزب الله.

إلا أن سلاح البحرية يقول إنه لم يتلق تحذيراً كافياً[1].

سادساً: تقرير لجنة فينوغراد

عندما تتألفّ لجنة تحقيق في إسرائيل، فهذا يعني أن ثمة أزمة كبرى في الكيان الصهيوني تهدد مصيره. كانت لجنة «اغرانات» للتحقيق في أسباب الفشل في حرب تشرين 1973 وكانت لجنة «كاهان» للتحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا. واليوم لجنة «فينوغراد» لفحص هزيمة إسرائيل في لبنان. وغريب المفارقات أن يكون ثمة تقاطع واضح في العديد من المجالات بين تقرير اغرانات وتقرير فينوغراد، خصوصاً لجهة التركيز على مسؤوليّة الجيش في مجالات عدة من بينها: الفشل على صعيد القيادتين السياسيّة كما العسكريّة. النقص في الاستعلام والاستخبارات. الانضباط ضمن صفوف الجيش والفشل في التعبئة. وفي مطلق الأحوال ثمة ملاحظات فارقة يمكن قراءتها في التقرير وهي بالتأكيد ستساهم في رسم الخريطة السياسية الداخلية في إسرائيل لمرحلة قادمة لن تكون قصيرة.

ففي الواقع لا يختلف اثنان في إسرائيل حول أن لجنة فينوغراد التي لم تصدر أي توصيات شخصية، كانت بالغة الشدة في توصياتها المنظوماتية. وأعلنت اللجنة، أن إسرائيل أخفقت في حربها على لبنان، معتبرة أن الإسرائيليين عموماً مذنبون، برغم أن

(1) وكانت البارجة موجودة على بعد 17 كيلومتراً من شواطئ بيروت، من دون أن تقوم بتشغيل أنظمة الدفاع ومن دون أن يكون الجنود في حالة تأهب. وتبين بعد الفحص أن تشغيل النظام الدفاعي ما كان يمكنه أن يحمي البارجة، لأن صواريخ البارجة كان ينبغي أن تكون مهيأة لصاروخ معين ومحدد كي تتمكن من التصدي له. ومن دون تحديد الإنذار حول الصاروخ بشكل عيني، ما كان يمكن لذلك أن ينجح.

الذنب الأساسي يقع على كاهل الجيش والمستوى السياسي.

ثمة إقرار واضح بالهزيمة لكن على الطريقة الإسرائيلية التي سمتها اللجنة «خيبة كبيرة وخطيرة» التي وردت أكثر من مائة مرة، والتي «يتحمل مسؤوليتها أساساً الجيش»، ولكن شارك فيها أيضاً الضعف الذي أبداه المستوى السياسي.

وبخلاف تقرير فينوغراد المرحلي، حاولت اللجنة في تقريرها النهائي أن تظهر نوعاً من التوازن بين السلبيات والإيجابيات. وأشار التقرير إلى أنه تحققت في هذه الحرب إنجازات فعلية أيضاً، غير أن إسرائيل «لم تحظ بالإنجاز السياسي على أرضية إنجاز عسكري. فقد استندت إلى تسوية سياسية، كانت فيها حقاً مزايا إيجابية إذ أتاحت تسوية وقف القتال برغم أنه لم يتم حسم المعركة. ولتأكيد ذلك تفادت اللجنة الاتهام الشخصي للمسؤولين وهربت إلى تعميم التقصير والإخفاق على السلطتين السياسية والعسكرية، من دون أن توصي بالإقالة أو المحاسبة مثلاً، لكنها التفّت على هذا الأمر بشكل لافت إذ أبرزت الواقع المتردي والسيء من الوجهة القيادية والاستراتيجية للقادة الإسرائيليين من المستويين السياسي والعسكري، ووضعت ذلك بتصرف الجمهور الإسرائيلي طالبة منه أن يقرر هو، ما يعني دعوة ضمنية لانتخابات مبكرة تأتي بقادة سياسيين أكفاء يستطيعون اختيار قادة عسكريين ملائمين للمرحلة القادمة.

إن التقرير تحدث عن الإنجاز السياسي حيث إن القرار 1701 حسَّن وضع إسرائيل إذ اعتبرت اللجنة أنه كان لحرب لبنان الثانية إنجازات سياسية فعلية: قرار مجلس الأمن 1701. الذي اتخذ بالإجماع، يشكل إنجازاً لدولة «إسرائيل» وهنا ينبغي التذكير بأن

ما حققته إسرائيل عملياً من القرار 1701 كان ثمرة ضغط أمريكي أوروبي وعربي وحتى لبناني واضح، ومن الناحية العملية تمَّ هضم هذا القرار لبنانياً بعد أشهر من تنفيذه عملياً وبالتالي لم يغير من الواقع اللبناني بشيء لجهة الإدارة اللوجستية للمقاومة. طبعا ثمة الكثير ما يقال في التقرير وأهدافه وخلفياته، إلا أن أهم ما فيه هو تداعياته المحتملة إسرائيلياً وإقليمياً. فالائتلاف الحكومي القائم حالياً لن يستمر طويلاً بفعل الاتهامات المتبادلة والاستثمارات السياسية الواضحة في السلوك السياسي لرئيس الحكومة ايهود اولمرت في مواجهة غريمه ايهود باراك، وسيظل الوضع قائماً حتى تحسم أي انتخابات قادمة وهي مرجحة الصيف القادم وضع أي ائتلاف جديد سيحكم إسرائيل مستقبلاً، إلا أنه في مطلق الأحوال أن زلزالاً سياسياً ضرب إسرائيل وستظل ارتداداته تتلاحق في المؤسسات السياسية الفاعلة في الكيان الإسرائيلي لفترات ليست قليلة.

أما لجهة المؤسسة العسكرية بكافة قطاعاتها فسوف تستوعب وتهضم الصدمة الأولية التي تلقتها في التقرير والتي تحملت وزر التآكل البنيوي في أجهزتها إذا جاز التعبير، ورغم ذلك لن يكون بمقدورها مسح العار الذي لطخت فيه في معركة غير متكافئة لا كمياً ولا نوعياً، وبذلك أن هيبة المؤسسة العسكرية التي تحكم إسرائيل فعلياً ستظل موضع شك وحتى استهزاء إسرائيليين كبيرين، سيما وأنها لم تتمكن لا من إدارة المعركة التي افتعلتها ولا حتى إبعاد المعركة عن الداخل الإسرائيلي التي تميّزت القوة العسكرية الإسرائيلية من فعلها في كل الحروب العربية الإسرائيلية السابقة.

إن تداعيات التقرير على الداخل الإسرائيلي لا تخفي آثاراً يمكن أن تهم بعض الدول كالأوروبيين والولايات المتحدة لجهة أثره

في ما حاول أن يرسمه اجتماع انابولس كخريطة طريق للتفاوض مع الفلسطينيين. وفي هذا الإطار إن الدولة الموعودة من قبل واشنطن للفلسطينيين لن تكون سوى سلفة غير قابلة للصرف السياسي، بل إن أزمة «إسرائيل» الداخلية ربما تدفع الحكومة الإسرائيلية الحالية الى الهروب إلى الأمام كالمعتاد وتنفيذ اعتداءات أو حتى إعادة احتلال غزة مجدداً.

عربياً وتحديداً لبنانياً، لقد أسقط التقرير مقولة تحميل المقاومة مسؤولية الحرب عبر اختطاف الجنديين الإسرائيليين صبيحة 12 يوليو/تموز 2006، إذ أظهر التقرير أن ثمة حرباً خططت لها الولايات المتحدة وإسرائيل ولم تكن عملية الاختطاف سوى ذريعة إسرائيلية لشن حرب عالمية على المقاومة في لبنان. إضافة إلى ذلك أن أخطر ما في التقرير ما تمَّ عدم نشره بحجة المصلحة العليا لإسرائيل وهو ما يتعلق ببعض الاتصالات من بعض الأطراف اللبنانية بإسرائيل إبان العدوان وقبله لعدم إيقاف المعركة قبل القضاء على المقاومة.

الباب الخامس

الفصل الأول: السعي نحو السلام بعد حرب أكتوبر.

الفصل الثاني: اتفاق كامب ديفيد أيلول/سبتمبر 1978.

الفصل الثالث: الواقع الأردني قبل مسيرة السلام والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية.

الفصل الرابع: معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994.

الفصل الخامس: المتغيرات على الساحة الفلسطينية 1987 - 1999 وتأثيرها في عملية السلام.

الفصل السادس: قمة كامب ديفيد الثانية 11 تموز/يوليو 2000 وما بعدها.

الفصل السابع: تطور عملية السلام نهاية 2000 حتى منتصف 2004.

الفصل الثامن: أثر رحيل عرفات في عملية السلام.

الفصل التاسع: المساران السوري واللبناني - الإسرائيلي.

الفصل العاشر: الصراع العسكري المنتظر بين العرب وإسرائيل.

الفصل الأول

السعي نحو السلام بعد حرب أكتوبر

أدت النتائج المباشرة لحرب أكتوبر 1973، إلى فتح طريق السلام بعد سنوات مضنية من الجهود المصرية والعربية والدولية في أعقاب حرب حزيران/يونيو 1967، التي لم تسفر عن أي نتائج، أو تفتح طريق لحل النزاع في الشرق الأوسط.

لم تكن الحرب هدفاً في حد ذاتها، لكنها كانت أداة لا بديل عنها لتحقيق هدف الأمة العربية الذي استنزف الكثير من جهدها وجهد المجتمع الدولي دون جدوى، ولم تستهدف الحرب إحداث الدمار أو الخراب، لكنها جاءت لكسر الجمود وتحريك الأوضاع، ولذلك بنيت فلسفتها على إهدار النظريات، وقلب الموازين التي سيطرت دائماً على السلوك الإسرائيلي، عبر إسقاط هذه النظريات العدوانية، وإهدار قيمة المبادئ التي قامت عليها.

مثلت حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 بداية مرحلة جديدة

من مراحل تطور الصراع العربي الإسرائيلي بما حققته من نتائج عسكرية وسياسية، كان أهمها تحريك قضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ووضعت المشكلة ضمن المشكلات العالمية الملحة، بعد أن كاد المجتمع الدولي ينسى أن هناك احتلالاً إسرائيلياً لأرض عربية.

انطلقت إستراتيجية السلام المصرية في ظل مرتكزات أساسية من بينها:

1 - أن الحرب مرحلة من السياسة العامة لتحقيق أهداف مصرية عربية، وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية.

2 - التغير في نظرة القيادة السياسية المصرية إلى نتائج الاعتماد على التسليح السوفيتي، وأثر ذلك في تقييد حرية مصر من الحركة والمناورة السياسية.

3 - إعادة تقييم أهمية دور السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتأثيرها الكبير في الصراع العربي الإسرائيلي، وضرورة جعلها شريكاً في السعي نحو البحث عن صيغة أخرى لمعالجة المشكلة.

4 - أن كل دولة من الدول العربية تحكمها نظريات سياسية مختلفة طبقاً لمصالح المعسكر الذي تنتمي إليه، مما أدى لغياب إستراتيجية عربية موحدة.

5 - عدم قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على التحكم عسكرياً أو سياسياً في اتجاهات عمل باقي فصائل المقاومة.

أولاً: إستراتيجية مصر لصنع السلام

انطلاقاً من إستراتيجية مصر الشاملة لإدارة الصراع، واعتماداً على مواثيق الأمم المتحدة وقراري مجلس الأمن الرقم 242، والرقم 338، حددت القيادة السياسية خطوطاً رئيسة تسير عليها في مرحلة صنع السلام هي:

1 - السعي إلى سلام شامل وعادل يتم على مراحل.

2 - إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

3 - السيادة الكاملة على أرض مصر.

4 - الإصرار على إدخال الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً كاملاً في المفاوضات، على أساس أنها تملك القدرة والتأثير للحل.

5 - قبول إسرائيل دولة مستقلة في المنطقة داخل حدود ما قبل 1967، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الرقم 242، مع الاستعداد لقبول كافة ضمانات الأمن لكلا الطرفين الإسرائيلي والعربي.

6 - المرونة في المجالات التكتيكية خلال المفاوضات، مثل حجم القوات ونوعيتها، أو في المدد والتوقيتات.

ثانياً: المتغيرات التي أدت لمبادرة السلام عام 1977

بعد توقيع الاتفاق الثاني لفصل القوات بين مصر وإسرائيل في الأول من أيلول/سبتمبر 1975، والانتهاء من تنفيذه في آذار/مارس 1976، اتسم الموقف السياسي المتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي بالجمود، حيث كان عام 1976 عام انتخابات الرئاسة الأمريكية، وما يعقبها من ترتيبات تتخذها بها الإدارة الأمريكية الجديدة لوضع السياسة العامة وتحديد الأدوار ورسم أسلوب التحرك السياسي.

ومع بداية عام 1977، تسلم الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter الإدارة الأمريكية، ومن ثم كثفت مصر جهودها الهادفة إلى عقد مؤتمر جنيف، حتى أخذ المراقبون يتحدثون عن عام 1977 بوصفه عام السلام، وكانت معظم التوقعات تشير إلى إمكان تحقيق تقدم ملموس على طريق السلام الشامل خلال ذلك العام.

كان المناخ السياسي مهيئاً لزيارة الرئيس السادات لواشنطن في نيسان/أبريل 1977، بعد اقتناع الإدارة الأمريكية بضرورة إقامة وطن للشعب الفلسطيني، وأن مفهوم الحدود الآمنة لا يعنى احتلال إسرائيل لأرض عربية، وقد أسفرت هذه الزيارة عن عدة نتائج ابرزها، تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على أنها ستبحث تحديد الموعد النهائي لاجتماع مؤتمر السلام في جنيف الذي كان مزمعاً عقده بين وزيري الخارجية الأمريكية والسوفيتية سايروس

فانس وأندريه غروميكو، بوصفهما ممثلين للدولتين الداعيتين لمؤتمر جنيف، كما أكدت الولايات المتحدة أن الحدود الدولية مبدأ محترم ومعترف به.

وفي الشهر التالي مباشرة حدث في إسرائيل تطور سياسي مهم، وصفته أجهزة الإعلام العالمية بأنه «حدث تاريخي» وذلك بفوز التيار السياسي اليميني في الانتخابات العامة الإسرائيلية بقيادة حزب الليكود. وتأتى أهمية هذا الحدث في أنه يقع لأول مرة منذ قيام إسرائيل، فقد استمر حزب العمل الذي أسسه بن ديفيد بن غوريون في الحكم منذ أيار/مايو 1948 وحتى سقط في 18 أيار/ مايو 1977، وترأس مناحم بيغن الحكومة، الذي أعلن أن الضفة الغربية وقطاع غزة جزء من أرض إسرائيل التاريخية، معلناً أنه لن يستجيب للضغوط الخاصة بإجراء تسوية في الشرق الأوسط لا تحقق لإسرائيل أهدافها وأمنها.

وفي تطور آخر على مستوى الدولتين العظميين، تم الاتفاق بين وزيري الخارجية الأمريكية والسوفيتية على عقد مؤتمر جنيف، وإصدار بيان في الثاني من أكتوبر 1977، تضمن ورقة عمل احتوت على عدداً من المبادئ الأساسية، بشأن سرعة التوصل لتسوية عادلة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي على أن تكون شاملة، مع تسوية كل المسائل المحددة ومنها الانسحاب من أرض احتلت عام 1967 وحل المسألة الفلسطينية بما في ذلك، إقرار حقوق الشعب الفلسطيني، وإنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقات سلمية عادلة، مع توفير إجراءات لضمان أمن الحدود بين إسرائيل وجيرانها.

حالت صعوبات كثيرة دون انعقاد المؤتمر، أبرزها ما يتعلق بالاتفاق على جدول الأعمال لجهة سوريا وإسرائيل، خاصة في موضوعات الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وطبيعة السلام، كذلك صعوبات تتعلق بتمثيل أطراف الصراع في المؤتمر وبصفة خاصة التمثيل الفلسطيني.

ثالثاً: مبادرة السلام المصرية تشرين الثاني/ نوفمبر 1977

في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1977، أعلن الرئيس السادات في مجلس الشعب قوله: «إنني على استعداد حتى للذهاب إلى آخر نقطة في العالم، سعياً إلى السلام العادل، ومن أجل أن لا يقتل أو يجرح أي من أبنائي الضباط والجنود. بل إنني على استعداد حتى للذهاب إلى الكنيست الإسرائيلي؛ ولأننا أيضاً لا نخشى المجابهة مع إسرائيل». وخلال أسبوع استجابت الحكومة الإسرائيلية للمبادرة، ووجهت الدعوة الرسمية إلى الرئيس السادات في 17 تشرين الثاني/نوفمبر لزيارة القدس، وذهب الرئيس السادات إلى القدس وألقى خطابه الشهير في الكنيست الإسرائيلي في 20 من الشهر ذاته 1977.

رابعاً: ردود الفعل إزاء المبادرة

في السابع عشر من نوفمبر 1977، توجه الرئيس السادات إلى الرئيس حافظ الأسد في دمشق لمحاولة إقناعه بمبادرته، وفي بداية الحديث شرح الرئيس السادات فكرته في الذهاب لإسرائيل،

ولكن الرئيس الأسد رفض هذا المقترح، خاصة ما يتعلق منه بالسماح للرئيس السادات بالتحدث باسم سوريا، ومن ثم كان إصرار الرئيس السادات على مواصلة طريقه.

اتجهت بعض الدول العربية نحو تكوين جبهة الصمود والتصدي. فيما حرص الاتحاد السوفيتي الوقوف إلى جانب جبهة الرفض. في الوقت الذي دخلت في الولايات المتحدة شريكاً في عملية السلام بدلاً من دور الوسيط.

خامساً: مؤتمر السلام التحضيري في القاهرة

وجهت الدعوات لمؤتمر القاهرة التحضيري لمؤتمر جنيف للسلام في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1977، وكان من الواضح أن معظم الدول العربية المدعوة لن تحضر المؤتمر، خاصة بعد انعقاد مؤتمر طرابلس في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر 1977، الذي جاء رداً على دعوة مصر للمؤتمر التحضيري، حيث اتُخذ فيه موقف معادٍ لخطوات السادات، باعبتارها تستهدف تأجيل انعقاد مؤتمر جنيف للسلام على أن تحل الاتفاقات المنفردة مع إسرائيل محل التسوية الشاملة، وأن مؤتمر القاهرة لا يعدو أن يكون مناورة مصرية إسرائيلية تهدف إلى تحقيق اتصالات ثنائية بين البلدين للوصول بعد ذلك، إلى توقيع اتفاق مع إسرائيل خارج إطار مؤتمر جنيف.

فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أكد عصمت عبد المجيد رئيس وفد مصر، على الأمور التالية:

1 - أن الوقت قد حان للسعي الى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وأن على إسرائيل أن تؤكد تجاوبها الفوري مع الجهود المبذولة في هذا المجال.

2 - أن مصر قدمت برهانها الواضح على التزامها بالسلام، وأن العالم يطالب إسرائيل بأن تظهر رغبة مماثلة.

3 - أن السلام لن يتحقق دون حل المشكلة الفلسطينية، كما يجب أن يقوم على مبادئ القانون الدولي وأهداف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

4 - أن اجتماع القاهرة التحضيري يتم في إطار الإعداد الفعلي لمؤتمر جنيف للسلام.

تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية ثنائية، مهمتها الإعداد لمؤتمر السلام من الناحيتين الفنية والإجرائية، بهدف التوصل إلى مبادئ اتفاق سلام شامل، يتم تحقيقه بين إسرائيل وجيرانها. وقد توقفت جلسات المؤتمر بعد أن أعلن عن عقد مؤتمر قمة مصري إسرائيلي في الإسماعيلية، بناءً على اقتراح مناحم بيغن، الذي أعد اقتراحاً أطلق عليه اسم «مشروع السلام الإسرائيلي» حمله إلى واشنطن أثناء انعقاد المؤتمر التحضيري ليعرضه على الرئيس كارتر، ثم جاء به إلى الإسماعيلية ليعرضه على الرئيس السادات في مؤتمر يعقد يوم 25 كانون الثاني/يناير في مدينة الإسماعيلية.

سادساً: القمة الثنائية في الإسماعيلية

عقد مؤتمر الإسماعيلية في الفترة من 25 - 26 كانون الأول/

ديسمبر 1977، وظهر فيه اختلاف وتباين كبيران حول مسألة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد تحددت وجهة النظر الإسرائيلية بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة في انتخاب سكان الضفة الغربية وقطاع غزة مجلساً إدارياً لتوجيه شؤونهم الإدارية، على أن يُعين بالمجلس ممثلون لإسرائيل والأردن، وتكون إسرائيل مسؤولة عن الأمن والنظام العام، ويكون للسكان حق الاختيار بين أن يكونوا مواطنين إسرائيليين أو أردنيين، وفي الوقت نفسه تخويل السكان الإسرائيليين الحق في شراء الأراضي والإقامة في هذه المناطق. أي تمسك إسرائيل بحقها في السيادة على تلك المناطق.

وتلخصت وجهة النظر المصرية في مؤتمر الإسماعيلية في أن تتعهد إسرائيل بالانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزه، وأن توافق على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ونظراً للتعارض الشديد بين الموقف المصري والإسرائيلي، فقد تم الاتفاق على تكوين لجنتين إحداهما سياسية للنظر في الإطار الشامل للتسوية بما في ذلك المسألة الفلسطينية، والأخرى عسكرية للنظر في النواحي العسكرية المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من سيناء.

1 - اجتماع اللجنة العسكرية «المرحلة الأولى»

عقدت اللجنة العسكرية المصرية الإسرائيلية بالقاهرة، سبع جلسات على مرحلتين، الأولى وشهدت أربع جلسات في الفترة من 11-13 كانون الثاني/يناير 1978، وشهدت الأخرى ثلاث

جلسات خلال الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 1978، بالإضافة لعدد من الاجتماعات الجانبية على مستوى الوزراء والمستويات الأقل، ودارت المباحثات خلال المرحلة الأولى حول المبادئ الأساسية لموضوعين رئيسين هما؛ الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وترتيبات الأمن المتبادل، على أساس ما قدم من مقترحات إسرائيلية حول الحل العسكري مع مصر، التي قدمت أساساً في مؤتمر الإسماعيلية في 25 كانون الأول/ديسمبر 1977، ثم المقترحات المصرية المضادة التي قدمت أثناء مباحثات اللجنة العسكرية، وقد أمكن التوصل، خلال هذه المرحلة، إلى بعض الجوانب الإيجابية، ولكن ظل معظم الموضوعات الأخرى دون اتفاق، وقد أجلت مناقشتها للمرحلة الثانية.

2 - اللجنة السياسية

في الجلسة الافتتاحية، كرر وزير الخارجية المصري ان بلاده لا تهدف إلى سلام منفصل، أو سلام مؤقت، بل سلام شامل قائم على انسحاب شامل من كل الأراضي العربية، وأنها تقدر الدور النشط لوزير الخارجية الأمريكية في اجتماعات القدس. أما موشى ديان، الذي رأس أعمال اللجنة، فقد أعلن في كلمته تقديره للجهود الأمريكية في استمرار عملية السلام، ذاكراً أن اللجنة تواجه ثلاث قضايا وهي: «إنجاز مبادئ السلام بين إسرائيل والدول المجاورة»، وتحديد النقاط الأساسية لحل القضية الفلسطينية في «يهودا والسامرا «الضفة الغربية» وغزة، ثم اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل»، مضيفاً: «أن اتفاقات السلام يمكن إنجازها بالتنازلات المتبادلة». وتحدث سايروس فانس، وزير الخارجية الأمريكية؛ مؤكداً عدة حقائق: «أن الولايات المتحدة الأمريكية تولي محادثات القدس

أهمية بالغة من أجل النجاح، لذلك لا بد من معالجة المشكلات الصعبة التي تباعد بين الأطراف، وأنه لابد من أن يقوم السلام على علاقات طبيعية، وليس مجرد انتهاء للعدوان، وأن تنسحب إسرائيل من أراضى احتلتها في عام 1967، والاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها في إطار علاقات طبيعية». وأضاف: إنه «لا بد أن يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها، وأن يعترف الحل بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، ويمكنه من المشاركة في تقرير مصيره».

حدثت الأزمة الكبرى مساء، عندما أقام مناحم بيغن، رئيس الوزراء، حفل عشاء للوفود المشاركة في اللجنة السياسية، وألقى خطاباً أمام عدد كبير من المدعوين

قال فيه «كيف جرؤ هذا القادم من مصر أن يطلب منا أن نعيد تقسيم عاصمتنا القدس بعد أن توحدت، ويطالب بانسحابنا إلى حدود ما قبل عام 1967؟ أنسى أننا كنا ندافع عن أرواحنا وأولادنا ضد حربهم الهجومية؟ والأكثر من ذلك يطالب بحق تقرير المصير للفلسطينيين فهم بذلك يريدون أن ينشؤوا دولة جديدة بتقرير المصير ليقضوا على مصيرنا، إنني أقولها مدوية عالية: لا لتقسيم القدس، ولا للانسحاب إلى حدود 1967، ولا لحق تقرير مصير الإرهابيين». ورد عليه محمد إبراهيم كامل بقوله: «إنه يتصور أنه جاء إلى مأدبة عشاء لتبادل الكلمات الطيبة وعدم التأثير في سير أعمال اللجنة السياسية التي بدأت أعمالها». ثم جلس رافضاً أن يقدم نخب التحية في هذه المأدبة.

هكذا بدأت مباحثات القدس بأزمة وانتهت بأزمة، وانهارت هذه

المباحثات بمجرد أن بدأت، بفضل تخطيط سياسي رسمه موشى ديان، وزير خارجية إسرائيل، مع رئيس وزرائه مناحم بيغن. وتوالت الأحداث لتصل بالموقف إلى طريق مسدود، واتضح أن التوصل إلى مخرج مقبول أصبح مستحيلاً، رغم الجهود الواسعة التي بذلها سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية.

سابعاً: مؤتمر ليدز تموز/يوليو 1978

بعد إخفاق اللجنة السياسية للمؤتمر، وتوقف المفاوضات، استمرت الجهود الدبلوماسية المصرية لتحقيق الهدف الإستراتيجي الذي تسعى إليه، ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على القيام بدور الشريك الكامل في المفاوضات، وفي إطار الجهود السياسية والدبلوماسية لمصر والولايات المتحدة الأمريكية أصبح الطريق ممهداً لاستئناف المفاوضات.

وبدأت المفاوضات في قلعة ليدز بإنكلترا في الفترة من 18 - 19 حزيران/يوليو 1978، وكان الموقف المصري، أثناء المؤتمر، يقضي بالموافقة على عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل إذا ما وافقت الأخيرة على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، ولكن المؤتمر لم يتوصل إلى نتائج حاسمة، وحال الخلاف حول المشكلة الفلسطينية دون التوصل إلى اتفاق بشأن أي جانب من جوانب التسوية، بما في ذلك الانسحاب من الأراضي المصرية.

الفصل الثاني

اتفاق كامب ديفيد أيلول/سبتمبر 1978

أولاً: بدء المحادثات والموقفين المصري والإسرائيلي

في أعقاب مؤتمر قلعة ليدز، عادت إسرائيل إلى ممارسة المراوغة وواصلت بناء المستعمرات في الأراضي المحتلة، ورفضت القيام بأي لمحة تعبر عن حسن نواياها، بل اقترحت على الولايات المتحدة الأمريكية التخلي عن فكرة التوصل إلى التسوية الشاملة، والاكتفاء بعقد اتفاقيات مرحلية وبناء على ذلك طلبت القيادة السياسية المصرية من البعثة العسكرية الإسرائيلية التابعة للوفد الإسرائيلي في اللجنة العسكرية مغادرة مصر في 27 حزيران/يوليو 1978.

وجهت القيادة السياسية الأمريكية الدعوة لعقد قمة ثلاثية في كامب ديفيد (Camp David)، يحضرها رؤساء مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ومع بدء محادثات كامب ديفيد في

الخامس من أيلول/سبتمبر 1978، قدمت مصر مشروع اشتمل على العناصر الآتية:

1 - الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة طبقاً لجدول زمني.

2 - ضمان الأمن والسيادة، والسلام الإقليمي، والاستقلال السياسي لكل دولة عن طريق ترتيبات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح، ومناطق محدودة القوات، ووضع قوات عازلة تابعة للأمم المتحدة على جانبي الحدود، ووضع نظام للإنذار المبكر على أساس المعاملة بالمثل، وتحديد نوع الأسلحة التي تحصل عليها دول الصراع، مع ضرورة انضمام الأطراف إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

3 - تعهد جميع الأطراف بعدم اللجوء للقوة، أو استخدامها لتسوية المنازعات، وحل ما يثار من منازعات بالوسائل السلمية.

4 - إلغاء نظام الحكم العسكري، والإدارة المدنية الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة، بمجرد التوقيع على معاهدة السلام، وانتقال السلطة إلى الجانب العربي على نحو سلمي منظم.

5 - انسحاب إسرائيل من القدس إلى خط الهدنة المبين في

اتفاقية الهدنة عام 1948 على أن تعود السيادة العربية على القدس.

6 - إقامة علاقات طبيعية بين الأطراف بالتوازي الزمني، مع تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي.

7 - تعهد إسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الأضرار الناتجة عن العمليات التي نفذتها قواتها المسلحة ضد السكان والمنشآت المدنية، وكذلك عن استغلالها للموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة.

8 - اشتراك ممثلي الشعب الفلسطيني في محادثات السلام.

9 - إبرام معاهدة السلام خلال ثلاثة شهور من تاريخ توقيع إعلان المبادئ.

10- اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاق، مع ضمانها لتنفيذ إطار ومعاهدات السلام.

11- ضمان مجلس الأمن لمعاهدات السلام، وتحققه من احترام جميع أحكامها، وضمانه للحدود بين الأطراف.

كذلك يمكن استخلاص الموقف الإسرائيلي قبيل قمة كامب ديفيد من مناقشة مجلس الوزراء الإسرائيلي، والكنيست الإسرائيلي،

وتصريحات المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية في الآتي:

1 - يجب أن تكون المفاوضات مباشرة، وألا تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية بأية مقترحات.

2 - أن تكون الامتيازات متبادلة بين الأطراف، وأن يكون قرار مجلس الأمن رقم 242، وليس أية قرارات أخرى للأمم المتحدة، هو الأساس للمفاوضات.

3 - عدم التحدث عن الضفة الغربية؛ لأنها من اختصاص الأردن، وليس لمصر تفويض بالحديث في هذا الشأن، مع تجاهل موضوع الجولان.

4 - وفي الوقت نفسه يمكن عقد اتفاقيتين في كامب ديفيد: الأولى تتعلق بإجراء تسوية مع مصر حول سيناء والأخرى تتعلق بالحكم الذاتي الفلسطيني.

5 - كذلك تبلور الموقف الإسرائيلي في عدم مناقشة موضوع القدس الشرقية، وضرورة استمرارها تحت السيطرة الإسرائيلية، مع إعطاء العرب حق الدخول والخروج والإشراف المدني على المناطق المقدسة العربية.

6 - على الوفد في كامب ديفيد محاولة الوصول إلى اتفاق بين الأطراف، وليس إعلان مبادئ.

ثانياً: المفاوضات حول القضية الفلسطينية

في نطاق مباحثات الحكم الذاتي عقد الاجتماع يوم 25 أيار/

مايو 1979 في إسرائيل بين وزراء خارجية الدول الثلاث «مصر إسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ألقى مندوب مصر كلمة أكد فيها على إن هذه اللجنة مفوضة لتقرير مستقبل الشعب الفلسطيني، وأنه يجب احترام مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، بالإضافة إلى ضرورة احترام القرار 242 بكل أجزائه بالنسبة للحل الكامل للمشكلة الفلسطينية كما نص عليها «الإطار».

في الاجتماع الذي عقد في هرتزيليا في 25 حزيران/يونيو 1979، حول إجراء مفاوضات إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقدمت مصر بمقترحات محددة تشمل الموضوعات المراد دراستها ومقترحات تنفيذها، حيث اشتملت على الأسس التالية: نصوص ميثاق الأمم المتحدة، نصوص قراري مجلس الأمن رقم 242، ورقم 338، وإطار السلام في الشرق الأوسط، والخطاب المشترك الموجه للرئيس كارتر في 24 آذار/مارس 1979، والهدفين النهائي والانتقالي، والهدف من الفترة الانتقالية، والفترة الانتقالية، وسلطة الحكم الذاتي.

وفي اجتماع أول أيار/مايو 1980 في هرتزيليا، تقدم الوفد المصري بسبع نقاط محددة لتحقيق أهداف إطار العمل الخاص بالسلام في الشرق الأوسط، وتتلخص في الآتي:

1 - يمنح السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة حكماً ذاتياً كاملاً، مما يتطلب وفقاً لقواعد القانون الدولي ممارسة سلطات تشريعية، وتنفيذية، وقضائية.

2 - تتألف سلطة الحكم الذاتي المنتخبة من عدد مناسب من الممثلين المنتخبين.

3 - ينبغي الاتفاق على وقف إنشاء المستوطنات وقف التوسع فيها.

4 - بما أن القدس الشرقية تعد جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية، فينبغي أن يكون لسكان القدس العربية الحق في المشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتي.

5 - ينبغي إبلاء الاهتمام المناسب بمسائل الأمن المشروع لكافة الأطراف.

6 - تمارس سلطة الحكم الذاتي المنتخبة سلطاتها خلال الفترة الانتقالية التي سيحدد في نهايتها الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة.

يمكن القول إنه من خلال تلك الاجتماعات التي عقدت خلال عامي 1979، 1980 بشأن إقامة ترتيبات انتقالية في الضفة الغربية وغزة، كان ثمة الكثير من نقاط الخلاف بين الجانبين المصري والإسرائيلي، والتي تركزت حول القدس، والمستوطنات الإسرائيلية، وطرق اشتراك الفلسطينيين في عملية السلام، وشكل الحكم الذاتي الفلسطيني بالأراضي المحتلة، والسلطات والمستوطنات التي ستمارسها سلطة الحكم الذاتي «المجلس الإداري وفقاً لاتفاقيات كامب ديفيد»، وشكل الانتخابات بالأراضي المحتلة ونظامها.

ثالثاً: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية آذار/مارس 1979

وبدأت المرحلة الثانية من مفاوضات معاهدة السلام في واشنطن في منتصف شهر آذار/مارس 1979، ولم تستغرق هذه المرحلة أكثر من عشرة أيام، وصل خلالها إلى واشنطن الرئيس السادات، ومناحم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي، حيث ظلت المباحثات بشأن ما بقي من موضوعات معلقاً سواء بشأن الحكم الذاتي أو بشأن بترول سيناء حتى اليوم السابق لتوقيع المعاهدة.

وتم الاتفاق على صيغة الخطابات المتبادلة والمتطابقة بشأن موضوع الحكم الذاتي، التي اتخذت وثيقة ملحقة بمعاهدة السلام، وتم التوقيع عليها ضمن وثائق المعاهدة في 26 آذار/مارس 1979، وقد تضمنت الخطابات المتبادلة، الخطوات العملية التي ستتخذ من أجل تحقيق تسوية شاملة تتفق مع ما جاء في إطار السلام والبدء في تنفيذ النصوص الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة.

وقعت مصر وإسرائيل على معاهدة السلام في 26 آذار/مارس 1979، التي تألفت من ديباجة وتسع مواد أساسية، وألحقت بها بعض الملاحق والوثائق الخاصة ببروتوكول انسحاب إسرائيل من سيناء وترتيبات الأمن، وتطبيع العلاقات، وكذلك تفسيرات لبعض المواد، كما ألحقت بها الخرائط التوضيحية اللازمة.

1 - معاهدة السلام من وجهة نظر مصرية

أ - تميز الانسحاب من سيناء بالشمول سواء للقوات

العسكرية أو المدنيين وتصفية المستوطنات.

ب - عدم المساس بوضع قطاع غزة «أرضاً محتلة يمكن التفاوض بشأنها مثل الضفة الغربية»، حيث نصت المادة الرابعة أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة.

ج - تحقق ترتيبات الأمن المتبادلة الحد الأقصى لأمن إسرائيل وأمن مصر نسبياً، بما تضمنته من إقامة مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية «المادة الرابعة».

د - إعادة النظر في ترتيبات الأمن المتبادلة خلال ثلاثة شهور من طلب أحد الطرفين، ما يتيح طلب إعادة توزيع حجم القوات في سيناء وتعديله، على ضوء تطور عملية السلام.

هـ - فرضت المعاهدة على إسرائيل لأول مرة قبول الانسحاب من كل الأراضي المصرية المحتلة، ويمكن المطالبة في أي مفاوضات مقبلة بتطبيق هذا المبدأ على باقي الأراضي العربية المحتلة في إطار التسوية الشاملة.

و - تعدّ المعاهدة أول تجربة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

ز - حققت من وجهة النظر الإسرائيلية العديد من المزايا مثل؛ اكتسابها لشرعية الوجود في المنطقة، مع تحقيق ضمانات أمن كافية كانت تسعى إليها، كذلك نجحت في تحييد الجبهة المصرية التي تعدّ أقوى الجبهات أمامها، وبذلك يمكن أن تعمل بحرية على الجبهات الأخرى.

ح - نصوص المعاهدة لم تلزم إسرائيل في نص مباشر بتحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني، وإنما جاء هذا الاتفاق في خطاب متبادل، وبذلك يمكنها المماطلة والتسويف في هذا الموضوع، كما ضمنت لها حرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة، وكذلك العبور الجوي لطائراتها في الأجواء المصرية، وهذا يتيح لها تنمية اقتصادها.

ط - المعاهدة لم تلزم إسرائيل بأية التزامات خاصة بالقدس، وبذلك فإنها تحقق أهداف إسرائيل في اتخاذها عاصمة لها.

ي - إن إتمام المعاهدة خارج جهود الأمم المتحدة لا يلزم إسرائيل بأي التزام يجمع عليه المجتمع الدولي، وفي الوقت نفسه فإن ضمانات الولايات المتحدة الأمريكية وحدها لتنفيذ المعاهدة يحقق لإسرائيل إمكانية التدخل الأمريكي إلى جانبها في حالة خرق بند من بنود المعاهدة أو التهديد بذلك، بل إن إسرائيل تعد هذه المعاهدة سلاماً منفرداً مع مصر، ولا تلزمها بأية التزامات مع الدول العربية الأخرى، إلى أن تحقق مع هذه الدول تسوية سلمية.

2 - موقف الدول العربية ونظرتها للمعاهدة

عارضت الدول العربية عدا السودان وسلطنة عُمان النتائج التي توصلت إليها جهود السلام، وإن اختلفت حدة التعبير عن معارضتها، وتباينت ردود الفعل بين الانتقادات الحادة من جانب مجموعة الرفض التي تزعمتها العراق، وبين الإعلان عن مواقف محددة بشكل متحفظ بزعامة المملكة العربية السعودية، وإلى جانب الكتلة المعارضة، عبرت بعض الدول عن مواقف محايدة، من بينها المغرب وموريتانيا، ويمكن تقسيم موقف الدول العربية طبقاً لما ظهر من مؤتمر بغداد في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر 1978 كالآتي:

أ - العراقي: ويضم العراق، وسورية، واليمن الجنوبية، والجزائر، وليبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتعاطفت أو تعاونت معها المملكة الأردنية الهاشمية، وقد هاجمت هذه الدول معاهدة السلام ورأت أنها لم تسفر عن أية نقاط لصالح القضية الفلسطينية، وأنها تمس صميم عروبة القدس.

ب - المحور السعودي: ويضم السعودية، ودول الخليج، عدا عُمان: واتسم موقف هذه الدول بالاعتدال النسبي والدبلوماسية الهادئة.

ج - لبنان: اعترض على كامب ديفيد ومعاهدة السلام؛ باعتبار أن الاتفاقيتين قد أغفلتا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن معاهدة السلام قد ذكرت

الشعب، وأغفلت الأرض.

د - تونس: كان اعتراضها على أساس أن المعاهدة لم تنص على قيام دولة فلسطينية، وعدم احترام الإجماع العربي، كما أن المعاهدة لم تستجب لمطالب الشعوب الإسلامية فيما يتعلق بالقدس.

خامساً: المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها في إستراتيجية السلام

منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، طرأت على المنطقة تطورات ومتغيرات كثيرة، كان لها الأثر في مستقبل الصراع بين العرب وإسرائيل، وكان الغزو الإسرائيلي للبنان في الخامس من حزيران/يونيو 1982 أبرز تلك التطورات، ثم ما تبعه من تقديم مبادرة أمريكية للتسوية السلمية وكذلك النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة العربي بمدينة «فاس» عام 1982، وتقديمه لمبادرة عربية لتسوية الصراع.

ومن أبرز المتغيرات التي لها تأثيرها في مستقبل الصراع:

1 - سياسة إسرائيل بعد معاهدة السلام

تحكمت نظرة إسرائيل لمعاهدة السلام بوصفها حلاً منفرداً مع مصر في صياغة سياستها وقراراتها، وحاولت أن تفرغ اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام من مضمونها وتفصل بين السلام مع مصر ومفهوم التسوية الشاملة بالسعي في اتجاهين متوازيين، الأول تنفيذ التزاماتها على الجبهة المصرية والاتجاه الآخر هو الحيلولة

دون التوصل لتنفيذ الشق الثاني من اتفاقية كامب ديفيد، الذي يحقق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن وجهة نظر محايدة، فإن سياسة إسرائيل العدوانية التوسعية لم تتغير كثيراً بعد توقيع معاهدة السلام، ويؤيد هذا الرأي ما تلاها من أحداث مثل؛ تدمير المفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو 1981 وإعلانها ضم هضبة الجولان السورية في كانون الأول/ ديسمبر 1981 ثم عدوانها على لبنان 1982.

2 - تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها على الجبهة المصرية

في 26 نيسان/أبريل 1982، أتمت إسرائيل انسحابها من سيناء، ولكنها كانت في قلق شديد من احتمال تراجع مصر عن سياستها السلمية وعرقلتها لتطبيع العلاقات، وكذلك تخوفت من احتمالات عودة ربط مصر بالجهود العربية للتسوية، كل ذلك جعلها تثير الكثير من المشكلات قبل إتمام عملية الانسحاب بهدف إشعار مصر بالحساسية الشديدة تجاه أي تحول أو تغيير في السياسة المصرية مستقبلاً.

كانت الخلافات التي أثارتها إسرائيل مع مصر حول مسألة طابا، تمثل جزءاً من خطتها للإعداد لمرحلة ما بعد الانسحاب، فقد هدفت إلى الإبقاء على وضع طابا معلقاً حتى تستخدمها للمناورة السياسية وتجميد أي جهود للبدء في توسيع عملية السلام. ويمكن القول إن تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها على الجبهة المصرية، كان من منطلق نظرتها لمعاهدة السلام بوصفها حلاً منفرداً مع مصر، لا يلزمها بأية قيود في حركتها على الجبهات الأخرى، ولا يلزمها كذلك

بالشق الثاني من التسوية الشاملة، وهو حل المسألة الفلسطينية وتحقيق الحكم الذاتي الكامل.

3 - عرقلة إسرائيل لمباحثات الحكم الذاتي

اتبعت إسرائيل أسلوبي المراوغة والتسويف في المفاوضات بهدف تأجيل البت في هذه المسألة لأطول فترة ممكنةٌ، وعملت، في الوقت نفسه، على إيجاد واقع جديد يسمح لها بتنفيذ مخططاتها التوسعية في الأراضي العربية. وقد نجحت إسرائيل فعلاً في تحقيق أهدافها، وتجاوزت المباحثات حول هذه المسألة شهرها الثلاثين دون التوصل إلى نجاح، ثم توقفت تماماً في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، كما نجحت كذلك في إيجاد واقع جديد بعد غزوها للبنان، وإخراج المقاومة الفلسطينية.

والحكم الذاتي في التصور الإسرائيلي ينبغي النظر إليه في إطار الأساس الاستيطاني الذي يفصل بين السكان والأرض، وهو موقف الحكومة الإسرائيلية منذ أعلنه رئيس وزرائها «مناحم بيغن» في مؤتمر الإسماعيلية عام 1977.

والفترة الانتقالية التي وردت في اتفاقية كامب ديفيد طبقاً للمفهوم الإسرائيلي ما هي إلا فرصة لترتيب السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وصياغتها، للقبول بالحكم الذاتي في إطار السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق. ولتنفيذ هذا المفهوم بدأ النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يتصاعد بشكل خطير في تلك المناطق لإيجاد واقع إسرائيلي ينفذ على مدى الخمس سنوات التالية لموازنة الواقع العربي الفلسطيني.

4 - ضم إسرائيل لهضبة الجولان السورية

تأتي هضبة الجولان في المرتبة الثانية من ناحية الأهمية الإستراتيجية لإسرائيل بعد القدس مباشرة، وقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك أعلنت إسرائيل في الرابع عشر من كانون الأول/ديسمبر 1981 ضم تلك الهضبة للأراضي الإسرائيلية. وتمثل هضبة الجولان أهمية إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل؛ نتيجة لارتفاعها وإشرافها على المناطق الإسرائيلية المتاخمة لها، مما يهدد القرى الآهلة بالسكان في شمال إسرائيل، علاوة على أن ثلث موارد إسرائيل من المياه يأتي من منحدرات تلك الهضبة.

5 - قضية طابا

نصّت معاهدة السلام، التي أبرمت بين مصر وإسرائيل في 26 آذار/مارس 1979، على أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المتعارف عليها بين مصر وأرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب سابقاً، وقد توصلت اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها إلى اتفاق حول مواقع الجانب الأعظم من المائة علامة التي ترسم الحدود.

وفيما يتعلق بالعلامات مثار الخلاف فقد اتفق الجانبان في 25 نيسان/أبريل 1982 على طرح القضايا الفنية المتبقية فيما يتعلق بالحدود الدولية إلى إجراء متفق عليه، الذي من شأنه أن يحقق حلاً نهائياً وكاملاً بما يتفق مع معاهدة السلام، ولكن لم تسفر المفاوضات بين الطرفين عن نتيجة.

وفي 11 أيلول/سبتمبر 1986، اتفق الطرفان على إحالة خلافاتهما، فيما يتعلق بموقع أربع عشرة علامة من علامات الحدود إلى لجنة للتحكيم، وتطبيقاً لأحكام تسوية التحكيم فإن الأطراف تبادلت المذكرات والمذكرات المضادة وردود الإدعاء بناء على طلب مشترك للجانبين.

سبق جلسات الاستماع تفقد عدد من المواقع المتنازع عليها وتم سماع الإدعاء والحجج شفهياً في جلستين، والمعروف أن الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل كانت قد حُددت أصلاً بمقتضى اتفاق أول تشرين الأول/أكتوبر 1906 بين السلطنة التركية والخديوية المصرية. ولم يطرأ أي تغيير على خط الحدود سواء حين أصبحت مصر مستقلة، أو عندما أصبحت فلسطين إبان فترة عصبة الأمم أرضاً تحت الانتداب وخاضعة للإدارة البريطانية، كما لم تحدث أي تغييرات أثناء فترة الانتداب أو بعدها، وطبقاً للخلاف الذي نشأ بين اللجنة العليا المشتركة بين مصر وإسرائيل لتنفيذ المعاهدة والاتفاق على مسائل التطبيع، فقد حدث خلاف بين الجانبين على تحديد بعض نقط الحدود الدولية خاصة النقطة رقم 91 في موقع طابا، وبناء على هذه الخلافات وعدم الاتفاق في الرأي وطبقاً للمادة السابعة من معاهدة السلام، فقد اتفق الطرفان على إحالة المشكلة إلى لجنة للتحكيم.

6 - طابا وشرط التحكيم

ظلت مشكلة طابا معلقة منذ أن تم الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام 1982، إلى أن أصدرت هيئة التحكيم الدولية بجنيف حكمها بشأن مشكلة طابا في 29 أيلول/سبتمبر 1988،

حيث خاضت مصر صراعاً دولياً من أجل استعادتها إلى السيادة المصرية، وقد دارت المباحثات منذ الاتفاق المصري الإسرائيلي على شروط التحكيم، مدعمة بالمستندات والوثائق والخرائط التي وضعها الخبراء العسكريون استناداً على الحقوق التاريخية، وأسهم في إبراز معاينتها ودلالاتها الجغرافية والتاريخية والقانونية، عدد من أبرز الأساتذة المتخصصين المصريين.

وفي مجال المفاوضات التي دارت بين الطرفين المصري والإسرائيلي من أجل تنفيذ حكم المحكمة، تم توقيع اتفاق تنفيذي في روما بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، يتضمن النص على تحديد علامات الحدود الأربع عشرة وفقاً للحكم الصادر من هيئة التحكيم والانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء العلامات فور تحديدها، أما النتيجة النهائية للمفاوضات فقد تمثلت في الاتفاق الذي أصبح نافذاً ابتداء من 15 آذار/مارس 1989 والذي تحقق بموجبه سحب إسرائيل لكامل قواتها من منطقة طابا التي أعيدت إلى السيادة المصرية، في مقابل ترتيبات معينة التزمت بها مصر، وشملت التعويض عن المنشآت السياحية التي آلت ملكيتها إلى مصر.

الفصل الثالث

الواقع الأردني قبل مسيرة السلام

والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية

أولاً: الواقع الأردني

منذ العام 1973 كانت الأردن الدولة العربية المؤهلة لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، أكثر من أي دولة عربية أخرى بما فيها مصر فالتطور التاريخي «لإمارة الأردن»، يوضح عدداً من القضايا، أولها أن إنشاء الإمارة قد تم بإرادة غربية بريطانية أساساً، الأمر الذي يُفسر العلاقات المتميزة للأردن مع القوى الغربية. والأمر الثاني هو ارتباط المملكة الأردنية بالهاشميين، وخصوصاً بعد أن سقط الحكم الهاشمي في كل من الحجاز والعراق، وأصبح للأردن طبيعة عرقية (عربيّة) خاصة تميزها عن الدول في المشرق العربي كافة، وتوجهها إلى توجهات سياسية مختلفة. والأمر الثالث، هو الروابط الوثيقة بين الأردن وفلسطين، حيث أصبح قرابة نصف

سكان الأردن من أصل فلسطيني، مما أحدث خللاً سكانياً في المملكة[1].

نشأت المشكلة الأردنية الفلسطينية منذ عام 1948، حين تولى الملك عبد الله قيادة الجيوش العربية في حرب فلسطين، وقام بعد انتهاء الحرب بضم الضفة الغربية لنهر الأردن، مما جعل الدول العربية تتهمه بالخيانة، إلا أن هذا الحدث أدى إلى ارتباط الأردن بالمشكلة الفلسطينية، وأدى إلى حرص كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل إلى دعم الأردن، والحفاظ على استقلاله، وخصوصاً أنه كان يسيطر على القطاع الفلسطيني المتاخم لإسرائيل في الضفة الغربية. وشكل ذلك مصدراً لحصول الأردن على مساعدات خارجية باستمرار، وفي الوقت نفسه أدى إلى خلق مشكلة سكانية عالجها الملك حسين، طوال فترة حكمه 1952 - 1999، بتوازن دقيق لإرضاء القبائل والعشائر الأردنية، مع كسب ولاء الفلسطينيين، وعدم إثارة إسرائيل، مع إرضاء العرب[2].

---

(1) فالأردنيون «من أصل أردني» ينظرون إلى الفلسطينيين بأنهم وافدون تمكنوا من السيطرة على الاقتصاد الأردني، وحققوا ثروات طائلة، بينما يرى الأردنيون من أصل فلسطيني، أنفسهم مضطهدين سياسياً بسبب عدم شغلهم لمناصب سياسية وعسكرية وأمنية، تتناسب مع نسبتهم من السكان، وبالتالي فإن محصلة هذا الخلل تنعكس من خلال عدة زوايا، أولها الأمن الداخلي، والثاني الأرض المحتلة «فلسطين»، والثالث ما يسمى «بالوطن البديل»، الذي تقترحه إسرائيل لاستقرار الفلسطينيين في الأردن.

(2) وربما كان أفضل تعبير عن دلالة توجه السلام بين الأردن وإسرائيل في السابق من تحليل الإجابة على سؤال للرئيس الأمريكي بيل كلينتون، طرحه بعد التوقيع على اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994، حيث سأل الرئيس كلينتون الملك حسين، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، متى بدأ تعارفكما؟ فأجاب الملك حسين: منذ حوالي عشرين عاماً، وسارع رابين بتصحيح المعلومة قائلاً: منذ حوالي 25 عاماً. وكلتا الإجابتين تدلان على منظور سياسي مقصود، فأجابه الملك حسين تتجه إلى أن المعرفة كانت عقب حرب 1973، الذي أفرز بدايات عملية السلام. أما رابين، فإجابته تدل على أن تلك العلاقات بدأت فيما بعد عام 1967، وربما كانت لها علاقة بتطور=

كما أن الطبيعة الجيوإستراتيجية للأردن، تنعكس على سياسته الخارجية بشدة، فهي دولة صغيرة في موقع إستراتيجي هام في قلب الشرق الأوسط. وتحيط به دول عربية أكبر وأقوى، بالإضافة إلى إسرائيل، التي تمتد حدودها معه إلى حوالي 650 كم. وقد أدى هذا الموقع إلى شدة الحساسية، والتأثر بالتطورات المختلفة في المنطقة، مما جعل توجه السياسة الأردنية إلى «بقاء الأردن آمناً، خارج النزاعات الإقليمية، مع المناورة السياسية بهدف تعزيز موقف الأردن دبلوماسياً، ولمنع إسرائيل من اجتياح الأراضي الأردنية».

وأخيراً يمكن القول، إنه رغم امتناع الأردن عن مشاركة مصر في مسيرة السلام التي بدأتها عام 1977، نتيجة ضغوط وحسابات لم تتحمل الأردن خسارتها، إلا أن الأردن كان دائماً يراقب مسيرة السلام، وينتهز الفرصة التي تتيح له الانضمام إليها، كذلك رغم أن الأردن قبلت نتيجة ضغوط عربية شديدة قطع العلاقات مع مصر عام 1979، عقب إعلان اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، إلا أنها كانت أول دولة عربية تعيد علاقاتها بمصر عام 1984، وتؤدي دوراً عربياً متوازناً في محاولة لعودة مصر إلى الصف العربي.

وكانت الأردن في تلك المرحلة كذلك، هي معبر التفاهم العربي مع العراق الذي كان يخوض معاركه مع إيران... وكانت

= الأوضاع والصراعات في المنطقة، وأبرزها «معركة الكرامة» في 21 آذار/مارس 1968 ضد المقاومة الفلسطينية في الأردن، وكذلك إعلان الملك حسين في 26 حزيران/يوليو 1970، قبول الأردن مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية للسلام، التي صاغها وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز William Rogers، مما كان له أثر كبير في إشعال أحداث أيلول الأسود، كذلك كان يشير إلى المعاونات الأمريكية للقوة الأردنية التي تصدت للوحدات المدرعة السورية في 18 سبتمبر 1970، التي اخترقت الحدود الأردنية، حيث تكبدت القوات السورية خسائر كبيرة في هذه المعركة.

تؤمن الإمدادات العسكرية العراقية التي تصل إلى ميناء العقبة، ثم تخترق طريقاً طويلاً ليصل إلى العراق معرضاً لأي تدخل إسرائيلي فيما لو أرادت إسرائيل والذي لم يحدث على مدى سنوات الحرب العراقية الإيرانية الثماني. وهذا له دلالات سياسية معينة.

ثانياً: المتغيرات التي أدت إلى اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية

لم تأت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بشكل مفاجئ، ولكن الظروف والمتغيرات فرضتها، بحيث إن توقيع هذه الاتفاقية قد تم بهدوء شديد ودون أي ردود فعل على أي مستوى، ودون نقد أو تحليل كما حدث في اتفاقيات مماثلة، وقعتها مصر والفلسطينيين قبلها، ورغم ما تحتويه تلك الاتفاقية من بنود، تتعارض مع الفكر القومي العربي في إدارة عملية السلام مع إسرائيل.

ثمة ثلاثة متغيرات دولية وإقليمية ومحلية تتلخص أهمها في الآتي:

1 - المتغيرات الدولية

هي المتغيرات ذات التأثير المباشر وغير المباشر، في منطقة الشرق الأوسط كلّها لما تتمتع من مكانه إستراتيجية على مستوى العالم، وهي التي تنحصر في مجموعة المتغيرات، التي خلّفها كانت نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي السابق التي نتج عنها انتهاء الحرب الباردة، وبزوغ القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وتصاعد نظام عالمي جديد، لم تكن قد تحددت معالمه بعد، رغم الإيحاءات بأن الولايات المتحدة الأمريكية حليفة إسرائيل الأولى

سوف تتولى وظيفتها «شرطياً للعالم».

إلى جانب ذلك فقد كانت هناك متغيرات حادة في أوروبا، يأتي في مقدمتها توحد الألمانيتين، بعد انفصال دام قرابة خمسة وأربعين عاماً، وإعلان الاتحاد الأوروبي، وتصاعد المتغيرات تجاه رغبة دول أوروبا الشرقية في الانضمام إلى هذا الاتحاد، وتأكيد انفصالها التام عن روسيا.

وفي اتجاه الشرق، ثمة متغيرات، في تأكيد الصين لمكانتها العالمية بوصفها قوة كبرى وتوجهها نحو الانفتاح الاقتصادي وجذب استثمارات هائلة من الغرب، إلى جانب توجه الصين، والعديد من الدول الكبرى الأخرى، التي كانت لها علاقات تاريخية مع العالم العربي تجاه التعاون مع إسرائيل. وكل تلك المتغيرات كانت لها ردود فعل هائلة على المنطقة أهمها:

أ - اختفاء الحليف الإستراتيجي لمعظم الدول العربية وهو الاتحاد السوفيتي، وخضوع المنطقة إلى سياسة القطب الواحد الولايات المتحدة الأمريكية.

2 - انعدام هامش المناورة الإستراتيجية، بين دول المنطقة، والعالم الخارجي، نتيجة فرض الولايات المتحدة الأمريكية النظام العالمي الجديد، وفرض نظام للحد من التسلح يقيد دول المنطقة، ويحرمها من امتلاك التقنيات الحديثة «التي تغدق بها أمريكا على إسرائيل». وقد نجحت إجراءات الحد من التسلح بصورة كبيرة نتيجة لعدة عوامل:

1) أن 60% من الدول العربية تعتمد، في تسليحها، على المعدات الأمريكية والغربية.

2) أن التعاون العربي العربي في مجال التسليح يعد منعدماً.

3) أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض قيود الحد من التسلح، على الدولة المصدرة، والدول المستوردة في الوقت نفسه. ومن خلال منظومة الحد من التسليح على الدول العربية، نجحت إسرائيل في التفوق التقني بشكل كبير.

2 - المتغيرات الإقليمية

وهي المتغيرات التي أثرت بشكل عام على دول المنطقة، وعلى الأردن بصفة خاصة وأدت إلى توجهه إلى اتفاق السلام مع إسرائيل. ويمكن تلخيص تلك المتغيرات في الآتي:

أ - تداعيات حرب تحرير الكويت

وهي المتغير الرئيسي، في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، الذي أثر بشده على فكرة الأمن القومي العربي، وعالجه الأردن بصورة منحازة للعراق، وضد توجهات معظم الدول العربية، والقوى العالمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نتجت عن ذلك انعكاسات شديدة على الأردن في المجال الاقتصادي، نتيجة قطع المعونات العربية والعراقية عنه في وقت واحد، كذلك نتيجة عودة العاملين الأردنيين في دول الخليج، وتوقف تدفق البترول

العراقي، وتوقف المعونات الغربية للأردن.

وقد أدت حرب الخليج الثانية، بصفة عامة، إلى متغيرات رئيسية في مجال التضامن العربي وتعميق الخلافات العربية العربية، وفقد الثقة في نوايا الآخرين، وحطمت بعض التجمعات العربية، ومنها مجلس التعاون العربي بين «العراق، والأردن، واليمن، ومصر»، وأخرجت إحدى القوى الرئيسية العراق من الحسابات العربية في مجال التوازن الإقليمي، وأكدت التواجد الأمريكي الغربي على الأرض العربية.

وقد أدت كل تلك الأحداث إلى توجه الأردن إلى تغيير سياسته بعد أن أدرك الملك حسين شخصياً أنه قد راهن على الحصان الخاسر، عندما وقف في صف العراق في هذه الحرب، مما أدى إلى غضب الغرب عليه، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكذلك دول الخليج وفي الوقت نفسه إسرائيل حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وأدرك أن توجهه إلى السلام قد يعيد المياه إلى مجاريها.

ب - مؤتمر مدريد للسلام

يعدّ مؤتمر مدريد للسلام، الذي عقد في مدريد عاصمة أسبانيا بدءاً من 30 تشرين الأول/أكتوبر 1991 ولمدة ثلاثة أيام، نقطة تحول رئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي، كذلك نقطة تحول جذرية في قيام النظام العالمي الجديد بمسؤولياته تجاه بؤر الصراع الرئيسية في العالم ومنها الشرق الأوسط.

وقد تم الاتفاق على عقد مؤتمر مدريد للسلام، بعد ثماني

جولات لوزير الخارجية الأمريكي «جيمس بيكر» في المنطقة ومراكز صنع القرار في العالم. وقد جاء هذا المؤتمر كذلك إنعكاساً لحرب تحرير الكويت، التي أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، أن بقاء الصراع العربي الإسرائيلي دون تسوية شاملة، سيؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

وجاءت المبادرة الأمريكية كذلك، نتيجة لتصاعد المطالب العربية وخصوصاً من الدول التي أسهمت في تشكيل قوات التحالف - بضرورة إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها خلال حرب 1967، كذلك امتصاص غضب الجماهير العربية، التي لمست مدى الدمار الذي حدث في العراق، وقد عُقد المؤتمر تحت رعاية القطبين «الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق»، وبحضور جميع الأطراف المشتركة أو المعنية بالصراع بما فيها سورية، ووفد فلسطيني أردني مشترك، وأهم نتائج هذا المؤتمر، تنحصر في الآتي:

1) تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وأن تتم فوراً عملية التفاوض من أجل السلام من خلال مفاوضات فردية مباشرة بين أطراف الصراع، على أن تكون كل دولة عربية طرفاً أول، وتكون إسرائيل طرفاً ثانياً.

2) أن تتم عملية التسوية على ضوء قراري مجلس الأمن رقم 242، ورقم 338، وعلى مبدأ «مبادلة الأرض مقابل السلام».

3) أن تبدأ على الفور مباحثات إقليمية من أجل التطبيع

وبناء الثقة، والتي تشمل عدة موضوعات يختص كل منها بمباحثات مستقلة في مسائل «البيئة، المياه، الأمن، اللاجئين، التنمية الاقتصادية».

4) أن مؤتمر مدريد قد أدى إلى حدوث تحول جذري في المفهوم والتناول العربي للصراع مع إسرائيل، والقبول بمبدأ حل قضية الشرق الأوسط سلمياً بالتفاوض.

5) وعلى المستوى الإسرائيلي، تغيرت وجهة نظر إسرائيل تجاه السلام، نتيجة مباشرة لهذا المؤتمر، والإجراءات التي اتخذت قبله، وحددت إسرائيل ثلاثة مبادئ رئيسية، تحقق من خلالها الحد الأدنى لأمنها، ويمكن من خلالها تفعيل عملية السلام، وهذه المبادئ هي:

I - أن تكون اتفاقيات السلام بين العرب وإسرائيل، طبقاً للشروط الإسرائيلية، وبما لا يمس أمن إسرائيل.

II - أن تحتفظ إسرائيل بقدرة فائقة على الردع، وبأسلحة غاية في القوة لا يمتلك مثلها العرب.

III - أن تستمر إسرائيل في الاحتفاظ بالتوازن الإستراتيجي في المنطقة لصالحها.

IV - أن تحتفظ إسرائيل بالقدرة النووية - دون غيرها من العرب - بما يحافظ على استقرار السلام في الشرق الأوسط.

6) في الوقت نفسه، تبّنت دول الخليج موقفاً، تجاه قضية السلام مع إسرائيل، وقد جاء هذا الموقف من خلال اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي مع وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل «بلجيكا» في 11 أيار/مايو 1991، حيث جاء في البيان المشترك: «أن دول المجلس تعلن عن استعدادها للمشاركة في حالة دعوتها بصفة المراقب في مؤتمر السلام المزمع عقده، وسوف يمثلها فيه الأمين العام للمجلس، كما أن أعضاء المجلس سيشاركون في أي اجتماعات تضم دول المنطقة لمناقشة المسائل المتعلقة بالحد من التسلح، وتدمير أسلحة التدمير الشامل».

وقد تم تعزيز هذا البيان فيما بعد ذلك، حيث اتخذت دول الخليج عدة خطوات، خصوصاً تجاه المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، حيث أعلنت أنها ستعيد النظر في قوائم الشركات العالمية التي تتعامل مع إسرائيل.

وقد أدى مؤتمر مدريد إلى بدء استئناف مفاوضات السلام على الاتجاهات كافة، حيث سارت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية في مجالها دون تعثر، وبهدوء تام، حيث حرص الجانبان على إنجاح تلك المفاوضات، في الوقت نفسه تعثرت المفاوضات على الاتجاهين الآخرين السوري، والفلسطيني أما في الاتجاه السوري، فقد تصاعدت الخلافات إلى أن توقف عام 1996، وعلى العكس، فإن المسار الفلسطيني عندما واجه صعوبات، لجأ إلى المفاوضات السرية في أوسلو، إلى أن أعلن عن اتفاق «غزة/ أريحا».

وعلى جانب مفاوضات التطبيع، وبناء الثقة، فقد استؤنفت في عدة مجالات، وكان نصيب الجانب الاقتصادي، هو الأكثر خطأ، من خلال عقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا.

ج - هجرة يهود الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل

جاءت هجرة اليهود السوفيتي إلى إسرائيل، نتيجة لتفكك دول الاتحاد السوفييت السابق وعدم السيطرة على الهجرات بصفة عامة نتيجة للعوامل الاقتصادية المتردية، إلى جانب تشجيع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لهذه الهجرة، التي وصلت إلى حوالي 122 ألفا في عام 1990 فقط، ثم وصلت إلى حوالي 750 ألفا حتى عام 1994. وقد انعكست تلك الهجرة في شكل مطالب إسرائيلية للتوسع في الأراضي على حساب الفلسطينيين، إلى جانب مساعدات مادية كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء البنية الأساسية التي تستوعب هذه الأعداد الكبيرة. في الوقت نفسه، فإن التوازن السكاني في إسرائيل، أحدث ميزات كبيرة، على حساب العرب نتيجة استيعاب تلك الهجرات، أما انعكاس هذه الهجرة على السلام الأردني/ الفلسطيني، فقد جاء في صورة غير مسبقة، وهي «استئجار الأراضي الأردنية المقامة عليها مستوطنات فلسطينية».

3 - المتغيرات على المستوى الإقليمي/ المحلي

أ - إذا استثنينا التفاهم الأردني الإسرائيلي، في مراحل ما قبل مدريد، فإن هناك قضيتين كانتا تثيران القيادة

الأردنية، وتجعلها تنظر بوجل تجاه النوايا الإسرائيلية:

1) القضية الأولى: مشروع «إيغال آلون» لتوطين الفلسطينيين في الأردن، بهدف حل المشكلة الفلسطينية من جذورها، الذي أعلنه عقب حرب حزيران/يونيو 67، منادياً بإنشاء حزام أمني بعمق 10-15 كلم يمتد على طول نهر الأردن، ويضم أقل عدد ممكن من العرب، وكذلك تهويد قطاع غزة، وتفريغ مواطنيه العرب للإقامة في أجزاء من المنطقة الغربية أو العريش، وبقاء القدس والجولان وشرم الشيخ وسيناء تحت السيطرة الإسرائيلية.

2) القضية الثانية: ما أثير حول مخطط شارون عام 1983 بغزو دول البترول عبر الأردن، وهذا المخطط بني على أساس تحليل صدر عن جريدة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية حول أفكار أرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت الذي أشار فيها إلى أهمية إسقاط ورقة الضغط البترولية، باستخدام القوة العسكرية لاحتلال منابع النفط عبر الأردن، وحسم ما يسمى «بالقضية الفلسطينية».

ورغم عدم الحصول على شيء مادي يسمى «خطة شارون لغزو دول البترول»؛ لأن مثل تلك الخطط تحاط بسرية تامة، إلا أن تجميع أفكاره وتحليلها أعطى شكلاً محدداً يمثل في مجموعه خطه إستراتيجية متكاملة، يمكن أن توضع في الحسبان،

وتهدف إلى إقامة دولة فلسطينية شرق نهر الأردن - لحسم القضية الفلسطينية نهائياً، مع السيطرة على منابع النفط في دول الخليج، واستثمار ذلك سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، لصالح إسرائيل.

ب - والحقيقة أن إسرائيل مثلت خطراً دائماً على بقاء الأردن؛ بسبب ما يطرح، أحياناً، لدى بعض القيادات الإسرائيلية بضرورة أن تكون الأردن الوطن البديل للفلسطينيين. وعليها أن تستوعب ما تبقى منهم داخل الأراضي الإسرائيلية. وقد فقدت الأردن الضفة الغربية جراء الهزيمة في حرب حزيران/يونيو 1967، وظلت تحتفظ بالرابطة الرسمية معها حتى عام 1988، عندما أعلن الملك حسين فك الارتباط السياسي والإداري مع الضفة الغربية تمهيداً لإعلان الدولة الفلسطينية، وتحت ضغوط عربية.

وقد صدر هذا القرار في 31 تموز/يوليو 1988، ثم صدرت بعده قرارات الحكومة الأردنية في 5 آب/أغسطس 1988 بإحالة موظفيها من الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى التقاعد «21 ألف موظفاً»، وكذلك فصل من لم يصل إلى سن التقاعد، وذلك في إطار قرار إلغاء الروابط القانونية والإدارية بين الأردن والضفة الغربية.

أما العوامل التي أدت إلى اتخاذ الأردن لهذا القرار فتنحصر في الآتي:

1) إخفاق الأردن والفلسطينيين في الوصول إلى صيغة مقبولة من الطرفين لتنظيم العلاقة والجهود المشتركة بينهما من أجل تحرير الضفة الغربية وغزه. ومن أجل الدخول في مفاوضات السلام، علاوة على أن إسرائيل تعارض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات.

2) استمرار الانتفاضة في الضفة الغربية، التي كشفت أن كل فلسطيني الضفة وغزة يريدون التحدث عن أنفسهم طبقاً لتحليل جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت مما أدى إلى اتخاذ الملك حسين قراره الصعب مهيئاً للفلسطينيين تولى أمر قضيتهم .

3) جاء هذا القرار استجابة لقرارات القمم العربية ابتداء من قمة الرباط عام 1974 حتى قمة عمان 1987، التي تؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كما أن هذا القرار جاء كذلك تلبية لرغبة منظمة التحرير الفلسطينية نفسها لتأكيد دورها ممثلاً لهذا الشعب.

ج - رغم المعلومات المتوافرة حول وجود صلات سرية بين الأردن وإسرائيل، إلا أن هاجس الخوف من الوطن البديل، ومن الاجتياح الإسرائيلي للأردن، مثل جزءاً رئيسياً في التفكير الأردني. وكان توقيع معاهدة السلام

قد أسهم في خفض هذا الهاجس.

د - تمثل مشاركة الأردن وإسرائيل للحصول على المياه عبر مصادر مشتركة، مشكلة تديرها إسرائيل من خلال سيطرتها على المنابع الرئيسية للمياه. وتصر إسرائيل في مباحثاتها مع الأردن والفلسطينيين على مسائل المياه أن تحقق الآتي:

1) ضرورة رسم الحدود السياسية في الضفة الغربية على الحافة الشرقية لمصادر المياه الجوفية في المنطقة؛ حيث تمد هذه المصادر السهل الساحلي بكميات كبيرة من المياه. والمشكلة أن هذا الخط يمتد لمسافة 2 - 6 كم شرق الخط الأخضر. ويؤثر في نصيب العرب «أردنيين وفلسطينيين» من المياه، علماً بأن إسرائيل تستهلك الجزء الأكبر من مياه نهر الأردن «630 مليون متر مكعب».

2) أن مشاركة إسرائيل للأردن في النصف الغربي للبحر الميت، قد دعم مطلب إسرائيل في الحقوق المشتركة للتعدين والتنمية في هذه المنطقة، وهو ما تم فعلاً عقب معاهدة السلام.

هـ - انعكاساً للمتغيرات الإقليمية والعالمية، فقد كانت هناك متغيرات حادة على الساحة الأردنية نفسها يمكن تلخيصها في الآتي:

1) الولاء المزدوج لدى فلسطيني الأردن، الذي ازداد

بعد فك الارتباط مع الضفة الغربية، ووجود سلطة فلسطينية تسعى لتأكيد سيطرتها على الفلسطينيين في كل أنحاء العالم.

2) التحول الديموقراطي الذي بدأت خطواته في الأردن من عام 1989، وتمثلت في إجراء الانتخابات النيابية، ثم صدور قانون الأحزاب السياسية عام 1992، الأمر الذي سمح بتأسيس عدد كبير من الأحزاب منها الإسلامية والبعثية والشيوعية. ومعنى وجود مجلس نيابي وأحزاب هو وجود معارضه للحكم، وبالتالي محددات للقرار السوفيتي.

3) قلة الموارد الطبيعية في الأردن تعكس حقيقة الأزمة الاقتصادية التي من أهم مظاهرها وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، وفي الميزان التجاري، وارتفاع حجم الدين الخارجي. وقد استفحلت هذه الأزمة في أعقاب حرب تحرير الكويت.

كل هذه الأسباب وغيرها أعطت مؤشرات أكبر للقيادة الأردنية للتوجه نحو السلام بمجرد أن سنحت الفرصة بذلك، ودون الارتباط بالآخرين كما كانت تريد سوريا.

الفصل الرابع

معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية

26 تشرين الأول/أكتوبر 1994

أولاً: الموقف قبل التوقيع على المعاهدة

جاء ترتيب معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، الثالث في مجمل معاهدات السلام العربية الإسرائيلية، والثاني بعد عقد مؤتمر مدريد عام 1991، في سلسلة معاهدات السلام. وربما تكون هذه المعاهدة قد تأخرت بعض الشيء في أعقاب مؤتمر مدريد، إلا أن المدقق في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي يجد أن التوصل لحلول للقضية الفلسطينية، يجب أن يسبق معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، حتى يتحقق التوازن السكاني والجغرافي والأمني الذي يؤدي إلى استقرار معاهدة السلام.

والمعروف أنه في حالة توقيع المعاهدة دون حل لمشكلة الفلسطينيين، فإن ذلك سيؤدي إلى تصاعد مجابهات سياسية

وأمنية، لا تقتصر على الفلسطينيين أنفسهم، ولكن من كل العرب وبعض القوى العالمية حيث يطرحون جميعاً سؤالاً واحداً، وهو: ما مصير الفلسطينيين؟ وما وضعهم في إطار معاهدة السلام؟ لذلك فإن السبق بتوقيع اتفاق أوسلو الخاص بالفلسطينيين، كان الخطوة الصحيحة، لإنجاح معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية واستقرارها، التي كان يجرى التفاوض عليها بصورة كاملة من التفاهم في الوقت نفسه تقريباً.

وثمة العديد من الملاحظات التي سبقت توقيع المعاهدة وصاحبته تتلخص في الآتي:

1 - أن التفاهم على عملية السلام وتطبيع العلاقات ما بين الأردن وإسرائيل كان شبه كاملاً، حتى قبل توقيع معاهدة السلام، والدليل على ذلك هو الإعلان عن اتفاقيتين بين الدولتين برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وهذان الاتفاقان سبقا التوقيع على معاهدة السلام نفسها بعدة أشهر وهما:

أ - البيان الأمريكي الأردني الإسرائيلي، لبدء العمل على أساس مشروع تمهيدي لاستكشاف وتحديد العلاقات التجارية والاقتصادية المستقبلة بين الدولتين، وقد وقع هذا البيان في واشنطن في 6 حزيران/يونيو 1994. وحدد البيان موضوعات تنمية وادي الأردن، والمشروعات السياحية المشتركة في منطقة البحر الميت وإيلات والعقبة، وإنشاء مجمع ثقافي على جانبي الحدود في وادي نهر الأردن، مع إنشاء طريق يربط بين مصر

والأردن وإسرائيل بالقرب من العقبة إيلات، والتعاون في مجال الطيران المدني، ووسائل الطاقة والمياه والبنية الأساسية والأمن والحدود. وأشار البيان إلى اقتراح بدعوة الفلسطينيين لجلسة ثلاثية «مع الأردن وإسرائيل» لمناقشة اتفاق مشترك في إشارة لتحقيق مشروعات اقتصادية تهم الأطراف الثلاثة.

ب - الإعلان المشترك بين الأردن وإسرائيل، الذي وقع في 25 تموز/يوليه 1994، والقاضي بإنهاء حالة الحرب بين البلدين، والتوجه نحو تطبيع العلاقات، وقد وقع الإعلان العاهل الأردني الملك حسين، ورئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون. ويحدد الإعلان مبادئ خمسة تحكم فهما مشتركاً لجدول أعمال لتحقيق مسيرة السلام.

2 - إن التخطيط لتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، كان يتخذ أبعاداً أكبر من اقتصاره على مجرد معاهدة سلام، ولكن كان هناك فكر شامل لإسحاق رابين، وهو تكوين علاقة خاصة ما بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين، حتى تصبح المنطقة التي تضم تلك الدول الثلاث، هي قلب الشرق الأوسط، ويتم تطويرها بالجهود الأمريكية الأوروبية، لتصبح مركز الثقل والتأثير في المنطقة، وتصبح هي القلب الذي تتجمع حوله دول الشرق الأوسط في تعاونها الذاتي، وفي علاقاتها الاقتصادية مع الغرب، وقد وضحت تلك الخطة ومفهومها خلال ثلاثة أحداث رئيسية هي:

أ - المؤتمر الاقتصادي الأول لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد في الدار البيضاء في نوفمبر 1994، والذي طرح فيه شيمون بيريز مسألة الشرق أوسطية لأول مرة.

ب - المؤتمر الاقتصادي الثاني الذي عقد في عمان أكتوبر عام 1995، والذي وصف فيه موقف الأردن فيه «بالهرولة»، وظهر خلاله مقترح المشروعات الاقتصادية التي تجمع ما بين الدول الثلاث الأردن إسرائيل الفلسطينيين.

ج - خطب التأبين في وفاة إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل، حيث ذكر سكرتير مجلس الوزراء صراحة أن رابين كان يرنو لأن تكون إسرائيل هي هونج كونج الشرق، وتضم ما حولها من إمكانات.

3 - في سبيل تحقيق المفهوم السابق، تفاضت المعاهدة، عن العديد من المسائل المهمة مثل الحدود، والمياه من منظور أن التعاون الإقليمي سيجد حلولاً مستقبلية لمثل تلك المشكلات.

ثانياً: محددات معاهدة السلام ما بين الأردن وإسرائيل

1 - انتهت المباحثات الأردنية الإسرائيلية، بالتوقيع على نصوص المعاهدة بالأحرف الأولى في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، حيث وقعها عن الجانب الأردني، عبد السلام المجالي رئيس وزراء الأردن، وعن الجانب الإسرائيلي إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، وتم التوقيع في واشنطن.

2 - التوقيع النهائي على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية تقديراً من الولايات المتحدة الأمريكية لخصوصية تلك المعاهدة، فقد تم التوقيع النهائي على الاتفاقية في احتفال رسمي بمنطقة «وادي عربة» في المملكة الأردنية، في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994، وقد وقع على المعاهدة الملك حسين ملك الأردن، ورئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ووزير الخارجية الروسى كوزيريف.

3 - المسائل الرئيسية في المعاهدة الأردنية الإسرائيلية التي تشكل سابقة تترتب عليها مسائل أخرى:

أثار الهدوء الذي جرى خلاله مباحثات السلام الأردنية الإسرائيلية حفيظة المراقبين، وأثارهم أكثر، أن تلك المباحثات جرت بين الشرق الأوسط وواشنطن دون انقطاع أو إعلان عن نقطه خلاف. بل إن إنهاء حالة الحرب، والتطبيع، تم إعلانها قبل أن توقع معاهدة السلام نفسها. وربما يكون المناخ الذي جرت فيه المباحثات كان مهيئاً لاتفاق السلام، وخصوصاً في أعقاب مدريد، وتغير الخطاب الإسرائيلي الذي تزعمه إسحاق رابين وشيمون بيريز في التوجه إلى تحقيق سلام في المنطقة يشمل أطراف الصراع بالكامل، في الوقت نفسه فإن توجه الأردن إلى السلام لم يكن أقل درجه من حرص إسرائيل عليه، وخصوصاً في أعقاب إعلان اتفاق أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين.

وبإعلان نصوص الاتفاق، كان هناك العديد من الملاحظات التي تميز تلك المعاهدة عن مثيلتها المصرية، حيث اتسمت المعاهدة

المصرية الإسرائيلية بالنص القاطع على عودة كل شبر من أرض مصر إلى سيادتها، وأن كل إجراء أمني على الجانب المصري لا بد أن يقابله إجراء مماثل على الجانب الإسرائيلي «ولو اختلف الحجم؛ نظراً لأن مساحة سيناء تماثل ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل». كما أن المعاهدة المصرية قد خلت من بعض الترتيبات الضرورية، مثل المياه والسكان، نظراً لعدم وجود ارتباط يبينها وبين إسرائيل في هذا المجال.

4 - الملاحظات الرئيسية في المعاهدة الأردنية

أ - الحدود ما بين الأردن وفلسطين «تحت الانتداب»، أو الحد الشرقي لفلسطين:

(1) عندما تسلم هربرت صموئيل عمله مندوباً سامياً لإنكلترا في فلسطين في 29 تموز/يوليو 1920، جرت مناقشات بخصوص الحد الشرقي لفلسطين «بينها وبين إمارة الأردن»، وذلك بوزارة الخارجية البريطانية، وقام الكولونيل منرز هاجن بشرح حدود الخط الذي يحمل اسمه وأوضح أن قراره برسم حدود فلسطين قد تأثر برغبة وايزمان في أن يكون لفلسطين ميناء عند العقبة. ويكشف هذا عن أن الصهيونية هي التي أدت الدور الأكبر في وضع الأساس للحدود السياسية لفلسطين، ويكشف كذلك عن النية التي بيتتها الصهيونية بخصوص فلسطين وتحويلها إلى دولة لهم مستقبلاً.

(2) صدر صك الانتداب على فلسطين في 24 تموز/يوليو

1922، وجاء في المادة 25 من مواد الصك: «أن الانتداب على المنطقة الواقعة بين الأردن والحد الشرقي لفلسطين لم يتم تحديده». ومعنى هذا أنه ترك للتفاوض عليه.

(3) وجاء في المادة الثانية من صك الانتداب: «أن شرق الأردن يشمل كل الأرض الواقعة إلى شرق خط مرسوم من نقطه تقع غرب بلدة العقبة بمسافة ميلين على خليج يحمل هذا الاسم. ثم يسير الحد في وسط وادي عربة، ووسط البحر الميت، ووسط نهر الأردن حتى التقائه مع اليرموك ثم يسير الحد في وسط هذا النهر حتى الحدود السورية». ووافقت عصبة الأمم على ما جاء بالمذكرة البريطانية بهذا الخصوص.

(4) كانت إحدى نتائج حرب 1948 استيلاء إسرائيل على المزيد من الأراضي خارج خط التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة «القرار الرقم 181 الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947»، وعندما وقع الأردن اتفاقية الهدنة في «رودس» في نيسان/أبريل 1949، فإنه للأسف وقع على الأوضاع الجديدة الناتجة عن حرب 1948. وهذه الحدود تبدأ في الجنوب قليلاً عند التقاء «وادي اليابس» من الشرق بنهر الأردن، ثم ينحرف الخط غرباً ثم جنوباً حتى يتجه إلى «لحاف»، ثم يتجه شرقاً حتى يصل إلى الساحل الغربي للبحر الميت شمال «عين جيدي»، ثم يدخل البحر الميت ليسير في وسطه مع الحد القديم متجهاً جنوباً. وهذا الخط الجديد ليس خط حدود، ولكنه خط هدنة مع شرق

الأردن، ويفصل بين الضفة الغربية وإسرائيل وقد ترتب على خط الهدنة هذا أحد المظاهر شديدة الغرابة، وهي أن «جبل سكوبس» الذي تقع عليه «مستشفى هداسا» والمكتبة القومية الإسرائيلية والجامعة العبرية، ضمته إسرائيل بموجب التوقيع على اتفاقية الهدنة.

(5) والمسائل التي تثير التساؤل هنا، تتمثل في الآتي:

(أ) هل الأردن أثار مسألة حدود 1922، وأصر على تسميتها وتحديدها، والمقايضة، أو إجبار إسرائيل للتخلي عن أراض احتلتها في عام 1948؟

(ب) هل تحفظت الأردن - لصالح الفلسطينيين - على ضرورة إدخال جبل «سكوبس» داخل حدود الدولة الفلسطينية، علماً بأن الضفة الغربية كانت تحت سيطرة الأردن عند استيلاء إسرائيل على هذا الجبل؟

(ج) هل أثيرت مسألة التحديد الدقيق لتقسيم مجرى نهر الأردن، وتقسيم الأراضي الحاملة للمياه الجوفية بما يؤكد حق الأردن في امتلاك كافة حقوقه من المياه؟

ب - مسألة تأجير الأراضي الأردنية إلى إسرائيل:

(1) لما كانت قضية تأجير الأراضي المحتلة، قضية شديدة الحساسية، فقد أثارت العديد من ردود الفعل العربية

العنيفة. حيث يمكن أن تستخدمها إسرائيل ورقة ضغط، وسابقة سياسية تفرضها حلاً رئيساً في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين نتيجة لانتشار المستوطنات على الأراضي الفلسطينية وكذلك مع سورية في الجولان.

(2) وقد قبل الأردن في إطار معاهدة السلام، بأن تحتفظ إسرائيل بالأراضي الأردنية المحتلة في مستوطنتي «صوفر» و«نهاريم» على أن تستأجرها من الأردن لمدة 25 عاماً قابلة للتجديد، ومعنى ذلك إعطاء الحق للمستوطنين الإسرائيليين بالإقامة عليها وزراعتها في ظل سيادة أردنية وترتيبات أمن مشتركة بين الأردن وإسرائيل.

(3) وبذلك تكون إسرائيل قد نجحت في الحصول على مطلب السلام مع الاحتفاظ بالأراضي الأردنية السابق احتلالها عام 1967، والتي تبلغ مساحتها 380 كم^2.

(4) وقد كان هذا الاتفاق سابقه لم تحدث من قبل، حيث أعطى إسرائيل فرصة المطالبة بتطبيق الأسلوب نفسه في الأراضي العربية المحتلة، بما يجرد مبدأ «الأرض مقابل السلام» من مضمونه.

ج - مسألة المياه:

(1) تشكل المياه مركز ثقل في مفاوضات السلام بين إسرائيل وجيرانها، بهدف تأمين إمداد إسرائيل بالمياه، وتطبق

إسرائيل مبدأ السيادة على مصادر المياه شرطاً أساسياً في تحقيق السلام مع الطرف الآخر، حتى لا تترك مجالاً قد يستخدم لحصارها مستقبلاً.

(2) وكانت السيطرة على مصادر المياه في الشمال، الأساس لسياسة الاستيطان الصهيوني منذ بداية القرن العشرين. وقد ترتب على نشاط الاستيطان اليهودي وأعمال جماعة «الهاغاناه» ضغوطاً سياسية عند ترسيم الحدود بين سورية، وفلسطين «تحت الانتداب» بواسطة الفرنسيين والبريطانيين بين عامي 1922 - 1923. كما كان موضوع السيطرة على المياه سبباً رئيسياً للأعمال العدائية بين إسرائيل وسورية من عام 1948 - 1967، نظراً لقيام إسرائيل بتحويل مجرى مياه نهر الأردن جزءاً من مشروع الخزان الرئيسي لنظام الري القومي لها.

(3) في الوقت نفسه، حددت السيطرة الأردنية على الجزء الشمالي الغربي للبحر الميت قبل عام 1967، مدخل إسرائيل لمدينة «سدوم»، بطريق واحد شرق مدينة «إربد»، والآن فإن الشاطئ الغربي بالكامل مفتوح للاستغلال الاقتصادي والسياسي، وهو ما تم بعد ذلك باتفاق إنشاء المنطقة الحرة في «إربد».

(4) وهناك موضوع مياه آخر مشترك مع الأردن والفلسطينيين حيث ترى إسرائيل رسم الحدود السياسية في الضفة على الحافة الشرقية لمصادر المياه الجوفية في المنطقة،

التي تمد الساحل الإسرائيلي بكميات كبيرة من المياه على حساب العرب.

(5) وفي معاهدة السلام وافقت الأردن أن تكون إسرائيل هي المتحكمة في المياه، وتخصص لها حجم من الإمداد «حوالي 50 مليون متر مكعب سنوياً، زيدت ما بعد ذلك إلى 75 مليون متراً إلى جانب القيام بمشروعات مشتركة من أجل زيادة مصادر المياه».

(6) وقد ظهرت نتائج هذا الاتفاق خلال سنوات قليلة من معاهدة السلام، حيث:

(أ) عانت الأردن شح المياه، وعدم توفير حاجاتها بالكامل.

(ب) في عام 1998، أمدّت إسرائيل الأردن بمياه ملوثة، أثرت على الصحة العامة فيها.

(ج) تظل مسألة المياه، تمثل نقطة خلاف شديدة بين الأردن وإسرائيل، ومشكلة يعانيها الأردن حالياً بشدة.

(7) وفي محاولة للتصرف الأردني الذاتي لإيجاد مصادر مياه خاصة به، فقد أعلنت الحكومة الأردنية في 14 أغسطس 2001 عن تنفيذ مشروع لاستغلال المياه الجوفية لحوض «الديسي» في الجنوب بواسطة القطاع الخاص، على أن يؤول المشروع للدولة بعد 40 عاماً، ويقضي المشروع وهو

على غرار النهر العظيم في ليبيا بضخ 100 مليون متر مكعب سنوياً من مياه الحوض إلى «معان» عن طريق حفر 65 بئراً، ونقل المياه إلى العاصمة عمّان بواسطة مضخات رفع وأنبوب بطول 325 كم، وتكلفه حوالي 600 مليون دولاراً تتحمل الحكومة الأردنية منها 200 مليون، ويستغرق تنفيذه أربع سنوات.

ثالثاً: العائد الذي حصلت عليه الأردن من معاهدة السلام

1 - يمكن تقسيم التعاون الأردني الإسرائيلي الذي كان إنعكاساً لمعاهدة السلام إلى مرحلتين رئيسيتين: الأولى: هي مرحلة تواجد الملك حسين على عرش المملكة، وحتى وفاته في 7 فبراير 1999، حيث اتسمت إدارة الملك حسين لعملية السلام بتوازنات دقيقة للغاية، علاوة على أنه في خلال تلك المرحلة، كانت عملية السلام على المسارات الأخرى تسير بين شدّ وجذب، ولكن كانت موجودة بصفة عامة؛ مما أدى لاتخاذ خطوات في مجال التطبيع بكافة اتجاهاته. والثانية: تبدأ بتولي الملك عبد الله الثاني عرش الأردن في أعقاب وفاة الملك حسين، حيث اتسمت إدارته بالحذر من جانب، وبتغير مسارات السلام من جانب آخر، وشهدت اشتعال انتفاضة الأقصى، ثم تولي شارون مسؤولية الحكومة الإسرائيلية.

2 - ثبتت الأردن العديد من المسائل من اتفاقية السلام مع إسرائيل أهمها:

أ - انحسار التهديد الإسرائيلي تجاه الأردن، سواء في المجال العسكري، أو «الوطن البديل» لتوطين الفلسطينيين، أو التهديدات في مجال المياه... إلى غير ذلك.

ب - عودة ثقة الغرب في النظام الأردني، في أعقاب تدني تلك الثقة نتيجة أحداث حرب الخليج الثانية، وبالتالي عودة الأردن حليفاً رئيساً للغرب مأمون الجانب في المنطقة.

ج - حصول الأردن على مساعدات أمريكية في مجال التسلح بدأت مباشرة في أعقاب اتفاقية السلام بحصوله على سرب طائرات F-16، علاوة على دبابات ومركبات مدرعة أمريكية.

د - حصول الأردن على مساعدات مالية أمريكية مستقطعة من نصيب إسرائيل ومصر من المساعدات تقدر بحوالي 250 مليون دولار سنوياً.

هـ - ضمان الولايات المتحدة الأمريكية لأمن الأردن ودعمه.

و - ضمان الولايات المتحدة الأمريكية لاستمرار المشروعات الاقتصادية المشتركة بين إسرائيل والأردن، وتسويق منتجات تلك المشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية.

3 - التعاون في المجال الاقتصادي

أ - من المعروف أن تحقيق التعاون الاقتصادي بين الأردن وإسرائيل، قد سبق توقيع معاهدة السلام نفسها، لذلك، فإن فكرة تطبيع العلاقات الاقتصادية انطلقت بشدة في عقب توقيع المعاهدة، وكانت لها ردود فعل متباينة في مؤتمر عمان الاقتصادي «المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 1995. وقد ظهرت الأردن في هذا المؤتمر بمظهر «المهرول» تجاه التعاون مع إسرائيل، وكان ذلك بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي. وبالفعل بدأ رجال الأعمال الإسرائيليين في الاستثمار في الأردن، كما تدفق السياح الإسرائيليون إلى الأردن.

ب - كانت نتيجة التعاون في المجال الاقتصادي إنشاء أربع مناطق صناعية حرة، في الأردن تحوي مشاريع مشتركة مع إسرائيل ومستثمرين آخرين من الهند وباكستان وسيريلانكا والإمارات وهونغ كونغ، يصدر إنتاجها إلى السوق الأمريكية معفاة من الجمارك، في محاولة من أمريكا لدعم معاهدة السلام.

ج - وقد أُنشئت ثلاث مناطق منها في عهد الملك حسين في مدينة «إربد»، ومدينة «الحسان الصناعية»،

وفي منطقة جنوبي إربد، أما المنطقة الرابعة فقد افتتحها الملك عبد الله في منطقة «الضليل» في 18 آب/أغسطس 2001، ويتعدى إنتاج تلك المناطق المصدر لأمريكا من المنسوجات والمنتجات الزراعية والجلدية والطبية سنوياً ما تقدر قيمته بمبلغ 300 مليون دولار.

د - يتأثر مجال التطبيع الاقتصادي بين الدولتين بالآتي:

(1) إحباط الأردن نتيجة انخفاض مستوى التعاون الاقتصادي، وعدم فتح أسواق إسرائيل والضفة وغزه للمنتجات الأردنية، وفرض قيود شديدة على ذلك، حيث لم يتجاوز حجم التجارة الأردنية الإسرائيلية 25 مليون دولار فقط، منها 15 مليوناً صادرات أردنية.

(2) عدم السماح للعمال الأردنيين بالعمل في إسرائيل «استجابة لمطلب من السلطة الفلسطينية حتى لا يحتلوا أماكن العمال الفلسطينيين».

(3) تجميد خطط إنشاء مطار مشترك مع إسرائيل «المنصوص عليه في الاتفاقية»، بسبب تعثر عملية السلام والاضطراب السوفيتي في المنطقة. في الوقت نفسه رفضت الأردن طلباً

إسرائيلياً بتوسيع المجال الجوى لطائراتها، بالرغم من أن رحلات الطيران بين البلدين قد ازدادت.

(4) تجدد مشكله استعادة أملاك المواطنين الأردنيين في إسرائيل، ورفض الأردن ما أثير عن وجود أملاك إسرائيلية لديه، ومطالبته إسرائيل بالالتزام بالمعاهدة.

هـ - الاتفاقيات الموقعة بين الأردن وإسرائيل بعد اتفاقية السلام.

(1) اتفاقية النقل بين الأردن وإسرائيل، بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1995 «خلال المؤتمر الاقتصادي في عمّان»، وهي تحدد أسلوب التنقلات بين الأردن وإسرائيل، وتعريف وسائل النقل المستخدمة، وأسلوب الحصول على تصاريح المرور التي تصدر عن كل دولة للسماح في المرور في الدولة الأخرى.

(2) اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل «خلال المؤتمر الاقتصادي في عمّان»، وقد وقّعت بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدولتين، وإزالة الحواجز التي تعوق تحقيق علاقات تجارية طبيعية، وإقامة

مناطق حرة، وتعاون اقتصادي ومشروعات مشتركة وعمل مصرفي، وتعاون صناعي، وتعاون في مجال العمالة.

(3) اتفاق الحكومة الأردنية والحكومة الإسرائيلية حول المنطقة الصناعية في إربد، في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1997، وإعلانها منطقة صناعية وتجارية حرة تخضع للإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب، وتتبع للسيادة الأردنية.

(4) البيان المشترك الأردني الإسرائيلي حول الماء والبنية الأساسية والتعاون التجاري والنقل، الموقع في 10 آذار/مارس 1998. وقد وقعه ولى العهد الأردني الأمير الحسن ورئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، ويقضي باستغلال طاقات الدولتين في زيادة التعاون بينهما.

4 - التعاون في المجال العسكري

أ - أجريت أول تدريبات «شبه عسكرية» بين الأردن وإسرائيل في آذار/مارس 1998، على شواطئ العقبة، وكانت تدريبات بحرية لمكافحة التلوث البحري، شارك فيها العاملون بالموانئ إلى جانب قوات عسكرية محدودة في مجال التعاون البيئي.

ب - أجريت تدريبات مشتركة بين سلاحي البحرية في البلدين للمرة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر 1998، بهدف التعاون لأغراض البحث والإنقاذ في حالة حدوث كوارث بحرية، وتكرر هذا التدريب تشرين الثاني/نوفمبر عام 1999.

ج - حضور الأردن بصفة مراقب في التدريبات المشتركة الأمريكية الإسرائيلية، والإسرائيلية التركية.

5 - التعاون في مجالي الأمن والاستخبارات:

سعت الدولتان لإعادة التنسيق في التعاون الأمني، في أعقاب محاولة اغتيال خالد مشعل أحد قادة منظمة حماس عقد مؤتمر تنسيق في شباط/فبراير 1998 (3)، على أن يتكرر دورياً باتفاق الطرفين، كما تبادل مديرو الاستخبارات في البلدين الزيارات.

رابعاً: تطبيع العلاقات

ثمة العديد من الإحباطات والهواجس المتبادلة بين الأردن وإسرائيل في مسائل التطبيع، برغم أنها قطعت شوطاً طويلاً خلال الفترة الماضية.

1 - ثمة إحباط أردني على مستوى التعاون الاقتصادي مع إسرائيل.

2 - وثمة قلق أردني تجاه تداعيات التسوية على المسار

الفلسطيني/ الإسرائيلي، التي سببت حرجاً للأردن في وساطاته المتكررة، دون نجاح يذكر.

3 - ثمة قلق أردني تجاه الهجرة الفلسطينية إلى الأردن نتيجة الأحداث المتصاعدة، التي أدت إلى قرار الأردن بقفل الحدود أمام النازحين من الفلسطينيين نتيجة الانتفاضة، كذلك فإن التسويات السياسية الإسرائيلية الفلسطينية، وخصوصاً مع وجود شارون، تشكل هاجساً نظراً لأن شارون هو صاحب مشروع «الخيار الأردني» أو الوطن البديل.

4 - وثمة قلق أردني داخلي من تصاعد الأحداث الداخلية المناهضة للتطبيع مع إسرائيل حيث تتسع دائرة المعارضة للتطبيع، ولجوء المعارضين للتوسع في العمل السري، على غرار ما حدث في قضية الجندي أحمد الدقاسة قي آذار/مارس 1997، الذي قتل عدداً من طالبات إحدى المدارس الإسرائيلية أثناء زيارتهن لخط الحدود. وقد اضطر الملك حسين إلى دفع مليون دولار تعويضاً لأهالي الطالبات، وكذلك حادث اغتيال رجل الأعمال الإسرائيلي إسحاق سنير، الذي كان يمتلك مصنعاً للمجوهرات في العاصمة الأردنية، في أوائل أغسطس 2001.

5 - في الوقت نفسه، فإن الأردن لا يسمح لأي عمليات عنف تنطلق من أرضه ضد إسرائيل، وتعتقل القوات الأردنية أي عناصر تخطط لمثل هذا العمل.

6 - على صعيد آخر، فإن العديد من الهيئات والمنظمات الأردنية، أعلنت صراحة، عدم قبولها للتطبيع مع إسرائيل، منها رابطة الكتاب واتحاد الناشرين وجمعية المكتبات ورابطة الفنانين، إلى جانب أحزاب المعارضة وبعض الشخصيات المستقلة، وبعض الفنادق التي أعلنت أنها لن تستقبل إسرائيليين.

الفصل الخامس

المتغيرات على الساحة الفلسطينية 1987 - 1999

وتأثيرها في عملية السلام

أولاً: انتفاضة الشعب الفلسطيني كانون الأول/ديسمبر 1987

أخذت القضية الفلسطينية أبعاداً مهمة وخطرة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية بالأراضي المحتلة في كانون الأول/ديسمبر 1987 التي أخذت شكل الثورة الشعبية ضد الاحتلال، وقد أدت الانتفاضة إلى وضع القضية الفلسطينية في أولوية اهتمامات الأطراف المعنية بالصراع وكذلك الرأي العام العالمي.

كما أكدت حرص الشعب الفلسطيني على ضرورة الكفاح وأهميته من أجل تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأعطت تلك الانتفاضة القيادة الفلسطينية، سواء في الداخل أو

في الخارج، حافزاً قوياً لطرح المبادرات السلمية لتسوية القضية الفلسطينية.

كما كشفت الانتفاضة عن رفض الشعب الفلسطيني للاحتلال بجميع صوره وأشكاله، وأثبتت أن المسألة ليست مجرد محاولة لتحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين، كما كان يدعى البعض في إسرائيل، ولكنها تعبر عن الرغبة في التوصل إلى حل سياسي للمشكلة.

وقد طرحت الانتفاضة العديد من التساؤلات على جميع الأطراف المعنية بالصراع، فطرحت على الحكومات العربية من جديد، المسألة الفلسطينية بعد وضعها جانباً انتظاراً لاتفاق الدول الكبرى على موقف موحد أو محدد من الشرق الأوسط وتقاسم النفوذ فيه، كما طرحت على الرأي العام الرسمي والشعبي وبشكل جدي مأساة الشعب الفلسطيني ومعاناته، بالرغم من كل محاولات أجهزة الإعلام الصهيوني لطمس ما يجرى أو الانتقاص من أهمية الأحداث.

وقد فرض الشعب الفلسطيني على العالم الاعتراف الفعلي بوجوده وبشخصيته الوطنية وبحقوقه المشروعة في إقامة دولته، ولم يعد بمقدور أي طرف أن يتجاهل هذه الحقيقة، فقد أدى اشتعال الانتفاضة إلى إجبار الجانب الأمريكي على التحرك تجاه إيجاد حل للقضية.

وقد أعلن جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي عن مبادرة في عواصم دول المنطقة خلال شهر آذار/مارس 1988، ومع ذلك

فإن المهمة لم تحقق النجاح نتيجة للعقبات العديدة التي واجهتها ولعدم حدوث تغير في السياسة الأمريكية تجاه أسلوب حل المشكلة وتجاه سياستها مع إسرائيل.

كذلك نجحت الانتفاضة في إحداث نوع من الانقسام في صفوف النخبة السياسية الإسرائيلية، فحزب العمل نادى بمبدأ الأرض مقابل السلام، في حين أن تكتل الليكود طالب باستمرار فرض الأمر الواقع واحتواء الانتفاضة، كما أدت الانتفاضة إلى إحداث شرخ في بنيان المجتمع الإسرائيلي بظهور جماعات تدعو إلى السلام مع العرب.

ثانياً: القرار الأردني بقطع الروابط مع الضفة الغربية

صدر قرار الأردن بقطع الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية في 31 تموز/يوليو 1988، وهو يعنى فك الارتباط مع الضفة الغربية التي كانت خاضعة للأردن قبل حرب حزيران/ يونيو 1967، كما أصدرت الأردن عدة قرارات أخرى في الخامس من أغسطس 1988، بإحالة مواطنيها الفلسطينيين بالضفة المحتلة إلى التقاعد.

ويمكن القول: إن هذا القرار، من أهم القرارات العربية وأخطرها، حيث يقضي على الازدواجية في تمثيل الشعب الفلسطيني، ويجعل منظمة التحرير ممثله الوحيد ويعزز دورها، كما يضع القرار إسرائيل أمام مسؤولياتها في ضرورة قبول الأمر الواقع بالاعتراف بالمنظمة والتعامل معها بوصفها المسؤولة عن الشعب الفلسطيني، كما تؤكد تأييد الأردن بالكامل لإقامة دولة فلسطينية مستقلة بالأراضي العربية المحتلة.

ثالثاً: إعلان الدولة الفلسطينية

أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، قيام الدولة الفلسطينية واتخذ قراراً بتشكيل حكومة مؤقتة للدولة، على أن يترك للمجلس الوطني مهمة تشكيل هذه الحكومة من القيادات الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وأكد المجلس الوطني، عزم منظمة التحرير الفلسطينية التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي.

وتحقيقاً لذلك فقد طالب المجلس بانعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، كما أكد المجلس على ضرورة أن ينعقد المؤتمر الدولي على أساس قراري مجلس الأمن الرقم 242، والرقم 338 وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.

وطالب بضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام 1967 بما فيها القدس العربية، وإلغاء جميع إجراءات بناء المستوطنات وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد المجلس على العلاقة المتميزة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وأن العلاقة بينهما ستقوم على أسس كونفدرالية وبالاختيار القومي الحر للشعبين الشقيقين تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينهما.

رداً على القرار الفلسطيني، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أن إعلان قيام دولة فلسطينية، هو خطوة جديدة في الحرب التي تقودها المنظمات الفلسطينية لتدمير إسرائيل، وقال بيان الخارجية الإسرائيلية: «إن إسرائيل ترفض بقوة إعلان الدولة الفلسطينية وترى أن موافقة منظمة التحرير على قراري مجلس الأمن الرقم 242، والرقم 338 يستهدف تغطية استمرار منظمة التحرير في تبنى سياسة العنف».

رابعاً: مبادرات السلام 1988 - 1990 ونتائجها

1 - المشروع الفلسطيني (1988)

كان إعلان الدولة الفلسطينية واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقراري مجلس الأمن الرقم 242 والرقم 338 تحركاً فلسطينياً واضحاً نحو السلام. كما تضمن إطار المشروع الفلسطيني للسلام، عدة مقترحات تقوم على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع ضرورة وضع تلك الأراضي تحت إشراف الأمم المتحدة، لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وعقد المؤتمر الدولي للسلام بحضور منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وكافة الأطراف المعنية.

ثم كان خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف مؤكداً على المشروع الفلسطيني للسلام، وكذلك على الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وفي إثر ذلك اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية ببدء الحوار الأمريكي

الفلسطيني، الذي أخذ أشكالاً عديدة أهمها اللقاءات التي عقدت في تونس بين الجانبين الأمريكي والفلسطيني.

2 - مبادرة إسحاق شامير (أيار/مايو 1989)

جاءت التطورات السابقة لتمثل ورقة ضغط غير عادية على إسرائيل، الأمر الذي دفع الحكومة الإسرائيلية وعلى رأسها إسحاق شامير، إلى إعلان مبادرة أطلق عليها اسم مبادرة «إسحاق شامير»، حيث أوضح من خلالها، الرؤية الإسرائيلية الممكنة لتسوية القضية الفلسطينية، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد وافقت على تلك المبادرة بأغلبية عشرين وزيراً مقابل ستة وزراء وقد تحددت في الآتي:

أ - أن تجرى انتخابات إقليمية في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة التي ستقسم لهذا الغرض إلى عشر دوائر انتخابية.

ب - أن يتفاوض الفلسطينيون الذين سيتم انتخابهم مع الحكومة الإسرائيلية حول الحكم الذاتي.

ج - أن يتفاوض ممثلو الفلسطينيين مع الحكومة الإسرائيلية حول إجراءات التسوية الشاملة للأراضي المحتلة.

د - بعد إقرار الحكم الذاتي بثلاثة أعوام يمكن للفلسطينيين المنتخبين والحكومة الإسرائيلية تقديم المقترحات التي يرونها.

هـ - أن تتم تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين بالأراضي المحتلة وإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها.

و - لا يمكن اشتراك فلسطينيّ الخارج في الانتخابات بالضفة الغربية وغزة، ومن ثم في المفاوضات التي ستجرى مع الحكومة الإسرائيلية.

ز - رفض قيام دولة فلسطينية أو إجراء أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ح - إن الخطة تدفع مصر والأردن إلى الاشتراك في عملية السلام.

وقد عارضت منظمة التحرير الفلسطينية مبادرة شامير للانتخابات من وجهة النظر الإسرائيلية، ورأت المنظمة أن خطة شامير تهدف إلى إنهاء العزلة الدولية حول إسرائيل، وإجهاض الانتفاضة الشعبية بالأراضي المحتلة، كما تهدف إلى إيجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

3 - مشروع ياسر عرفات

رداً على مبادرة شامير، تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية في أيار/مايو 1989 بمبادرة تقوم على أساس: «انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة للتحضير للانتخابات، ووضع جدول زمني للانسحاب الشامل من الضفة الغربية وغزة خلال 27 شهراً على مراحل، وأن تجري الانتخابات تحت إشراف

الأمم المتحدة، مع عودة اللاجئين إلى ديارهم، وتحديد موعد لاستقلال الدولة الفلسطينية. وجاء رد الفعل الإسرائيلي على لسان إسحاق شامير بأنه «لا يعرف شيئاً عن هذا المشروع ولا يهتم بمعرفته».

4 - الموقف المصري ومشروع النقاط العشر

تحفظت مصر على مبادرة شامير، ورأت أن ثمة أموراً يتعين توضيحها لتعديل خطة شامير حتى تستجيب لدواعي السلام الشامل والعادل المنطقة، وعلى هذا الأساس بدأ التحرك المصري منذ البداية، وحددت مصر الاستيضاحات المطلوبة، وقام بنقلها وفد الكونغرس الأمريكي الذي زار مصر في 6 حزيران/يونيو 1989، وكان طرح مصر لهذه المبادرة من أجل مواجهة الخلاف بين المشروع الإسرائيلي والمشروع الفلسطيني وقد جاءت المبادرة في شكل نقاط عشر كالآتي:

أ - ضرورة اشتراك مواطني الضفة الغربية والقطاع، بما فيها القدس الشرقية، في الانتخابات سواء بالتصويت أو الترشيح.

ب - حرية التعبير السياسي قبل الانتخابات وأثناءها.

ج - قبول الرعاية الدولية لعملية الانتخابات.

د - تعهد حكومة إسرائيل بقبول النتائج التي تسفر عنها الانتخابات.

هـ - تتعهد حكومة إسرائيل بأن تكون الانتخابات جزءاً من الجهود التي لا تؤدي إلى مرحلة مؤقتة فحسب ولكن كذلك إلى حل نهائي، وأن كل الجهود تعتمد على أساسيات الحل وفق قراري مجلس الأمن الرقم 242، والرقم 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وضمان أمن جميع دول المنطقة، وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين.

و - ينسحب الجيش الإسرائيلي أثناء عملية الانتخابات لمسافة كيلو متى واحد، على الأقل، خارج نطاق مقار الانتخابات.

ز - منع الإسرائيليين من دخول الضفة والقطاع يوم الانتخابات.

ح - ألا تستغرق فترة الإعداد للانتخابات أكثر من شهرين، وأن تتولى ذلك لجنة إسرائيلية فلسطينية مشتركة، ويمكن أن تساعد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في تشكيل هذه اللجنة.

ط - ضمان الولايات المتحدة الأمريكية لكل النقاط السابقة، مع إعلان ذلك مسبقاً من جانب حكومة إسرائيل.

ك - إيقاف عملية الاستيطان بالأراضي المحتلة.

وقد أثارت تلك المبادرة الخلاف داخل الحكومة الإسرائيلية، حيث حدث انقسام حول الموقف من عملية التسوية بين الطرفين الرئيسيين في الحكومة وهما حزب العمل وحزب الليكود، حيث قبل

«بيريز» زعيم حزب العمل بثماني نقاط منها، بينما كان «رابين» أكثر تحفظاً، أما «موردخاي غور» فيرى أن المحادثات مع منظمة التحرير تعد كارثة. أما حزب الليكود فقد رفض المبادرة، حيث أصر على صيغة الحكم الذاتي للسكان دون التنازل عن الأرض.

5 - الموقف الأمريكي وخطة «جيمس بيكر»

في ظل التباين بين مواقف الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي والموقف المصري، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية خطة أُطلق عليها اسم «خطة جيمس بيكر» James Beaker وزير الخارجية الأمريكي، وهي تقوم على خمسة بنود بهدف التوفيق بين وجهتي النظر المصرية والإسرائيلية، وتتمثل تلك الخطة في الآتي:

أ - الموافقة على مبدأ إجراء حوار فلسطيني إسرائيلي.

ب - تشكيل الوفد الفلسطيني بالتشاور مع مصر.

ج - يترك لإسرائيل إقرار تشكيل الوفد الفلسطيني، وأن تشترك في الحوار متى أدركت وتأكدت أن تشكيل الوفد سيكون مقبولاً منها.

د - أن يجرى الحوار في القاهرة على أساس مقترحات شامير «مايو 1989» والخاصة بالانتخابات بالأراضي المحتلة.

هـ - إمكان عقد الاجتماع الثلاثي متى وافقت مصر وإسرائيل على أطر الحوار.

ويتضح من خطة جيمس بيكر أنها مجرد إجراءات لبدء الحوار الفلسطيني الإسرائيلي وفقاً لمبادرة شامير، وهذا يعنى أن مبادرة شامير هي أساس الحل من وجهة النظر الأمريكية، كما اشترطت الخطة موافقة إسرائيل على تشكيل الوفد الفلسطيني الذي سيجرى الحوار، وهذا يعني مقدماً أنها ستحدد من هم الفلسطينيون الذين سيتم انتخابهم لإجراء الحوار مع إسرائيل، وهم أساساً من داخل الأراضي المحتلة.

وقد تحدد الموقف الفلسطيني من خطة بيكر في خلال البيان الختامي الصادر عن اجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير في بغداد خلال الفترة من 15 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 1989، الذي دعا إلى دعم الانتفاضة الفلسطينية والتمسك بقرارات المجلس الوطني، ومبادرة السلام الفلسطينية وقرارات قمة الدار البيضاء مع الرفض غير المباشر لخطة بيكر.

مما سبق، نجد أن هناك هوة كبيرة بين المبادرات الفلسطينية والإسرائيلية، التي جاءت من الخلاف حول مسائل جوهرية وهي، المؤتمر الدولي، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية، وتمثيل الشعب الفلسطيني من الداخل والخارج، ووضع القدس، ومع الرفض الإسرائيلي القاطع لمبادرات السلام والرفض الفلسطيني لمبادرة شامير، وعدم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور توفيقي بين الجانبين، ومن ثم بقيت الهوة واسعة لتحقيق هذه المبادرات أي تقدم على طريق السلام.

خامساً: أزمة الخليج وتأثيرها في عملية السلام

جاءت أزمة الخليج «غزو العراق للكويت» في الثاني من آب/

أغسطس 1990» لتضع حداً فاصلاً لمسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي، ورغم أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية، قد تحدد في بداية الأزمة بالانحياز إلى العراق، إلا أن التضارب في هذا الموقف، مع تصاعد الأزمة، عكس حالة من الارتباك في تصرفات القيادة الفلسطينية، وتصريحاتها المعلنة، مما ترك تأثيرات شديدة في داخل الأراضي المحتلة، التي كانت تشهد انتفاضة بدأ اشتعالها في أواخر عام 1987، كذلك تركت آثارها على الفلسطينيين المقيمين منذ سنوات طويلة في منطقة الخليج، وتركت آثارها كذلك على الدعم الخليجي للفلسطينيين، الذي كان قد وصل إلى حوالي مليار دولار منذ عام 1979 حتى قيام تلك الأزمة.

1 - أسباب توجه الفلسطينيين لتأييد العراق

أ - في أعقاب الانتصار العسكري العراقي على إيران في آب/أغسطس 1988، حاول الرئيس صدام حسين أن ينصب نفسه زعيماً قومياً، يعمل على استرداد حقوق العرب المغتصبة، وفي مقدمتها تحرير فلسطين، وقد تجاوب الفلسطينيون مع تلك الرؤية، وخصوصاً مع سياسة الإغراق المادي التي كان يتبعها مع بعض القيادات الفلسطينية، كذلك موقفه في الحرب الأهلية في لبنان، ودعمه للفلسطينيين في مجابهة التواجد السوري وبعض الميليشيات التي ارتكبت مذابح ضد الفلسطينيين مثل: «مذبحة جسر الباشا» ومذبحة «تل الزعتر» عام 1976 وصبرا وشاتيلا في العام 1982.

ب - إن الأسلوب الإعلامي الذي اتبعه الرئيس صدام حسين في تعليل غزوه للكويت من منطلق إعادة توزيع الثروة العربية، وعدم اقتصارها على البعض، قد لقي تجاوباً مع الفلسطينيين في داخل الأراضي المحتلة والذين كانوا يعانون شظف العيش.

ج - أما الشق السياسي في تأييد الفلسطينيين للعراق، فهو أنه منذ خروج القيادة الفلسطينية من لبنان في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، إلى جانب عدم التوافق مع كل من سوريا والأردن، وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، فقد أصبح العراق المنبر السياسي للمنظمة، الذي تنطلق منه لمخاطبة شعوب العالم إقليمياً وعالمياً، ويقوم بدعمها وتأييدها سياسياً.

د - بني الشق الاعتباري داخل المنظمة، على أساس أن وقوفها على الحياد في تلك الأزمة، ربما يعرضها لعواصف شديدة، أقلها هو الانقسام من الداخل، وأشدها هو عصف العراق بها إذا انتهي الأمر لصالحه.

هـ - جاء هذا التأييد في العديد من الصور أهمها:

(1) تحفظ دولة فلسطين على القرار المتضمن إدانة الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب الفوري من الكويت.

(2) تصويت دولة فلسطين في مؤتمر القمة العربي في العاشر من أغسطس 1990 ضد قرار القمة بإدانة الغزو.

(3) قيام الفلسطينيين بمظاهرات في الأراضي المحتلة تأييداً للعراق.

(4) تأييد قادة بعض المنظمات للعراق ومعارضتهم للتدخل الأجنبي، أمثال: «الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والقيادة العامة والنضال الشعبي، والتحرير العربية، والتحرير الفلسطينية، والجبهة الإسلامية، وغيرها».

(5) ومن ناحية أخرى، وفي خطوة نادرة الحدوث، أصدر مساعد مفتي جيش التحرير الفلسطيني في الأردن، فتوى صادرة من دائرة الإفتاء الأردني، يعدّ فيها كل من يقف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في مواجهتهم للعراق، مرتداً عن الإسلام ويباح دمه.

و - وبرغم كل ذلك، فإنه مع تصاعد الأحداث، واتساع الإدانة العربية والعالمية للعراق وتكوين التحالف الدولي، وبداية اتخاذ دول الخليج مواقف لطرد آلاف الفلسطينيين العاملين بها، ووقف المعونات التي كانت ترسلها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فقد تغير خطاب منظمة التحرير، وشعرت بالأزمة التي تحيطها، وأعلنت موقفها من الأزمة في السابع عشر من آب/أغسطس 1990 والذي ينحصر في الآتي:

(1) أن المبدأ الأساسي هو أنه لا يجوز احتلال أراضى الغير بالقوة.

(2) أنها تؤيد حلاً يضمن السلامة والأمن لأراضي العراق والكويت والسعودية والمنطقة العربية بأسرها.

(3) أنها ترفض حل الخلافات العربية العربية بالقوة.

(4) أن القوات العسكرية العربية يمكنها القيام بدور في حماية حقوق جميع الأطراف وكرامتها.

2 - أثر الموقف الفلسطيني من أزمة الخليج في القضية الفلسطينية

أ - الموقف من احتلال أراضى الغير بالقوة

أساء الموقف الفلسطيني في بداية الأزمة للقضية الفلسطينية برمتها، حيث إن الأرض الفلسطينية محتلة، والشعب الفلسطيني ينادي بإقامة دولته، وقيام الثورة الفلسطينية مبني على تحرير الأرض والشعب، لذلك فقد وقع الخطاب الفلسطيني في أزمة طاحنة، مع توالي إصدار قرارات مجلس الأمن بعدم شرعية احتلال الكويت، وأدى إلى تراجع سريع في موقف القيادة الفلسطينية، إلا أن هذا التراجع لم يغفر لها في نظر العديد من الدول الغربية والعربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ب - أثر الانتفاضة داخل الأراضي المحتلة

(1) أدى تضارب المواقف بين القيادات الفلسطينية، وتوجه اهتماماتها بالأزمة إلى إضعاف حدة الانتفاضة، وباتت عرضه للاهتزازات مع فترات الجذب والشد العربية.

(2) توارى الاهتمام الإعلامي بالانتفاضة، أمام الاهتمام الإعلامي بأزمة الخليج، وأعطى فرصه لإسرائيل لتشديد حدة قمعها للانتفاضة، دون تدخل رأي عام عربي أو عالمي، كما أثار الإحباط في قيادات الانتفاضة أنفسهم.

ج - الانعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني

واجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات هائلة من تأثير أزمة الخليج؛ أهمها:

(1) قطع المعونات الاقتصادية المقدمة من دول الخليج، التي كانت تمثل حوالي 30% من الموارد الاقتصادية.

(2) إنهاء عمل عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين، الذين كانوا يشكلون مورداً رئيسياً في تحويلاتهم من النقد الأجنبي، في الوقت نفسه، الذي عاد فيه معظمهم دون مدخراته نتيجة للحرب، إلى جانب حاجتهم لتدبير عمل جديد لهم.

(3) اتسم موقف إسرائيل من العمالة الفلسطينية في

الداخل، بالحذر وتطبيق إجراءات أمن قاسيه ضد العمال الفلسطينيين، تحسباً لقيام بعضهم بأعمال لصالح العراق داخل إسرائيل.

3 - انعكاس أزمة الخليج على مسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي

رغم تضارب الموقف الفلسطيني، وانعكاساته، إلا أن أزمة الخليج برمتها، أوجدت مناخاً آخر في محيط عملية السلام العربية الإسرائيلية، استفادت منه السلطة الفلسطينية ضمن العملية الكاملة للتسوية، وقد انحصر مناخ السلام الذي لازم أزمة الخليج وأعقبها، في الآتي:

أ - الضغوط العربية على الولايات المتحدة الأمريكية في استثمار حل أزمة الخليج لإيجاد حل جذري لمشكلة الشرق الأوسط، يبنى على قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية، وكانت هناك استجابة كاملة من الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الضغوط نظراً للآتي:

(1) أوضحت أزمة الخليج أن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل منفردة بوصفها قوة رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، هو اعتقاد خاطئ، حيث كانت إسرائيل تمثل عبئاً على الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأزمة، وليس دعماً لها.

(2) أن الولايات المتحدة الأمريكية في طريقها إلى تزعم نظام عالمي جديد ليكون قوة رئيسية وحيدة

في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وهذه الزعامة تتطلب أسساً تعتمد عليها، أحدها: الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

(3) أن مشاركة الدول العربية في التحالف الدولي بقيادة أمريكا أثناء الحرب، اتسم بالفاعلية والتأييد المطلق، وكان لا بد من رد الجميل، لاستمرار هذا التأييد والتحالف، وذلك من خلال حل القضايا التاريخية في المنطقة وأهمها الصراع العربي الإسرائيلي.

(4) رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تهدئة المشاعر العربية وامتصاص الغضب العربي؛ نتيجة للتدمير الهائل الذي تعرض له العراق أثناء الحرب.

ب - تغير موقف دول الخليج تجاه المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، واستعدادها لإعادة النظر في قوائم الشركات العالمية التي تتعامل مع إسرائيل، وجاء ذلك صراحة في البيان الذي أعقب اجتماع وزراء خارجية دول الخليج مع وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة في العاصمة البلجيكية بروكسل في 11 أيار/مايو 1990.

وقد مثل هذا الإجراء تحولاً جذرياً في توجه دول الخليج التي تمثل خطاً دفاعياً رئيسياً في الصراع العربي الإسرائيلي. ورغم ذلك، فقد جاء رد شامير على هذه المبادرة في اليوم التالي مباشرة 12 أيار/مايو 1991،

في كلمته التي ألقاها بمناسبة مرور أربعة وعشرين عاماً على ضم القدس بوصفها عاصمة موحدة لإسرائيل، حيث أكد في كلمته: «أن إسرائيل لن تتراجع بوصة واحدة في الأراضي المحتلة» كما وصف مدير مكتب شامير، إعلان دول الخليج العربية عن اعتزامها حضور المؤتمر الإقليمي المقترح بصفتها مراقباً بأنه: «إعلان غير مهم، ولا يقدم شيئا لعملية السلام».

ج - في الوقت نفسه، كان هناك تغير جذري في الموقف الإسرائيلي الذي يبنى على ثلاث أسس رئيسية هي:

(1) أن نكون اتفاقيات السلام بالشروط الإسرائيلية.

(2) أن تحتفظ إسرائيل بقدره فائقة على الردع.

(3) أن تستمر إسرائيل في الاحتفاظ بالتوازن الإستراتيجي في المنطقة لصالحها، وخصوصاً في المجال النووي.

ومن كل تلك المتغيرات، بدأت تنبثق حالة أو فرصة تاريخية لتغيير الأمر الواقع، وتغيير المسار التاريخي للصراع العربي الإسرائيلي في اتجاه السلام، بما يعود بالنفع المطلق على تطبيق السياسات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد. لذلك أجرت المشاورات وقررت عقد مؤتمر مدريد للسلام في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1991.

سادساً: مؤتمر مدريد، ومسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي

1 - وقف النار في أزمة الخليج

تصاعدت الجهود الدولية لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، وحرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل دورها لوضع أسس لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بما يحقق استقرار الأمن في المنطقة مستقبلاً، ومن أجل ذلك، قام وزير الخارجية الأمريكي «جيمس بيكر» بعدة جولات في المنطقة على مدى سبعين يوماً في الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليو 1991. وقد حاول جيمس بيكر، خلال تلك الجولات، وضع مسودة إطار لدفع عملية السلام، وقد اضطر في بعض الحالات للتنسيق مع الاتحاد السوفيتي السابق والدول الأوروبية ذات النفوذ؛ من أجل وضع تلك المسودة، التي خرجت في صورتها النهائية لتبلور مشروعاً أمريكياً للتوفيق بين الآراء المتباينة لأطراف النزاع وتتضمن الآتي:

أ - تتولى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق الدعوة لعقد مؤتمر سلام، يبدأ باحتفال افتتاحي، تعقبه مباحثات ثنائية مباشرة بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها، وبين إسرائيل والفلسطينيين.

ب - يتأسس المؤتمر على القرارين الرقم 242، والرقم 338، على أن يكون لكل طرف تفسيره لذلك.

ج - يشترك وفد فلسطيني أردني مشترك في المحادثات.

د - يجتمع المؤتمر مرة كل ستة شهور، إذا وافقت إسرائيل والدول العربية على ذلك؛ لكي يعرض على الأطراف النتائج التي تم التوصل إليها.

هـ - تشترك الأمم المتحدة بمبعوث يمثلها، تكون له صفة المراقبة والمتابعة، دون أن يكون له حق الكلام.

و - توفد المجموعة الأوروبية ممثلاً عنها تكون له صفة أكثر فاعلية نسبياً من مهمة ممثل الأمم المتحدة وأكثر من المراقب، وأقل من الدولتين الداعيتين للمؤتمر، ويستطيع أن يطرح مبادرات للتعاون الاقتصادي.

2 - المواقف المختلفة من انعقاد المؤتمر

أ - تحدد الموقف الإسرائيلي في:

(1) استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية أو أي فلسطيني من خارج الأرض المحتلة في المشاركة في المؤتمر.

(2) أن يتحدث وزير الخارجية الأردني باسم الفلسطينيين.

(3) الرفض التام لطرح قضية القدس على طاولة المفاوضات بصفتها عاصمة أبدية لإسرائيل، ورفض فكرة التقسيم أو إبداء أي مرونة في ذلك.

(4) عدم العودة لحدود عام 1967.

(5) ركز إسحاق شامير في خطابه أمام المؤتمر في 30 أكتوبر 1991 على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي للفلسطينيين فقط، وليس عودة الأراضي المحتلة، كما أدلى للصحافيين بتصريح كان يعبر عن رؤية ضيقة، هو أنه يمكن أن تمتد عملية التفاوض لعشرات السنين حتى تصل إلى حل.

ب - تحدد الموقف العربي في الآتي:

(1) الموافقة على تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك، وعدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المرحلة، على أن يكون دورها مرجعياً في القرارات التي يتخذها الوفد.

(2) تمثل مدينة القدس جزءاً من الأراضي المحتلة التي تخضع للتفاوض، كما أن لها أهمية خاصة عربياً وإسلامياً، في الوقت نفسه يمكن تنحيه موضوع القدس إلى مرحلة تالية في المفاوضات.

(3) التمسك بقرارات مجلس الأمن، ومبدأ عدم الاستيلاء على أراض بالقوة المسلحة، وتطبيقها لاستعادة الأراضي التي احتلت عام 1967 بالكامل.

ج - تحدد الموقف الأمريكي في:

(1) التصدي للمسائل الإجرائية التي تواجه المؤتمر، وترك التفاوض على جميع المسائل لأطراف النزاع مباشرة.

(2) التمسك بأن يكون إطار التفاوض مبنياً على الآتي:

(أ) مبدأ الأرض مقابل السلام.

(ب) قراري مجلس الأمن الرقم 242، والرقم 338.

(ج) تتم عملية التسوية على مراحل.

3 - انعكاسات المؤتمر على القضية الفلسطينية

أ - أصبح المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، بوصفهما راعي السلام مهتمين لإيجاد حلول عملية للقضية الفلسطينية بدرجة الاهتمام نفسها مع المسارات الأخرى للصراع العربي الإسرائيلي.

ب - وجدت القضية الفلسطينية، البيئة الصحيحة للتحرك في سبيل تحقيق الأهداف التي غابت طويلاً في إقامة دولة فلسطينية، وهذا التحرك كان هو الثاني في أعقاب مؤتمر كامب ديفيد عام 1978، والذي أهدرت السلطة الفلسطينية استغلال نتائجه.

ج - أدى تصاعد عملية السلام إلى توقف الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ترقباً لما ستسفر عنه مباحثات السلام.

د - في أعقاب مؤتمر مدريد وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر 1991 بالتحديد أُعلن عن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وبالتالي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية برعاية عملية السلام، وخسر الفلسطينيون هامش المناورة المتاح لهم على الجانب السوفيتي، لذلك فقد كان هناك تشدد إسرائيلي في صيغة المفاوضات.

الفصل السادس

قمة كامب ديفيد الثانية

11 تموز/يوليو 2000 وما بعدها

أولاً: قمة كامب ديفيد الثانية

أدت المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية، التي سبقت قمة كامب ديفيد الثانية، إلى تحقيق تفاهمات محدودة بين مفاوضي عرفات وباراك حول الموضوعات الرئيسية للحل النهائي التي تضمنت قضايا: «القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والسيادة، والحدود». وظلت مشكلة السيادة على القدس القديمة قائمة، حيث تركت هذه المسألة للمعالجة المباشرة بين عرفات وباراك.

وقرر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عقد القمة النهائية بين باراك وعرفات بهدف التوصل إلى اتفاق للحل النهائي وكان الموقف السعودي المصري تجاه قضية السيادة على القدس الشرقية أثر مباشر في موقف عرفات الذي قدم في السابق تنازلات عديدة،

ولكنه لم يستطع في كامب ديفيد أن يخوض في طريق تقديم التنازلات بسبب الموقف العربي والموقف الفلسطيني الداخلي.

أما في الموقف الإسرائيلي فلم يكن إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي على استعداد لتقديم أي استحقاق يتعلق بقضية السيادة على القدس، فقد بدأ ضعيفاً أمام ائتلافه الحكومي، الذي اتجه نحو إسقاطه، بعد أن أبدى ليونة تجاه قضايا الحل النهائي، كما أن لاءات باراك الخمس التي ذهب بها إلى مفاوضات كامب ديفيد الثانية، بقيت كما هي أثناء المفاوضات مقابل مقترحات شكلية.

1 - الموقف الأمريكي الأولي للتفاوض قبل المؤتمر

اعتمد الموقف الأمريكي الأولي على الفكرة الإسرائيلية القديمة والمسماة بنظرية «المركز والدائرة والمحيط بمدينة القدس». وتعتمد تلك النظرية على تقسيم القدس إلى ثلاث مناطق: الأولى تسمى المركز وتشمل ما بداخل السور بالبلدة القديمة للقدس، والثانية تشمل الدائرة وتتمثل في الأحياء القريبة من البلدة القديمة وتقع على بعد كيلو متر واحد، والثالثة تسمى المحيط وهي المناطق العربية داخل بلدية القدس مثل مناطق «شعفاط وبيت حنانيا والعيسوية»، ويعرض فيها الإسرائيليون حكماً ذاتياً موسعاً في منطقة المحيط، بينما تظل السيادة الإسرائيلية الكاملة على المركز والدائرة مع منح الفلسطينيين ما يسمى بسيادة وظيفية فقط، إضافة إلى ممر للحرم القدسي «المسجد الأقصى».

وبالرغم من أن الموقف الأمريكي بنى مقترحه على الرأي الإسرائيلي بالتقسيم للمناطق الثلاث المذكورة، إلا أنه يضيف منح السيادة الكاملة للجانب الفلسطيني على المحيط، ونوعاً من الحكم

الذاتي الموسع في الدائرة وإدارة محلية أو بلدية في المركز، أي يؤيد في النهاية عدم وجود سيادة سياسية فلسطينية على القدس.

ويرفض الفلسطينيون هذا المقترح من منظور ثلاث مسائل:

أ - أنها لا تحقق السيادة الفلسطينية الكاملة على القدس الشرقية والبلدة القديمة وهي لب الصراع.

ب - أنها تعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن مركز القدس، وهو ما تهدف إليه إسرائيل من تفريغ المركز أو قلب المدينة، ومن ثم إحداث تفوق في الميزان السكاني لمصلحتهم.

ج - منح الأحياء البعيدة نوعاً ما في القدس «المحيط» إضافة إلى وجود 165 ألف مستوطن يهودي، في القدس «المركز والدائرة» يكفل لهم التفوق السكاني بعد أن كان صفراً في عام 1967، وبهذا يصبح لليهود أغلبية في القدس الشرقية.

2 - الموقف الأمريكي في كامب ديفيد أثناء المؤتمر

جاءت الأفكار والمقترحات الأمريكية في كامب ديفيد حلولاً وسطاً وافق عليها الجانب الإسرائيلي من حيث المبدأ؛ لأنها تقترب وتتفق مع أفكاره التفاوضية، وتتلخص هذه المقترحات في الآتي:

أ - القدس: تقسيم القدس إلى أربع مناطق جغرافية كالآتي:

(1) **الأولى:** الأحياء اليهودية في شرق المدينة داخل الأسوار

وخارجها، تضم لإسرائيل وتكون تحت سيادتها.

(2) **الثانية:** الأحياء الفلسطينية خارج الأسوار تكون تحت السيادة الفلسطينية، وتضم لإسرائيل وتكون تحت سيادتها.

(3) **الثالثة:** الأحياء المختلفة في شرقي المدينة بفعل الاستيطان اليهودي فيها، وهذه تكون تحت السيادة المشتركة.

(4) **الرابعة:** البلدة القديمة تكون تحت السيادة المشتركة، أو تبقى في وضعها الحالي مدة من الزمن، على أن يعود الطرفان للتفاوض بشأنها لاحقاً. على أن يسمح بإدارة فلسطينية «عربية إسلامية مسيحية» للأماكن المقدسة بالبلدة القديمة من القدس.

ب - الدولة الفلسطينية:

تعترف إسرائيل بالدولة الفلسطينية على 95% من أراضي الضفة الغربية و100% من قطاع غزة على أن يؤجر قسم منها لإسرائيل لمدة ما بين 10 - 15 سنة وتكون هذه الدولة منزوعة السلاح، وتوضع فوق جبال السامرة محطات إنذار إسرائيلية، ويحظر دخول جيش أجنبي إليها، وفي حالة حدوث خطر كهذا تنتشر القوات الإسرائيلية على طول نهر الأردن، ويتاح للطائرات الإسرائيلية استعمال المجال الجوي الفلسطيني.

ج - المعابر الأمنية:

نظام شبكة طرق جديدة تكون معابر آمنة، مثل إقامة طريق فلسطيني يوصل الدولة الفلسطينية بالقدس بحرية دون أي احتكاك

مع الإسرائيليين، وتكون بعض أجزائه جسوراً وأنفاقاً، ومعبراً آخر يصل غزة بالضفة الغربية ويكون جسراً هوائياً لا يطأ المارون عليه الأرض الإسرائيلية، وطريق التفافي يشق الضفة الغربية على طولها، ليضمن حرية التنقل الفلسطينية بحرية وبلا حواجز، وطريق آخر للمستعمرات اليهودية يضمن حرية التنقل ويحقق أمن المستوطنين اليهود.

د - اللاجئون:

تعترف إسرائيل بمأساة اللاجئين الفلسطينيين الناجمة عن الحرب، وتأسف لذلك، ويمكن أن تستوعب في أراضيها بضع عشرات الألوف منهم في إطار جمع شمل العائلات، على أن تستوعب الدولة الفلسطينية نصف مليون منهم «لا تشمل النازحين عام 1967، البالغ عددهم طبقاً للإحصائيات الإسرائيلية 350 ألف فلسطيني»، ويقام جهاز لتعويض اللاجئين وتوطينهم يكون لإسرائيل دور في تمويله.

والواقع أن المقترح الأمريكي فيما يتعلق بالقدس، يؤدي إلى احتفاظ إسرائيل بالسيادة العليا على القدس مع توسيع حدودها داخل الضفة الغربية، بعد ضم المستوطنات الإسرائيلية إليها، مع إعطاء حقوق مدنية وبلدية ودينية تتعلق بالسكان لا بالأرض في شرقي القدس والبلدة القديمة، وهو ما يعني ممارسة الفلسطينيين حكماً ذاتياً، وإدارة مدنية على المناطق الفلسطينية بالقدس الشرقية، بينما تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية والسيادة، مع إدارة مدنية فلسطينية للسيطرة على قرى وضواحي القدس الشرقية وضواحيها «شمالها وجنوبها» مثل «وادي جوز الطور أبو طور جبل موكبر عسويا» مقابل ضم إسرائيل المستوطنات شرقي القدس مثل «معاليه أدوميم، وجفعات زئيف» وغيرها إلى القدس لتصبح تحت السيادة الإسرائيلية.

3 - الموقف الإسرائيلي في كامب ديفيد «أثناء المؤتمر» ويتلخص في الآتي:

أ - حكم بعض الأحياء الفلسطينية في القدس حكماً ذاتياً واسعاً مع تبادل لأراضى تضم مستوطنات في الضفة الغربية مثل مستوطنات «معاليه أدوميم، وجفعات زئيف» إلى القدس، مقابل ضم بعض الأراضي الخاضعة لإسرائيل إلى الدولة الفلسطينية المقبلة.

ب - تقدم إسرائيل إلى الفلسطينيين ممراً آمناً إلى الأماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس القديمة.

4 - الموقف الفلسطيني في كامب ديفيد «خلال المؤتمر»:

نفى الجانب الفلسطيني أنه تلقى اقتراحات أمريكية حول القدس، وأن الموقف الأمريكي قبل المؤتمر أكد للجانب الفلسطيني على قرارات الشرعية الدولية، وأن القدس أرض محتلة ينطبق عليها كل ما ينطبق على الأراضي الفلسطينية، وأكد الجانب الفلسطيني أنه لن يقبل في المفاوضات أقل من عودة سيادته على القدس الشرقية، كما أن قضية القدس قضية دولية، ومن ثم لا يمكن التفريط في الحقوق العربية والإسلامية والمسيحية فيها.

أ - فشل قمة كامب ديفيد الثانية:

كانت مشكلة القدس هي المحك الأساسي في فشل مفاوضات كامب ديفيد، ويمكن تحديد أسباب فشل هذه القمة في الآتي:

(1) إصرار الطرف الإسرائيلي للحصول على إقرار فلسطيني بإنهاء الصراع بينهما.

(2) إن الحل النهائي المطروح لن يكون حلاً نهائياً بالمعنى الحقيقي، إذ ستستمر المفاوضات حول القضايا المعلقة مثل «اللاجئين، والقدس، والمستوطنات، والحدود» كما أن معظم المشكلات التي لم تحل ستكون لها تداعياتها السلبية بين الجانبين.

(3) أن مشكلة القدس كانت العقبة الأساسية أمام عملية التسوية، كما أن تقطيع أوصال الدولة الفلسطينية لا يهيء للدولة الجديدة، أي نوع من الاستقرار السياسي والاقتصادي أو الأمني على أراضيها.

(4) إن قمة كامب ديفيد تركت جانباً كل القرارات الدولية، وانطلقت من مقترحات ومبادئ «أمريكية- إسرائيلية».

ثانياً: المقترحات الأمريكية للتسوية النهائية (23 كانون الأول/ديسمبر 2000)

نتيجة لتصاعد الانتفاضة، وزيادة الصلف الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، أطلعت الإدارة الأمريكية مقترحات جديدة للحل النهائي، حيث يتكون المقترح من تمهيد ومادتين، وتعنى المادة الأولى بترسيخ السلام، والأخرى بالمبادئ العامة لاتفاق الإطار المطروح، وتترك للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي التفاوض في المستقبل حول تفاصيل الاتفاق وشروطه وضوابطه ومواعيده، ويستند المبدأ الرئيسي فيها على النص الصريح على إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والاعتراف بانتهاء مطالب الطرفين تجاه بعضهما البعض.

وتتضمن المقترحات الأمريكية الآتي:

1 - **الأرض:** انسحاب إسرائيل من 94% من أراضى الضفة الغربية ومن كل قطاع غزة على أن يضم إلى شريط غزة بديل للأراضي المقتطعة من الضفة (6% من المساحة المتبقية)، مع عمل ترتيبات خاصة لممرات آمنة ودائمة، و بقاء حوالي 80% من المستوطنين اليهود داخل الأراضي الفلسطينية .

2 - **الأمـن:** باستثناء تعديلات قد تطلبتها عملية ضم المستوطنات، سيكون الخط الأخضر هو الحدود الغربية للدولة الفلسطينية، وأن الأمر سيستند على وجود قوة دولية لا يمكن أن تغادر إلا بموافقة من الطرفين، وتتولى القوة الدولية مراقبة تنفيذ الاتفاقيات، وسيكون أمام إسرائيل ثلاث سنوات لتنفيذ الاتفاق، مع إحلال تدريجي للقوات الدولية.

وفي نهاية الفترة تبقى القوات الإسرائيلية في مواقع محددة في سهل الأردن لثلاث سنوات أخرى تحت إشراف القوة الدولية، وتحتفظ إسرائيل بثلاث محطات إنذار مبكر بالضفة الغربية لمدة عشر سنوات، كما تنص الخطة على أن تحتفظ إسرائيل بمخازن للطوارئ في عدد من النقاط بسهل الأردن؛ تحسباً لأي خطر من تجاه الشرق، كما يدعو المقترح الأمريكي إلى أن تكون الدولة الفلسطينية غير مسلحة.

3 - **القدس:** يشير المقترح الأمريكي في هذا الشأن إلى

تحكم إسرائيل في الجزء اليهودي، بما في ذلك الحائط الغربي، وممر في الجزء الأرمني يؤدي إلى بوابة يافا ثم إلى الحائط، ويستعيد الفلسطينيون السيادة على المناطق المسلمة والمسيحية وجزء من الحي الأرمني، كما يدعو المقترح إلى سيادة إسرائيل على جبل الزيتون ومدينة داود، كذلك تتواجد قوة أمن دولية للمساعدة في الإشراف على النظام بالمدينة وعلى منطقة الحرم.

والواقع أن ما جاء بالمقترح الأمريكي، خاصة الفقرة التي تقول: «إن اعتراف الفلسطينيين بالحقوق الدينية والتاريخية والعاطفية لإسرائيل بمنطقة المسجد الأقصى»، هي عبارة مطاطة تتيح لإسرائيل حرية التصرف في إطار هذا الاعتراف.

4 - **قبة الصخرة:** ينص المقترح الأمريكي «أن تكون السيطرة على سطح قبة الصخرة للفلسطينيين وأن تكون المنطقة التي تحتها التي يزعم اليهود أن بها بقايا المقبرتين الأولى والثانية ذات وضع خاص، فيما يتعلق بحقوق اليهود في هذا الموقع، وتضمن المقترح الأمريكي بديلين كالآتي:

الأول: أن تحصل إسرائيل على السيادة تحت حرم القدس «جبل الهيكل» كما تسميه إسرائيل.

الثاني: أن تتولى هيئة دولية يتم تشكيلها لمسألة السيادة، ويتم تقييد أعمال التنقيب الإسرائيلية تحت الجبل.

5 - **اللاجئون:** توصي الولايات المتحدة الأمريكية بتوطين

اللاجئين في الدولة الفلسطينية بالمناطق التي ستصبح تحت سيطرة الفلسطينيين، أو في دولة مضيفة، أو في طرف ثالث، أو داخل إسرائيل بما يتمشى مع السياسة الإسرائيلية.

يدعو الاقتراح إلى أن تعترف إسرائيل بمعاناة الشعب الفلسطيني نتيجة حرب عام 1948، وأن تشترك في الجهود الدولية لإعادة تأهيل الفلسطينيين، ويحدد الاتفاق النهائي أسلوب تنفيذ هذا الحق بطريقه تتوافق مع الحل القائم على أساس دولتين. والمواقع الخمس المحتملة للاجئين هي «دولة فلسطين، ومناطق من إسرائيل تنتقل إلى فلسطين ضم تبادل الأراضي، وإعادة التوطين في الدولة المضيفة، وإعادة التوطين في دولة ثالثة، والتوطين داخل إسرائيل».

6 - **إنهاء الصراع:** يتم الإعلان عن إنهاء الصراع وأي دعاوى حول إسرائيل، ويدعو المقترح إسرائيل كذلك إلى إطلاق سراح كل المسجونين الأمنيين.

ثالثاً: التحفظات الفلسطينية على المقترحات الأمريكية

تقدم الجانب الفلسطيني ببعض التحفظات إلى الجانب الأمريكي شملت على الآتي:

1 - غموض المقترحات الأمريكية بشأن السيادة على الحرم الشريف.

2 - عدم وجود خريطة واضحة لربط المناطق التي ستقام

عليها الدولة الفلسطينية، خاصة في القدس الشرقية، وأن يكون هناك تواصل سكاني وجغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة.

3 - أن المقترح تجاهل حق عودة اللاجئين.

4 - المطالبة بأن تكون الدولة الفلسطينية محدودة التسلح وليست منزوعة التسلح.

5 - تقسيم مدينة القدس إلى عاصمتين على أساس سكاني طبقاً للوضع الراهن أو تدويل المدينة.

6 - عدم الموافقة على حجم المستوطنات الإسرائيلية التي ستبقى داخل الضفة الغربية.

7 - أن يكون هناك تواصل جغرافي سكاني للضفة الغربية وللضفة مع قطاع غزة.

رابعاً: التحفظات الإسرائيلية على المقترحات الأمريكية

قدمت إسرائيل مذكرة إلى الرئيس الأمريكي كلينتون تضمنت عدداً من التحفظات على المقترح الأمريكي تلخصت في الآتي:

1 - تؤكد إسرائيل عدم استعدادها لنقل سيادة القدس الشرقية أو جزء منها إلى الفلسطينيين.

2 - تعارض إسرائيل عودة اللاجئين إلى داخل الخط الأخضر وتقترح استيعابهم داخل الدولة الفلسطينية أو توطينهم في مكان إقامتهم الحالية، ويمكن لأسباب إنسانية

استيعاب بعض اللاجئين.

3 - مد فترة بقاء القوات الإسرائيلية وتوسيع عرض المنطقة الأمنية في غور الأردن، مع إقامة مخازن طوارئ ومحطات إنذار مبكر بالضفة والسماح لسلاح الجو الإسرائيلي بحرية التحليق في سمائها.

4 - الحفاظ على ثلاث كتل استيطانية إسرائيلية واسعة تستوعب 80% من المستوطنين.

5 - ألا تبرم الدولة الفلسطينية اتفاقات عسكرية وألا تمتلك أسلحة هجومية.

6 - أن هذا الاتفاق يحل محل القرارات الدولية وينهي الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

خامساً: انتفاضة الأقصى وتأثيرها في عملية السلام

جاءت الانتفاضة الفلسطينية في أواخر أيلول/سبتمبر 2000 نتيجة مباشرة للإحباط وعدم الثقة اللذين أصابا الشعب الفلسطيني في ضوء المراوغة الإسرائيلية ونتيجة مباشرة لفشل المباحثات النهائية، وبالرغم من توقيع نحو عشر اتفاقيات بين إسرائيل والفلسطينيين منذ أوسلو عام 1993، إلا أنها لم تستطع أن تحقق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث إن المشكلات المهمة لم تناقش في تلك الاتفاقيات وهي «القدس، والحدود، والدولة الفلسطينية، والمستوطنات، واللاجئين، والمياه، والأوضاع الاقتصادية وغيرها».

وقد وضح من المفاوضات النهائية في كامب ديفيد «تموز/

يوليو 2000» أنها سوف تؤدي إلى طريق مليء بالمشكلات أمام الدولة الفلسطينية، بل سوف تؤدي إلى ضياع القدس وأن تصبح القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل.

وفي ضوء تصاعد الانتفاضة، من الواضح أن اتفاقيات أوسلو قد خيم عليها الظلام، وأن الحكومة الإسرائيلية، برئاسة شارون، قد تراجعت تماماً عن عملية السلام، كذلك فإن العنف الذي مارسته الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني قد كشف وبشكل لا يدع الشك، حب الانتقام من جانب الإسرائيليين ضد الشعب الفلسطيني الأعزل من خلال استخدام الصواريخ والدبابات والطائرات في مواجهة الحجارة، وهو ما يدل على أنها تتعامل مع الانتفاضة على أساس حالة حرب صريحة، ومن ثم تستخدم أقصى ما لديها من قوة عسكرية بهدف القتل العمد للفلسطينيين.

وهكذا أثبتت الوقائع، أنه بالرغم من تأكيد العرب والفلسطينيين مراراً على أنهم قد اختاروا السلام خياراً استراتيجياً مع إسرائيل، فإن الحكومة الإسرائيلية قد اختارت طريق التصعيد العسكري والتراجع عن عملية السلام. ومن ثم فقد أدت التصرفات العدوانية الإسرائيلية إلى زيادة الأمور تعقيداً وإلى دفن عملية السلام، فأحداث الانتفاضة ورد فعل الآلة العسكرية عليها، قد جعلت التوصل لاتفاق سلام أمراً مستحيلاً، إلا إذا تراجعت إسرائيل عن أهدافها.

سادساً: تقرير لجنة ميتشيل (آذار/مارس 2001)

في ضوء تصاعد الانتفاضة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، شكلت لجنة دولية برئاسة السيناتور الأمريكي السابق جورج ميشيل، وبعد زيارتها لإسرائيل والأراضي الفلسطينية توصلت اللجنة إلى

العديد من المقترحات التي جاءت بتقريرها وتتلخص في الآتي:

1 - وقف جميع أنشطة بناء المستوطنات الإسرائيلية بالأراضي المحتلة، من أجل إعادة بناء الثقة إلى الشعب الفلسطيني، على أن يشمل هذا التجميد عدم إقامة أية مستوطنات جديدة، أو توسيع مستوطنات قائمة.

2 - إيقاف أعمال العنف من الجانبين بصفة فورية والتعاون الأمني والعودة إلى طاولة المفاوضات.

وكرد فعل على هذا التقرير، رفضت إسرائيل تجميد عملية الاستيطان بحجة أنها تقوم بتوسيع المستوطنات القائمة لمواجهة الزيادة السكانية الطبيعية، وهو أمر يُفرغ المبادرة من مضمونها، كما أن إسرائيل تحاول استغلال تقرير لجنة ميتشيل للعمل على إنهاء انتفاضة الأقصى دون تقديم مقابل سياسي.

سابعاً: المبادرة المصرية الأردنية (نيسان/أبريل 2001)

ارتكزت المبادرة المصرية الأردنية من أجل إيقاف أعمال العنف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبدء المفاوضات بينهما، على أساس متوازن؛ حيث طالبت بتنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية ووقف السياسات الإسرائيلية العدوانية، حتى يتوقف العنف الدائر في المنطقة، تمهيداً لاستئناف مفاوضات المرحلة النهائية. ولكن إسرائيل تهرّبت من تنفيذ هذه المبادرة وأوصلتها إلى طريق مسدود.

ومن ثم وضح أن إسرائيل أصبحت تدمر كل محاولات تهدف إلى تحقيق السلام، برفضها التمشي مع منطق التحرك الإيجابي

الداعم لعملية السلام، حيث تتعامل مع المبادرات والتقارير المطروحة من خلال سياسة الانتقاء، ومن ثم إجهاض أي محاولات السلام.

ثامناً: الانتفاضة والمؤشرات داخل إسرائيل

تشير كل المؤشرات من داخل إسرائيل إلى تنام ملحوظ للتيار الذي يريد أن يسترجع أضواء سنوات الصراع والحروب والكراهية، وأن يوقف نهائياً دوران عملية السلام، دون إدراك لما يمكن أن يترتب على ذلك من مخاطر في ظل إحساس متعاظم بغرور القوة وأوهام التفوق وضمان الحماية الأمريكية.

ومن الواضح أن هذا التيار الذي ينمو في ظل حكومة شارون، ما هو إلا استنساخ جديد لتغطية قديمة تروج بأن السلام ليس في مصلحة إسرائيل، وإنما مصلحتها في أن ظل في حالة استنفار دائم، وأن تظل أيادي جنودها على الزناد إلى الأبد.

تاسعاً: مقترحات شارون للتفاوض مع الفلسطينيين

يرى إرئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي عدم البدء بالتفاوض مع السلطة الوطنية الفلسطينيين إلا بعد توقف الانتفاضة تماماً، وهو يعلم مسبقاً أنه من الصعب وقف انتفاضة الشعب الفلسطيني ومن ثم تجميد أي تفاوض مستقبلي، ويقترح شارون الآتي:

1 - **الدولة الفلسطينية:** أن تقوم الدولة الفلسطينية على 42% من أراضى الضفة الغربية وعلى مراحل، مع ضم باقي الأراضي لإسرائيل، وأن يتم تحقيق التواصل بين الكنتونات الفلسطينية من خلال حفر نفق يربط بين رام الله ونابلس.

2 - **القدس:** بقاء القدس الموحدة عاصمة أبدية للدولة العبرية، وعدم التباحث بشأنها.

3 - **الأمن:**

أ - الحفاظ على وادي الأردن، وكذلك المناطق الأمنية الحيوية، خاضعة للسيادة الإسرائيلية.

ب - أن تكون الدولة الفلسطينية المقترحة منزوعة السلاح.

4 - **المستوطنات:** الإبقاء على كافة المستوطنات الإسرائيلية، واستمرار توسيعها لاستيعاب التزايد في السكان.

5 - **اللاجئون:** عدم مناقشة أي اقتراح يتناول حق اللاجئين في العودة إلى الأراضي الإسرائيلية.

6 - **المعابر:** الاحتفاظ بالمنافذ والمعابر تحت السيطرة الإسرائيلية من أجل تحقيق أمن إسرائيل.

وهكذا فمن الواضح أن مسيرة السلام قد توقفت تماماً في ظل حكومة شارون، وأن أعمال العنف ستستمر بين الطرفين، طالما لا توجد أية فعاليات للجانب الأمريكي أو الأوروبي للتدخل لإنهاء هذا الصراع بإرسال قوات دولية للفصل بين الطرفين، وهو أمر ترفضه الولايات المتحدة الأمريكية، بل تستخدم حق الفيتو «النقض» في مجلس الأمن لإحباط أي قرار بشأنه.

الفصل السابع

تطور عملية السلام

نهاية 2000 حتى منتصف 2004

واكبت نهاية حكم الرئيس «بيل كلينتون»، عام 2000، مفاوضات دبلوماسية، سمِّيت مباحثات كامب ديفيد الثانية، يمكن تلخيص أحداثها في الآتي:

1 - تواصل الجهود الدبلوماسية، لإنجاز أتفاق سلام، قُبَيْل انتهاء الفترة المتبقية من حكم الرئيس «كلينتون»، وتسلّم «جورج بوش الابن» منصب الرئاسة.

2 - توجُّه الرئيس الفلسطيني، «ياسر عرفات»، إلى واشنطن؛ لبحث مقترحات السلام الأمريكية، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون». وعرفت هذه المقترحات بمقترحات بيل كلينتون. ومن أهم ما تضمنته:

أ - منح الفلسطينيين نوعاً من السيادة على المسجد الأقصى، مقابل احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على حائط البراق.

ب - تخلّي الفلسطينيين عن المطالبة بعودة اللاجئين؛ وهو نفسه ما كان قُدِّم في قمة كامب ديفيد، في شأن المسألة الحرجة، الخاصة بالحرم القدسي الشريف.

ج - ضم 5% من الأراضي الفلسطينية، التي تحتوي على تجمعات مستوطنات يهودية، إلى إسرائيل؛ على أن يحصل الفلسطينيون مقابل ذلك على أراضٍ بديلة.

د - استئجار إسرائيلي طويل الأمد لثلاثة في المائة من الأراضي الفلسطينية.

هـ - ضم مستوطنات يهودية، في أرض، نسبتها 1% من أراضي الضفة الغربية، إلى مدينة القدس.

أولاً: المقترحات الأمريكية للتسوية النهائية (كانون الأول/ديسمبر 2000)

حملت الانتفاضة الفلسطينية والصلف الإسرائيلي كلاهما الإدارة الأمريكية، برئاسة «بيل كلينتون»، على طرح مقترحات للحل النهائي، تتكون من مادتَين، تنصان على ترسيخ السلام، والمبادئ العامة لاتفاق الإطار المطروح. وتترك للطرفَين: الفلسطيني والإسرائيلي، التفاوض، في المستقبل، في تفاصيل الاتفاق وشروطه وضوابطه ومواعيده. ويستند المبدأ الرئيسي فيها، بالنص الصريح، إلى «إنهاء

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي»، وانتفاء أيّ مطلب للطرفَين. وتحتوي المقترحات الأمريكية على عدة مبادئ، تتعلق بالأرض، والأمن، ومدينة القدس، واللاجئين، وإنهاء الصراع. ولكن، كانت هناك تحفظات فلسطينية من هذه المقترحات؛ نتيجة لغموضها، وخاصة في ما يتعلق بمدينة القدس.

ثانياً: مباحثات طابا (كانون الثاني/يناير 2001)

في ضوء المقترحات الأمريكية، التأم اجتماع، في طابا المصرية، بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وانتهت المفاوضات إلى إعلان مشترك للجانبين؛ ما يؤكد أُزُوف الانتخابات، والاستمرار، مستقبلاً، في عملية السلام. وأمكن، خلال هذه المباحثات، التوصل إلى حلول لمعظم المشاكل بين الجانبَين، بما في ذلك الاتفاق على صيغة لحل مشترك لمشكلة اللاجئين. وفي ما يلي أهم المبادئ، التي تضمنها اتفاق طابا:

1 - **الأراضي المحتلة:** يُسَلَّم الفلسطينيون نسبة تراوح بين 94 و96% من أراضي الضفة الغربية، والتي تتحول إلى دولة فلسطينية مستقلة؛ شريط أن تُسْلَخ منها التجمعات الرئيسية، في مستوطنتَي أرئيل وجوش عتسيون، لِتُضم إلى الأراضي الإسرائيلية، مقابل أراض في النقب، تتخلى عنها للدولة الفلسطينية.

2 - **القدس:** كلّ ما هو يهودي، فهو لليهود. وكلّ ما هو فلسطيني، فهو للفلسطينيين. أمّا الأماكن المقدسة، فيتولى السيادة فيها طرف ثالث، طيلة خمس سنوات. وتقتصر إدارة إسرائيل خلالها على حائط المبكى الغربي.

ويضطلع الفلسطينيون بإدارة الأماكن الإسلامية الدينية. ويتوصل الجانبان، خلال المدة المذكورة، إلى اتفاق في ما يتعلق بالسيادة.

3 - **الأمن:** وافق الفلسطينيون على المطالب الإسرائيلية، في شأن الأمن، بما في ذلك انتشار قوات جيش الدفاع، في حالة الطوارئ؛ ووجودها في وادي الأردن، طيلة فترة انتقالية، مدتها 6 سنوات.

4 - **اللاجئون:** اتُّفِق على صيغة، تقضي بأن حق العودة، سيكون داخل حدود الدولة الفلسطينية، وفي المناطق، التي ستسلمها إسرائيل للفلسطينيين. بمعنى آخر، ستساعد إسرائيل على إنشاء غير مدينة للاجئين، في منطقة «حالوتسا»، بالنقب. وسوف تسلّمها للفلسطينيين، في إطار عملية تبادل الأراضي. كما تسهم إسرائيل؛ بوساطة الهيئات الدولية، في تعويض هؤلاء اللاجئين.

ثالثاً: الخطوط الأساسية لحكومة «شارون»، بعد فوز «الليكود» في الانتخابات (شباط/فبراير 2001)

عكست الاتفاقات الائتلافية، التي وقعها «شارون» مع الأحزاب السياسية، المشاركة في حكومته، أن الخطوط العامة لهذه الحكومة، لا تخالف كثيراً سابقاتها من الحكومات في ثوابت الموقف الإسرائيلي؛ مع تزايد تشدد حكومة «الليكود». وقد تمثلت الخطوط الآنفة في الآتي:

1 - الحفاظ على يهودية الدولة. ورفض عبارة: عودة اللاجئين الفلسطينيين.

2 - أهمية تشجيع الهجرة، واستيعاب المهاجرين اليهود.

3 - رفض السيادة الفلسطينية في القدس الشرقية.

4 - محورية العلاقات الإسرائيلية الأمريكية.

5 - الامتناع عن إزالة الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة الغربية.

6 - محورية سياسة الأمن وتعزيز قدرات جيش الدفاع.

7 - أهمية التنمية الاقتصادية وإنشاء اقتصاد السوق المتطور إنشاءً، يلائم التوزُّع الديموغرافي لليهود في الدولة.

رابعاً: سياسة «شارون» تجاه عملية السلام

ما إن تسلّم «شارون» السلطة، في بداية عام 2001، حتى تراجعت عملية السلام، إذ ساد المجتمع الإسرائيلي منطق الحل العسكري، ومعاقبة الشعب الفلسطيني، ووقف العملية التفاوضية. وقد تمثلت أولويات رئيس الوزراء الإسرائيلي في التخلص من السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها، ياسر عرفات، من خلال الحصار: السياسي والعسكري، وتصعيد الضغوط، والتراجع عن أيّ التزامات، وخاصة ما يتعلق بأيّ تسوية سلمية. كما اعتمد فكرة الحل، من خلال نظام الخطوة خطوة، تحت اسم: المبادرات الإسرائيلية طويلة الأمد، على أساس أنه لا يوجد طرف فلسطيني، يمكن مفاوضته وسعى إلى تحويل مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، من مهمة الراعي، إلى مهمة المناصر للمطالب الإسرائيلية. كما استطاع «شارون»، من خلال تركيزه في قضية أمن المواطن الإسرائيلي، استمالة الرأي

العام، داخل إسرائيل وتوحيد المجتمع خلف قيادته. وقد حققت تلك السياسة نجاحاً نسبياً لحكومة «الليكود».

ومنذ آذار/مارس 2001، شرعت الحكومة الإسرائيلية تكوِّن موقفاً إسرائيلياً موحداً من الحل مع الفلسطينيين. واستساغت فكرة رئيسها، طرح مبادرات طويلة المدى، تؤدي دائماً إلى طريق مسدود؛ وتعليق عملية السلام وفكرة التفاوض؛ والمبادرة إلى إيجاد حلول أحادية الطرَف؛ بزعم أن الفلسطينيين، ليسوا طرفاً في العملية الآنفة.

وهناك لاءات محددة، أعلنها «شارون»،: «لا لإزالة المستوطنات - لا للانسحاب من وادي الأردن - لا للتفاوض حول القدس لا لحق الفلسطينيين في العودة لا لأيّ تفاهم حول قضايا الحدود». وفي حالة نشوء دولة فلسطينية، فإنها ستكون منقوصة السيادة، مقطعة الأوصال.

خامساً: تأثير الانتفاضة

أصدر المركز الحقوقي الفلسطيني تقريراً، في نهاية أيلول/سبتمبر 2001، تضمن ما ارتكبه جيش الدفاع الإسرائيلي، بأنواع أسلحته كافة، من طائرات ودبابات وزوارق بحرية؛ إضافة إلى استخدامه عدداً من الأسلحة والذخائر، المحرمة دولياً. ولخص التقرير أبرز انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الآتي:

1 - تأجيج الحكومة الإسرائيلية عدوانها حتى كاد يلامس الحرب الشاملة؛ وجعْل الأراضي الفلسطينية أراضي محروقة؛ فضلاً عن اقتراف الاغتيالات؛ ونصب المستعربين المكامن، لاختطاف الفلسطينيين.

2 - إحصاء التقرير أكثر من 25 ألف جريح فلسطيني، و2350 معتقلاً فلسطينياً، لا فرق بين شاب وطفل وشيخ وامرأة.

3 - تشجيع وزارة الإسكان الإسرائيلية، برئاسة «شيرانسكي» على السكن في المستعمرات، بمنح 25 ألف دولار كلّ من يمتلك منزلاً فيها. كما أعلن توسيع المستعمرات، وجعْل وجودها أمراً واقعاً، لا يمكن تغييره. ناهيك من اكتمال بناء 18 تجمعاً سكانياً استيطانياً جديداً، في الضفة الغربية.

4 - تدمير القوات الإسرائيلية أكثر من ألف منزل تدميراً كاملاً، خلال عام 2001؛ إضافة إلى مئات المنازل، التي دمرت تدميراً جزئياً؛ فضلاً عن هَدِّها 19 مسجداً، و11 مركزاً تعليمياً، و61 مصنعاً؛ بل إن سيارات الإسعاف، والمراكز الطبية، لم تَسْلَم من عدوانها. زدْ على ذلك تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، من طرق مواصلات وكُبُوْل ومولدات كهربائية ومراكز هاتف ومصانع وأشجار مثمرة وآبار مياه... وقد أدى كلّ ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة بين العمال الفلسطينيين، وحرمان آلاف الطلاب الالتحاق بكلياتهم ومعاهدهم.

5 - عرقلة قوات الاحتلال تنقلات أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، ومنْعها تحركات أعضاء مجلس الوزراء الفلسطيني.

سخَّرت القيادة الإسرائيلية أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 للإعلان، أنها تعاني الإرهاب الفلسطيني، وإرهاب المنظمات الأخرى.

وأكدت وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس أنها، أيّ إسرائيل، هي الدولة، التي عانت الإرهاب، حتى أمست به خبيرة. كما تزايدت أهميتها، في مجال تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية، في منطقة الشرق الأوسط، في ضوء اتفاق مصالح الجانبَين، في مجال توسيع ما يسمى: الحرب على الإرهاب.

لقد استغلت إسرائيل الحملة الأمريكية على الإرهاب، أسوأ استغلال، في سبيل القضاء على البنية التحتية الفلسطينية. وكان إعلان الولايات المتحدة الأمريكية أن المنظمات الفلسطينية منظمات إرهابية دافعاً لأن تشن تل أبيب تلك الحملة، لمصلحة واشنطن؛ فتحظى بتأييد أمريكي كامل. وكانت الشواهد على ذلك متعددة، أبرزها نعت الرئيس الأمريكي، رئيس الوزراء الإسرائيلي بأنه «رجل سلام»، وإعلان زير الخارجية الأمريكي، «أنه لا يرى أن إسرائيل ارتكبت جرائم في جنين». وكلّ ذلك كان تأييداً أمريكياً واضحاً لسياسة إسرائيل، وتشجيعها على المضي قُدُماً؛ للقضاء على ما يسمى بالانتفاضة الفلسطينية؛ وإعادة احتلال المدن والقرى الفلسطينية.

سادساً: رؤية إسرائيلية جديدة للمنطقة

حرص «شارون» على تقديم مذكرة متبادلة، بينه وبين الرئيس الأمريكي، «بوش»، توضح رؤية جديدة، بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، أشار فيها إلى ضرورة إجراء تعديلات جوهرية، بعد أن وصل الإرهاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تتيح لها ولإسرائيل مكاسب إستراتيجية جديدة.

وأشار رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى أنه في غضون عشر سنوات مقبلة، سيفوق عدد المنظمات الإرهابية 600 منظمة، تستهدف الولايات

المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ ومن أشدها خطراً تنظيم «القاعدة»، الذي يظل هدفه هو القضاء على النفوذ والوجود الأمريكيَّين في مناطق البترول، وهو ما يتطلب السيطرة الأمريكية على مصادر البترول في العالم العربي. كما أشار «شارون»، إلى ضرورة الأخذ بمفهوم «القوة»، في إطار عولمة العلاقات الدولية. ولا يكفي أن يكون هناك حديث دولي عن القوة الأمريكية في عالم اليوم؛ وإنما المطلوب أن تكون هناك إرادة قوية، تبرز، بالفعل، القوة العظمى، لتضرب الأعداء، ولو كانوا ضعفاء، لا يملكون سلاحاً أو تكنولوجيا؛ مع ضرورة التوفُّر على فكرة التحالف الدولي، وخضوعه لمبدأ استخدام القوة في مقاومة ما سمي: «الإرهاب». وقد مهَّد كل ذلك لإسرائيل اجتياح الأراضي الفلسطينية، متذرعة بالقضاء على ما تسميه: الجماعات الإرهابية. وأوضح «شارون»، للإدارة الأمريكية، أن ضرب العراق عسكرياً، وإسقاط نظام صدام حسين، سيؤديان إلى تحقيق المزيد من السيطرة الأمريكية على مصادر البترول الخليجية.

كما أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي أهمية أن تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية، بترويج فكرة الدور الإسرائيلي في المنطقة؛ موحية إلى العرب أهمية التعاون: الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والإستراتيجي، بينهم وبين إسرائيل. وهذه الأفكار جميعاً، اعتمدتها واشنطن، في مراحل لاحقة. والنقطة المهمة في هذا الموضوع، أن «شارون» اقترح على الولايات المتحدة الأمريكية، أن يتزايد، تدريجاً، دور إسرائيل ونفوذها في المنطقة، لتراوح نسبتهما بين 30 و40%، عام 2006؛ ثم لتبلغ 70%، عام 2010؛ ثم 80%، عام 2015. ولا ريب أن ازدياد النفوذ الإسرائيلي، سيقابله انخفاض للأهمية النسبية للدول العربية، وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية؛ فضلاً عن إسقاط النظُم المعادية في المنطقة، مثل: العراق وسورية وإيران وغيرها.

سابعاً: عملية «السور الواقي»

في كانون الثاني/يناير 2002، عاد «أنتوني زيني» إلى المنطقة، في بداية مهمة جديدة، لتثبيت وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبعد أربعة أيام، من المحادثات مع المسؤولين من الطرفَين، خيم عليها عدم الثقة، إثر احتجاز إسرائيل سفينة أسلحة، في البحر الأحمر؛ زاعمة أن الشحنة، تعود للسلطة الفلسطينية. ومن ثَم، كتب على جولة «زيني» الثانية الفشل، بعد أن عجز عن إحراز أيّ تقدم، يبدد التوتر بين الطرفين.

كما واصلت إسرائيل عمليات الاجتياح والقصف والتدمير، في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بل لم تتورع عن الإغارة على مقر الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في رام الله، إثر مقتل ستة جنود إسرائيليين، في هجوم على حاجز تفتيش، قرب المدينة. وسرعان ما خططت إسرائيل لاجتياح الضفة الغربية بكمالها، وإعادة احتلالها المدينة الآنفة، في 28 و29 آذار/مارس 2002، تحت اسم عملية «السور الواقي». ومع صدور قراري مجلس الأمن الدولي: رقم (1402) في آذار/مارس 2002، و(1403) في نيسان/ أبريل 2002، اللذَين ينصان على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها، جعل الإسرائيليون الانسحاب رهينة بالتزام الفلسطينيين وقفاً كاملاً للعنف. كما أعرضت إسرائيل عن المبادرة العربية، الصادرة عن قمة بيروت (آذار/مارس 2002)، والمنبثقة من المبادرة السعودية، لتحقيق السلام في المنطقة.

ثامناً: الجهود الأمريكية في سلام الشرق الأوسط

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية التزامها أمن إسرائيل، ورفضها للعنف الموجه إليها. وطالبت السلطةَ الفلسطينيةَ بتهدئة الأوضاع،

تمهيداً لاستئناف التفاوض في تطبيق توصيات «ميتشل»، وخطة «تينت». ولكن الرئيس الأمريكي، «بوش»، فاجأ الجميع بإعلانه؛ في تشرين الأول/أكتوبر 2001، أن «الدولة الفلسطينية، كانت دائماً جزءاً من التصور الأمريكي لحل الصراع العربي الإسرائيلي»؛ وهي التصريحات التي رحبت بها الدول العربية، والسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تلا ذلك تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2001، والتي لخص فيها رؤية بلاده لاستئناف مسيرة التسوية، قائلاً: «لا يمكن أن يكون هناك سلام، من دون الاعتراف الصريح، والقاطع، بحق إسرائيل في الوجود، بصفتها دولة يهودية، داخل حدود آمنة؛ فمن دون ذلك، يصبح السلام مستحيلاً. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار الاحتلال للأراضي الفلسطينية، لا يوفر لإسرائيل السلام والأمن. وكذلك توسيع المستوطنات، وإشعار الفلسطينيين بالعجز، والافتقار إلى السلطة، هما دعوة للمواجهة، وليس للاستقرار. وإن حصول الفلسطينيين على دولة، هو أمر ضروري، ومشروع؛ شريطة ألاَّ تكون ملاذاً للإرهاب، لأولئك الذين يعتزمون تهديد إسرائيل».

كما تمثلت أبرز تطورات الموقف الأمريكي من عملية السلام في الاقتراح المفاجئ لمشروع قرار، تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجلس الأمن الدولي، في 13 آذار/مارس 2002، في شأن الدعوة لنشوء دولة فلسطينية، إلى جانب إسرائيل، ووقف الطرفَيْن أعمال العنف. وقد أقر مجلس الأمن الدولي مشروع القرار الأمريكي، الذي صدر بالرقم (1397)، في 13 آذار/مارس 2002. ويعكس هذا القرار تطوراً مهماً في الموقف الأمريكي من عملية السلام. ويشير إلى إدراك الإدارة الأمريكية خطر الموقف في المنطقة، وانعكاساته السلبية على المصالح الأمريكية فيها؛ وأهمية التدخل لوقف أعمال العنف المتبادل.

ومع استفحال التوتر في الأوضاع الأمنية، داخل المناطق

الفلسطينية، وتزايد الخسائر البشرية، في الجانبَين: الإسرائيلي والفلسطيني، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على عودة مبعوثها «أنطوني زيني»، إلى المنطقة، في 14 آذار/مارس 2002؛ وذلك للمساهمة في دفع الطرفَين إلى تطبيق توصيات لجنة «ميتشل»؛ وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، الذي تضمنته وثيقة «تينت». غير أن العراقيل الإسرائيلية، أفسدت عليه مهمته، فانتهت إلى الفشل.

تاسعاً: تطورات عملية السلام (حزيران/يونيو 2002 - حتى منتصف عام 2004)

1 - الجدار الأمني

الخط الأخضر، بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، في الضفة الغربية، خط وهمي. أمّا الخط الجديد، فقد انفردت إسرائيل برسْمه وتنفيذه، في إطار جدار عازل، على الحدود مع الضفة الغربية، حيث يقتطع من أراضيها 110 كم؛ ويراوح عمقه بين 3 و15 كم، ابتداء من قرية كفر سالم، قرب جنين، في الشمال، وحتى قرية كفر قاسم، في الجنوب. ويتعرج الخط الجديد طبقاً لحاجة إسرائيل الأمنية. وتعلوه أَسْوِجَة وأجهزة مراقبة متطورة.

وفي مرحلة تالية لهذا المخطط، سوف يُقتطع لحاجة 350 كم أخرى من الضفة الغربية، بحجة منع تسلل الفلسطينيين إلى داخل الخط الأخضر؛ فضلاً عن ضم نحو مائة كيلومتر إلى مدينة القدس وتسييجها.

وهذا الفصل أحادي الجانب، ينسف فكرة نشوء دولة فلسطينية طبيعية، إذ لن يمكِن التواصل الجغرافي بين مدنها وقراها، ولن يمكِن سلطتها المركزية فرض سيطرتها الكاملة على جميع أطرافها.

فهذا المشروع، يرسم خطاً بينها، خمسة خطوط عرضية، أو أحزمة أمنية، ستقسم الضفة الغربية بين ثمانية كنتونات، لا يوجد بينها تواصل جغرافي.

وسيجعل هذا الفصل أحدي الجانب، الجدار الأمني، السكان الفلسطينيين المقيمين بين الخط الأخضر القديم والخط الجديد؛ وعددهم نحو 26 ألف نسمة، سيجعلهم جالية فلسطينية، تسكن بإسرائيل. ليس لهم أيّ حقوق. ولا يسمح لهم بالبناء فوق أراضيهم. كما لن يسمح لهم بالخروج من مناطقهم.

إن خطة الفصل، ستجعل مستعمرات الضفة الغربية ضمن حدود إسرائيل. ففي منطقة جنين، مثلاً، سَتُضَم مستعمرات ريحان وشاكيف وحنانين ووتل منشة. أمّا في القدس الشرقية، فستُضَم إليها جميع المستعمرات المحيطة بمدينة القدس، مثل: معالي أدوميم وجبل أبو غنيم وجيلو وعناتا. وبذلك تفرض إسرائيل واقعاً جديداً، يصعب إزالته.

ويشير تقرير منظمة «بتسليم» الإسرائيلية، الذي نشرته جريدة «معاريف»، في عددها الصادر في 13 حزيران/يونيو 2002، تحت عنوان: «نهب الأراضي»، إلى أن استيلاء إسرائيل على نصف الضفة الغربية، يحُول دون إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وتزايد المستعمرات تزايداً كبيراً، وارتفاع عدد سكانها، منذ توقيع اتفاق أوسلو، من 247 ألف نسمة إلى 380 ألفاً هما دليل على ميل المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين المتطرف. كما أنشأت إسرائيل أكثر من 185 مستعمرة، على نحو 2348كم^2 من الضفة الغربية، المناهزة مساحتها 5870 كم^2، والتي تمثل ربع المساحة الكلية لفلسطين التاريخية. وسيمكن إسرائيل إكمالها لمشروع المناطق العازلة، «الجدار العازل»، من الاستيلاء على 460 كم إضافية؛ ليبقى للفلسطينيين في الضفة

الغربية نحو 1888 كم، أيّ نحو ثلث مساحتها.

2 - رؤية الرئيس «جورج بوش» لتحقيق السلام

حدد الرئيس الأمريكي «بوش»، في 24 حزيران/يونيو 2002، خطته أو رؤيته للسلام في الشرق الأوسط. فقال، في بيانه، إن وضع الفلسطينيين يائس. ومن الصعب عليهم العيش تحت نير الاحتلال. وأكد ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حيث كانت قبل 28 أيلول/سبتمبر 2000. وأشار إلى أن على الإسرائيليين والفلسطينيين التعامل، في نهاية المطاف، مع القضايا الرئيسية، إذا أرادوا سلاماً حقيقياً؛ وأن يحلوا كلّ مشاكلهم، وينهوا الصراع بينهم. وختم بأن أيّ تسوية، يجب أن تعتمد على قرارَي مجلس الأمن، رقمَي (242) و(338)؛ وبوجوب حل القضايا المتعلقة بمدينة القدس واللاجئين الفلسطينيين. وقد تركزت الرؤية الأمريكية في:

أ - نشوء دولة فلسطينية مؤقتة، بشرط أن تكون هناك قيادة فلسطينية جديدة.

ب - مهلة إنشاء الدولة الفلسطينية المؤقتة 18 شهراً.

ج - نشوء دولة دائمة، في غضون ثلاث سنوات، في إطار تسوية نهائية في منطقة الشرق الأوسط.

د - استناد أيّ تسوية إلى قرارَي مجلس الأمن، رقمي (242) و(338).

هـ - تقديم الدعم المطلق لإسرائيل؛ للحفاظ على أمنها.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وافقت الجماعة الرباعية،

الأمم المتحدة وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على ما سمِّي: «خريطة الطريق»، في شأن عملية السلام، بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتضمنت الخطة ثلاث مراحل، تنتهي إلى إنشاء الدولة الفلسطينية، في منتصف عام 2005. وسرعان ما عُلِّقَت هذه الخطة؛ لإصرار إسرائيل على عرقلتها، واعتمادها مشاريع أحدية الجانب تمثل وجهة نظرها، وتحظى بتأييد إدارة الرئيس الأمريكي، «بوش».

3 - تحفُّظ الحكومة الإسرائيلية من «خريطة الطريق»

في 25 أيار/مايو 2003، وافقت الحكومة الإسرائيلية على «خريطة الطريق»، بأغلبية 12 وزيراً؛ ولكنها قرنتها بسلسلة من التحفظات. وأصدرت قراراً، تعلن فيه رفضها المسبق لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ لأن عودتهم ستخلّ بالطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية، إذ يناهز عددهم 3.7 ملايين فلسطيني.

ووضعت إسرائيل 14 تحفظاً، جعلتها خطوطاً حمراء، لا يمكن تجاوزها؛ ومنها: موضوع المستوطنات، وقضية القدس، وقضية اللاجئين، وأن تكون الدولة الفلسطينية دولة منزوعة السلاح. والواقع أن الحكومة الإسرائيلية، خلال تلك الفترة، برئاسة شارون، سعت إلى استنفاد الوقت، ريثما تخلق حقائق جديدة على الأرض؛ أو تستجيب لها مطالبها الإدارة الأمريكية، برئاسة «بوش الابن»، والتي تشاركها في الكثير من الرؤى، وهي التي بدأت تنشغل، في عام 2004، بالانتخابات الجديدة. ومن ثَم، تغافلت الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ خطة «خريطة الطريق»؛ فقويت على عرقلة عملية السلام، مصداقاً لمقولة رئيس الوزراء الأسبق، إسحاق شامير، «أنه سيفاوض

العرب، عشر سنوات، من دون أن يتقدم خطوة واحدة».

4 - انسحاب حزب «العمل» من حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية

في الثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر 2002، انهارت حكومة الوحدة الوطنية» في إسرائيل، إثر انسحاب حزب العمل منها، بعد فشل المحادثات، بين زعيم الحزب، ووزير الدفاع، «بنيامين بن إليعازر»؛ ورئيس الوزراء، زعيم حزب «الليكود»، «آرئيل شارون»، في تسوية اختلافهما في المخصصات المالية للمستعمرات اليهودية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي يطالب بها «الليكود»، في الميزانية الجديدة.

وسرعان ما استقال بن إليعازر من الحكومة. وتبعه وزير الخارجية، «شيمون بيريز»، ووزير التربية، «كاثان فيلناى»، ثم وزير الصناعة، فوزير النقل (2) وندد «شارون»، في كلمة أمام الكنيست الإسرائيلي، بحزب «العمل»؛ لانسحابه من الحكومة. وتعهد الاستمرار في قيادة الدولة، بروح المسؤولية.

وبهدف الحفاظ على الأكثرية في الكنيست، فقد بادر «شارون» إلى محالفة الأحزاب الدينية، وأحزاب أقصى اليمين، التي تطالب بموقف أكثر تشدداً من الفلسطينيين. ومن ثَم، بدا أن إسرائيل مقبِلة على انتخابات جديدة، في عام2003؛ ستشغلها عن أيّ تحرك نحو السلام. وبالفعل، أعلن «شارون» تقديم موعد الانتخابات البرلمانية الجديدة، ليكون في 28 كانون الثاني/يناير 2003، بدلاً من أواخر العام، كما كان مقرراً من قبل. وفي الوقت نفسه، كانت انتخابات حزب «العمل»، في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، قد تمخضت بفوز متسناع برئاسة الحزب.

الفصل الثامن

أثر رحيل عرفات في عملية السلام

مرَّ النظام السياسي الفلسطيني، بعد رحيل عرفات، في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بمرحلة انتقالية حرجة، وربما استثنائية في تاريخ الشعب الفلسطيني؛ اعتراها الكثير من الإشكاليات والتحديات: الداخلية والخارجية. لقد وقف الشعب الفلسطيني خلالها أمام لحظة الحقيقة، التي استدعت مواجهة مسؤوليات غير مسبوقة؛ لتطوير النظام السياسي، على أُسُس ديموقراطية، في إطار ترتيب البيت الفلسطيني، وتعزيز الوحدة الوطنية والوفاق الوطني؛ لتأسيس شرعية وطنية، تراعي المتغيرات والمستجدات، داخل المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية؛ وتملك القوة والشرعية، للتعامل مع الاحتلال، والمجتمع الدولي بمدخلاته وضغوطه المختلفة.

أولاً: فوز محمود عباس بالرئاسة

بعث الفوز الساحق، الذي حققه «محمود عباس» (أبو مازن) في انتخابات كانون الثاني/يناير 2005، آمال المجتمع الدولي،

أن تُستأنف مفاوضات السلام، وتنتهي أربع سنوات من المواجهات الدامية، بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فالإسرائيليون يريدون وقف الهجمات الفلسطينية. والفلسطينيون يريدون وقف العدوان الإسرائيلي على شعبهم وأرضهم؛ ويدركون أن إدارة الرئيس «بوش» غير مستعدة لممارسة أيّ ضغوط على إسرائيل.

وفي ضوء هذا المتغير، بفوز «أبو مازن»، اتخذت السلطة الفلسطينية عدداً من الإجراءات؛ لمنع أعمال العنف. فبدأت عملية التراجع النسبي لتلك الأعمال، في الأراضي الفلسطينية. بيد أن العديد من العقبات، ما برحت تواجه «أبو مازن».

ثانياً: قمة شرم الشيخ

دعا الرئيس «حسني مبارك» إلى مؤتمر شرم الشيخ، في 8 شباط/فبراير 2005، بحضور الملك «عبدالله الثاني»، ملك الأردن؛ ورئيس الوزراء الإسرائيلي، «شارون»؛ ورئيس الوزراء الفلسطيني، «أبو مازن»؛ فضلاً عن حضور الرئيس المصري نفسه. وشجعه على هذه الدعوة اتخاذ السلطة الفلسطينية العديد من الإجراءات؛ لبناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد قَبِلَت الدعوة الأطراف كافة، بما فيها إسرائيل، التي أيقنت أنه لا يمكن إخضاع الشعب الفلسطيني للاحتلال الدائم.

توصلت القمة إلى الإجراءات التالية؛ لبناء الثقة بين الجانبَين: الفلسطيني والإسرائيلي:

1 - البدء، فوراً، بتسليم خمس مدن فلسطينية إلى السلطة الفلسطينية؛ وخروج القوات الإسرائيلية منها، في غضون عدة أسابيع (أريحا - قلقيلية - طولكرم - بيت لحم -

رام الله). وتأليف لجنة، تبحث خروج القوات الإسرائيلية من باقي المدن الفلسطينية.

2 - وقف مطاردة المطلوبين الفلسطينيين، طبقاً لخطة «محمد دحلان»؛ ولكنها لم تنفذ. وتقضي الخطة بأن يسلم المطلوبون سلاحهم إلى السلطة الفلسطينية، ويخضعوا لرقابة الشرطة الفلسطينية المستمرة.

3 - عودة المبعدين إلى بيوتهم في الضفة الغربية، سواء في الخارج (14مبعداً) أو الموجودون في قطاع غزة.

4 - الإفراج عن المسجونين والمعتقلين الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية (نحو 900 أسير).

ثالثاً: التحرك الدولي

في إطار التحرك الدولي، أعلن الرئيس الأمريكي، في خطبته، التي خص بها حالة الاتحاد، أن إنشاء دولتَين ديموقراطيتَين: إسرائيل وفلسطين، أصبح في متناول اليد. وتعهد تقديم مساعدة للفلسطينيين، قِيمتها 350 مليون دولار؛ لتحقيق هذا الهدف.

وفي المستوى الأوروبي، سخَّر رئيس الوزراء البريطاني «توني بلير»، نتائج مؤتمر شرم الشيخ للدعوة إلى مؤتمر، يدعم الإصلاحات الفلسطينية. فعقد في لندن، في بداية آذار/مارس 2005. واستغرق يوماً واحداً. وشاركت فيه 23 دولة، في مستوى رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية. وحضره رؤساء أو مندوبون عن 30 منظمة عالمية وإقليمية. وقد تمخض بنتائج مهمة، لدعم السلطة الفلسطينية؛ وهو ما شكل خطوة أساسية في إطار تنفيذ «خريطة الطريق».

كما حث إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها تجاه الفلسطينيين. وأعلن المؤتمرون التزامهم حل النزاع، عبر التفاوض المباشر في إنشاء دولة فلسطينية، تعيش، في سلام، مع جارتها، إسرائيل. وتعهدت الدول المانحة تحويل مليار ومائتي مليون دولار للسلطة الفلسطينية، خلال عام 2005.

أمّا في المستوى الإسرائيلي، فقد أصر رئيس الوزراء الإسرائيلي على تنفيذ خطة الفصل أحادي الجانب، الذي تباركه واشنطن؛ والإسراع ببناء الجدار العازل، وإخلاء مستوطنات قطاع غزة، قبل نهاية عام 2005.

رابعاً: إعلان القاهرة (15-17 آذار/مارس 2005)

اختتم في القاهرة، حوار الفصائل الفلسطينية باتفاق على تثبيت الهدنة، حتى نهاية عام 2005. وأكد الإعلان استمرار الحوار في شأن قضايا البيت الفلسطيني. وصدر البيان الختامي في ست نقاط، شددت على التمسك بالثوابت الوطنية؛ وحق المقاومة؛ والاتفاق على برنامج عمل، على مدار عام 2005، يرتكز على التزام الهدنة، في مقابل التزام إسرائيل وقف العدوان، وإطلاق الأسرى.

وقد لاحظت الصحف العربية، أن إعلان القاهرة، أعاد تأكيد أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وطبقاً للمصادر، التي تابعت عمل اللجنة، التي صاغت إعلان القاهرة، فإن مسألة التهدئة، المنصوص «عليها في الإعلان، كانت أمراً متفقاً عليه، قبل أن تحضر وفود الفصائل إلى العاصمة المصرية»، كما تقول جريدة «الحياة». إلا أن البعض، وخصوصاً «حماس» و«الجهاد»، كان راغباً في تحديد سقف زمني لهذه التهدئة،

لا يتجاوز ثلاثة أشهر؛ وهو ما رفضته بقية الفصائل. ثم عادت وقبلته، حين وضعت لجنة الصياغة، في النص الختامي، أن التزام التهدئة، يأتي في إطار برنامج عمل للعام 2005؛ ومن ثَم، فإنه يُعَدّ حلاً وسطاً بين هدنة مفتوحة، وطويلة الأمد، وشرط السقف الزمني، الذي يقتضي المراجعة.

خامساً: العلاقات الأمريكية الفلسطينية

تمكَّن رئيس السلطة الفلسطينية قي الزيارة الأولى لواشنطن، في 26 أيار/مايو 2005، من إعادة القضية الفلسطينية، مجدداً، إلى البيت الأبيض، حيث كانت الإدارة الأمريكية، برئاسة «جورج بوش»، قد حمَّلت الجانب الفلسطيني مسؤولية كلّ ما يجري، من عنف وإرهاب، على الأراضي الفلسطينية؛ ومن ثَم اعتمدت الرأي الإسرائيلي، القائل بعدم وجود شريك فلسطيني في السلام.

سرعان ما زعزع «أبو مازن»، الرؤية الأمريكية، أثناء تلك الزيارة، التي استهدفت دعم العلاقات الأمريكية الفلسطينية. وعلى الرغم من جهود اللوبي الصهيوني؛ و«شارون» نفسه، في إفشال الزيارة، ودفع الإدارة الأمريكية إلى التنكُّر للزائر، فإن الأخير، تمكن، عبْر رؤية عقلانية، من انتزاع مواقف إيجابية من تلك الإدارة الأمريكية، تمثلت في مساعدات اقتصادية مباشرة للسلطة الوطنية؛ أو تصريحات أمريكية مباشرة، تعرب عن وقف توسيع المستعمرات، وضرورة تفكيك غير القانوني منها، وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود ما قبل 28 أيلول/سبتمبر 2000. وقد أكد «بوش»، خلال المؤتمر الصحفي مع «أبو مازن»، النقاط التالية:

1 - التزام بلاده مشروع «خريطة الطريق»؛ لتحقيق السلام

في الشرق الأوسط؛ على أساس أنها الوسيلة الوحيدة لتجسيد صورة الدولتَيْن اللتَيْن تعيشان جنباً إلى جنب، في سلام.

2 - العمل، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، لتجسيد رؤية دولة فلسطينية مستقلة، حرة، وديموقراطية.

3 - الوعد بدعم الشعب الفلسطيني بمجموعة من المساعدات المالية المباشرة. وتحديد سلسلة من المبادئ، لمواصلة مسيرة السلام؛ ومن بينها مطالبة إسرائيل بإخلاء النقاط الاستيطانية غير القانونية، ووقف البناء في المستوطنات، بما في ذلك تلك التي تبنى في محيط القدس. وضرورة الدعوة إلى اتخاذ خطوات، من شأنها تحسين حياة الفلسطينيين، وخاصة ما يتعلق منها بالجانب الإنساني.

4 - تأكيد ضرورة أن يراعي بناء الجدار الفاصل حياة الفلسطينيين، وأن يكون لأغراض أمنية، وليس سياسية.

أمّا «أبو مازن»، فقد طالب بوقف بناء الجدار الفاصل، والأنشطة الاستيطانية؛ استجابة لما نصت عليه «خريطة الطريق». كما أكد أن الديموقراطية الفلسطينية، لا يمكنها الازدهار تحت الاحتلال الإسرائيلي، وفي غياب الحرية. كذلك أكد أهمية الدور، الذي يمكن أن تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تحقيق السلام في المنطقة.

سادساً: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة

شهد نهاية آب/أغسطس 2005، انسحاب إسرائيل الكلي، من

جانب واحد، من قطاع غزة، بعد تفكيك مستوطناته، البالغة (21) مستوطنة، وإخلائها من المستوطنين، وتفكيك معسكرات الجيش الإسرائيلي فيها. واتخذت القوات الإسرائيلية مواقع لها، موازية للحدود مع القطاع. كما وافقت الحكومة الإسرائيلية على أن تنشر مصر (750) جندياً، من قوات حرس الحدود، في حدودها مع القطاع. وفُتح معبر رفح الحدودي، بين القطاع ومصر، بعد تطويره، وتزويده بمراقبين، بناء على اتفاق فلسطيني - إسرائيلي؛ من أجل ضمان مراقبة إسرائيلية لحركة المعبر، من خلال أجهزة التصوير التليفزيونية. كما انسحبت إسرائيل من أربع مستوطنات، في شمالي الضفة الغربية، بعد تفكيكها، وإخلائها من مستوطنيها.

وفي إطار هذا الانسحاب الأحدي الجانب، الذي نجح الإسرائيليون في تزيينه إعلامياً، وبطريقة جيدة، في الصعيد الدولي، ثارت الخلافات داخل الائتلاف الحاكم في إسرائيل. ففي 7 أغسطس 2005، استقال «بنيامين نتنياهو» من وزارة المالية؛ احتجاجاً على خطة الانسحاب، قُبَيْل تنفيذها. وكان رئيس الوزراء، «ارئيل شارون»، قد استبعد، في 7 كانون الثاني/يناير 2005، وزراء حزب «شينوي» من الائتلاف، بسبب تصويتهم ضد مشروع الموازنة، عند مناقشته في الكنيست. واتفق مع حزبَي «العمل» و«يهود التوراة» على دخول الائتلاف. وعين زعيم حزب «العمل»، «شيمون بيريز» نائباً له. كما ساءت شعبية «شارون» داخل تكتل «الليكود» حيث بات يواجه تياراً مناهضاً له؛ بسبب خطة الانسحاب.

وعلى أثر فوز «عمير بيريتس» بزعامة حزب «العمل»، في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، وإزاحته «شيمون بيريز» عن تلك الزعامة؛ واقتراب موعد انتخابات كتلة «الليكود»، شعر «شارون»، أن خسارته زعامة التكتل، لمصلحة منافسه التقليدي، «نتنياهو»، هو

أمر واقع، لا محالة؛ فبادر إلى الاستقالة من زعامة الحزب، ليؤلف حزباً جديداً، أطلق عليه اسم: «كاديما»؛ وهي تعني «قُدماً». وانضم إلى الحزب الوليد عدد من الوزراء، وأعضاء الكنيست، الموالين له؛ فضلاً عن أعضاء من أحزاب أخرى، من بينهم «شيمون بيريز». وعلل «شارون» خطوته بالقول، إنه كوّن حزباً وسطاً، بين تطرف «الليكود» اليميني و«العمل» اليساري؛ سيكون قادراً على تحقيق أمن الدولة واستقرارها، وصنع سلام مباشر مع الفلسطينيين. واتفق مع الزعيم الجديد لحزب «العمل» على إجراء انتخابات مبكرة، في مارس 2006. ودعا «شارون» الرئيس الإسرائيلي، «موشيه كاتساف»، إلى حل الكنيست، قبل ذلك الموعد؛ والدعوة لانتخابات مبكرة.

سابعاً: الاجتماع الأمريكي الفلسطيني

بعد أشهر على اجتماع أيار/مايو 2005، اجتمع «بوش» و«أبو مازن»، ثانية، في واشنطن، في تشرين اول/أكتوبر 2005. وفي المؤتمر الصحفي، الذي عقداه، بعد جلسة من المباحثات، حدَّد أولهما. ملامح سياسته عملية السلام في الشرق الأوسط. وحاول طمأنة الفلسطينيين بإمكان إنشاء دولتهم المستقلة؛ على الرغم من تراجعه عن الموعد، الذي سبق أن أعلنه، قبْل نهاية ولايته، لإنشاء هذه الدولة في أواخر عام 2008، ومن قبْل في عام 2005، ثم تأجيل ذلك إلى عام 2009، أيّ بعد نهاية ولايته الثانية. وطالب إسرائيل بمطالب تقليدية: وقف بناء المستوطنات، ورفع المعاناة عن الفلسطينيين، وإزالة ما أسماه: البؤر الاستيطانية غير المرخص بها. وأكد أن تحقيق السلام، يتطلب تضامن جهود كلّ الأطراف المعنية. كما دعا السلطة الفلسطينية إلى رفض ما أسماه: الإرهاب، والمبادرة إلى محاربته. واسترضى «بوش» الفلسطينيين، بترديد انتقاده على سياسات اسرائيل في الأراضي المحتلة. وقال إن عليها

ألاَّ تتخذ أيّ أنشطة تناقض التزامات «خريطة الطريق». وشدد على ضرورة السعي الدؤوب في بناء الاقتصاد الفلسطيني؛ مناشداً الدول العربية دعم هذا الاقتصاد.

أمّا أبو مازن، فقد أكد ضرورة مواصلة الإبقاء على النافذة، التي خلفها الانسحاب الإسرائيلي من غزة، مفتوحة؛ للمساعدة على اتخاذ خطوات تالية إلى سلام دائم. وأعلن ضرورة تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ؛ فضلاً عن إيقاف الأنشطة الاستيطانية، ومعها الجدار العازل؛ وسحب القوات الإسرائيلية إلى حيث كانت قبْل 28 ايلول/ سبتمبر 2000. كما بيَّن أن الانتخابات الفلسطينية، التي ستجرى في المرحلة المقبِلة، مع بداية عام 2006، ستكون أول انتخابات، منذ عشر سنوات، يختار فيها الشعب الفلسطيني ممثليه؛ ويجسد الشعار، الذي بنى عليه برنامجه السياسي، وهو: سلطة واحدة. وقانون واحد. وتعددية سياسية.

ثامناً: تَدارُك فوز «حماس»

فوز حركة «حماس» في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي أجريت في 25 كانون الثاني/يناير 2006؛ وشارك فيها نحو 80% من الناخبين الفلسطينيين؛ وحصولها على 74 مقعداً، أيْ نحو 65% من إجمالي مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، البالغة 132 مقعداً؛ واقتصار منظمة «فتح» على 45 مقعداً من مقاعد المجلس كلّ ذلك دفع بالمسألة الفلسطينية إلى صدارة القضايا السياسية، التي يُوْلِيها النظام العالمي الجديد اهتمامه.

أثار فوز «حماس» مدى قبول هذه الولاية، دولياً وإقليمياً وعربياً. ولم تكن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في حاجة إلى التوضيح، إذ كانت قد أعلنتا، بعد أحداث الحادي عشر من

ايلول/سبتمبر 2001، أنها منظمة إرهابية. واشترط عليها الرئيس الأمريكي «بوش»، أربعة شروط، لدعم رئاستها لحكومة فلسطينية، وهي: أن تُغير برنامجها السياسي، وتُبَدِّل أسلوب تفكيرها، وتفكك جناحها العسكري، وتعدِّل موقفها من إسرائيل. وجهر بأن رؤيته لإنشاء دولة فلسطينية، لن تتحقق، إذا أصرت «حماس» على نيتها في تدمير دولة إسرائيل.

كما أن السكرتير العام للأمم المتحدة «كوفي أنان»، أكد في بيان، أعلنه في نهاية كانون الثاني/يناير 2006، «أنه يتعين على «حماس»، أن تنبذ العنف، وتعترف بإسرائيل، إذا كانت ستشارك في حكومة فلسطينية». وهَّدد بأن المعونات الخارجية، لن تستمر ما لم تتخلّ الحركة الفلسطينية عن العنف والعمليات الانتحارية؛ وتلتزم بالاتفاقيات السابقة، بما فيها «خريطة الطريق». كما منحت اللجنة الرباعية الدولية «حماس» مدة 3 أشهر، لتنفيذ مقررات اللجنة، والتي أعلنها «كوفي أنان».

وكان الموقف الإسرائيلي، في ضوء ما تشهده الحملة الانتخابية، أشد حزماً. ورفع حزب «كاديما»، شعاراً، بعنوان: «فلنكن أقوياء في وجه «حماس»، كما أوقفت إسرائيل تحويل المقررات الجمركية إلى السلطة الفلسطينية؛ من أجل إحراج الحركة الفلسطينية.

وفي المستوى الفلسطيني، اعترفت منظمة «فتح» بهزيمتها في الانتخابات؛ بل طالبت بمعاقبة قادة المنظمة أنفسهم عبْر الشارع الفلسطيني. وأعلن «أبو مازن» بعد اجتماعه مع الرئيس «مبارك»، في القاهرة، أن تكليف «حماس» تأليف الحكومة الفلسطينية الجديدة، رهن باستحداثها ثلاثة مقومات: «نبذ العنف - الاعتراف بإسرائيل - واحترام اتفاقيات السلام السابقة بين الفلسطينيين وإسرائيل».

ولكنها رفضت هذه الشروط؛ وأعلنت استعدادها لعقد هدنة مع إسرائيل، مدة عشر سنوات.

تاسعاً: الانتخابات الإسرائيلية

أكسب الانتخابات الإسرائيلية، في 28 آذار/مارس 2006، أهميتها الخاصة عاملان مهمان: أوَّلهما، تحولات النظام السياسي الإسرائيلي؛ وظهور قوى حزبية جديدة، ممثلة في حزب «كاديما» الذي طرح رؤية، ما عهدتها كتلتا اليمين واليسار، إذ يسعى إلى سياسات عملية، تستند إلى قاعدة جماهيرية مهمة. أمّا العامل الثاني، فهو تولي «حماس» الحكومة الفلسطينية، والتي تمتلك هي كذلك رؤية مغايرة لرؤية «فتح».

وبعد نجاح حزب «كاديما»، عُهد إليه بتأليف الحكومة. فأصبح قادراً على ترجمة رؤيته بمنهج الفصل والانسحاب أحدي الجانب. على ما يعنيه من إغفال لمشاورة الفلسطينيين في حدود الانسحاب وخطوطه. ولا ريب أن «حماس»، لن تقبل إلا القرارَين الدوليَّين: (242)، (338)، اللذَين ينصان على الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل 5 يونيه 1967. وهو أمر سيؤدي، حتماً، إلى تعليق عملية السلام، الذي تتمناه إسرائيل؛ لتستكمل بناء الجدار العازل، وبناء مستوطناتها، والتوسع في ضم الأراضي الفلسطينية؛ فيمسي ذلك أمراً واقعاً.

عاشراً: أزمة النظام السياسي الفلسطيني

مرت العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية بمرحلة حرجة، نجمت عن تأليف حزب «كاديما» الحكومة الإسرائيلية، وتَوَلِّي «حماس» الحكومة الفلسطينية؛ ولكلّ منهما برنامجه السياسي المناقض للآخر.

فتطرح أُوْلاهما الانسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية؛ وترك أقلّ مساحة من الأراضي للفلسطينيين؛ وتقسيم الحدود تقسيماً، يتمشى مع أهدافها، ضم معظم أراضي الضفة المذكورة إلى إسرائيل، فيحتويها الجدار الأمني؛ وتحصل على موافقات وضمانات أمريكية. أمّا الحكومة الفلسطينية، فإنها تعود بالقضية إلى بداياتها، مطالبة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وتطلب تل أبيب من حكومة «حماس» الاعتراف بإسرائيل، والاتفاقيات السابقة؛ والتخلي عن المقاومة، أولاً، وقبْل أيّ اتصالات أو مفاوضات. كما حرضت الإدارة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والمجتمع الدولي، على دعم سياستها في هذا الاتجاه؛ باتخاذ العديد من الإجراءات الصارمة، لابتزاز الحكومة الفلسطينية. ومن ثَم، تصاعدت المواجهة، بعد تنفيذ إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، وبمشاركة دولية، خطة مشتركة لزيادة الضغوط: السياسية والاقتصادية، وحجب الأموال عن حكومة «حماس»؛ ووضع العراقيل أمام الحياة المعيشية للشعب الفلسطيني؛ لمعاقبته بخياره الديموقراطي؛ وفي الوقت نفسه، ممارسة الضغوط على الحكومة الفلسطينية؛ لتغيير منهجها أو إسقاطها؛ الأمر الذي خلق أزمة معقدة داخل النظام الفلسطيني.

وقد مر النظام السياسي الفلسطيني، منذ تولِّي «حماس»، بمرحلة صعبة، ومتطلبات متعددة، من الداخل؛ لعبور الأزمة، وخاصة ما يتعلق بإصلاح النظام السياسي، وتحقيق الوحدة الوطنية والإصلاح الإداري، ومعالجة الفساد والفوضى الأمنية. وناهيك مروره بأزمة قيادة، ولا سيما في محال توزُّع مؤسسة الرئاسة والحكومة الصلاحيات والمسؤوليات، واختلاف برامجهما السياسية، وعدم القدرة على التوصل إلى إستراتيجية موحدة. وتكمن الأزمة الكبرى

في انفراد «حماس» بالحكومة؛ مع أن الحركة، لا تمثل جميع القوى السياسية؛ كما أن جميع الحلول المطروحة على الحكومة، ليس فيها مصلحة للحركة؛ بل تستبعدها من الحل؛ بسبب محاصرتها داخلياً وخارجياً؛ ولو أمكنها التغلب على الحصار الداخلي، فإن الحصار الخارجي هو الأشد قسوة على الحكومة والشعب الفلسطينيّين.

حادي عشر: التنسيق بين حكومة «أولمرت» والإدارة الأمريكية

في حزيران/يونيو 2006، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، «إيهود أولمرت»، الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتنسيق مواقف الطرفَين، وعرض خطط إسرائيل، في المرحلة المقبلة. ولخص «أولمرت» لقاءه الرئيس «بوش» بقوله: «خرجت بانطباعات إيجابية قوية... أنا سعيد بهذا اللقاء». ووصف جولته في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ناجحة؛ وهذا صحيح؛ لأنها أدت إلى تثبيت الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل، وتأسيس علاقات شخصية إيجابية بين الزائر والمزور.

كان أهم ما ركز فيه «أولمرت»، الخروج بمكاسب حقيقية، وتسويق خطته للانسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية، وضم الكتل الاستيطانية الكبيرة إلى إسرائيل، والتي أطلق عليها اسم: «خطة الانطواء». وتعتمد هذه الخطة، كما تذكر المصادر الإسرائيلية، على تجميع المستوطنين في عدة كتل استيطانية، تحاط بالسور، وترسم حولها الحدود الدائمة. ومن أهم الشؤون المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والتي ناقشها الرجلان، ما يلي:

1 - المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية: أكد «أولمرت»،

على أن مسألة البؤر الاستيطانية، غير القانونية في المباحثات، لم تناقش. ونوَّه بالدعم الأمريكي لتنفيذ خطة فك الارتباط، في قطاع غزة؛ مشيراً إلى ضرورة توافر هذا الدعم للخطوة المستقبلية، التي تخططها حكومة إسرائيل. ويرى «بوش»، أن عملية تجميع المستوطنات، تُعَدّ خطوة إيجابية إذا لم تتمكن المفاوضات من التوصل إلى حل.

2 - القضية الفلسطينية: لقد أكد «بوش» الشروط الثلاثة، المُشْتَرَطَة على الحكومة الفلسطينية، برئاسة «حماس»؛ وهي: الاعتراف بإسرائيل، والتنصل من الإرهاب، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة. ولَفَتَ إلى أن الطريق الأفضل للوصول إلى السلام، هو المفاوضات. وامتدح خطة ضيفه، بأنها امتداد لخطة فك الارتباط.

وحظي «أولمرت» بترحيب الكونغرس الأمريكي الحار، وموافقته الضمنية على مخططاته كافة. كما قاد رئيس الوزراء الإسرائيلي حملة على «حماس»، من خلال اتهامها بالإرهاب، ومعاداة السامية، وتَعَهُّدها إبادة إسرائيل. وأشار إلى تعرُّض الدولة العبرية، خلال السنوات الست الأخيرة، لأكثر من 20 ألف محاولة لتنفيذ عمليات تفجير، استهدفت مواطنيها المدنيين. ونوَّه بأن من بين ضحايا هذا الإرهاب مواطنين أمريكيين. وأكد أن إسرائيل لن تخضع للإرهاب.

ثاني عشر: اِطِّراد المواجهات

اطرَّدت العمليات الإسرائيلية، في الفترة من حزيران/يونيو وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2006، وخاصة بعد اختطاف

المقاومة الفلسطينية الجندي الإسرائيلي، «جلعاد شليط»، ورَهْنها إطلاقه بتسريح الأسرى الفلسطينيين. ومن ثَم، نفذت إسرائيل عدة اجتياحات للأراضي الفلسطينية، ولا سيما قطاع غزة، الذي اختصه الطيران والمدفعية الإسرائيليان بغارات، دمرت بنيته التحتية.

وفي الوقت نفسه، استشرت الاشتباكات، بين حركتَي «حماس» و«فتح»؛ حتى إنها طاولت رأس أُوَلاهما، رئيس الوزراء الفلسطيني، «إسماعيل هنية» بعد عبوره معبر رفح، عند عودته من زيارة خارجية، في 14 كانون الأول/ديسمبر 2006. وقد أدى هذا الاقتتال إلى تفاقم معاناة الشعب الفلسطيني، وتراجع القضية الفلسطينية وعملية السلام، وإعطاء إسرائيل الذريعة لتزعم افتقاد الشريك الفلسطيني القادر على صنع السلام.

ثالث عشر: التحرك الأمريكي

زارت القاهرة وزيرة الخارجية الأمريكية، «كوندوليزا رايس». وواكب هذه الزيارة استفحال الوضع المتردي في الأراضي الفلسطينية، واستعار الاقتتال الفلسطيني؛ حتى إن الأمر بات ينذر بعواقب مخْطِرَة؛ ما لم تنشط الجهود: الدولية والإقليمية، لاستعادة الهدوء، والمسارَعة إلى صياغة جديدة لمبادرة، تقود إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تسوية شاملة. فعجلت الوزيرة الأمريكية إلى الاجتماع، في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2006، في العاصمة المصرية، مع وزراء خارجية ثماني دول عربية، هي: مصر والأردن ودول مجلس التعاون العربي الخليجي الست؛ عسى أن يتداركوا هذه الأزمة. كما رأت «رايس» ضرورة دعم الرئيس الفلسطيني، «محمود عباس»، دعماً قوياً؛ ليتمكَّن من المضي قُدُماً في رؤيته المعتدلة للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل.

أمّا الطرح العربي، في اجتماع القاهرة، فقد رأى أن «خريطة الطريق» تحْمل هي نفسها عوامل ضعفها. وأحد تلك العوامل، أن مراحلها متراكبة، ينتهي بعضها إلى بعض؛ بمعنى أنه إذا اتخذ طرف إجراء، فالمتصور أن على الطرف الآخر، أن يتخذ إجراءً تابعاً. ومن ثَم، فلو توقف طرف، فسيتوقف الطرف الآخر.

رابع عشر: الموقف الإسرائيلي من السلام

ما برحت إسرائيل تعلن، اجتياحاً عسكرياً لقطاع غزة، متذرعة باستمرار اختطاف الجندي الإسرائيلي؛ إضافة أن قطاع غزة، يحصل على أسلحة، بكميات وافرة، تهدد أمن إسرائيل؛ فضلاً عن كتائب القسام، ما زالت تطلق صواريخها على المستوطنات الإسرائيلية، شمالي القطاع الآنف. كما تبرر إسرائيل عدوانها بأن اتفاقاً، أُبرم بين «حماس» وإيران، في 10 تشرين اول/أكتوبر 2006، خلال زيارة وزير الداخلية الفلسطيني، «سعيد صيام» لطهران، تدعم بموجبه ثانيتهما أُوْلاهما، في قطاع غزة، بنوعيات متطورة من الأسلحة.

كما أعلن «إيهود أولمرت» توقف الترتيبات كافة للقاء مع «أبو مازن». وفي الوقت نفسه، أعلن «علموس جلعاد»، المسؤول في وزارة الدفاع، أن الجيش الإسرائيلي، يكثف هجماته: البرية والجوية، في قطاع غزة؛ بهدف منع إطلاق الصواريخ وتهريب الأسلحة. وأكد أن حركة «حماس»، تمثل تهديداً لأمن إسرائيل. ناهيك بتكرار إسرائيل اقتحام مدينتَي رام الله ونابلس، حيث تعتقل وتقتل مَن تطلق عليهم: النشطاء الفلسطينيين المناوئين لإسرائيل.

وطرأ عامل مهم على الوضع السياسي الداخلي في إسرائيل، وخاصة بعد أن زعزعت حرب لبنان، في تموز/يوليو 2006، مكانة

«أولمرت» في الداخل. وتمثل العامل الطارئ في انضمام الأحزاب اليمينية المتطرفة، مثل: حزب «إسرائيل بيتنا» و«يهدوت هتوراه»، إلى الحكومة الإسرائيلية. (يضم الائتلاف الحاكم، حالياً، 67 نائباً، من أربع كتل نيابية، هي: «كديما» 29 نائباً، و«العمل» 19 نائباً، و«شاس» 12 نائباً، والمتقاعدين 7 نواب). يعني ذلك أن قرارات هذه الحكومة، كانت في مصلحة التطرف بعيداً عن عملية السلام.

خامس عشر: زيارة «أولمرت» للولايات المتحدة الأمريكية

سُخِّرت مباحثات رئيس الوزراء الإسرائيلي، «إيهود أولمرت» مع الرئيس الأمريكي، «بوش»، في واشنطن، لمناقشة ثلاث قضايا رئيسية، هي: قضية الشرق الأوسط - إيران - العراق. ففي شأن أُوْلاها، عرض «أولمرت» رؤيته لأسلوب حل القضية الفلسطينية، في إطار «خريطة الطريق»؛ فاشترط على الحكومة الفلسطينية الاعتراف بإسرائيل، والتزام الاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية؛ علاوة على تهدئة الأوضاع، وإيقاف الإرهاب الفلسطيني حسب قوله. وقد جاءت زيارة «أولمرت» لواشنطن، بعد أيام من فوز الديموقراطيين في الانتخابات البرلمانية. أمّا السلطة الفلسطينية، فقد أعلنت، أن استخدام الفيتو الأمريكي، في مجلس الأمن؛ للحيلولة دون التنديد بجرائم إسرائيل الوحشية، في قطاع غزة بعامة، ومذبحة «بيت حانون» بخاصة يشجع تل أبيب على مواصلة عمليات قتل الفلسطينيين.

سادس عشر: التناحر الفلسطيني

أَذْكَى رئيس السلطة الفلسطينية، «أبو مازن»، الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء الفلسطيني «إسماعيل هنية» (ممثلاً لحركة «حماس»)، إذ دعا، في خطبة، في رام الله، بالضفة الغربية، في 16 كانون الأول/

ديسمبر 2006، إلى إجراء انتخابات مبكرة: رئاسية وتشريعية. وهي الدعوة التي رفضتها «حماس». ورأت فيها دعوة إلى حرب أهلية. ودعت أنصارها للنزول إلى الشوارع، في قطاع غزة والضفة الغربية؛ للتعبير عن رفضهم إياها. وسرعان ما اشتبك مسلحون، ينتمون إلى حركتَي «حماس» و«فتح»؛ ما أدى إلى سقوط 19 شخصاً، بين قتيل وجريح. وهو أمر، ينذر باستفحال الموقف؛ ما يقضي على عملية السلام، ويدخل الفلسطينيين في دوامة من العنف، بعيداً عن القضية الأساسية. وأكد «أبو مازن»، أن الموقف صعب جداً، وأن الشعب الفلسطيني، تحوَّل من مناضلين إلى متسولين؛ وأن المكاسب الفلسطينية، قد تراجعت؛ بل أصبح هناك انهيار في القِيم الاجتماعية.

وسارع الأمين العام لجامعة الدول العربية، «عمرو موسى»، إلى تأكيد أن الحوار الفلسطيني، والوحدة الوطنية أمران مهمان لوضع الحركة السياسية: العربية والدولية، ولإحياء عملية السلام. وأشار إلى أن قرار المجلس الوزاري العربي، كسر الحصار، قرار جماعي، يجاهر بأن العرب، لن يشتركوا في تجويع الشعب الفلسطيني، أو إحراج السلطة. وعلق على رفض إسرائيل عقد المؤتمر الدولي للسلام، الذي اقترحه الجانب الأوروبي، بقوله إن السياسة الإسرائيلية، لا تريد أيّ تحريك، سواء كان مؤتمراً دولياً للسلام، أمْ اقتراحاً آخر. والمهم أن يتحرك العالم، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، بهدف تحريك عملية السلام.

وهكذا ينتهي عام 2006، من دون أيّ تقدم في مسيرة السلام، ليس في المستوى الفلسطيني فحسب؛ وإنما في المسارات الأخرى كافة: السورية واللبنانية. ومن ثَم، عُلِّقَت عملية السلام، وتوقف كلّ تحرك إيجابي للمجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي.

الفصل التاسع

المساران السوري واللبناني - الإسرائيلي

اتسم المسار السوري الإسرائيلي، منذ بدء عملية السلام في مدريد، عام 1991 بسمات خاصة، تمثل أبرزها في التعثر وافتقار الجانبَين إلى دافع التسوية، وبقاء الموقف العسكري في الجولان، هو أكثر جهات إسرائيل هدوءاً.

وقد قللت أجهزة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية من مبادرة سورية إلى تحضير قواتها لنزاع عسكري، وتزايد إنتاجها لصواريخ أرض/ أرض بعيدة المدى، ونشرها صواريخ مضادة للدبابات في طول حدودها مع إسرائيل، في هضبة الجولان. وأكد نائب وزير الدفاع الأمريكي، «إفرايم سنيه»، أن سوريا تبني قدراتها العسكرية، من أجل الوقوف في وجه التفوق العسكري الإسرائيلي.. وإن كلّ الإجراءات، التي تتخذها هي في إطار تدعيم دفاعاتها[1].

(1) تُولي إسرائيل هضبة الجولان أهمية إستراتيجية، إذ تبلغ مساحتها الإجمالية 1860 كم^2، تحتل إسرائيل منها 1250كم^2. وتسيطر الهضبة على المنطقة الإسرائيلية، الشمالية ومنطقة الجليل خاصة. كما تسيطر على السهول السورية، المؤدية إلى دمشق.=

أولاً: الموقف السوري

تتمثل محددات الموقف السوري في الآتي:

1 - تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان، إلى خط الحدود في 4 حزيران/يونيو 1967؛ على ألا تؤدي ترتيبات الأمن، التي ينطوي عليها أيّ اتفاق مع إسرائيل، إلى خلق وضع، يُهدد أمن سورية؛ فضلاً عن دورها ومكانتها الإقليمية.

2 - الخلل الحالي في توازن القوى العسكرية الإستراتيجية، في مصلحة إسرائيل، أمر يحُول دون التوصل إلى اتفاق، يحقق المصالح السورية.

3 - ضعف وتراجع فاعلية أوراق الضغط السورية، في ظل المتغيرات: الدولية والإقليمية، المتمثلة في انسحاب سوريا من لبنان، وتوتر علاقات البلدَين؛ اضافة الى الضغوط الأمريكية على سوريا، واتهامها بالإرهاب ومساندة المنظمات الإرهابية.

4 - الملامح الرئيسية لإستراتيجية سورية للتسوية:

أ - تأكيد أن السلام الشامل، والعادل، الذي يحقق الأمن المتوازن، وفقاً لمرجعية مدريد يمثل خياراً إستراتيجياً سورياً.

= واستطراداً، فإنها تحقق لمن يسيطر عليها إمكانيات الإنذار المبكر والمراقبة، كما توفر قدرة السيطرة، والتهديد بالنيران لمناطق الكثافة السكانية، والأهداف الحيوية، لأيّ من الجانبَين: السوري والإسرائيلي

ب - التحالف مع حزب الله للضغط داخل لبنان، ولمناهضة كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ما حدث خلال حرب لبنان عام 2006.

ج - التحالف مع إيران، في مواجهة إسرائيل مع دعم مناوئها حزب الله؛ في إطار تحقيق التوازن في العلاقات السياسية، بما يؤدي إلى إلحاق لبنان بالمسار السوري.

د - إغفال الاستفزازات العسكرية الإسرائيلية لسوريا؛ تجنّباً لأخطار الصدام العسكري بين دمشق وتل أبيب.

هـ - محاولة سوريا تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية؛ من أجل تجنُّب مواجهتها. وفي الوقت نفسه، إعادة العلاقات السورية - العراقية؛ في إطار رفع الضغوط الأمريكية عنها.

5 - الخيارات السورية

تحقيق تسوية سلمية لقضية الجولان، يُعد هدفاً إستراتيجياً لسوريا. إلا أنه في ظل الأوضاع الداخلية وكذلك الأوضاع: الإقليمية والدولية، فإنه يصعب تحقيق ذلك. ومن ثَم تبرز عدة من خيارات، أمام القيادة السورية.

أ - المـوادَعَـة تحافظ دمشق على الوضع الراهن في الجولان ولاسيما الهدوء العسكري؛ لتفويت الفرصة على الحكومة الإسرائيلية، أن تستغل

الموقف المضطرب، والتفاقم العسكري ضدها؛ فضلاً عما يتيحه هذا الخيار، من إمكانية تحسين العلاقات السورية الأمريكية. وهذا الخيار هو أفضل الخيارات، المتاحة للقيادة السورية.

ب - دعم حزب الله اللبناني: وقد أدى هذا الخيار إلى اندلاع الحرب الإسرائيلية - اللبنانية، في 12 آب/ يوليو و14 آب/أغسطس 2006، . وقد تمخضت هذه الحرب بتزايد الضغوط على سوريا؛ على أساس أنها هي التي أمدت الحزب بالأسلحة، التي ضرب بها العمق الإسرائيلي. ناهيك عن تمخض قدرة حزب الله على مواجهة الهجوم البري الإسرائيلي.

ج - عملية محدودة أو حرب غير نظامية: يستهدف هذا الخيار استئناف جهود التسوية المعلَّقة، وتنشيط التدخل الدولي فيها. إلا أن هذا الخيار، يبرر لإسرائيل استخدامها القوة العسكرية، في ظل اختلال توازن القوى الإستراتيجي، في المجال العسكري، في مصلحتها. وهو خيار يصعب على سوريا اختياره في ظل معطيات الموقف: الداخلي والإقليمي والدولي.

ثانياً: الموقف الإسرائيلي

تتمثل محدداته في الآتي:

1 - الأهمية الإستراتيجية لهضبة الجولان، في مجالات الإشراف، والسيطرة، والإنذار المبكر، والموارد المائية، وتوسيع قاعدة الاستيطان الإسرائيلي.

2 - انتفاء أيّ ضغوط دولية، أو تهديدات سورية، في المديَين: القريب والمتوسط، تجبر إسرائيل على التخلّي عن الجولان.

3 - إصدار الكنيست الإسرائيلي، في 14 كانون الثاني/ ديسمبر 1981، قانوناً، يقضى بضم الجولان. كما أصدر قانوناً آخر، في عام 1998، باسم: قانون تحصين الجولان، يقضى بضرورة موافقة ثلثَي أعضائه على الأقل على أيّ اتفاق، في شأن التخلي عن الجولان.

4 - حرص القيادة الإسرائيلية على حرمان سوريا تسخيرها حزب الله للضغط على إسرائيل، كي تتخلَّى عن الجولان؛ وتحميل تل أبيب دمشق مسؤولية التفاقم. وهو ما وضح خلال العدوان الإسرائيلي 2006، حيث تحدد الهدف الرئيسي لإسرائيل بالقضاء على ذلك الحزب. وعندما فشل هذا الحل، استصدرت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قرار مجلس الأمن، رقم (1701)، بتاريخ 14 آب/أغسطس 2006؛ لعزل الحزب وإبعاده عن الحدود الجنوبية للبنان مع إسرائيل، من خلال انتشار قوة اليونيفيل الدولية، والجيش اللبناني، في تلك الحدود.

5 - الحفاظ على استقرار الموقف الحالي في الجولان، هو أفضل الخيارات المتاحة لإسرائيل.

ثالثاً: مستقبل الصراع

يمكن تقدير مستقبل الصراع، على المسار السوري الإسرائيلي، كالآتي:

1 - حرص سوريا على استمرار هدوء الموقف العسكري في

الجولان، والعمل على ثني حزب الله عن تأجيج الموقف عام 2006؛ تجنّباً للتعرض لردود فعل عسكرية إسرائيلية، تتذرع بتزويد دمشق الحزب بالأسلحة والصواريخ، التي يطلقها على إسرائيل.

2 - محدودية فرص استئناف مباحثات السلام، في المسار السوري - الإسرائيلي، في ظل ادعاء إسرائيل بأن سوريا تدعم الإرهاب، وتشجع المنظمات الإرهابية الفلسطينية حزب الله اللبناني.

3 - أهمية حدوث تحوُّل في إستراتيجية سوريا، في شأن التسوية السياسية لقضية الجولان؛ فتستبدل بمقولة: «ارفض وطالب» شعار: «خذ وطالب».

4 - تزايد احتمالات تعرُّض سوريا لضغوط: أمريكية وإسرائيلية، في إطار الحملة الأمريكية على الإرهاب؛ وذلك لتليين الموقف السوري (بالبعد عن العراق والتعاون من أجل التهدئة - عدم التدخل في لبنان - التخلِّي عن بعض المطالب، في أيّ تسوية سلمية مستقبلية).

5 - ترجيح فرض الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، عدة شروط لاستئناف المباحثات السياسية، بين سوريا وإسرائيل، في شأن الجولان؛ من خلال وقف صور الدعم السوري كافة، سواء لحزب الله و للمنظمات الفلسطينية، المناوئة لعملية السلام.

رابعاً: محددات اندلاع الحرب

أدى تراجع عملية السلام في الشرق الأوسط، في ظل المتغيرات:

الدولية والإقليمية، إلى نشوء أوضاع أمنية شديدة التعقيد، في هذا المسار. والهدوء النسبي الراهن، على حدود وقف إطلاق النار، بين سوريا وإسرائيل، لا يمنع انفجار الموقف، فجأة، بين الطرفَين. وبالطبع، ثمة محددات أساسية يمكن أن تؤدي إلى اندلاع هذا الصراع مثل:

1 - لجوء سوريا إلى الحرب غير النظامية، ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، داخل الجولان.

2 - حصول سوريا على أسلحة حديثة، يمكن أن تؤثر في توازن القوى بين الدولتَين، وخاصة مع التعاون السوري - الإيراني الموسع، ومحاولة امتلاك إيران أسلحة نووية.

3 - اتفاق أمريكي - إسرائيلي على الإمعان في مواجهة سوريا؛ لإبعادها عن التعاون مع إيران، أو منعها من التدخل في كلّ من لبنان والعراق، أو كبحها عن تشجيع الفلسطينيين تشجيعاً مكثفاً وموسعاً، على تنفيذ عمليات انتحارية، داخل إسرائيل؛ لزعزعة أمنها.

4 - نشوب الحرب بين إيران وإسرائيل، إثر اضطلاع إسرائيل، بالوكالة، عن الولايات المتحدة الأمريكية، بضرب المنشآت النووية الإيرانية؛ وهو ما يزعزع المنطقة قاطبة.

خامساً: الفرضيات الممكنة

1 - الفرضية الأولى:

أ - تعليق عملية السلام، والحفاظ على الهدوء:

(1) الحفاظ على هدوء الموقف العسكري في الجولان، وعلى

الحدود الشمالية لإسرائيل مع لبنان.

(2) تكثيف الضغوط على القيادة السورية، من خلال اتهامها بتطوير أسلحة فوق تقليدية، وصواريخ باليستية؛ ودعمها للمنظمات الفلسطينية، المناوئة لعملية السلام، وكذلك لحزب الله اللبناني.

(3) الإمعان في الضغط على سوريا؛ لإقناعها بنزع أسلحة حزب الله، في إطار اتفاق، يؤدي إلى بدء المحادثات السورية - الإسرائيلية، في شأن الجولان.

(4) الضغوط الأمريكية على سوريا، وبإيحاء من إسرائيل، لمطالبة دمشق بوقف دعمها للمنظمات الفلسطينية، في كلّ من سوريا ولبنان، والمدرجة في لائحة المنظمات الإرهابية.

ب - الأهداف السورية:

(1) التزام المرجعيات، التي استندت إليها عملية السلام، وفي مقدمتها قرارات الشرعية الدولية.

(2) السعي لإعادة قضية الجولان إلى دائرة الاهتمام: الدولي والإقليمي، من خلال التحرك السياسي المكثف؛ وإبداء حُسن النيات، بهدف حشد التأييد: الدولي والإقليمي، للموقف السوري.

(3) بذل الجهود في تحسين العلاقات بلبنان (إنشاء العلاقات الدبلوماسية وقد تم ذلك - رسم الحدود بين البلدَين)،

تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي، رقم (1680)، في أيار/مايو 2006.

(4) بذل الجهود في تحسين علاقات سورية بالولايات المتحدة الأمريكية، وتجنّب أسباب توترها كافة؛ واستمرار دعم علاقاتها بإيران.

ج - محددات الفرضية الأولى:

(1) عدم تعرُّض إسرائيل لتهديدات أو ضغوط، تدعوها للتخلي عن هضبة الجولان، المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية لأمنها.

(2) بقاء الدور الأمريكي في عملية السلام في نطاق محدود، واقتصاره على مساندة الفكر الإسرائيلي على أيّ تسوية مستقبلية؛ مع عدم وجود ضغوط على المصالح الأمريكية، في منطقة الشرق الأوسط، في المدى القريب، تدفعها إلى التحرك نحو إيجاد حلول سلمية، في المسارات المختلفة؛ تنفيذاً للقرارات الدولية.

(3) استمرار حالة الانقسام والخلافات العربية، وتأثير ذلك في أوراق الضغط العربية.

د - الإيجابيات:

(1) تحقق هذه الفرضية المصالح والأهداف الإسرائيلية كافة، في المدى القريب، وخاصة في مجالات تحقيق الأمن، والاحتفاظ بالأرض، وتغيير الأُسُس التي ارتكزت

عليها عملية السلام.

(2) تعزيز موقف الحكومة الإسرائيلية، داخلياً، من خلال استمرار نجاحها في الضغط على سورية، عبْر الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ثَم، انتفاء الضغوط على إسرائيل للانسحاب من الجولان.

هـ - السلبيات: استمرار هذا السيناريو، سوف يؤدي دائماً إلى استغلال سوريا للمنظمات الفلسطينية، وحزب الله اللبناني؛ من أجل الضغوط على إسرائيل.

2 - الفرضية الثانية: الاستئناف الجادّ لعملية السلام

أ - الأهداف الإسرائيلية، في المسار السوري:

(1) تعديل خط حدود 4 حزيران/يونيو 1967؛ لحرمان سوريا الوصول إلى شاطئ بحيرة طبريا، بمعنى الوجود الإسرائيلي على شاطئ البحيرة، من جهة الجولان.

(2) التوصل إلى حلول، تؤدي إلى الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، خلال 4 - 6 سنوات؛ مع تأجيل بتّ وضع المستوطنات، مدة عشر سنوات.

(3) التطبيع الكامل للعلاقات، بين سوريا وإسرائيل، وتبادلهما السفراء؛ والتعاون المشترك بما في ذلك المجالات: الاقتصادية والثقافية.

(4) التعاون في مجال تنمية الموارد المائية، وضمان حصة لإسرائيل من مياه الجولان.

(5) الفصل بين المحور السوري والمحور اللبناني؛ بمعنى تجزئة المسارات، خلال التفاوض.

(6) وقف الدعم السوري للمقاومة اللبنانية والفلسطينية.

(7) تجنُّب بحث قضية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل؛ ما يتيح لإسرائيل الاحتفاظ بترسانتها النووية.

ب - الأهداف السورية:

الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان، إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967؛ مع قبول ترتيبات أمنية متبادلة، والحفاظ على موارد المياه السورية، وإزالة المستوطنات اليهودية من الهضبة. ناهيك من الاستجابة للجهود: الدولية والإقليمية، الرامية إلى دفع عملية السلام؛ لتأكيد التزام دمشق عملية السلام. وتجنيب القوات المسلحة السورية أخطار التورط في مواجهة عسكرية مع إسرائيل، وخاصة في ضوء الخلل في موازين القوى العسكرية الإستراتيجية، ببُعْدَيها: التقليدي وفوق التقليدي، في مصلحة تل أبيب.

ج - المحددات الأساسية:

(1) الخلل في توازن القوى الإستراتيجية، بين الأطراف المباشرة في الصراع، في مصلحة إسرائيل، وذلك في ضوء تأييد أمريكي للدولة العبرية، والحفاظ على تفوقها.

(2) تورُّع الأطراف العربية من الحرب؛ للعديد من الأسباب، أبرزها الخلل في التوازن الإستراتيجي العسكري، بين

العرب وإسرائيل؛ وغياب الاتفاق العربي؛ واستمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل؛ وعجز الدول العربية من حشد إمكانياتها: السياسية والاقتصادية حشداً، يعزز موقفها التفاوضي، ويدعو الولايات المتحدة الأمريكية لموازنة موقفها من أطراف الصراع.

د - الإيجابيات:

تأجيل إسرائيل بت القضايا الخلافية، بينها وبين سورية، فترة زمنية طويلة، تتيح لها الاستمرار في انتهاج سياسات فرض الأمر الواقع.

هـ - السلبيات:

عدم قدرة الاتفاقيات المنقوصة على تحقيق الاستقرار بين الدولتَين؛ مع صعوبة التطبيع، في ظل تلك الاتفاقيات.

3 - الفرضية الثالثة: انفجار الصراع

أ - الأهداف الإسرائيلية:

(1) الاحتفاظ بالأوضاع الراهنة في الجولان، في ضوء ما تشكله من أهمية إستراتيجية للحدود الإسرائيلية الأمنية.

(2) السعي إلى تقليص القدرات العسكرية السورية، وخاصة في مجال أسلحة الردع؛ والحدّ من التأثير السوري في الداخل اللبناني.

ب - الأهداف السورية:

(1) التزام سوريا تهدئة الموقف العسكري في الجولان؛ لحرمان إسرائيل فرصة الخيار العسكري.

(2) الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع إيران، لا تؤثر في جهود تحسين الصورة السورية، في المستوى الدولي؛ مع الاستخدام السوري الحَذِر لورقة حزب الله اللبناني.

ج - اتهام سورية:

تحميل سورية مسؤولية الاعتداء على لبنان 2006؛ من خلال دعمها لحزب الله، في حربه، بالوكالة، عنها وعن إيران. وتأكيد دعمها وتشجيعها المنظمات الإرهابية، في فلسطين، على استهداف إسرائيل.

4 - الفرضيات الفرعية:

أ - الفرضية الفرعية الأولى: غارات جوية إسرائيلية على بعض الأهداف السورية، في منطقة القنيطرة (وهي الفرضية الأكثر احتمالاً، في المدى: القريب والمتوسط) كالآتي:

(1) المحددات والدوافع: ضرب حزب الله أهدافاً في إسرائيل؛ ردّاً على استهدافها إياه، مع مناطق اللاجئين الفلسطينيين؛ إثر تنفيذ الحزب عمليات في شمالي إسرائيل.

(2) الإيجابيات: تأكيد قدرة الردع الإسرائيلية، بأقل قدر

ممكن من الخسائر، وحرمان سورية استخدام ورقة حزب الله اللبناني في الضغط على إسرائيل.

(3) السلبيات: احتمالات محدودة للتدخل السوري، ضد العمليات الجوية الإسرائيلية.

ب - الفرضية الفرعية الثانية: غارات جوية إسرائيلية على أهداف، في العمق السوري.

(1) المحددات والدوافع: تعرُّض إسرائيل لهجمات المقاومة (قصف صاروخي)، وادعاء إسرائيل بتطوير سوريا قدرات فوق تقليدية، أو تطويرها صواريخ باليستية.

(2) الإيجابيات: تدمير بعض الأهداف المهمة: الحيوية والإستراتيجية، داخل سوريا؛ ما يؤدي إلى إحراج القيادة السورية، وإضعاف قدرتها على فرض السيطرة داخلياً.

(3) السلبيات: تبرير ردّ سوريا، باستخدام القوة العسكرية؛ إضافة إلى إمكانية تهيئة الظروف لإحباط جهود التسوية لقضية الجولان، في إطار الشرعية الدولية؛ ما قد يترتب عليه من تخلي دمشق عن الجولان، وإمكان توسيع دائرة الإرهاب في المنطقة.

ج - الفرضية الفرعية الثالثة: تنفيذ عملية شاملة، أو محدودة، ضد القوات السورية في الجولان (الفرضية الأسوأ).

(1) المحددات والدوافع: استفحال أعمال المقاومة ضد إسرائيل، انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، أو داخل هضبة الجولان.

(2) الإيجابيات: تدمير جزئي للقدرات العسكرية السورية.

(3) السلبيات: دفع الرأي العام الإسرائيلي إلى تكرار تجربة التورط العسكري في لبنان؛ مع احتمال ردّ سوريا، باستخدام أسلحة الردع؛ واحتمالات الدعم: العربي والإيراني، لدمشق؛ ويمكن أن يسفر عن ذلك توسيع دائرة المواجهة.

سادساً: المسار اللبناني الإسرائيلي

التطورات المستقبلية للصراع في لبنان

1 - الفاعليات:

أ - في المستوى اللبناني: قوى 14 آذار/مارس ؛ وقوى المعارضة، المؤلفة من حزب الله، وأمل، وبعض الطوائف: الشيعية والمسيحية المارونية (بقيادة ميشيل عون)، والجماعات التي تدعمها سوريا.

ب - في المستوى العربي: جامعة الدول العربية، سوريا، المملكة العربية السعودية، مصر.

ج - في المستوى الإقليمي: إيران، إسرائيل.

د - في المستوى الدولي: الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الأمم المتحدة.

2 - فرضيات المستقبل:

هناك ثلاث فرضيات رئيسية لمستقبل لبنان، في منطقة الشرق الأوسط، وفي ضوء الصراع العربي الإسرائيلي. وتتمثل في:

أ - الفرضية الأولى: تحقيق السلام الوطني في لبنان، وانتفاء مسببات الصراع مع إسرائيل: وهي الفرضية الأبعد احتمالاً، في الوقت الراهن. ويتطلب تحقيقها الآتي:

(1) الاتفاق بين الطوائف اللبنانية على حدّ أدنى من التوافق الوطني، ونبذ الخلافات؛ وتأليف حكومة وحدة وطنية، تدير أمور البلاد، بما يوافق متطلبات المرحلة.

(2) وجود رئيس يتسم بالحياد، ولا يخضع لضغوط خارجية، تحيد به عن مساره الوطني.

(3) إيجاد حل توافقي لقوى حزب الله، واندماج الحزب في النظام السياسي للبنان.

(4) نجاح القوى المختلفة في تحييد كلّ من سوريا وإيران عن التدخل في لبنان.

(5) توقف إسرائيل عن تهديداتها للبنان، وإنهائها لاحتلال مزارع شبعا.

(6) نجاح القوات الدولية في تحقيق أمن الحدود اللبنانية – الإسرائيلية.

(7) حصول لبنان على دعم اقتصادي ملائم، من أجل إعادة بناء ما هدمه في العدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006.

وبهدف تحقيق هذه الفرضية، هناك جهود تبذلها أطراف عديدة ولكن هذه الجهود، تتصادم مع الحقائق الآتية:

(1) تشدد حزب الله، وتزعّمه للمعارضة، استناداً إلى الشعبية التي حظي بها، نتيجة لتصديه لإسرائيل، في عدوان 2006.

(2) دعم إيران وسوريا لحزب الله.

(3) استمرار إسرائيل في تهديداتها وتحدياتها لأمن لبنان؛ حتى إنها صادمت قوات حفظ السلام، «اليونيفيل» في الجنوب اللبناني.

(4) دعم الولايات المتحدة الأمريكية المطلق لإسرائيل، وضعف تأثيرها في كل من سوريا وإيران؛ نتيجة لتطورات الأحداث، سواء في داخلها (هزيمة الحزب الجمهوري في الانتخابات)، أو ما أسفر عن لجنة «بيكر – هاملتون»، والتي أوصت بأن تسعى واشنطن إلى حلول جذرية للصراعات في الشرق الأوسط.

(5) الموافقة على تأليف محكمة دولية، لمحاكمة المتهمين

بمقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري، هي ما يَحُوْل دون الاتفاق الوطني في لبنان؛ إذ إن هذه الموافقة، ستؤدي إلى محاكمة العديد، من كبار المسؤولين: اللبنانيين والسوريين.

ب - الفرضية الثانية: تفاقم الصراع، وتصادم المصالح، هي فرضية محتملة، إلى حدّ كبير؛ نتيجة لتعدد الانتماءات، واختلاف المصالح لدول أجنبية، تحاول تحقيقها من خلال لبنان؛ وبما قد يؤدي إلى استفحال الصراع فيه. وأهم السلبيات، التي قد تؤدي إلى هذا التفاقم:

(1) أن كلاً من إيران وسوريا، تتوارى خلف استشراء تهديد إسرائيل.

(2) أن إسرائيل، في سبيل تأكيد أمنها، في القطاع الشمالي، فإنها تضغط بكلّ قوة، لتقليص قدرات حزب الله، الذي يمثل تهديداً مستمراً لأمن مستعمراتها الشمالية.

(3) أن للمملكة العربية السعودية تأثيراً كبيراً في أحداث لبنان؛ تأسيساً على اتفاق الطائف، الذي وقع على أرضها، عام 1989، مختتماً حرباً أهلية، دامت 15 عاماً في لبنان؛ فضلاً عن استثماراتها الوافرة في هذا البلد.

(4) أن الولايات المتحدة الأمريكية، تؤيد الرؤية الإسرائيلية؛ وكذلك فهي ترى أن حزب الله منظمة إرهابية، لا بدّ من مواجهتها.

(5) أن فرنسا - ذات الصلات العميقة بلبنان، والمشتركة في قوات «اليونيفيل»، تحاول دعم الحكومة اللبنانية الحالية، وترفض استمرار القوات العسكرية لحزب الله؛ إلا أنها ما برحت على الحياد حتى الآن، في «المشكلة اللبنانية - اللبنانية»؛ بعكس موقفها من إسرائيل، إذ رأت أن تحليق الطيران الإسرائيلي فوق قواتها مساس بالأمن والكرامة الفرنسيَّين.

واشتداد الصراع، قد يبدأ بإحدى الصور الآتية، ثم ينتشر بعدها، ليمثل تهديداً للأمن الوطني اللبناني، ويعكس تأثيراته في الأمن القومي العربي:

(1) صدام بين الجيش اللبناني وقوات حزب الله، يتسع، وينتشر، ليشمل الساحة اللبنانية برمّتها.

(2) صدام بين قوى 14 آذار/مارس وقوات المعارضة، ينتشر، ليتحول إلى حرب أهلية.

(3) عدوان إسرائيلي على حزب الله، من خلال انتهاز فرصة الصراع الداخلي في لبنان؛ ومن أجل تقليص قدرة الحزب.

(4) مبادرة حزب الله إلى تأجيج الصراع مع إسرائيل؛ لإثبات قدرته على المواجهة، ما يؤدي إلى تجدد الحرب مع إسرائيل.

(5) حدوث تغير حادّ، في مستوى أزمة الشرق الأوسط، سواء بضرب إسرائيل منشآت إيران النووية، أو ضربها

معسكرات الفلسطينيين في سوريا؛ وردّ الدولتَين عليها، من خلال القوى المنتمية إليهما في لبنان.

ج - الفرضية الثالثة: لا حسم، هي الفرضية الأكثر احتمالاً، إذ تتفق الأطراف، ضمناً، على عدم اللجوء إلى الصدام، بقدر الإمكان، وعدم إشعال حرب أهلية في لبنان، أو السماح لإسرائيل بمعاودة العدوان. وإن كان ذلك الاتفاق الضمني، يحقق عدم تفاقم الصراع بأسلوب محدد؛ إلا أن سلبياته، تضر بأمن لبنان واستقراره؛ إذ إن الفوضى المنظمة، تؤثر بشدة في الاقتصاد اللبناني، بكلّ أشكاله؛ وتؤدي إلى هوة في الثقة ما بين الأطياف، قد يتولد من خلالها كراهية، ينجم عنها العنف المتواصل، الذي ربما لا ينتشر إلى حدّ الحرب الأهلية. وتتأسس هذه الفرضية على:

(1) بقاء الوضع الراهن - داخلياً - على ما هو عليه.

(2) عجز جامعة الدول العربية عن إيجاد حلول جذرية للمشكلة، واللجوء إلى إجراءات محدودة، تؤجِّل تفاقم الموقف.

(3) عدم لجوء سوريا وإيران إلى تشديد الموقف، واتخاذهما إجراءات لبقائه على ما هو عليه؛ وهو ما يُعَدّ في مصلحتها .

(4) تقليص الدور الأمريكي في حل الأزمة، أو عقد صفقات مع إيران أو سوريا، تقضي بالاسترخاء في لبنان، مقابل مواقف محددة لمصلحة أيّ منهما في العراق.

الفصل العاشر

الصراع العسكري المنتظر بين العرب وإسرائيل

في ضوء نتائج الحروب المعاصرة، مثل: حرب الخليج الثالثة، عام 2003؛ والعدوان على لبنان عام 2006، فإن الصراع المنتظر، بين العرب وإسرائيل، ستأخذ فيه تل أبيب المبادأة، ولن تَعْدَم إلى ذلك ذريعة. سوف تتمثل هذه الحرب في ضربات جوية لبعض الأهداف المحدودة، غايتها التحذير، وإبلاغ رسالة معينة، في مصلحتها، أو في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تتمثل في عمل وقائي، يقضي على تهديد ما. وقد تكون رداً على عمل محدود، ينفذه بعض المنظمات (كما حدث في العدوان، على لبنان عام 2006. ولا يُستبعَد أن تتمثل في عملية هجومية إستراتيجية، في سوريا خاصة.

أولاً: وُجُوْه الصراع العسكري

استناداً إلى التطور التكنولوجي الكبير، في أدوات الصراع المسلح؛ واعتماداً على الدروس المستخلَصة من الحروب المعاصرة؛ يُسْتَشَفُّ ما سوف تسخّره إسرائيل لإدارة الصراع.

1 - حرب المعلومات

لا بدّ أن تسبق أيّاً من الصراعات المستقبلية بشقَّيها: الدفاعي والهجومي؛ وتستمر معه حتى نهايته.

2 - الهيمنة السريعة Achieving Rabid Dominance

طُبِّقَت تطبيقاً متكاملاً في غزو العراق. وهي تمثل التحدي في استخدام عاملَي الصدمة والترويع (Chock and awe)، بكونهما المحركَين للتكنولوجيا، ومُوَجِّهَيْها نحو تحقيق الأهداف. وقد استهدفت حرب الهيمنة السريعة التأثير في إرادة الخصم وإدراكه، من خلال قدرتها على هجمات، يواكب بعضها بعضاً، على كلّ الأهداف الضرورية؛ بهدف إحداث قدر كاف من الصدمة والترويع، المتأتِّيَين من السرعة ودقة التنفيذ، اللَّتَين تتسم بهما موجات متلاحقة، من الضربات المتتالية القوية. وتتضمن حرب الهيمنة السريعة احتلال الأراضي، إذا اقتضى الأمر.

والسمة الرئيسية لحرب الهيمنة السريعة، تعني السيطرة على البيئة، أيْ على ما يؤثر في إرادة الخصم وسلبه القدرة على السيطرة. وهي تشمل ثلاث مراحل متتالية.

أ - **المرحلة الأولى (الحرب النفسية):** تتمثل في الحملات النفسية المتنوعة، في إطار خطة شاملة، تُحدِث ضغوطاً متدرجة، تدفع الخصم إلى قبول التسليم.

ب - **المرحلة الثانية (السيطرة المعلوماتية):** تبدأ حينما تفشل نظيرتها الأولى في تحقيق أهدافها. وهي تعتمد على شن حرب المعلومات، بكلّ مفرداتها؛ مستهدفةً

تحقيق السيطرة المعلوماتية وعزل مسرح العمليات.

ج - **المرحلة الثالثة (العمل العسكري المتدرج والحاسم):** قوامها أربع موجات فرعية.

(1) **الموجة الأولى (عزل مسرح العمليات):** من خلال التمهيد النيراني الصاروخي.

(2) **الموجة الثانية (استكمال عزل مسرح العمليات):** حملة جوية، تفرض السيادة الجوية.

(3) **الموجة الثالثة (أعمال قتال القوات البحرية):** تستهدف فرض السيطرة والحصار البحري (كما حدث ضد لبنان 2006).

(4) **الموجة الرابعة (القوات البرية) هي المَحْسَمَة:** تستخدم خلالها القوات البرية، إما في إطار حرب ذات أهداف وأعماق محدودة (مثل حرب لبنان)؛ أو حرب شاملة، بغزو الأراضي كافة (كما حدث في غزو أراضي الضفة الغربية في ربيع 2002).

3 - المُبَاكَرَة

هي عمل، يتصف بالمبادأة. ويوجَّه إلى الخصم، لوضع حدّ لإشكالية معينة، أو للقضاء على البنية التحتية، أو لإحباط تحضيرات العدو لتنفيذ عمل عدائي. وقد يتمثل في عمل عسكري محدود، في إطار تنفيذ إستراتيجية وقائية. وقد يكون عملية إستراتيجية عسكرية أكثر شمولاً، وأوفر جنوداً، وأطول زمناً. وتتمشى هذه

الحرب مع مبدأ «بوش» الذي أعلنه في 20 أيلول/سبتمبر 2002، وعماده «الضربات الوقائية».

ثانياً: فاعليات السلام

يحكم استشراف مستقبل عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، العديد من المعايير الرئيسية، التي يمكن إيجازها في ما يلي:

1 - الإحاطة بتطور الصراع

من حيث جوهره الإيديولوجي، وتعدد أبعاده، وتداخل قضاياه: السياسية والاجتماعية والعسكرية؛ فضلاً عن تعدُّد أطرافه، ما بين مباشرة وغير مباشرة، وأهداف كلّ منها: البعيدة والمرحلية؛ إضافة إلى حقائق المدى الزمني، الذي يستغرقه تحقيق كلّ منها، سواء في إطار الصراع المسلح، أمْ التسوية السياسية.

2 - غاية التسوية

تسعى التسوية إلى سلام شامل، وعادل، ودائم، يحقق الأمن المتوازن للأطراف كافة في المنطقة. وذلك من خلال الارتكاز على «خريطة الطريق»، التي وافقت عليها اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية - روسيا - الاتحاد الأوروبي - الأمم المتحدة)، والتي تؤدي إلى نشوء دولة فلسطينية بجانب الدولة الإسرائيلية؛ طبقاً لمراحل فرعية ثلاث، لم ينفذ، حتى الآن، شيء منها.

3 - ما قبْل تطور التسوية

طالما كان خيار التسوية هو السلام. بيد أن هذا لم يوقِف

الصراع: الحضاري والاقتصادي والسياسي والعسكري، الذي استمر باستمرار ما يلي:

أ - لجوء أيّ من الأطراف، وخاصة إسرائيل، إلى فرض شروط، تحقق مصالحه وأهدافه؛ استناداً إلى إستراتيجيات وسياسات متنافسة ومتناقضة؛ ما يخلق أزمات مستمرة، ويعوق أيّ تقدم لعملية التسوية نحو تحقيق أهدافها النهائية.

ب - جعل الصراع المسلح وسيلة ضغط، لتحقيق الأهداف التفاوضية؛ على غرار العمليات العسكرية، التي نفذتها إسرائيل، في تموز وآب 2006؛ للفصل بين سوريا ولبنان، وتقليص قدرات حزب الله، وناهيك عن فرض الحصار الدائم على المدن الفلسطينية؛ لإجبار الشعب الفلسطيني على قبول الأمر الواقع.

4 - رُجْحَان إسرائيل الأطراف المباشرة إستراتيجيا

بميل التوازن الإستراتيجي، في الصراع العربي الإسرائيلي، في مصلحة إسرائيل، وفقاً لما يلي:

أ - التفوق التكنولوجي لقدرات إسرائيل التقليدية، وانفرادها بامتلاك الرادع النووي، والسبق في مجال الفضاء، وإدخال النظُم المضادة للصواريخ. ولديها قاعدة متقدمة للصناعات العسكرية؛ إضافة إلى ما توفره علاقاتها، من عمق: دولي وإقليمي، في مجالات التعاون العسكري، واحتياطيات من مخزون عسكري أمريكي.

ب - الخلل في التوازن السياسي، الناجم عن غياب التنسيق العربي، وعجز العرب عن بلورة استجابة لواقع المتغيرات: الدولية والإقليمية؛ لتحقيق المصالح القومية العربية. وفي المقابل، تستحوذ إسرائيل على معظم الأوراق التفاوضية؛ من خلال استمرار احتلالها للأراضي؛ وقدرتها على اعتماد إستراتيجية مرنة، قادرة على التفاعل مع المتغيرات المعاصرة، وتسخيرها لتحقيق مصالحها وأهدافها.

ج - الخلل في التوازن: التكنولوجي والاقتصادي والذي تمخض به نجاح إسرائيل في بلورة إستراتيجية واضحة، لبناء قاعدة تكنولوجية متطورة، تتيح لها الميزة التنافسية النسبية، وخطة الإصلاح الاقتصادي، ومد شبكة متميزة، لعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية العالمية.

5 - ثِقَل موازين إسرائيل

أرجحت ميزان القوى في المنطقة، في مصلحة إسرائيل بعامة، متغيرات دولية شتّى، أهمها:

أ - إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية حليف إسرائيل الإستراتيجي، بقِمة النظام العالمي، فترة طويلة مقبِلة. كما أن علاقتهما، تمركزت، بدعم من اللوبي الصهيوني، في صلب تفكيرهما: السياسي والإستراتيجي. وهما تجتهدان في إيثار مصالحهما على أيّ صِلة لهما بدول المنطقة.

ب - استبعاد إسرائيل من الضغوط الأمريكية، وتجنيب أمنها كلّ ما يؤثر فيه؛ فضلاً عن عدم تدخُّل واشنطن تدخلاً

إيجابياً في مفاوضات التسوية، في المسارات المختلفة.

ج - افتقاد الدول العربية الحليف الإستراتيجي. ومحاولة تعزيز علاقاتها بروسيا الاتحادية؛ إذ إن إسرائيل، تضم كثيراً من المهاجرين الروس.

د - محدودية فاعلية الإسهام: الأوروبي والصيني، في التسوية السياسية. وتميز إسرائيل بالتفاعل مع المشروعات، التي تستهدف إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، سواء المتوسطية، مع الاتحاد الأوروبي؛ والأوسطية، مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتبادل الخبرة التكنولوجية مع الصين.

هـ - الرغبة الأمريكية والغربية في تأسيس نظام أمني إقليمي، قوامه تفوق إسرائيل العسكري.

و - استحواذ إسرائيل الدائم على معظم أوراق التسوية السلمية؛ ما يزيد التوازن الإستراتيجي خللاً، في مصلحتها .

6 - طغيان مصلحة إسرائيل في الميزان

ما ساعد مصلحة إسرائيل على طغيانها في ميزان قِوى المنطقة إلاّ المتغيرات الإقليمية، التالية:

أ - انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بمأزقها في العراق. وانصرافها، استطراداً، عن التفرغ للمشاركة في عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

ب - إمعان الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب، وتذرع إسرائيل به إلى إقناع العالم، أن المنظمات الفلسطينية منظمات إرهابية.

ج - تأثير الحرب الإسرائيلية - اللبنانية (تموز/يوليو وآب/أغسطس 2006)، في حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

د - سعي بعض الدول العربية إلى تطبيع علاقاتها بإسرائيل، وخاصة في المجال الاقتصادي؛ وهو ما يعطي الدولة العبرية القدرة على التحرك؛ على أساس أنها غير معزولة عن العالم العربي؛ بل علاقاتها قوية بالعديد من دوله.

ثالثاً: الرؤية المستقبلية للصراع، في المديَين القريب والمتوسط

تتمثل قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي في المشكلة الفلسطينية بصفة أساسية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية، وأجزاء من الأراضي اللبنانية في منطقة مزارع شبعا. والقضية الفلسطينية هي جوهر الصراع، والسبب الرئيسي للأزمة الحالية وحالة التوتر في المنطقة. وقد انبثقت أبعاد تلك الأزمة من وصول المسار الفلسطيني إلى مرحلة الحسم، في شأن قضايا الوضع الداعم؛ وعدم قدرة الفلسطينيين على تحقيق الحدّ الأدنى من مطالبهم، في التسوية؛ في ظل الخلل الواضح في ميزان القوى الإستراتيجي، بين الجانبَين: الفلسطيني والإسرائيلي؛ ومحاولة

الحكومات الإسرائيلية استخدام القوة العسكرية في إضعاف الإرادة الفلسطينية، وفرض الرؤية الإسرائيلية لتسوية أحدية الجانب.

1 - المسار الفلسطيني الإسرائيلي

أدت التطورات، في المستويَين: الإسرائيلي والفلسطيني، إلى تغيُّر مسار الصراع العربي الإسرائيلي، واستنباط حلوله الملائمة. ومن هذه المتغيرات:

أ - انسحاب إسرائيل أحادي الجانب من قطاع غزة، في آب/ أغسطس 2005، طبقاً لخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، «أريل شارون»؛ وهو ما زاد التوتر بين الجانبَين. ومحاولة إنشاء منطقة عازلة، في شمالي القطاع، لمنع إطلاق صواريخ القسّام على المستوطنات الإسرائيلية فيه. وتسخير أسر المقاومة الفلسطينية الجندي الإسرائيلي، «جلعاد شليط» لتأجيج الموقف في القطاع، باقتحامه اقتحاماً جزئياً، من عدة اتجاهات؛ وتدمير بنْيته التحتية ومَرافقه المهمة.

ب - تسلُّم حزب «كاديما»، برئاسة «إيهود أولمرت» السلطة في إسرائيل. وتكوين حكومة ائتلافية، في أيار/مايو 2006، تضم حزب «العمل» وأحزاباً أخرى.

ج - تسلُّم منظمة «حماس» رئاسة الحكومة الفلسطينية، بعد نجاحها في الانتخابات البرلمانية، في كانون الثاني/يناير 2006. وهي لا تعترف، حتى الآن، بإسرائيل.

د - فرض إسرائيل الحصار على الشعب الفلسطيني، واحتجازها المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية. وتعليق الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، معوناتهما للشعب الفلسطيني. وتمخض ذلك كلّه بأزمات اقتصادية حادة؛ حتى إن الموظفين الحكوميين، لم يمكِن دفْع مخصصاتهم ورواتبهم الشهرية. ومصداق هذه الضغوط:

(1) مسارعة الولايات المتحدة الأمريكية في إعلان مقاطعة «حماس»؛ والتهديد بقطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، إذا لم تُغير الحركة إستراتيجيتها؛ وتقدر هذه المساعدات بنحو (400) مليون دولار، سنوياً.

(2) محاولة الاتحاد الأوروبي إقناع «حماس» بتغيير مواقفها؛ بتهديده إياها بحجب المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، والتي تناهز، سنوياً، (600) مليون دولار.

(3) إعلان اللجنة الرباعية، في 30 كانون الثاني/يناير 2006، خلال اجتماع لندن، أن الطريق نحو الحل السلمي، يتطلب أن ينبذ كلّ المشاركين في العملية السلمية «العنف والإرهاب»، ويقبلوا حق إسرائيل في الوجود، وينزعوا أسلحتهم؛ وذلك إشارة واضحة إلى «حماس»، أن تنبذ العنف، وتنزع سلاحها، وتعترف بإسرائيل.

(4) وصول عجز الموازنة الفلسطينية، عام 2006، إلى 950 مليون دولار؛ إضافة إلى تراجع قدرة القطاع الخاص على إيجاد فرص عمل.

هـ - تداول الساحةَ الفلسطينية مدٌّ وجزْر لبرنامجَين مختلفَين، بل متعارضَين. قوام أحدهما هو الاعتراف بالدولة العبرية، وحل القضية الفلسطينية عبْر المفاوضات، ووقف عسكرة الانتفاضة، ونزع سلاح فصائل المقاومة، ينتهجه «أبو مازن» ومن ورائه «فتح» والسلطة. وعماد الثاني هو تحرير الأراضي كافة عبْر الكفاح المسلح؛ فضلاً عن رفض الاعتراف بالدولة العبرية، أو إجراء مفاوضات معها، قبل انسحابها من الضفة الغربية، والقطاع، والقدس. وتنتهجه «حماس».

و - استمرار إسرائيل في اقتحام مدن الضفة الغربية وقراها، وتدمير المنازل، ومصادرة الأراضي؛ والقبض على العديد من الفلسطينيين، بحجة انتمائهم إلى منظمات إرهابية، وتوسيع قاعدة الاستيطان في الضفة المذكورة؛ والدَّأْب في بناء الجدار العازل، وإغفال قرار محكمة العدل الدولية، بتاريخ 9 تموز/يوليو 2004، في شأن إيقاف بنائه.

ز - تعليق «خريطة الطريق»، التي وافقت عليها اللجنة الرباعية؛ وذلك لأن اللجنة، لم تحدِّد آليات تنفيذها؛ إضافة إلى امتناع إسرائيل عن التنفيذ، وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن قرارها، نشوء دولة فلسطينية، في بداية عام 2009.

2 - الأجيج العسكري

خَيَّب تفاقم الصراع في الأراضي المحتلة الطموح إلى تسوية سياسية، في المسار الفلسطيني - الإسرائيلي؛ على الرغم من المصالح الإسرائيلية في تحقيق تسوية، ولو كانت أحادية الجانب؛

وذلك انطلاقاً من الحقائق السياسية التالية:

أ - وجود الشعب الفلسطيني على أرضه المحتلة؛ وتصميمه على نيل حقوقه، وإنشاء دولته المستقلة؛ وقدرته على تهديد أمن إسرائيل، في حالة استمرار تعنتها.

ب - إمعان الشعب الفلسطيني في نضاله، أكثر من نصف قرن، من دون يأس؛ وامتلاكه القدرة على الاستمرار، مستقبلاً، في حالة عدم التوصل إلى تسوية عادلة.

ج - الأخطار الناجمة عن تورط الجيش الإسرائيلي، فترات زمنية طويلة، في مواجهة مظاهر العنف المدني، وحرب العصابات؛ وتأثير ذلك في قدراته، وفي التوازن على باقي الجبهات، وفي الموقف الاقتصادي في إسرائيل.

د - قدرة إسرائيل على الاندماج في النسيج الإقليمي للمنطقة، والتطبيع مع الدول العربية، هي رهينة التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين.

هـ - الإجماع الدولي على ضرورة التوصل إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية؛ تمهيداً لتحقيق الاستقرار في المنطقة؛ واضطرار إسرائيل إلى مراعاة هذا البُعد العالمي. وتأكيد لجنة «بيكر - هاملتون»، في تقريرها في شأن العراق، ضرورة التوصل إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط.

يسود الاعتقاد، أن الرأي العام، داخل إسرائيل، يرى صعوبة نشوء دولة فلسطينية، في المرحلة الحالية. كما أن التقديرات، تشير إلى صعوبة التفاوض في قضايا الوضع الدائم، مع إسرائيل.

ولِكلاَ الجانبَين: الفلسطيني والإسرائيلي شروطه:

أ - الجانب الفلسطيني

يطالب الفلسطينيون إسرائيل بتنفيذ قرارَي مجلس الأمن الدولي، رقمَي (242) و(338)؛ والانسحاب من الأراضي الفلسطينية، التي احتُلَّت في يونيه 1967؛ وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة، على الأراضي الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حدود حزيران 1967، وعاصمة هذه الدولة هي «القدس» العربية؛ فضلاً عن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ب - الجانب الإسرائيلي

الواقع، أن شروط إسرائيل للتسوية مع الفلسطينيين غير واضحة. فما إن ترتضي «خريطة الطريق»، على تحفُّظها منها، حتى تعود لتلوِّح بحلّ أحدي الجانب؛ لا؛ بل إن تفسيرها لقرارَي مجلس الأمن، رقمَي (242) و(338)، يكتنفه الغموض المتعمد؛ لإخفاء نيتها، رفض العودة إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967.

3 - رُؤْى لنشوء الدولة الفلسطينية

أ - الرؤية الفلسطينية

تستند رؤية الفلسطينيين إلى تكفُّل المجتمع الدولي بنشوء دولة فلسطينية، وفقاً لقرار مجلس الأمن؛ رقم (1397)، الصادر في آذار/مارس 2002؛ و«خريطة الطريق»، التي وافقت عليها اللجنة الرباعية؛ وقرارَي مجلس الأمن الدولي: رقم (242)، في عام 1967 و(338) في عام 1973؛ ومبدأ الأرض مقابل السلام،

الوارد في مرجعية مدريد، عام 1991؛ والمبادرة العربية للسلام، المتخذَّة في قمة بيروت (آذار/مارس 2002). ويؤكد الفلسطينيون أن خط الرابع من حزيران/يونيو 1967، هو حدود دولتهم، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

ب - الرؤية الإسرائيلية

تتضمن الخطوط الحمراء التالية:

(1) القدس الموحدة عاصمة أبدية لدولة إسرائيل.

(2) الاحتفاظ بمناطق أمنية في منطقة غور الأردن؛ وحزام أمني، شرق الخط الأخضر، في إطار الجدار العازل؛ وسلاسل الجبال، في منتصف الضفة الغربية، حيث أنشئت المستوطنات الإسرائيلية؛ وحزام المستوطنات، شرق القدس.

(3) الدولة الفلسطينية دولة منزوعة السلاح. وتسيطر إسرائيل على حدودها البرية، ومياهها الإقليمية، ومجالها الجوي؛ مع احتفاظ إسرائيل بحق الطيران في هذا المجال.

(4) السيطرة الإسرائيلية على الساحل البحري لقطاع غزة.

(5) احتفاظ إسرائيل بالمستوطنات اليهودية، في الضفة الغربية.

ويتضمن الفكر اليهودي، في إطار خطة الحل المنفرد، أو أحدي الجانب، للفصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، والتي أعلنت

في ديسمبر 2003، إنشاء كيان فلسطيني ضعيف؛ ورسم حدود سياسية جديدة، بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، تحقق حلم إسرائيل التاريخي، بإنشاء إسرائيل الكبرى؛ مع إنشاء دولة مقطعة الأوصال، في شكل كيانات، تجعلها غير قابلة للحياة. وتعتمد الخطة على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في خطوط أمنية جديدة؛ مع تجميع الاستيطان الإسرائيلي في بؤر استيطانية كبيرة، تؤدي إلى إخلاء المستوطنات الصغيرة، والبعيدة عن الجدار العازل؛ مع الإسراع في إنشاء هذا الجدار؛ من أجل رسم الحدود الجديدة لإسرائيل، والتي تحتضن الكتل الاستيطانية كافة، ومدينة القدس.

ج - الرؤية الأمريكية

ترتكز على المبادئ التالية:

(1) حل دائم، قوامه دولتان لشعبَين، طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي، رقم (1397)؛ و«خريطة الطريق»؛ وقرارَي مجلس الأمن (242) و(338).

(2) رفض عودة اللاجئين إلى إسرائيل (السماح لهم بالعودة للعيش داخل حدود الدولة الفلسطينية المقترحة).

(3) مساندة الإدارة الأمريكية لرفض الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967؛ ومن ثَم، الاعتراف بضم الكثير من البؤر الاستيطانية الكبرى، التي تريد إسرائيل الاحتفاظ بها داخل حدود إسرائيل الكبرى.

(4) السماح باستمرار إسرائيل في بناء الجدار الأمني، في إطار حدود أمنية؛ على ألا يمثل حدوداً سياسية.

الفهرس

الصفحة

الإهداء 5

تقديم 7

مقدمة 23

الباب الأول: 27

الفصل الأول: القومية العربية 29

الفصل الثاني: جامعة الدول العربية من الوحدة الى التعاون 91

الباب الثاني: 149

الفصل الأول: حقوق الإنسان في العالم العربي 151

الفصل الثاني: تداول السلطة في الوطن العربي 171

الفصل الثالث: الأحزاب السياسية في الوطن العربي... 225

الفصل الرابع: الإسلاميون والسلطة في الوطن العربي.. 253

الصفحة

الفصل الخامس: الاستبداد في الوطن العربي..... 265

الفصل السادس: الصراعات الداخلية في الوطن العربي... 287

الفصل السابع: الأقليات في الوطن العربي..... 313

الباب الثالث: .....

الفصل الأول: عوامل التغيير في العالم العربي..... 347

الفصل الثاني: الحراك العربي بين الثورة والفتنة..... 385

الباب الرابع: .....

الفصل الأول: جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته 429

الفصل الثاني: الحروب العربية الإسرائيلية..... 463

الفصل الثالث: العدوان الإسرائيلي على لبنان/تموز 2006 487

الباب الخامس: .....

مقدمة 555

الفصل الأول: السعي نحو السلام بعد حرب أكتوبر..... 559

الفصل الثاني: اتفاق كامب ديفيد أيلول/سبتمبر 1978 571

الفصل الثالث: الواقع الأردني قبل مسيرة السلام والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية 587

الفصل الرابع: معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994 603

الصفحة

الفصل الخامس: المتغيرات على الساحة الفلسطينية 1987 - 1999 وتأثيرها في عملية السلام 621

الفصل السادس: قمة كامب ديفيد الثانية 11 تموز/يوليو 2000 وما بعدها 643

الفصل السابع: تطور عملية السلام نهاية 2000 حتى منتصف 2004 659

الفصل الثامن: أثر رحيل عرفات في عملية السلام..... 675

الفصل التاسع: المساران السوري واللبناني-الإسرائيلي.. 693

الفصل العاشر: الصراع العسكري المنتظر بين العرب وإسرائيل 713

صدر للمؤلف

الدكتور خليل حسين

1. حائز على دكتوراه دولة في العلوم السياسية / اختصاص علاقات دولية.
2. حائز على رتبة بروفسور من الجامعة اللبنانية.
3. أستاذ المنظمات والعلاقات الدولية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.
4. أستاذ التنظيم الدبلوماسي والقضايا الدولية في كلية الحقوق في جامعة بيروت العربية.
5. أستاذ محاضر في كلية القيادة والأركان/الجيش اللبناني.
6. أشرف على عشرات اطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير.
7. مدير الدراسات في مجلس النواب اللبناني سابقاً.
8. أسَّس العديد من مراكز الدراسات والأبحاث، ورأس تحرير عدة مجلات دورية.

من مؤلفاته:

1. القانون الدولي العام: منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
2. العلاقات الدولية: النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
3. قضايا عربية معاصرة: منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
4. التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
5. المراسم والتشريفات الدبلوماسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
6. التنظيم الدبلوماسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
7. التنظيم القنصلي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
8. الفلسفة والفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
9. ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
10. مكافحة الإرهاب الدولي: الاتفاقيات الدولية والإقليمية، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

11. موسوعة التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

12. موسوعة التنظيم الدولي: المنظمات القارية والإقليمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

13. الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

14. النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

15. الجغرافيا السياسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008.

16. الصراعات الإقليمية والدولية في لبنان، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.

17. قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.

18. السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني بيروت، 2007.

19. العدوان الإسرائيلي على لبنان: الخلفيات والأبعاد، دار المنهل، اللبناني، 2006.

20. يوميات الحرب الإسرائيلية على لبنان، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

21. حروب إسرائيل ضد لبنان، مجلس النواب اللبناني،1997، (بالاشتراك مع آخرين).

22. نظام الحياد في القانون الدولي ومدى مناسبته للبنان، 1994.

23. أثر المتغيرات الدولية في وحدة أوروبا، مركز دراسات السياسة الخارجية، 1993.

24. الكومنولث الروسي: مشروع اتحاد أم انحلال، مركز دراسات السياسة الخارجية، 1993.

25. المفاوضات العربية – الإسرائيلية، وقائع ووثائق، مكتبة بيسان، 1993.

26. مؤتمر مدريد وآفاق السلام، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والأعلام، 1991.

27. عهد الحكومتين في لبنان، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والأعلام، 1991.

28. شهادات الهزيمة: إسرائيل في لبنان، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والأعلام، 1991.

29. أثر المشاركة في سياسة لبنان الخارجية، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والأعلام،1988.

30. International & regional organizations, Dar Al Manhal Al alubnani, 2007.

31. Introduction to law; Dar-Al Manhal Al Lubnani, 2008.

إضافة إلى عشرات الدراسات المنشورة في مجلات لبنانية وعربية وأجنبية محكمة.